

محمد الزبيري

ومشروع حزب الله

(١٩٤١ - ١٩٦٥)

تأليف

د. عبد العزيز قائد المسعودي

كلية الآداب - قسم التاريخ

جامعة صنعاء

٢٠٠٤ م / ١٤٢٥ هـ



كتب تاريخ وعلوم أخرى

facebook.com/hisy.books

مكتبة مدبولي





محمد الزبیری ومشروع حزب الله

(۱۹۶۵ - ۱۹۴۱)



کتاب تاریخ و علوم آخری

facebook.com/hisy.books



محمد الزبيري

ومشروع حزب الله

(١٩٤١ - ١٩٦٥)

تأليف

د. عبد العزيز قائد المسعودي

كلية الآداب - قسم التاريخ

جامعة صنعاء

٢٠٠٤ م / ١٤٢٥ هـ

مكتبة مديوني



حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف لا يجوز اقتباس جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه
بأية صورة دون موافقة كتابية مسبقة من المؤلف والناشر معا .

التنفيذ الإلكتروني : أيمن وعماد عبد العزيز المسعودي .
المراجعة اللغوية : الأستاذ محمد سالم شحاب .
التنفيذ الطباعي : مكتبة مدبولي - القاهرة .

رقم الإيداع : ٢٠٠٢ / ١١١٨٦

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977-208-437-6

الطبعة الأولى ٢٠٠١م / ١٤٢٢هـ

الإهداء

الإهداء : إلى أبي الأحرار اليمنيين القاضي العلامة محمد بن محمود الزبيري قصيدة
((الجمهورية)) لشاعر الحرية والثورة الشاعر المجري ((بيتوفى شاندور)) :
أيتها الجمهورية ، يا بنت الحرية ،
يا أم الحرية المعطاء في العالم ،
أحييك مسبقاً ، في البعيد ،
أريد أن أكرمك أيتها النائية ،
بينما يجدفون على اسمك
ويغمرون بمظاهر التكريم
هؤلاء الذين يطمعون في صلبك
الآن أريد أن أهديك السلام
بعد فترة يتكاثر المعجبون بك ،
عندما تنتصرين وتجدين العدو مغفراً دائماً في الغبار
ذلك لأنك ستنتصرين أيتها الجمهورية المجيدة ،
رغم كل الحواجز والعقبات
مثل نابليون جديد ، ولكن نقى
ستسودين على الأرض جمعاً
من لا يستسلم لعدوية عينيك حيث تأتلق شعلة الحب
ستحطمه يدك العنيفة
حيث يبرق حسام صاعق .
ستنتصرين ويرفعون لك قوس نصر عظيم
ربما وسط مرج من أزهار ، ربما في قعر بحر من دم
في هذا العيد التآلق الفخم احب أن تجديني ولكن هل هذا ممكن
أم سيكون الموت قد حملني إلى سجون القبر العميقة

لئن لم يقدر لي أن أشهد العيد الكبير ،
أيها الأصدقاء فاذكروني ، أنا جمهوري ، وجمهوري سابقى
تحت الأرض مسجى
سترون قبري ، وهنا
ستهتفون عاشت الجمهورية
وسأسمع صوتكم ويهبط السلام على رفات قلبي المزعج .

محتويات الكتاب

.....	- الإهداء : قصيدة الجمهورية
.....	المحتويات
١١	- تمهيد : مشروع البحث وإشكالياته
١١	محمد الزبيري وحزب الله
١٥	تعريف المصطلحات السياسية
٢٤	الدراسة وأقسامها
٢٧	ملاحظات على المصادر والمراجع
٣٨	هوامش الفصل التمهيدي
٤٣	- الفصل الأول : الحياة السياسية في عصر الزبيري
٤٣	نشأته وثقافته
٤٨	مذهبه في الإصلاح
٥٦	مرحلة شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١٩٤١-١٩٤٢)
٦٨	هوامش الفصل الأول
٧٥	- الفصل الثاني : المنطلقات النظرية في فكر الزبيري
٧٥	مفهوم اليقين الثوري
٨٤	مرحلة الاتحاد اليمني (١٩٥٢ - ١٩٦٢)
١٠٠	هوامش الفصل الثاني
١٠٧	- الفصل الثالث : مولد حزب الله ونشأته
١٠٧	الخلفية التاريخية
١٢٦	مظاهر الصراع على السلطة وحالة البيضاني
١٤٠	تطور الصراع وخيار المعارضة
١٤٧	أدبيات مؤتمر عمران ١٩٦٣ م
١٦٢	هوامش الفصل الثالث
١٧٣	- الفصل الرابع : آراء حول فكر الزبيري
١٧٣	الواقع والأسطورة
١٩٠	الصلة بين الأخوان المسلمين وأحرار اليمن
٢١٤	هوامش الفصل الرابع

٢٢٣	- الفصل الخامس : جوهر الخلاف بين السلطة والمعارضة
٢٢٣	القضية الجمهورية
٢٤٣	مشروع دولة اليمن الإسلامية
٢٥١	الخروج
٢٦٩	وصاية الفقيه المحتسب
٢٨٠	هوامش الفصل الخامس
٢٩١	- الفصل السادس : عنف السلطة ومحنة المعارضة
٢٩١	عوامل انقسام النخبة
٣١٤	أدبيات مؤتمر خمر للسلام ١٩٦٥
٣٢٨	قضية الزبيري وملابسائها
٣٤٤	هوامش الفصل السادس
٣٥٥	- الفصل السابع : قراءة في قصيدة (الكارثة)
٣٥٥	القصيدة اليتيمة
٣٨٠	هوامش الفصل السابع
٣٨٥	- الفصل الثامن : رحيل الزبيري وتركته
٣٨٥	تراث الزبيري
٤٠٦	هوامش الفصل الثامن
٤١٣	- ملاحق الكتاب :
٤١٥	الملحق الأول : مؤتمر عمران ١٩٦٣ م
٤٢٠	الملحق الثاني : مؤتمر خمر للسلام ١٩٦٥ م
٤٢٣	الملحق الثالث : ميثاق الطائف
٤٢٥	الملحق الرابع : جداول الكتاب
٤٣٢	- فهرس المراجع (المصادر التاريخية والأدبية)
٤٣٢	(أ) الكتب باللغة العربية
٤٤٠	(ب) المقالات باللغة العربية
٤٤١	(ج) الكتب باللغات الأوروبية
٤٤٢	(د) المقالات باللغات الأوروبية

مشروع البحث وإشكاليته

محمد الزبيرى وحزب الله :

يحيط الكثير من اللبس والغموض بنشأة حزب الله وتطوره في اليمن المعاصر ، وتعرض زعيمه القاضى محمد بن محمود الزبيرى لاغتيال سياسى في ظروف غامضة . سوف أسلط الضوء في هذه الدراسة على تجربة حزب الله ، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير زعامته بأفكار ومبادئ تنظيم الإخوان المسلمين في مصر ، ومحاولة تطبيق بعض برامجهم في الساحة اليمنية . ولا تتعدى الفترة التاريخية التى نتاولها بالدراسة والبحث ثلاثة أعوام ، وهى فترة مزدهجة بالأحداث التاريخية والوقائع السياسية - تحديداً منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢ ، حتى تاريخ اغتياله في مطلع شهر إبريل ١٩٦٥ .^(١)

إن الغاية من هذا البحث استقصاء مدى الدور الذى لعبه الزبيرى في قيادة المعارضة في العهدين الملكى والجمهورى . ولذا فإن الدراسة تحمل أهمية خاصة ، لأنها تحلل وتناقش أموراً ما زالت مثار جدل وخلاف في الأوساط العلمية ؛ وتفتح الباب على مصراعيه أمام إمكانية التقييم التاريخى لتجربة حزب الله وزعامته . فثمة فكرتان متضادتان في وصف سيرة الزبيرى الذاتية : الأولى تظهره كمؤسس فعلى لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في اليمن .^(٢) وفى الطرف المقابل يرفض كثير من الكتاب المشايخين للزبيرى رفضاً قاطعاً هذه المقولة . فالقاضى الزبيرى ، من وجهة نظرهم ، لا ينتمى إلا لحركة الأحرار اليمنيين كعقيدة سياسية تتبع من واقع اليمن، ويعتق أتباعها الشورى والدستور، قد والاهما طيلة حياته حتى تاريخ وفاته .^(٣)

إن ضعف التاريخ المكتوب والشفوى لتلك المرحلة ، لا يبرر للدارسين الاقتصار على نقل المعلومات من مصدر واحد دون تدقيق ؛ وإشكالية حولت الزبيرى من شخصية سياسية اجتماعية إلى شخصية أسطورية . فكل الذين نسبوا حياته وفكره لحركة الأحرار اليمنيين ، أهملوا تلك الحلقة المفقودة من حياته الحافلة بالنشاط بدار العلوم في مصر ، حيث أعتق هناك فكر جماعة الإخوان المسلمين . ولم يتطوع واحداً من هؤلاء الدارسين والباحثين بذكر أهمية هذه الحطة في حياته الثقافية والسياسية حتى تاريخ وفاته .

وتأتى عملية اغتياله في قرية رجوزة المخاذية لجبل برط^(٤) يوم الخميس ٣٠ ذى القعدة ١٣٨٥هـ - / الموافق ١ أبريل عام ١٩٦٥م ، ليتحول شخص الزبيرى وحياته إلى رمز بل

وأسطورة !^(٥) ولنا أن نتساءل : لماذا حظى الزبيرى بهذه المكانة الرفيعة التى جعلت منه شخصية أسطورية ، أو بتعبير آخر بطلاً وطنياً خالداً فى قلوب أهل اليمن ؟ وهل تسحب هذه المكانة المقدسة على شخصه ، بسبب موقفه السياسى المعارض للنظام الملكى وتشرده خارج الوطن نحو ربع قرن من الزمن ؟ أم بسبب طريقة موته الدرامية فى جبل برط فى العهد الجمهورى ؟ وهل يمكن القول مثلاً إن القاضى ضحى بحياته من أجل "القضية الجمهورية" ؟ أم من أجل قضية " دولة اليمن الإسلامية " ؟

ومن نتائج هذا التعارض ، تتولد فكرة البحث مجدداً فى سيرة الزبيرى السياسية ولاسيما مرحلة حزب الله . وللخروج من طور البحث التقريرى الوصفى للمشكلة التاريخية (الزبيرى ومشروع حزب الله فى اليمن) إلى طور التحليل العلمى لهذه الظاهرة السياسية ، ينبغى الإشارة هنا إلى موقفين سياسيين متناقضين تبنتهما زعامة الحزب فى بداية مرحلة الجمهورية العربية اليمنية . الموقف الأول يكمن فى أن القاضى الزبيرى ، كان فى مقدمة علماء اليمن الذين نادوا بقيام النظام الجمهورى ، بل وأيد بقوة التدخل المصرى فى جنوب شبه الجزيرة العربية لصالح الثورة اليمنية ؛ والموقف الثانى يكمن فى أن هذا التأييد المنقطع النظير للنظام الجمهورى والدور المصرى ، سرعان ما تحول من تأييد وموالة إلى شجب ومناوذة . يبدو لنا هذا السلوك المتذبذب بين موقفين غاية فى التناقض والمراوغة ، علماً بأن الزبيرى رغم ثقافته الزيدية المتشعبة نسبياً^(٦) ، ان يرفض العمل بمبدأ التقية ، فهو معروف بمواقفه الناقدة للحكام المستبدين سواء فى العهدين الملكى أم الجمهورى .

وتحاول الدراسة من خلال طرح مثل هذه التساؤلات إثبات فرضية مهمة ، وهى أن الزبيرى الذى أفنى عمره وزهرة شبابه فى مقاومة الأئمة الحكام فى العهد الملكى البائد ، كان يتطلع إلى لعب دور أكبر فى الحياة السياسية فى العهد الجمهورى ، بالمقارنة بالأدوار السابقة التى لعبها فى صفوف المعارضة السياسية - كعضو قيادى فى (الجمعية اليمنية الكبرى - ١٩٤٤-١٩٤٨) ، ورئيس لتنظيم (الاتحاد اليمنى - ١٩٥٣-١٩٦٢) . تولى الزبيرى فور عودته إلى ارض الوطن (صنعاء) حقيبة وزارة المعارف ، ذلك المنصب الذى شغله لبضعة أيام فى عهد الحكومة الدستورية فى مارس عام ١٩٤٨ .^(٧) وفى العهد الجمهورى تدرج فى مناصب عليا فى الدولة كان أبرزها عضو مجلس الرئاسة والمكتب السياسى ونائب رئيس الوزراء . فما هو الدور الذى كان يتطلع إليه فى العهد الجمهورى: رئاسة الجمهورية العربية اليمنية ؟ أم زعامة دولة اليمن الإسلامية ؟

انطوت مرحلة الجمهورية العربية اليمنية على محطات تاريخية فاصلة تدافعت في سياق تكوينها وقائع سياسية كبرى ، وتحولات اجتماعية واقتصادية عميقة ، ساهمت جميعها في تكوين مجتمع سياسى انتقالى من طور القبيلة إلى طور الدولة . في هذه المرحلة شاهد المجتمع اليمنى أزمة الحرب الأهلية التى قسمت المجتمع اليمنى إلى قسمين متناحرين ، حيث أصبح الاحتكام للسلاح المجال الأوسع في الحياة السياسية ، لا سيما عندما اتخذ الصراع بين الشمال (الملكى) والجنوب (الجمهورى) طابعاً عقائدياً ، ساهمت في تغذيته القوى الإقليمية والدولية المتورطة في حرب اليمن .^(٨) وفي ظل تفاقم أزمة الحرب الأهلية في اليمن بين المعسكرين الجمهورى والملكى من جهة ، وفي ظل تعارض مصالح القوى المحلية والإقليمية ، برز إلى السطح مشروع دولة اليمن الإسلامية الذى تجشمت زعامة حزب الله عبء الدعوة إلى قيامها . وكان الهدف من وراء هذا التحرك المحافظة على النظام الاجتماعى الذى هزته الثورة هزاً عفيفاً، سيما في مجالات القيم والسلطة والثروة .^(٩)

كانت البرجة الغالبة عند معظم أقطاب المعارضة الجمهورية المنشقة عن نظام السلال ، الدفاع عن مطالبها الملحة بإحلال السلام محل الحرب ، وتطبيق حكم الشورى في الإسلام لتحل محل القوانين العسكرية والأحكام العرفية . ومن يتأمل برنامج حزب الله سوف يكشف المزج العجيب بين مفهومي الدين والدولة ، أو بتعبير أكثر دقة بين مفهومي اليقين الثورى والحكم الشعبى . لهذا السبب حرص القاضى الزبيرى على تشخيص الواقع السياسى في العهد الجمهورى من منطلق دولة القبيلة ، بدلاً من منطلق قبيلة الدولة .^(١٠) وهذا ما يمكننا تتبعه في دعوة الزبيرى الحارة إلى عقد سلسلة من المؤتمرات الشعبية ، التى ظهرت على السطح كتجمع سياسى دينى وقبلى ، اتخذ من العمل الحزبى طريقاً له للتعبير عن مناهضته للوجود المصرى في اليمن . وقد تجلّى ذلك في القرارات والتوصيات المنشقة عن مؤتمر عمران وخمر . وستقتصر معالجتنا لهذه العلاقة الشائكة بين السلطة والمعارضة على تجمع حزب الله وائتلاف كتلة خمر من جهة ، وعلى القوى السياسية والاجتماعية التى كانت تقف وراءه في هذا الاتجاه .

لقد ظل شكل الانتماء سواء إلى النظام الملكى أم إلى النظام الجمهورى ، كما وصفه الزبيرى بواقعية في أهم أعماله : (الإمامة وخطرها على وحدة اليمن) و (مأساة واق الواق) ، انتماءً إلى مجتمع زراعى تقليدى لم تفرز قواه السياسية إلا زعامات عشائرية أو مذهبية ، تسودها الفرقة والخلاف بدلاً من الألفة والانسجام . ولعل مفهوم القاضى لهذا المجتمع القبلى ينبغي ألا يؤخذ ببساطة على أنه مفهوم لمجتمع مثالى متحرر من الطائفية السياسية . لقد كان

مدركاً استحالة بناء مجتمع متجانس متحرر من رواسب النظام الملكي ومقومات الرعوية الدينية ، التي غالباً ما تسكن في حدود الأسرة والقبيلة بمعزل عن حدود الوطن والمواطنة .^(١١) تلك هى حدود المسألة المطروحة في أدبيات حركة الأحرار اليمنيين منذ حركة ١٧ شباط ١٩٤٨م الدستورية ، حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م الجمهورية ، وانشقاق اتباع حزب الله في خريف عام ١٩٦٣م عن النظام الجمهورى

إن هذه التركيبة السياسية والاجتماعية للمعارضة الدينية والقبلية هى التى توجه الفكر والعمل السياسى في اليمن المعاصر ، واستندت في نشوئها إلى العداء الموجه للمؤسسة العسكرية الحاكمة في العهد الجمهورى والقوى الجديدة المناصرة له . كانت جماعة حزب الله في اليمن تعبر عن عقيدة سياسية ، أخذت تطرح بقوة شعارات الشورى والدستور ، بل والدعوة العلنية إلى قيام دولة اليمن الإسلامية ، كاطر سياسية مناهضة للنظام الجمهورى العسكرى . كان النظام الجمهورى يعانى أزمة الشرعية بفعل التدخل المصرى في اليمن ، ومهد الطريق لظهور جماعة الإخوان المسلمين فرع اليمن ، حيث وظفت زعامة حزب الله الدين لصالح القبيلة ، بشكل عام لخدمة أهدافها وبرامجها السياسية تمهيداً لظهور وصاية الفقيه المحتسب ، ليكون على رأس هذه الدولة .^(١٢) وهكذا ، بإمكاننا القول إن برنامج حزب الله ، لا يعدو أن يكون سواء ظاهرة دينية سياسية تعبر عن عصبية قبلية موروثية من ماضٍ سحيق يتردد صداها في فصول وأبواب مسرحية الزبيرى المشهورة باسم (مأساة واق الواق)^(١٣) .

هذه إذن ملابسات وفرضيات مخيفة لعلها تفسر موقف المعارضة المشقة عن نظام السلال ، التى اتخذت في نفس الوقت موقفاً مناهض للوجود المصرى العسكرى في اليمن والتشكيك في دوره النضالى ؛ لكى يشتد عودها على بذور التناقض الساكن في تجربة الجمهورية العربية اليمنية . هكذا بدأت معارضة حزب الله ذات التوجه الدينى ، ومعارضة كتله حمر ذات التوجه القبلى تحت تأثير تطور الحرب الأهلية في اليمن والتدخل السعودى ، تبحث عن حل للمشكلة اليمنية في إطار تسوية سياسية تكون فيها المعارضة هى الراجحة على حساب السلطة . وقد ترايد عبر هذه الوسيلة تأكيد اتجاه سياسى يدعو للسلام والمصالحة الوطنية ، وبلورة الذات أو الخصوصية اليمنية . وبالتالي فإن ما تفرع عن هذه التجربة من رؤى ومواقف أصبحت بمثابة ثوابت دينية ووطنية في شتى التجارب السياسية التى بلورتها لاحقاً تجربة وصاية الفقيه المحتسب ، عندما أضحت صيغة المجلس الجمهورى هى الصيغة المفضلة لدى زعامة

المعارضة في عهد القاضي محمد الزبيري (١٩٦٢-١٩٦٥) ، والقاضي عبد الرحمن الإرياني (١٩٦٧-١٩٧٤) .

تعريف المصطلحات السياسية :

نولى في هذه الدراسة اهتماماً كبيراً بالمصطلحات السياسية الشائعة الاستخدام في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، كونها الأساس النظري لموضوع بحثنا وثيق الصلة بتجربة حزب الله . ومن ثم التعرض لحالة التعارض القائم بين السلطة والمعارضة حول تحديد ماهية نظام الحكم في اليمن الجمهورى . فالمصطلحات التي نوردتها في سياق البحث - من وجهة نظرنا - تشكل جزء مهم من نظام اجتماعى واقتصادى يشتمل على مجموعة مفاهيم سياسية وثقافية ، يصعب فهم الواقع السياسى بدونها . وقوام هذه المرحلة التاريخية نجاح زعامة حزب الله في تكوين معارضة سياسية نشطة قادرة على فرض إرادتها على مجريات أحداث الحرب الأهلية في البلاد . فالمعارضة من واقع السلطة كما جسدها تجربة حزب الله ، يمكن النظر إليها في نطاق علاقتها بالسلطة العسكرية الحاكمة ، كانت تتأرجح بين حدى التناوب والصراع في ظل الوجود المصرى العسكرى في البلاد ، الأمر الذى أدى إلى تآكل شرعية المؤسسة العسكرية الحاكمة في عهد السلال ، حيث كشفت عجزها المستمر عن تقديم حلول مناسبة للمشكلة اليمنية .

تستهدف في هذه المرحلة - عهد المشير السلال (١٩٦٢-١٩٦٧) ، مع بدء احتكاك الشعب اليمنى وقادته بحركة النهضة العربية الحديثة ، كما جسدها التجربة الناصرية وبأشكال متعددة : تدخل سياسى وعسكرى ومؤثرات ثقافية واجتماعية جديدة ، ساهمت في خلق نخبة جديدة قوامها الضباط والتجار والمتقنين . وللدور المصرى في اليمن أثره العميق في حدوث تغيير عميق ومفاجئ في موازين السلطة لصالح القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة ، التى وقفت إلى جانب النظام الجمهورى وأيدت الوجود المصرى بدون تحفظ .^(١٤) وقد تمثل هذا التحول المفاجئ في التركيبة السياسية للنخبة الحاكمة في العهد الجديد ، بحيث أصبح يحتل منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وقيادة الجيش أشخاص عاديون من عامة الشعب ، وبينما كانت المناصب السياسية والإدارية المهمة في العهد البائد (إمام ، أمير ، عامل ، حاكم) محصورة في أبناء الطبقة العليا من السادة العدنانيين والقضاة القحطانيين .^(١٥)

تستوقفنا العديد من المصطلحات الفقهية المتعلقة بطبيعة الأدوار السياسية والثقافية التى نهضت بها النخب القديمة (سادة ، قضاة ، مشايخ ، علماء) في فترة المملكة المتوكلية اليمنية .

ففى مواجهة السلطة العسكرية والنخبة الجديدة (ضباط ، تجار ، مثقفين) فى مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، اكتسب الصراع على السلطة والثروة بعداً عقائدياً ضمن الحقل السياسى العام للمجتمع . كان الجديد (جيل ١٩٦٢) دائماً هو الجزء الحركى والأكثر قدرة على المبادرة السياسية والفعل الاجتماعى فى مواجهة القديم (جيل ١٩٤٨) ، مستمداً شرعيته من أهداف الثورة الستة ، ومن الدعم الشعبى للنظام الجمهورى ، والدور المصرى المساند له . وفى المقابل عبّرَ القديم عن رفضه وتحديه لنظام السلال ، باعتباره سلطة طارئة فى البلاد مرهونة بالوجود المصرى وحمايته . فالصيغة الدينية حزب الله ، أو الصبغة القبلية كتلة خمر^(١٦) بمعزل عن كتلة بكيل^(١٧) ، ظهرت على السطح كقوة سياسية متنامية تتصدى لمنطق السلطة المركزية للنظام الجمهورى ، فى اتجاه ثابت نحو تأصيل ذاتها وديمومتها داخل مدار السلطة والمجتمع . تجسدت معالم هذه الحركة على مستوى المؤتمرات الشعبية (عمران وخمر والطائف وحرص) ، السقى جاءت مجسدة لآمال وتطلعات زعامات المؤسسة القبلية (حاشد وبكيل) ، مهددة الطريق بذلك أمام القوى التقليدية فى المجتمع اليمنى للنهوض بأدوار سياسية وثقافية فى مرحلة الجمهورية اليمنية وما بعدها .

نفهم من هذا أنه لا يمكن حصر هذا التحول المفاجئ للنخبة السياسية فى العهدين - الملكى والجمهورى - فقط فى من وصلوا إلى المناصب العليا فى جهاز السلطة الرسمية فى نطاق النخبة العسكرية ، لأن هذا التعريف سيكون قاصراً جداً ، إذا احتل بعض عناصر النخبة المدنية مراكز مهمة فى رئاسة الدولة (المشير عبد الله السلال) ، ونائبه (الدكتور عبد الرحمن البيضاى) . لكن إذا كان أحدهم عسكرياً متنفذاً (الفريق حسن العمري) فإنه يستطيع أن يؤثر على القرارات المتخذة على المستوى المركزى ، وذلك بسبب انتماءه إلى جماعة معينة ، وغالباً ما تكون هذه الجماعة هى التى مكنته من الوصول إلى المنصب الذى يتولاه . حيث نجد مثلاً أن منصب أمير الجيش ، وبالمثل منصب الوزير الأول فى العهد الملكى لا يتضمن امتيازات وصلاحيات واسعة كما قد يتبادر إلى الذهن . فالمنصب العسكرى الذى كان يشغله الشريف محمد الضمين لا تتعدى صلاحياته نطاق وحدات الجيش الدفاعى بمعزل عن الجيش النظامى .^(١٨) أما القاضى عبد الله العمري الوزير الأول المقرب من المقام الشريف ، فإنه لم يكن سوى كفاءة إدارية مسخرة لخدمة ولى نعمته الإمام يحيى حميد الدين ، الذى كان يجمع بين يديه السلطات الثلاث .^(١٩)

وفي هذا الاتجاه يلعب الوجهاء والأعيان - أهل الحل والعقد - دوراً مهماً في الحياة السياسية والثقافية في البلاد، بمعزل عن أى تأثير يذكر لزعامات التنظيمات والأحزاب الحديثة التى ظل نفوذها مقصوراً على الأعضاء . فالمثقفون اليمنيون شبههم أحد الدارسين اليمنيين " بجالية أجنبية " لا تربطها رابطة بواقع المجتمع .^(٢١) وهذا التشبيه صائباً إذا ما أدركنا أن الغالبية العظمى من أهل اليمن كانوا وما زالوا يحددوا هويتهم السياسية إما بالإسلام أو القبيلة، ولم يكن لدى غالبيتهم وعى بالعمل السياسى المنظم إلا فى إطار محدود للغاية لا يتعدى حدود القرية أو العشيرة أو المذهب .^(٢٢)

من هنا نفهم الدلالة السياسية لمصطلح حزب الله ، الذى تبنته المعارضة الجمهورية المنشقة عن نظام السلال ، متوهاً هنا بعدم الربط بين حزب الله فى اليمن موضوع بحثنا، وحزب الله فى لبنان ، نظراً للاختلاف البين فى برنامجيهما ومنطلقاهما النظرية والسياسية . وبالمثل يجب أن نفرق بين مصطلح (وصاية الفقيه المحتسب) فى تجربة الجمهورية العربية اليمنية ، ومصطلح (ولاية الفقيه) فى تجربة جمهورية إيران الإسلامية ، واضعين فى عين الاعتبار الفارق الزمانى والمكانى بين التجربتين اليمنية والإيرانية .^(٢٣) فزيدية اليمن هم هادوية لا يقرون بمبدأ العصمة والغيبة والتقية ، وإن كان يقر بعضهم مبدأ وصاية الفقيه المحتسب فى زمن غيبة الإمام الفاضل والمفضول ، كنتيجة للفراغ السياسى المترتب على سقوط النظام الملكى من جهة ، وتبعات التحديات الخارجية فى مرحلة الجمهورية العربية اليمنية من جهة ثانية . فجماعة حزب الله بزعامة القاضيين محمد الزبيرى وعبد الرحمن الإريانى ، كانا يتطلعان إلى إعادة تنظيم المجتمع المحيط بهم على هذه الأسس والمبادئ المقدسة للإسلام الحنيف ، أى (أسلمة الحداثة) .^(٢٤) واستخدام تعبير حزب الشورى هو تكريس لنفس المبدأ القرآنى الذى ينص على ضرورة مشاركة الحاكم (الخليفة) أو (الإمام) لمن حوله من علماء وخبراء ومستشارين فنيين فى كافة مجالات الحياة الدينية والدنيوية . وتأييداً لهذا المبدأ يستشهد بخلفاء الرسول (ص) ومبدأ إجماع الصحابة والتابعين، وبعدم إمكان الاستغناء عن الخليفة لإقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية .^(٢٥)

ويصعب فى هذا الاتجاه مصطلح (أهل الحل والعقد) الذى غالباً ما تشير إليه أدبيات الحركة الإسلامية فى اليمن المعاصر ، وهى تقصد بذلك الشخصيات السياسية والاجتماعية المنفذة فى المجتمع - القادرة على استنباط أحكام شرعية (فتاوى) ، وقوانين عرفية (قواعد قبلية) لتقديم الحلول المناسبة لأى مشكلة طارئة وفق تصورهما الخاص ، سواء أكانت هذه

مسائل تتعلق بالسياسة أو المجتمع أو الاقتصاد .^(٢٥) بهذا المعنى ، يتطوّل هذا المصطلح وغيره على العديد من التعقيدات التي تفرض كشف ما تتفرد به النخب التقليدية من نفوذ وصلاحيات تعزز وتكرس نظام العهد الإمامي وقيمه الرعوية الدينية والاستلاب المذهبي على حساب مفهوم المجتمع الأهلي وحقوق المواطنة الذي قامت من أجله الثورة اليمنية ، وسعت قطاعات واسعة من المجتمع اليمني ترسيخه في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية .

ويجرنا الحديث عن المصطلحات إلى ذكر مصطلح (الخروج) ، أى الثورة ضد الحاكم الظالم ، كونه هو الآخر مصطلحاً قرآني ، يراد به الدعوة إلى الجهاد المقدس ضد حزب الشيطان ومن والاه . وبالتالي فإن ما تفرع عن هذا المصطلح القرآني من رؤى وتجارب فكرية وسياسية أضحت من الثوابت المبدئية لدى زيدية اليمن الهادوية ، منذ لحظة خروج الإمام زيد على السلطة الأموية ، وخروج الإمام الهادي على السلطة العباسية ، باعتبارهما سلطتين جائرتين اغتصبتا الخلافة .^(٢٦) فالإمامة (الرئاسة) ، لا تقوم لها قائمة بدون الدعوة ، أى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تمهيداً للخروج . فالإمام زيد بن علي كان يرى أنه من حق " كل فاطمي شجاع عالم سخي ، خرج ثائراً على الظلم يكون إماماً ومهدياً ، وليس الإمام منا من جلس في بيته ، وأرعى ستره وثبط عن الجهاد ، ولكن الإمام منا من جاهد في سبيل الله حق جهاده ودافع عن رعيته . " ^(٢٧) وعملية خروج القاضي الزبيرى عن نظام السلال ، وضعته في مأزق سياسى ليس مع السلطة الجمهورية فحسب ، بل ومع المعارضة الملكية باعتباره فقيه قحطاني لا يمت بصلة لأئمة آل البيت . فهو بحكم موقعه السياسى - وزيراً للمعارف وعضو المكتب السياسى - ، نصب نفسه في موقع المختسب على شخص رئيس الجمهورية ، وهذا أمراً منافي لمبدأ الحسبة عند زيدية اليمن . " فاختسب هو المقارب للإمام ، ولم يبلغ رتبة الاجتهاد ، وله وإليه ما للإمام من الولاية ، إلا ما استثنى على خلاف في المستثنى . " ^(٢٨)

أما مصطلح (ثورة) و (جمهورية) ، فهما واضحان وتعبيران شائعان في قاموس السياسة العربية المعاصرة ، ونقيضهما (ثورة مضادة) و (ملكية) . ولكن علينا أن نفرق تماماً بين عبارات (انقلاب) و (انتفاضة) و (حركة) و (ثورة) ، فمثلاً عند الإشارة إلى أحداث ١٧ شباط ١٩٤٨ في اليمن ، نعى بذلك الحركة الدستورية التي قادها حزب الأحرار اليمنيين المؤطر نشاطه تحت مظلة الجمعية اليمنية الكبرى بزعامة الإمام الهادي عبد الله الوزير . فهذه الحركة من الناحية النظرية لا تدخل في إطارها العقائدى مفهوم الجمهورية ، فقد كانت زعامتها تطالب بقيام إمام دستوري منتخب من قبل أهل الحل والعقد .^(٢٩) وعندما نشير إلى أحداث

مارس ١٩٥٥، نعى بذلك حادثة الحوبان، التي تحولت من فتنة عمياء أشعلها عسكر الإمام في ضواحي مدينة تعز، إلى انقلاب عسكري قاده المقدم أحمد يحيى الثلاثي، لصالح إمامة سيف الإسلام عبد الله بن يحيى حميد الدين ضد أخيه الإمام أحمد. ^(٣٠) وبالمثل نستخدم عبارة انتفاضة، عند الإشارة لحركة (٥) نوفمبر ١٩٦٧، بزعامة القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني، الذي كان يتطلع بدوره لمنصب رئاسة الدولة منذ زمن بعيد، حتى جاءت الفرصة التاريخية المناسبة للقيام بهذا الدور، خصوصاً بعد الإطاحة بحكومة السلال العسكرية. ^(٣١) وهكذا نقيس مصطلح ثورة (٢٦) سبتمبر ١٩٦٢ ونسقطه إسقاطاً على مصطلح ثورة (٢٣) يوليو ١٩٥٢، نظراً لتطابق أهداف ومبادئ الثورتين، وما أحدثتهما من تغيير جذري في بنية المجتمع والدولة في كل من مصر واليمن.

يقصد بكلمة (جمهورية) بناء مجتمع جديد على أنقاض النظام القديم، يقوم على أسس من العدالة والمساواة الاجتماعية بين السكان. إذ لا يمكن القيام بهذه الوظيفة دون حدوث تغيير أو إصلاح جذري، وهذه وظيفة الثورة السياسية التي تبعث في الناس الأمل والتطلع لحياة أفضل من السابق. هكذا، تظهر لنا دلالة كلمة جمهورية عربية يمنية التي ورد ذكرها في سياق أهداف ومبادئ الثورة الستة. في حين اقتصر مفهوم (الحكم الشعبي) ومفهوم (اليقين الثوري) الذي يستخدمه الزبيري على تلك القضية الخورية في مذهبه الفكري، الذي يركز على مشروع دولة اليمن الإسلامية. فالصلة أو الرابطة بين المفهومين، يراد به تأكيد هوية الثورة اليمنية على أنها ثورة إسلامية تابعة من صميم الواقع وتضاريسه.

سنجاوز هنا التعريفات التي تنطبق على مصطلحات: جمهورية، وثورة، وحكم شعبي، التي يوازونها بالمقابل مصطلحات: دولة، ووطن، وقبيلة، وهي على الجملة مفردات يتردد صداها في برنامج حزب الله. وتثير هذه المصطلحات في الدراسات والأبحاث اليمنية ^(٣٢) نوعاً من التشوش الذهني لدى القارئ، حيث لا يزال الخلاف قائماً حول الأدوار السياسية التي فُض بها الزبيري في العهد الجمهوري. فالقاضي له دوره المتميز في مرحلة الاتحاد اليمني، حيث نجح في تأطير نشاط المعارضة وتوحيد صفوفها من أجل مواصلة النضال السياسي ضد النظام الملكي، مهدداً الطريق لقيام الجمهورية. لكنه بعد قيام الثورة وإعلان الجمهورية، تحول إلى داعية للسلام والمصالحة وزعيماً سياسياً متحمساً لمشروع دولة اليمن الإسلامية. وهذه نقطة واضحة وبينه لمن أراد اقتفاء مسيرة حزب الله وبرنامجه السياسي، الذي أثار لغطاً كثير حول هذه المسألة: القضية الجمهورية. وينقطع اللغظ وتتضح الرؤية برجعنا إلى أدبيات

حركة المعارضة بشقيها الدينى (حزب الله) ، والقبلى (كتلة خمر) ، بغض النظر عن إدعاء كوادرها انتمائهم وولائهم المطلق للنظام الجمهوري.

ولقد بذلت محاولات كثيرة لوضع محمد الزبيرى فى مكانة معينة لتحديد دوره السياسى بدقة وأمانة ، ولم أجسد له نعتاً يتناسب مع حجم دوره الناشط فى الحياة السياسية اليمنية المعاصرة ، غير نعت " داعية دولة اليمن الإسلامية " . ولسنا هنا بحاجة إلى أن ننسب للقاضى موقفاً سياسياً غير مؤكد من أجل أحياء النزعة القحطانية القديمة فى فكرنا التاريخى المعاصر . ولعل محاولة تبييض صحائف أبى الأحرار ، بتكرار القول فى كتابات بعض الأدباء اليمنيين اليوم من أنه لم يتخل عن الثورة ولا عن الجمهورية ، وإنما رفض الخضوع لمشينة المؤسسة العسكرية الحاكمة ، مفضلاً الخروج من صنعاء إلى جبل برط بهدف جمع أنصار ومريدين للنظام الجديد . والمعجبون بشعر الزبيرى أو بتجربة حزب الله سيعيدون النظر فى سيرته الأدبية والسياسية عندما يتبين لهم أن القاضى قد تراجع عن مواقفه السابقة المؤيدة للوجود المصرى ، وأنه قبل التحالف مع المعسكر المضاد للثورة ، تحديداً القوى الثالثة .

إن مثل هذا التصنيف - من وجهة نظرنا - لا يجرد الزبيرى من صفته الدينية والوطنية، بقدر ما يتيح الفرصة للقارئ العادى قراءة الحدث التاريخى كما هو دون تضخيم أو تحجيم ، بل وتوضيح ما التبس حول هذه الشخصية من غموض وإبهام . وعلينا ألا نتحرى الكمال أو المعصومية عند التعرض لسيرته ؛ فالأسماء والألقاب سنوردها على علاقتها فى سياق استعراضنا للأحداث والوقائع ، كما عكستها تجربة حزب الله . فهذه المنهجية قد تساعدنا فى إزاحة جزء من شبح هذه الأسطورة ، التى تم اختزالها فى العناوين التالية :

- أبو الأحرار اليمنيين .

- أديب اليمن الثائر .

- أمير شعراء اليمن .

- شاعر الحرية .

- شاعر الجماهير الأول .

- شاعر الشعب .

- شاعر الوطنية .

- شاعراً ومفكراً .

- ضمير اليمن الثقافي والوطني .

- المجاهد الشهيد محمد محمود الزبيري . (٣٣)

إن تجربة القاضي الزبيري وحزب الله ليست سوى أحد المظاهر المتكررة في تاريخ اليمن المعاصر ، فهناك بالمثل يتم تكريم الشيخ المجاهد عبد الله الحكيمي ، الذي اعتبره البعض الزعيم الروحي لحركة الأحرار اليمنيين في لحظات اليأس والانكسار في أعقاب تصفية رموز الحركة الدستورية جسدياً عام ١٩٤٨ . كما تم تكريم العديد من الشخصيات الوطنية بعد رحيلها ، إذا ما تذكرنا تلك المظاهرة الثقافية المبالغ فيها ، التي أعددتها السلطة في أربعينية الشيخ الراحل أحمد محمد نعمان عام ١٩٩٧ ؛ فهي وغيرها ، من وجهة نظرنا ، لا تعدو أن تكون ضرباً من النفاق السياسي ، كون الرجل قد شيع موتاً وطواه النسيان وهو حياً بين ظهرانينا . لا نحتاج هنا إلى التذكير بتلك القطيعة التي حصلت بين القاضي محمد الزبيري والشيخ أحمد نعمان ، وللعناصر البعثة ذات التوجه القبلي المفروضة على قيادة الاتحاد اليمني دوراً بارزاً في تعميق الهوة بينهما ، حيث دفعت بالأخير شد الرحال إلى عدن ، حيث أسس هناك تلك القلعة العلمية - كلية بلقيس عام ١٩٦٠ . (٣٤) كان هؤلاء الناشطون في صفوف الاتحاد اليمني المنحل في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، يلزموا الصمت عن صلتهم بالنعمان ، لكن في اللقاءات العامة عندما يرد ذكر الزبيري ، يصل الإعجاب لدى بعض هؤلاء بشخص الزبيري إلى حد التقديس والعبادة . (٣٥)

تفيد الإشارات السابقة في كشف طبيعة المواقف السياسية المتناقضة داخل المجال العام لحركة المعارضة اليمنية المعاصرة . فمصطلح (القوى الثالثة) بمفهومه السياسي المتداول في عهد السلال ، نشأ في ظروف استثنائية صاحبت فترة قيام الثورة وإعلان الجمهورية على أنقاض النظام الملكي البائد . حيث يعكس هذا المصطلح وجود معارضة سياسية فاعلة ضد الوجود المصري ، أطلقت زعامته على نفسها أولاً مسمى (حزب الشورى) ، ثم مسمى (اتحاد القوى الشعبية) . وقد ضم هذا الائتلاف السياسي في منتصف عقد الستينيات من القرن الحالي لقيفاً من الساسة المخضرمين - من جمهوريين دستوريين منشقين عن مجلس قيادة الثورة ، وملكيين شذويين منشقين عن مجلس الإمامة . ويرى اتباع هذا التيار أن الحل الأمثل

للمشكلة اليمنية هو إفساح المجال أمام العناصر المستقلة في بحث أسباب الأزمة -الحرب الأهلية- لإدلاء بدلوهم في هذه المسألة. وهم يشددون على أن دعوة السلام والمصالحة الوطنية ، تمثل مفتاح الحل للمشكلة اليمنية . وبالتالي يصرون على أن مشروع دولة اليمن الإسلامية هو الخيار الثورى الأمثل في جنوب شبه الجزيرة العربية؛ ويدخل في نطاق هذا الائتلاف السياسى تجمع حزب الله وتجمع كتلة حمر .^(٣٦)

فالازدواجية السياسية والثقافية لهذه القوى الاجتماعية تحدد مظاهر الصراع على السلطة ، من وجهة نظر المعارضة الجمهورية والملكية ، التى تدافع زعاماتها عن الانفتاح المذهبي على كافة الأطراف المعنية بالقضية اليمنية ؛ وهى تبدو أكثر التنظيمات السياسية المنادية بفكرة المساواة السياسية في حدود تقاسم السلطة والثروة وفق تقسيمات جهوية ومذهبية وقبلية . وهذا التجمع غالباً ما يطلق أتباعه على أنفسهم تسمية أهل الحل والعقد، تأكيداً منهم لدورهم المؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية في اليمن . فالثابت تاريخياً أن السادة والقضاة والشيوخ وكبار ملاك الأرض ، هم الذين تحملوا العبء الأكبر في تفجير حركة ١٩٤٨ الدستورية ، وانقلاب مارس ١٩٥٥ ، وانتفاضة قبيلة خولان عام ١٩٦٠ ، وبذلك مهدوا لقيام ثورة ١٩٦٢ الجمهورية ؛ فهم يشكلون جماعة عقائدية تقبل التعايش مع الطرف الآخر من الضباط والتجار والمتقنين ، لكنهم لا يقبلوا التفريط بمكاسبهم التاريخية ، الأمر الذى يضعهم في حالة نزاع دائم مع الجديد على السلطة .

والمقصود من وراء هذه التعريفات والمصطلحات السياسية تحديد جوهر الخلاف بين السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر ؛ فالبرامج السياسية المبثوثة في بيانات حزب الله تدور حول فكرة الحكم الشعبى والخصوصية اليمنية، التى تؤكد الذات الرافضة للعنصر الخارجى. واضح من خلال السياق التاريخى للمعارضة الجمهورية والمعارضة الملكية للوجود المصرى في اليمن بنموذجه الثورى الناصرى ، الذى يتبنى عقيدة أشمل لحركة التحرر الوطنى في العالم العربى ؛ وهى عقيدة أشمل من عقيدة حركة الأحرار اليمنيين ، التى تتسم بالجمود والحفاظة والانكفاء على الذات . فالجتمع اليمنى الذى كان غالباً ما ينفر من العنصر الأجنبى ، لا سيما أولئك الأئمة العلويين ، الذى استقروا في البلاد منذ عشرة قرون من الزمن ، كان يحتفظ بنفس النظرة للجندى المصرى الذى جاء إلى جنوب شبه الجزيرة العربية يؤدى رسالة القومية العربية دفاعاً عن عروبة اليمن وكرامته وحرية المسلوحة .^(٣٧) وقد تمثل هذا الاستياء في ذروته في شخص القاضى الزبيرى ، الذى هاجم في أعماله النثرية والشعرية الوجود المصرى العسكرى

في اليمن ، الذي أخل بالتوازن السياسي لصالح القوى السياسية والاجتماعية الجديدة ، التي أظهرت حماساً منقطع النظير للثورة والجمهورية .

وإذا كانت النقلة النوعية في اليمن الجمهوري التي حدثت بفعل مد الحركة القومية العربية أمراً ضرورياً وحتمياً لحدوث التحول الاجتماعي الجذري في جنوب شبه الجزيرة العربية ، فإن ضمان استمرارها وبقائها يتوقف على الجهود الذاتية . ولا يعنى هذا أن الدور المصرى في اليمن قد تم تقييمه تقيماً إيجابياً أو سلبياً بكل الأحوال . ولعل الزبيرى زعيم حزب الله كان في مقدمة أحرار اليمن الذين سارعوا إلى إظهار فرحة الشعب اليمنى بالسدع المصرى للثورة اليمنية والنظام الجمهورى . وهو رغم إقامته الطويلة في مصر عبد الناصر كان قد استوعب تماماً طبيعة الدور المصرى في اليمن من جهة ، والدوافع الإستراتيجية التي دفعته إلى التدخل السياسى والعسكرى في اليمن ؛ وما يرمى إليه من إحداث تغيير جذرى في شتى ميادين الحياة وثيقة الصلة بشعوب المنطقة. (٣٨)

يدفعنا هذا الكلام إلى معرفة الأسباب الموضوعية والذاتية التي دفعت زعامة حزب الله إلى إحداث انقلاب مفاجئ على النظام الجمهورى والدور المصرى الداعم له . لذا يقتضى معرفة طبيعة الدور السياسى الذى كان الزبيرى يتطلع للقيام به ، عندما قرر الخروج من العاصمة صنعاء إلى جبل برط ، منظماً بذلك إلى صف المعارضة الملكية - تحديداً القوى الثالثة ، وقد درج على هذا النهج - الخروج - الدعاة واختسين من السادة العلويين الطامحين في مركز الإمامة (الرئاسة) . ومن هذا الوجه ، أثارت عملية خروج القاضى عن النظام العسكرى - لغطاً في أجواء صنعاء الثورة والجمهورية ، بكونها خروجاً عن الثوابت الوطنية ، أى أهداف الثورة الستة .

بكل الأحوال يبقى - الدور المصرى - شكلاً من أشكال التدخل السياسى والعسكرى في إقليم شبه الجزيرة العربية ، وهذا الدور تتغير أهدافه ومراميه في كل حقبة تاريخية منذ العهد الفاطمى حتى العهد الناصرى ، حتى لو قمص هذا الدور دور البطل المخرج لشعوب المنطقة من نير الاستبداد الإمامى ، وتغنى بأجناد العروبة والإسلام . فهل كان الزبيرى زعيم حزب الله قد تحول من مناصر للدور المصرى إلى معارض لهذا التدخل ، بعد أن أدرك بالفعل اتساع الهوة بين مقاصد وأهداف الثورتين - المصرية واليمنية - من جهة ، كما أدرك أن اتساع الدعم والتأييد قد تحول بمرور الوقت إلى نفوذ ووصاية ؟

من هذا العرض التاريخي ، تظهر لنا عدة نقاط مهمة أغفل ذكرها معظم الكتاب والباحثين ، الذين أولوا عنايتهم الخاصة بتقديم عرضاً تاريخي عام للاتجاهات السياسية المتعارضة ، سواءً في فترة المملكة المتوكلية اليمنية (١٩١٨ - ١٩٦٢) ، أو في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢ - ١٩٩٠) ، مكتفون بالقول إن ثورة (٢٦ سبتمبر) طوحت النظام الملكي واجتته من الجذور . ورغم إعلان الثورة اليمنية عن أهدافها الستة ، لم توضع هذه المبادئ موضع التطبيق العملي إلا في إطار محدود ، مما ساهم في إفراغ التجربة من محتواها . وللقوى التقليدية في المجتمع اليمني دوراً بارزاً في هذا الاتجاه ، فقد استطاعت الدخول في منافسة محمومة مع القوى الجديدة على مناصب الدولة العليا (رئاسة الدولة وقيادة الجيش) ، مستفيدة من خبرتها السياسية وحكمتها الإدارية التي اكتسبتها في العهد الماضي . فكان لها الغلبة عندما تحركت بقوة في حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الانقلابية ، بزعامة القاضي عبد الرحمن الإرياني ، الذي أطاح بحكومة السلال مستغلاً حالة الفراغ السياسي في البلاد ، بعد انسحاب الجيش المصري من اليمن في نفس العام .^(٣٩)

نستخلص من هذه الملاحظات أن المعارضة - الدينية والقبلية - المنشقة عن النظام الجمهوري ، تكون قد أغفلت الدور العربي المصري الداعم للثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و ١٤ أكتوبر ١٩٦٣) . هذه التجربة الثورية كانت قد أعطتها تجربة قاسية ، رغم أنها أتاحت لها الفرصة المساهمة بشكل أفضل في الحياة السياسية . وإذا كانت ثمة قطيعة سياسية قد حدثت بالفعل بين جيل (١٩٤٨) وجيل (١٩٦٢) ، فإن ثمة وشائج اجتماعية ظلت تربط الأبناء (الحرس القديم) بالأبناء (شباب الثورة) . وأضيف إلى هذه الثورة السياسية ، تلك الصدمة الثقافية الناتجة عن الحضور المصري الواعي برسالة الجمهورية العربية المتحدة في إقليم شبه الجزيرة العربية بوجه خاص ، وفي الوطن العربي بوجه عام .

الدراسة وأقسامها :

نحاول في مجمل هذا البحث مراجعة سيرة القاضي الزبيري وذلك من خلال تقديم صورة حية عنه فرض علينا التعرف على عصره وحياته ، والمشكلة الخورية التي استأثرت باهتمامه ودفعته إلى الاشتغال بالسياسة عبر الاشتغال بالأدب . فإنتاجه النثري يتعدى إنتاجه الشعري ، كما نتحدث عن ذلك أهم أعماله التي خلفها لنا . ومثلما أسهم الزبيري في تأسيس منظومة شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في العهد الملكي ، باعتبارها حركة سياسية مناهضة

لحكم بيت حميد الدين ، حرص في العهد الجمهورى على تكوين حزب الله ، باعتباره تنظيمًا ديني تتطلع زعامته إلى المساهمة في تقديم حلول إصلاحية تنقذ اليمن من ويلات الحرب الأهلية المدمرة . وعلى هذا الأساس ، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثمانية فصول رئيسة .

في الفصلين الأول والثاني : نستعرض جوانب مهمة من حياة الزبيرى العلمية والمؤثرات الثقافية والاجتماعية في فكره السياسى . بالإضافة إلى تقديم نبذة عامة لأهم أعماله - النثرية - الأدبية والسياسية . البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف ، والإمامة وخطورها على وحدة اليمن ، ورواية مأساة واق الواق . كما حددنا المشكلة المخورية في فكر الزبيرى بهدف توضيح مفهوم اليقين الثورى أو الحكم الشعبى (القبلى) ، كونه يمثل جزءاً من برنامج العمل السياسى للحركة الإسلامية في اليمن المعاصر . فالخلفية الاجتماعية والثقافية للقاضى الزبيرى تساعدنا على فهم تضارب المصالح بين المؤسسة الإمامية والمعارضة الوطنية ، لا سيما تلك العناصر الناشطة من السادة العلويين والقضاة القحطانيين المتذمرين من حكم الإمام يحيى ، الذين شكلوا ائتلافاً سياسى عرف باسم حزب الأحرار اليمنى ؛ وكان في مقدمة أهدافه إقامة ملكية دستورية والإتيان بنموذج من الأعمال النثرية للقاضى الزبيرى تساعدنا في فهم مغزى المعارضة للنظام السياسى في عهد الإمامين يحيى وولده أحمد حميد الدين .

وفي الأمل الثالث . حاولنا تتبع الظروف التاريخية الخبطة بظهور حزب الله (١٩٦٢-١٩٦٥) في العهد الجمهورى ، وتطوره من تجمع دينى إلى تجمع قبلى ، كونه يمثل حلقة وصل لتنظيم الاتحاد اليمنى (١٩٥٢-١٩٦٢) . كما قمنا بإعادة مراجعة موضوعية لموقف زعامته السياسية المناهضة لنظام السلال ، وتصورها الخاص ، لمفهوم حكم الشورى في الإسلام ، وماهية المصالحة الوطنية كما جسدها قرارات وتوصيات مؤتمر عمران المنعقد في سبتمبر ١٩٦٣ . كان هدف المعارضة إلغاء الحكم العسكرى ، والتخفيف من حدة التدخل المصرى في الشؤون الداخلية للبلاد . وأهمية هذه المرحلة كانت واضحة للمشاهد والمشارك بالدرجة نفسها منذ ذلك الحين وما بعده . حيث أخذت زعامة المعارضة تطالب بقيام حكومة مدينة تباشر شؤون الدولة بمعزل عن ضغوط القيادة المصرية . لهذا شعر العسكريون بأنهم عرضة لمعاداة علماء الدين وشيوخ القبائل ، كما كانوا على وعى كامل أن الدخول في مواجهة مكشوفة ضدهم ، سوف يفقد النظام الجمهورى حليف قوى لا يمكن الاستغناء عنه ، لأن الشعب اليمنى في العهد الجديد كان يبحث عن أبطال شعبيين ، عوضاً عن الأئمة الحكام ومن لف لفهم من الشخصيات التراثية .

أما موضوع الفصل الرابع : فهو يقدم عرضاً عاماً للدراسات والأبحاث اليمنية التي أولت اهتمامها بشعر الزبيري ونثره في العهدين - الملكي والجمهورى . وهى تحاول تقديم صورة مثالية لسيرة الزبيري الأدبية والسياسية ، ضمن هذا المنظور ومن خلاله ، يصبح ضرورياً إعادة تقييم دور الزبيري في صفوف حركة المعارضة الدينية والقبلية ، مع الأخذ بعين الاعتبار علاقة المعارضة الجمهورية - حزب الله - بالقبائل اليمنية - جمهورية وملكية - المتمردة على السلطة المركزية . فالدارسون والباحثون الذين تناولوا سيرة الزبيري بالتعليق والمناقشة لم يكتفوا كثيراً بنشاطه السياسى خلال الثلاث السنوات الأخيرة من حياته ، فيما لو استثنينا تلك الأعمال لعبد الملك الطيب ، التي حاولت توضيح منهجه في الإصلاح السياسى من زاوية عقائدية بحتة . وسبب هذا الانقسام يرجع إلى غياب المنهجية العلمية ، وإلى تغليب العاطفة والهوى على البحث الموضوعى المتجرد .

أما في الفصل الخامس : فقد خصصناه لاستعراض برنامج المعارضة ، معتمدين في ذلك على نشرات الحزب السرية ، وأدبيات حركة المعارضة الإسلامية في اليمن المعاصر . وكذا الوثائق الرسمية لكل من حكومة الجمهورية العربية اليمنية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، لاسيما تقارير المخابرات العسكرية ، التي كانت ترصد نشاط وتحركات اتباع حزب الله وأنصاره داخل مدينة صنعاء وخارجها . وسنتعرف من خلال هذا الفصل على الهدف الإصلاحى من وراء تأسيس الحزب والنشاطات السياسية للمعارضة كما ترجمت على أرض الواقع أثناء انعقاد مؤتمر خمر للسلام في منتصف عقد الستينيات من القرن الحالى .

وفي الفصل السادس : قمنا بدراسة الواقع السياسى المستجد في العهد الجمهورى في ضوء التدخل المصرى ، والانقسام السياسى الحاد في صف النخبة السياسية حول الكيفية التي يمكن بها معالجة أزمة الحرب الأهلية في اليمن . فالشعارات البراقة التي رفعتها المعارضة ، بقدر ما كانت موجهة ضد الوجود العسكرى المصرى في اليمن ، كانت موجهة ضد نظام السلال ، وكان الغرض من ترديدها استقطاب المعارضة القبلية (كتلة خمر) ، التي حاولت المحافظة على شعرة معاوية مع النظام الجمهورى ، بهدف ضمها إلى صف المعارضة الدينية (حزب الله) ، باعتبارهما شريكين في الثورة والثروة . ولعل دعوة الزبيري إلى الخروج علانية على السلطة الجمهورية ، توافق مع خروجه من صنعاء إلى جبل برط ، حيث أعلن من هناك إمكانية الالتقاء مع المعارضة الملكية المنشقة عن مجلس الإمامة ، التي كانت عناصرها بدورها قد

رفعت شعار دولة اليمن الإسلامية، كخيار أمثل وبديل للنظام الملكي الاستبدادی (بيت حميد الدين) والنظام الجمهوری ، أى الدكتاتورية العسكرية .

وفي الفصل السابع : تتبعنا ما جاء في قصيدته اليتيمة (القانون والفرس والميدان) التي شن فيها هجومه الكاسح على نظام السلال المدعوم من قبل القيادة العسكرية المصرية ؛ والقصيدة تحتوى على (٣٢ بيتاً) تناول فيها مظاهر فساد الجهاز الحاكم في العهد الجمهوری ، وموقفه الرافض للسلطة العسكرية . فالقصيدة من وجهة نظرنا تعتبر وثيقة أدبية سياسية ، قد تساعدنا في فك رموز هذه الشخصية العلمية في ضوء قراءتنا لأخر عمل شعري نظمته الزبيری خلال الثلاث السنوات الأخيرة من حياته . فكل ما نريد التعرف عليه في هذا الفصل هو رأيه في النظام الجمهوری ، وعلى وجه الخصوص في المؤسسة العسكرية الحاكمة . كما سنحاول استخراج بعض المعاني من بين سطور وقوافي القصيدة ، التي تساهم في إسدال ستار الصمت على اغتيال القاضی وملابسائها العامة في السياسة اليمنية ، حيث أصبح العنف منهجاً طبخته السلطة للتخلص من رموز المعارضة .

ونختتم الدراسة بالفصل الثامن الذي لخصنا فيه تركة الزبيری في ضوء تجربة حزب الله في اليمن المعاصر ، وتأثيرها المستمر على مجمل الحياة السياسية والثقافية في جنوب شبه الجزيرة العربية . وقد نجحت عناصر المعارضة الدينية (حزب الله) في تعبئة عناصر المعارضة القبلية (كتلة خمر) ضد المؤسسة العسكرية الحاكمة في صنعاء ، سواء في عهد المشير عبد الله السلال ، أو في عهد المقدم إبراهيم الحمدي ؛ ومن ثم نجحت في الوثوب إلى قمة السلطة بعد الإعلان عن قيام دولة الوحدة في مطلع عقد التسعينيات من القرن الحالى .

ملاحظات على المصادر والمراجع :

في ضوء هذه الملاحظات النظرية العامة ، يمكن الشروع في استعراض موجز لمصادر الدراسة ، وهى متنوعة : يمنية وعربية وأجنبية . فأية دراسة لا تعتمد على المصادر والمراجع تظل في نظرنا قاصرة ، كما أنها لا ترقى إلى مستوى البحث العلمى ، الذى يقتضى استعراضاً لمجمل الجهود السابقة للباحثين . فالإشارة للجهود المبذولة في هذا المجال لا تقلل من قيمة بحثنا ، بقدر ما تثرى الموضوع ؛ ولكننا بطبيعة الحال لسنا ملزمين بالتقيد بما جاء فيها . بهذا القول لا أزعم أننى سوف أتحرر من مؤثرات الأبحاث والدراسات السابقة ، وإنما سأحاول إعادة النظر في مسائل موضوعية ومنهجية نتحرى من خلالها تمحيص المسلمات التاريخية إكمالاً للفائدة .

وشاهدنا على ذلك ليس قائمة المراجع المثبتة في الصفحات الأخيرة من الكتاب ، بل الوثائق
الغسر منشورة والشهادات التاريخية لبعض الشخصيات السياسية الفاعلة في أحداث الثورة
اليمنية ، التي اعتمدنا عليها بصورة أساسية في سياق الدراسة .

وبهذا العرض لحتويات المصادر ، بإمكاننا أن نبين للقارئ القيمة الكبرى للوثائق التي
اعتمدنا عليها في مجمل الدراسة . فالوثائق المصرية التي استطعنا التوصل لبعض منها ، هي عبارة
عن ستة ملفات ، كل ملف يحوى حوالى (٧٠ ورقة فولسكاب) ، حررت معظمها بخط اليد
أو بالآلة الطابعة من قبل مجموعة من الضباط العاملين ببيئة الخبراء العرب التي كان يرأسها
حينذاك العميد على عبد الحبير ، أحد رجال المشير عبد الحكيم عامر ، والبعض الآخر حررها
بعض الضباط العسكريين المصريين المتدربين للعمل بوزارة شئون القبائل ، وعلى رأسهم العميد
محمد محمود قاسم الملقب بـ (الصاروخ) . وهي تحوى بعض التقارير الخاصة بالمخابرات
العامة ومكتب الاستطلاع والأمن الحربى التابع للقيادة المصرية بصنعاء ، ساعدتنا الإطلاع عن
كثب على طبيعة الدور المصرى في اليمن ، وخفايا الصراع الدائر حينذاك بين نظام السلال
والمعارضة الجمهورية بشقيها الدينى (حزب الله) ، والقبلى (كتلة حمر) . (٤٠)

تشكل هذه الوثائق مصدراً مهماً لدراستنا وبحثنا ، نظراً لتركيزها على نشاط القوات
المصرية المرابطة في اليمن ، كما أنها تقدم معلومات قيمة عن نشاط المعارضة الجمهورية
والملكية ، خلال الفترة الممتدة من سبتمبر ١٩٦٣ حتى أغسطس ١٩٦٦ ، إلا أن معظمها يغلب
على صياغتها منهج التقارير والبلاغات الرسمية لضباط المخابرات ، الذين عادة ما يعتمدون إلى
المبالغة في نقل المعلومات ، خصوصاً فيما يتعلق بالأشخاص المعارضين للنظام الجمهورى . فهم
في تحريرهم لمثل هذه التقارير لم يحصوا الأخبار التي تصلهم عادة بواسطة المبلغين (المخبرين) ،
كما لم يقوموا بتقصى أسباب الحوادث ونتائجها ؛ بما في ذلك أسماء الأماكن الجغرافية والقبائل
اليمنية وحتى الأشخاص ، عادة ما ترد أسمائهم بطريقة مصحفة . فيذكر مثلاً أحداً التقارير اسم
القاضى محمد بن. محمود الزبيرى ، هكذا : محمد يحيى الزيدى ، ويرد مثلاً في أحد الوثائق اسم
القاضى عبد الرحمن بن يحيى الإريانى هكذا : الفقى عبد الرحمان الإريانى ؛ وغالباً ما يرد اسم
الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر هكذا : شيخ الله ناصر الأحمر ، مما يؤكد أن ناسخها كانوا
من منتسبى القوات المسلحة المصرية .

أما الوثائق اليمنية التي حصلنا على جزء يسير منها أمدني بها بعض الأصدقاء الذين كانت لهم صلات بجهاز المخابرات التابع لمكتب رئاسة الجمهورية ، أو دائرة المباحث العامة المرتبطة بالقيادة المصرية ، فقد ترجاني جميعهم من دون استثناء عدم ذكر أسمائهم ، لأسباب معروفة لا تحفى على القارئ . فالتقارير بصورة عامة كتبت بخط اليد ، وهى مليئة بالأخطاء اللغوية والإملائية ، عمد محرريها إلى تشويه الحقائق ، فهى غالباً ما تنعت قيادات المعارضة بالخيانة ، بل وتلصق بهم تهمة العمالة للمخابرات البريطانية والأمريكية ، أو القيام بدور الطابور الخامس لصالح المعسكر الملكى أو الحكومة السعودية .

وحرصاً منا على تقديم دراسة وثائقية متوازنة ، قمنا بجمع المعلومات المتعلقة بنشاط المعارضة ، التى نشرت بعضها على شكل دراسات حزبية ومذكرات سياسية ، يغلب عليها الطابع الشخصى . وقد أفدنا كثيراً من كتابات أحد أقطاب المعارضة ، لا سيما تلك الثلاث المؤلفات لعبد الملك الطيب ، أولها (منهج الزبيرى فى الإصلاح والحكم - ١٩٧٤) ، الذى ضمنه بمعلومات مهمة تناولت نقاطاً أساسية تتعلق بالمنهج السياسى الذى أرتاه الزبيرى فى إصلاح الأوضاع المتردية فى البلاد قبل وبعد قيام ثورة ١٩٦٢ . وبعد فترة زمنية (١٧ عاماً) تحفنا الطيب بكتابه الثانى (التاريخ يتكلم - ١٩٩١) ، وهو يحوى معلومات قيمة عن البرنامج السياسى لحزب الله ، والظروف المحيطة بعملية خروج القاضى الزبيرى من صنعاء إلى جبل بىرط ، ونشاطاته هناك فى أوساط القبائل المتمردة ضد نظام السلال ، حتى اللحظات الأخيرة من حياته . وبعد ثمانية أعوام من ذلك التاريخ أصدر الطيب كتابه الثالث (الثورة والنفق المظلم - ١٩٩٩) ، فى مجال توثيق نشاط المعارضة حيث احتل عنصر الشمول والتوسع فى الأخبار هذه المرة ، ليس عن زعيم حزب الله فحسب ، بل ولتأكيد دور رئيس حزب التجمع اليمنى للإصلاح الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، الذى تطرق بشكل مسهب لجوانب مهمة من حياته وجهاده ضد حكومة السلال والقيادة المصرية .

فضلاً عما سبق نشره من وثائق ودراسات تتعلق بنشاط المعارضة ، لنستوفى المعلومات الضرورية التى استجدت بعد مضى ثمانية وثلاثون عاماً ، منذ أن ظهر كتاب عبد الله بن عبد الإله : نكسة الثورة اليمنية ، فى بداية عقد الستينيات . لكن هذا المؤلف على ما يبدو ، كتب باسم مستعار وقد دون صاحبه هذه الملاحظة فى الوجه الخارجى من الغلاف الأخير " إن هذا الكتاب سيواجه طعناً وتساؤلاً وسيكون له أعداء وأصدقاء . والمرجو من كل من يشك فى صحة ما فيه أن يزور اليمن ، فرؤية الحقيقة أبلغ من السماع عنها . " هذه الملاحظة تغنى عن

التعليق عن مرمى صاحب الكتاب، والمرجح أن مؤلفه هو القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني، فقد عمد إلى استخدام الاسم الحركي لرفيق نضاله في سجن حجة القاضي المرحوم عبد الله بن عبد الإله الأغبري ؛ وشاع أن القاضي عبد الملك الطيب ساهم في صياغة هذا الكتاب ، والله أعلم .

وترجع أهمية هذه الكتب الأربعة إلى أن أبوابها مكتظة بالوثائق الصحيحة والموضوعة، التي تعبر عن وجهة نظر المعارضة وبرامجها السياسية ؛ فضلاً عن تحملها الشديد ضد القيادتين السياسيتين - المصرية واليمينية . فالجرح الشخصي هو النهج المتبع في معظم فصولها وصفحاتها ، حيث عمد المؤلف إلى تضخيم أدوار قيادة المعارضة الأحياء (الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر) ، قبل الأموات (القاضي محمد محمود الزيري والقاضي عبد الرحمن الإرياني) . فنشر الطيب بحته (الثورة والنفق المظلم) ، بهدف إيضاح موقفه وموقف رئيس التجمع اليمني للإصلاح من الشيخ أحمد محمد نعمان ، الذي كان يمثل الرقم الصعب في المعارضة الجمهورية ، حيث تعرض الشيخ نعمان للثلب أكثر مما تعرض له المشير السلال والدكتور البيضاني ؛ ومثلما جرد نعمان من وطنية وجنسيته حياً ، جرد أيضاً من دورة التاريخي في زعامة حركة المعارضة ميتاً ، حيث نعتته صاحب كتاب الثورة والنفق المظلم بهذه العبارة " إمام اليمن الجديد " .^(٤١)

ويتضح من كل هذا أن سيل المطبوعات اليمنية المعاصرة، تعتمد منهج (الرد والردي) ، فعناصر المعارضة الملكية واكبت هذا التطور بدورها ، وحرصت على توضيح موقفها ليس من النظام الجمهوري فحسب ، بل ومن خصومها السياسيين المتربعين لكراسي السلطة في الزمن الحاضر . مع أننا نلاحظ اتجاهين مختلفين نسبياً في عرض الأحداث والوقائع التاريخية وثيقة الصلة بفترة المملكة المتوكلية اليمنية (١٩١٨ - ١٩٦٢) ، وفترة الجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢ - ١٩٧٤) . الاتجاه الأول يهتم بالدفاع عن شرعية الثورة والنظام الجمهوري ؛ والاتجاه الثاني يحرص أصحابه على بسط تقديم ملاحظات نقدية موجهة ضد النخبة الحاكمة في العهد الجديد . فالاهتمام المتزايد بكتابة التاريخ وتدوين الأنساب (المشجر) للسلالات الحاكمة والأسر المنتفذة ، كان منذ قرون عديدة ، ولا يزال إلى اليوم إحدى السمات الرئيسة لدى شريحة من المجتمع تدعى تفوقها المادى والمعنوى على سائر فئات الشعب .

ومن المؤلفات التي تعبر أحسن تعبير عن هذا الاتجاه كتاب زيد بن علي الوزير (محاولة لفهم المشكلة اليمنية - ١٩٧١) ، وكتاب أحمد بن محمد الشامي (رياح التغيير في اليمن - ١٩٨٥) ، كلاهما قدما عرضاً تاريخياً لأبعاد المشكلة اليمنية من وجهة نظرهما . فحرب الثمان سنوات في اليمن كانت وليدة التدخل المصري في جنوب شبه الجزيرة العربية ، وضعت المعارضة الملكية في واجهة الأحداث السياسية والعسكرية . فكان من الضروري أن يسهم أقطاب المعارضة في إظهار أدوارها في الصراع المحتدم بين المعسكرين الجمهوري والملكي . وإذا كان الوزير يحرص كثير على إبراز الدور التاريخي لأسرته (آل الوزير) ، فإن الشامي يحرص أكثر منه على إبراز دوره شخصياً في أحداث حركة ١٩٤٨ الدستورية ، وأحداث مارس ١٩٥٥ ، والحركة الثورية سبتمبر ١٩٦٢ ، كونه عاصر هذه الأحداث ، بل وتبوء خلالها مناصب سياسية رفيعة ، بفضل علاقته الجيدة بالأئمة الحكام .

إن رصد الشامي لرياح التغيير في اليمن الحديث والمعاصر ، فيه فهم عميق لتجريات الحياة السياسية من وجهة نظر أديب وسياسي مخضرم شارك في صنع الأحداث التاريخية سلباً وإيجاباً . وملاحظات المؤلف في وزنه للرجال دقيقة وطريفة ، فإذا جاء على وصف خصمه اللدود الشيخ أحمد محمد نعمان نعتة أكثر من مرة بـ "الثائر السياسي" أو "الثائر المغامر" ؛ فهو من وجهة نظره شديد التحفظ لا يثق بالأصدقاء ولا الأعداء ، خبرته الأيام وخبرها ، يحسب للخطوة قبل أن يرفع قدمه خشية الوقوع في الهاوية . أما القاضي الإرياني فينعتة بلقب "شيخ الإسلام المجتهد" ، الملم بيوطن الأمور ، استطاع النجاة من الموت أكثر من مرة ، حيث نفذ بجلده من بين النطع والسيف ، دون أن يظهر بمظهر الخنوع أو الضعف .

وبهذه المتابعة ، نلاحظ مدى الاهتمام الكبير الذي صار يوليه الساسة اليمنيون - مدنيين وعسكريين - الذين شاركوا في صنع الأحداث التاريخية . ومن جملة هذه الدراسات كتاب (ثورة اليمن الدستورية - ١٩٨٥) ، الذي قام بتأليفه أربعة من رؤساء خلايا القيادة العسكرية لحركة ١٩٤٨ ، هم المشير عبد الله السلال ، والعميد حسين الدفعي ، والعقيد حسين عنبه ، والمقدم مجاهد غالب ؛ وكتاب (أسرار ووثائق الثورة اليمنية - ١٩٧٨) ، الذي أشرف على إعداده لجنة من تنظيم الضباط الأحرار برئاسة المقدم أحمد الرحومي . في هذين الكتابين يتابع المؤلفون (المقدم عبد الله المؤيد ، والمقدم صالح الأشول ، والمقدم محمد الخاوي ، والمقدم عبد الله صبره) ، المسار التاريخي لحركة المعارضة الوطنية خلال النصف الأول من القرن العشرين ، بهدف إظهار دور مؤسسة القوات المسلحة والأمن في الحياة

السياسية ، ومساهمة تنظيم الضباط الأحرار في كلتا الحركتين الثورتين - ١٩٤٨ الدستورية و ١٩٦٢ الجمهورية . فهذه الإصدارات (المذكرات الشخصية) ، كانت عملاً محفزاً لظهور المزيد من العناوين المتشابهة .

ولم يكن الاهتمام بستدوين الأحداث هو المصدر الملهم لظهور مثل هذه الدراسات والأبحاث ، بقدر ما كان الهدف من وراء إصدارها كتابة المذكرات الشخصية ، كما حدث عندما أقدم اللواء عبد الله جزيلان في كتابه (التاريخ السرى للثورة اليمنية - ١٩٨٧) ، فكان هذا النوع من الكتابة يوضح الخلفية التاريخية لثورة ١٩٦٢ ، إضافة إلى إيضاح دور العسكريون في تفجير الموقف في صنعاء ، وتوضيح الخلافات الشخصية بين ضباط الثورة والساسة المدنيين وشيوخ القبائل . وقد ترتب على ذلك انقسامات ومؤامرات سياسية وعسكرية ضارية ، خاضها رجال الثورة على مستوى الجبهتين الداخلية والخارجية . كما بين المؤلف موقف القيادة اليمنية - تنظيم الضباط الأحرار - من القيادة المصرية السياسية والعسكرية ، الداعمة للثورة اليمنية في عهد السلال .

وفي الاتجاه الآخر للمذكرات الشخصية الخاصة بالعسكريين ، نشط الدكتور عبد الرحمن البيضاني ، فنشر كتاب (مصر وثورة اليمن - ١٩٩٤) ، الذى يكاد أن يكون صورة طبق الأصل لمؤلفه الآخر (أوجاع اليمن - ١٩٩٩) ، حيث جمع المؤلف فيه شتات أوراقه وذكرياته ، وهو يميل لتصحيح بعض القراءات المصحفة لتاريخ الثورة اليمنية بهدف إفحام خصومه ، وبالتالي إظهار دوره المتميز في نصرته الثورة والنظام الجمهورى ، والدفاع قدر الإمكان عن مواقفه السياسية ، التى غالباً ما وصفها خصومه بالانتهازية بل والطائفية . وقد أمدنى الكتاب الأخير بمعلومات قيمة عما خفى من الصراع بين القادة العسكريين والساسة المدنيين خلال الشهور الأولى من الثورة . وقد ألحق المؤلف كتابيه مجموعة قيمة من الوثائق المخطوطة والرسائل الشخصية الدامغة والصور الناطقة ، استدراكاً لما سبق نشره من أبحاث ودراسات ، تحاول الانتقاص منه شخصياً كما فعل صاحب كتاب (البيضاني يرد على البيضاني - ١٩٨٦) .

أما بالنسبة للمراجع الثانوية ، ذات الصبغة العلمية الأكاديمية ، فقد استفدت كثيراً من أطروحة الدكتوراه المقدمة لجامعة القاهرة وصاحبها أحمد يوسف أحمد (الدور المصرى في اليمن - ١٩٨١) . وهى فى اعتقادى من أفضل الدراسات العلمية المنشورة حتى الآن ، كونها تبرز

الدور المصرى من وجهة نظر باحث عربى مصرى مختص . من هذه الزاوية، تظهر الدراسة أهمية الدور المصرى فى نصره الثورة اليمنية وتثبيت النظام الجمهورى فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، رغم التحديات الداخلية والضغط الإقليمى والدولية التى واجهت القيادة السياسية للجمهورية العربية المتحدة ، ممثلة بشخص الرئيس جمال عبد الناصر . فالدور المصرى كما أظهره المؤلف ، ليس دوراً إقليمياً بقدر ما هو دوراً قومياً تملّيه المصالح المشتركة بين الشعبين العربيين - المصرى واليمنى ؛ واليمن كانت وستظل العمق التاريخى لمصر ، وهذا هو المبحث الرئيسى أو المشكلة التاريخية للدراسة ، بغض النظر عن تلك الملاحظات النقدية التى أبدتها الدكتور عبد العزيز المقالح فى كتابه (عبد الناصر واليمن فصول من تاريخ الثورة اليمنية - ١٩٨٦) ، بهدف التقليل من قيمة الجهود العلمية للدارسين والباحثين الذين يخالفونه الرأى حول مهمة الدور المصرى وموقف زعامة حزب الله المعارضة له .

وبهذه الدراسة (الدور المصرى فى اليمن) ، تحقق تطور نوعى فى مجال الدراسات اليمنية المعاصرة ، يذكرنا فى نفس الوقت بالإنجاز الآخر (الزبرى أديب اليمن الثائر - ١٩٧٩) ، الذى أعده عبد الرحمن محمد العمرانى كأطروحة ماجستير مقدمة لإحدى الجامعات الفرنسية . ويتضح من كل هذا أن صدور مثل هذه الدراسات الأكاديمية ، تساعد القارئ المختص والعادى على الإلمام بتاريخ اليمن المعاصر ، والتعرف عن كثب عن طبيعة الصراع على السلطة فى مرحلة الجمهورية العربية اليمنية . كان ذلك قد توافق مع صدور بعض الدراسات الأجنبية ، نذكر منها على سبيل المثال المراجع التالية :

- Manfred Wenner. Modern Yemen 1918 - 1966. Baltimore, 1968.
- Dana Shmidt. Yemen The Unknown War. New York , 1968 .
- Robert Stookey. Yemen The Politics Of Y. A. R. Baltimore, 1978.
- Fred Halliday. Arabia Without Sultans. London , 1979.

كان للدور المصرى فى اليمن أثره البالغ فى اجتذاب نظر بعض الباحثين الغربيين ، الذين أولوا اهتمامهم الخاص بإقليم شبه الجزيرة العربية باعتبارها منطقة استراتيجية حساسة للدول العظمى ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا ، تلك الدولتان العريقتان فى حقل الاستعمار ومجال الدراسات الإستشرافية . فاليمن أصبحت منطقة جاذبة للدارسين والباحثين الغربيين ،

كونها أحد الدول العربية التي لم تتعرض للغزو الاستعماري المباشر ، باستثناء قاعدة عدن ومحمياتها . وهذا التوجه الثقافي المبطن نلمسه بشكل واضح في سلسلة الدراسات التاريخية والاجتماعية (الأنثروبولوجية) للمجتمع اليمني المعاصر ؛ أو كما حاول كل من مانفريد وينر صاحب كتاب (اليمن الحديث - ١٩٦٨) ، الذي قدمه لنيل درجة الدكتوراه من جامعة جون هوبكنس بولاية ماريلاند الأمريكية ، وكتاب روبرت ستوكي (الحياة السياسية في اليمن - ١٩٧٨) ، الذي قدمه لنيل درجة الدكتوراه من جامعة هيوستن بولاية تكساس الأمريكية . فالأول أكاديمي محترف والثاني دبلوماسي متقاعد خدم في القنصلية الأمريكية بمدينة تعز ، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٦ . أما كتاب دانا شيدت (الحرب غير المعروفة في اليمن - ١٩٦٨) ، فهو ضابط سياسي سبق وأن شغل وظائف حكومية في مستعمرة عدن (الشطر الجنوبي سابقاً) ؛ وعند الشروع في تأليف كتابه قام بزيارات ميدانية ولقاءات شخصية واسعة النطاق ، مع بعض المسؤولين في العسكرين الجمهوري والملكي . فالكتاب لا يتجاوز بأى حال من الأحوال منهج الكتابة الريورتاجية ، والمؤلف لا يخفى تعاطفه الواضح مع الإمام المخلوع محمد البدر والنظام الملكي البائد في اليمن .

من هذا المنطلق ، نجد غالبية الكتاب الغربيين ، لا يخفون كراهيتهم المفرطة للوجود المصري العسكري في جنوب شبه الجزيرة ، فالحقبة الناصرية بالنسبة لهم تشكل امتداداً لعهد محمد علي باشا وإلى مصر ، الذي كان يتطلع لإقامة إمبراطورية عربية كبرى في الشرق العربي . وهذا عين ما فعله إدجار أوبالانس في كتابه (الحرب في اليمن - ١٩٧١) ، علماً بأن هذا الكتاب قام بترجمته من الإنجليزية إلى العربية (عبد الخالق لاشين) ، ترجمة مصحفة بما في ذلك عنوان الكتاب الذي ترجمه بتصريف على النحو التالي (السياسة والحرب في اليمن) . فالمؤلف هو ضابط سياسي سابق برتبة رائد خدم في الجيش البريطاني ، كما شارك بدوره مع المرتقة البيضاء في حرب اليمن لصالح المعسكر الملكي . وهو ينطلق في كتابه من عقلية استعمارية لا تحيد قيد أغلّة عن العصر الفيكتوري ، فهو يرى في شخص عبد الناصر حاكماً عسكرياً ديكتاتورياً يشن حرباً جهادية ضد بريطانيا العظمى باسم عقيدة القومية العربية .

في الاتجاه المعاكس ، طلع علينا الكاتب البريطاني الأيرلندي الأصل فريد هالیدی بكتابه (الجزيرة العربية بدون سلاطين - ١٩٧٩) . وهذا الكتاب ترجم للعربية أيضاً بصورة محورة لن تلتزم الأمانة العلمية سواء في ضبط عنوان الكتاب نفسه ، أو في سياق ترجمة النص بطريقة مصحفة من الإنجليزية إلى العربية . لكن المهم أن هالیدی هو الكاتب الغربي الوحيد ، الذي

أظهر تعاطفاً واضحاً مع حركة التحرر العربي في العالم الثالث ، وقد أبدى إعجابه الشديد بتجربة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، التي قادت الكفاح المسلح ليس ضد الاحتلال البريطاني في مستعمرة عدن فحسب ، بل وضد الأنظمة الملكية المحافظة في أرجاء الجزيرة العربية .

ولما كان القاضي محمد الزبيري موضع اهتمام عدد من الباحثين والدارسين اليمنيين والعرب والأجانب . طلع علينا المستشرق البريطاني بمقالته

- Sarjeant, R.B. " The Yemeni Poet Al-Zubairi ", Arabian Studies, Vol. 5 (January 1979): 78-130.

وهي دراسة لا تخلو من العمق ، فجاء تحليله في تقويم شخصية الزبيري الأدبية منسجماً مع مواقفه السياسية ، بتفاديه الطريقة التي فُهجها غيره في سرد المعلومات دون تيسير الإفادة من نتائجها في مجال وضوح الرؤيا لدور الزبيري في الحياة السياسية اليمنية المعاصرة . ودوافع سارجت في صياغة المقالة واضحة ، كونه يضع الزبيري في ميزان التاريخ ، وترك التفاصيل للباحثين الراغبين التأمل مجدداً في سيرته .

وبالمثل ألقى الدارسون اليمنيون عنايتهم الخاصة بدور المعارضة القبلية ، باعتبارها جزءاً مكتملاً لمعارضة حزب الله برعاية القاضي الزبيري . نذكر هنا مساهمة كل من فضل أبو غانم في دراسته الأولى (البنية القبلية اليمنية - ١٩٨٥) ، والثانية (القبيلة والدولة في اليمن ١٩٩٠) ، ودراسة محمد محسن الظاهري (الدور السياسي للقبيلة في اليمن - ١٩٩٠) . هذه الدراسات تندرج في سياق خط فكري رعته جامعة صنعاء ومركز الدراسات والأبحاث اليمنية منذ تأسيسهما في عام ١٩٧٠ ، وبالتالي حرص الكاتبان على إظهار دور القبيلة في الحياة السياسية وصناعة القرار؛ فضلاً عن دراسة قائد نعمان الشرجي (القرية والدولة في المجتمع اليمني - ١٩٩٠) ، التي حرص صاحبها على إظهار دور القرية في العهد الجمهوري . فالحرب الأهلية في اليمن ١٩٦٢ - ١٩٧٠ ، وضعت شيوخ القبائل في بلاد اليمن الأعلى ، جنباً إلى جنب مع شيوخ الرعية في بلاد اليمن الأسفل في واجهة الأحداث السياسية ؛ فكان من الضروري والمفيد أن يسهم أصحاب هذا الخط في عملية دعم المعارضة الدينية (حزب الله) المتحالفة مع المعارضة القبلية (كتلة خمر) ، كونهما دخلا في مواجهة مكشوفة مع المؤسسة

العسكرية الحاكمة في صنعاء (حزب الشيطان) ، سواء في عهد المشير عبد الله السلال ، أو في عهد المقدم إبراهيم محمد الحمدي .

ففى ضوء هذا التعريف ، ليس من الغريب أن تحتل القبيلة مكان الدولة ، فهذه النظرة تشكل جزءاً جوهرياً من تصورهما لهويتها الخاصة . والبحث هنا ، في تطور معرفة الباحثين المهتمين بتاريخ حركة المعارضة من زاوية الوطن لا القبيلة ، يسوقنا إلى التذكير بفضل تلك الدراسات الرائدة في هذا المجال : محمد عبد السلام (الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي - ١٩٨٨) ، وأحمد الصياد (السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر - ١٩٩٢) ، وسعيد الجناحي (الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة - ١٩٩٢) . هذه الأبحاث استعرضت جوانب مختلفة من العمل السياسي المؤطر في تنظيمات وأحزاب سياسية حديثة، خاضت الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني في الشطر الجنوبي من الوطن سابقاً ، والنظام الملكي الإمامي وأعدائه في الشطر الشمالي سابقاً .

وكتحصيل حاصل ، لهذه الجهود المضنية المهمة بدراسة الحياة السياسية في اليمن المعاصر ، ظهرت بعض الدراسات المهمة بسيرة الزبيرى - الأدبية والسياسية ؛ وتأتى في مقدمتها دراسة علوى عبد الله طاهر (الزبيرى شعره نثره - ١٩٧٧) ، وعبد العزيز المقالح (الزبيرى ضمير اليمن الثقافى والوطنى - ١٩٨٦) . ولعل هاتين الدراستين قد ساهمتا في عملية بناء جزء من الزبيرى الأسطورة، قيد البناء والتشييد ، والمكتب اليمنية بدورها تنتظر المزيد من جنس هذه الدراسات . أما أن يستنتج بعض الباحثين صوراً مبالغاً لنثره وشعره ، فهذا أمر لا نرضاه ، كونه محض تشويه لسيرة أبي الأحرار محمد بن محمود الزبيرى .

واستكمالاً لمسيرة البحث العلمى الجاد في إخراج أعمال الزبيرى الشعرية كاملة ، أثار بعض الباحثين جملة من الملاحظات النقدية المتعلقة بنشاطه السياسى . وكانت دراسة كل من رياض القرشى (شعر الزبيرى بين النقد وأوهام التكريم - ١٩٩٠) ، وعبد الله البردوى (من أول قصيدة إلى آخر طلقة - ١٩٩٣) ، ترميان إلى توضيح الجوانب الغامضة في سيرته السياسية والأدبية ، جميعها تنوعت بتنوع الموضوعات المدروسة . وبقي كتاب القرشى (شعر الزبيرى) ، واحداً من أهم الدراسات النقدية الجادة ، حيث حفلت دراسته بقصائد شعرية لم يسبق لأحد نشرها . ولعل الحافز لهذا الإنجاز العلمى يعود إلى ظاهرة التنافس العلمى بين الباحثين اليمنيين ، الذين أولوا عناية خاصة بشعر الزبيرى . ونحن بدورنا نعى بنثره للتعرف

على تجربة حزب الله وتداعياها السياسية في الساحة اليمنية في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية وما بعدها .

أما الشق الثاني من المصادر التي اعتمدنا عليها تعود إلى سلسلة المقابلات الشخصية أو المكاتبات الخطية التي أجريتها مع نفر من رواد حركة المعارضة الوطنية في اليمن المعاصر ، وذلك أثناء شروءنا في إعداد أطروحة الدكتوراه حول (القوى الاجتماعية والسياسية لحركة المعارضة اليمنية - ١٩٨٧) . فقد زودني بمعلومات قيمة كل من فضيلة القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني ، والشيخ أحمد محمد نعمان ، والمشير عبد الله السلال ، والأستاذ على ناصر العنسي ، والأستاذ أحمد حسين المروني وآخرون ، لا يتسع المجال لذكرهم هنا .

هوامش الفصل التمهيدي

- (١) تشير المصادر على أن تاريخ استشهاد الزبيرى هو ١ إبريل من عام ١٩٦٥م / الموافق يوم الخميس ٣٠ ذى القعدة ١٣٨٥ هـ ، انظر عبد الملك الطيب : التاريخ يتكلم ، ص ٢٤٧ ، وعبد الرحمن طيب بعكر : المجاهد الشهيد محمد محمود الزبيرى ، ص ٢٧٩ ، على عكس ما يذهب إليه الباحث علوى عبد الله طاهر : الزبيرى شعره ونثره وآراء الدارسين فيه ، ص ٧٢ .
- (٢) راجع في هذا الصدد : عبد الستار الحلوجى : الزبيرى شاعر اليمن ، ص ٤٢ ، وعبد الله البردوني : من أول قصيدة إلى آخر طلقة ، ص ٢٤ ، وعبد العزيز المقالح : الزبيرى ضمير اليمن الثقافي ، ص ٢٣ .
- (٣) انظر القراءات النقدية المضادة أيضاً في أعمال عبد الرحمن العمران : الزبيرى أديب اليمن الثائر ، ص ٢٤٤ ، وعبد العزيز المقالح : الزبيرى ضمير اليمن الثقافي ، ص ١٥٨ .
- (٤) جبل مشهور في الشمال الشرقي من صنعاء على مسافة نحو خمس مراحل، وهو من بلاد همدان ثم من بكيل . انظر محمد بن محمد الحجري : مجموع بلدان اليمن وقبائلها ، (ج ١) ، ص ١٠٧ .
- (٥) عاج بعض جوانب هذا الموضوع - الزبيرى الواقع والأسطورة - محمد عبد السلام في دراسته للواقع اليمنى : الجمهورية بين السلطنة والقبلية في اليمن الشمالي ، ص ١٠٠-١٠١ .
- (٦) في مؤلفات الزبيرى وعى عميق بالفكر الزيدى ، راجع على سبيل المثال مساهمته الناقدة للمذهب الهادوى في كتاب الإمامة وخطورها على وحدة اليمن ، ص ٧ - ٨ ، وتلك المقدمة الثرية والشعرية التى خص بها كتاب (التاج المذهب في أحكام المذهب) لمؤلفه أحمد بن قاسم العنسى ، في مطلع حياته الأدبية وعمره لم يتجاوز العشرين ربيعاً . انظر عبد الرحمن محمد العمران : الزبيرى أديب اليمن الثائر ، ص ١٤١ .
- (٧) أحمد عبد الرحمن المعلى : الزعيمان الزبيرى والنعمان سريرة نضالية وأحاديث وطنية وقومية موثقة ، ص ٤٤ .
- (٨) هنرى لورنس: اللعبة الكبرى الشرق العربى المعاصر والصراعات الدولية ، ص ٢٠٧ .
- (٩) عبد الملك المقرمى : التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية ، ص ٣٥٠ وما تليها .
- (١٠) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٥٠ .
- (١١) غالباً ما يوصف المجتمع اليمنى بالتقليدية والحفاظة ، حول هذه المسألة نجيل القارئ للدراسة على محمد عبده : الطائفية في اليمن ، ص ٣٠ وما تليها .

Michael. C. Hudson. Arab Politics the Search for legitimacy, p. 344.

(١٣) عبارة عن عمل أدبي تطرق فيه المؤلف لفصول مختارة من تاريخ اليمن القديم والحديث بشيء من السخرية اللاذعة والتعريض بالأئمة الحكام (بيت حميد الدين) .

(١٤) سلطان أحمد عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمني ، ص ١٨٥ .

(١٥) انظر كل من قائد نعمان الشرجي : الشرائع الاجتماعية في المجتمع اليمني ، ص ١٥٤ ، والمقرمى : التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٦٨ .

(١٦) تحالف سياسى قبلى يضم عشائر قبيلة حاشد المؤلفة من أربعة بطون رئيسة : بنى صريم ، وخارف ، وعذر ، والعصيمات ، جميعها تقطن شمال العاصمة صنعاء ، ومعقلها مدينة حر . أما المجال الحيوى لنفوذها مدينة عمران ومحيطها القبلى وهى تبعد نحو خمسين كيلومتراً شمال صنعاء . عرف عن هذا التجمع القبلى تأييده للنظام الجمهورى بزعامه الشيخ عبد الله الأحر ، الذى أعدم والده الشيخ حسين وأخيه حميد الأحر وهما فى الأسر من قبل الإمام الناصر أحمد بن يحيى حميد الدين فى خريف عام ١٩٥٩ . انظر على محمد عبده : مسار الحركة الوطنية اليمنية ، ص ١٠٦ ، ومحمد بن أحمد الحجري : مجموع بلدان اليمن وقبائلها ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(١٧) تحالف سياسى قبلى يتألف من أربعة عشر بطن ، نخص بالذكر منها : أرحب ، وبرط ، ووائلة ، ودهمة ، وهمدان الشام ، وخولان ، ونهم ، وبنى حشيش ، وعيال سريح ، وجبل عيال يزيد . تشكل جميع هذه البطون حزام سكانى يطوق خصر العاصمة صنعاء من كل الاتجاهات ، وهى معروفة بولائها المطلق للنظام الإسماعى (بيت حميد الدين) ، فيما لو استثنينا من ذلك المواقف الفردية المؤيدة للنظام الجمهورى لبعض زعامات بكيل من أمثال : الشيخ أمين أبو رأس ، والشيخ مطيع دماج ، والشيخ عبد الخالق الطلوع . انظر الحجري : مجموع بلدان اليمن وقبائلها ، سبق ذكره ، ج ١ ، ص ١٢٥ وما تليها .

(١٨) حول البناء العسكرى للجيشين النظامى والبرانى فى مرحلة المملكة المتوكلية اليمنية نجيل القارئ لكتاب سلطان ناجى : التاريخ العسكرى لليمن ، سبق ذكره ، ص ١١١ ، وناجى على الأشول : الجيش والحركة الوطنية فى اليمن ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(١٩) يقدم القاضى محمد بن على الأكوع تراجم ميسرة لأهم الشخصيات الاجتماعية والسياسية الفاعلة خلال الفترة القاسية ، انظر مؤلفه : حياة عالم وأمر ، ص ٣٢٣ وما تليها ، وراجع أيضاً محمد أنعم غالب فى كتابه : عوائق التنمية فى اليمن عرضاً وافياً للنظام السياسى فى مرحلة المملكة المتوكلية اليمنية ، كما هو الحال فى دراسة محمد سعيد العطار : التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن ، ص ٣٦ وما بعدها .

(٢٠) عبد الملك بن محمد الطيب : الثورة والنفق المظلم ، ص ٩٤ .

(٢١) انظر كل من إمام محمد مانع : الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (١٩٤٨ - ١٩٩٣) دراسة تحليلية ، ص ١٦٠ ، ورياض نجيب الرئيس : رياح الجنوب اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠ - ١٩٩٧) ، ص ٣٢٠ .

(٢٢) لا ينسحب هذا القول - وصاية الفقيه المحتسب - على تجربة جمهورية إيران الإسلامية ، وإنما على تجربة المجلس الجمهوري في عهد القاضي عبد الرحمن الإرياني ، حيث عطلت الحريات السياسية تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ وكان القائمون بأمر الحسبة ، قد رفعوا شعارات سياسية في وجه المعارضة مثل : الحزبية جأت بمسوح الرهبان أو قرون الشيطان فهي مرفوضة ، من تحزب خان ، إننا نرفض الأفكار المستوردة .. الخ . انظر خالد بن محمد القاسمي : الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ، ص ١٦٤ ، وأيضاً المقالة المتعارضة حول الخروج والحسبة عند أشواق أحمد غليس : التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن ، ص ١٣٣ - ١٣٤ ، ويحيى بن حسين النونو : نظام الحسبة عند الزيدية ، ص ٦٩ - ٧٠ ، ومقالة إسماعيل بن علي الأكوخ : " معالم مضيئة في حياة الرئيس الإرياني " ، ص ٢٤ ، في كتاب القاضي الإرياني حكيم الثورة اليمنية . انظر أيضاً :

Hudson. Arab Politics the Search for Legitimacy. p. 345.

(٢٣) وضع المفكر الإسلامي سيد قطب تصورته الخاص عن المجتمع العربي المعاصر الذي نعتة بالمجتمع الجاهلي في القرن العشرين . راجع على سبيل المثال مناقشة حسن حنفي للأصولية الإسلامية في ضوء تجربة الإخوان المسلمين في بحثه المستفيض : الدين والثروة في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ (٦) الأصولية الإسلامية ، ص ٣٢-٣٤ ، وجيل كييل : يوم الله الحركات الأصولية المعاصرة في الأديان الثلاثة (ترجمة نصير مروة) ، ص ١٠ .

(٢٤) على عبد الرازق : الإسلام وأصول الحكم ، ص ١٨ .

(٢٥) راجع عن الدور السياسي والاجتماعي الذي يلعبه علماء الدين ومشايخ القبائل في السياسة اليمنية فضل أبو غانم: البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(٢٦) انظر كل من كتاب الشهرستاني : الملل والنحل ، ج ١ ، ص ١١٦ ، والبغدادى : الفرق بين الفرق ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢٧) أحمد محمود صبحي : في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين ، ج ٣ ، ص ٦٠ .

(٢٨) النونو : نظام الحسبة عند الزيدية ، سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

(٢٩) عبد الله الشماحي : اليمن الإنسان والحضارة ، ص ٢٠٨ .

(٣٠) انظر تفاصيل انقلاب مارس ١٩٥٥ في كتاب أحمد السقاف : أنا عائد من جنوب شبه الجزيرة العربية ، ص ٣٠ ، وأحمد بن محمد الشامي : رياح التغيير في اليمن ، ص ٤٣١ وما بعدها ، وإسماعيل الأكوع : هجر العلم ومعاقله في اليمن ، ج ٣ ، ص ٨٤٧ .

(٣١) مركز الدراسات والبحوث اليمني : حصار صنعاء شهادات للتاريخ ، ص ٧٣ .

(٣٢) على سبيل المثال لا الحصر انظر المصطلحات السياسية التي تحتل الصدارة لعناوين بعض الدراسات التالية : عبد الله بن عبد الإله : نكسة الثورة في اليمن ، ص ٤٧ - ٤٨ ، ومحمد علي الشهاري : اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال ، ص ٦٧ - ٦٨ ، أحمد قايد الصايدى : حركة المعارضة اليمنية، سبق ذكره ، ص ١٥٠ وما تليها ، وعبد الملك المقرمى : التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٣٥٣ .

(٣٣) اقتبسنا هذه التسميات من عدة دراسات وأبحاث ، نورد منها على سبيل المثال لا الحصر ، دراسة كل من العمراني : أديب اليمن الثائر ، سبق ذكره ، ص ٩ ، المقالح : الزبيرى ضمير اليمن الثقافى والوطنى ، سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٣٤) أحمد محمد نعمان : كلية بلقيس قلعة تقدمية ، ص ٥ - ٦ .

(٣٥) انظر مقدمة كتاب الزبيرى شاعراً ومناضلاً بقلم عبد العزيز المقالح ، ص ٦ .

(٣٦) سبق وأن حاولنا تعريف هذه المصطلحات السياسية في سياق الفصل نفسه ، وفي أطر محدودة ، ولزيد من الإيضاح حول هذين المصطلحين حزب الله وكتله خمر ، اللذين جرى استخدامهما على نطاق واسع في كتاب البردوني: من أول قصيدة إلى آخر طلقة ، سبق ذكره ، ص ٢٨ وما تليها ، وسلطان أحمد عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمنى ، ص ١٨٢ .

(٣٧) من إجابات الأستاذ على ناصر العنسى ، حررت في صنعاء بتاريخ ١٢ سبتمبر عام ١٩٧٧ .

(٣٨) يحذر الإشارة هنا إلى مقالة أبو بكر السقاف: " الزبيرى شاعراً ومفكراً " ، ص ٢٦ وما بعدها ، في كتاب الزبيرى شاعراً ومناضلاً ، حيث تسلط الأضواء على تجربته السياسية والأدبية في عهديين - الإمامة (الملكية) والثورة (الجمهورية) . وانظر أيضاً :

Elizbeth Monare. Britain's Moment in the Middle East 1914 - 71, p. 214.

(٣٩) انظر كل من عبد الرحمن سلطان : الثورة اليمنية وقضايا المستقبل ، ص ٧٩ ، ومحمد أحمد منحجوب : الديمقراطية في الميزان ، ص ١٧٠ وما تليها .

(٤٠) زدونا بهذه الوثائق شاكرًا الفريق أول محمد فوزى وزير الحرية الأسبق ، عضو اللجنة الثلاثية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربى الرابع المنعقد بالخرطوم في أغسطس عام ١٩٦٧ .

(٤١) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ٥١ .



کتاب تاریخ و علوم آخری

facebook.com/hisy.books



الفصل الأول

الحياة السياسية في عصر الزبيرى

نشأته وثقافته :

إن الإحاطة بشخصية محمد بن محمود الزبيرى وتكوينها الثقافى والسياسى والاجتماعى ، يتطلب منا فهم مغزى معارضة حزب الله من جهة ، والدعوة إلى قيام دولة اليمن الإسلامية من جهة أخرى. فالقاضى الزبيرى الذى أعلن خروجه من صنعاء إلى جبل برط، أراد بوعى أو بدون وعى أن يلعب نفس الدور ، الذى كان يلعبه السادة العلويون الخارجون عن سلطة إمام صنعاء، حيث يلجئون عادة إلى القبائل اليمنية المتعطشة للحرب، للحصول على دعمها ومساندتها للفوز بمنصب الإمامة ، أى الرئاسة . فهل ساهمت ثقافته الدينية وخلفيته الاجتماعية فى خلق هذا الطموح لديه ، حيث أخذ يتطلع بدوره للعب دور الفقيه المحتسب فى ظل غياب الإمام الفاضل والإمام المفضل ؟ لذلك ، فإن تصور هذا الدور المزدوج ، يحتاج منا دراسة متعمقة فى نشأته وثقافته . فمن هو الزبيرى ؟

ولد محمد بن محمود بن محمد بن أحمد بن لطف البارى الزبيرى بمدينة صنعاء عام ١٩١٩م / ١٣٣٨هـ .^(١) يجمع المؤرخون على أن أسرة الزبيرى ، تنحدر من أسر العلم القحطانية التى اشتغل معظم أفرادها بالقضاء والفتيا والتجارة ، ويعد أمثال هذه الأسر من الطبقة المتوسطة فى المجتمع اليمنى ؛ ويكون لها مكانة دينية واجتماعية من الناحية العلمية والأدبية ، أكثر مما يكون من الثروة .^(٢) ولعل هذه المكانة الاجتماعية ، هى التى جعلته ينصرف كلياً عن الاشتغال بالقضاء أو التجارة ، مفضلاً الاشتغال بالأدب والسياسة .

تذكر المصادر أن عدد لا بأس به من أسرة الزبيرى ظلت تتوارث الوظائف المذكورة - القضاء والتجارة - من أمثال جده القاضى أحمد لطف البارى الزبيرى (ت ١٨٦٩م / ١٢٨٦هـ) ، الذى شغل مناصب قضائية مهمة فى وسط عهد الدولة القاسمية . وكان جده فى مقدمة علماء السلطة الإمامية ، الذين ساهموا فى الخط من معارضة الفقيه الصوفى سعيد بن صالح الهنتر (ت ١٨١٤م / ١٢٥٧هـ) ، صاحب الدنوة ، الذى قاد ثورة فلاحية بناحية

حبيش في لواء إب ضد إمام صنعاء الهادي محمد بن المتوكل.^(٣) وكان جده معروفاً بتشيعه للمؤسسة الإمامية الزيدية ، بحكم انتمائه المذهبي ؛ وهذا هو شأن معظم الأسر الصنعائية التي ارتبطت مصالحها بالأئمة الحكام . في هذا المحيط الاجتماعي والثقافي ، ولد الزبيرى في محيط أسرة محافظة ، تستعاطى العلم والتجارة للحفاظ على كينونتها وبقاتها داخل مدينة صنعاء العاصمة الثقافية والسياسية للدولة القاسمية .

دخل الزبيرى الكتاب في السادسة من عمره ، وظل فيه حتى أتم العاشرة ، وفي هذه الأثناء تعلم القراءة والكتابة ، وأكمل حفظ القرآن الكريم وتجويده ، فكان محط عناية فقيه الكتاب الشيخ الحافظ أحمد محبوب .^(٤) وتأثر بالقرآن الكريم ، وتمثل بلاغته ، وطالع طرفاً صالحاً من كتب التفسير والحديث ، وعدداً من دوواين الشعر العربي ، كديوان أبي الطيب المتنبي والبحتري وأبي تمام وغيرهم .

وبعد وفاة والده ، التحق بالمدرسة العلمية بصنعاء ، التي أنشأها الإمام يحيى مباشرة بعد دخوله صنعاء عاصمة الحكم ؛ حيث كانت هذه المدرسة تستقبل طلبة العلم من الأسر المسورة ، الذين ينخرطون بعد إكمال دراستهم بالجهاز القضائي لحكومة المملكة المتوكلية اليمنية .^(٥) وفي المدرسة العلمية ، ظهرت ميول الزبيرى الأدبية ، فكان يُعنى بدروس النحو والأدب والبلاغة أكثر من عنايته بموضوعات الفقه والشريعة ؛ وهذا يفسر لنا سبب تركه مقاعد الدراسة قبل أن يحصل على إجازة الغاية .^(٦) وكان الحصول على إجازة علمية من هذه المدرسة تمهد لحافلها الطريق أمامه للالتحاق بوظيفة حكومية قضائية أو إدارية .^(٧)

ويذكر عبد الرحمن العمرائى أن موهبة الزبيرى الأدبية - الشعرية والنثرية - برزت منذ سن مبكرة من عمره ، بقوله : " وكان أول ما نشر له مطبوعاً كما نعتقد قصيدة شعر مع مقدمة نثرية قرض بها كتاب (التاج المذهب ..) وذلك أى عندما كان عمر أدينا الزبيرى عشرين عاماً تقريباً .. " ^(٨) والمعروف أن كتاب (التاج المذهب لأحكام المذهب) للقاضى أحمد بن قاسم العنسى ، يعتبر واحداً من أهم المصنفات الفقهية ، التي عنيت بتقديم شرح وافٍ لـ (كتاب شرح الأزهار في فقه الأئمة الأطهار) للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى . وهذان الكتابان كانا من أهم الكتب المقررة لطلبة العلم في المدرسة العلمية وغيرها من المدارس الدينية المرتبطة بالمؤسسة الإمامية الزيدية الهاديوية .

وقبل أن يتيم الزبيرى دراسته بالمدرسة العلمية رحل إلى تعز ، حيث التحق هناك بديوان السيد على الوزير ، صديق والده وجارهم السابق في حى بستان السلطان بمدينة صنعاء ، الذى بدوره أولاه رعاية خاصة . وكان الزبيرى قبل أن يلتحق بدار العلوم ، قد اختاره السيد على الوزير أمير لواء تعز لتدريس اللغة العربية في المدرسة الأحمدية منذ عام ١٩٣٥ ، حتى عام ١٩٣٧ . وفي سنة ١٩٣٨ التحق بدار العلوم بالقاهرة على نفقة السيد الوزير ؛ وقيل إن الفريد على الوزير لمس فيه ذكاءً ونبوغاً مبكراً ، مما جعله يقتنع برعايته ، ربما بهدف كسبه إلى صفه وصف أسرته (بيت الوزير) ، التى تنافس (بيت حميد الدين) في المركز والثقل والطموح في السلطة .^(٩) ففى سنة مولد الزبيرى ، كان اليمن يخوض تجربة الاستقلال وما تولد عنها من تداعيات سياسية كادت تودى بالتجربة إلى الضياع .

عاش القاضى الزبيرى في النصف الأول من القرن العشرين ، وهى مرحلة سياسية حرجة من تاريخ اليمن المعاصر . وقد شهدت فترة المملكة المتوكلية اليمانية (١٩١٨ - ١٩٦٢) أحداثاً سياسية وعسكرية مهمة ، كان لها دورها في تقويض محاولات الطبقة الإمامية الحاكمة (بيت حميد الدين) الرامية إلى توحيد اليمن الطبيعي بالفشل الذريع .^(١٠) كان المجتمع اليمنى يزخر بتناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ، حيث لم تكن هنالك قواسم مشتركة مثلاً بين سكان اليمن الأسفل الخاضعين للحكم العثمانى ، وبين سكان اليمن الأعلى الذين شكلوا العمود الفقرى للمقاومة المسلحة ضد الوجود العسكرى التركى . وقد اضطر الباب العالى إلى تسليم مقاليد السلطة والحكم في بلاد اليمن الأعلى للإمام يحيى حميد الدين بموجب صلح دعان عام ١٩١١ ، ومن بعدها استطاع إلحاق بلاد اليمن الأسفل بالسلطة المركزية في صنعاء ، بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨ .^(١١)

فمنذ تسلم الإمام يحيى مقاليد السلطة في اليمن ، لم يستطع خلق كيان سياسى متماسك ، حيث ظلت الولاءات المذهبية والعشائرية مظهر عام للحياة السياسية ، رغم تمسك الحكام في الظاهر بمبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية دون هوادة .^(١٢) وكانت عملية الضم القسرى لبلاد اليمن الأسفل قد اتسمت بردود الفعل الرسمية لدى الأئمة الحكام ، بالانتقام ممن يخالفهم مذهبياً ، فهم في نظرهم إما رفض ، أو كفار تأويل .^(١٣) وهذا واضح بشكل بارز من هذا المصطلح الفقهي ، الذى أطلقه الأئمة على الأتراك العثمانيين ، وعملية إسقاط هذا المصطلح وتعميمه بشكل فج على سكان الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية ، كونهم سنة - شافعية .

فقد اهتمتهم السلطة المركزية في صنعاء بتقصيرهم في تطبيق الشريعة المطهرة ، بما في ذلك إقامة الصلاة بدون إمام ، وعدم ذكر عبارة (حى على خير الفلاح) عقب أذان كل صلاة .^(١٤)

ورغم المحاولة الجادة التي بذلها الإمام يحيى في توحيد اليمن ، فقد اصطدم مشروع اليمن الطبيعي بالعديد من العقبات الداخلية والخارجية . وفي مقدمتها ذلك التناقض الحاد بين النخبة السياسية - السادة والقضاة - ، حيث كانا يقفا على طرفي نقيض . وبالرغم من حماس الدولة إلى تطبيق الشريعة ، والحرص على المساواة بين فئات المجتمع اليمني ، إلا أن النخبة العلوية احتفظت لنفسها بتطبيق مبدأ الفضل والشرف ، التي أصبحت القاعدة الأساسية المعمول بها في حكم البلاد والعباد . وعندما حاول آل حميد الدين التفرد بالسلطة ، تصدى لهم أبناء عمومته من آل الوزير .^(١٥) ولكن بنى الوزير سرعان ما تعرضوا لنكبة سياسية أفقدتهم مراكزهم التنفيذية المهمة في مراكز الدولة ، لا سيما بعد تعيين الإمام يحيى ابنه الأمير أحمد ولياً للعهدة وأميراً للواء تعز عام ١٩٣٨م بدلاً من الأمير السيد علي الوزير ، كما عين ابنه الثاني الأمير محمد أميراً للواء الحديدة بدلاً من السيد عبد الله الوزير ، وابنه الثالث الأمير الحسن أميراً للواء ذمار بدلاً من السيد عبد القدوس أحمد الوزير .^(١٦) فالصورة التي يمكن رسمها لليمن في نهاية عقد الثلاثينيات تتميز بالتناقضات السياسية والانقسامات الأسرية التي ساهمت في تفكيك عرى عصبية الطبقة الحاكمة .

بقدر ما راهن الإمام يحيى وابنه أحمد على جهود السيد الوزير في المحافظة على تماسك عصبية الطبقة الحاكمة ، كواجهة تختفي وراءها الصراعات الأسرية حول دست الإمامة . فقد كان الطرفان يخشيان نفوذ الأسر القحطانية المتطلعة لدور أكبر في الحياة السياسية . وما أربك خطط الطرفين (آل حميد الدين وآل الوزير) ، أن رموز الأسر القحطانية المنخرطة في صفوف المعارضة بزعامة الشيخ أحمد نعمان والقاضي محمد الزبيري ، كانا يعدان العدة لصياغة الخطوط العريضة لقيام حرك ثورية في صنعاء بمساعدة تنظيم الإخوان المسلمين في مصر . كان ذلك بعد وصول المجاهد الجزائري الفضيل الورتلاقي الممثل الشخصي للإمام حسن البنا إلى اليمن ، وقبل التحاق الأمي إبراهيم بن يحيى حميد الدين بحركة الأحرار اليمنيين بمدينة عدن .^(١٧)

فعلى الصعيد السياسي سوف يشهد اليمن سلسلة من الصدمات المسلحة بين الحكومة الإمامية ، التي كانت تتطلع إلى توحيد اليمن وبسط نفوذها السياسي على الخصوم من جهة ، وبين المعارضة القبلية والحضرية التي كانت ترفض ذلك الواقع السياسي والاجتماعي

والاقتصادى المنحط .^(١٨) وكان مشروع اليمن الموحد - المملكة المتوكلية اليمنية - ، قد تعرض من جراء الصراع المسلح بين الحكومة المركزية في صنعاء والعشائر اليمنية ، التي كانت تأبى التفريط بحريتها واستقلالها لمشينة الطبقة الحاكمة . ونشأ من جراء ذلك الصراع دويلات متنافسة (محميات عدن الشرقية والغربية ، الإمارة الإدريسية ، الدولة السعودية الثالثة) ، وكان التناحر فيما بين هذه الإمارات والدول من أجل التوسع ، والتفرد بحكم الجزيرة العربية سبباً كافياً لخلق جو سياسى مضطرب في المنطقة .^(١٩)

وكانت النتيجة لهذه السياسة المركزية خلق اضطرابات سياسية من جراء الحروب الحكومية - القبلية المتواصلة ، التي جرت إلى خوض غمار حرب طاحنه مع جيرانها في الشمال والجنوب . ففي تخوم اليمن الشمالية والجنوبية، منى اليمن بهزيمتين عسكريتين مفاجئتين متتاليتين ، أسفرتا عن ضياع إقليم عسير ، والمحميات التسع .^(٢٠) وكان من أثر تخلخل سيطرة الحكومة الإمامية سياسياً وفكرياً بعد هذه الهزائم العسكرية ، انتعاش حركة المعارضة الحضرية التي أخذت على عاتقها مسئولية إنقاذ البلاد من الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية . وأبدى الملك عبد العزيز آل سعود والحاكم البريطانى لمستعمرة عدن تعاطفاً ملحوظاً مع زعامة المعارضة ممثلة بشخص السيد عبد الله الوزير، الذى مثل الحكومة اليمنية في مفاوضات اتفاقية الطائف في ربيع عام ١٩٣٤م.^(٢١) والسيد الوزير سوف ينتهى في آخر أيام حياته إلى اعتناق مبادئ حركة الأحرار اليمنيين وعقيدتها الإصلاحية ، التي نادى بقيام حكومة دستورية في اليمن تمهيداً للقضاء على حكم بيت حميد الدين .

وعلى الصعيد الاقتصادى ، كان الأمراء والحكام وكبار موظفى الدولة هم المستفيدون الوحيدون من السياسة المركزية الإدارية المفرطة التي تبنتها الحكومة الإمامية . فقد حصل زعماء الأسر الذين انحرفوا في خدمة الإمام يحيى على إقطاعات واسعة من الأرض ، واشتغل غالبيتهم بالتجارة . ومارس قادة الجيش النظامى والبرانى أساليب وحشية في جمع الزكاة من السكان .^(٢٢) كما مارست الحكومة الإمامية ضغوطاً سياسية واقتصادية على فقهاء الصوفية الأشعرية ، والطلّاع المثقفة من العلماء المستنيرين الذين انحرفوا ضمن تيار المعارضة الدينية والوطنية في مواجهة النخبة العلوية الحاكمة .

وقصارى القول ، إن اضطراب الحياة السياسية كان له أثر إيجابى على صعيد انتعاش حركة المعارضة الريفية الحضرية ضد حكم بيت حميد الدين . وكان القاضى الزبيرى ممثلاً

للجيل الذى شاهد نهاية الفترة التركية العثمانية وبداية عصر الاستقلال الوطنى لليمن الشمالى عام ١٩١٨م ، فترة المملكة المتوكلية اليمنية ، وما انطوى عليه ذلك الجيل من أحلام كبيرة وانكسارات وخيبات أكثر ، قياساً إلى آمال عريضة كان يحلم بتحقيقها عشية حصول اليمن الشمالى على استقلاله . وكان مثلاً لمرحلة تاريخية بالغة الأهمية والتأثير ، لما حملته من إمكانيات واحتمالات ، وما وعدت به من نتائج إيجابية وسلبية فى اتجاه بناء مشروع اليمن الحديث .

مذهبة فى الإصلاح :

اختفت شخصية القاضى الزبيرى فى رداء دوره السياسى المناهض لحكم أسرة حميد الدين ، وانتمائه الأسرى إلى إحدى الأسر القحطانية المناهضة للمؤسسة الإمامية . لذلك وجد فى معاصريه ومؤرخى تجربته ، من يعفيه من مسئولية سلوكه ومواقفه السياسية المعارضة لحكم العسكريين فى العهد الجمهورى . فهو فى نظر الكثير من الدارسين والباحثين أديب اليمن الثانى وضمير اليمن الثقافى ، الذى جاء يجمع كلمة أهل اليمن ويوحد صفوفهم فى مواجهة الرجعية المستمرة برداء الثورة والجمهورية . " وما كان الزبيرى فى يوم من الأيام سياسياً محترفاً أو طامحاً فى جباه أو منصب حتى يوافق عبد الناصر ويتزلفه ويبدى ما لا يطن " .^(٢٣) والمعروف عن القاضى منذ نعومة أظفاره ، انغماسه فى السياسة حتى أذنيه ، وهو رجل يتقن بالذكاء ، شديد الدهاء ، يتقن نسج الخيوط المتعاكسة فى آن واحد . وقد تفتحت مواهبه فى مرحلة دار العلوم بالقاهرة ، عندما تم استقطابه إلى صفوف جماعة الإخوان المسلمين ، ليعود إلى اليمن مشكلاً أول خلية سياسية " كانت هذه البداية التى مهدت الطريق لآراء وأفكار الإخوان المسلمين إلى عقول وقلوب الأحرار اليمنيين ، كما كانت رسائل الأستاذ البنا مصدراً من مصادر تنقيف الأحرار داخل المملكة المتوكلية " .^(٢٤)

إن اختيار عام ١٩٦٢م كنقطة انطلاق لمسيرة حزب الله فى اليمن ، كما يقترحه بعض الدارسين المهتمين بشعر الزبيرى ، يبقى بنظرى اعتباطياً ، فهم يحاولون فصل رأس الزبيرى عن جسده ، كما لو أن مرحلة شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، فترة مستقلة بذاتها عن حياته الثقافية والسياسية . فبرغم من أن عام ١٩٤٤ ، يشير إلى تحول حاسم فى حياة الزبيرى ، فإنه يقع بالنسبة لتاريخ اليمن المعاصر وسط مرحلة جديدة بدأت مع قيام الحكومة الدستورية وسقوطها فى منتصف مارس من عام ١٩٤٨ .^(٢٥) إننا نواجه هنا مشكلة

عويصة تتعلق بدور الزبيرى فى العهد الملكى ليس بمعزل عن العهد الجمهورى فحسب ، بل بمعزل عن نشاط أولئك الأحرار الذين كانوا معه فى تعز وعدن والقاهرة وصنعاء حتى لحظة خروجه إلى جبل برط ، واستشهاده هناك فى مطلع إبريل من عام ١٩٦٥ .

من خلال مطالعتنا لأعماله النثرية والشعرية وثيقة الصلة بتجربة شباب الأمر المعروف من جهة ، وتجربة حزب الله من جهة ثانية ، تكوّن لدينا شعور قوى ، بأن كلتا التجربتين لا يمكن فصلهما عن بعضهما بأى حال من الأحوال ولعل محنة خروج الزبيرى من سجن الأنوم (خرجنا من السجن شم الأنوف --- كما تخرج الأسد من غابها) ، ^(٢٦) حتى لحظة خروجه من صنعاء إلى جبل برط ، كان اليقين الثورى لديه قد تجسد فى صياغة مفهوم الحكم الشعبى ، الذى كان يرمى من خلال الدعوة إليه مع أتباعه ومريديه ، إلى كسر وصاية العسكريين على النظام الجمهورى .

كانت محطة صنعاء بالنسبة للزبيرى ، تمثل نقطة الانطلاق الأولى إلى فضاء المعرفة العلمية المفرطة فى محافظتها على تراث السلف ، بل والمعرفة فى تشيعها لمذهب آل البيت ، حيث مال العلماء وطلبة العلم إلى الجمود والحفاظة . ^(٢٧) على عكس محطتى تعز وعدن اللتان أحدثتا تحولاً ملموساً فى فكره ومواقفه السياسية تجاه الذات وتجاه الآخر ، فأخذ يميل إلى التحرر والاعتناق من القيود والخرمات فى مملكة الإمام يحيى . وكانت محطة القاهرة ، هى الفترة الحاسمة فى حياته ، حيث صقلت موهبته الشعرية وهذبت مواقفه السياسية ، بشكل أفضل من محطة الباكستان - تلك المحطة العابرة ، التى تركت فى ضميره ووجدانه جرحاً عميقاً ، كان من الصعب عليه تضييده ونسيانه . ^(٢٨)

ذهب الزبيرى إلى باكستان لاجئاً ، وعاش هناك متخفياً باسم مستعار ، حيث كانت السلطات تبحث عنه بتهمة المشاركة فى عملية اغتيال إمام اليمن يحيى . وفى غياب الأهل والخلان ، عاش الزبيرى الشاب فى كراتشى حياة التسكع ، حيث اشتغل بالمضاربة (الدلالة) فى أحياء العاصمة ، وأصبح فى زمرة المطلوبين للعدالة . فمن يقرأ مقدمة ديوانه الشعرى (صلاة فى الجحيم) ، يجد إشارات واضحة لتلك المحنة التى أملت به قبل نزوحه إلى مضر عبد الناصر . يقول الزبيرى : " كنت متشرداً بعد نكبة ١٩٤٨ ، ومطارداً فى كل بلد على وجه الأرض . وكانت البلاد العربية كلها تحت سلطان العروش الرجعية ونفوذها . تلك العروش التى

هزها مصرع الإمام يحيى . وكانت كل حركات الشعوب تعانى نكسة عامة ، ولم نكن نعرف لنا ملاذاً يومئذ غير باكستان الدولة الإسلامية الفتية.. " (٢٩)

هذه المحطات الثلاث الرئيسة : صنعاء ، وعدن ، والقاهرة ، والثقافة التقليدية والعصرية، تداخلت في تكوينه الثقافى والسياسى : تراث الفقه الزيدى والمحصلة العامة لفقه السنة . لكن الاستمرارية والتواصل الثقافى بين فقه المذاهب الأربعة ، ومطارحات فقهاء وأدباء النهضة العربية الحديثة بتياراتها الثلاثة : الجامعة الإسلامية ، وحلقة النار ، والإخوان المسلمين ، كانت أيضاً من نتائج خضوع اليمن لرياح التغيير ، رغم ما ضرب حوله من عزله سياسية . (٣٠) وكانت مرحلة الاتحاد اليمنى قد جاءت تباشيرها في أعقاب قيام ثورة ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ ، عندما أصبح المد القومى في طريقه يكتسح كل مخلفات الماضى الاستبدادى العثمانى ، والاستعمارى الاستيطانى ؛ وكان صوت الرئيس جمال عبد الناصر يبشر بقرب موعد تحرير الأمة العربية من الخيط إلى الخليج من النفوذ والاحتلال الأجنبى ، وتحقيق النصر على الرجعية العربية وأذناب الغرب الاستعمارى المهيمن على مقاليد الأمة وخيراتها.

إن هذه الأحداث المهمة تركت بصماتها في حياة الزبيرى الأدبية ومواقفه السياسية ، حيث يصف مدى الحنية السياسية التى عكست نفسها على تكوينه الثقافى ، وهو في هذا المقال يتحدث عن مذهبه في الحياة فقال: " بدأت حياتى طالب علم ينحو منحى الصوفية في العزوف والروحانية ، وتعشقت هذا اللون من الحياة رغم اليتيم والشطف والقلّة ، ونعمت به كما لم انعم بشئ آخر بعد ذلك ، ولم يستطع أن ينتزعنى من هذه الأجواء غير نشدان الشعر والأدب . وتعشقت الحياة الأدبية ، وهمت بها هياماً ، ولم يستطع أن يصرفنى عنها ويصدنى عن التفرغ لها إلا المعارك النضالية السياسية التى تمخضت عن الحياة الأدبية ، فروحانيّتى جنى عليها الأدب أو أدبى عوقب بالسياسة ، فزجت به في المعارك المريرة الطويلة المدى .. " (٣١)

في هذه السطور يطرح الزبيرى نفسه شاعراً متصوفاً في بداية حياته الأدبية ، يقتحم ميدان السياسة رغم انفه . وإذا أخذنا الزمن المشار إليه على وجه التقريب ، استطعنا أن نقول إن الزبيرى الأديب قد واجه أول مشاكله مع السلطة . لكن الزبيرى السياسى ، قبل شروعه في البحث عن ذاته الفردية الأساس الذى أقام عليه بناء شعره البديع ، فانه بهذا قبل اعظم تحدٍّ شعري في عصره . ففي العام الذى ولد فيه كان اليمن قد أعلن استقلاله السياسى عن الدولة العثمانية . وكان البحث عن - الذات اليمنية - قد بدأ قبل قرون عدة ، وربما مع

أول صوت يطلقه شعراء اليمن الأفذاذ أمثال أبو الحسن الهمداني ونشوان بن سعيد الحميري .
مضيفاً بذلك إلى مقولته بعداً ذاتياً أو نفسياً . (٣٢)

إنها قناعة لم تملها التحليلات الموضوعية وحسب - وقد أشار الزبيري الأديب إشارات مباشرة لذلك - بل والعناء الشخصي والمخاطرة بالنفس التي عاشها الزبيري شخصياً دون ريب ، في صنعاء وتعز ، وفي سن مبكرة جداً ، حيث كان قد تخلى عن الاشتغال بالقضاء والتجارة ، ليكرس حياته بدلاً من ذلك للاشتغال بالعمل السياسي . وقد سجل تجربته القصيرة في العمل بالجهاز الحكومي ، حيث تخلى عن الوظيفة القضائية فجأة بسبب ما شاهد من ظلم يحاق بالفلاحين في أنحاء الريف اليمني في عهد الاستقلال ، وردة الفعل لديه : " أول نبضة من نبضات الوطنية أحسستها جياشة في قلبي ، فوارة في دمي في قضاء القماعة ، حيث رأيت مشاهد من الظلم والاضطهاد والسلب والنهب يشمئز لها نفس الحر الكريم .. لقد كان ما رأيته مفاجأة لم أكن أتصورها فأخذت لأول مرة أكتب عما شاهدت من فظائع وأندد بالأوضاع القائمة .. " (٣٣)

نسوق هنا ملاحظات عامة تساعدنا على اكتشاف مفتاح شخصية الزبيري ومذهبه في الإصلاح ، من خلال تعرضنا لسيرته الذاتية انطلاقاً من بيئته الصغرى وأثرها في مجرى حياته . وأول هذه الملاحظات حول شخصية القاضي محمد ، تبرز لنا التعارض الواضح في مواقفه السياسية كصفة ظلت ملازمة له طوال حياته . فالحادثة الأولى تبدأ عندما قرر الانتقال من مدينة صنعاء مسقط رأسه إلى مدينة تعز محطة أمله ورجاءه ؛ حيث دون لنا في أعماله النثرية والشعرية تلك الملاحظات السياسية الناقدة لكافة مظاهر " الظلم والاضطهاد والسلب والنهب التي يشمئز لها نفس الحر الكريم " ، كما شاهدها في المقام الشريف بمدينة تعز ، أو عايشها في قضاء القماعة . (٣٤) ويكمن ذلك التناقض في سيرته ، أنه عندما قرر الالتحاق بوظيفة حكومية كان يعلم علم اليقين كأسلافه أن الوظيفة القضائية ، بقدر ما تضيء على صاحبها مكانة اجتماعية مرموقة ، تجلب على صاحبها سخط الناس (الرعية) الذين يدفعون أموالهم للحكام والجنود ليدروا عنهم الأذى (٣٥)

إن جملة الإحباطات التي أحاطت به منذ مطلع شبابه ، وهو يرتاد مجالس الوزراء والأعيان في المقام الشريف بتعز ، تعود في الأساس إلى حاجته الملحة لوظيفة تدر عليه المال الكافي ليعول أسرته ، لا سيما بعد وفاة والده . لهذا السبب لم يكمل دراسته العليا (الغاية) بالمدرسة

العلمية، ولم تكن عملية الحصول على وظيفة قضائية مسألة سهلة ، فأضطر السفر إلى مدينة عز من أجل حياة أفضل ، حيث ألتحق هناك بمجلس الفريد على الوزير الذى كانت تربطه بوالده علاقة قديمة . وكان الزبيرى يطمح فى الحصول على وظيفة قضائية مرموقة تليق بمركز أسرته التى توارثت أباً عن جد وظيفة قاضى ، لكنه لم يكن يمتلك الشهادة التى تؤهله لشغل مثل تلك الوظيفة ، فأضطر إلى قبول وظيفة إدارية لا تتناسب مع طموحه . ولعملية التحاقه بمجلس السيد الوزير نقله كبيرة بالنسبة له ، حيث أنتقل من مراعى الطفولة وتربية الحمام فى حى بستان السلطان ، فجأة إلى مجالس الحكام والوزراء فى المقام الشريف بتعز ، حيث تركت تلك التجربة بصماتها حانية فى مجريات حياته . (٣٦)

إن الخوض فى تجارب القاضى محمد الزبيرى وأدبه ، قد تساعدنا على اكتشاف جوانب أخرى غامضة من فصول حياته ، لا سيما تلك النقلة المفاجئة من حياته المثقلة بنسزة صوفية ، تكتنفها حياة اليتيم والشظف والقلّة إلى عالم السياسة ومقالبها ؛ فكان له مع أمراء وأئمة عصره خطوب وأحداث . (٣٧) وكان الزبيرى الشاب فى هذا الاتجاه ، يرى أن من حقه توجيه النقد للأئمة الحكام والظهور بمظهر المدافع عن حقوق الشعب والضعفاء ؛ فكان التناقض الثانى يكمن فى مواقفه المتمردة ليس على أقرانه من القضاة (القحطانيين) فحسب، بل على أقرانه من السادة (العلويين) ، الذين يشعر أنهم ليسوا أفضل منه علماً أو حسباً . لذلك نجد معظم أعماله الشعرية أو النثرية توجه سهام نقدها اللاذعة تجاه الحكام، علماً بأن جزء من قصائده (الوثنيات) تمدحهم فى بعض المناسبات. (٣٨) هكذا تتكشف لنا بصورة أكثر وضوحاً عمق تلك التناقضات السياسية والثقافية التى عاشها الزبيرى، ومرحلة المعاناة والضياع فى محطات أخرى سواء فى باكستان أو القاهرة ؛ كما تعكس ذلك خطبه السياسية وقصائده الشعرية القادحة ، لا سيما قصيدة (القانون والفرس والميدان) ، آخر سهم نارى قذف به خصومه من الحكام العسكريين فى العهد الجمهورى .

عاج الزبيرى فى أدبه - شعره ونثره - كثيراً من موضوعات عصره ، عرض لما كان يشغل الناس من قضايا اجتماعية واقتصادية ، فأدلى فيها بدلوه ، ووقف منها الموقف الذى أملاه عليه ضميره ورغبته العميقة فى تغيير الأوضاع السياسية المتردية فى العهدين - الملكى والجمهورى . وكتاب (الإمامة وخطرها على وحدة اليمن) حافل بالمواضيع المتعددة التى دعا فيها إلى إعادة بناء المجتمع ، على أسس سليمة ، ونقد بها الحكام الذين يتخذون من الدين سلاحاً يرهبون به الأصوات المعارضة من علماء اليمن الأحرار . فالكراس مع ذلك يعد نموذجاً

للمقالة السياسية التي يطمح صاحبها إلى تغيير الواقع الحافل بشتى أنواع القهر السياسى والتباين الاجتماعى المناقض لروح التكافل فى الإسلام .

هاجم الزبيرى الأئمة هجوماً عنيفاً وخصهم بمقالات كثيرة أشهرها تلك الرواية السياسية التى سماها (مأساة واق الواق) ، شكل محكمة سورية يترأسها أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ؛ وفيها يدلى بقوله : " إن المتمرد الحقيقى هو الذى يحمل السلاح لقهر إرادة الشعب ، والخروج على سلطة الأمة ، ويقول لها أنا الحاكم المتسلط ، إن هذا هو الباغى على سلطة الأمة .. وهذه هى عقيدتى ، التى قاتلت مؤمناً بها وآثرت الحروب الطويلة لإقرارها ، وكذلك فعل ابني الحسين وأبنائى الآخرون .. إن الحاكم الذى يحكم بالوراثة كما فعل يزيد وهشام وغيرهم ، ثم ينتسب إلينا آل البيت إنما يطعن فى رسالتنا من أساسها .. إن الحجة الوحيدة التى حاربنا على أساس منها هى أن الخليفة يجب أن يكون جامعاً لشروط الخلافة ، وأن يبايعه أهل الحل والعقد بمحض الرضى ، وأن يلتزم السيرة التى سرنا عليها ، فإذا خالف ذلك وجب على الناس عصيانه والخروج عليه ، والتضحية بحياتهم فى مقاومته .. " (٣٩)

وكان الزبيرى يربط بين الإمامة والسياسة من جهة ، وبين الدين والثورة من جهة أخرى ، فنقد علماء المؤسسة الإمامية محذراً إياهم من التمدادى فى مملاتة السلطان ، فها هو أحد العلماء يخاطب المؤلف : " وا أسفاه إنك أنت وصحبك الأحرار أردتم أن تحررونا من العبودية فلم نتحرر ، آثرنا أن نقى عبيداً للطاغية وآلة فى أيديهم لتعذيب الشعب ، وقد كنا نطاهر بالدين ونلبس العمام والأحزمة والخناجر ونضطهد الكادحين والمزارعين ونأخذ الرشوة ، ونضل الجنود والقبائل ونذلهم ونسلطهم على إخوانهم الأبرياء الأسخياء الذين لا يحملون السلاح ، ثم نسلط بعض الجنود على بعض ونضرب القبائل بعضها ببعض فأصبح حالنا كما ترى . " (٤٠)

فى هذا الحوار بين المؤلف (الزبيرى) وواحد من شخصيات روايته يعمل الزبيرى عمل مشروط الجراح فى التاريخ ، ويعرى طبقة الذين يطلق عليهم عبارة (خونة المغممين والقضاة) ، (٤١) الذين ساهموا فى تعميق الهوة بين طبقات الشعب الكادحة من المزارعين والقبائل . وأضاف الزبيرى قوله : " .. إنهم جواسيس الطغيان كانوا يرتزقون بإرسال الشفر البرقية إليه [الإمام] يدسون بالأبرياء ويكشفون أسرار الأحرار ويكذبون ويوزرون ،

ويطعنون أفراد المجتمع ويسبون إلى الحياة العامة إساءة بالغة ، فكان جزاؤهم أن يسمروا في حيطان الظلام ، كما كانوا يعيشون في الظلام ، وأن ترتد إلى صدورهم أكاذيبهم ودسائسهم نيراناً مسمومة تمزق أحشاءهم .. " (٤٢)

وقد ضرب الزبيرى على أوتار حساسة عند مواطنيه جسدياً رواية مأساة واق الواق خير تجسيد . وبلا شك فإن تصويره لعالم مثالي عكس تطلعاته الخاصة لمدينة فاضلة خالية من الفقر والجوع والمرض ، وكما أوضح كاتب سيرته فقد أراد يمناً جديداً زاهراً بالأمل والرخاء والحب والسلام بدلاً من السقم والمرض والحقارة واليأس . ويشرح المؤلف هذا الواقع المرير فيقول على لسان الشهيد المسموم حسن الدعيس: " ما دامت الصراحة تبدو جميلة ورائعة على هذا النحو ، فإنني مضطر أن افترض وجود مشكلة كانت ذات أثر في أوائل العهد الأسود الذى عشت فيه ومت فيه .. وقد نشأ عن هذا النظام المذهبي تمييز بين المواطنين في نوع المعاملات الحكومية ، وفي فرص العمل والتوظيف ، وفي التشريعات القضائية المنشقة من نظام الإمامة . " (٤٣)

وفي الواقع لم تكن رواية مأساة واق الواق عملاً أدبياً بالدرجة الأولى ، بل كانت عملاً فنياً ؛ لم تكن دراسة موضوعية لكيان اجتماعي يتميز بالتناقضات السياسية والفكرية ، بل كانت تصويراً لمنط اجتماعي ، تصويراً يتغلغل إلى أعماق الشعور من خلال بنائه السياسي البطائفي الذى أقيم بحبث ودهاء . فالزبيرى كناقذ سياسى لمجتمع ألقى بكل ثقله الأدبي في سبيل تعريته من الأقنعة الزائفة . وكانت اعتراضات المؤلف التهامية المتكررة في فصول الرواية قد أكدت هذه المؤثرات . إن أسلوب الإطناب التأمل الذى يجمع بين التهام والروح الملحمية ، والذى يسيطر على الكتاب كله - هذا الأسلوب يدعو القارئ إلى مشاركة المؤلف في احتقاره الشديد لمقدسات طبقة " أبناء الناس " ، التى تتنقع بها الحقائق العارية للقوة المادية والامتياز على الغير .

وفي تجربته القصيرة ضمن الجهاز الإدارى الحاكم في مطلع حياته ، تأكد لدى الزبيرى أن السادة العلويين والقضاة القحطانيين ، هم الذين ساهموا في خلق النظام الاجتماعى القائم والحفاظ عليه . فتطابق الدرس التاريخي مع دروس الحياة والمعاشة ، يعكس عمق الفجوة بين الحكام والرعية . وما أراد تدوينه في بيته الصغرى هو التناقض الأول الذى لمس في مدينة

صنعاء ومحيطها القبلي، ووجده جاهزاً في مدن المنفى (كراتشي والقاهرة)، على شكل دروس كان من أهمها درس تجربة الحكومة الدستورية وسقوطها ، أى مصرع الابتسامة .^(٤٤)

عاش الزبيرى في عصر يعد بداية الانهيار الفعلى لحضارة العرب الجنوبية - اليمن السعيد. فالصورة التى يمكن تقديمها للعالم العربى والإسلامى عن اليمن فى القرن الرابع عشر من الهجرة (القرون العشرين) تتميز بالتناقضات السياسية والانقسامات الدينية والفكرية ، وحتى بالانحطاط الاجتماعى والاقتصادى . وعندما نلتفت إلى العلاقة بين الأدب والسياسة فإن معالجة الزبيرى لها تبدو رهين زمنها بالقدر نفسه . فعندما دون انطباعاته فى شعره السياسى منذ نهاية عقد الثلاثينيات حتى بداية عقد الستينيات من هذا القرن ، كان بروز الطبقة الحاكمة - الإمام يحيى وحاشيته - من الدلائل التى لا تقبل الشك على رغبتهم فى تبني سياسة استبدادية تعزل اليمن عن حضارة العصر .^(٤٥) وبعد بحث مضنى فى الذات والآخر دام نحو ثلاثين عاماً ، كتب عدة مقالات سياسية وقصائد شعرية ، أذان فيها ممارسات الطبقة الحاكمة التى سحقت الشعب وطمست هويته ، والزبيرى بهذا الخصوص ، يقول :

" انسحقت شخصية اليمنيين فى ظل الإمامة ، وحسرت عليهم قيادة بلدهم ؛ وصار التفكير فيها جريمة دينية وسياسية فى وقت واحد ، وشوه التاريخ اليمى ، فأصبحنا - لا نقرأ فيه إلا أسماء القديسين والآله من الأئمة وأذناهم وأشياعهم . أما شخصية الشعب فما يكاد يرفع رأسه للعة والكرامة بطل من أبطالها حتى يسرع به الأئمة الأطهار ويعتوا به مشيعاً بلعناتهم إلى قبره ، ثم لا يذكرونه فى التاريخ إلا على انه الباغى عدو الله الفاسق الملحد الكافر التأويل إلى آخر هذه الألقاب . وهكذا استمرت عملية السحق لعروبة اليمن وشخصياتها الشعبية وثوراتها النضالية أكثر من ألف عام . " ^(٤٦)

هل يمكن القول بأن وعى الزبيرى بالفساد والظلم والطغيان قد بدأ فى هذا الوقت المبكر ، وهو فى أول عهد الشباب ؟ وهل تكون التجربة الذاتية - التاريخية - مفجراً لهذا الوعى أو الصراع ؟

إذا كانت تجربة محمد الزبيرى فى الاحتكاك المباشر مع الإمام وحاشيته قد طورت عنده الوعى لمزيد من الفهم لواقع اليمن الذى لم يعد يربطه بحضارة الماضى الغابرة ولا حضارة العصر الحديث أية رابطة ، فإنها تبقى بالواقع تجربة ذاتية وموضوعية تستحق البحث والدراسة. ولعل مدة إقامته بمصر العربية طالباً محصلاً للعلوم الدينية فى دار العلوم ، واحتكاكه المباشر

هناك بيارات عصر النهضة العربية الحديثة - الأدبية والفكرية - ، ساهمت في تعميق وعيه السياسي بالأوضاع المتردية داخل اليمن. فالأدب - على حد قوله : " أدبي عوقب بالسياسة التي تمخضت عنها الحياة الأدبية " ^(٤٧) أو أننا يجب أن نأخذ عرضه الجمل لظاهرة الطغيان الإمامي على ما عداها من باب تسمية الكل باسم الجزء ، أو من قبيل التعميم الأدبي ليس إلا ، يقول الزبيرى : " مهما يكن من أمره فإن الشعر هو الذى أخرجنى من القمقم ، وقادنى إلى غمار الحياة الواسعة الزاخرة بالمفارقات والتناقضات . وقد يكون الشعر كما أتصور يعنى الصديق الموضوعى والذات منها الأعماق ومنها السطح .. كما كان يشعرنى بقوة الاستغناء عن كل ما فى الحياة ، وينزوع إلى لاستعلاء على كل الاهتمامات العادية والإيمان بقدرة لا أملك فى يدي شيئاً منها .. " ^(٤٨)

ومع كل ذلك لم يعرف الزبيرى السياسة ومقالبها بعد . وكانت مدة إقامته بالقاهرة من عام ١٩٣٨م حتى عام ١٩٤١م ، حافلة بالنشاط الأدبي ، فراه ينظم جملة قصائد شعرية ألهاها فى عدة مناسبات دينية ووطنية، ونراه يتصل بالطلبة اليمنيين والعرب الملتحقين بدار العلوم والأزهر الشريف ، الذين كانوا يلتقون بصورة شبه منتظمة فى مكتب الإرشاد التابع لتنظيم - الإخوان المسلمين. وقيل إن الشيخ حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ، كان يسعى لاستقطاب عناصر شابه من كافة أنحاء العالم العربى والإسلامى إلى تنظيمه، ليشكلوا بعد عودتهم إلى بلادهم نواة حركة سياسية منظمة. ^(٤٩) فصديق القاضى الزبيرى فى معترك السياسة ، الشيخ أحمد محمد نعمان مؤسس تنظيم (الكتبية الأولى) بمصر ، كان يروى عنه أنه وضع برنامجاً سياسياً لهذه الغاية عندما كان طالباً فى دار العلوم . ^(٥٠) وقد برز الزبيرى هذا المشروع الإصلاحى بقوله إن هناك جماعة من العلماء فى اليمن يشكلون عقبة فى طريق الإصلاح .

مرحلة شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١٩٤١ - ١٩٤٢) :

لقد مكث الزبيرى فى مصر نحو أربع سنوات ، كانت حافلة بالفكر والعمل ، اختلط خلالها بأدبائها ومفكرها وقادتها ، وكانت المبادئ القومية والإسلامية ، والدعوة إلى وحدة الأمة العربية والإسلامية فى مواجهة الرجعية العربية والاستعمار الغربى محور الأدب، ومادة أكثر الشعر والنثر فى تلك الحقبة. ويبدو أن فترة دراسة الزبيرى فى دار العلوم فى مصر ، أحدثت أثراً كبيراً فى تكوين فكره السياسى ، فبعد أن كان كغيره من أدباء جيله ، يعنى النزعة ،

تشغله أحداث وطنه ، ويؤرقه النضال من أجل حرية بلاده من نير الاحتلال الاستعماري البريطاني، أصبح بعد عودته من مصر أرحب أفقاً، فكان في مقدمة أحرار اليمن الذين ناضلوا ضد النظام الإمامي، ومهدوا الطريق إلى الجمهورية. ^(٥١) والأرجح أنها كانت بين عام ١٩٣٨ و ١٩٤١ ، وهي فترة غليان سياسي شهدتها أقطار المشرق العربي ، خصوصاً مصر العربية .

لقد خالط الزبيري أثناء إقامته الطويلة في مصر الأولى عدداً كبيراً من الساسة العرب ، وفي مقدمتهم المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا ، والمجاهد الجزائري الفضيل الورتلاني ، والدكتور عبد الوهاب عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية ، فأكبر فيهم نزعته القومية والدينية الإصلاحية ، وحبهم الجـم لأبناء العروبة ، فحمل الزبيري عنهم هذه الروح ، وعاد يبشر بها في ربوع اليمن . ^(٥٢) كان الزبيري يرغب المشاركة في الحياة السياسية، ولكن دون تقديم تنازلات وانقياد لمنطق تبرير الفرقة المذهبية ، والإمعان في ظلم الرعية . كما عرف عنه استجابته للتحويلات الداخلية والخارجية، وما تحفل به الساحتين العربية والدولية من إرهاصات وأفكار ومذاهب .

ولما عاد الزبيري إلى اليمن حاملاً معه مئات النسخ المطبوعة من البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وما أحدثه ذلك البرنامج الإصلاحى من صدمة أحدثت استجابات متعارضة على مستويات النخبة العلوية الحاكمة ، وعلى مستويات أقرانه العلماء ، الذين رأوا في هذا المشروع خطراً يهدد مصالحهم السياسية ، ويحد من مكانتهم الاجتماعية في أعين الناس . لذلك كان محور اهتمام المعارضين للجمعية العلمية والقائم بالأعمال مسألة شرعية نشاطها داخل حدود المملكة المتوكلية اليمنية. ^(٥٣) ولعل استجابة الناس للبرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف ، وإقبالهم على قراءة محتوياته التي ترددت صداها في أروقة مساجد العاصمة صنعاء ، بعد أن اختفت معظم نسخه من السوق ؛ الأمر الذى لفت أنظار الحكام فعمدوا على إسكات صاحبه . فكان على الزبيري ورفاقه الناشطين أن يشبّثوا أن دعوة الجمعية لم تتعارض والشرعية ، بل وأن الشرعية توجب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

هكذا ، كانت استجابة الناس الإيجابية للبرنامج تقابل باستجابة مضادة عدائية ، تمثلت في تضيق الخناق على القائمين بالأعمال ومساعديه ، الذين دعوا الناس إلى مطالبة السلطات الإمامية لإقرار مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتطبيقه ، كونه أصلاً من أصول الدين .

والمتسبع لمطالب شباب الأمر بالمعروف في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤١م و١٩٤٢م ، يجد نزعة إصلاحية - سلفية في صيغ هذه المطالب ومصطلحاتها الدينية السياسية ، التي أعادت طرح الأصول الخمسة عند معتزلة اليمن على بساط البحث والمناقشة ، وهذا أمر يتعلق بمسألة شرعية السلطة الحاكمة ، وكانت هذه المسألة نقطة الانطلاق في حياة الزبيرى السياسية .^(٥٤)

وكان من أهم الأهداف التي تضمنتها أهداف الجمعية العلمية في البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذى وصفه القائم بالإعمال القاضى محمد الزبيرى في عام ١٩٤١م / ١٣٦٠هـ ، ما يلي :

- يريد شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن ينشئ جيلاً جديداً ليعث فيه روح الأمة الإسلامية الصحيحة ويوقظه من الغفلة التي رانت على النفوس ، بأعراضها عن التدبر لكتاب الله وسنة رسول الله وسيرة الأئمة الراشدين .

- دلتنا التجارب أنه لا يمكن فهم القرآن والوقوف على أسرارهِ ومُسرّامِهِ وتدوْقهِ إلا بأحياء الأدب العربى وممارستهِ حتى يتكون في الشباب ذوق عربى سليم فيتأثرون به ، ويطربون لتلاوته كما كان عليه العرب الأوائل .

- نريد أن نبث الدعوة الإصلاحية لتوجيه الأمة بواسطة العلماء المتعلمين وتعليم الفقراء لتلايُحرموا من النور الإسلامى الذى أرسله الله لينزل إلى كل قلب وينير كل ضمير ، وذلك بإنشاء المدارس وإلقاء المحاضرات الدينية والاجتماعية .

- نسعى إلى إيجاد التعاون بين التجار بواسطة الشركات الوطنية والمشروعات الاقتصادية المختلفة .. والمحافظة على ثروة الفرد من تجارية وزراعية ، والعمل على تعبيد الطرقات لكي تتصل الأمة ببعضها .

- من مبادئنا الأولية البعد عن الخوض في الشئون السياسية التي سلمها الله إلى يد إمامنا الأعظم مولانا أمير المؤمنين الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ، فهو القائد لزام أمورنا المسير لنا إلى شاطئ النجاة ويسعدنا دنيا وآخره . وشباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سيكونون في طليعة من يؤمن بالواجب عليهم إزاء إمامهم وماله من حقوق مقدسة عليهم . وهم أيضا يفهمون مغزى قوله تعالى ((أطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم)) .

-يناشد شباب الأمر بالمعروف بحكومته المتوكلية، وعلى رأسها مولانا أمير المؤمنين، أن توثق العلاقات الأخوية بين الأمة اليمنية والأمم الإسلامية، أليس من المؤلم أن تعقد المعاهدات التجارية وغيرها مع سائر الدول الغربية، ولا توجد معاهدات أخوية بيننا وبين الأمم الإسلامية الناشئة التي تربطنا بها وشائج الدين والأمان والأهداف؟ متى يفكر الشعب اليمني في مركزه الممتاز الذي يحتله جغرافيا في الكرة الأرضية، ثم مكانه السامي في قلوب الأمم حتى يعود إلى ماضيه المجيد الحافل ويسترد أيامه المشرقة؟^(٥٥)

تنطوى هذه الجمل رغم قصرها مناهج البحث في أسباب انحطاط الأمة اليمنية وتختلف اليمن السعيد عن سائر الشعوب العربية والإسلامية في العصر الحديث، والمقترحات أو المبادئ التي قدمت للنهوض باليمن وإخراجه من عزلته السياسية والثقافية. فالأفكار المبثوثة في صفحات البرنامج (٣٢ صفحة من الحجم المتوسط) من المسلمات البديهية لدى معظم منتسبي الجمعية، غير أن قراءة تجربة الزبيري في إطار الجمعية، عبر اقتباس جزءاً من برامجها تنوه إلى خطورة مهمته وما تنطوى عليها من مشاكل قد لا يكون حلها مستحيلاً، وإنما هي بحاجة إلى المعالجة على الأقل - من قبل (مولانا أمير المؤمنين). إذن كيف يمكن التوفيق مثلاً بين دعوة شباب الأمر بالمعروف وبين ما يدعيه الإمام يحيى حميد الدين بأن المملكة المتوكلية اليمنية هي البلد العربي الإسلامي الوحيد الذي نجح في الحفاظ على استقلاله السياسي وسيادته الوطنية من الوقوع في فخ الاستعمار الغربي والسيطرة الأجنبية !^(٥٦)

شهدت صنعاء مجدداً إحياء مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان المنهج الذي لجأ إليه الزبيري يركز على الإثارة والتحريض والخطب والقصائد والمنشورات المناهضة للحكومة. وهو في هذا كان يحث الناس على التزام خط الأمر بالمعروف بمستوياته الثلاثة، بدلاً من الاستكانة والتوكل والرضى. وفي حين أن مقالته - البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف - حققت حداً من الشهرة ربما تكون مثار دهشته هو شخصياً، فقد ظل هذا الكراس رهين الفترة التي كتب فيها بعباراته وجملته ذات الزخارف اللفظية من سجع وجناس وإنشاء وهي الصيغة المفضلة في ذلك الوقت. فقد ساعده هذا المنهج على أن يجعل تعليقاته على الحكومة الإمامية تجمع بين العمومية والخصوصية في الوقت نفسه. وبلا شك أن كل صفحة في ذلك الكراس يوحى بمدىونية المؤلف للمرشد العام للإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا.

وإذا كانت جمعية شباب الأمر بالمعروف قد أخذت على عاتقها مهمة التبشير بالأفكار الواعية ، وبقِيم الدين الإسلامي الحنيف ، والدعوة إلى الوحدة الإسلامية ، وارتضت لنفسها أن تكون شعلة متوهجة في ظلام اليمن الإمامي ، فإن الحكومة حينئذ لم تسترح لمنهجها الإصلاحى ، فأخذت تضيق على عناصرها الخناق . غير أن الزبيرى ، اختار لمنظومته طريق الجهاد ، ولم يجد عن هذا الطريق على الرغم مما كان فيه من عنت مادية ، ومضايقة متصلة .

لقد تسنم رفاق الزبيرى وأنداده وظائف حكومية رفيعة ، دفعت بهم إلى الشهرة والثراء الفاحش ، واقتنع الزبيرى بحياة الزهد وشطف العيش .^(٥٧) وكانت منظومة شباب الأمر بالمعروف تبشر بظهور بوادر حركة معارضة سياسية تسير وفق منهج مرسوم ، ويمكن إجمال هذا المنهج بما يأتى :

١- إشاعة ثقافة دينية سلفية متجددة تقوم على وصل الثقافة العربية والإسلامية بعصر النهضة العربية الحديثة .

٢- بث الأفكار الإصلاحية المطالبة بمبادئ الوحدة الإسلامية التى بشر بها السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده .

٣- محاربة الاستبداد الإمامى والنزعات المذهبية والجهوية التى يغذيها الحكام والدعوة إلى الوحدة الوطنية ، والتكافل الاجتماعى بين أبناء الأمة .

هكذا أصبح كتاب البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف فى مجال الإصلاح السياسى والدينى ، واحداً من أهم أعمال الزبيرى الثرية ، الذى وضع فيه اللجنة الأولى لحركة الأحرار اليمنيين ، التى تمحورت أطروحاتها السياسية حول حكم الشورى والدستور .^(٥٨) وهذا العمل المتواضع الذى صاغه الزبيرى على هيئة نصائح موجهة لحكومة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد المنصور، يحثه فيها على كسر حاجز العزلة السياسية والثقافية لليمن ، والاهتمام بنشر الثقافة العربية الإسلامية بين الناس؛ والهدف من وراء هذا البرنامج بالطبع سياسى محلى وفورى . وكان منطلقه الأول أن العقيدة الإسلامية تستوجب من الجميع نشر مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذى هو المصدر الأكبر للتعاليم الإسلامية ، وهو السلاح المرهف لحماية الأخلاق والآداب ؛ وهو الآلة الوحيدة المسيرة لرسالات الرسل ونبوت الأنبياء . وفى قوله هذا تويخ صريح لعلماء السلطة الإمامية الذين تخلوا عن واجهم المقدس . بقوله : " فقد اكتفى علماؤنا بنجوى الصحائف والأوراق وترديد الألفاظ والخروف

فيما بين أنفسهم تارة ، وبينهم وبين تلاميذهم الاقلين تارة أخرى . افيطمchon بهذا أن يكونوا من ورثة الأنبياء الذين وقفوا حياتهم في سبيل الدعوة والإرشاد ؟ " (٥٩)

ولا بد لنا من الوقوف عند إشارة القاضي الزيرى إلى الحديث الشريف للرسول صلى الله عليه وسلم (العلماء ورثة الأنبياء) (٦٠) ، فهو ههنا يعترف بميزة اختص بها علماء المؤسسة الإمامية ، الذين اعتبروا مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - من أصول الدين . (٦١) فهل يسمح الإمام يحيى لأعضاء هذه الجمعية للقيام بهذا الدور في حدود مملكته المتوكلية اليمانية ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال على أهميتها ربما تساعدنا في التعرف بصورة أفضل على طبيعة نشاط جماعة شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذين اشتروا على أنفسهم في البرنامج الأول " البعد عن الخوض في الشئون السياسية التي سلمها الله إلى يد إمامنا الأعظم مولانا أمير المؤمنين يحيى بن محمد حميد الدين . " وكثيراً ما نجد البرنامج الأول يشير لشخص الإمام يحيى ويصفه بالنعوت التالية : (الإمام المعظم ، صاحب الجلالة) و(مولانا أمير المؤمنين) . ومن هذه العبارات والجمل الواردة في نص البرنامج قوله : " وشباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سيكونون في طليعة من يؤمن بالواجب عليهم إزاء إمامهم وماله من واجبات مقدسة عليهم " . وقوله " : وهم أيضاً يفهمون مغزى قوله تعالى ((وأطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم)) " . (٦٢)

ولعلنا نستطيع من خلال إعادة قراءة مواد البرنامج الأول مادةً مادة ، أن نفهم بوضوح محدودية نشاط هذه الجماعة الإصلاحية من جهة ، ومدى التزامها بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمستوياته الثلاثة عملاً بالحديث الشريف : ((من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان)) (٦٣) من جهة ثانية. لكن علماء السلطة نجحوا بإثارة الرأي الشعبي وحفيظة إمام اليمن ضد القائم بأعمال الجمعية ، حيث ذهب بعضهم إلى القول : " إن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معمول به ، فما هو الهدف من وراء هذه الدعوة ؟ " (٦٤)

ما خلفية هذا التوجه الإصلاحى؟ ومن كان يقف وراءه ؟ إن شهادة القاضي محمد الخالدى - وهو أحد العناصر النشطة في صفوف جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على هذا التوجه تلقى ضوءاً على التوجه السياسى لعناصر هذه الجمعية . يحدثنا الخالدى في إحدى

شهاداته التاريخية التي أدلى بها في وقت لاحق قائلا : " في سنة ١٣٦٠هـ الموافق (١٩٤١ م) كان الناس كلهم كارهين حكم بيت حميد الدين ولكنهم لا يجرون أن يتحدثوا عن مشاعرهم إلا في المجالس (المتأكي) الخاصة لمضغ القات . وعندما قام آل حميد الدين باعتقال الأحرار بدأ الناس يتهايمسون ، ويجهرن شيئا فشيئا عن مشاعرهم المكبوتة . وقد قمت أنا والأخ إسماعيل الجرافي بكتابة عدد من الرسائل (حوالى تسع) وأرسلناها إلى الإمام يحيى بالبريد . وآخر الرسائل التي بعثناها بتوقيع (عبدالله بن محمد اليمنى) . وحين وصلت إلى الإمام أثارت رد فعل شديد لديه . واخذ يتساءل عمن فعل ذلك ؟ " (٦٥)

أما فحوى هذه المنشورات ، فهو على حد قول الخالدي ، التحذير المباشر للسلطة الإمامية الحاكمة بتدهور الأوضاع في أنحاء اليمن ، حيث يقول : " وكانت هذه الرسائل تقدم بعض الكلمات القصيرة ، وتذكر الإمام بالحديث الشريف (من لم يهتم بأمور المسلمين فليس منهم) . " (٦٦) وقد حاولنا في بعضها استغلال ما حدث لشاه إيران الذي أبعدته الإنجليز عن حكمه ، واستولوا على كل ثرواته المكنوزة ، ثم ذكرناه ، بأن مصير الظالمين إلى التلاشي وعددنا له مصير العديد من الظالمين . " (٦٧)

لم تكن دعوة شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معزولة عن مجمل حركة المعارضة الحضورية والقبيلية ، فمن خلال الدعوة إلى إحياء هذا المبدأ ، انتقل القاضي من التلميح إلى التصريح في نقد الظواهر السلبية في البلاد . وجاء رد الإمام يحيى عنيفا إزاء الحملة الشهرية التي قام بها الزبيرى ورفاقه من منابر المساجد ، وعملية توزيع المنشورات المنددة بحكمه ، والتي كانت تعد دعوة صريحة إلى الخروج عليه . وقال الإمام يحيى " هؤلاء يستحلون دمي ! " (٦٨) ، ولم يكن الزبيرى في وضع يسمح له بإغاظة الإمام ، فأخفقت مهمته عندما اتخذ رفيقه محمد قاسم أبو طالب من خطبة الجمعة منبراً للمطالبة بالإصلاح . وفي صلاة الجمعة ، خطب خطبته المشهورة (يا سيدى يا رسول الله) ، فنزل باللائمة على الإمام يحيى وحاشيته لتغاضيه عن المنكرات ، وتكديس حاصلات بيت المال من القمح والشعير في كهوف الجبال والمخازن المعروفة بالمدفن الموجودة في عمق الأرض ، والناس في ريف اليمن وحضره يتضورون جوعاً ويموتون على قارعة الطريق ، مما أثار في نفس الإمام الغضب والحقد عليه . (٦٩)

وقد علق الزبيرى على هذه الأزمة بقوله : عندما حلت الجماعة الإمامية الرهيبية باليمن ومات أكثر أهلها بعد أن أكلوا الكلاب والقطط ، وكانت خزائن الحكومة مملوءة بالحبوب

وراح الناس يسألون الإمام يحيى النجدة ، فصعر خده لهم وقال لهم كلمته المشهورة : " من مات فهو شهيد ومن عاش فهو عتيق . " (٧٠)

ويروى السيد أحمد بن محمد الوزير عملية اعتقال (القائم بالأعمال الزبيرى) وخطيب الجامع الكبير - أبو طالب ، فيقول : " وفي الجمعة التالية قام بعد صلاة الجمعة الأستاذ الزبيرى فخطب خطبة أثارت المشاعر وفي آخرها قال : إن هذه أئمة من أنات الناس وزفرة من زفرات الناس ، فغضب الإمام لذلك ولم يتحدث وقتها بشيء ، لكنه ما لبث أن أمر بـ (محمد قاسم أبو طالب) و (محمد محمود الزبيرى) إلى سجن القلعة الجمعة التالية . وفي نفس اليوم أرسل جنوداً إلى (بيت الزبيرى) و (الأمير عنبر) و (حمود الريمى) حاجبه الخاص لتفتيش المنزل واخذ جميع أوراقه ؛ فوجدوا مشروع (جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ورسالة الأمير [على بن عبد الله الوزير] السابقة إليه ؛ فقرأها الإمام بأجمعها وعلق على بعض الكلمات التي جاءت في امتداح الإمام بقوله (السم في الدسم) ! " (٧١)

واضح من خلال هذه الشهادة التاريخية أن المؤسسة الإمامية في عهد بيت حميد الدين ، كانت ترفض دعوة الإصلاح - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - قولاً وعملاً . ولعل محاكمة الزبيرى الصورية تقدم لنا صورة أوضح عن موقف علماء السلطة وعلماء المعارضة من هذا الصراع داخل مدينة صنعاء . وتبرهن هذه الوقائع على أن القاضي الزبيرى لجأ إلى هذا النهج من العمل السياسى ، كوسيلة ضغط نفسية ، لا كشكل عمل ثقافى مؤطر كما نلمس ذلك في تلك المقالات التي دجت بها صفحات مجلة الحكمة اليمانية (١٩٣٨ - ١٩٤١) . (٧٢)

إن عملية اعتقال القائم بالأعمال ونفيه إلى منطقة الاهنوم ، فرضت على معظم أعضاء الجمعية النشطين أن يلوذوا بالصمت ، وكساد نشاطها أن يتعطل ، بعد أن أشيع خبر مفاده أن عيون الإمام قد تسللت إلى خلاياها . وكان السجن بالنسبة للزبيرى صومعة للاستذكار والمراجعة ، ومناسبة للإجابة عن بعض الأسئلة المهمة واخيرة لاتخاذ قرارات جديدة بشأن الدعوة الإصلاحية ومستقبلها في اليمن . وكان السؤال الأهم ، الذى يشغل باله طيلة فترة اعتقاله : ماذا بعد السجن ؟

إن ذكرى الأيام والليالى الرهية التي قضاها الزبيرى في سجن الاهنوم لم تفارق مخيلته إطلاقاً . وقد جاء الجواب قاطعاً ومناسباً مع تجربة شباب الأمر بالمعروف وحجم التضحية

انه الالتزام بمبدأ المطالبة بالإصلاح ، ولو استدعى الأمر مهادنة السلطة لبعض الوقت كي تلتقط الجماعة أنفاسها . وانتقل نشاط أعضاء الجمعية من صنعاء إلى تعز ، حيث يقيم ولي العهد الأمير احمد ، الذى اصبح مناط أمل علماء اليمن الأحرار الذين قطعوا صلتهم بالإمام يحيى الذى اظهر لهم الجفاء وأصبحت حياتهم عرضة للخطر .^(٧٣) كانت هذه السياسة القمعية تسير وفق خطة ترمى إلى تضيق الخناق على رموز حركة المعارضة الحضرية من علماء اليمن الأحرار ، تحت ستار حماية الدين والأمة من الفتن والبدع المخالفة للشريعة المطهرة . كل هذا من شأنه تحقيق الهدف الأساسى للأسرة الحاكمة (بيت حميد الدين) ، بعد أن دخلت فى صراعات مريرة مع منافسيها من الأسر العلوية الطامحة لمركز الإمامة ، وكان لابد من استقطاب جماعة العلماء للاستفادة من خبرتهم فى هذا الاتجاه .

وهكذا يكون القاضى الزبيرى قد أمضى قسطاً مهماً من حياته فى التنقل والترحال من بلاط إلى بلاط ، وعقد صداقات كثيرة مع أئمة وأسراء اليمن .^(٧٤) وقد حاول هو ورفاقه (الشيخ أحمد محمد نعمان ، السيد أحمد الشامى والسيد زيد الموشكى) فى ١٩٤٢م و١٩٤٤م استرجاع بعض نفوذهم المفقود بوضع جمعية شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تحت الإشراف المباشر لولى العهد أحمد ، بقصد تحويل هذه الجمعية إلى أداة فاعلة لتحريك عجلة الإصلاح بعد توقفها عن السير ردىاً من الزمن . وكان قد مر فى أثناء رحلته هذه إلى تعز ، حيث توقف قليلاً بمدينة ذمار ونزل ضيفاً على رئيس المحكمة الاستئنافية السيد زيد بن على الديلمى ، واجتمع عنده الناس للمناظرة والحديث عن الإصلاح المرجو فى البلاد ، وعن الآمال الكبيرة الناطقة بشخص ولى العهد .^(٧٥)

وتوجه الزبيرى بعد ذلك إلى تعز ، وأقام عند ولى العهد أحمد ، وعمل عنده مربياً لولده الأمير محمد البدر . وتحدثنا أدبيات حركة الأحرار اليمنيين عن مرحلة المصالحة ، وعن النشاط الأدبى (الشعرى) الذى صاحب هذه المرحلة ، وشارك فيه العلماء فى أجواء اجتماعية وثقافية حددتها مواقفهم الجديدة . وعلى هذا الأساس ، كتب السيد أحمد بن محمد الشامى فى مذكراته مفصلاً عن موقف المعارضة خلال هذه الفترة ، التى كانت ترى " بأن الوسيلة الأمثل لإخراج اليمن من غبش الجهالة وتخليصه من آفات الفقر والمرض والتخلف الاجتماعى ، وهى الدعوة إلى الإصلاح داخل اليمن بالموعظة الحسنة والحكمة " . وكان الزبيرى فى طليعة العناصر المؤيدة لهذا الاتجاه . " وخرج الشاعر محمد بن محمود الزبيرى من السجن بعد أن اكتسب عطف الإمام يحيى وإشفاقه ، بضراعاته الشعرية الرائعة ، وبعد أن

اشترك في الشفاعة له سيف الإسلام أحمد (ولي العهد) ، وانضم الزبيرى إلى مقام (السيف أحمد) وكونا جوقة شعرية .. وكان لتلك (الجوقة) بما أبدعته من ألحان آثارها في مسيرة مواكب الأدب اليمنى حينذاك . " (٧٦)

غير أن سفرته إلى (المقام الشريف) بمدينة تعز لم تستغرق وقتاً طويلاً . فاليمن لم يشهد تحركاً مهماً معادياً ضد الحكومة ، سوى الندوات الشعرية والخطابية ، التي أقامها الأدباء هناك تودداً لولى العهد الذى مناهم الآمال بالإصلاح . فمن جهة كانوا مطمئنين إلى أنهم يعملون لنهضة اليمن عن طريق نصيح الحكام بتأييدهم لولى العهد - ولكنهم مع مرور الوقت - قلقوا على مستقبل حركتهم الإصلاحية وإمكانية تحقيق مطالبهم بقرارات فورية . ويلخص الزبيرى التجربة العامة لجماعة الإصلاح في مقدمة ديوانه (ثورة الشعر) من وحي المعاناة الشخصية : " في هذا الجو بالذات ، انتقلت بعد خيبة الأمل (السجن) من صنعاء الإمام يحيى إلى تعز ابنه أحمد ولى العهد البطل المرموق . ولقد وجدنا في هذا الرجل العجيب فعلاً ما يندع ويغش وما يذهل ، وتعاطمت في أنظارنا ظواهر تصرفاته ، ومطامح شخصيته وألغاز تصريحاته الرمزية ، التي توحى بالتدمير من رجعية أبية وفساد حكمه . " (٧٧)

وأما الدوافع التي جعلت المثقفين يرمون ثقلهم في صالح الأمير أحمد ، فيؤكدها الزبيرى بمرارة بالغة بقوله : " وعلى هذا الأساس قدمت إليه عصارة غالبية شعري ، أنفخ فيه روح الطموح والبطولة ، وامنحه حماس الثقة ، وأحرکه بأحلام الشعر وأشواق الجهد ، بل وأحكم بأنه قد أصبح بطلاً في دنيا فني وعالم خيالي . ولم يكن ذلك لأني أطلب منصباً ، أو مغنماً شخصياً ، فلم أتقصد منصباً ، ولم أتقبل وظيفة ، ولم اكسب منه مالا ، وإنما أتلمس لبلادي منطلقاً مجد وسبيلاً لتطور وإصلاح . " (٧٨)

كانت مثل هذه الأطروحات السياسية ، كافية لإثارة سخط علماء المؤسسة الإمامية الذين حاولوا الإيقاع به لدى الإمام مما اضطره إلى مغادرة تعز مع رفيق دربه (الشيخ أحمد محمد نعمان) إلى عدن في ظروف استثنائية . وحول فرار الزبيرى إلى عدن ، ذكر الشاعر أحمد الشامي أنه ذات مرة " كنا نقرأ أحد المسائل في علم الأصول التي تتحدث عما فوق الفوق وهسل للفضاء نهاية - أن قال الزميل الشاعر إبراهيم الحضرائى : إذا طار جسم إلى السماء وارتقى بقدرة الله السماوات السبع فهل سيصل إلى سقف ليس وراء شيء ، وإذا كان في يده عصا هل يستطيع أن يدق بها ذلك السقف ؟ وكان أسلوب تساؤله مضحكاً ..

فلم نستطع إلا أن نضحك !.. ويضيف قائلاً : " وتحدثنا - مرة ثالثة - عن قوله تعالى ((وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض)) ^(٧٩) فسأله الأستاذ، وأين هذه الجنة ؟ وهل قد خلقت ؟ وأين ستكون وعرضها كعرض السموات والأرض ؟ لابد ألا تكون فيهما !ويجب عقلاً أن تكون في عالم آخر .. وضحك بعض الحاضرين .. " ^(٨٠)

وعلى الرغم من أن هذه المباحث الكلامية كانت أشبه ما يكون بالتفريغ عن هموم ومعاناة الزبيري ورفاقه في القفص الذهبي لولى العهد ، فقد أخذنا السلطات الإمامية محل الجد ، فهددت بمعاقتهم . ويستطرد الشامي في شرح هذه الرواية بالقول : " وفي اليوم التالي وكنا في شهر جمادى الأولى والآخرة سنة ١٣٦٣هـ / مايو ١٩٤٤م خرج الأمير ولي العهد أحمد للمقابلة العامة في باب قصره بالعرضي (وتسمى المواجهة) وهو غاضب مزيجر ، ويتأسف على الدين والإسلام وتراث السلف ، ويقول : ما كنت أدرى أننا نربي الملحدين وفي يده السيف يهزه وهو يصرخ : لن أسمح لهذه الأفكار العصرية بالانتشار في اليمن، وسألني الله وقد خضبت سيفي بدمائهم .. وطن الزبيري .. ونعمان .. أنهما المقصودان ، أو من المقصودين فدبراً فرارهما إلى عدن ذلك الأسبوع ، وربما أنهما كانا يتويان الفوار فرادهما ما سمعاه عزماً وتصميماً " ^(٨١) ومن الثابت أن ولي العهد كان قد ضاق ذرعاً بمطالب الأحرار الملحة بالإصلاح ، فجاءت هذه المناسبة، لتنتهي تلك العلاقة الشائبة . ففي كلام الشامي تأكيد على أن الزبيري ورفاقه كانوا قد ملوا الإقامة في تعز ؛ وفيه أيضاً تأكيد دور علماء السلطة في توسيع شقة الخلاف بين الطرفين إلى حد القطيعة والمفارقة .

إن قرار علماء اليمن الأحرار بنفض أيديهم عن ولي العهد كان قراراً تاريخياً حاسماً بلورته تجربتهم المبررة ، ووعيهم السياسي المتنامي - اليقين الثوري - عن أسلوب النضال السياسي . والتعاطى مع فكرة إحداث الانقلاب الثوري في اليمن الإمامي بهدف إصلاح المؤسسة الإمامية يجعلنا نتوقع تحولاً مهماً في فكر الزبيري ، منذ مرحلة البرنامج الأول من برامج شباب الأمر المعروف في بداية عقد الأربعينيات ، ومروراً ببرنامج الجمعية اليمنية الكبرى والميثاق الوطني المقدس للحكومة الدستورية ، وظهور تنظيم الاتحاد اليمني وبرنامج مطالب الشعب في منتصف عقد الخمسينيات . وهذا الترابط بين العمل السياسي والفعل الاجتماعي يكمن في أمرين مترابطين وهما : العمل السياسي المنظم ، وتعبئة الجماهير في معارضة سياسية مؤطرة ، يجري البحث من خلالها عن اليقين الثوري في إطار البحث عن حل للمشكلة اليمنية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً .

وننتقل الآن إلى عرض وتحليل أهم الأعمال الأدبية والسياسية التي تركها القاضي الزبيرى ، ونبين المنهج المتطور فى العمل السياسى فى الفترة الممتدة من عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٦٢ ، وهى الفترة العصبية، التى شهد فيها اليمن مولد حركة الأحرار اليمنيين . ففى هذه المرحلة ، قدم الزبيرى النموذج المثالى للزعيم السياسى المحرض على الثورة ضد الأسرة الحاكمة - بيت حميد الدين . ومما يروى عن الزبيرى - فى هذه المرحلة - أنه عانى وزميله النعمان ، من نفاذ المصاريف ، فقررا ربط الأحزمة على البطون ، والاعتماد على القدر اليسير من الإعانات المالية التى حصلوا عليها من التجار والعمالة اليمنية المقيمة بمستعمرة عدن آنذاك ، لكى يتمكنوا من مواصلة نشاطهما السياسى الدؤوب فى سبيل نصرة قضية الأحرار اليمنيين فى المحافل العربية والدولية .

هوامش الفصل الأول

- (١) العمراني : الزبيري أديب اليمن الفائر ، سبق ذكره ، ١٣٩ .
- (٢) المعلمي : الزعيمان الزبيري والنعمان ، سبق ذكره ، ص ١٤ .
- (٣) يستحدث حسين بن عبد الله العمري عن الدور الذي لعبه الفقهاء القحطانيين (القاضي يحيى الإرياني والقاضي يحيى الرديني) في سحق حركة الفقيه الصوفي سعيد بن ياسين المتار صاحب الدنوة ضد إمام صنعاء الهادي غالب بن المتوكل محمد . ويؤكد هذا القول المؤرخ محمد زبارة على أن القاضي أحمد لطف الباري الزبيري ، ساهم بدوره بالحملة الإعلامية ضد حركة الفقيه المتار في قصيدة شعرية مدح بها الإمام الهادي قاتلاً :
- هذا هو الشرف العظيم - - - والفخر والحسب الصميم الأفخم
ثم يمضي فيقول :
- وهدمت ما عمر الشقي بسحره - - - ونقضت ما عقده البغاة وأبرموا
انظر العمري : مائة عام من تساريخ اليمن الحديث ، ص ٢٩٤-٢٩٥ ، ومحمد زبارة : نيل الوطر ، ج ٢ ، ص ١٧٥ - ١٧٧
- (٤) العمراني : الزبيري أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤٠ .
- (٥) كان نظام التعليم في اليمن الشمالي حتى عهد قريب يغلب عليه الطابع الديني الذي يأخذ بعين الاعتبار تقديس مذهب آل البيت ، فهو من جهة يشكل انتقاص لما دونه من أتباع المذاهب الفقهية الأخرى السائدة في اليمن منذ صدر الإسلام ؛ وهذا التوجه المذهبي كانت تمليه النخبة العلوية الحاكمة خدمة لمصالحها . وهذا القول تؤكد المصادر التالية : إسماعيل بن علي الأكوع : المدارس الإسلامية في اليمن ، ص ٩ ، وسيد سالم : البريد الأدبي ، سبق ذكره ، ص ١٧٢ وما بعدها ، وحسين محمد المقبل : مذكرات المقبل ، ص ٤٤ - ٤٥ ، ونزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .
- (٦) العمراني : الزبيري أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤١ .
- (٧) الأكوع : المدارس الإسلامية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٩٠ .
- (٨) كان الزبيري بطبيعة الحال زیدی النشأة والثقافة ، حاول ما في وسعه في مرحلة الاتحاد اليمني التحرر من هذه المؤثرات الثقافية ، كما جسد ذلك في واحد من أعماله الثرية (الإمامة وخطرها على وحدة اليمن) ، إلا أنه في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية لم يستطع التحرر كلية من هذه الرواسب الكامنة في عقله ووجدانه ، فغير عنها بصورة منافية للواقع في العهد الجديد . انظر وجهة نظر العمراني : الزبيري أديب

اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤١ ، ومحمد عبد السلام : الجمهورية بين السلطة والقبيلة في اليمن الشمالي ، ص ١٠٠

(٩) انظر

Harold Ingrams, The Yemen Imams Rulers & Revolutions, p.72.

(١٠) للأئمة الحكام تصور خاص لحدود اليمن التاريخية بمعزل عن حدود اليمن السياسية، وهذا المزج يمكن أن نطلق عليه مجازاً مصطلح " اليمن الطبيعي " ، كما ورد في كتاب سيد سالم : تكوين اليمن الحديث (ص ٢٨٣) . حيث يقول . " ينظر اليمنيون إلى حدود اليمن نظرة خاصة واسعة ، فهم يعتبرون كل ما هو ((يسين)) الكعبة يدخل في ((حدود اليمن)) ؛ وترسبت هذه النظرة الإسلامية التقليدية عندهم طوال التاريخ الإسلامي ، وتبلورت هذه الفكرة عبر الزمان ، تغذيها الطبيعة الواحدة التي تجمع أجزاء المنطقة ، ويتناقلها الحكام في ((صعدة)) وفي ((صنعاء)) .

(١١) سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

(١٢) مروان بحري وآخرون : الحياة الفكرية في المشرق العربي ، سبق ذكره ، ص ١٩٧ .

(١٣) على عكس زيدية اليمن المهادوية المغالين في تشيعهم ، يذهب بعض علماء الزيدية السلفيين وفي مقدمتهم محمد بن إبراهيم الوزير ومحمد بن علي الشوكاني للقول إن التكفير والتفسيق لسائر المسلمين ، سواء كان بالتأويل أو باللازم باطل وغير ثابت كما صرح الإمام يحيى بن حمزة على إبطال التكفير بالتأويل واللازم انظر كل من محمد بن علي الشوكاني : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٢٣٢ ، ومحمد محمد الحاج الكمال : الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى وأثره في الفكر الإسلامي ، سبق ذكره ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(١٤) الأكوخ . حياة عالم وأمير ، سبق ذكره ، ص ٣٨٥

(١٥) محمد بن علي الأكوخ : حياة عالم وأمير يحيى بن محمد الإرياني وإسماعيل بن محمد بإسلامة الكندي وصفحة مجهولة من تاريخ اليمن المعاصر ، ص ٣٨٤ .

(١٦) يذكر السيد أحمد بن محمد الوزير أن الإمام يحيى اتخذ ثلاث خطوات رئيسة في طريق إبعاد قطبي أسرة الوزير (عبد الله وعلي) من السلطة: أولهما إرسال ولي العهد أحمد إلى مدينة تعز ، وثانيهما إرسال ابنه الأمير الحسن إلى مدينة إب ، وثالثهما ، إثارة الاختسين على الأسرة بصورة تعسفية . انظر الوزير : حياة الأمير علي بن عبد الله الوزير ، سبق ذكره ، ص ٣١٧ . ومحمد علي الشهاري : نظرة في بعض قضايا الثورة اليمنية ، ص ٣٦ ، وراجع أيضاً :

- Ingram. Yemen , p. 74-75. and Nello Lombardi, " Divisioni amministrative del Yemen; con notizie economiche e demografiche " , Orient Moderno, Vol XXVIII, no. 7 - 9 (July - September, 1944), p. 155.

B.R. Bridham. ed., Contemporary Yemen: Politics And Historical Background, p. 40.

(١٨) حول الاستمرارية والانقطاع في الفترة القاسية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تاريخ اليمن المعاصر ، انظر دراستنا الموسومة : القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية (١٩٠٥ - ١٩٤٨) ، ص ١٨٧ وما بعدها .

(١٩) سالم : تكوين اليمن الحديث ، سبق ذكره ، ص ٢٠٢ وما تليها .

(٢٠) تنقسم محميات عدن التسع إلى قسمين : شرقية وهي (العواتق العليا والعواتق السفلى وسلطنة العوادل وإمارة بيحان) ؛ وغربية (الضالع والخواشب ويافع العليا ويافع السفلى وسلطنة الفضلي) . انظر السقايف : أنا عائد من جنوب الجزيرة العربية ، سبق ذكره ، ص ١١٢ .

(٢١) محمد سعيد العطار : التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ، ص ٣٥ .

(٢٢) انظر كل من محمد أنعم غالب : عوائق التنمية في اليمن ، ص ٧٦ ، وقائد نعمان الشرجي : القرية والدولة في المجتمع اليمني ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢٣) المقالح : الزبيرى ضمير اليمن الثقافي ، سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

(٢٤) حميد أحمد شحرة : مصرع الابتسامة سقوط مشروع الدولة الإسلامية في اليمن (١٩٣٨ - ١٩٤٨) ، ص ٧٧-٧٨ .

(٢٥) عبد الله السبيل وآخرون : ثورة اليمن الدستورية ، ص ١٣٤ .

(٢٦) يعلق أحد الباحثين المهتمين بشعر الزبيرى على أن تجربة السجن ، شكلت محطة فاصلة غيرت مجرى حياته ، انظر الحلوجي : الزبيرى شاعر اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٧ وما بعدها .

(٢٧) كان أمين الريحاني - اللبناني الأصل الأمريكي الجنسية - من القوميين العرب المتحمسين لقيام وحدة عربية يشكل إقليم شبه الجزيرة العربية نواحيها الأولى ، لكن الأوضاع المتردية في يمن الإمام يحيى صدمته ، فكتب معلقاً فور مغادرته صنعاء هذا العبارات : " أى صنعاء عاصمة الزيود والجمود ، إننا نغار عليك من الاتسعين ، ونود أن يعود إليك مجد الأجداد محمولاً على أكف العلوم الحديث التي من شأنها أن تصلح أحوال الإنسان ، فترقيه في جسمه وعقله وروحه ، وفي بيته ومدينته وبلاده ، وما سواها من العلوم لا نسبغ لك ولا لسواك من مدن الشرق والغرب . أى صنعاء عاصمة الأذواء ، إننا في حبنا أبتائك ، وهم مثلنا من الناس ونحن وإياهم من سليلة واحدة ، نفادى حتى بشيء من معالم الوطنية من أجلهم ، فتصبح أجسامهم إذا اتقوا الأمراض ، وتنجلي عقولهم إذا فتحو المدارس ، وتصفو روحياتهم إذا أدركوا من الدين حقيقته الأولى وسره الأعلى . " ملوك العرب ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢٨) العمراني : أذيب اليمن الثائر ، سبق ذكره ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

- (٢٩) الزبيري : صلاة في الجحيم ، ص ١٣٣ .
- (٣٠) سيد مصطفى سالم : البريد الأدبي حلقة مفقودة من حركة التثوير في اليمن ، ص ١٧١ - ١٧٢ .
- (٣١) راجع مقدمة ديوان الشاعر محمد محمود الزبيري : ثورة الشعر ، ص ١٠ .
- (٣٢) انظر كل من أحمد الشامي : تاريخ اليمن الفكرى في العصر العباسى ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ ، وأحمد عبد الله عارف : مقدمة في دراسة الاتجاهات الفكرية والسياسية في اليمن فيما بين القرن الثالث والخامس الهجرى ، ص ١٧٤ وما بعدها .
- (٣٣) الزبيري : دعوة الأحرار ووحدة الشعب ، ص ٢٩ .
- (٣٤) القماعة : بلاد واسعة مركزها مأوية في الجنوب الغربي من صنعاء على مسيرة سبع مراحل، وهى على مقربة من مدينة تعز في بلاد اليمن الأسفل . انظر محمد أحمد الحجري: مجمع بلدان اليمن وقبائلها ، ج ٢ ، ص ٦٥٧ .
- (٣٥) عبد الرحمن المعلمي : " الشريعة المتوكلية أو القضاء في اليمن " ، الإكليل صنعاء ، العدد ٥ ، سبتمبر ١٩٨١ / ذو القعدة ١٤٠١هـ ، ص ٨٨ - ٨٩ .
- (٣٦) العمراني : الزبيري أديب اليمن الثائر ، سبق ذكره ، ص ١٤١ .
- (٣٧) عبد الستار الحلوجي : الزبيري شاعر اليمن ، ص ٨ - ٩ .
- (٣٨) زيد بن علي الوزير : محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، ص ١٩٦ .
- (٣٩) الزبيري : مأساة واق الواق ، ص ٢٦٤-٢٦٥ .
- (٤٠) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .
- (٤١) المصدر نفسه ، ص ٩٤ .
- (٤٢) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .
- (٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٠ .
- (٤٤) في هذه القصيدة الموسومة بـ " نكسة الثورة " أو " مصرع الابتسامة " يسجل الزبيري بأسى بالغ الأسباب الموضوعية والذاتية التي أودت بتجربة ١٧ شباط ١٩٤٨ ، ويلخصها في أن محاولة أحرار اليمن الانتقال بالشعب من طور الإمامة الاستبدادية إلى طور الإمامة الدستورية ، كان العامل المؤثر في إجهاض الثورة وتصفية رموزها . انظر البردوني : من أول قصيدة إلى آخر طلقة ، سبق ذكره ، ص ١٤٢ .
- (٤٥) تطرق لناقشة سياسية أو ظاهرة العزلة عدد من الدارسين والمراقبين السياسيين . انظر سالم : تكوين اليمن الحديث ، سبق ذكره ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧ ، وغالب : عوائق التنمية في اليمن ، ص ٦٣ ، وانظر أيضاً وجهتي نظر المراقبين الغربيين للمنطقة في عهد ما قبل الثورة :

Ingrams. Op. cit. p.73 . and Stookey. Op. cit. p. 207.

(٤٦) الزبيري : الإمامة وخطرهما على وحدة اليمن سبق ذكره ، ص ١٠ . ومحسن أحمد العيني : معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن ، ص ١٤٨ .

(٤٧) الزبيري : ثورة الشعر ، ص ١٠ .

(٤٨) المصادر نفسه ، ص ٨ .

(٤٩) حميد شحرة : " رائد الحركة الإصلاحية اليمنية الشهيد الزبيري والعمل الحزبي " ، مجلة نوافذ ، العدد التاسع (إبريل - مايو ١٩٩٨) ، ص ٤٢

(٥٠) انظر مقالة :

Leigh Douglas, " The Free Yemeni Movement: 1935-1962," in B. R. Pridham, ed. Contemporary Yemen: Politics And Historical Background, p. 36.

(٥١) أحمد إبراهيم السيد : " الزبيري في تجريبه الشعري " ، اليمن الجديد - صنعاء ، العدد ١١ . (ربيع أول ١٤٠٨ هـ / نوفمبر ١٩٨٧) ، ص ١٠٢-١٠٣ .

(٥٢) شحرة : مصرع الابتسامة ، سبق ذكره ، ص ١٠٩ - ١١٠

(٥٣) ناقش هذه المسألة جيرالد أوبر ماير . " جريدة الإيمان والإمام يحيى : العقيدة والدولة في اليمن (١٩٠٠ - ١٩٤٨) " ، ص ١٩٧ - ٢١١ ، في كتاب مروان بحيري وآخرون : الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ .

(٥٤) مركز الدراسات والبحوث اليمنى : ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات ، ص ٢٨٢ .

(٥٥) أنظر المواد : (١ ، ٢ ، ٦ ، ١٠ ، ٢٠ ، ١٢) في كتاب الزبيري : البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مطبعة الحرية ، القاهرة ، ١٩٤١ .

(٥٦) ثمة ريبورتاجات صحفية أجراها عدد لا بأس به من المثقفين والساسة العرب الذين زاروا اليمن في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وقد ضمنوا ملاحظات نقدية حول نظام الحكم في اليمن الإمامي ، بهذا الخصوص نحيل القارئ إلى كتاب الريحاني : ملوك العرب ، سبق ذكره ، ص ١٣٤ - ١٣٥ ، والعظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، سبق ذكره ، ص ١٦١ وما تليها .

(٥٧) كثيراً ما يتحدث الشاعر الزبيري عن حياة الزهد وشطف العيش في طفولته وشبابه في مقدمة ديوان ثورة الشعر ، ص ١٠ .

(٥٨) أحمد قايد الصائدي : حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ، ص ١٧٩ .

(٥٩) الزبيري : البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف ، سبق ذكره ، ص ٤ .

(٦٠) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم عن أبي الدرداء .

(٦١) ثمة تغيير طفيف حصل في عهد الإمامين زيد بن علي (ت ٧٣٩ م / ١٢٢ هـ) والإمام الهادي يحيى بن الحسين (ت ٩١١ م / ٢٩٨ هـ) . فقد جعل الإمام الهادي الأصل الرابع (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) محل محل الأصل السابق (المنزلة بين المنزلتين) فضلاً عن ذلك أحل الأصل الخامس الجديد (الإمامة في آل البيت) محل الأصل الرابع أيضاً (الكتاب والسنة) الذي كان قد أقره الإمام القاسم بن إبراهيم . كما يذهب إلى ذلك على محمد زيد في كتابه: معتزلة اليمن دولة الهادي وفكره ، ص ٢٢-٣٧ . وعارف : الصلة بين الزيدية والمعتزلة ، سبق ذكره ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ . ويتمسك الزبيرى في برنامجه بأصلين من أصول الزيدية والمعتزلة، هما الكتاب والسنة .

(٦٢) الزبيرى: البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف ، سبق ذكره ، ص ١٥ .

(٦٣) رواه البخارى والترمذى .

(٦٤) من إجابات القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرباني ، حررت في دمشق ، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٥ .

(٦٥) راجع الشهادة التاريخية التي أدلى بها القاضي محمد الخالدي في مطارحات ندوة ١٩٤٨ الدستورية ، التي أشرف على نشرها مركز الدراسات والبحوث اليمنى : ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات ، ص ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٦٦) رواه مسلم .

(٦٧) مركز الدراسات والبحوث اليمنى : ثورة ١٩٤٨ ، سبق ذكره ، ص ٣٤٩ .

(٦٨) المصدر نفسه .

(٦٩) الشامي : رياح التغيير في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٧٠) الزبيرى : الإمامة وخطورها على وحدة اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٧١) الوزير . حياة الأمير على الوزير ، سبق ذكره ، ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٧٢) انظر سيد مصطفى سالم : مجلة الحكمة اليمنية وحركة الإصلاح في اليمن ، ص ٥١ .

(٧٣) انظر مقالة لي دوجلاس تحت عنوان :

"The Free Yemeni Movement: 1935 - 62" cited. in B. R. Pridham . Contemporary Yemen : Politics And Historical Background. London: University of Oxford Press . 1984.

(٧٤) انظر مقالة محمد سعيد جرادة : " محمد محمود الزبيرى - حياته ، نضاله ، شعره " ، مجلة الحكمة ، العدد (٢٠) ، إبريل ١٩٧٣ ، ص ٧٩ .

(٧٥) البردوني : من أول قصيدة إلى آخر طلقة ، سبق ذكره ، ص ٣٦ .

(٧٦) الشامي : رياح التغيير ، سبق ذكره ، ص ٨٥ .

(٧٧) الزبيدي : ثورة الشعر ، سبق ذكره ، ص ٢٥-٢٦ .

(٧٨) المصدر نفسه ، ص ٢٦-٢٧ .

(٧٩) القرآن الكريم : سورة آل عمران ، الآية ١٣٣ .

(٨٠) الشامي : رياح التغير ، سبق ذكره ، ص ١١٤ .

(٨١) المصدر نفسه ، ص ١١٥ .

الفصل الثانى

المنطلقات النظرية فى فكر الزبيرى

مفهوم اليقين الثورى :

كانت فترة الاستقلال عن الحكم التركى ما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٣٤ ، كافية لإظهار أوجه القصور فى تجربة المملكة التوكلية اليمانية بالنسبة لحركة المعارضة القبلية والحضرية ، التى كانت ردود فعلها متباينة ومستاءة للغاية من الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية فى أنحاء البلاد . وإذا كانت حرب ١٩٣٤ ، هى التى ساهمت فى بعث حركة المعارضة الحضرية من تحت الرماد ، فإن المقاومة القبلية المسلحة خلال هذه الحقبة التاريخية أخذت تتلاشى بشكل ملحوظ لصالح الأولى . والعلاقات الشائكة بين المعارضة الدينية والقبلية والحكومة الإمامية ، كانت فى منتصف عقد الثلاثينات ، أكثر التباساً وتعقيداً من ذى قبل - فترة العشرينيات ، عندما شهد الريف اليمنى سلسلة من الانتفاضات القبلية الموجهة ضد السلطة المركزية فى صنعاء .^(١)

امتحن أحداث عام ١٩٣٤ موقف قلة قليلة من شريحة العلماء (السادة والقضاة) ، الذين أظهروا رغبة قوية للعمل ببدء الخروج (الثورة) ، طبقاً للعقيدة الزيدية الهاشمية . كانت المعارضة بتنوع تجاربها وتحالفاتها ، مدرسة تربى فى قلبها القاضى محمد الزبيرى ، وتمثل دروسها الإيجابية والسلبية ، التى صقلت خبراته الأولى فى القاهرة وصنعاء . ولم تكن قوى المعارضة متغلقة على نفسها فى شمال الوطن ؛ إذ تقاطعت مع مجمل الأحداث الجارية فى تعز وعدن ، وما رافق ذلك من صراع محتدم بين الأسر الهاشمية الطامحة فى الوصول إلى مركز الإمامة . وقد راهنت أسرة الوزير على تحالفاتها مع رموز حزب الأحرار اليمنى ، الذى اتخذ منذ نهاية الحرب الكونية الثانية من عدن قاعدة لنشاطه السياسى المناوئ لحكم بيت حميد الدين .

اتصل الأحرار اليمنيون بالسيد عبد الوزير لأول مرة عام ١٩٤٧ ، عندما ذهب الفضيل الورتلاوى إلى صنعاء ، متخذاً من مشروع تأسيس شركة نقل برية تربط المدن اليمنية ستاراً .

ونقل الورتبلائي شروط آل الوزير بالانضمام إلى صفوف المعارضة ، التي تضمنت موافقتهم المبدئية على فكرة تشكيل حكومة تمثيلية يرأسها إمام دستوري منتخب للبلاد . هكذا نسجت الخيوط الأولى لإمكانية قيام جبهة عمل سياسي موحد داخل اليمن وخارجه ، ترمى إلى تصحيح مسار المؤسسة الإمامية من الإنحراف .^(٢) وتحت هذه النزعة الإصلاحية تدرج حركة الأحرار اليمنيين ؛ حيث يقدم لنا القاضي الزبيري رؤية جديدة عن موقفه من مسألة الإمامة أى الرئاسة. وبين مساجلاته الأدبية والسياسية ، يندرج بحث (الإمامة وخطرها على وحدة اليمن) ، الذى تعكس مباحثه عن موقف معارض لكافة مظاهر الحياة السياسية فى فترة المملكة المتوكلية اليمنية .

انطلق تفكير الزبيري من قضية الإصلاح السياسى للمؤسسة الإمامية والحاجة الملحة إلى إيجاد نهضة دينية وعلمية فى اليمن ؛ وكان يشعر كغيره من علماء اليمن بتخلف الشعب اليمنى عن مواكبة حضارة العصر الحديث. فكيف السبيل إلى بعث حضارة اليمن القديمة، وبأى طريقة يمكن إحداث مثل هذه النهضة الحديثة فى ظل حكم الأئمة ؟ هنا يستعيد الزبيري موضوع حكم الشورى والدستور . لكن البحث فى هذه المسألة قد تحول من الجدل فى مدى شرعية الأئمة الحكام والتزامهم بأصول الدين ، والخلل الذى أصاب المؤسسة الإمامية وقادها إلى استخدام الدين كوسيلة لممارسة الظلم والاستبداد . ثم أن طرح مسألة الإصلاح من هذا الباب - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - لها دلالتها السياسية فى أواخر عهد الدولة القاسمية ، فسلطة إمام صنعاء كانت فى طريقها إلى الانحدار نحو الهاوية .

إن مؤلفات الزبيري الأدبية والسياسية ، على الرغم من شهرتها وأثرها فى عقيدة حركة الأحرار اليمنيين لم تحظ باهتمام الدارسين والباحثين المهتمين بسيرته وفكره . ونظراً للعلاقة الوثيقة بين أعماله الأدبية (الشعرية) والنثرية (السياسية) ، كان لا بد من إعادة التعريف بها وتحليل مضمونها تحليلاً علمياً موضوعياً . ونقدم فى هذا الفصل عرضاً تحليلياً لأهم مؤلفاته السياسية ، ألا وهو مقدمة ديونه (ثورة الشعر) ، ومقالته (الإمامة وخطرها على وحدة اليمن) ، بهدف الإحاطة بالمنهج الفكرى الذى اتبعه الزبيري فى دعوته إلى الإصلاح فى مجمل القضايا السياسية والاجتماعية فى اليمن المعاصر .

يقع كتاب (ثورة الشعر) فى (١٣٦ صفحة من الحجم المتوسط) ، وهو يحوى مقدمة نثرية ، شملت العناوين الجانبية التالية : قصتى مع الشعر (٥ - ١١) ، مصدر اليقين

الثورى (١٣ - ٢٧) ، دور الشعر فى خلق اليقين الثورى (٢٩ - ٣٠) ، صور من اخالة (٣١ - ٣٦) ، نهاية التجربة (٣٧ - ٣٨) ، لخص فيها تجربته السياسية فى عهد الإمامين يحيى وأحمد ، مبيناً الأسباب الموضوعية والذاتية التى قادته إلى تبني مفهوم اليقين الثورى . وفى هذه المرحلة (١٩٣٤ - ١٩٤٤) ، كان الزبيرى ورفاقه من أحرار اليمن قد تفضوا أيديهم عن ولى العهد أحمد ، الذى تظاهر لهم برغبته فى إصلاح الأوضاع المتردية فى البلاد .

أما بحث الإمامة وخطرها على وحدة اليمن فيقع فى (٣٠ صفحة من الحجم الصغير) ، تطرق فيها المؤلف لمواضيع شتى وثيقة الصلة بنظام الحكم فى اليمن المعاصر . وسبب اختيارنا لهذا المؤلف الأهمية النظرية لمباحثه ، عندما أعاد الزبيرى النظر فى بعض منطلقاته النظرية وثيقة الصلة باليقين الثورى . ففي التقديم ، يقول قاسم غالب أحمد ، وهو من أعضاء الحزب الناشطين : " فهذا الكتيب الذى يقدمه للقراء .. كان قد أصدره الاتحاد اليمنى فى احلك ظروف اليمن واشدها قسوة على الشعب ، حرره القاضى محمد بن محمود الزبيرى فى هذه الفترة بعيدا عن كافة المؤثرات الفرعية متمثلاً لقضية الشعب الذى احبه وآمن به ، راسماً فى هذه الصفحات القليلة الطريق إلى الحرية والوحدة الصادقة لشعب اليمن العظيم . " (٣)

وهكذا ، بعد موت الإمام يحيى بن حميد الدين ، اشتغل الناس بقضية البيعة ، وهى طريقة يبدو أنها دخيلة على المذهب الزيدى ، الذى يقر مبدأ الخروج على الظلمة ، ويرفض مبدأ توارث الإمامة - أى الرئاسة من الأبناء إلى الأبناء . (٤) واشتعلت المعركة حول مسألة البيعة ، ودخل فيها من دخل من العالمين ببواطن الأمور ، وكلهم فى مواقفهم بطبيعة الحال ينتمون إلى حركة المعارضة : السيد أحمد بن محمد الشامى ، ومن قبله السيد على بن حمود شرف الدين ، والقاضى الحجة عبد الرحمن بن يحيى الإريانى ، والشيخ أحمد محمد نعمان ؛ فكلهم من رافعى علمها والمدافعين عنها حتى يوم قيام ثورة ٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢ . (٥) أما القاضى محمد بن محمود الزبيرى ، فقد اكتفى بمبايعته لإمارة الشعر ، كما يرد ذلك فى مقدمة ديوانه (ثورة الشعر) ، ويؤكد هذا القول السيد الشامى فى مذكراته (رياح التغيير فى اليمن) أن اتصالاته وقصائده المادحة لولى العهد ، كان الهدف من وراء نظمها رفعة الوطن وعزة الشعب . (٦)

كان الزبيرى رجلاً معارك ومواجهات ، وربما كان فى أصل اختياره - الولوج إلى السياسة من باب الأدب والفقه ، تعكس رغبته الصادقة فى إحداث الإصلاح السياسى المنشود . فالموضوع الذى يعالجه فى معظم كتاباته هو موضوع سياسى فقهى بالدرجة الاولى ،

أو هكذا يجب أن يكون . فالزبيرى الأديب الشاعر ، حاول جاهداً البحث في الكيفية التي حملت الأئمة إلى الانفراد بالسلطة والحكم ، وممارسة الظلم والطغيان في عهود مختلفة من حكمهم لبلاد اليمن نحو عشرة قرون من الزمن . فالخلل الذى أصاب المؤسسة الإمامية على حد تعبيره ليس خلا دينياً ، بل هو خلل سياسى ؛ وبالتالي ما يجب إصلاحه ليس إلا تلك الممارسة الخاطئة التي تلبست بالدين وقادت اليمن إلى الانحطاط . فالمعارضة السياسية التي تبناها العلماء على اختلاف مشاربهم السياسية والثقافية ، استلهمها الزبيرى في مواجهة النظام الامامى ، وطريقة معالجتها لإشكالية السلطة والمعارضة في اليمن الحديث ، لا تقل أهمية عن التطور السياسى ، أو التسلسل التاريخى الذى حصل في منطلقاته الفكرية ، منذ صدور البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام ١٩٤١ ، حتى صدور الميثاق الوطنى المقدس عام ١٩٤٨ .

أشار الزبيرى في مقدمة ديوان ثورة الشعر لمفهوم " اليقين الثورى " ، الذى تكون لدى المعارضة من واقع التجربة ، التي ولدتها الأوضاع المزرية في فترة المملكة المتوكلية اليمنية . وكسان الشعر حافراً من جملة حوافر دفعته للتعبير عن مكون النفس والخروج ، أى الثورة . وقناعة الزبيرى هذه حملته على الخوض في المخطور ، عاج على أساسها مجمل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشها اليمن خلال هذه الحقبة . لكن ما يهمنا هنا في هذا العنوان الجانبى هو أن نعالج أهم منطلقات الزبيرى الفكرية ، فيما يتعلق باليقين الثورى ، الذى ظل ملازماً له بدرجات متفاوتة ، حتى بعد سقوط النظام الملكى وقيام النظام الجمهورى . ومصادر بحثنا عن هذا اليقين وتحديد مفهومه - هى الأناث بل الصرخات المبثوثة عبر صفحات ديوانه ثورة الشعر ، الذى حرص فيه على توضيح رأيه حول هذا الموضوع نثراً وشعراً على نحو ملفت ، حاول فيه الدفاع عن مواقفه السياسية المترودة في لحظة من لحظات الانكسار البشرى والشعور بالضياع .^(٧)

تظاهر الإمام أحمد بالرغبة في الإصلاح ، لكنه على أثر تنصيبه للعرش ، مارس المزيد من القمع السياسى ضد عناصر المعارضة أكثر من والده الإمام يحيى ، الذى لقى حتفه على يد جماعة من الأحرار عام ١٩٤٨ . وفجأة انقلب الإمام أحمد على الأحرار الذين التفوا من حوله ، فضرب حظراً على نشاطهم السياسى في كل من صنعاء وذمار وإب وتعز ، ومنع إرسال البعثات العلمية إلى الخارج .^(٨) ومثلما برهن ولى العهد على مقدرته الفائقة في خداع زعماء المعارضة ، برهنت الأحداث أن استجابة الزبيرى والنعمان لدعوة المصالحة مع القصر

ضرورة سياسية اقتضتها الحاجة . لكنهم سرعان ما نفضوا أيديهم عن السيف أحمد الذي كان يخطط لإجهاض نشاط المعارضة .

كان الزبيرى فى مقدمة أحرار اليمن الذين طالبوا الأئمة الحكام بالاستجابة لمطالب الإصلاح، والكشف عن الأخطاء والأضاليل التى تنشرها الحكومة ، بهدف إلهاء رجال الإصلاح عن قضايا الشعب. ومما قاله من مديح فى ولى العهد أحمد ، وهو يحثه على تنفيذ ما سبق أن وعد به من إجراء إصلاحات عامة فى البلاد :

يا حامل الشعب الكبير بقلبه الشعب فى طيات قلبك يخفق^(٩)

وبسبب هذه القصيدة وغيرها من القصائد المادحة ، التى أطلق عليها الزبيرى فى وقت لاحق مصطلح " الوثنيات " ، عندما أحس أنه أحسن الظن بولى العهد السيف أحمد ، الذى استضافه فى المقام الشريف بمدينة تعز ، حيث عاش هناك مرفهاً وبويع بإمارة الشعر .^(١٠) فهل استمر الزبيرى فى محاربة جور الإمام وعبثه وأطماعه ، أم سكت سكوت الشيطان ؟ بإمكاننا استخراج الجواب على هذا السؤال من أهم أعماله الشعرية والنثرية ، التى نظمها منذ فترة خروجه من السجن ، حتى فترة خروجه عن حوزة ولى العهد والمقام الشريف بتعز وهروبه إلى عدن عام ١٩٤٤ م .^(١١) ولدى الرجوع إلى أعماله الشعرية ، ومراجعة القصائد التى نظمها خلال هذه الفترة ، ظهر لنا أن القصائد المدحية التى سماها الوثنيات لا تتجاوز العشر قصائد ، لم يتطرق فيها إلى التنديد بالأئمة الحكام ، بل راح يخاطب ولى العهد مستهزئاً إياه ببذل المهمة والرقى بالبلاد ، ويكشف عن ترمه بالحياة وضجره من البقاء فى مدينة تعز ؛ وما إلى ذلك من الموضوعات التى لم تمس السلطة مساً لطيفاً .^(١٢) وفكر الزبيرى يتجه هنا نحو ما تحقق - برأيه - فى فترة المصالحة مع الأئمة الحكام، نموذج من نماذج السلوك السياسى الخاطئ، يجب على أحرار اليمن تجاوزه ، لكى لا يقعوا فى نفس الخطأ مرة ثانية .

صحيح أنه لا يمكن ملاحقة تأثير هذه الفترة - فترة المصالحة - ملاحقة وصفية وبشكل محدد تماماً ، فعمرها لم يربو على بضعة سنوات . ولكنها بما حملته من أوجه نشاط فكرى وأدبى جديد ، وما تجلبى عنها من إنشاء جوقة شعرية ، ومناظرات كلامية ، كل ذلك أدى إلى نحو وعى جديد ؛ كان لا بد أن يتنامى مع تأسيس الجمعية اليمنية الكبرى عام ١٩٤٤ ، وحزب الأحرار اليمنى عام ١٩٤٥ . والقضية ، أى قضية المعارضة والإصلاح ، كما يقول الزبيرى " ولدت هناك فى تعز فى صور قصائد طنانة ، كنا نلقوها على الجماهير فى محافل الأعياد الضخمة

لولى العهد . لقد كان عملنا يعتبر تقدمية ومهتمة ، وجراة على تطوير الأساليب القديمة في الشعر .. " .^(١٣) ويضيف قائلاً : " وانتهت تجربتنا مع السيف أحمد إلى النهاية التي انتهت إليها تجربتنا مع أبيه الإمام يحيى . وبذلك تمت عناصر (اليقين الثورى) ، الذى يفرض علينا أن ننفض أيدينا من كل عناصر الأمل في الوصول إلى تغيير سلمى بأيدي الحكام . فإما أن نرضخ وندفن رؤوسنا في المقبرة الوحشية التي دفن فيها الشعب ، وندخل فيما دخل فيه الكثيرون فنأكل الجيف ، وغتص الدماء ، ونعيش كما تعيش الدود في القبور .. أو نثور .. وآثرنا الأشق وقمردنا وأنشدنا " .^(١٤)

فما هو مصدر اليقين الثورى وعناصره في فكر الزبيرى ؟

- كان الزبيرى يرى الأمور من واقع تجربته الأدبية والسياسية ، فهو بصفته واحد من طليعة الأحرار اليمنيين ، الذين أخذوا يقتحمون بأفكارهم الشابة المفتحة عالماً ضخماً معقداً جديداً عليهم ، مليئاً بالانتصارات والانكسارات ، أخذ يوماً بعد يوم يكتشف مصدر اليقين في الثورة ، الذى حدد احتمال نجاحه في أمور ثلاثة :

— الأول : أن ينضج [الجيل المخضرم] فهمه ، وانتماؤه لروح شعبه ، وروح العصر القديم الذى ينتمى إليه شعبه نضجاً تاماً .

— الثانى : أن يتغلغل فهمه إلى روح الحضارة الحديثة لا أن يعيش على السطح منها .

— الثالث : أن تكون عنده نزعة روحية ترتفع به فوق مستوى أهوائه الذاتية ، منافعه المادية ، لكى لا تكون هذه النزعة بالنسبة إليه كمحطة للفضاء التى يراد لها أن تكون مرحلة بين الأرض والقمر .. فرغم أنها تنتمى إلى الأرض ونواميسها عموماً ، وتضحى في سبيلها ، فإنها تتسامى إلى فوق مستويات حياتها الروتينية الجامدة ، كما هى لا تنحدر إلى جاذبية القمر ، وإن كانت تدنو منها ، وتراها كما لا يراها أهل الأرض ؛ وبغير مثل هذا التسامى لا يستطيع الجيل المخضرم أن يقاوم عوامل الضغط الهائلة بين عالمين اثنين : عالم شعبه المغرق في القدم الذى تسوده نواميس الموت والتحجر ؛ وعوامل الشعوب العصرية الحديثة التى تلوح له بسحر حياة لا يستطيع أن يحياها بطريقة طبيعية كما هى .. " .^(١٥)

من هذا الموقف المعارض للأوضاع العامة في البلاد ، انطلق الزبيرى بثورية جياشة ، دفعته إلى انتقاد نظام الحكم في اليمن ، موضحاً أن الأئمة الحكام كانوا يحيطون أنفسهم بالتعظيم

والقداسة قوياً على الرعية ؛ وأن لا سبيل إلى إحداث إصلاح جذري غير الثورة على ذلك الواقع المرفوض . وكسوف هذه الدعوة الإصلاحية ضرورة بل وحتمية ، فهي مشتركة ومطروحة عند الجيل المخضرم ، الذي قرر تجشم عبء هذه المهمة الخطيرة . يقول الزبيرى : " وإذا كانت مرحلة التجربة مع الإمام يحيى قد أعطتنا اليقين الثورى بالنسبة إليه ، وتأكدنا بأن القوة هي الوسيلة الوحيدة للخلاص من حكمه ، فقد بقى ابنه ، وإن كان رأس الدولة ، فهو قد كان الرأس اليناع للموت بحكم سنه ؛ وهو مع ذلك شطر الدولة ، أما الشطر الثانى فهو ابنه أحمد وهو الأهم ، الأخطر .. والشيء الوحيد الذى يعجزنا جميعاً ، هو الإتيان بالجديد المجهول فى هذا الشأن . " (١٦)

فها هنا يؤكد القاضى الزبيرى على ضرورة امتلاك " اليقين الثورى " ، عندما تنشده جماعة من الناس إحداث التغيير فى المجتمع . واليقين الثورى ، كما نفهمه من عباراته ، نوع من أنواع الوعي السياسى بمشكلة ما فى زمان ومكان ما ، سابق على الاعتقاد بضرورة الانتقال إلى مرحلة الإعداد لجيل الثورة . إذ يرى أن الشعر عامل حافز فى خلق اليقين الثورى فى مقابل المدح أو السكوت . ويوضح فى مقطع آخر هذه العلاقة الشائكة بين الشعر والشاعر ، وعملية خلق اليقين الثورى من العدم . وهذا الوعي بالمشكلة اليمنية قد تم اكتشافه عبر رحلته المضنية من الشك إلى اليقين ، فهو يقول : " إن اليقين الثورى هو الأساس للثورة العميقة الصادقة ، وهو العامل الأول لصمودها واستمرارها . ولن يكون اليقين يقيناً ، إلا بعد جهد يبذل لدراسة الموقف وسبر أغوار الدولة ، وقواها ورجالها ، وتجربة كل الوسائل غير الثورية ، عليها تنجح فى إحداث التطور المطلوب . " (١٧)

إن اقتناع الزبيرى بضرورة امتلاك اليقين الثورى ، كمعيار للأديب أو الشاعر أو السياسى الملتزم فى تحديد انتمائه إما للشعب أو للحاكم ، دفعه إلى تناول هذه المسألة - الفساد والإصلاح - فى أكثر من موضع من ديوان ثورة الشعر . ولكن ماهو اليقين الثورى؟ وكيف يمكن تحقيقه على أرض الواقع؟ جاء جواب الزبيرى واضحاً فى الخيار الثورى فى اليمن ، عند قوله : " والثورة لا تكون حقاً ، ولا عدلاً ، ولا وطنية ، كما لا تكون ناجحة ، إلا يوم تكون ضرورة محتومة ، لا مفر منها . إن الثورة عنف ، وقتال ومذابح . والمؤمنون بالتطور والإصلاح ، لا يقرون العنف والقتال ، إلا بمبررات عادلة تبلغ حد اليقين ، وإلا كانوا مجرد سفاكين متهورين . " (١٨) ومثل هذا الطرح السياسى سوف يحسب له وعليه خلال تجربته الثورية ، سواء فى العهد الملكى أو العهد الجمهورى .

وهكذا ، فإن تعدد العبارات والمصطلحات اليقينية في نشر الزبيرى ، يرجع إلى تعدد المواقف السياسية المتباينة له في عهد الإمامة (الملكية) ، وفي عهد الثورة (الجمهورية) . وتعريفات القاضى الزبيرى لمفهوم اليقين الثورى ، وهو تعريف منهجى محصور يحتاج إلى توضيح معناه ، كما هو الحال بالنسبة للمصطلحات الأخرى الواردة في أعماله الثرية ، وبخاصة معنى "التطور" و"التقدمية" و"الرجعية" و"الخروج" و"الثورة" .^(١٩) فالإصلاح في نظر الزبيرى وغيره من جيل (١٩٤٨) ، قد يصبح موالاة للإمام كعملية إقدام القاضى عبد الرحمن الإرسانى والشيخ أحمد نعمان في إعداد بيعة ناجزه لولى العهد ؛ والخروج قد يعنى الثورة في تراث معتزلة اليمن ، أو الانقلاب في فكر الأحرار اليمنيين وعقيدتهم الإصلاحية؛ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تجربة الحركة الدستورية، وميثاقها الوطنى المقدس . فالحديث عن النتائج المرجوة من دعوة الإصلاح من القمة ، يتطلب منا تقديم تحليلاً دقيقاً واضحاً لمفهوم اليقين الثورى والمراد به .

لم يكن الزبيرى في وضع يسمح له بالسكوت عما يدور في اليمن من مجازر رهيبة في حق أحرار اليمن ، الذين سيقوا زرافات إلى ساحات الإعدام في أعقاب فشل حركة ١٧ شباط ١٩٤٨ ، وانقلاب مارس ١٩٥٥ ، وانتفاضة قبيلة خولان ١٩٦١ .^(٢٠) فالقاضى في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ اليمن المعاصر ، كان يتلمس طريقه في العمل الثورى الجاد، وهو قريب العهد من تجربة الوحدة المصرية - السورية (الجمهورية العربية المتحدة). وهذا يعطى الكتاين - ثورة الشعر ، والإمامة وخطرها على وحدة اليمن - قيمة خاصة ، بحيث تمثل أطروحتهما قمة النضج الفكرى المؤدى بصاحبه إلى اليقين الثورى . وللعنوانين دلالتهم السياسية والثقافية ، كون صاحبهما - على ما يبدو - كان وحدوياً في فكره وممارسته السياسية .

ولد الزبيرى في نفس العام ١٩١٨م / ١٣٣٦هـ ، الذى تم فيه الإعلان عن قيام المملكة المتوكلية اليمنية ، ولهذا الحدث التاريخى أكثر من دلالة سياسية وثقافية في نفس وضمير الزبيرى. فقد رأى تحول الإمامة إلى ملك عضوض ، وشاهد بأم عينيه مصرع الابتسامة ، عندما سقت تلك النخبة الشابة المثقفة من علماء اليمن الأحرار إلى ساحة الإعدام في أعقاب سقوط الحكومة الدستورية ١٩٤٨م / ١٣٦٧هـ .^(٢١) وكانت رحلته المضنية عن الذات المقهورة سبباً من جملة أسباب دفعته إلى تأليف الكتاب الذى شن فيه هجوماً كاسحاً

ضد الأسرة الحاكمة (بيت حميد الدين) ، التي اعتبرها حليفة الاستعمار البريطاني في تقسيم اليمن إلى قسمين شمالي وجنوبي ، بل زيدى وشافعي . (٢٢)

كان جيل ١٩٤٨ ، جيلاً مأساوياً بما تحمل الكلمة من معنى ، ليس في الوطن العربي الذي شهد مأساة ضياع فلسطين من أيدي العرب فحسب ، بل كذلك الأمر بالنسبة لجيل محمد الزبيرى وأحمد نعمان في اليمن المنقسم على نفسه إلى شطرين - شمالي وجنوبي - يقبعا تحت حكم الإمامة (صنعاء) ، والاستعمار البريطاني (عدن) . هذا الجيل المخضرم رأى بوضوح الممارسات القمعية للمؤسسة الإمامية في حق الشعب اليمني ، وسيبقى العلماء المستثرون والمثقفون العصريون حتى أزمة ١٩٣٤ ، وقيام حركة ١٩٤٨ الدستورية ، يعتبرون أنفسهم دعاة الإصلاح والتجديد في اليمن . وهكذا سيقدم خيرة شباب هذا الجيل ، أعناقهم لسيف الطاغية الإمام أحمد ، ثمناً للحرية والخلاص من حكم الإمامة والاستعمار . (٢٣)

وبسبب سقوط الحكومة الدستورية في صنعاء ، ومساومة الأنظمة العربية وتخلي جامعة الدول العربية عن الاعتراف بالنظام الثورى الجديد في اليمن ، شنت القبائل المحيطة بالعاصمة هجوماً واسع النطاق في مارس ١٩٤٨ ، على أسوار المدينة ، وانتصرت عليه . وقد حسم الصراع لصالح ولاية العهد عندما منعت الحكومة السعودية وفد جامعة الدول العربية من السفر إلى اليمن لتقصي تطورات الأحداث هناك . حينها كان الزبيرى في زيارة للرياض بتكليف من الإمام الدستوري عبد الله الوزير ، لشرح موقف أحرار اليمن للعاهل السعودي ، الذى طلب منهم مغادرة البلاد ، قائلاً : " يجب أن تسارعوا بالسفر .. فالحكومات العربية اعترفت بإمامة أحمد ، وإذا بقيتم هنا واعترفت حكومتنا بأحمد سنسلمكم إليه ، فعجلوا بسفركم . " (٢٤)

وفي تجربة التحالفات خارج مناطق الثورة ، اعتمدت الحكومة الدستورية على دعم ابن سعود وجامعة الدول العربية . وعقد حزب الأحرار اليمنى على تحالف مماثل مع زعيم جماعة الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا ، الذى وفر دعماً سياسياً لصالح الحكومة الدستورية . لكن الأنظمة العربية وجامعتها بادرت لإسقاط النظام الجديد في صنعاء الذى اتهم قاداته بالسعى " لهدم العروش وقتل الملوك .. " (٢٥) وهكذا سقطت التجربة الدستورية ، وكانت النزعة الانتقامية للإمام أحمد ، قد أصابت حركة الأحرار اليمنيين في مقتل ، نتيجة لصدور حكم الإعدام في حق الطليعة الثورية التى قادت الحركة .

وهناك مرحلة مهمة في حياة الزبيرى قفز فوقها التاريخ المكتوب عنه ، بسبب دمجها في مجال الدراسات والأبحاث الأدبية . وهي فترة الاتحاد اليمنى (١٩٥٦-١٩٦٢) ، حيث تولى القاضى جمع شتات المعارضة في الداخل والخارج بالتعاون الوثيق مع الشيخ عبد الله الحكيمى صاحب الطريقة العلوية بمدينة كارديف ببريطانيا ، والشيخ أحمد نعمان رئيس حزب الأحرار اليمنى المنحل ، الذى لحق به في منتصف عقد الخمسينات إلى القاهرة . وعلى قصرها ، فقد كانت هذه المرحلة الأرض الجسر التى ربطت الزبيرى بالجيل الجديد ، وأتاحت له فرصة التعرف على أشكال اللعبة السياسية العربية في القاهرة ورموزها المدنية والعسكرية . هذا الاندفاع ، كان في مقدوره استناداً إلى الأشكال التى اتخذها أن يؤسس البدائل المناسبة للتجربة الدستورية ، التى مهدت الطريق لقيام الثورة وإعلان الجمهورية في إقليم جنوب شبه الجزيرة العربية .

كانت الثورات الثلاث : الأم (٤٨) ، وانقلاب (٥٥) ، وانتفاضة خولان (٦١) ، قد حافظت على توجهها السياسى المناهض للأسرة الحاكمة ، ثم ما أخذت قياداتها الناجية تتبادل الخبرة والتعاون في مجال الفعل الاجتماعى . ولكن دون أن تصل إلى مستوى تشكيل قيادة مشتركة حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢ . حيث بقيت في إطارها العام محلية الطابع ذات تكون عشائرى وأسرى ، رغم أن عدد المنخرطين من الشباب المثقف ثقافة عصرية تضاعف بشكل ملحوظ في مرحلة الاتحاد اليمنى . وفي تجربة التحالفات العربية ، اعتمدت قيادة الاتحاد اليمنى وتنظيم الضباط الأحرار اعتماداً كلياً على القاهرة ، بعد أن تعهد الرئيس جمال عبد الناصر بتقديم العون المادى والمعنوى اللازم لأى حركة ثورية في اليمن . وكان دعم القاهرة الفعلى قد ابتداء منذ منتصف عام ١٩٥٥ ، عندما وصلت أول بعثة عسكرية عسكرية وثقافية إلى اليمن . وبعد انفصام عرى تجربة الجمهورية العربية المتحدة ، عين عبد الناصر أحد رجاله (محمد عبد الواحد) سفيراً مقيماً في صنعاء ، ليشكل همزة الوصل بين القاهرة وتنظيم الضباط الأحرار في اليمن الذى كان يعد العدة لقيام الثورة .^(٢٦)

مرحلة الاتحاد اليمنى (١٩٥٢-١٩٦٢) :

بعد أن ذكرنا الأسباب الموضوعية التى دفعت الزبيرى ورفاقه الخروج على حكم الإمامين (يحيى وأحمد حميد الدين) ، يتعين علينا تحديد الخصائص العامة للعمل السياسى خارج حدود المملكة التوكلية اليمانية . فتجربة الاتحاد اليمنى - من وجهة نظرنا - تشكل حلقة متصلة من

حلقات حركة التنوير في اليمن المعاصر لها خصائصها وميزاتها ، كونها أفسحت المجال أمام قطاعات واسعة من الشعب المشاركة في الحياة السياسية . وبالتالي كشفت الغطاء عن الممارسات الخاطئة التي أرتكبتها الأئمة الحكام في حق الشعب ؛ وهي بالتالي تجربة سياسية تتشابه في بعض نواحيها مع الحركة الناصرية ، ومع عقيدة القومية العربية . ومن هنا يبرز التعقيد الهائل الذي يكتنف تياراتها الفكرية المتصارعة . ولذلك حاولنا تقديم عرض عام لمجمل نشاطاتها ، بهدف الكشف عن البنية الفكرية لائتلاف الاتحاد اليمني ، كل بحسب منطلقاته النظرية وخصوصياته المذهبية واتجاهاته السياسية .

إن استعادة جو عقد الخمسينيات في الوطن العربي بوجه عام ، واليمن بوجه خاص تعطي صورة عن حالة الجيشان الفكري والغليان السياسي ، الذي اجتاحت الأقطار العربية بأسرها من المحيط إلى الخليج . فاليمن كان متخفناً بجراحه من جراء المجازر الوحشية التي أقيمت للأحرار في أعقاب فشل حركة ١٩٤٨م ، وانقلاب ١٩٥٥م .^(٢٧) إذ كانت قطاعات واسعة من الشعب العربي في اليمن مشدودة للأحداث والمساهمة بصورة فعالة في نشاط حركة المعارضة السياسية للنظام الإمامي، والحركة الوطنية المناهضة للاحتلال البريطاني . وعن طريق الإذاعة المصرية (صوت العرب) ، وصحف المعارضة (صوت اليمن) و (الفضول) و (السلام) و (فتاة الجزيرة) ، أخذت قيادة الاتحاد اليمني بزعامة القاضي محمد الزبيرى ، والشيخ أحمد نعمان ، تندد بالأوضاع الفاسدة داخل اليمن.^(٢٨)

وفي ذلك العصر - الحقبة الناصرية - الذى يثار فيه التساؤل عن كل شيء - أعد الزبيرى عمله (الإمامة وخطرها على وحدة اليمن) ، ندّد فيه بالنظام الإمامي ، وهو كتاب مشحون بالخطاب السياسى الدينى استهله بهذه العبارات النارية : " إن الإمامة من أساسها فكرة مذهبية طائفية يعتنقها من القديم شطر من الشعب وهم الزيدية أى الهادوية سكان اليمن الأعلى فقط . أما غالبية الشعب في اليمن بما في ذلك الجنوب المحتل فإنهم جميعاً لا يدينون بهذه الإمامة ، ولا يرون لها الحق في السيطرة عليهم ، بل إنهم يرون فيها سلطة مفروضة عليهم سياسياً ودينياً . وهذه الإمامة لا تقف عند حدود سلطاتها السياسي، بل تفرض على شطر الشعب معتقدات وطقوساً وأحكاماً مذهبية لا يتفق مع مذهب . وهذا التحكم من شأنه أن يخلق شعوراً مريباً لدى أكثر الشعب يجعل الانقسام ظلاً قائماً رهيباً يحيم على البلاد ويهدد مصيرها على الدوام .. " ^(٢٩)

لم تكن الكتابة عبئاً جديداً تماماً على الزبيرى الذى كرس حياته لهذه المهمة الصعبة، فإن وصفه للنظام الإمامى بالغى والفساد، كان من ضمن واجباته الدينية عملاً بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالسكوت عن الظلم - بالنسبة له - يعد ضرباً من الخيانة وتدليساً للحق، ويرى ألا سبيل للشعب اليمنى أن يتخلص مما هو فيه من التخلف، إلا إذا كثر الداعون إلى الحرية حكم الشورى والدستور. كما كان عليه أن يدافع بحماسة متناهية عن تجربة الاتحاد اليمنى، التى تعرضت قيادتها لسلسلة من الهجمات المتنوعة التى تشنها ضدها السلطات الإمامية. لقد علمته التجربة الدستورية ضرورة الاستمرار فى الكتابة، لأن الفشل فى هذه المهمة لم يكن يعنى سوى الخسارة الفادحة لقضية الأحرار. كان الزبيرى مناضلاً مؤمناً بأن مهمته الأدبية لا تنحصر فى نظم الشعر فحسب، وإنما فى خوض سجالات سياسية ضد علماء المؤسسة الإمامية الجاهليين، وكأنه كان يدرك أن روح الثورة الدستورية لم تمت؛ وأن دلالاتها التاريخية الضخمة - مصرع الابتسامة - فى حاجة إلى الذبوع والانتشار. وباختصار فإنه قد آلى على نفسه بوعى كامل أن يسجل الحدث التاريخى العظيم لحركة ١٩٤٨ الدستورية، لا أن يقوم بمجرد الوقوف على التجربة، بل إعادة تقييمها سلباً وإيجاباً.

كانت الوجهة الغالبة عند معظم أقطاب المعارضة، هى وجهة الدفاع عن التجربة الدستورية والميثاق الوطنى المقدس، الذى عمد بدماء الأحرار الشهداء فى أعقاب سقوط الحكومة الدستورية عام ١٩٤٨. فعبر إذاعة صوت العرب من القاهرة، دافع الزبيرى بحماسة متناهية وبخطاب دينى ووطنى عن حكم الشورى والدستور، وتطلعات الشعب اليمنى فى الداخل والخارج، عن إمكانية استعادة زخم التجربة الثورية ولو بعد حين. وفى ذلك يقول "اليمين جزء صغير من الوطن العربى الكبير ولكن الاستعمار بمواطأة الرجعية قسمه إلى قسمين. والاستبداد فى عهود الظلام والجهل أبى إلا أن يث الفرقة السخيفة بين أبناء القسم المستقل فيغذى بتصرفاته الغاشمة الفرقة المذهبية والإقليمية، ويفرق فى معاملاته بين ما يسمى قسماً شافعيّاً، ثم يفرق بين الأقسام الإقليمية والقبلية، وبين القرى والمدن، وينمى روح التمجيد بالعرق والسلالة. فعلى هذا الاستبداد الإمامى كى يتسنى للقاعدة الشيطانية (فرق تسد) أن تمزق وحدة الشعب وتمنعه من التكتل ضد الأوضاع القائمة .." (٣٠) وهذه السياسة أدت إلى تباين فى الآراء والمشاعر، ثم فى المصالح والأهداف.

كان هدف الزبيرى فى جميع أعماله وكتابات سد الثغرة القائمة فى المجتمع اليمنى، بغية تقوية جذور الوحدة الوطنية. والبلوغ هذا الهدف، رسم طريقاً واحدة، هى رفض المخططات

الاستعمارية الرجعية والتصدى لها بقوة . وكانت الوسيلة لإنجاز هذه الغاية هي الوحدة الوطنية "وعدا ذلك فإن الاستياء المشترك الذى شمل كل الطبقات فى اليمن المستقلة الإمامية، وانتشر فى كل منطقة وكل قبيلة ومدينة وقرية ، كان ولا يزال أقوى من كل أحابيل التمزيق والتفريق، بل لقد شكل التمزق رباطاً من الألم قدسياً ووحداً أهداف الشعب ومشاعره ونضاله، لاسيما بعد أن تولى الأحرار مهمة الدعوة إلى الوحدة الشعبية، ونبهوا أبناء الشعب إلى الكيد الشيطاني الذى يريده الطغيان والاستعمار ضد كيانهم الوطنى والقومى . " (٣١)

وأخيراً عندما لم يجد المؤلف إجابة مقنعة فإنه حدد المشكلة المستمرة والرئيسية فى الحياة السياسية فى اليمن بأنها محاولة رأب الصدع ، أو سد الفجوة إلى حد ما بين الماضى والحاضر . وخلق وعى تاريخى للمطلق مستمر وقائم . إن الربط ما بين الدين والدولة، ما بين الشك واليقين - واضح إلى حد كبير فى صفحات كتابه المشحونة بالعناوين الرئيسة والفرعية ذات الدلالة السياسية . إذ يمكن القول بأنه كان أكثر زعماء حركة المعارضة وعياً بمسألة الوحدة الوطنية ، عندما قام بكتابه بحته الإمامة وخطرها على وحدة اليمن . وخير دليل على وعيه السياسى بهذه المسألة قوله : " فالوحدة اخلية اليمنية إنما نقصد بها أن تتمكن وتعمق فى القسم المستقل ، وأن تتحقق فى أجزاء القسم الآخر ، ليقوم نظام مشترك بين أبناء الشعب فى القسمين تمهيداً للوحدة السياسية الكاملة بين الجزئين الرئيسيين ، على ألا تتم الوحدة بينهما إلا بعد التحرر من الاستعمار والاستعباد . " (٣٢)

إن الزبيرى يرفض الاعتراف بواقع التشطير السياسى لليمن فى عهد الإمامة والاستعمار، فتحول كلامه على الوحدة الوطنية إلى مناقشة توضح مخاطر التقسيم والتجزئة . لكن الحديث فى هذا الشأن لم ينته بعد ، حيث حاول أن يثبت من خلال كلامه أن اليمن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً . والمسلك الذى يتبعه لإظهار دور اليمن فى التاريخ ، يتسم بالتعميم ، وبالنظر إلى إقليم شبه الجزيرة العربية من وجهة الخصوصية اليمنية . فبعد اعتناق أهل اليمن العقيدة الإسلامية ، كان يجب على السلالات الحبشية والفارسية أن تنصهر فى المجتمع ، لكنها كانت تأبى الاندماج . " .. فأثارت حفيظة الشعب وحملته على التعصب ضدها ، وعلى النفور منها ، وقد بقى الحمقى من أبناء هذه السلالات يفاخرون العرب فى بلادهم اليمانية ، ويباهون عليهم حتى عزلوا أنفسهم أخيراً عن الشعب ، وشعروا بالوحشة والانفراد والاختناق . " (٣٣)

هل صحيح أن النخبة العلوية الحاكمة كانت تتعالى على الشعب اليمني ، بل وترفض الاندماج فيه ؟ وإذا كانت الانعزالية السياسية إحدى سماتها ، فلماذا اختارت البقاء في اليمن ؟ يجيب الزبيرى على ذلك بالقول : " إن في مصر وسائر أقطار العروبة والإسلام سلالات هاشمية تحتفظ بأنسابها الكريمة وتعز بها ، ولكنها لا تتخذ من هذه الأنساب وسائل للحكم والتميز ، فاستطاعت بسبب ذلك أن تندمج في الشعب ، وتصبح عنصراً أصيلاً من أكرم عناصره ، وتسحب أيضاً من بنيتها يرتفعون إلى أعلى مراتب المجتمع بكفاءاتهم الشخصية لا أنسابهم ولا أحسابهم ، وبذلك لا يجد هؤلاء الأفاضل من يطن في مكانتهم ، أو يحاول زحزحتهم عنها . " (٣٤) والوجهة التي يتبناها المؤلف ، تحمله على التفاؤل بإمكانية التعايش رغم كل مظاهر الانقسامات المذهبية والطائفية : " ونحن لا نستبعد إذا ما تحقق مبدأ الحكم للشعب أن يأتى اليوم الذى يصبح فيه أى نابغة من هذه العناصر المندمجة في الشعب على رأس الحكومة الشعبية ، تطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص .. " (٣٥)

هذا التمييز الواضح بين الحكام والشعب ، يسهل على المؤلف إلقاء مسؤولية الانقسامات المذهبية والنزعات القبلية كظاهرتين سياسيتين متجسدين في الحياة السياسية اليمنية المعاصرة ، على شريحة محددة من المجتمع اليمني . وقد احتاج مثل هذا الأمر إلى تركية رمزين من رموز المعارضة ، هما الشيخ النعمان ، والقاضى الإريانى ، لكى يعلنوا موافقتهما المبدئية على فكرة إلغاء منصب الإمامة كمنصب سياسى . " تلك هى النتيجة المحتومة المنتظرة لمضاعفات خطر الإمامة واحتفاظ السلالات الهاشمية بالتميز على الشعب . أما لو أن العائلات الهاشمية الكريمة فطنت إلى هذه الحقائق ، وتبتهت لدرء هذا الخطر ، وتزعم أحرارها مقاومة الفكرة الإمامية والمناداة بالجمهورية . وإتاحة الفرصة المتساوية لكل أبناء الشعب كى يشتركوا في حق الحكم ، فإنها بذلك تنقذ وحدة الوطن ، وتوفر على البلاد كثيراً من الويلات . " (٣٦)

أصبحت " المشكلة اليمنية " إذن خلال عقد الخمسينيات وبداية عقد الستينيات ، تدور حول كيفية الخلاص من النظام الامامى في شمال اليمن ، باعتباره حجرة عثرة في طريق تحرير البلاد من نير الاحتلال البريطانى في شطره الجنوبي ، والخلولة دون قيام وحدته السياسية . وستوسع في شرح إشكالية حركة المعارضة الوطنية ضد النظام الامامى من خلال التطرق إلى بعض كتابات الزبيرى المتأخرة ، التي ناقش فيها الدروس المستفادة من أخطاء تجربة الحكومة الدستورية ، مع تضمين ملاحظاته النقدية حول أسلوب العمل السياسى ونظم الحكم في اليمن الامامى ؛ وأثره على البناء السياسى والاجتماعى والقاعدة الثورية في العهد الجمهورى .

ولا يستبعد أن يكون الزيرى قد استلهم بعض هذه الأفكار الإصلاحية من تجربة جمهورية باكستان الإسلامية ، وتجربة جماعة الإخوان المسلمين في مصر العربية قبل وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، وبلورتها في الساحة اليمنية وفق تصوره الخاص بالقضية اليمنية .^(٣٧)

لاحظنا كيف أن الأزمات السياسية وتعدد مصادرها في البلاد خلال الثلث الثاني من القرن العشرين - ١٩٣٤-١٩٦٢- حول مسألة تحقيق مشروع اليمن الطبيعي ، وحول مسألة ولاية العهد ، ومطالبة المعارضة بنظام تمثيلي نيابي . ونستطيع أن نميز بين توجيهين فكريين رئيسيين في الفكر السياسي اليمني المعاصر : الاتجاه الأول ، المنصوي تحت مظلة الاتحاد اليمني، ويمثله القاضي محمد الزيرى والشيخ أحمد نعمان ، والشيخ عبد الله الحكيمي.^(٣٨) وهذا اصطلاح سياسى جديد ادخله الأحرار اليمنيون ليميزوا بين عالم الحاضر " اليمن الجديد " وعالم الماضى " اليمن القديم " . ونجد أن الدعوة لتأسيس الاتحاد اليمني، لقيت في بادئ الأمر استجابة واسعة لدى الجماهير اليمنية التى انخرطت في صفوفه، وأعلنت قيادة الاتحاد بدورها منشادات عديدة ملموسة للمثقفين والتجار والطلبة والعمال المغتربين خارج حدود المملكة المتوكلية اليمنية ، وكان الهدف من وراء ذلك الاستمرار في حشد صفوف المعارضة ، والالتفاف حول قيادتها الوطنية المطالبة بإقامة حكم دستورى - شوروى - ، وحكومة مسئولة أمام نواب الشعب وليس الملك (إمام اليمن) .^(٣٩)

ولكن الخلاف ما لبث أن دب بين قيادة الاتحاد وأغلبية قواعده ، وفي مقدمتهم جناح بيت الوزير ، الذى كان يمثل التيار الزيدى المتمسك حرفياً بشعار الإمامة الدستورية . لكن زعامة الاتحاد اليمني (الزيرى والنعمان) ، حاولت المحافظة على نشاطاتها في حدود الشرعية والعمل السياسى المؤطر والمرتبط ارتباطاً كلياً بالقاعدة العريضة من العمالة اليمنية المهاجرة . ومن اجل ذلك ألجم التيار الزيدى المحافظ ، الذى عارض بقوة فكرة التقارب السياسى بين الاتحاد اليمني والقيادة المصرية وحصره في إطار محدود ، واغلب الظن أن ارتباط فرع القاهرة بالقيادة العسكرية المصرية قد جرده للمبادرة والمرونة السياسية الضروريتين، كما أن الطابع الفردى الغالب على قيادة الاتحاد اليمني ، قد يكون عاملاً آخر في ضعف نفوذه بين صفوف الطلبة المتأثرين بالأفكار القومية - بعثيين وناصريين وماركسيين .^(٤٠)

أما الاتجاه الثانى ، ويتزعمه أقطاب أسرة الوزير (الاخوة عباس وزيد وإبراهيم) ، فهو اقل تأثيراً وشعبية في الجماهير اليمنية ، إلا انه كان يمتلك رؤية سياسية واضحة المعالم؛ وبترجيح

أكبر كان تنظيمه السياسي حزب الشورى ، يدعو إلى التشكيك في البرنامج السياسي للاتحاد اليمني وقيادته التي اتهمت بالانحراف عن خط ومبادئ الحركة الدستورية، والارتقاء في أحضان القيادة المصرية ومخبراتها العسكرية .^(٤١) وتأسيساً على ذلك ، قرر جناح آل الوزير الانسلاخ كلياً عن تنظيم الاتحاد اليمني ، ليعلن عن تأسيس الحركة الدستورية في تنظيم سياسي عرف باسم حزب الشورى ، الذى كان ينتقل خطوة في كل مكان على رمال متحركة . وكان معظم المنضوين تحت جعبته اتحاد القوى الشعبية ، يشعرون أن دين الآباء ومعتقدات الأجداد يجب إعادة صياغتها وفق صيغ التعبير عن المشاعر النبيلة والنبل العليا لتراث معتزلة اليمن ، كما جسدت في نصوص الميثاق الوطنى المقدس لحركة ١٩٤٨ الدستورية بقيادة الإمام الهادى عبد الله الوزير .^(٤٢)

كانت السلطات الإمامية قد لجأت إلى ترويج الإشاعة المضادة ، والتشكيك بزعامة الاتحاد اليمني ومصادقته ، فالزبيرى وجهت إليه تهمة الارتقاء في أحضان المخبرات المصرية ، وبالمثل وجهت لرفيقه النعمان تهمة العمالة لأمرىكا . كما طالبت الحكومة اليمنية القيادة المصرية بإيقاف الحملة الإعلانية الموجهة ضد الأسرة المالكة ، والحد من نشاط الاتحاد اليمني في القاهرة .^(٤٣) وإزاء ذلك رفض الزبيرى والنعمان الانصياع لرغبة إمام اليمن ، وغادر بصورة مفاجأة القاهرة إلى عدن ، التى رفضت حكومتها ممثلة بالمندوب السامى البريطانى السماح لهما بالإقامة ، فاضطرا مجدداً العودة إلى القاهرة بعد تنصل الإمام أحمد عن معاهدة الوحدة مع مصر وسورية ، عندما قام بنظم قصيدة شعرية هاجم فيها تجربة الجمهورية العربية المتحدة .^(٤٤)

ومهما قيل عن الأخطاء الفادحة التى وقعت فيها زعامة الاتحاد اليمني وتداعياتها السياسية ، وبغض النظر عما يبدو عليه المجتمع اليمني في منتصف عقد الخمسينيات من تحول سياسى واجتماعى عميق نحو الثورة والجمهورية ، فثمة وعى في اللاشعور لدى اتباع حزب الشورى ، وأنصار مشروع دولة اليمن الإسلامية في اليمن الجمهورى بالقيمة التاريخية للفكر الزيدى ، عملاً بقول الإمام الناصر أحمد :

ماذا يريدونها لا در درهم إن الخلافة لا يطوى لها علم^(٤٥)

كانت هذه محطة مهمة في حياة كثير من أحرار اليمن، المنضوين تحت مظلة الاتحاد اليمني، وعلى رأسهم القاضى الزبيرى، الذين تفتحت أعينهم على حقائق جديدة مذهلة: الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين ينتهك مبادئ الكتاب والسنة ، وينصب نفسه ملكاً على اليمن ، وابنه

محمد البدر ولياً للعهد دون العودة للمرجعية الدينية (أهل الحل العقد) ، إلا في حالات استثنائية . وهذا القرار السياسى الخطير - إعداد البيعة الناجزة لولى العهد - ، ساهم في تمريره عدد من أحرار اليمن (الشيخ احمد نعمان والقاضى عبد الرحمن الإرياني)، بهدف تعميق الهوة السياسية بين أعضاء الطبقة الحاكمة ، واجه في نفس الوقت معارضة قوية من أعضاء الأسرة المالكة ، لا سيما الأمير الحسن الذى كان يتطلع بدوره لمركز الإمامة .^(٤٦)

وفي تلك الفترة الحرجة من تاريخ اليمن المعاصر ، انطلقت أفواج الأحرار من سجن حجة إلى مدينة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية والعربية (تعز وعدن وبور سودان والقاهرة) ، لإعادة توحيد صفوف المعارضة الاتحاد اليمنى ، وحشد أقصى الإمكانيات من اجل التأييد والدعم اللازمين للقضية اليمنية ، لا سيما بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو المصرية عام ١٩٥٢ .^(٤٧) وعبر مذياع صوت العرب من القاهرة ، وصحف المعارضة اليمنية الناشطة في مستعمرة عدن ، وعلى وجه الخصوص صوت اليمن ، والفضول ، والسلام ، وفناة الجزيرة ، أخذت قيادة الاتحاد اليمني، تندد بالأوضاع الفاسدة داخل اليمن ، وأخذت القضية اليمنية منذ ذلك الحين تحتل الصدارة في الصحافة العربية . في الوقت الذى كان صوت الزبيرى من إذاعة القاهرة يتضمن الدعوة لنهاية حكم بيت حميد الدين، والانتقال باليمن للحكم الشعبى ، الذى يتطلب إقامة حكم جمهورى عادل .^(٤٨)

وكان الزبيرى أثناء إقامته الطويلة بالقاهرة ، يشارك كتاب مصر وأدباءها في عواطفهم وآمالهم ، لا نجد فرقا بينه وبين أى كاتب مصرى ، يشاركهم في أمانيتهم الوطنية والسياسية والاجتماعية ، ويحسن التعبير عن رغبات الجماهير من أبناء الأمة العربية والإسلامية . لم ير وسيلة لتحقيق أغراضه الإصلاحية ومحاربة الفساد والمفسدين وحفز الأمة اليمنية إلى اليقظة والتنبه ، ارشد سبيلا ، من العمل السياسى المنظم ، حيث كتب في جملة من الجرائد المصرية الأدبية والسياسية (الصداقة) (الأخبار) (الجمهورية) و (روز اليوسف) ، فكانت شهرته في الآفاق ، باعتباره ضمير اليمن الثقافى .^(٤٩) وهكذا فإن التعريف بالقضية اليمنية ، كان يجرى في صحف المعارضة في الداخل وفي الصحافة العربية، كان النقاش قائماً حول الكيفية التى يمكن بها إخراج اليمن من عزلته السياسية التى فرضها الأئمة الحكام ، ومن ثم ربطه بحضارة العصر الحديث .

كانت المعارضة تطالب بإلغاء النظام الملكي واقتلعه من الجذور ، معتمدة على دعم القيادة المصرية لها ، وعلى سياسة كشف فضائح الأسرة المالكة بالوثائق والمستندات .^(٥٠) فاكتمبت زعامتها شعبية واسعة في أوساط الجماهير اليمنية . وكان اليمن في الوقت الذي بدأ فيه الزبيري ينظر للمعارضة السياسية المتنفة حول تنظيمه الجديد الاتحاد اليمني ، قد نفخ في الناس روح التمرد على الأوضاع القائمة في البلاد . كما راح أحرار اليمن يتحدثون عن أفكار ومصطلحات جديدة لا عهد لهم بها ، نستشف ذلك مما كتبه الشيخ أحمد محمد نعمان في إحدى إصداراته المعنونة (انقيار الرجعية في اليمن) . كتب ما يلي : " لما كان الأحرار الدستوريون في اليمن لا يؤمنون إلا بسيادة الشعب ، وبالوحدة الوطنية ، ولا يقرون فرقة مذهبية ، أو قبلية أو سلالية ، ولا يعترفون بامتياز لأحد من أبناء الشعب على أحد . ويرون أن اليمن ومصالحها فوق كل مذهب وسلالة ، فلا زيدية ولا شافعية ، ولا هاشمية ، ولا قحطانية ، ولا شمال ، ولا جنوب . فقد أطلقوا شعارهم الدستوري الاتحادي المجيد : الله اكبر والوطن فوق الجميع ولا حكم إلا للشعب . " ^(٥١)

ومن هنا ، فإن أية مقارنة لإنتاج القاضي الزبيري مع غيره من الأعمال الأدبية والسياسية ، لا سيما روايته التاريخية (مأساة واق الواق) ، يجب ألا تخرج عن إطار الكشف عن التطوير النظري الذي أحدثه في معالجته لنظام الحكم في اليمن . إن اللبس الموجود في الدين كما جسده المؤسسة الإمامية الزيدية ، أنه في آن نتاج التاريخ ووعي للمطلق مستمر وحاضره في الحياة السياسية والثقافية في اليمن الإسلامي والحديث . لكن هذه التجربة بسليتها وإيجابياتها كانت في حاجة إلى مراجعة عامة أعطاها المؤلف جل اهتمامه . ولكي تقترب أكثر من أطروحات بحثه الإمامة وخطرها على وحدة اليمن ، لا بد لنا من الرجوع إلى نصوصه . ومن خلال هذه النصوص نكشف عن غايته من تأليفه ، وذلك بهدف التعرف على الجديد في مباحث الكتاب .

يقول الزبيري في ديباجة (الإمامة وخطرها على وحدة اليمن) ، أن الدافع من وراء تأليفه " تحرير العقول من العبودية الاجتماعية الكامنة في بعض التقاليد الرجعية والفوارق التي تميز بين طبقات الشعب وفئاته تمييزاً لا يقوم على أساس من المنطق أو الحق . " ^(٥٢) ونستدل من عباراته العامة أنه أراد أن يجمع في كتابه حصيلة ما وجده أثناء الدراسة لتراث معتزلة اليمن في المذهب الزيدي . والكتاب يناقش نحو (٤٠ مسألة) مهمة تتعلق بصورة مباشرة بنظام الحكم في اليمن الإسلامي والحديث ، بهدف كشف الممارسات الخاطئة للإتمة الحكام ومدى انحرافهم

عن مذهب الإمام زيد بن علي زين العابدين (ت ٧٣٩ م / ١٢٢ هـ) كرم الله وجهه .
ويكشف المؤلف عن ميله إلى الإفصاح المباشر لكل مسألة مبتعداً قدر الإمكان عن التوظيف والإطناب ، إذ أن عدد صفحات كتيبه لا تتعدى (٣٠ صفحة) .

والمنهج الذى يعتمد عليه فى التأليف يقوم على ربط كل مسألة بالأخرى ، ثم إردافها إما بالأحكام وإما بالنقض ، وذكر الاعتراضات - على شكل عناوين جانبية. وحرصه على كشف مثالب أئمة بيت حميد الدين ، لم يمنعه من التحامل على كافة أئمة المذهب الزيدى الهادوى ، ونقض أقوال الأئمة المجتهدين أمثال الإمام الهادى إلى الحق يحيى بن الحسين الرسى (ت ٩١١ م / ٢٩٨ هـ) .^(٥٣) والجدير بالذكر هنا أن الزبيرى قد تناول المذهب الزيدى باعتباره مذهب دخیل على فقه المذاهب الأربعة ؛ وهذا القول يفتقر إلى عمق التحليل العلمى مادة ومنهجاً .

فى هذا الصدد ، لعله من المفيد إثبات رأى القاضى الزبيرى أن الأئمة العلويين الواقفين إلى اليمن من شمال الجزيرة العربية لاسترداد حق آل البيت فى الخلافة ، سلكوا طريق المعارضة ، ظناً منهم بمقدورهم تحطيم تلك " .. القوالب الحديدية التى صب فيها الأئمة الأربعة قواعد الفقه والتشريع والأصول الإسلامية ، وأغلقوا بعدها باب الاجتهاد . فمن هنا قامت النظرية الثورية الإمامية ، وهى فتح باب الاجتهاد لتدخل منه أول مذهب خامس ، وهو مذهب الهادى المسمى بالزيدى ، ولتسنى له إن يقحم على أصول الدين - نظرية سياسية لا يعترف بها الأئمة الآخرون . وهى أن الخلافة لا يجوز أن تكون إلا فى العلويين من أبناء فاطمة ، كما يأتى بنظرية سياسية دينية أخطر وهى وجوب الخروج على الظلمة ، وذلك ليتأتى له أن يثور على الخلفاء ويؤسس دولتهم دولة وخلافة للعلويين من آل البيت . " ^(٥٤)

فى هذا النص ، يصل المؤلف إلى تحديد الأسباب الموضوعية التى جعلت أئمة المذهب الزيدى يتجاوزوا الأطر الفقهية المتعارف عليها ، خارج نطاق المنظومة الفقهية الشيعية . ولكن بعد أن تبين له أن الفريقين - السنة والشيعة - ليسا على المنهج القويم ، عندما أقدم فقهاء المذاهب الأربعة بقفل باب الاجتهاد تحت ضغوط سطوة السلطة السياسية (العباسية والأموية) القاهرة ، اضطرت المعارضة العلوية مجدداً إلى إعادة فتح باب الاجتهاد . ويحدد الزبيرى معنى الاجتهاد والتقليد فى باب (الإمامة والاجتهاد) ، ويربطه بعنوان وثيق الصلة (الهدف المقصود من حرية الاجتهاد) ، أو (الاجتهاد الذى استفادت منه الإمامة سياسياً) . عندما تمكن الإمام الهادى يحيى بن الحسين الرسى ، تأسيس أول دولة زيدية فى اليمن ، يقول الزبيرى إن " ..

المهدف الرئيسي للمضطهدين الطامحين من العلويين هو استرداد حق العلويين في الخلافة. هذا المهدف هو الذى فتح باب الاجتهاد أولاً ، وخلق نظرية الخروج على الظلمة ، ثم نظرية المهدف نفسه - وهى اختصاص العلويين بحق الخلافة . " (٥٥)

من الواضح أن المذهب الزيدى ، يشكل المنطلق والأساس فى بحث الزيرى حول الإمامة وخطورها على وحدة اليمن . فهو ينطلق أساساً من وحى كتابات وأفكار التيار الزيدى المتفتح على أهل السنة والجماعة مسقطاً ما لم يجده مناسباً ، ومضيفاً ما يخدم فكرة بحثه . ففى كلامه تأكيداً على عقلانية الدعوة الزيدية ونظرية الإمامة ، وعلى دورها الثورى النظرى فى إعادة فتح باب الاجتهاد . لكنه يعترض بقوة على إقحام الإمام الهادى يحيى بن الحسين نظرية " تثبيت الإمامة فى آل البيت " ، بدلاً من النظرية السابقة " الأئمة من قرش " المتعارف عليها بين فقهاء الجمهور . (٥٦) فقد بدأ القاضى فى اكتشاف ما أصبح على الفور النعمة الأدبية والفقهيّة - الأساس فى اليمن المعاصر ، إنها نعمة تحليل الذات . (٥٧) فالتوسع فى التعليق والنقد للنظرية الإمامية - الزيدية الهادوية - توصل المؤلف إلى هدفه .

لم يكتف الزيرى بكشف قنات فكر الزيدية فى اليمن ، ونعته بـ (المذهب الخامس) ، بل اعتبر أئمتهم المؤسسين والمخرجين أهم "دعاة الفكرة الإمامية يعملون فى أوساط القبائل فى اتجاه عكسى ينشرون عقيدة التقديس والتأليه لمنصب الإمام ، كل ما يحيط بهذه العقيدة الأساسية من نظريات تابعة لها تخدم كلها عرش الأئمة ، وتصنع لهم من عناصر القبائل قاعدة شعبية متعصبة جاهلة تلغى كل قيمة لحرية الاجتهاد وتخدم أنفاس العلماء الأحرار " (٥٨) هكذا يعتبر الزيرى المذهب الزيدى أو الهادوى - مذهباً سياسياً يتوشع بعبادة الدين من أجل مظاهر دنيوية ، بحسب مقتضيات الظروف وتقلبات الأوضاع السياسية فى اليمن الإسلامى والحديث .

لقد شغلت الإمامة والسياسة القسم الأكبر من مباحثه ، حتى جاء الكتيب أشبه بمنشور سياسى من منشورات تنظيم الاتحاد اليمنى ، يحرض الناس بالخروج على حكم بيت حميد الدين . وهذا أمر كان علماء اليمن المجتهدون أمثال محمد بن إبراهيم الوزير (ت ١٤٣٦ م / ٨٤٠ هـ) ، والحسن بن أحمد الجلال (١٦٧٣ م / ١٠٨٤ هـ) ، وصالح بن مهدى القبلى (ت ١٦٩٦ م / ١١٠٨ هـ) ، ومحمد بن إسماعيل الأمير (ت ١٧٦٨ م / ١١٨٢ هـ) ، قد أشاروا إليه فى عدد من مؤلفاتهم العلمية القيمة ، وعدادوا أسباب وجوب الثورة والخروج ،

خصوصاً الحسن الجلال الذى حدد موقفه فى فتواه المعارضة (براءة الذمة فى نصيحة الأئمة) ،
التي عارض فيها واحد من أئمة آل القاسم ، الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم
بن محمد . كانت هذه الرسائل الفقهية تمثل منتهى الآراء المتطرفة بين منتسبي التيار الزيدى
المتفتح على أهل السنة والجماعة ، الذى أخذ معتنقه يطالبوا بإعادة فتح باب الاجتهاد ، ونبذ
الجمود والتقليد .^(٥٩)

ولعل الجديد البارز فى عمل الزبيرى ، ما يورد فى مقدمة بحثه فى الأمور المتعلقة بالوحدة
الوطنية ، ونبذ الفرقة المذهبية ؛ وكل النزعات المريضة - الطائفية ، والقبلية والمناطقية ،
وتقصيه لمثل هذه الظواهر من خلال مجمل ما كتب عنها علماء اليمن المجتهدون ، وعلى رأسهم
شيخ الإسلام محمد بن على الشوكاني (ت ١٨٣٤م / ١٢٥٠هـ) . ويبقى هذا الموضوع "
الوحدة الوطنية " ، هو الأهم فى المؤلف ، وفيه يتوصل الزبيرى من خلال مناقشته لحصيلة ما
قدمه - التيار الزيدى المتفتح على أهل السنة ، أو بتعبير أدق رواد حركة الإصلاح والتجديد فى
اليمن الحديث - إلى صوغ مفاهيم جديدة لحكم الشورى والدستور ؛ والبحث عن هذه
الأصول فى الكتاب والسنة . فالخطوط الفكرية التى طغت على نثره السياسى ، فى كل من
بحثى الإمامة ومأساة واق الوق ، تشكل التطورات المنطقية لأطروحاته الإصلاحية الكامنة فى
الإعلان عن حتمية قيام الحكم الشعبى - الجمهورى - فى اليمن .

تأكيداً لهذه الحقائق ، نسوق ما يقوله الزبيرى حول ميل بعض أهل صنعاء فى اقتناء كتب
السنة ، وعملية حظر تداول مثل هذه المؤلفات فى وسط عهد الدولة القاسمية ، وهو يستشهد
فى قوله بشهادة شيخ الإسلام الشوكاني : " استشهد الشوكاني بفتنة مخزنة من هذا النوع
نشبت فيها معركة دامية بين بعض القبائل وبين سكان صنعاء ، لأن دعاة الفتنة يدفعون القبائل
إلى التحرش بأهل صنعاء وإلى إرهابهم حتى لا يجرؤ أحد منهم على مخالفة آل البيت . هذه
عينات من تاريخ اليمن ، وهى ذات دلالة بالغة تدعم الرأى الذى نراه ، وهى أن حرية
الاجتهاد إنما كانت صورة موجهة أو محصورة فى نطاق ضيق ، وأن أهداف الإمامة السياسية
أهداف مصونة لا تجرؤ على المساس بها حرية الاجتهاد المزعومة . " ^(٦٠)

بغض النظر عن صحة الحكم السابق - قفل باب الاجتهاد - اعنى به حكم القاضى
الزبيرى ، المبني برأينا على تعميم أكيد ، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأنه لم يطرح هذه المسألة على
بساط البحث كموضوع قائم بذاته . بمعنى أن المؤلف لم يعالج هذه المسألة معالجة مستقلة فى

بحثه الإمامة وخطرهما على وحدة اليمن . وعلى ما يبدو أن المؤلف كان يصف في كتابه الأوضاع المتردية في مرحلة المملكة المتوكلية اليمانية ، عندما تحولت المؤسسة الإمامية إلى ملك عضوض . فالانسجام بين الدعوة الزيدية والدولة الهادوية ، سواء في مرحلة الدعوة أو في مرحلة الخروج ، كانا يجسدا عمق التجربة في صدر الإسلام ، وتداعياتها السياسية في العصر الحديث ، عندما تحولت الإمامة بالفعل إلى ملك عضوض .^(٦١) ولكن القاضى لا يسترجع الفترة الزمنية مجد ذاتها (دولة الهادى وفكره) ، بقدر ما يسترجع البنية السياسية والاجتماعية التى تولدت منها تلك التجربة على ماضى اليمن وحاضره ومستقبله .^(٦٢)

إن الزبيرى بتأكيدهِ وإصراره على هذه الإشكالية - الإمامة وخطرهما على وحدة اليمن - ، لا يدعو إلى قيام فئة من الناس لتحل محل النخبة العلوية الحاكمة صراحة ، وإن كان هذا التأكيد في جانب كبير منه مبنياً على التذكير بضرورة تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وخلاصته حكم الشورى . بل إننا نقول إن الأمر ليس تذكير وحسب ، بقدر ما هو إحلال مقولة سياسية " الأئمة من قريش " محل " تثبيت الإمامة في آل البيت " . بدون ذلك ينرى المؤلف أن المشكلة اليمنية ستظل قائمة : " تلك هى مشكلة المستقبل الكبرى ستدور عليها معارك المستقبل وأحداثه ، وستنبعث منها مشاكل كثيرة أخرى ، وستستغلها القوى العربية والدولية شئنا ذلك أم لم نشأ ، وستعرض اليمن بسببها لأخطار لا نهاية لها . " ^(٦٣)

إن الفهم الكامل لأسلوب حياة الزبيرى في الأربعين سنة من عمرة ، وهى مضمون سيرته الأدبية والسياسية تجعل أحداث الفترة الأخيرة من عمره (١٩٦٢-١٩٦٥) أكثر في الإثارة مما تبدو عليه . وعندما أصبحت الحياة التى عاشها في القاهرة (١٩٥٢-١٩٦٢) حقيقة سياسية وثقافية واقعة ليست بالنسبة له فقط ، بل بالنسبة للعشرات من زعماء المعارضة في الوطن العربي ، الذين كانوا يتطلعون إلى بناء المجتمع العربى الحديث ضد امتياز الفضل والشرف . هكذا كانت تمتزج ملامح عالم الدين المتنور بلامح رجل الثورة ، وهما معاً على تضاد دائم مع القوى الرجعية العربية ، وفي مقدمتها إمام اليمن .

شهد اليمن خلال عقد الخمسينيات ، حملة التجديد التى قادها ولى العهد الأمير محمد البدر ، الذى حاول الاقتراب كثيراً من القاهرة . وبالرغم من كراهية القيادة المصرية لشخص الإمام أحمد ، فقد حرصت على تقديم المعونة الفنية لحكومته ، حيث أخذت تتقاطر إلى البلاد بعشرات مدنية وعسكرية ساهمت في تحديث مؤسسات الدولة ، حرصاً منها على تنمية المناخ

الملائم للإعداد للثورة وتنفيذها . واقترح السفير المصري في صنعاء (أحمد شكرى) ، أن تمد مصر يدها لدعم تنظيم الضباط الأحرار ، حتى تستطيع جذب عناصره لجانبها ، وإبعادها عن القيادات المدنية ذات الماضى المرتبط بالمؤسسة الإمامية ، وكانت القيادة المصرية تخشى تكرار ما حدث في اليمن عام ١٩٥٥ .^(٦٤) وعلى قاعدة - مصر الدولة ومصر الثورة - رفضت القاهرة مد يد العون إلى القيادات التاريخية لحركة ١٩٤٨ ، ما لم تتخل كلية عن مخططاتها القديمة - تحديدًا نظرية " حطم صنماً وأنصب صنماً " ، أى إبدال إمام بإمام آخر .

لقد كان للاتحاد اليمنى دوره الفاعل في بعث حركة المعارضة من تحت الرماد ، في الداخل والخارج . ورغم كل محاولات السلطة الحاكمة في احتواء قيادته ، أو الوقعة بينها ، إلا أنها لم تغلج . تلك المحاولات أدت إلى مزيد من اللحمة والتماسك ، فكان أحد العوامل المؤدية إلى تقوية معسكر الثورة ، وزلزلة النظام الإمامي . أما الطبقة الحاكمة فقد انتابها حالة من التشردم والانقسام ، وانعدام الثقة بين أعضائها الذين باتوا يشعرون بقرب موعد الثورة .

تلك كانت أولى الخطوات الواعية في طريق الثورة اليمنية؛ خطوات سيطرت على فكر الزبيرى تدريجياً . عندما بدأ في اكتشاف الزيف والإدعاء وضيق الأفق المسيطر على الطبقة الإمامية الحاكمة . وأخيراً أعلن في عام ١٩٦١ من القاهرة . " وأن من الخطأ الكبير والمنطق المقلوب أن يظن بالذين ينادون بالحكم الشعبى أنهم يثرون عصبية عنصرية - فالواقع أنهم على العكس من ذلك ينادون بوحدة الشعب الوحدة الصحيحة السليمة التى تستند إلى ضمانات بقائها في المستقبل دون عواصف . " ^(٦٥)

كان هذا الخطاب السياسى وغيره قد جعل الدكتور عبد الرحمن البيضاى ، يعلن عبر مذياع صوت العرب من القاهرة بنبرة عاطفية معلقاً أن اليمن ماضٍ في طريقه إلى الجمهورية ، وأن الثورة العربية سكنت في قلوب الناس وعقولهم - بدأت منذ أن أفرغ الملازمان محمد عبد الله العلافى وعبد الله القلعية رصاص مسدسيهما في جسد الإمام احمد ، في مارس من عام ١٩٦١ .^(٦٦) ومن الثابت لدينا أن فكرة العنف السياسى لم تكن واردة في برنامج المعارضة ، كما يتضح ذلك في أدبياتها السياسية ولا سيما الميثاق الوطنى المقدس لحركة ١٩٤٨ ، وبرنامج مطالب الشعب (١٩٥٦) ؛ فكليهما طرح تصور خاص لمفهوم الحكم التمثيلى الذى تطور في مرحلة الاتحاد اليمنى إلى مفهوم الحكم الشعبى . وقيل إن الشيخ حميد بن حسين الأحمر كان قد رفع شعار الجمهورية ، عندما أعلنت قبيلة حاشد تمردها ضد حكم الإمام أحمد ،

ودفع الشيخ الشاب ووالده الشيخ حسين الأحمر ثمن ذلك رأسيهما في سبيل القضية الجمهورية .^(٦٧) وبعد هذه الحادثة - تمرد حاشد - وغيرها - تمرد خولان - ، جاءت محاولة سعيد حسن فارغ الملقب بـ (إبليس) لاغتيال الإمام أحمد في منزله السخنة بالقرب من مدينة الحديدة عام ١٩٦٠ ؛ ومن ثم تعالت الأصوات النادية بقيام الجمهورية قبل أن يعلن عن مولدها بعامين أو ثلاثة .^(٦٨)

وهكذا كان بحث الإمامة للزبيرى ، أقرب ما يكون لدراسة سياسية مقعرة لمذهب الإمام الهادى فى عهد بيت حميد الدين ، قد تلقفته الأيدى داخل اليمن وخارجها، وفى سطور صفحاته تحامل المؤلف بقوة على النظام الإمامى - الملكى . كانت اهتماماته فى الأساس منصبه على تجريد حكومة الإمام أحمد من مقوماتها السياسية والثقافية وامتيازاتها الاجتماعية والدينية القائمة على مبدأ الفضل والشرف . وهى نفس الاتجاهات الثانوية التى نلمسها فى تراث الدعوة الشوكانية المعروفة بميلها الشديد لمذهب السلف . وينبغى ملاحظة أن القاضى الزبيرى يحمل بالقياس إلى شيخ الإسلام الشوكانى مؤثرات سياسية مكتسبة - من أفكار الجامعة الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين - ، لم تكن قد مارست تأثيراً ثقافياً فى وسط عهد الدولة القاسية .^(٦٩) فالزيدية الهادوية كدعوة دينية - سياسية ، كانت قد بسطت نفوذها السياسى والثقافى فى مرحلة - المملكة المتوكلية اليمنية، وهذا أمر غير مقبول بالنسبة للتيار الزيدى المتفتح على أهل السنة والجماعة، الذى يتزعمه الزبيرى بصفته عضواً فعالاً فى حركة الأحرار اليمنيين .^(٧٠)

لقد أراد الزبيرى هو وأقرانه من علماء المعارضة المشاركة فى السلطة والثروة ، لكنهم لم يرغبوا فى التخلّى عن قيمهم وتقاليدهم المكتسبة ، ربما كانت المعضلة الكبرى فى مجال تحقيق الذات . وقد توصل الكثير من أقطاب المعارضة إلى الاستنتاج بأن الدين يستغل بما فى ذلك لأهداف سياسية ، لكن النبض المذهبى كان عميقاً جداً ، بحيث أنه لم يكن سهلاً لأى منهم أن يتخلّى عن معتقده السياسى ، كما هو الحال مع القاضى الزبيرى - الذى كتب يقول: " قد يقال أو يتبادر إلى الأذهان لأول وهلة أن إلغاء الإمامة المذهبية إنما يكون على حساب الهاشميين وضد مصالحهم ، ولكن هذا رأى خاطئ ، فما من خطر يهدد الهاشميين فى الحاضر والمستقبل كخطر الإمامة . فكل إمام ينهض فى عائلة هاشمية واحدة ويلوح له أن خصومه ومنافسيه إنما هم الرجال البارزون فى العائلات الهاشمية الأخرى فيتجه أول ما يتجه إلى التخلص منهم قبل غيرهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الشعب كله يشعر أن العائلات الهاشمية

كلها طبقة متعالية متميزة عن الشعب منفصلة عنه كأنها ليست من الشعب في شيء .. وباعتبار
على نفور الشعب منها وتعصبه ضدها ووصمه إياها بالرجعية . " (٧١)

تحت تأثير المؤرخ أبي الحسن الهمداني (ت ٣٤٤ هـ / ٩٥٧ م) ، والألسنى نشوان بن
سعيد الحميري (ت ٥٧٣ هـ / ١١٧٢ م) ، وغيرهما من فقهاء القرن التاسع عشر، ركز
الزبيدي وأقرانه من الفقهاء القحطانيين المنحرفين في حركة المعارضة المناهضة لحكم بيت حميد
الدين ، على تشكيل ملامح الهوية السياسية - الذات اليمنية - . (٧٢) لم يكن هذا الإحساس
بالواقع المرير غريباً عنه، كما أوضح ذلك في خاتمة بحثه تحت عنوان (ثورة مصر ليست
عنصرية) ، وهو يقارن ذلك الحدث التاريخي - بثورة الإمام الهادي على الخلافة العباسية في
بغداد قبل عشرة قرون من الزمن. وفي الصفحة الأخيرة يصف حادثة قيام ثورة (٢٣) يوليو
عام ١٩٥٢ ، وإعلان قيام الجمهورية معلقاً عليها بالقول : " إن ثورة مصر ليست ثورة
عنصرية لأن شعب مصر أبعد الشعوب قاطبة عن عنصرية العرق ، ومع ذلك فإنها أنكرت أول
ما أنكرت أن توجد في مصر طبقة مميزة على الشعب كالباشوات والإقطاعيين . وحينما نفذت
برامجها لم تلغ وجود الباشاوات كمصريين وإنما ألغت القوارق والامتيازات التي كانت ترفعهم
فوق مستوى الشعب. وفي ظن كل عربي أن الثورة أحسنت إلى مستقبل هؤلاء وجنتهم أحقاد
الشعب . " (٧٣)

ونختتم مع هذا النص فصلاً يصلح أن يكون في الأساس مدخلاً للدراسة بمجملها . وننتقل
الآن بالقارئ إلى عرض وتحليل منهج الزبيدي في الإصلاح السياسي في العهد الجمهوري ، من
أجل بلوغ الغاية التي سعى إلى تحقيقها ألا وهي اليقين الثوري ، وذلك على ضوء تجربة برنامج
حزب الله في العهد الثوري الجديد ، أي في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية .

هوامش الفصل الثاني

- (١) انظر العرض العام للثورات القبلية في الفصل الثاني من دراستنا . القوى الاجتماعية والسياسية لحركة المعارضة اليمنية . سبق ذكره ، ص ١٢٦ وما بعدها
- (٢) تمثل هذا الانحراف عن العقيدة الزيدية الهادوية في تلك المحاولة البائسة التي أقدم عليها الإمام يحيى ، عندما لوح بإعداد بيعة ناجزة لولده السيف أحمد الذي لقب رسمياً بولي العهد . وهذا الإجراء - البيعة - ، لقي معارضة شديدة من قبل العلماء . وفي مقدمتهم آل شرف الدين وآل الوزير ، مما دفع بهم إلى اتهام الإمام يحيى بتحويل وظيفة الإمام إلى منصب وراثي . حول ملايسات هذا الحدث التاريخي ، انظر الوزير : محاولة لفهم المشكلة اليمنية . سبق ذكره ، ص ٧١ ، وتعليق أحد المراقبين السياسيين البريطانيين :
- Ingrams. The Yemen Imams, p. 71.
- (٣) قيل إن هذا العمل المخطوط قام بنشره كل من أحمد محمد نعمان وقاسم غالب أحمد دون موافقة مسبقة منه ، وقد أصيب الزيري بحالة من الدهشة عندما تسلم أول نسخة منه مطبوعة ، فأردف قائلاً مخاطباً رفيق عمره الشيخ أحمد نعمان : كيف تجرؤ على طباعته يا أخي دون موافقتي ؟ فأجاب نعمان : سبق السيف العذل لقد وجدناه تحت فراشك مكتوباً بخط يدك ، فاستحسننا طباعته للفائدة العامة من إجابات الشيخ أحمد محمد نعمان ، سبق ذكره ، وراجع أيضاً الزيري : الإمامة وخطورها ، سبق ذكره ، ص ٣
- (٤) بهذا الخصوص انظر محمد أبو زهرة : الإمام زيد حياته وعصره - آراؤه وفقهه ، ص ١٩٠ - ١٩١ ، وأحمد شرف الدين : تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن ، ص ١٦٣ ، وأحمد محمود صبحي : في علم الكلام الزيدية ، سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١٤٦ ، وعارف تامر : الإمامة في الإسلام ، ص ٩١ .
- (٥) من إجابات علي ناصر العنسي ، سبق ذكره .
- (٦) الزيري : ثورة الشعر ، سبق ذكره ، ص ٢٦ .
- (٧) مقالة عبد الودود سيف : "الأنة الأولى وبذور المعارضة اليمنية " . اليمن الجديد - صنعاء ، العدد (٧) ، السنة الرابعة عشر . أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٣٣ .
- (٨) انظر كل من نجيب أبو عز الدين : عشرون عاماً في خدمة اليمن ، ص ٨٢ ، وسالم : البريد الأدبي حلقة مفقودة من حركة التنوير في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٧٢
- (٩) رياض القرشي : شعر الزيري بين النقد الأدبي وأوهام التكريم ، ص ١٢١ .
- (١٠) انظر كسل من إسماعيل الأكواع : هجر العلم ومعاقله في اليمن ، ج ٢ ، ص ٨٣٢ ، والشامي : رياح التغيير ، سبق ذكره ، ص ١٢١ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

(١٢) يشير القرشي إلى أن كثير من الدارسين والباحثين اليمنيين ، قد تفادوا الإشارة لقصائد الزبيري الشعرية المادحة لولي العهد . اعتقاداً منهم أن ذكر مثل هذه القصائد في أبحاثهم ودراساتهم قد تنقص من شأنه ، والحقيقة أن الشاعر نفسه قد اعتبرها وثائق أدبية سياسية تدين النظام الإمامي . انظر القرشي : شعر الزبيري . سبق ذكره . ص ٥٥

(١٣) الزبيري . ثورة الشعر . سبق ذكره . ص ٣٣

(١٤) المصدر نفسه . ص ٣٧

(١٥) المصدر نفسه ، ص ١٣-١٤

(١٦) المصدر نفسه . ص ٢٤

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٢٩

(١٨) المصدر نفسه

(١٩) يجب الإشارة هنا إلى المضمون السياسي لقصيدة الزبيري ((خرجنا من السجن شم الأنوف)) ، والتحليل العام لهذا القصيدة كما يورده الشاعر عبد العزيز المقالح قائلاً " ! يكن خروج الزبيري الذي سجله في هذه القصيدة خروجاً مكانياً فحسب ، لم يكن خروجاً زمانياً فحسب ، بل كان ذلك خروجاً مكانياً وزمانياً ونفسياً . وخروجاً من دائرة الواقع الأليم الذي يعيشه شعب اليمن في ظله مستسلماً لمشينة الذات المتوكلية " المقالح . الزبيري ضمير اليمن الثقافي ، سبق ذكره ، ص ٦٩ . والخروج من وجهة نظر الزبيري لم يكن خروجاً مكانياً وزمانياً ونفسياً ، وإنما خروجاً عقائدياً ، أي ثورة على الثورة ؛ أو كما يؤكد المقالح تلك الفكرة العقلية التي نشأت وترعرعت في الفكر الزيدى فأعطته طابعاً ثورياً - " فهي تعني في الأساس الخروج على الحاكم الجائر . والخروج حتى على المذهب نفسه " المقالح . قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة ص ٣٠-٣١

(٢٠) محسن أحمد العبي . معارك ومؤمرات ضد قضية اليمن . ص ٥٨ - ٥٩

(٢١) أنظر

Majid Khadduri . " Coup and Counter- coup in the Yemen - 1948" International Affairs.
Vol. XXVIII (March 1952): p. 64

(٢٢) الزبيري . الإمامة . سبق ذكره ، ص ٦

(٢٣) انظر قائمة الشهداء الذين تم إعدامهم بحد السيف في أعقاب سقوط الحكومة الدستورية في منتصف مارس عام ١٩٤٨ ، وقائمة شهداء انقلاب ١٩٥٥ الفاشل في كتاب السلال وآخرون : ثورة اليمن الدستورية ، سبق ذكره ، ص ١٤٣ وما تليها .

- (٢٤) مركز الدراسات والبحوث اليمني : ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات ، ص ٤٨٦ .
- (٢٥) شجرة : مصرع الابتسامة ، سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .
- (٢٦) أحمد الرحومى وآخرون : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ١٠٤ ، وعبد الله جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية . ص ١٣٢
- (٢٧) العيى : معارك مؤامرات ضد اليمن . سبق ذكره ، ص ٤٤
- (٢٨) على محمد عبده : مسار الحركة الوطنية اليمنية ، ص ٧١
- (٢٩) الزيرى : الإمامة وخطرها على وحدة اليمن ، سبق ذكره ، ص ٧ - ٨
- (٣٠) المصدر نفسه ، ص ٦ .
- (٣١) المصدر نفسه ، ص ٦-٧
- (٣٢) المصدر نفسه .
- (٣٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧ - ٢٨
- (٣٤) المصدر نفسه ، ص ٢٦ - ٢٧
- (٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨
- (٣٦) المصدر نفسه ، ص ٢٦
- (٣٧) عبده : مسار الحركة الوطنية . سبق ذكره ، ص ٧١
- (٣٨) عبد الله على الحكيمى : دعوة الأحرار ، ص ٣١
- (٣٩) الشماخى : اليمن الإنسان والحضارة ، سبق ذكره ، ص ٢٠٦
- (٤٠) عبد الرحمن طيب يعكر : النعمان ثمانون عاماً من حياة النعمان . ص ١٣٤ .
- (٤١) شجرة : " الشهيد الزيرى والعمل الحزبى " ، سبق ذكره ، ص ٤٤
- (٤٢) هذا التحول السياسى المفاجئ فى عقيدة الأحرار اليمنيين يتضمن نقداً كاملاً للعمل السياسى خلال عقلى الأربعينيات والخمسينيات . وعندما يضع ريد الوريير تحليلاً نظرياً لهذا التحول يقول . " فالاتحاد لم يشمل فريقين سياسيين فقط ، وإنما ضم مجموعات عقائدية من الصعب أن تؤلف بينهم مواقف سياسية محددة .. فقد تحطم الاتحاد اليمنى كتنظيم وتحطمت معه بعض الزعامات ، وظل الزيرى واقفاً بشخصيته التى صباغها ربع قرن من النضال . وكانت تجربة فاشلة جعلت الزيرى عندما أنشأ حزباً جديداً لا يفكر مطلقاً بإحياء ((الاتحاد اليمنى)) بل استعاض عنه ((بحزب الله)) . انظر الوزير : محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠٦ .
- (٤٣) من إجابات الشيخ أحمد محمد نعمان ، حررت فى جدة فى يوليو ١٩٨٤ .

(٤٤) المقال: عبد الناصر واليمن فصول من تاريخ الثورة اليمنية ، ص ٣٣ .

(٤٥) شهد اليمن حالة من الجيـشان الفكرى والغليان السياسى بفعل حركة الاتحاد اليمنى المحرزة للثورة ضد حكم بيت حيد الدين ، والدعوة إلى قيام النظام الجمهورى على أنقاض النظام الملكى (الإمامى) . وقد شهدت مدينة تعز موجة تدمير عام ، عندما كان الإمام أحمد فى رحلة علاجية إلى روما فى صيف عام ١٩٥٩ . وعلى إثر ذلك عاد إلى اليمن وألقى خطبة شهيرة . اختتمها بهذا البيت من القصيدة ، التى دافع فيها عن المؤسسة الإمامية ، أى الخلافة الإسلامية . انظر الأكوع هجر العلم ومعاقله ، سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٨٥٣ .

(٤٦) هناك اتجاهان فى تفسير نصرة بعض الأحرار اليمنيين للإمام أحمد بن يحيى حميد الدين ضد أخيه سيف الإسلام الحسن ، فهل كانت عملية إعداد البيعة لولى العهد (الأمير محمد البدر) على يد القاضى عبد الرحمن الإريانى والشيخ أحمد محمد نعمان من باب دعوة تثبيت الإمامة فى آل البيت ، أم كانت وراءها عوامل ذاتية وموضوعية ، فتكون حينئذ تعبيراً عن الرأى الآخر الذى يذهب إلى القول بأن الهدف من وراء هذه الخطوة السياسية تفكيك عرى عصبية الطبقة الإمامية الحاكمة . بهذا الخصوص راجع كل من الشماحى : اليمن الإنسان والحضارة . سبق ذكره ، ص ٢٧٩ ، والشامى : رياح التغيير فى اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٦٨ ، بالإضافة إلى وجهة نظر أحد المراقبين السياسيين حول الدور المزدوج لبعض أقطاب المعارضة فى كتاب :

Stookey. Op. cit. p.216.

(٤٧) المقال : عبد الناصر واليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٥ .

(٤٨) العيـنى : معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٤٩) من إجابات القاضى عبد الرحمن الإريانى ، سبق ذكره .

(٥٠) العيـنى : معارك ومؤامرات ، سبق ذكره ، ص ١٦٢ .

(٥١) أحمد محمد نعمان : أقيار الرجعية فى اليمن ، ٤١ .

(٥٢) الزبيرى : الإمامة ، سبق ذكره ، ص ٥٠ .

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٥٤) المصدر نفسه

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ١٧ .

(٥٧) إسماعيل الأكوع : الزيدية نشأتها ومعتقداتها ، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٥٨) الزبيرى : الإمامة ، سبق ذكره ، ص ١٧ .

(٥٩) يجدر الإشارة هنا إلى أن أول الدارسين المهتمين بالفكر الزيدي أحمد محمود صبحي ، الذي أطلق المصطلح على نخبة من علماء اليمن المجتهدين ، لكنه أغفل ذكر رواد هذا الفكر ، لا سيما الحسن بن أحمد الجلال صاحب ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار ، وصالح بن المهدي المقبلي صاحب العلم الشامخ في تفصيل الحق على الآباء والمشايع . انظر كتاب صبحي في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية ، في أصول الدين (الزيدية ج ٣) . ص ٣٤٥ وما بعدها

(٦٠) الزبيرى . الإمامة . سبق ذكره . ص ١٩

(٦١) قارن بين ما يقوله حسين بن أحمد العرشى في كتاب بلوغ المرام في شرح مسك الحتام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام ، ص ٦٨ ، ومقالة المقالغ . قراءة في فكر الزيدية ، سبق ذكره حول هذه المسألة - الزيدية والسلطة ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٦٢) حسن خضري أحمد : قيام الدولة الزيدية في اليمن ، ص ١٤١ .

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٦٤) انظر كسل من عبد الله جريلان التاريخ السرى للثورة اليمنية ، ص ١٤١ - ١٤٢ . وناجى على الأشول الجيش والحركة الوطنية في اليمن ، ص ٢٠٢ . وعبد الغنى مطهر يوم ولد اليمن مجده ، ص ١١٦ وما بعدها

(٦٥) الزبيرى : الإمامة وخطورها . سبق ذكره . ص ٢٨

(٦٦) نجيل القارئ إلى مذكرات تنظيم الضباط الأحرار المروية في الدراسات التالية : أحمد الرومى وآخرون: أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ٤٧ . وعبد الله جريلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ، والأشول الجيش والحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٠٣ ؛ فضلاً عن مذكرات الساسة اليمنيين وثيقى الصلة بالتنظيم العسكرى كما وردت في كتاب عبد الغنى مطهر يوم ولد اليمن مجده ، ص ١١١-١١٢ . والبيضاني مصر وثورة اليمن . سبق ذكره ص ٩٤

(٦٧) عبده : مسار الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠٦

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٧

(٦٩) على الحافظة . الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩١٤ ، ص ٤٤ وما بعدها

(٧٠) أشواق أحمد غليس : التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن ، ص ١٤١ - ١٤٢

(٧١) جرت مناقشة هذا الموضوع في مقالة الزبيرى : الإمامة وخطورها على وحدة اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٥ - ٢٦ ، وفي سطور كتاب العيى : معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤٩ ، وتعقيب يحيى جفمان على قول المؤلف في رسالته المحررة من دمشق تحت عنوان : العصاة التي تحكم اليمن ، ص ١٧٢ وما بعدها - المصدر نفسه .

(٧٢) راجع ديوان الزبيرى (ص ٣٠٠) وبالذات قصيدته الميمية (صرخة إلى النائمين)، التى تصور هول الكارثة والسريزية التى حلت باليمن أرضاً وشعباً ، وهو من هذا المتعلق ينعى الشعب أو الأمة على هذا النحو

أبناء قحطان عبيد بعدما --- عبدقم الزعماء والحكام
كانت سيوفهم تؤذب كل --- جبار بغير السيف ليس يقام
. كانوا الأباة وكانت الدنيا لهم --- و الملك والرايات و الأعلام

(٧٣) الزبيرى الإمامة . سبق ذكره . ص ٢٩ - ٣٠

الفصل الثالث

مولد حزب الله ونشأته

الخلفية التاريخية :

كان من الطبيعي لأمة ولدت بعد سلسلة حركات ثورية فاشلة وناجحة أن تحتفى أولاً بمبادئها وأهدافها ، ثم تقوم بمحاولة الكشف عن بواطن الصواب والأخطاء في ضوء التجربة . وثمة ملمح مشترك بين عقيدة حركة الأحرار اليمنيين وجهة المعارضة الوطنية ، وهو مناهضتهما الدائمة لامتيازات الطبقة الإمامية الحاكمة ، وبهذا كانتا تسيرا على طريق الثورة السياسية . ولم تكن معارضتهما للمؤسسة الإمامية ، ممثلة بحكم بيت حميد الدين ، ناتجة عن عدم اعتقادهما بنظرية الإمامة الزيدية ، وإنما كان الطرفان - العلماء السلفيون والمثقفون العصريون - يعتبران أن أفضل المثل العليا في الإسلام هو حكم الشورى ، الذى يجسد مبدأ العدالة الاجتماعية والتكافل .^(١) فى تلك المرحلة أقترح نفر من العلماء ميدان العمل السياسى من باب القضاء والفتيا والأدب والتدريس . ونظراً لقوة الحكومة الإمامية وسيطرتها المركزية على الشرائع الاجتماعية فى الريف والحضر ، أعدت المعارضة نفسها لمواجهة طويلة عندما قررت زعامتها النزوح من مدينة تعز إلى مدينة عدن . التى أصبحت قاعدة للعمل السياسى المناهض لحكم بيت حميد الدين^(٢) وكانت مدة إقامتهم هناك قد أتاحت لهم فرصة اكتساب قيم عصرية جديدة تتعارض مع مصالح الطبقة الإمامية الحاكمة

وبالنسبة لهم ، فإن النظام الإمامى ، رغم كل السقطات التى سجلوها عليه - ، يعد أحد مخلفات العصور الوسطى . فقد شرعته بل ومبررات وجوده - استخدم الفقهاء القحطانيون المنخرطون فى صفوف المعارضة الجمهورية مكانتهم الأدبية فى المجتمع ونفوذهم السياسى فى الدولة كوسيلة للصعود على حساب أقرانهم من السادة العلويين ، و" الصراع فى جوهره ينطلق من مصلحة الأسرة . لهذا فقد كانت المعارضة موقفاً ينطلق من الدفاع الطبيعى عن المصالح."^(٣) ولن نعيد هنا استرجاع الفترة التى أوجدت فيها الإمامة منصباً دينياً وسياسياً ،

وما رافق ذلك من نقاش فكري وصراع سياسي حول استحقاق آل البيت في الخلافة ؛ فهذه أمور خارج نطاق بحثنا . ولكننا في سياق الدراسة سنحاول توضيح بعض العبارات السياسية الشائعة في اليمن المعاصر، كالدستور ، والشورى ، والثورة ، والجمهورية^(٤) ، بصرف النظر عن الظروف السياسية التي تولدت عنها تلك المصطلحات ، والقوى الاجتماعية التي ألفت حولها ، تعبيراً عن التقاء تاريخي . فالحديث عن الحكم الشعبي ، أى الجمهورية ، كان يختص به زعامة الاتحاد اليمني ، أو الزعامات القبلية ، التي أخذت تردد هذا المصطلح في مناسبات عدة ، منذ أن قمعت السلطات الإمامية تمرد قبيلة حاشد عام ١٩٥٩ ، وتمرد قبيلة خولان عام ١٩٦٠ .^(٥)

اقتصرت العمل السياسي في بدايته الأولى على نشاطات سياسية محدودة في إطار نواد ثقافية وجمعيات خيرية ، أخذ نشاطها الاجتماعي تدريجياً يصطبغ بصبغة سياسية.^(٦) وعلى إثر إعلان تأسيس حزب الأحرار اليمني في مايو ١٩٤٥ ، كانت معظم قياداته (الشيخ أحمد نعمان ، والقاضى محمد الزبيرى ، والسيد زيد الموشكى ، والسيد أحمد الشامى) ، رغم إجماعهم على مناهضة الحكومة الإمامية ، كانوا يشكلون جماعة سياسية متباعدة في توجهاتها الفكرية والاجتماعية . ومثلما لعب نعمان والزبيرى دوراً حيوياً في صياغة الأهداف السياسية للحركة ، ساهم الشامى مع الورتلاي في صياغة الميثاق الوطني المقدس لحكومة ١٩٤٨ الدستورية .^(٧) وهكذا تولت حركة الأحرار اليمنيين نشر أفكارها الإصلاحية عبر صفحات جريدة فتاة الجزيرة ، وصوت اليمن ، والفضول ، في مرحلتها الأولى ، وعبر نشرات الاتحاد اليمني في مرحلتها الأخيرة ، حيث أصدرت سلسلة من المنشورات السياسية التي صيغت بأسلوب مبسط يفهمه الناس ، من مثل تلك الرسالة التي صاغها الزبيرى ونعمان تحت عنوان (مطالب الشعب) عام ١٩٥٦ .^(٨)

كان الزبيرى أول من استخدم عبارة جمهورية في خطابه السياسية ، وفي منشورات الاتحاد اليمني خلال النصف الثانى من عقد الخمسينيات ، بما تعنيه هذه العبارة من رفض مطلق للنظام الإمامى - الملكى . حيث كان القاضى يتحدث عن الحكم الشعبى وعن دولة اليمن الإسلامية ، بخطاب دينى ذو صبغة سياسية أساء فهمه الكثير من الباحثين ، كما أساء فهمه العديد من رجال الثورة في فترة الجمهورية العربية اليمنية . ومثلما ألفت حوله العديد من شيوخ القبائل وكبار ضباط الجيش والعلماء ، فقد ألفت حول المشير عبد الله السلال التجار والمثقفين وصغار الضباط وقادة العمل النقابى ، الذين كانوا يرفضوا الاعتراف بسلطة القوى

التقليدية ، التي أخذت زعامتها تتطلع للعب دور فاعل في الحياة السياسية والثقافية في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية .^(٩)

تعد حركة الأحرار اليمنيين وجمعيتها اليمنية الكبرى من أقدم التنظيمات السياسية في اليمن ، وكان دورها بارزاً في أحداث ١٧ شباط من عام ١٩٤٨ الدستورية ، حيث أخذت زعامتها (عبد الله الوزير) تنادى بالتخلص من الأسرة المالكة (بيت حميد الدين) ، كما نادى بإقامة حكم دستوري نيابي . فضلاً عن مناداتها بإصلاح الخلل الكامن في المؤسسة الإمامية ، وانتخاب إماماً علوياً يقبل بفكرة تطبيق مبدأ الشورى ، باعتباره تراثاً فكرياً يستمد جذوره من تراث معتزلة اليمن . ولم يرددوا الشعارات القومية أو الليبرالية مطلقاً في أدبياتهم السياسية ، لاعتقادهم بأنها ستزيد من مكاسب الأحزاب والتنظيمات الجديدة ، على حساب العلماء الذين أخذوا يفسروا السلطة والحكم وفق تصورهم الخاص لماهية الخلافة في الإسلام . وتعرضت حركة الأحرار اليمنيين لمزيد من الانقسام والتفكك، كنتيجة مباشرة لمحاولتها السياسية الفاشلة في إطاحة النظام الإمامي ، حتى موعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢ ، حيث أبدت معظم قياداتها التأييد للحركة الثورية التي قادها تنظيم الضباط الأحرار^(١٠)

بعد التحول الثوري الكبير في جنوب شبه الجزيرة العربية ، عاد معظم الأحرار المشردين إلى العاصمة صنعاء ، وعلى رأسهم القاضي الزبيري ، يحدوهم الأمل بأن الثورة اليمنية ، بقضائها على الحكم الملكي، وإعلانها قيام النظام الجمهوري ، قد ألغت الماضي الإمامي بكل سلبياته . وقد واجهت الجمهورية العربية اليمنية تحديات داخلية وخارجية كبيرة ، وكان طابعها الثوري العسكري يبدو ناشراً في إقليم شبه الجزيرة العربية ، حيث هيمنت على مقاليد السلطة والحكم سلالات عشائرية وأنظمة ملكية محافظة ، كانت ترفض الاعتراف بالنظام الوليد ، فيما لو استثنينا من ذلك دولة الكويت التي كانت في مقدمة الدول العربية التي اعترفت بالنظام الجمهوري^(١١) غير أن حركة الأحرار اليمنيين، تحديداً قيادة الاتحاد اليمني ، كانت تبدو في عهد الجمهورية قد تجاوزتها الأحداث فأطروحاتها السياسية في أوساط الأحزاب القومية واليسارية (البعث ، الناصريين ، وحركة القوميين العرب) ، لم تعد مستساغة ولا مقبولة لدى جيل الثورة . وهكذا ، لم يكن من السهل على زعامة الاتحاد اليمني التكيف بين لائحة وضحاها مع الوضع الجديد ، والاضطلاع بالأدوار النضالية التي تتطلبها الظروف المستجدة في اليمن في ظل الدور المصري الداعم للنظام الجمهوري وتجربته الثورية .

ضمن هذا السياق ، كان لابد لشخصية الزبيرى من مواجهة الواقع الثورى فى اليمن الجديد عام ١٩٦٢ ، بعد تلك المدة الطويلة نسبياً التى قضاها بعيداً عن أرض الوطن فى القاهرة ، حيث وجد نفسه فى صنعاء فى محيط سياسى جديد عليه وعلى رفاقه من قيادة الاتحاد اليمنى . فالمثال الثورى الذى كان قد أعطاه قبل خمسة عشر عاماً أصبح جزءاً من كيانه السياسى والثقافى ، كذلك فإن قراره من اليمن إلى باكستان، ثم مصر فى أعقاب فشل حركة ١٧ شباط من عام ١٩٤٨ ، اتخذ أهمية معنوية بقدر ما اتخذ أهمية سياسية . وتحت وطأة الحرب الأهلية فى البلاد، ركز الزبيرى انتباهه الجاد فى إعادة صياغة مفاهيم الثورة اليمنية وأهدافها من خلال الدعوة إلى انعقاد سلسلة من المؤتمرات الشعبية (القبلية)، التى وضعت فى مقدمة برامجها مشروع السلام والمصالحة الوطنية بين الأطراف المتحاربة - جمهورية ومملكة .^(١٢) وأهمية هذه المرحلة كانت واضحة بالدرجة نفسها للسلطة، إذ أن هذه التحركات فى أوساط القبائل المتمردة - بدت كما لو كانت مؤامرة تحاك ضد الثورة والنظام الجمهورى من الداخل.^(١٣)

إن الثورة اليمنية شأن الكثير من الثورات السياسية التى تغرق فى بحر من الدماء ، من جراء الصراع الذى غالباً ما يدور بين مخططيها ومنفذيها ، بل والمتربصين بها من كل حذب وصبوب . فالجمهورية التى أعلنت عن أهدافها الستة من إذاعة صنعاء نهاية الحكم الملكى ، تعهدت بإزالة الفوارق والامتيازات بين طبقات المجتمع ، وألغت معه نظام الرهائن والرق ، كانت فى مجملها شعارات براقية ، بل وجاذبة للتأييد الشعبى .^(١٤) لقد كان رجال الثورة صادقون فى محاولتهم رفع المعاناة عن الشعب ، لكن الإمكانات المادية كانت تعوزهم لتحقيق تلك الأهداف والغايات . فقد نجحت الطليعة الثورية من تنظيم الضباط الأحرار الإطاحة بالنظام الملكى (الإمامى) ، لكنها لم تتمكن من كنس رموزه ، غير تلك المحاكمات الميدانية التى عرفت باسم محكمة الثورة أو الشعب ، التى تبى القائمون عليها حملة دموية انتهت بافتراس أبنائها أكثر مما افترست أعدائها .^(١٥)

بالرغم من نجاح رجال الثورة اقتحام دار البشائر بمدى عاقم ليلة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، إلا أن نجاة الإمام محمد البدر من القصف بمعجزة وهروبه تحت جنح الظلام نحو الحدود الشمالية ، كشف النقاب عن ضعف حكومة السلال ، التى أخذت تعتمد بشكل رئيسى على القوات المصرية فى مواجهة حركة التمرد والعصيان من جانب القبائل اليمنية ، التى انضمت معظمها إلى صف الإمام المخلوع ، كما حدث تماماً فى عام ١٩٤٨ ، عندما

انضمت عشائر حاشد وبكيل إلى صف ولي العهد أحمد .^(١٦) وعندما احتدم الصراع بين المعسكرين الجمهوري والملكي حول فرض السيطرة على حدود البلاد، باتت الكلمة العليا للمشائخ الذين ساهموا مع قبائلهم في المعارك ، واضطرت السلطات الجمهورية الاستجابة لبعض مطالبهم ، لدرجة أنهم طالبوا الحكومة بتشكيل وزارة خاصة بهم ، أصبحت تعرف باسم وزارة شؤون القبائل ، وذهب بعضهم (الشيخ ناجي بن علي الغادر) إلى حد المطالبة بتتحية رئيس الجمهورية ليحل محله ضابطاً عسكرياً ينتمى إلى قبيلة بكيل .^(١٧) وبالمثل طالب شيخ مشائخ حاشد (عبد الله بن حسين الأحمر) الحكومة بتشكيل لجنة مركزية لشؤون القبائل ، التي ترأسها أحد أقاربه الشيخ غالب بن ناصر الأحمر .^(١٨) كما دأبت بعض القبائل على فرض رجالها وفي مقدمتهم القاضيين الزبيري والإرياني على صناعات القرار في العاصمة ، وذهب بعض المشاركون في المؤتمرات الشعبية إلى مطالبة الحكومة "بتكوين جيش شعبي قوامه ثمانية وعشرون ألف مقاتل..."^(١٩)

غير أن موجة العنف بدأت دورتها تهاً تدريجياً نظراً للتحديات الخارجية التي جاءت عبر حدود اليمن الشمالية المخاضية للحدود السعودية ، حيث أعد الإمام المخلوع البدر وعمه الحسن حملة عسكرية مضادة استهدفت إسقاط النظام الجمهوري في صنعاء . ونظراً لتدخل سلطات الاحتلال البريطاني السافر في مجريات الحرب الأهلية ، عبر الحدود الشرقية في اتجاه مدينة حريب ومأرب ، اتسعت جبهات القتال ، وتفرق رجال الثورة في تلك الجبهات ، حيث سقط العديد منهم صرعى في ميدان المعركة دفاعاً عن النظام الجمهوري الوليد . وبالمثل زادت حدة الموقف السياسي في الداخل تأزماً ، عندما أعلنت حكومة السلال إفلاس خزانة الدولة ، فأخذت تبحث عن مصادر مالية تغطي نفقات الجيش النظامي ؛ فضلاً عن الميزانيات الضخمة التي أنفقها المسؤولون بسوء على شيوخ القبائل بهدف كسب ولاءهم ، " لكنهم على ما يبدو كانوا يعانون من جوع تاريخي طال أمده ، فعمدوا إلى نهب الخزانة العامة في بعض المناسبات بالقوة دون الحصول على أوامر صرف من السلطات العليا للدولة . الأمر الذي دفع وزير الخزانة عبد الغني علي أن يوصد باب مكتبه خوفاً من الاعتداء عليه بالضرب ، كما حصل لثانية صالح محسن شرف الدين ، الذي أوسعوه ضرباً عندما أمتنع التوقيع على صفحة بيضاء .. " ^(٢٠)

لقد كانت جميع الشواهد تؤكد أن القيادتين اليمنية والمصرية كانتا على علم بمثل هذه التجاوزات ، ولكنهما لم تستطعا أن تمنعا ظهور طبقة من أمراء الحرب ، الذين أخذوا يعززون

مكانتهم الاجتماعية ونفوذهم السياسى على حساب مجلس قيادة الثورة . وتفادياً لحدوث مزيداً من الانقسامات فى الصف الجمهورى ، استجابت القيادة المصرية للدعوة الملحة " بإقالة عبد الرحمن البىضانى من جميع مناصبه ، وتم سحب جنسيته ، وطلب منه مغادرة البلاد " فى ظروف استثنائية دون محاكمه .^(٢١) وكان قرار تنحية البىضانى من منصب نائب رئيس الجمهورية ، قد ترك فراغاً سياسياً يصعب تعويضه ، تحسباً منها للمعارضة الجمهورية بشقيها الدينى والقبلى التى أخذت زعامتها تطالب بالحد من النفوذ المصرى فى البلاد ، وتحجيم دور الخبراء المصرين العسكريين والمستشارين السياسيين ، الذين أخذوا يتدخلوا فى كل صغيرة وكبيرة فى البلاد . وعليه بدأت أصوات المعارضة تزداد حدة ، إلى حد أن أقطابها (الزيرى والنعمان والإريانى) مالوا لإعداد خطة مدروسة لمقاومة الوجود المصرى فى البلاد بقوة السلاح ، باعتباره احتلالاً عسكرياً.^(٢٢)

لقد انعكس الصراع على السلطة سلباً بين العسكريين فى مجلس قيادة الثورة والساسة المدنيين الممثلين فى الحكومة . حيث كانت المقاومة الملكية المسلحة تشدد الخناق على النظام الجمهورى فى أكثر من جبهة قتال مفتوحة هنا وهناك فى أنحاء متفرقة من الهضبة الشمالية المخاضية للحدود اليمنية السعودية . وبدأ للزيرى أن منطق تبدل الحال فى اليمن الجمهورى يوائمه فى بحثه الشاق عن اليقين الثورى - الحكم الشعبى - الذى أفنى عمره فى سبيل حل لغزهِ ، وهو يعلم يقيناً أن تجربة الجمهورية مخوفة بالمخاطر ، إذ يثير الحكم العسكرى إشكاليات عصية فى طريقة فهمه لماهية نظام الحكم فى اليمن . أولئك الذين حضروا لحظة نزوله فى مطار صنعاء برفقه عدد من أحرار اليمن ، وفى تلك اللحظة التى خر فيها ساجداً يلثم تراب اليمن ، كانوا يدركون أن دوره السياسى قد بدأ مجدداً ، لكن القاضى رغم احترازه بعد عودته من المنفى ، بموافقة القيادة المصرية الداعمة للنظام الجمهورى ، كان يدرك تماماً أن أى خطوة متعجلة لاسترجاع حريته ، قد لا تكلفه المجازفة بمستقبله السياسى فحسب ، بل ورصيده الحافل بالنضال السياسى ضد النظام الملكى . وحسب قول العديد من الشهود ، بما فيهم خصمه اللدود عبد الرحمن البىضانى ، فإن عودته لليمن ، حقق قفزه هائلة لدعم الحركة الثورية فى اليمن . وبدأ الائتلاف السياسى ولید اللحظة يتفكك تدريجياً ، من حيث اتساع هوة الخلاف بين جيل ثورة (١٩٦٢) ، وجيل ثورة (١٩٤٨) .^(٢٣)

وإذا كان الزيرى قد وصل إلى منصب وزارة المعارف عام ١٩٦٢ بسهولة ويسر ذلك المنصب الأثير على قلبه الذى تولاه عشية الإعلان عن قيام الحكومة الدستورية عام ١٩٤٨ ،

فإنه واجه صعوبة بالغة في الوصول إلى مجلس الرئاسة في أبريل عام ١٩٦٣. ^(٢٤) ولم تفلح محاولاته المتكررة هو وأنصاره في إلغاء مجلس قيادة الثورة ، الأمر ولد انقساماً سياسياً حاداً في الصف الجمهورى بين الساسة المدنيين (الزبيرى ، الإريانى والنعمان) ، والقادة العسكريين (السلال ، جزيلان والعمري) . فهم جميعاً يتحدثون بلغة مشتركة عن التمسك بالنظام الجمهورى والثوابت الوطنية ، لكن المعارضة المستجدة في الصف الجمهورى ، أخذت زعامتها تتحدث بنغمة جديدة مفادها " اللقاء بالملكيين طالما أن الهدف هو وقف الصراع واستفتاء القبائل والشعب اليمنى كله ، وأن اليمنيين لا يحاربون اليوم من أجل الملكية أو الجمهورية ، وإنما هم يحاربون. في سبيل تطهير أرض اليمن من الجنود المصريين . " ^(٢٥)

وبعد مرور عام من قيام الثورة ، أعرب عدد من القيادات الجمهورية المنشقة عن نظام السلال ، عن رغبتها في تكوين حزب معارضة غير معلن رسمياً ، عرف في وقت لاحق باسم حزب الله . ^(٢٦) وكان الهدف من وراء تأسيس الحزب الضغط على حكومة السلال والقيادة المصرية للاستجابة لمطالبها ، التي تمحورت في الظاهر حول السلام والمصالحة الوطنية ، وفي الخفاء الدعوة إلى قيام دولة اليمن الإسلامية ، انطلاقاً من قناعة زعامته التي عقدت العزم على " تطهير الفساد واختيار نوع الحكام الذين يحكمونه حكماً جمهورياً ، تطبق فيه شريعة الله تطبيقاً علمياً ، يرسم الخط العقائدى للثورة للسير بها في طريق الحق والخير والعدل .. " ^(٢٧) فحزب الله لم يكن له جذور حقيقية في المجتمع اليمنى ، وإنما جمع بين جوانبه جماعة من العناصر الدينية والقبلية المتذمرة ، التي فقدت جزء من نفوذها السياسى والاقتصادى في العهد الجديد . وتتوصل من خلال الرؤى السياسية التي أطلقتها زعامة حزب الله إلى طرح السؤال التالى : هل ارتفع الزبيرى بالاتحاد اليمنى ، من مرتبة الجدل السياسى والدفاع عن تجربة ١٧ شباط من عام ١٩٤٨ الدستورية ، إلى مرتبة الدعوة الصريحة إلى قيام الثورة والجمهورية وبلوغ اليقين الثورى ، كما جسدهته تجربة ٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢ ؟

كان الأحرار اليمنيون العائدون إلى صنعاء وفي مقدمتهم الزبيرى والنعمان ، قد وجدوا أنفسهم بين ليلة وضحاها قد تحولوا إلى رموز ثابتة لا تقوى على الحراك ، تنقصهم المعلومات عن مجلس قيادة الثورة ، وعن القرارات السياسية التي يجب اتخاذها بمساعدة هيئة الخبراء العرب - المستشارين المصريين - ، الذين رافقوا الحملة العسكرية المساندة للثورة اليمنية . وكانت المعضلة الأساسية تكمن في أن القيادة المصرية التي استأنست بآراء الفقهاء القحطانيين المنخرطين في خدمة النظام الجمهورى أقل تأثراً بالجاذبية المعنوية للقاضى محمد الزبيرى . غير أن

الخبراء المدنيين والقادة العسكريين كانوا أكثر ميلاً لشخصية المشير عبد الله السلال والدكتور عبد الرحمن البيضاني ، اللذين أصبحا يجسدان العمل السياسي الموازي للحقبة الناصرية. هذا وعلى الرغم من تصرّيحهما الرسمي المؤيدة لسياسة الجمهورية العربية المتحدة ، كانا يجهلان - خاصة البيضاني - حقيقة الأوضاع السياسية والاجتماعية وتعقيدها في المجتمع اليمني .^(٢٨)

سوف يسمح التحليل النظري للمجتمع اليمني ، وهو واحد من منطلقات الزبيري النظرية بإبراز المواقف المتضاربة للمعارضة الدينية والقبلية ، كما جسدها تجربة حزب الله وكتلة خمر في وقت لاحق . فالإصلاح السياسي الذي فهمه القاضي ، كان قد فهمه سواه من أحرار اليمن بنفس الشكل تقريباً ، الدعوة لإصلاح الأحوال العامة بين الحاكم والرعية، أى إنهاء الحرب بين عساكر الإمام والرعية.^(٢٩) ولعل النظرة إلى الإصلاح في العهد الجمهوري ظلت نظرية فوقية ، وربما كانت محاولته من هذا القبيل أيضاً ، من حيث قبوله شخصياً المشاركة في المسؤولية ، أملاً منه بتحقيق إصلاح سياسي ممكن في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية. وقد نهض بهذا الدور وفق تصوره الخاص للكيفية التي يمكن للجمهورية - الحكومة الشعبية - أن تولد منتصرة من عمق أحوال المجتمع اليمني المتزايدة في التدهور. فمن الواضح أنه كان يهدف إلى اعتناق مبادئ الثورة والجمهورية، بل أنه كان يميل إلى الانتقاص من التجربة الإمامية لبعدها عن الينابيع التاريخية الإسلامية وحضارة اليمن القديم . وأعز أمنياته أن يرى بأم عينيه مولد الحكومة الشعبية التي أصبحت مدرجة ضمن جدول المعارضة منذ بدء انطلاقة الاتحاد اليمني .^(٣٠)

لا تعتبر هذه النظرة إلى الإصلاح السياسي نظرة جديدة ، بل هي امتداد لمفاهيم ونظريات قديمة ، نلتصمها في تلك العلاقة الشائكة بين الفقيه والسلطان ، سواء في العهد الملكي ، أو في العهد الجمهوري . وإذا كان الخليفة في العهود الغابرة يتقبل النصيحة ، فإن الإمام يفترض العصمة في نفسه ، بصفته الوريث الشرعي للنبي محمد صلى الله عليه وسلم. أما الرئيس في العهد الجمهوري ، فيفترض منه تقبل النصيحة وتطبيق حكم الشورى ، وفي ذلك مما يساعده على تجاوز أخطاء الماضي الإمامي . وبدلاً من إصلاح الأوضاع الفاسدة بأسلوب ثورزي يتخلص من تركة الماضي ، فإن المنافسة على كراسي السلطة اشتعلت مثل الحرب الأهلية بين رجال الثورة . ومن ثم نتجت القوة السياسية عن القوة الاقتصادية ، حيث تمكن عدد من التجار المنخرطين في العمل السياسي الاستثنائي بنصيب الأسد في أول حكومة جمهورية ترأسها المشير السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية .^(٣١)

هذه القوة الفكرية تولدها وتؤيدها الأوضاع المستجدة في العهد الجمهوري ، الذي أمعن فيه النظر ، والقاضي الزبيري يحاول تفهم جذور المشكلة اليمنية ، وأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية . فالسلطة المركزية للجمهورية العربية اليمنية ، كانت قد نظمت إدارياً على غرار ما كانت عليه الإدارة المحلية في العهدين التركي العثماني والملكي الإمامي، دون إحداث تغيير عميق في البنية القبلية للمجتمع اليمني، الذي ظل متمسكاً، إذ لم تكن سلطة شيوخ القبائل قد تعززت في العهد الجديد. لقد سمحت حكومة الجمهورية العربية اليمنية بتشكيل أول وزارة لشئون القبائل في أكتوبر من عام ١٩٦٢ ، وبالمثل تم الإعلان عن تشكيل مجلس أعلى للقبائل في أبريل من عام ١٩٦٣ .^(٣٧) كما ألغى مجلس قيادة الثورة نظام الرق والرهائن الذي كان مصدر تدمير القبائل اليمنية في العهد البائد . وقد جرى تحرير أبناء مشايخ القبائل من السجون ، وتم إرسالهم للدراسة في الكليات العسكرية في مصر والعراق كوسيلة للصعود الاجتماعي .

أما الشيخ عبد الله الأحمر ، الذي أطلقت سراحه الثورة من المعتقل ، فلم يكن أقل اهتماماً بكسب حظوة الضباط ، بعد عودته من سجن الأهنوم إلى صنعاء . وكان واضحاً بالنسبة له تقريباً أن الرئيس السلال الواقع تحت تأثير القيادة المصرية ، يحمل تجاهه وتجاه من حوله من الضباط العسكريين نفوراً شخصياً . لكن العقيد عبد الله جزيلان عضو مجلس قيادة الثورة ، الذي كانت تربطه علاقة دم بقبيلة بكيل ، كان يعلم أكثر من غيره من ضباط الثورة بيد من توجد خيوط اللعبة ؛ لهذا السبب كلف الشيخ الأحمر بتعبئة قبيلة حاشد إلى صف الثورة والجمهورية. وحسب تعبير جزيلان نال الشيخ الأحمر حريته، وهو يعلق على ذلك اللقاء العابر في القصر الجمهوري بصنعاء ثالث يوم الثورة ، قائلاً : " وعندما كنا مشغولين في القيادة بمطاردة البدر والاستعداد لأي تدخل خارجي ، وصل الشيخ عبد الله الأحمر ومعه الشيخ الشنبري إلى صنعاء قادمين من أحد سجون الإمام المظلمة . وعند باب القيادة لم يتعرف عليهما أحد سوى النقيب علي بن أحمد الشعبي ، إذ كان صحة الشيخ عبد الله الأحمر متدهورة نتيجة لعذاب السجن ، ثياب رثة ، وجفل بدون جنبية (مكان الخنجر) ، واستقبلتهما والزعيم عبد الله السلال بترحاب شديد ، وقلت :

- يا أخ عبد الله لقد قمنا بواجبنا نحو بلادنا، وأعدنا لقبيلة حاشد كرامتها وسمعتها الطيبة، التي كانوا يقولون عنها أن لا قيمة لها بعد مقتل أخيك [الشيخ حميد] وأبيك [الشيخ حسين الأحمر] .. " ^(٣٨)

وبالرغم من أن جميع الظروف الداخلية والعربية قد هيأت المناخ المناسب لقبيلة حاشد المساهمة في الحياة السياسية ، إلا أن زعامتها فضلت التحالف مع زعامة حزب الله ، باعتبارها زعامة دينية قادرة على ملئ الفراغ السياسى الناجم عن انسحاب السادة العلويين من مسرح الأحداث عقب قيام الثورة والإطاحة بالنظام الملكى .^(٣٤) وإذا صح مثل هذا القول أو الشهادة التاريخية التى استقيناها هنا من أحد ضباط الثورة (العقيد عبد الله جزيلان) ، الذى أصبح عضواً فاعلاً فى مجلس قيادة الثورة ، فثمة أسباب أخرى تدعونا إلى استعراض بعض الدراسات التى تناولت أبعاد الصراع على السلطة فى العهد الجمهورى من خلال تناولها لسيرة الزبيرى بشكل إجمالى . وسوف نكتفى فى هذا الفصل بالمقدار الذى يساعدنا على تسليط الضوء على المشكلة المحورية ، التى عاجلها الزبيرى فى برنامج الحزب ، وطريقته المثلى فى بسط المشكلة اليمنية ، والأسلوب الذى انتهجه فى الإصلاح .

كان الزبيرى فى مقدمة المنتقدين للقيادة القديمة لحركة الأحرار اليمنيين حول أسلوب العمل السياسى وحصره فى أطر معينة. ففي فترة المملكة المتوكلية اليمنية ظهرت حركة المقاومة القبلية المسلحة الموجهة ضد السياسة المركزية التى تبنتها السلطات الإمامية ، ممثلة بشخص الإمام يحيى وابنه السيف أحمد. كانت المعارضة الحضرية والقبلية ، من حيث نوعية الاستقطاب السياسى كما تمثلتها حركة الأحرار اليمنيين ، تتكون غالبيتها من المشايخ (أحمد محمد نعمان ومطيع دماج) النازحين من المناطق الزراعية الخصبة (لوائى إب وتعز) ، حيث تشتد قبضة الدولة المركزية لجمع عائدات الزكاة بصورة عنيفة وغير أخلاقية - تناقض قانون الشرع .^(٣٥) وقادة هذه الحركة إذا أضفنا إليهم العلماء المنشقين عن الحكومة الإمامية (القاضى محمد الزبيرى ، والسيد زيد الموشكى) ، مبالون إلى المواقف الإصلاحية دون اللجوء إلى العنف السياسى ، إلا عند الضرورة ، عندما يستدعى الأمر الخروج عن السلطة الجائرة .

وقد أثبتت التجارب السياسية التى مرت بها الحركة فى العهدين الملكى والجمهورى ، الأحرار اليمنيين أن دعوتها الإصلاحية لدى مختلف الحكومات المتعاقبة ، لم يكن لها صدى يذكر على مستوى القرارات السياسية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وإقرار مبدأ الحكم التمثيلى النيابى ، أى صيغة حكم الشورى والدستور . لهذا حاول الزبيرى ورفاقه إعادة النظر فى برامج المعارضة ومجال نشاطها الحيوى ، فوقع اختياراتهم على مدن الهضبة الشمالية تحديداً عمران وحمر وبرط ، وتمنى هؤلاء أن ينخرط مشايخ القبائل فى العمل السياسى ، كخطوة تمهيدية لإحلال السلام والمصالحة الوطنية فى البلاد.^(٣٦) لهذا السبب اعتمدت زعامة

حزب الله بشكل أساسي على عشائر حاشد وبكيل المؤيدة والمتمردة في آن واحد على النظام الجمهوري ؛ وكان القاضيان الزبيري والإرياني في مقدمة العلماء الداعين لتشكيل جيش شعبي من أبناء العشائر اليمنية الموالية للنظام الملكي ، بهدف استقطاب زعامتها إلى الصف الجمهوري . وهذه السياسة كانت ترمى أساساً إلى خلق قوة عسكرية مناهضة لنظام السلال ، لتحل محل الجيش اليمني الحديث الذي تم تسليحه وتدريبه على يد الخبراء السوفيت والمصريين .

وفي الواقع ، يمكن كتابة بحث مستقل بذاته عن تاريخ الوعي التاريخي بالمشكلة اليمنية لدى زعامة المعارضة ، التي وظفت النظام الجمهوري لصالح القبيلة ، باعتبار القبيلة الأم همدان التي تفرع عنها حاشد وبكيل ، هي الممثلة الوحيدة للشعب اليمني برمته ، كون هاتين القبيلتين بعينها ذات تاريخ حافل ومتميز بالنضال ضد الغزاة الطامعين في خيرات البلاد . وقد اعتبر الزبيري تحول السلطة من أيدي الزعامات القبلية اليمنية إلى أيدي الأئمة العلويين القادمين من شمال الجزيرة العربية إلى جنوبها بمثابة نكسة سياسية لحقت باليمن أرضاً وشعباً ، منذ قدوم الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي إلى إقليم صعدة ، حيث أسس هناك الدولة الزيدية الأولى .^(٣٧) وهذا الجانب في نظره هو جانب مهم ، تتبع أهميته أساساً من موقف المعارضة تجاه الوجود المصري ومن يقف وراءه من سكان الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية الذين ناصروه . فالوجود المصري أدخل إخلالاً عميقاً بالبناء السياسي القديم المتعارف عليه في العهد الملكي ، وبالتالي أدخل بالتركيبة السكانية في البلاد لصالح اليمن الأسفل على حساب اليمن الأعلى . فقد أصبحت صنعاء وغيرها من مدن الهضبة الشمالية مدناً تقطنها غالبية سكانية وافدة ، قدمت بأعداد هائلة إليها بعد قيام الثورة وإعلان الجمهورية ، حيث شكل هؤلاء الوافدون الجدد جماعة مزاحمة للسكان الأصليين في مناصب الدولة العليا ، وهذا أمر غير مقبول من وجهة المعارضة .^(٣٨)

لقد شكل النظام الاجتماعي في اليمن المعاصر المقدمة النظرية لتحول حزب الله إلى تشكيل خلايا سرية ناشطة داخل مدينة صنعاء وخارجها ، حيث لقيت دعوته استجابة قوية في أوساط القبائل اليمنية المتضررة من الحرب . وبالرغم من أن زعامته أبدت معارضتها واستنكارها الشديد تجاه المسئولين الذين يؤججون النزعات الطائفية من أمثال البيضاني وغيره ، فهي رغم تحيزها لقطاع من سكان الهضبة الشمالية ، أخذت تنفي عن نفسها صفة الطائفية التي أخذت تزججها بشكل خاص بين سكان مدينة صنعاء ، عندما أخذت قوافل القرويين تتقاطر تبعاً إلى أحياء العاصمة ، وهم يرددون ذلك البيت المأثور للإمام الشافعي

(لا بد من صنعاء وإن طال السفر) . (٣٩) هكذا كانت المشاركة السياسية في أحداث الثورة اليمنية ، قد فتحت آفاقاً جديدة لسكان الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية المشاركة في السلطة والثروة بشكل أفضل من الفترة السابقة ، الأمر الذي حدا بالوجهاء والأعيان (السادة والقضاة) ، الذين فقدوا جزءاً من سلطاتهم المادية والمعنوية الشروع في معارضة النظام الجمهورى ، تحديداً الدور المصرى الذى أحل بميزان القوى لصالح قطاع من السكان .

كان لدى زعامة المعارضة دواعى حقيقية لاتهام القيادتين اليمنية والمصرية بمحاولة قمعهم سياسياً . والطبيب أحد القيادات المحسوبة على هذا التيار الإسلامى المعارض للوجود المصرى ، يدين ممارسات الحكومة دون أن تكون لديه الحاجة إلى التحقق من صحتها في مرحلة الجمهورية اليمنية . لقد أصبحت النزعات الطائفية والمناطقية مسلمات ، بل ثابته تستخدم على نطاق واسع لتحديد هوية عناصر المعارضة ، حيث يجرى التفريق بين ماهو جمهورى وملكى ، وشمالى وجنوبى ، وزيدى وشافعى عن طريق الجماعات الأخرى المتواجدة في قمة السلطة . (٤٠)

لقد أدى الدور المصرى مهمته في تغيير البناء السياسى لنظام الحكم في اليمن ، الأمر الذى ساهم في قيام أحزاب وتنظيمات سياسية مناهضة له في إقليم الهضبة الشمالية ، من مثل : حزب الشورى ، ومنظمة سبأ ، وجمعية العلماء ، إلا أن زعامتها لم تكتسب قاعدة شعبية ونفوذاً سياسياً قوياً مماثلاً لزعامة حزب الله . وللقاضى الزبيرى دوراً لا يستهان به في تأليب نشاط المعارضة الدينية والقبلية تحت مظلة حزبه . والطبيب بصفته أحد المؤسسين يبنى تفسيره لظاهرة حزب الله وزعامته ، وفق هذا التصور الخاص : " وفي الطريق ، وقبل أن نلتقى بالنقيب أمين أبو رأس ، قال الزبيرى : سنفجر لهم قبيلة عظيمة ستكون شديدة الوقع عليهم ، سنعلن إنشاء حزب نسميه " حزب الله " ، وهم سيقولون ونحن من حزب الله ؟ " . (٤١)

إن نموذج حزب الله في اليمن كان يختلف تماماً في براحه السياسية ، عن سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية ، التى حظرت السلطات العسكرية نشاطها . وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن للتدخل المصرى في اليمن أثره الفاعل في معاداته للعمل الحزبى بكافة مظاهره وأشكاله . (٤٢) وحول نشاطات الحزب السرية يضيف الطبيب قائلاً : " وبدأنا في ظل حزب الله نعمل ؛ كتبنا المنشورات وأرسلناها وراسلنا القبائل وخاصة زعماءها ، ونزل التعريف بحزب الله ، وتم التخطيط لعقد مؤتمر صغير في حرف سفيان .. وعرفنا بكنوز الأخلاق اليمنية ، وتولى

النقيب أمين الدعوة وإرسال الرسائل من أجل هذه الوقفة [قاعدة احتكام قبلية] بين سفيان وذو محمد ، وحاشد ومرهبة ، وآل سالم ، وكان الغرض منها :

١- توثيق الصلة والتعاون بين ذو محمد والقبائل المجاورة ، وبين القبائل المذكورة وحاشد .

٢- مظاهرات وطنية ، وترتيب لقاء غير مباشر مع القيادة المصرية في الحرف ، وهي من أهم القيادات في المناطق الشمالية . " (٤٣)

كان التشابه بين تصورات زعامة حزب الله في مرحلة تأسيسه متقاربة مع تصورات زعامة اتحاد القوى الشعبية ، فكليهما أعلنتا تنصلهما عن النظامين الملكي والجمهوري ، من خلال رفعهما لشعار دولة اليمن الإسلامية . فزعامة حزب الله اتخذت من المناطق الشمالية - حدود حاشد وبكيل - مجالاً لنشاطها ، في حين اتخذت زعامة اتحاد القوى الشعبية من المناطق الشرقية - حدود مذحج - مجالاً حيويًا لنشاطها في أوساط قبائل يمنية معروفة بانتمائها للمذهب الشافعي ، وجرت محاولات جادة هناك لتحويلها إلى المذهب الزيدي ، مثلما حصل تماماً مع قبيلة الحدا قبل قرنين من الزمان . (٤٤) وفي مقابلة أجراها المؤلف مع جملة من مشايخ المنطقة الشرقية ، يقر الشيخ محمد قاسم بحيج أحد مشايخ قبيلة الجوبة البارزين ، أن ثمة صلة حميمة بين قبيلة الجوبة وزعامة اتحاد القوى الشعبية ، التي حاولت استقطاب مشايخ القبيلة لهذا الحزب أو ذاك في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية . (٤٥)

بالرغم من تلك المحاولات الجادة من قبل المعارضة الملكية (عائلة الوزير) المنشقة عن مجلس الإمامة ، إغراء عشائر مذحج بالمال والسلاح ، كانت القبيلة حريصة على الاحتفاظ باستقلاليتها عن أى نفوذ خارجي . وكانت قبيلة الجوبة هي القبيلة المستهدفة من قبل زعامة اتحاد القوى الشعبية ، في مساعيها الرامية تحويلها إلى المذهب الزيدي ، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل ؛ وهكذا اضطر الأخوة إبراهيم وعباس وزيد الوزير تحويل نشاطهم في اتجاه قبائل أخرى ، بعد أن تبين لهم صعوبة مهمتهم في المنطقة الشرقية ، خصوصاً في عبيدة التي أصبحت مرتعاً خصباً للدعاة الوهابيين ، الذين حققوا موطناً قدم لهم حوالى مدينة مأرب على يد الشيخ عبد المحسن البقمة . وكان ذلك هو السبب في اضطرابهم إلى مغادرة المنطقة في اتجاه خولان ، وقد استقبلهم هناك بحفاوة الشيخ ناجي بن على الغادر وغيره من مشايخ بكيل . (٤٦)

وإذا كانت زعامة حزب الله لم تنهج نفس النهج ، فإنها قد أظهرت رغبة جامحة في استقطاب شيوخ المؤسسة القبلية ، خصوصاً بكيل ، إلى صف المعارضة الجمهورية، وهي كانت تلمح من وراء ذلك إلى التأثير في الفعل السياسي المناهض للدور المصرى طبقاً لمعايير دينية وقبلية . ذلك على عكس التنظيمات والأحزاب السياسية القومية (القوميين العرب ، البعث ، الناصريين) ، الذين كانوا يشترطون في العضو الملتحق إخلاصه الصادق للوطن اليمنى والنظام الجمهورى . ومن هنا كانت فعالية حزب الله في عمق الهضبة الشمالية المغرقة في تخلفها الاجتماعى والاقتصادى ، مهمة شاقة وعسيرة لا تخلو من التحديات الكبرى ، التى أودت بزعامتها إلى الدخول في مواجهة مكشوفة مع الأصدقاء من الإخوان العرب المصريين ، والأعداء من الملكيين ، الذين أبدو تحفظهم الشديد تجاه خروج القاضى الزبيرى من صنعاء إلى سمرط ودعوى حزبه ، كانت تؤرق أولئك السادة الهاشميين المتواجدين في أوساط القبائل اليمنية . فالزبيرى في دعوته القبائل الانضمام إلى حزبه، كان - على ما يبدو - يعتقد أن من حقه الخروج والدعوة لقيام جمهورية إسلامية يمنية ، يتربع قمته فقيه قحطاني مجتهد ينبع من بين صفوف الشعب ، وليس من خارجه أو هامشه.

هكذا تحول القاضى الزبيرى في بداية عهد الجمهورية من زعيم جماهيرى لحزب الاتحاد اليمنى الجاذب إلى صفوفه قطاعات واسعة من جماهير الشعب اليمنى عمال ومتقنين وطلبة وتجار في منتصف عقد الخمسينيات ، إلى زعيم محلى لتنظيم سياسى دينى مفرط في تحمسه لكل ما هو قبلى في بداية عقد الستينيات. وهذا التحول بالنسبة لليقين الثورى عند القاضى، يوضحه الطيب من منظور عقائدى وثيق الصلة بتنظيم جماعة الإخوان المسلمين، بقوله : " المثقفون في السيم لا يشكلون في الأصل - ولو جمعت بينهم وحدة فيها كل التماسك والشمول - قوة قادرة على فرض نفسها بحسم من فوق كل التناقضات المحتدمة في المجتمع اليمنى ، فكيف حال المثقفين اليمنيين عندما يدركهم التفتت ، وتصادم بينهم السبل في أحزاب وتيارات فكرية ليس بينها وبين الواقع اليمنى صلات قربي ، أو بسبب أن الظاهرة التى عاشها المثقفون اليمنيون جعلتهم أشبه (بجالية أجنبية) ، تمزقها خلافات فكرية وسياسية حول قضايا لا بد أن يقضى اجتماع اليمنى مئات السنين قبل أن يصل بتطوره إليها .. منها هذه الانقسامات التى فتكت بالقطاع المتنور من المعسكر الجمهورى في اليمن الضباط والسياسيين والمثقفين، نصبت حاجزاً كبيراً حال بين اليمن وبين معالجة أوضاعه القبلية العشائرية أو ضبطها، بل أن المسألة القبلية والعشائرية استدرجت كل (المتنورين) وابتلعته في دهاليزها . " (٤٧)

هذا النص يوحى لنا كم كانت الهوة واسعة بين جيل الثورة " المنقفين " ، ورجال القبائل اليمنية الذين انضم غالبيتهم إلى صف المعسكر الملكي . في حين كان الفقهاء المنحرفون في خدمة النظام الجمهورى ، وفي مقدمتهم الزبيرى والإريانى ، على علم بعمق التحول السياسى والاجتماعى فى اليمن بفعل الدور المصرى ، الذى أصبح مصدر خطر يهدد مكائنتهما الاجتماعية والسياسية . وبما أن الشخصيات السياسية المعارضة لسياسة الجمهورية العربية المتحدة فى اليمن ، كانت متفقة على ضرورة خلاص الشعب من النظام الملكى وعدم السماح بعودة الأسرة الحاكمة (بيت حميد الدين) ، ومختلفة على الوسائل التى يمكن اعتمادها لتحقيق السلام والمصالحة فى العهد الجمهورى . وبما أن الثورة اليمنية انتصرت بفضل الدعم المصرى الغير محدود للسلطة الثورية فى صنعاء ، فإن هذا الانتصار فى نظرهم قد تحول إلى نكسة سياسية ، فى ظل التدخل المصرى المتزايد فى شئون اليمن الداخلية . والغريب أن عبد الإله بن عبد الله رغم اعترافه بأهمية الدور المصرى فى تثبيت أركان النظام الجمهورى ، فإنه يعتقد أن مفتاح المشكلة اليمنية فى يد " الجمهورية العربية المتحدة لو رجعت إلى الشعب اليمنى ورغباته لأمكنها أن تحل قضية اليمن . " (٤٨)

إن تراجع زعامة المعارضة عن دعم الوجود المصرى فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، رسم نهاية صفحة طويلة من النضال المشترك ضد الرجعية العربية ، كما دفع الصراع المحتدم على السلطة بزعامة حزب الله إلى إعادة النظر كلية فى ذلك التحالف الاستراتيجى بين الثورتين اليمنية والمصرية . وكان رأى القيادتين اليمنية والمصرية ، لا سيما أجهزة المخابرات التى تابعت باهتمام متزايد نشاط حزب الله فى أوساط القبائل المتمردة ، وعليه حملت زعامته مسئولية " استغلال المسيرات الشعبية المؤيدة للنظام الجمهورى لأغراض شخصية ، تخدم مصالحها الخاصة ومصالح أعداء الثورة المضادة من بقايا فلول المرتزقة البيض وأمراء بيت حميد الدين وأنصارهم المتواجدين داخل صنعاء وخارجها ، خصوصاً الإمام على المرونى المتخفى فى جبل ضوران أنس .. " (٤٩)

لقد كانت الأغلبية السكانية فى إقليم الهضبة الشمالية (حاشد وبكيل) والمنطقة الشرقية (مذحج) أسبابها المختلفة لرفض النظام الجمهورى ، ومقاومة الوجود المصرى . ويلاحظ أن تشكل المعارضة الملكية المسلحة لم تكن على أسس مذهبية كما يحلو لبعض الكتاب الأجانب تعميم ذلك وإسقاطه على الحرب الأهلية فى اليمن من وجهة نظر استشراقية . فالتنافس على مراكز السلطة لم يأخذ صراعاً حاداً على أساس مذهبى ، إذا ما أدركنا أن الشيخ أحمد نعمان

أبرز قادة المعارضة الجمهورية ، شافعي النشأة والثقافة ، كان في مقدمة المناهضين للوجود المصري ونظام السلال . لكن المعارضة لجأت إلى استخدام ورقة الطائفية عندما سنحت لها الفرصة المناسبة - حالة البيضاني - ، لكنها لم تجر على طرحها بشكل واضح في مجالات صراع القيم إلا في حالات نادرة . وقد حاول بعض الكتاب الغربيين تقديم بيانات مفصلة عن تنظيم حزب الله وكوادره في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، ومجال نشاطه الحيوي في مدن الهضبة الشمالية (صنعاء وعمران وخمر وريدة) ، لكنهم لم يقدموا تحليلاً كافياً لبرامجه السياسية ، مكتفين بالقول إن زعامته كانت تقف في منتصف الطريق بين النظامين الجمهوري والملكي .^(٥٠) وخارج ذلك المفهوم - الشوري - كانت ورقة " دولة اليمن الإسلامية " ، هي الورقة الراجحة التي أخذت تلوح بها المعارضة ، بعد أن أوصلتها السلطة إلى حد اليأس من إمكانية إصلاح الأوضاع المتردية في البلاد من داخل السلطة .

ولعل ميل المعارضة إلى التحالفات السياسية مع الزعامات الدينية والقبلية في البلاد كأداة في المواجهة السياسية ضد نظام السلال ، كانت محاولتها ترمى إلى تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية الحاكمة في صنعاء تمهيداً للانقلاب عليها عندما تحين الفرصة المناسبة . حيث تابرت قياداتها بعزيمة وإصرار على التسوية السياسية ، والمطالبة بإلغاء كافة مظاهر الأحكام العرفية في البلاد ، والدعوة إلى تشكيل حكومة مدنية مسئولة أمام ممثلي الشعب ، وسرعة التعجيل بسحب القوات المصرية من اليمن . وكانت مسألة السلام والمصالحة الوطنية ، جنباً إلى جنب مع صيغة المجلس الجمهوري ذات أهمية حيوية بالنسبة للساسة المدنيين المخضرمين من جيل ١٩٤٨ ، الذين شكلوا شبكة علاقات قرابة اجتماعية كثيفة، سمحت لهم التقارب سياسياً أكثر فأكثر من شيوخ المؤسسة القبلية . وهكذا قاد ذلك التقارب إلى نوع من الائتلاف ليس بين علماء الدين وشيوخ القبائل فحسب، بل بين حزب الله وتنظيم اتحاد القوى الشعبية ، ليشكلوا معاً جبهة القوى الثالثة .^(٥١)

كانت زعامة المعارضة على دراية تامة بأن الغالبية العظمى من الشعب اليمني يؤيد النظام الجمهوري العسكري ، وهذا التأييد تجلّى في التفاف معظم السكان حول السلطة الثورية القائمة آنذاك في صنعاء . فما هي الأسباب التي دفعت الزبيري إلى أن يكون من أحد دعاة المصالحة مع المعارضة الملكية، ومن المتحمسين أيضاً لدعوة قيام دولة اليمن الإسلامية؟ ولنا أن نتساءل : ما هي الخدمة التي قدمها القاضي للمشكلة اليمنية من وراء معارضته للوجود المصري ؟

والإجابة عن هذا التساؤل تدفعنا إلى القول إن الزبيرى ورفاقه (الإرياني والنعمان) ، كانوا على علم أن النظام الجمهورى لا يتنافى مع الإسلام عقيدة وشريعة ، والدعوة مثلاً إلى قيام دولة اليمن الإسلامية ، كانت مجرد ذاتها تمثل موقفاً سياسياً يرمى إلى تقليص دور العسكريين في الحياة السياسية ، تمهيداً للتخلص من الوصايا المصرية على الثورة اليمنية . وقد اكتفى الزبيرى بتأييد النظام الجمهورى بهدف تأمين موقع متقدم له ولأنصاره في السلطة . ويتحذر هذا الموقف السياسى الفقهي في ثقافته الدينية ، التى تقتضى منه التشكيك في شرعية السلطة العسكرية الحاكمة ، تحديداً مجلس قيادة الثورة ، فهو يعتقد أن هذا المجلس العسكرى اغتصب السلطة ، دون حصول القائم عليه (رئيس الجمهورية السلال) على بيعة ناجزه من أهل الحل والعقد . (٥٢)

ومن المؤشرات المهمة للسلطة الأدبية التى أصبحت زعامة حزب الله تتمتع بها في صنعاء مثلاً ، تردد بعض مشايخ القبائل اليمنية على القاضى الزبيرى طلباً للمساعدة في حل مشاكلهم المختلفة مع حكومة صنعاء . وقد شكوا الكثير منهم أن سلاح الطيران المصرى غالباً ما أخطأ في قصفه مدن وقرى جمهورية . (٥٣) وتكمن أسباب هذه الأخطاء في غياب التنسيق السياسى والعسكرى بين القيادة اليمنية والقيادة المصرية ، وعدم تمتعهما بسلطة روحية لم تتمكن جموع القبائل المتمردة من العودة إليها والتفاهم معها بيسر وسهولة . وبقدر ما تنال هذه الظاهرة من نظام السلال ، تنال أيضاً من هبة ومكانة القيادة المصرية .

ولما كان شيوخ العشائر اليمنية قد وزعوا ولائهم بين العسكريين المتصارعين الجمهورى والملكى ، فإنهم أخذوا يكتبون إلى الزبيرى ويرسلون إليه رسائلهم لطلب الدعم والوساطة بينهم وبين الحكومة . وقد حرصت الحكومة على الحد من نفوذ العلماء من المشاركة في صنع القرارات السياسية ، لكن زعامة حزب الله مارست ضغوط كبيرة جداً لمنع العسكريين من التفرد بالسلطة والحكم . هذا الدور الدينى - القبلى المزدوج يحدد بعض مظاهره محمد محسن الظاهرى ، الذى يشير إلى سلسلة من الأخطاء المرتكبة من قبل القادة العسكريين تجاه الزعامات القبلية ، ومحاولة نظام السلال إبعاد شيوخ القبائل اليمنية المشاركة في السلطة ؛ كانت سبباً من جملة أسباب " دفعتهم إلى مناوئة الحكم الجمهورى ومثليه . " (٥٤)

إن هذا التماثل الذى يقيمه الظاهرى للدولة والقبيلة في العهد الجمهورى ، يبدو غير دقيقاً من وجهة نظرنا . لكن محاولة التخصيص والتعميم في مجال البحث العلمى تفسح المجال

لظهور أفكار متعارضة في غالب الأحيان . يشير فضل أبو غانم إلى الأدوار المساندة التي فرضتها أحداث ووقائع الثورة اليمنية والتداعيات السياسية لجزيات الحرب الأهلية بقوله : " .. كانت سياسة بعض القيادات العسكرية المصرية تلجأ في معالجة الحرب التي واجهتها الثورة اليمنية بالاستعانة ببعض مشائخ القبائل الذين منحهم تأييداً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً كبيراً ، وذلك من خلال تكليفهم بالقيام بالمهام الأمنية والإدارية في مناطقهم القبلية ، وبقيادة الحملات العسكرية أثناء الحرب ، ومنحهم الرتب العسكرية والمناصب الوظيفية الكبيرة في الدولة ، وكذلك منحهم المقررات والاعتمادات المالية الكبيرة ، والتي كانت تعرف باسم ((الميزانيات)) . (٥٥)

بفضل هذه الامتيازات السياسية التي حصلت عليها المعارضة ، استطاع شيوخ القبائل أن يحصلوا على المال والسلاح من الحكومة المركزية في صنعاء على شكل هبات ومرتبات ؛ أو من المعسكر الملكي على شكل مساعدات مخصصة ، بل وغنائم من العدو . وكان باستطاعتهم أن يكسبوا عتاداً عسكرياً يفوق في بعض الأحيان مخزون الدولة ، التي اضطرت في بعض الأحيان إلى شراء بعض المدافع والرشاشات الثقيلة والذخائر منهم بأسعار باهظة . (٥٦) ما يهمني هنا الإشارة إلى أن فعالية المعارضة القبلية تزايدت إلى حد أن زعامتها لم تهدد نظام السلال بعرض القضية اليمنية على المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية فحسب ، بل هددت بتدويلها في حال رفض القيادة المصرية الاستجابة لمطالبها المتعلقة بالمشاركة في السلطة . (٥٧)

ظهرت بوادر معارضة سياسية قوية من داخل السلطة لأول مرة عندما أحتج الرعيل الأول من أعضاء الاتحاد اليمني علناً على تصرفات نائب رئيس الجمهورية البيضاء ، التي فسرت بأنها تثير النزعة الطائفية ، متهمين كبار المسؤولين في الحكومة بتمزيق وحدة الصف الوطني . وقد جاءت الفرصة المناسبة التي استغلها الرئيس السلال بذكاء ضد خصمه اللدود ، فأصدر قراراً يقضى بتنحيته من مناصبه السياسية؛ كما جرد من جنسيته اليمنية. لكن تنحية البيضاء لم تحل المشكلة حسبما كان يتوقع الجميع . فقد أخذت المعارضة ترفع شعار السلام والمصالحة ، وكان لعناصر حزب الله ، وهم من ناشطي تنظيم الإخوان المسلمين - فرع اليمن - دورهم في إثارة مشاعر القبائل المتمردة على النظام الجمهوري ، باعتبار القائمين عليه حكماً مغتصبين للسلطة، يقترون للشرعية، بل ويعطلوا العمل بقانون الشرع . (٥٨)

هذا التحرك المضاد للحكومة والنشاط الدعائي ضد الدور المصرى فى نطاق مدينة صنعاء وحدود تحالف حاشد وبكيل ، كان له الدور فى اتساع قاعدة المعارضة الدينية القبلية ، حيث ظهر تجمع سياسى عرف باسم (كتلة خمر) فى نهاية عام ١٩٦٣ . هذا الائتلاف السياسى شكل رديفاً سياسياً لجماعة حزب الله ، مما أعطى دفعه لرعيمة القاضى الزبيرى ، ليصل إلى عضوية المكتب السياسى ومجلس الرئاسة . ولم يعد نشاط الحزب مقصوراً على المساجد ومكاتب الدولة فحسب ، بل أخذت قيادته توطد علاقاتها بالمعارضة الملكية ، بحجة المساعى الحميدة لإقرار الأمن والسلام فى ربوع اليمن . ^(٥٩) وقيل أن أحد أقطاب المعارضة الملكية (السيد أحمد الشامى) عندما التقى بالقاضى الزبيرى والوفد المرافق له بمدينة أركويت فى السودان فى أكتوبر عام ١٩٦٤ ، ردد هذه العبارة : " احكموا أنتم القضاة والعلماء وأبناء الناس ، وسأكون معكم . أما ما دام المصريون وأولاد سوق الملح يحكمون فإننا نرفض أن نكون معكم .. " ^(٦٠)

أسهم قادة المعارضة الجمهورية فى خضم الحرب الأهلية فى إثارة الشعور الوطنى - الخصوصية اليمنية - ضد الوجود المصرى ، ووضع برنامج عمل لتحديد مستقبل الحكم فى اليمن بعد إكمال عملية انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من جنوب شبه الجزيرة العربية . لأسباب موضوعية ترتبط بالوجود المصرى فى اليمن ، لم يتمكن حزب الله من توسيع نشاطه فى اتجاه القضية الوسطى والسهول الجنوبية ، حيث أظهر سكان هذه المناطق تعاطفاً ملموساً مع نظام السلال . ومن تلك الأسباب أيضاً أن البرنامج السياسى للحزب لم يكن مقنعاً لقطاعات واسعة من الشعب اليمنى ، التى رفضت مشروع دولة اليمن الإسلامية ، باعتباره مشروعاً يتعارض مع مشروعية النظام الجمهورى . فهذا الشعار كان واحداً من جملة الشعارات السياسية التى رفعتها المعارضة الملكية ، بعد أن فشلت كل مساعيها السياسية والعسكرية بالعودة باليمن الجديد إلى العهد القديم .

ونظراً لجاذبية القاضى محمد الزبيرى ، الذى عرف بالعلم والتقوى ، ومواقفه الوطنية المناهضة لحكم بيت حميد الدين ، فقد أنضم عدد لا بأس به من موظفى الدولة وكبار ضباط الجيش والشرطة المتذمرين من الدور المصرى إلى صفوف المعارضة . ونتيجة لتزايد تدخل القيادة المصرية فى دقائق الحياة السياسية ، والدور الدعائى للمعارضة الملكية فى أوساط القبائل اليمنية المتمردة على السلطات الجمهورية ، أصبح نظام السلال معزولاً عن العلماء وشيوخ القبائل ، الذين اكتشفوا تدريجياً أن الحرب الأهلية بقدر ما تساهم فى ثرائهم ونفوذهم

السياسى فى البلاد ، تقلص دورهم على المدى الطويل ، عندما أتيحت الفرصة للوافدين الجدد إلى صنعاء من سكان اليمن الأسفل الالتحاق بسلك الجندية ووظائف الدولة العليا ، التى ظلت حكراً لسكان اليمن الأعلى لقرون طويلة من الزمن . وكان لكسر هذا الاحتكار لوظائف الدولة أثره فى اختلال موازين السلطة بفعل الدور المصري ، وكان دعوة البيضاى المطالبة بتقاسم السلطة والثروة على نحو عادل بين السكان ، قد أثارت حفيظة كل القوى الجمهورية التى تصدت له بقوة ؛ كما تصدت القوى التقليدية لكل من يطالب بتطبيق الهدف الأول من أهداف الثورة : " التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتها ، وإقامة حكم جمهورى عادل ، وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات . " (٦٦)

مظاهر الصراع على السلطة وحالة البيضاى :

أخذ الصراع على السلطة بين القادة الجمهوريين مظاهر سياسية واجتماعية خطيرة زاد من حدتها تلك النزعات القبلية والمناطيقية المتعارضة ، التى أصبحت ظواهر ملازمة للحياة السياسية اليمنية المعاصرة . (٦٧) فالمعارك المحتدمة على جبهات القتال عكست نفسها على سلوك النخبة الحاكمة فى مجمل اهتماماتها الجذرية ، حيث ظهرت على مسرح الأحداث ثلاثة اتجاهات سياسية متعارضة فى برامجها وأهدافها . الاتجاه الأول ، ترأس نشاطه المشير السلال الذى فرض نفسه على الجميع قائداً للثورة ورئيساً للجمهورية ، اعتمد بدرجة أساسية على خليط غير متجانس من الضباط والتجار والمثقفين الموالين له ، الذين نعتهم خصومهم بـ (السالين) ، وجميعهم شكلوا تجمعاً سياسياً مناصراً للوجود المصرى فى اليمن . لكن هذا التجمع سرعان ما أنقسم على نفسه إلى جناحين عندما احتدم الخلاف بين السلال ونائبه البيضاى ، ياثارهما التناقضات الموروثة داخل المجتمع اليمنى .

وقد مثل الاتجاه الثانى ، الدكتور البيضاى رمز الوجود المصرى فى اليمن ، الذى لم يكن زعيمه مستعداً لمسايرة حلفاء السلال من العسكريين والمدنيين الذين ضاقوا ذرعاً من التدخل السافر لأجهزة المخابرات المصرية فى شئون البلاد الداخلية . وقد فضل البيضاى الدخول فى مواجهة مكشوفة ضد جناح الصقور من خلال اعتماده المطلق على دعم ومساندة القيادة المصرية ، وعلاقة القربى التى كانت تربطه شخصياً برئيس مجلس الشعب أنور السادات ، المكلف رسمياً من قبل الرئيس عبد الناصر بمتابعة ملف اليمن فى السياسة المصرية . وقد حاول البيضاى استغلال موقع السادات لتحقيق طموحه الشخصى الغير محدود بالتسلى إلى قمة

السلطة على جثث الجميع وهامتهم ، بما في ذلك السلال ، الذى قبل في وقت سابق مشاركته له في اقتسام غنائم السلطة . وكان البيضاى في حدود آفاقه الضيقة يقتصر إلى الخبرة العملية بالتركيبة الاجتماعية المعقدة للمجتمع اليمنى ، ينحاز إلى تأييد القبائل الشرقية ، وعلى وجه الخصوص قبيلة قيفة ، التى ينتسب لها برابطة الدم ، الأمر الذى أثار ضده كل القوى السياسية المتواجدة على الساحة اليمنية ، بما في ذلك حلفاء المصريين الذين تخلوا عنه جميعاً .^(٦٣)

يعلق أحمد يوسف أحمد على هذا التغير السياسى المفاجئ في صفوف النخبة الجمهورية بالقول : " ومن المهم أن يتأمل المرء الطريقة التى خرج بها البيضاى من السلطة ، فقد كانت المبادرة في ذلك يمنية ، ولكن تصديق القاهرة كان ضرورياً ، ويعنى هذا تسليم القيادات اليمنية ، بأن أى تغيير في المواقع الحساسة داخل بنية السلطة لا يمكن أن يتم بعملية ذاتية محضة ، وإنما يجب أن يحظى بتصديق القاهرة . ولعل هذا يؤكد خطأ تفسير العملية السياسية في اليمن في هذه الفترة بعوامل داخلية يمنية محضة ، أو خارجية مصرية محضة . " ^(٦٤) وبناءً على ذلك ، يمكن القول إن البيضاى جرد من كافة مناصبه السياسية كنائب لرئيس الجمهورية ، ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية ، وأجبر على مغادرة البلاد في ظروف استثنائية . ^(٦٥) وبهذا تكون المعارضة قد أزاحت من طريقها شبح البيضاى ، الذى ظل كابوساً يجثم على صدورهم ردحاً من الزمن منذ أيام الاتحاد اليمنى . وهكذابقى منصب نائب رئيس الجمهورية شاغراً نحو عامين إلى أن وافقت القيادة المصرية على ترشيح الزبيرى لهذا المنصب ، في خامس حكومة تشكل بعد قيام الثورة .^(٦٦)

بالرغم من أن النموذج الأساسى لنظام الحكم في اليمن الجمهورى اصطُغ منذ البداية بالصيغة العسكرية . إلا أن قاعدة الحكم أخذت تتوسع تدريجياً لصالح الساسة المدنيين ، الذين أفسح لهم العسكريون المجال للمشاركة في مناصب تنفيذية وزارية وتشريعية قضائية لاعتبارات سياسية واجتماعية ، بل وفنية إدارية . وقد أقتضى الأمر من القيادتين اليمنية والمصرية توسيع عضوية مجلس قيادة الثورة والمكتب السياسى والحكومة ضعفين من حيث عدد الأعضاء المدنيين المدجنين في هذه المؤسسات التنفيذية الثلاث . [انظر الجداول ١ ، ٢ ، ٤ في الملحق ٤] وضعت المؤسسة العسكرية الحاكمة في اعتبارها تمثيل علماء الدين وشيوخ القبائل في السلطة من خلال السماح لعدد محدود منهم ، تمثيل قطاعات واسعة من سكان اليمن الأعلى ، الذين كانوا يوزعون ولاءهم بين المعسكرين الجمهورى والملكى . ^(٦٧) فقد كانت القيادة المصرية تعلم تماماً أن بنية الجيش اليمنى هشه ، وأن وحداته النظامية حديثة العهد بالأسلحة السوفيتية

والستدريب ، عاجزة عن الدفاع عن النظام الجمهورى دون الاعتماد على الجيش المصرى ، بل ومساندة الجيش الشعبى (القبلى) فى جبهات القتال . ربما يؤدى إلى انهيار الدولة الفتية . هكذا اقتضت الضرورة العسكرية من الحكومة الإذعان لمطالب المعارضة الدينية والقبلية لزيد من اللحمة والتماسك للشرعية السياسية للنظام الجمهورى الوليد .

وكان لسياسة التوازنات بين القوى المتنافسة على السلطة دوره فى سرعة تغيير الحكومات بشكل ملحوظ خلال سنوات الثورة الأولى ، تحديداً منذ سبتمبر ١٩٦٢ حتى ديسمبر ١٩٦٧ . شكلت نحو (١٣ حكومة) ، ترأس غالبيتها ضباطاً عسكريين ، [انظر الجدول ٦ فى الملحق ٤] فيما عدا حكومتين ترأسها مدنيين ، هما أحمد نعمان ومحسن العيى ، كلاهما ينحدرا من أصول قبلية . فلم يكن بمقدورهما أن يمنعا تسلط جهة أو قبيلة على مقاليد السلطة والحكم فى البلاد ، التى أصبحت الآن تقع تحت قبضة القيادة المصرية وحلفاءها من جماعة تجار مدينة تعز كجماعة سياسية ضاغطة ، كانت تساهم بشكل أو آخر فى صنع القرارات السياسية .^(٦٨) وفى هذا النهج المعارض لنظام السلال ، أقامت المعارضة مسئولين كبار فى الدولة وعلى رأسهم البيضاى بالتحيز لجهات وقبائل دون الأخرى ، ومال بعض الساسة الجمهوريين إلى اتهام القيادة المصرية بتهميش مشايخ قبائل حاشد وبكيل من المشاركة فى الحياة السياسية . فكان الخيار لمقاومة تلك الأوضاع الغير طبيعية الدعوة إلى انعقاد مؤتمرات شعبية ، التى أصبحت بمرور الوقت مرتعاً خصباً للعناصر الملكية فى محاولاتها الرامية إلى إفراغ النظام الجمهورى من محتواه العقائدى وتوظيفه لصالحها .

لهذا السبب ، كان الاتجاه الثالث المعارض للسلطة من واقع السلطة ، يتحرك بوعى نحو الالتقاء مع المعارضة الملكية (اتحاد القوى الشعبية) ، كى يبحث القوى الخارجية المعادية للنظام الجمهورى على التدخل لمنع الجمهورية العربية المتحدة من فرض سياساتها على القضية اليمنية . وكان المتحدث الرسمى باسم هذه المعارضة فى الداخل (صنعاء) كل من القاضيين محمد الزبيرى وعبد الرحمن الإريائى ، وفى الخارج كل من محمد أحمد نعمان (الابن) ومحمد عبد الله الفسيل . كما لا يمكن إغفال الدور السعودى الذى رسم أهدافه السياسية بحذق ومهارة تجاه التدخل المصرى فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، حيث وفرت الأسرة المالكة الدعم المادى والعسكرى للملكيين ، الذين خاضوا غمار حرب عصابات ناجحة ضد الجيش المصرى فى مرتفعات اليمن الشمالية .^(٦٩)

وهناك ما كان يطلق عليه جناح المعارضة الملكية المنشقة عن مجلس الإمامة ، الذى أصبح اتباعه يعرفون باسم (القوى الثالثة) بزعامة أسرة الوزير ، الذين تبنا مشروع دولة اليمن الإسلامية^(٧٠) ، وبدورهم يتلقون دعماً سياسياً من النظام السعودى . ولزعامة هذا التنظيم وجهة نظرها الخاصة فيما يتعلق بشروط المصالحة : "عرفنا أن الجمهورية - وكذلك الملكية - ليست سوى أسماء وإطارات لمحتويات متعددة صالحة وفاسدة. ومع ذلك فإن النظام الجمهورى قد يكون أنجح الوسائل فى تحقيق حكم أفضل - من حيث أنه تجسيد أشمل لتمثيل الأمة فى الحكم - عن سائر الأنظمة القائمة ، وهو كذلك إذا طبق تطبيقاً جيداً .. والذين يرون أن الجمهورية أو الملكية الدستورية نظام متكامل وثابت إنما يقعون فى الخطأ؛ فليست الجمهورية أو الملكية فى حد ذاتها إلا شكلاً محتوى كما قلنا، ولم يتخذ الشكلا ن سمات معينة تقتصران فيها على منهج واحد وإيديولوجية واحدة " .^(٧١) هذا الطرح فى شأنه ينسجم إلى حد كبير مع أطروحات الجناح الجمهورى المنشق عن نظام السلال - تحديداً حزب الله وتجمع كتلة حمر .^(٧٢)

نستخلص مما سبق أن هذه الإنشقاقات السياسية داخل الصف الجمهورى وخارجه، كانت تعكس طبيعة الصراع الدائر فى اليمن وتعقيداته الداخلية والخارجية. ولا أدل على ذلك من وجود أربعة تيارات سياسية متباينة الأهداف والمقاصد ، داخل المعسكرين - الجمهورى والملكى . كما أن تجربة حزب الله فى حد ذاتها أثبتت نجاح الزبيرى المحدود فى اختراق صفوف المعسكرين من خلال أنصاره ومريديه ، الذين تحمسوا لمشروع دولة اليمن الإسلامية . وقد جاء هذا التحرك نتيجة لغياب زعامة سياسية مزاحمة له ، لا سيما بعد أن التزم أمراء بيت حميد الدين خط السياسة السعودية المناهض للنظام الجمهورى من جهة ، والوجود المصرى من جهة أخرى . وكان غضب الجماهير اليمنية على الأسرة المالكة (بيت حميد الدين) ، قد انسحب بدوره على كل رموزها السياسية من السادة العلويين الذين تواروا عن مسرح الأحداث فى صنعاء ، فى ظل الوجود العسكرى المصرى .

من جهة أخرى ، كانت الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد غالباً ما تضم عناصر عسكرية - يمنية ومصرية - بملابس مدنية ، جميعهم يخضعون لتعاليمهم رئيس الدولة ، أو يتلقون تعليمات خاصة من القيادة العربية بصنعاء . علماً بأن السلطات المحلية بقيت على حالها الأولى كما كانت فى مرحلة المملكة المتوكلية اليمنية ، حيث منح مشايخ القبائل صلاحيات واسعة وامتيازات مشابهة للسلطة المركزية - فى نطاق عشائريهم ، دون أى تدخل

يذكر من الحكومة ، حيث أصبحوا يشكلوا دولة داخل الدولة .^(٧٣) كما أتيحت لهم الفرصة المشاركة في الحياة السياسية بصورة فاعلة في مجلس الوزراء ، حيث خصصت لهم حقيبة وزارة الداخلية وحقيبة شئون القبائل ؛ فضلاً عن تشكيل اللجنة المركزية لشئون القبائل في شهر أبريل من عام ١٩٦٣ .^(٧٤) ولم تطالبهم الحكومة بتسليم الزكاة المستحقة لها ، ولا الأسلحة الثقيلة التي غنموها في الحرب ، بل ألما منحهم كل ما يريدون من المال والسلاح والوظائف .^(٧٥) لكن هذه الامتيازات والصلاحيات الواسعة للمؤسسة القبلية لم تكن كافية لكسب ولاء زعامتها ، التي أخذت تتطلع للعب دوراً أكبر في الحياة السياسية.

حاول رموز المعارضة الذين سيطروا على مراكز مهمة في الحكومة (وزارات العدل والداخلية والاقتصاد والإدارة المحلية) ، وقيادة الجيشين النظامي والشعبي (القبلي) ، التخلص من نفوذ السلال بتسريح بعض أبرز أنصاره (البيضاني) في ربيع عام ١٩٦٣ ، إلا أنه رد بإجراءات عنيفة مماثلة ، مما دفع بأعضاء الحكومة (الإرياني والزبيري والنعمان) تقديم استقالة جماعية .^(٧٦) وفي سبتمبر عام ١٩٦٣ ، انعقد مؤتمر عمران ، في ظروف استثنائية ، حيث اتخذت قيادة المعارضة قرارات وتوصيات مهمة ، كما أفصحت عن تصورها الخاص لفحوى النظام الجمهوري . وقدم القاضيان (الزبيري والإرياني) مذكرة تفصيلية وضحا فيها مطالب المعارضة بتشكيل مجلس شوري وحكومة مدنية . وأشار البيان الصادر عن المؤتمر ، بأسلوب يتصنف بالنقد الضمني الموجه للحكومة ، جاء فيه : " إن الممارسات الخاطئة التي يرتكبها غير الثوريين ممن تسللوا إلى الصف الجمهوري ، هي التي أدت وستؤدي إلى تقسيم أبناء الشعب اليمني إلى فئات متناحرة .. " ^(٧٧)

وبحلول نهاية عام ١٩٦٣ ، كان هناك اعتقاد متصاعد في صفوف المعارضة الجمهورية بأن حكومة السلال والقيادة المصرية الحاميان الفعليان للنظام الجمهوري ، وأن سياسة التصعيد العسكري إنما تمثل رغبة الجمهورية العربية المتحدة في البقاء في اليمن وفرض سيطرتها على مقاليد الأمور ، وفق مخطط تأمرى رسمه جهاز المخابرات المصرية . وكان الزبيري وأنصاره في المؤسستين الدينية والقبلية قد رفضوا على الدوام أن يلزموا أنفسهم بأى إطار قد يفسر خارج إطار قرارات وتوصيات مؤتمر عمران ، ولكنهم رفضوا إعلان خروجهم بصورة نهائية عن النظام الجمهوري ، " لأن الجمهورية هي النظام الذي جاء به الإسلام ، ولأن الملكية مرفوضة في كتاب الله وشريعته . " ^(٧٨)

وبالرغم من أن الزبيرى كان ضمن أعضاء المكتب السياسى هو وبعض رفاقه (النعمان والإريانى وصبره) ، فإن غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة والحكومة ، كانوا من العسكريين والتجار المؤيدين للدور المصرى . ولم تمض شهور قليلة بعد تعيينه فى المكتب السياسى ، حتى جهر بالشكوى من تسلط العسكريين على المجلس والحكومة ، وكان يرى أن أكبر خطر لحق بالثورة هو شخص البىضائى ، وهو لم يخف تحفظه عنه قبل قيام الثورة ، كتب رسالة يحذر فيها رفاقه بهذه العبارات : " إن البىضائى أغراكم بفكرة القحطانية ، وأنتم لا تتصورون ما وراءها ، إن الأحرار سيدفعون ثمناً غالياً ، فإن البىضائى لا يقصد بما إلا تمزيق القوة الوطنية فى اليمن . " (٧٩)

كانت المعارضة المنشقة عن النظام الجمهورى قد أعلنت عن نفسها بطريقة فاعلة ، أدت بانتقاداتها المتكررة للمؤسسة العسكرية الحاكمة إلى استجابة زعماء العشائر اليمنية وعلماء الدين ، الذى التفوا حول برنامج حزب الله الذى يتمحور حول دعوة السلام والمصالحة الوطنية كمتخرج للأزمة اليمنية . فأزمة السلطة الجمهورية هذه تركز على ثلاث معطيات منذ سبتمبر ١٩٦٣ : أولها ، تزايد حجم القوات المصرية المتواجدة فى أرض اليمن ، وما رافق ذلك من تصعيد عسكري فى جبهات القتال فى الهضبة الشمالية والشمالية الشرقية والغربية خلال عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ . ثانياً ، تزايد نفوذ الدور المصرى فى الحياة السياسية ، حيث أصبحت القيادة العربية فى صنعاء هى السلطة الفعلية المحركة للأحداث . ثالثاً ، نظام السلال المدعوم بقوة من قبل القيادة المصرية ، وكلاهما يفتقد للشرعية - من وجهة نظر المعارضة . هذه الأسباب مجتمعة ، ساهمت فى خلق معارضة قوية فى أوساط سكان الهضبة الشمالية ، خصوصاً عشائر حاشد التى تحولت معظمها من أنصار للقضية الجمهورية إلى خصوم ومعارضين للوجود المصرى . لكن زعامة حزب الله التى نصبت نفسها رقيباً محاسباً لحكومة السلال وتجاوزات القيادة العربية ، لم تقدم حلول مناسبة لهيكلية الدولة والثورة ، غير المقترحات السياسية التى غالباً ما تمحورت حول السلام والمصالحة الوطنية ، والمطالبة بسحب القوات المصرية من اليمن . (٨٠)

فى هذه الفترة الحرجة من تاريخ اليمن المعاصر ، حصلت أزمة السلطة والمعارضة الجمهورية فى آن واحد - تجاه ذلك النظام الجمهورى المتولد عن مفهوم اليقين الثورى ، والتدخل المصرى ، الذى تم استحضاره وإدائته فى وقائع جلسات مؤتمر عمران وغيره من المؤتمرات واللقاءات الشعبية . وكان القاضى الزبيرى ، يستعيد بدوره أحداث التجارب

التاريخية التي مر بها اليمن مستلهماً عقدة ذى يزن ، ذلك الفارس الذي دفعته الضرورة في لحظة من لحظات اليأس والانكسار ، الاعتماد على العنصر الفارسي في مساندته والوقوف إلى جانبه ضد الغزو والاحتلال الحبشي . لكن هذا الحضور العربي - الدور المصري - ، عشية انعقاد مؤتمر عمران ، كان قد تحول إلى كابوس ضاق به صدر " الزبيري " ، ثم نفوره من هذه العقدة ، لا يعنى التقليل من شأن الاعتماد على الموقف القومي ، وإنما يعبر عن الخوف من أن يتحول هذا الاعتماد إلى شعور بالتواكل وانتظار المخلص الخارجي . " (٨١)

ومن خلال هذه الخلفية التاريخية ، تنقمص زعامة حزب الله شخصية الفارس اليمنى سيف بن ذى يزن ، والقاضى الزبيري بتواجهه داخل السلطة كان يستند في معارضته لحكومة السلال والقيادة المصرية ، على مجمل التناقضات السياسية والاجتماعية المتولدة عن تجربة الجمهورية العربية اليمنية . والرمز التاريخي للتدخل الخارجى - الفارسى - في تاريخ اليمن القديم، يسقطه الزبيري وأشياعه إسقاطاً على الدور القومى العربى -المصري- بهذه الطريقة ، لأداء مهمة تسهل للمعارضة تخطى مجلس قيادة الثورة ، بالوصول إلى قمة السلطة ، كتفسير مسبق لمفهوم اليقين الثورى أو الحكم الشعبى ، بمعزل عن ذلك النموذج التاريخى - الحكم الجمهورى - المستعار من تجارب تاريخية غربية وعربية معاصرة .

وإذا كان الحديث عن الجمهورية والحرية يخص أكثر القوى الجديدة المؤمنة بهذا النظام قدراً ومصبوراً ، أو سكان الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية ، أو المجتمع الحضري الذي استجاب لدعوة الجمهورية ، فإن الجزية الفادحة : كان بطبيعة الحال يدفعها من يرفض الخروج من كهف الأسرة والقبيلة إلى الفضاء الفسيح لنظام الجمهورية العربية اليمنية ، حيث يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات ، دون الحاجة إلى قلب الرؤيا التاريخية لعقدة ذى يزن ، أو الاستلاب المستمر لمفهوم جمهورية ، سواء عربية يمنية ، أو يمنية . تقوم هذه المصطلحات والمفاهيم ، كان من المفروض تصحيحها عندما تحرك تنظيم الضباط الأحرار عشية يوم الثورة ، لخوض معركة قصر البشائر ، التي دكت تحت أنقاضه أعنى الأنظمة الرجعية تخلفاً في الساحتين العربية والإسلامية . إلا أنهم لم يتمكنوا من رصد وقائع الأحداث بعد نجاح الثورة ومجيء القوات المصرية إلى اليمن ، فترك معظمهم تصريف مجلس قيادة الثورة والحكومة للساسة المدنيين والمستشارين والخبراء المصريين . وقد عبر أحد ضباط الثورة (العميد يحيى المتوكل) عن هذه الحقيقة بقوله : " الجميع كان مدركاً لأهمية الدور المصرى للثورة اليمنية ومرحّباً بوجود قوات مصرية في اليمن ، وبدور مصرى على سياساتها ، ولكن هيمنة المصريين على

القرار خلفت معارضين ، وكان أولهم الشهيد محمد محمود الزبيرى ، وكان أول تحرك له يتمثل في الدعوة لعقد مؤتمر عمران ومناذاته بتكوين حزب الله وخروجه عن العاصمة صنعاء إلى المناطق القبلية .. كل هذه التحركات التي قام بها الزبيرى وغيره من السياسيين هدفت إلى التعبير عن الاحتجاج بطريقة أو بأخرى على استمرار اتخاذ القرارات من قبل المصريين في ظل غياب جيش يعنى جمهورى مؤهل وإدارة سياسية جمهورية مستقلة . " (٨٢)

يستفاد من هذه الشهادة التاريخية أن القيادة اليمنية ، كانت مسلوية الإرادة في ظل الوجود المصرى الذى تفردت قياداته باتخاذ القرارات السياسية الحاسمة المتعلقة بالسلم والحرب . فالسؤال الذى كان ولا يزال يطرح نفسه : ما هى الأسباب التى حالت دون السماح لمجلس قيادة الثورة ومجلس الثورة والمكتب السياسى الذى يتكون معظم أعضاؤه من تنظيم الضباط الأحرار ، من المشاركة في صياغة القرارات السياسية الحاسمة ؟

كان المجالس الثلاثة يتزعمها رئيس الجمهورية ، الذى أصبح يجمع بين يديه سلطات تنفيذية وتشريعية غير محدودة ، نظراً للحالة الاستثنائية التى كانت تمر بها البلاد في ظروف الحرب الأهلية المستعرة ؛ فضلاً عن صلاحيات واسعة في تعيين الوزراء وعزلهم ، علماً بأن الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية حدد سلفاً صلاحيات رئيس الجمهورية . (٨٣) وبعد مضى أيام معدودة على رئاسته ، عقدت القيادة المصرية معه اتفاقاً ينص على إحالة الأمور السياسية والاقتصادية في البلاد إلى المستشارين والخبراء المصريين (هيئة الخبراء العرب) ، وبذلك نستطيع القول إن نظام الجمهورية العربية اليمنية أصبح يقع تحت هيمنة ونفوذ القاهرة . وبصفة إجمالية خلقت حالة الحرب نوعاً من الازدواجية بين القيادتين اليمنية والمصرية في اتخاذ القرارات السياسية بصورة متناغمة . وكنتيجة للتصعيد العسكرى في جبهات القتال ، هيمنت القيادة المصرية على مقاليد الحكم في البلاد .

وهذا التحديد لمظاهر الانقسام في الصف الجمهورى ، يمكن أن ترد هذه المسألة إلى جذور المشكلة اليمنية ، أى الصراع على السلطة ، حيث صبت المعارضة جام غضبها على شخص نائب رئيس الجمهورية ، فالبيضاني - من وجهة نظرها - عنصر دخيل على الثورة اليمنية ، يمثل مصالح الجمهورية العربية المتحدة في اليمن . ويحدد أحد الدارسين المهتمين بحركة المعارضة الوطنية - طبيعة الصراع القائم حينذاك من خلال استعراضه لحالة واحدة من عشرات الحالات الشاذة في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية : " كان أمراً طبيعياً أن يتصدى

له الأحرار اليمينيون قبل الثورة وبعدها .. وفي ١٩٦٢/٩/٣٠ حدث ما توقعه الأحرار ، حين أغار على الثورة وقام بإعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة ، واستلم عملياً رئاسة الوزراء ، والقيادة العسكرية العامة؛ ثم استصدر بنفسه في ١٩٦٢/١٠/٢ قراراً بمنحه " كافة الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الوزراء والقائد العام) . وفي ١٩٦٢/١١/١ أصبح نائباً لرئيس الجمهورية وبصلاحيات رئيس الجمهورية دفعة واحدة . كل ذلك تم تحت المظلة المصرية التي مثلها يومئذ صديقه غير المأسوف عليه (السادات) . " (٨٤)

زعم بعض المتبعين لسار حركة المعارضة الوطنية في اليمن المعاصر ، أن العامل الرئيسي لحدوث الانقسام الحاد في الصف الجمهوري ، يعود أساساً لشخص البيضاني ، باعتباره عنصراً دخيل ليس على الثورة والجمهورية فحسب ، بل وعلى الشعب اليمني ؛ وهذا قول مبالغ فيه . فالبيضاني - شئنا أم أبينا - هو إفراز مباشر لمرحلة الملكية المتوكلية اليمنية ، وسلسلة الأخطاء الفادحة التي وقعت فيها زعامة الاتحاد اليمني ، من خلال علاقتها المتشعبة والشائكة معه ومع غيره ، فمن انخرطوا في صفوف المعارضة لأسباب ذاتية وموضوعية هدفت إلى تفتيت الاتحاد وتمزيقه . فالسلال ، الخصم اللدود للبيضاني ، الذي قبل التعاون معه في تشكيل مجلس قيادة الثورة ، كان في مقدمة منتقديه حيث شكاه في رسالة طويلة وجهها للزعيم العربي جمال عبد الناصر ، نورد هنا مقاطع منها قد تساعدنا في فهم أسباب الخلافات الشخصية ، التي تحولت فيما بعد إزاحة البيضاني إلى معارضة علنية للنظام الجمهوري ، كان مصدرها الطموح والتنافس على السلطة ليس إلا . ها هو المشير السلال يعدد لعبد الناصر بعض الممارسات الخاطئة للبيضاني ، على النحو التالي :

١- حاول الرجل منذ الأيام الأولى للثورة أن يعمل على تركيز شخصيته بتكثيف جماعات وقوى من حوله ، وإعطائها الكثير من فرص الظهور والمناصب مما أدى إلى زعزعة الوحدة الوطنية ، وتخلخل الصفوف ، وارتباك حركة السير الثوري ..

٢- عندما ظهرت بعض المشاكل مع القبائل ، حاول أن يستغل الصلاحيات التي أعطيت له ، باتخاذ إجراءات وتصرفات أدت إلى توسع هذه المشاكل وتعقيدها ، مما كلف الدولة أعباءاً خاسراً مادياً ومعنوياً لمواجهة إيقافها كمشكلة حولان ..

٣- عمل الرجل على العبث في صفوف القبائل ، وذلك باستمالة بعض المشايخ من مناطق مختلفة وأغدق عليهم الكثير من النفقات والسلاح والصرفيات من ميزانية الدولة ،

الأمر الذى دفع المشايخ الآخرين إلى النقمة والحقد على الثورة وعلى رجالها ، ومن ثم معاداة النظام الجمهورى ..

٤- رغبة فى تركيز شخصيته عمداً دون تقدير للمسئولية إلى إعلان رفع مستوى المعاشات لعموم موظفى الدولة والقوات المسلحة ، إلى درجة لم تكن متوقعة من قبل الموظفين أنفسهم ، فى حين أثار استغراب المواطنين الذى يعرفون أن ميزانية الدولة لا تتحمل مثل هذه المسئوليات ، الأمر الذى جعلهم يشعرون أن الثورة وحكومتها تعمل بدون فهم ولا تقدير للمسئوليات ، مما أوجد لديهم نوعاً من اليأس فى عدم نجاحها .. ثم بالتالى عندما أدرك الرجل استنزاف ما تبقى فى خزانة الدولة ، عمداً إلى تغطية هذا الوضع بفرض ضرائب كبيرة على المستهلكين مما أثار سخط واستياء الرأى العام ، .. " (٨٥)

نستنتج من رسالة السلال مدى تدهور الموقف السياسى فى البلاد ، حيث حمل البيضاى أوزاره وأوزار غيره . وفى اعتقادنا ، أن الطموح الشخصى كان من أهم أسباب الصراع المحتدم على السلطة بين السلال والبيضاى من جهة ، وحكومة السلال وجماعة حزب الله من جهة أخرى. فقد كان البيضاى أول شخصية سياسية شافعية تتولى هذا المنصب الرفيع منذ سقوط الدولة الطاهرية فى بداية القرن السادس عشر الميلادى ، وقد تزايد دور قطاع واسع من الساسة المدنيين والقادة العسكريين ، الذين يتحدرون من أصول اجتماعية متواضعة فى مراكز الدولة العليا بفضل الدور المصرى . ولم يكن السبب الرئيسى لإقصاء البيضاى هو اعتماده العلنى على الروابط الطائفية ، وإن كان ذلك ذريعة قدمها هو لخصومه ليستخدموها ضده . (٨٦) ولم يخف الساسة المدنيون استياءهم الشديد من القيادة المصرية ومخابراتها العسكرية ، التى ساهمت فى تعميق الانقسامات الجانبية فى الصف الجمهورى بإقدامها على تنصيب البيضاى أعلى المناصب السياسية فى الدولة ، بل اتهمه كبار ضباط الجيش بما فيهم رئيس الجمهورية السلال بإثارة النزعات الطائفية والفرقة المذهبية بين أبناء اليمن الواحد (٨٧) وفى وقت لاحق وجهت نفس التهمة للشيخ أحمد نعمان ، عضو المجلس الجمهورى ورئيس الوزراء ، وفى ظروف استثنائية جرد نعمان مثل البيضاى من كافة المناصب الرسمية ، بل ومن جنسيته اليمنية . (٨٨)

بدأت الخلافات العميقة بين السلطة ممثلة بشخص رئيس الجمهورية وبين المعارضة ممثلة بزعامة حزب الله ، منذ يناير عام ١٩٦٣ ، وتمحورت فى ثلاث نقاط رئيسية :

١- إعلان نهاية حالة الطوارئ والأحكام العرفية في البلاد ، والدعوة إلى الحوار والسلام كخطوة إيجابية تساهم في خلق المناخ المناسب للمصالحة الوطنية بين الأطراف المتحاربة .

٢- الدعوة إلى تشكيل حكومة مدينة تمثيلية ومجلس شورى منتخب يمثل جميع فئات الشعب ، ليحل محل مجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي .

٣- البحث عن حلول عملية ناجعة لوقف تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد . (٨٩)

وتجلى الصراع على السلطة بين رئيس الجمهورية والمعارضة بصورة فاعلة ، عندما شدد الزبيري ورفاقه بأنحاء كل مظاهر الفساد المالي والإداري ، بل والقضاء على المحسوبية والفتوية التي أصبحت تشكل ظاهرة خطيرة على الوحدة الوطنية . وكان السلال يدرك تماماً أن السماح للمعارضة بممارسة نشاطها المعادي للنظام من واقع مشاركتها في السلطة ، يشكل خطراً أكبر على الدولة من خطر المعارضة الملكية ، التي يمكن مواجهتها وإخمادها بواسطة القوة . أما السماح لعناصر حزب الله القيام بدور المعارضة من داخل النظام نفسه حتماً سيؤدي ذلك إلى القضاء على الثورة والجمهورية ؛ ولم يخف ميله الشديد بخاربة المفسدين في الأرض الذي يتخفون تحت عباءة الإسلام ، كما عبر عن ذلك في أحد مقابلاته الشخصية مع المؤلف . (٩٠)

لكن عناصر حزب الله المدعومة بقوة من قبل تجمع كتلة خمر ، أخذت تندد بالحكم العسكري ونواياه السرامية لاحتكار السلطة ، لصالح فئة من العسكريين والساسة الانتهازيين ، الذين استغلوا فرصة انبغال رجال الثورة في ساحات القتال ليتفردوا بالسلطة والحكم . (٩١)

كان أقطاب المعارضة الجمهورية المنشقة عن نظام السلال ، يتطلعون إلى لعب دور الطليعة الثورية التي ستعطى النظام الجمهوري طابعاً إسلامياً ، يساهم في إعادة بناء الشخصية العربية الإسلامية للشعب اليمني، بهدف المحافظة على كينونة الذات " الخصوصية اليمنية " ، التي شوهت بعض معالمها في ظل الدور المصري الفاعل في جنوب الجزيرة . فالنهج العام للمعارضة اقتصر على التحريض السياسي ضد الوجود العسكري المصري في اليمن ، والدعوة العلنية إلى الخروج عن نظام السلال ؛ ومن ثم الإعلان عن قيام دولة اليمن الإسلامية ، باعتبارها رديف سياسي للحكم الشعبي الذي احتل حيزاً مهماً في أدبيات الاتحاد اليمني .

وإذا كان الزبيري قد اتخذ من الأدب والفقه مدخلاً نظرياً في خطابه السياسي ، الذي لا يخلو من مؤثرات الفقه الزيدي - الحسبي - ، كما يبدو ذلك واضحاً في بيانات حزب الله

التي اتسمت بالحدة تجاه نظام السلال ، باعتباره حكماً عسكرياً مرفوضاً . فالسلال من وجهة نظر القاضي ، لا يختلف منهجه في الحكم وإدارة شئون البلاد في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، كثيراً عن النظام الإمامي في عهد بيت حميد الدين ، كما أفصح عن ذلك الزبيري في قصيدته المشهورة (القانون والفرس والميدان) ، التي خصصنا الفصل السابع من هذه الدراسة لناقشتها .

وقد كان مؤتمر عمران (سبتمبر ١٩٦٣) يجسد بشكل أو آخر ، ظهور حركة معارضة سياسية قوية داخل نظام الجمهورية العربية اليمنية ، والثورة اليمنية لم تطفئ بعد شمعها الأولى . كما تبين للمعارضة أن الحكومة العسكرية بزعامة السلال ، كانت تتخذ من الأزمة السياسية فرصة لتصعيد العمل العسكري ضد المتمردين (الملكيين) التابعين للمعسكر الإمامي ، لأن المسألة الجوهرية حينها كانت محصورة في دعم النظام الجمهوري في صنعاء وترسيخ قواعده ، بغض النظر عن الأخطاء المرتكبة أثناء الممارسة والتطبيق لاهداف الثورة ومبادئها الستة المعلنة . (٩٢)

ونلاحظ في هذا السياق التاريخي أن ظاهرة الزبيري الخطابية بمعزل عن الشعرية ، المجسدة في تجربة حزب الله ، وانتشار مبادئها في الفترة المذكورة كانت مقصورة على سكان المرتفعات الشمالية - تحديداً من مدينة صنعاء جنوباً حتى عمران وريدة إلى مدينة حوث وصعدة في أقصى الهضبة الشمالية . (٩٣) وسكان هذه الجهات حتى عشية انعقاد مؤتمر عمران في سبتمبر ١٩٦٣ ، كانوا لم يحددوا بعد بصورة حاسمة موقفهم من أطراف الصراع الجمهوري - الملكي؛ " فكانت (الجمهورية) و(الملكية) اسخى مواسم انخاريين لأن لكل جهة ثروة دولة، وتحت هذا الزمان الهادر سعى الزبيري إلى الإصلاح بين المتحاريين . " (٩٤) ويوافق محمد الظاهري رأي عبد الله البردوني في أن القبائل اليمنية ، كان يغلب عليها النزعة الانتهازية في استغلال الصراع الدائر في اليمن لصالحها. ومثل هذا التفسير لهذه الظاهرة القبلية يبدو صحيحاً ومنطقياً فيما لو تذكرنا تلك الأدوار المزدوجة لشيوخ عشائر حاشد وبكيل ، الذين ساهموا في قيام وسقوط الحكومة الدستورية عام ١٩٤٨ . (٩٥)

من هذه الزاوية ، تسقط تجربة الاتحاد اليمني (١٩٥٢ - ١٩٦٢) ، وتجربة حزب الله (١٩٦٣ - ١٩٦٥) ، من مرحلة الصراع ضد المؤسسة الإمامية إلى مرحلة الصراع ضد المؤسسة العسكرية . وهذه المرحلة الأخيرة ، تصبح بذلك متميزة تعبيراً عن المقاومة القبلية

المسلحة ليس ضد الوجود المصرى فحسب ، بل ضد النظام الجمهورى . من هذا المنطلق، تتسع مطالب المعارضة بالسلام والمصالحة بين الأطراف المعنية فى اليمن . وتتقلب فى المقابل الرؤيا العقائدية لدى المعارضة المنشقة عن نظام السلال رأساً على عقب ، إذا ما فهمنا مغزى مفهوم الحكم الشعبى ، ومفهوم دولة اليمن الإسلامية ، كتعبير مجمل عن ردود الفعل المحلية المتولدة عن ضغوط خارجية، مصدرها قوى إقليمية عربية - المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة .^(٩٦)

ومن المؤكد أن الزبيرى كان يعلم أن مشروع الدولة الإسلامية أو الحكم الشعبى توجه سياسى ، لن تقبل به القيادتين اليمنية والمصرية . وكان هدفه التغلب على انقسام المجتمع اليمنى إلى قسمين جمهورى وملكى ، أو بتعبير أكثر دقة شافعى وزيدى ؛ فهو يرفض الاعتراف بهذا الواقع السياسى الموروث عن العصر الملكى؛ وجاءت أحداث الحرب الأهلية تجسده على أرض الواقع . ولو أردنا أن نتبع سلسلة الأحداث والوقائع التاريخية التى بنى عليها الزبيرى نظريته الخاصة للمشكلة اليمنية ، لوصلنا إلى الاستنتاج أو التعميم نفسه الذى وصل إليه محمد عبد السلام بقوله : " ماذا عن الجمهورية ؟ إن التقسيم للوظائف العامة فى المجتمع والدولة مناسب لبنية مجتمع الإمامة، التى كانت تقوم على نظام أفقى ورأسى لا يستطيع البقاء خارجه . والاحتفاظ بنفس الشروط مع الحديث عن إلغاء الإمامة تناقض واضح، وشاهد على أن الشكل الجمهورى استمرار لها بمعنى من المعاني . فالجمهورية كما تتصورها - فئة القضاء [المفرد قاضٍ] استبدلت بإمامة حكمهم، داخل البنية القديمة للدولة ، ودون كسر إطارها حتى لا يخرج الجديد إلى الحياة . وهذا يعنى أن الجمهورية ، لا تستطيع القضاء على أهم أركان الإمامة : المؤسسة القبلية التى كانت تركز عليها . " ^(٩٧)

وهذا القول صحيح فىسما لو أدركنا أن الجمهورية ألغت احتكار السلطة السياسية التى كانت محصورة فى الماضى على النخبة العلوية، أى فئة السادة [المفرد سيد] . وكان القاضى الزبيرى فى طليعة أحرار اليمن الذين أيدوا الحركة الثورية فى اليمن (ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢)، لكنه لم يكن راضياً كل الرضا بتعيين السلال رئيساً للجمهورية . كان لهذا الحدث، تعيين الزعيم السلال رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة ، والدكتور البيضاى نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للخارجية ، صدى كبير ليس فى أوساط القبائل اليمنية فحسب ، بل فى أوساط الشريحة المتوسطة فى المدن اليمنية . أما الوجهاء والأعيان فلم يظهروا إلا تخوفهم وتحفظهم الشديد تجاه هاتين الشخصيتين السياسيتين اللتين لمع نجمهما فى سماء اليمن .^(٩٨)

لقد كانت الحركة الثورية في اليمن ذات دلالة سياسية واجتماعية ، حيث كان غوها يتم بصورة مضطردة على حساب القوى التقليدية ، وكانت الحرب الأهلية قد أدت إلى انقسام اليمن إلى معسكرين ؛ جمهورى جديد يقف في مواجهة الملكى القديم . وكان اختلاف القادة الجمهوريون بطبيعة الحال يدور حول إشكاليتين : مسئولية واختصاص رئيس الجمهورية ، وحق القيادة المصرية في تعيين وإقالة أعضاء الحكومة . وكان الساسة المدنيون وعلى رأسهم الزبيرى والإريانى والنعمان يتمنون على أقل تقدير أن يستشاروا عند اختيار الوزراء ، وفي احسن الأحوال أن يكون هناك رئيس وزراء يمتلك صلاحية تعيين الحكومة والمراقبة الفعلية على تنفيذ السياسة الحكومية . (٩٩)

عاش الزبيرى معظم حياته بالخارج ، وفي القاهرة على الخصوص ، ولم يعد إلا نجماً خافتاً عند قيام الثورة . وبالرغم من انه عاد إلى اليمن للمشاركة في الحركة الثورية الجديدة ، إلا أنه لم يكن مقتنعاً بمنصب وزير المعارف الذى سبق وأن اسند إليه عند قيام حركة (١٩٤٨) الدستورية ، وبالطبع لم يجرؤ على المطالبة بمنصب رئاسة الجمهورية ، كونه لم يشارك في أحداث ووقائع الثورة السبتمبرية ، إلا إن أمر تطلعه لرئاسة الدولة هو أو غيره من القضاة القحطانيين ، أصبح أمراً وارداً حينها . (١٠٠) غير أن تنظيم الضباط الأحرار وقع اختياره على الزعيم حمود الجائفى ، ليعزيم الحركة الثورية ، باعتباره أكبر رتبة عسكرية في الجيش ويحظى بثقة واحترام الجميع ، لكنه أبى . ولما تلكأ الزعيم الجائفى في قبول هذا المنصب الفخرى لرئاسة مجلس قيادة الثورة ، اضطر الضباط الصغار إلى اللجوء إلى الزعيم السلال رئيس الحرس الملكى ، فقبل العرض على الفور . (١٠١) غير انه ليس هناك ما يدل على أن السلال كان ثورياً محترفاً ، بقدر ما كان مغامراً عسكرياً لا أكثر .

لما جاءت الظروف المواتية لتفجير الموقف في صنعاء بعد موت الإمام أحمد يوم ١٩ سبتمبر عام ١٩٦٢ بمدينة تعز ، بايع علماء اليمن وفي مقدمتهم القاضى الإريانى الأمير محمد البدر إماماً للبلاد ، وكان الزعيم السلال حينها قائداً للحرس الملكى أقرب ما يكون إلى صف الثورة ، حيث أبدى استعداداه للانضمام إلى رجال الحركة وخوض المعركة . وبهذا الموقف المالى لضباط الثورة ، سهل للجميع مهمة اقتحام قصر البشائر (مقر الإمام)، وقصر السلاح (مركز تسليح الجيش) ، مما ساعد في إضعاف معنويات القوات الموالية للإمام البدر التى أظهرت بادئ الأمر مقاومة مستميتة . (١٠٢)

وحول هذه الحادثة وملابسها الدقيقة ، نورد هنا شهادة أحد ضباط الثورة (الملازم أحمد الرحومي) ، الذى يروى لنا تفاصيلها الحرجة. يقول الرحومي: "وفي الساعة السابعة من صباح اليوم الخالد يوم السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ بدأ الإرسال الإذاعى على الموجة المعتادة بنشيد(الله أكبر يا بلادى كبرى) ليعلن على الشعب اليمنى وعلى العالم بأسره ميلاد عهد يبنى جديد ، هو عهد الثورة والإنعتاق من براثن التخلف والعزلة، والتحرر من الحكم الامامى الكهنوتى المستبد .. فى بداية التحرك وبعده مباشرة اتصل القاضى عبد السلام صبره بالزعيم عبد الله السلال وقال له: "الآن حصص الحق" والإخوان جميعاً قد صمموا على اقتحام العقبة فى سبيل الخلاص من كابوس الإمامة المضني، وهم الآن يقفون وجهاً لوجه أمام السلطة الحاكمة لزعة أركانها وتقويض وجودها والقضاء عليها، والقضية أصبحت مسألة حياة أو موت ، والجميع الآن مركزون عليك، بما فيهم المشايخ وأصحابهم القبائل المشاركون، والأمل يا أخ عبد الله هو إسراعك بالمبادرة لقبض زمام الموقف واستلام قيادة الثورة بشجاعة مبنية على تقدير المسئولية تجاه الواجب الوطنى .. فرد السلال بأنه سيبقى منتظراً فى البيت إلى أن يأتى الوقت المناسب الذى يكون فيه قادراً على المساهمة بأى عمل ممكن فى سبيل نجاح الثوار وانتصار الثورة .. وكلف من الجميع بأن يرأس مجلس القيادة ، وكان أول عمل له هو إصدار أوامره بفتح قصر السلاح ، وقد وقع الأمر بتوقيع أمير الحرس . " (١٠٣)

تطور الصراع وخيار المعارضة :

تشير المصادر إلى أن الزعيم السلال نجح بمساعدة بعض القوى الداخلية والخارجية، فى قيادة الثورة ضد النظام الملكى (الإمامى) فى اليمن ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ . فى حين كان من المفترض أن يتزعم هذه الحركة الزعيم الجائفى ، كونه الشخصية العسكرية التى تتمتع بثقة الجميع فى وسط تنظيم الضباط الأحرار ، لكنه أعترض عن ذلك بحجة عدم توفر الشروط الموضوعية للثورة اليمنية . (١٠٤) وبعد رفض الجائفى لقيادة الحركة ، تطلع الضباط الصغار إلى السلال باعتباره الشخصية العسكرية الثانية المؤهلة للقيام بالدور نفسه ، نظراً لمركزه الحساس كقائد للحرس الملكى ، ونزعتة الشخصية المغامرة فوق الاختيار عليه . وللسلال دوراً لا ينسى فى مشاركته فى حركة ١٩٤٨ الدستورية ، حيث تعرض الرجل للاعتقال مع أعضاء الحكومة ، وله وجهة نظر ثابتة أن أية محاولة ثورية فى اليمن سوف تصاب بالفشل ذريع ، مالم

تستند إلى دعم خارجي ، كما أفصح عن ذلك في مطارحاته النظرية التي أدلى بها من وراء
القضبان حول مستقبل الثورة اليمنية .^(١٠٥)

مشلما آثار صعود السلال المفاجئ إلى قمة السلطة (رئاسة الجمهورية) ، قلق الساسة
المدنيين ونفورههم من الضباط العسكريين ، أثار صعود البيضاني السريع سلم السلطة (نيابة
رئاسة الجمهورية) مخاوف الجيران ، خصوصاً حكومة المملكة العربية السعودية ، من خطورة
احتمال تصدير الثورة من جنوب الجزيرة إلى شملها . وكان لتواتر الأحداث السياسية
والعسكرية في جنوب شبه الجزيرة العربية أثرها البالغ عندما أعلن الضباط الأحرار عبر مذيع
صنعاء قيام الجمهورية وسقوط الملكية ، ثبت لدى معظم المراقبين السياسيين المهتمين بشئون
المنطقة أن زمام الأمور في البلاد التي امتلك ناصيتها السلال خلال الأيام الثلاث الأولى من قيام
الثورة ، أصبحت بعد وصول أول فوج من القوات المصرية إلى اليمن تقع تحت سيطرة قوى
عربية ، تخضع بدورها لتأثيرات الحرب الباردة بين القطبين العالميين الاتحاد السوفيتي والولايات
المتحدة . وكان السؤال على كل شفه داخل اليمن وخارجه : من يسند نظام السلال
ويدعمه ؟

ولد السلال في عام ١٩٢٠ بمدينة صنعاء ، وهو ينحدر من أسرة متواضعة ، كان والده
يشتغل بسوق الحدادة القديم بالمدينة . تلقى تعليمه الأولى بمدرسة الأيتام ،^(١٠٦) ثم التحق
بالمدرسة الثانوية بمدينة الحديدة ، حيث تم ترشيحه ضمن البعثة العسكرية اليمنية إلى المملكة
الهاشمية العراقية ، وقد التحق هناك بالكلية الحربية عام ١٩٣٨ ليتخرج منها برتبة ملازم عام
١٩٤٠ . بعد عودته عُيِّن ضابطاً في صفوف الجيش النظامي ، لكنه كان ساخطاً عن الأوضاع
العامة في البلاد ، وشارك في توزيع المنشورات المناهضة للحكم الملكي في البلاد ؛ كما شارك
أيضاً في حركة ١٩٤٨ الدستورية ، فتعرض للسجن مع بعض الضباط الذين تولوا وحدات
رمزية من طلبة الكلية الحربية المؤيدة للحركة الثورية في البلاد . وبسقوط الحكومة أُلقي
القبض عليه مع رجال الحركة ، الذين تم اعتقالهم وأودعوا جميعاً سجن نافع الرهيب بمدينة
حجة .^(١٠٧) وبعد خروجه من السجن عين مديراً لميناء الحديدة ، ثم مديراً لكلية الطيران
(مدرسة المظلات) . وكان آخر منصب يتولاه في العهد الملكي قائداً للحرس الخاص
للإمام محمد البدر ، لكنه احتفظ بصلات جيدة بعناصر المعارضة الوطنية حتى موعد قيام ثورة
١٩٦٢ .^(١٠٨)

كان السلال بالرغم من ثقافته العسكرية يتمتع بثقافة سياسية ووعى وطني ، اكتسبها بحكم التجربة والخبرة ، ولرفيق نضاله (على ناصر العنسى) دور في صقل موهبته السياسية . وكان آخر رتبة يحملها على كتفه هي رتبة العقيد في الحرس الملكي ، وبعد تنصيب محمد البدر إماماً لليمن رقى إلى رتبة الزعيم . وبمناورة ذكية ضد خصومه ضباط الثورة من الرتب الصغيرة ، وفي مقدمتهم (الملازم على عبد المغني - الذراع العسكري للثورة) ، منح نفسه رتبة المشير بموافقة غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة ، الذين تخلص منهم الواحد تلو الآخر ، بإرسالهم إلى ساحات القتال في حملات عسكرية ارتجالية .^(١٠٩) ومن خلال اتخاذه هذه السلسلة من الإجراءات ، استطاع السلال التخلص من رموز الحركة الثورية الواحد تلو الآخر ، حيث بذل كل ما في وسعه لمضاعفة عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ليحل محل ضباط الثورة البارزين وغالبيتهم من الضباط الصغار من ذوى النزعة الثورية المثالية ، عناصر مدنية وعسكرية تنزع للاعتدال والانتهازية في مواقفها السياسية المبذئية .

إن من أهم أسباب دعم القيادة المصرية لشخصية السلال ، يعود لمواقفه السياسية التي تتسم بالتهور ، وموقفه المؤيد للتدخل المصري في اليمن قبيل قيام الثورة بأعوام عديدة من جهة ، وكراهيته المفرطة للسلطة المدنيين ، وعلى وجه الخصوص العلماء المعممين من السادة الهاشميين والقضاة القحطانيين ، الذين تعرف عليهم عن كثب في المقام الشريف ، وفي سجن نافع بمدينة حجة . فهو بحكم معاشته لهم أدرك مدى تعاليهم لمن دونه من سائر الناس ؛ وخصوصاً أولئك الشباب الذين التحقوا بسلك الجندية ، كانوا موضع احتقار أبناء الأسر المتنفذة الذين كانوا ينفرون من الالتحاق بسلك الجندية . فالمدرسة العلمية كانت مركز استقطاب أبناء الأسر الميسورة " أبناء الناس " ، الذين يتم تعيينهم بعد التخرج في وظائف قضائية وتشريعية عليا في الجهاز الحكومة خلال العهد الملكي .^(١١٠) فالدولة - المملكة المتوكلية اليمنية - التي أسسها الإمام يحيى حميد الدين ، أخذت على عاتقها منذ صلح دعان عام ١٩١١ ، تجنيد وتدريب أبناء النخبة ، ليشكلوا معاً العمود الفقري للمؤسسة الإمامية الحاكمة .

أما في عهد الثورة وقيام نظام الجمهورية العربية اليمنية ، فقد توفرت مجموعة من العوامل التي ساعدت على صعود نجم الزعيم السلال في سماء اليمن ، على حساب نجوم أخرى كانت في طريقها إلى الخفوت والتلاشي ، كان أبرزهم الزيرى والإرياني ، اللذان تصددا له منذ الشهور الأولى لتوليّه منصب رئاسة الجمهورية . لكن السلال كان لهم بالمرصاد ، فعمد إلى

إحراقهما سياسياً ، متهماً إياهم بالتمرد على الشرعية السياسية ، ومناهضتهم للدور المصرى الداعم للنظام الجمهورى . كما لم يكن خافياً على السلال معاداته للأنظمة الملكية والعشائرية القائمة فى إقليم شبه الجزيرة العربية ، لهذا أخذ يتقرب للعديد من كبار تجار مدينة تعز ، والخبراء المصريين وعلى رأسهم قادة القوات العربية اللواء أنور القاضى ، واللواء طلعت حسن ، والفريق عبد المحسن كامل مرتجى ، والعميد على عبده الخبير . وبالمثل حاول التودد للرئيس جمال عبد الناصر، الذى كان يلقبه بحامى حى العروبة والإسلام ورائد القومية العربية .^(١١١)

فى ظل الصراع بين السلطة والمعارضة ، أشرف السلال على تشكيل الحكومات تباعاً ، الأمر الذى أثار حفيظة الساسة المدنيين ، الذين اتهموه باحتكار السلطة ، ومصادرة الحريات السياسية وحكم البلاد بالحديد والنار .^(١١٢) ومثلما ظهرت الخلافات على السطح بين القادة العسكريين والساسة المدنيين ، احتدم الخلاف بالمثل بين العسكريين أنفسهم - السلال والجائقى ، واللال وجزيلان . وقد أحسوا جميعاً أن السلال بعد إزاحة الببضائى ، أخذ يسعى للانفراد بالسلطة والتخلص من القاضى الزببى ، الذى قبل التعاون معه تحت ظروف قهرية أملتھا الأوضاع المستجدة فى اليمين فى ظل الوجود المصرى . وهكذا بينما كان الناس يتوقعون ظهور الزببى فى الواجهة ، كانت القيادة المصرية غير راضية عنه ، " .. كما أن السلال لم يكن هو الآخر على وفاق مع الزببى ، ولهذا قبل السلال بالببضائى نزولاً عند إرادة المصريين والاعتبارات داخلية أخرى." ^(١١٣)

وكان لسقوط العديد من ضباط الثورة (الملازم عبد الرحمن المحبشى فى بوابة قصر البشائر ، والملازم على عبد المغنى فى وادى صرواح ، والنقيب محمد مطهر زبى فى قفل حرض ، والنقيب محمد الحمزى فى قلعة سنوان) أثره على مجريات الصراع . وبسقوطهم صرعى فى ساحات القتال دفاعاً عن النظام الجمهورى ، فتح الباب على مصراعيه أمام عناصر مدنية وعسكرية للتسلق إلى مراكز السلطة ، علماً بأن هذه العناصر لا يربطها رابط قوى بتنظيم الضباط الأحرار ، غير تلك المساعدات المالية التى قدمها تجار مدينة تعز لخاليا الضباط قبل قيام الثورة .^(١١٤) وكان السباق على مراكز الدولة العليا يجرى على قدم وساق ، وفق آلية الصراع بين العسكريين الجمهورى والملكى . وقد استطاع السلال أن يجعل من مجلس قيادة الثورة والحكومة أداة تنفيذية طيعة لتحقيق زعامته على البلاد ، وبالتالي أن يملأ شروطه على الساسة المدنيين .

لهذا السبب ذاته وغيره، وجه نفر غير قليل من الوجهاء والأعيان، جملة من الملاحظات النقدية اللاذعة لنظام السلال ، الذى أدخل بالتوازنات القديمة المتعارف عليها فى فترة المملكة المتوكلية اليمنية . ويذكر الطيب تحت اسم مستعار (عبد الإله بن عبد الله) فى كتاب نكسة الثورة فى اليمن ، إن المأزق السياسى والفكرى لا يكمن فى الثورة والجمهورية فحسب ، بل فى شخصين هما البيضاى والسالال : " ولقد شارك السيد رئيس الجمهورية فى إلهاب الجو ضد البيضاى وكان يضعه فى كل مناسبة وأمام الجميع على أنه المسئول عن كل الأخطاء، فتطافرت الجهود ضده وعاد إلى القاهرة ، وخلا الجو للسيد الزعيم عبد الله السلال رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس الدولة ليتحول تدريجياً إلى ديكتاتور ، واستغل حالة الحرب ليضرب بها من يشاء وليبعد الوطنيين ورجال الثورة من العاصمة ومن أجهزة الحكم الحساسة . " (١١٥)

إن الطيب واحدٌ من الأعضاء النشطين فى تنظيم جماعة الإخوان المسلمين - فرع اليمن - المنخرطين فى صفوف حزب الله ، يوجه سهام النقد لتجربة الجمهورية العربية اليمنية والمؤسسة العسكرية الحاكمة ، انطلاقاً من مقولة الحاكمية لله . وعلى المستوى السياسى ، أعاد الجمهوريون المنشقون تفسير مصطلح الشورى ، والدستور ، تأكيداً منهم بأن الظلم والاستبداد الامامى قد ولى دون رجعة ، أو بتعبير أكثر دقة أعادوا تفسير أهداف ومبادئ الثورة الستة طبقاً لتصورهم الخاص للمشكلة اليمنية . فالحديث الشريف مثلاً : ((الناس معادن فخيرهم فى الجاهلية خيارهم فى الإسلام إذا فقهوا)) (١١٦) له دلالات سياسية وثقافية ومراتب وامتيازات اجتماعية واقتصادية، تأخذ بعين الاعتبار صيغة التوازن القبلى والمناطقى؛ ويدخل فى إطار هذا التوازن المذهبى فى اليمن الجمهورى بصورة أقل حدة مما كان عليه فى العهد الملكى . (١١٧)

مع إدراكنا الكامل أن محور ملاحظات الطيب حول - منهج الزبيري لاصلاح الحكم - لا يتعلق بأهداف ومبادئ ثورة (٢٦) سبتمبر ١٩٦٢ ، بل كان بحثاً فى السيرورة التاريخية للخصوصية اليمنية فى مواجهة تيار الحركة القومية العربية الكاسح فى جنوب شبه الجزيرة العربية . والبراد بذلك - اعنى الحد من الدور المصرى - الناصرى فى اليمن، ورفض " الأفكار المستوردة " ، باعتبار تجربة الجمهورية العربية اليمنية ، تجربة دخيلة لا تتقبلها التربة اليمنية . لكنها فى الوقت نفسه ، تقدم فكراً مزدوجاً مفسراً للسلطة والحكم ، فهى فى أطروحاتها

السياسية والثقافية تنكئ اتكائاً شديداً على مفاهيم عقيدة جماعة الإخوان المسلمين - المعادية للنظام الناصري وحلفائه في الساحة العربية بوجه عام ، والساحة اليمنية بوجه خاص .

وعلى الرغم من أن الزيرى قضى خمسة عشر عاماً أو أكثر من حياته في المنفى من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٢ ، حتى أدرك بعد قيام الثورة وإعلان الجمهورية ، أن اليقين الثورى يصعب تطبيقه على أرض الواقع في ظل الحرب الأهلية ، وفي ظل الدعم المصرى الغير محدود لنظام السلال . حاول المضى قدماً في تحقيق الحلم الثورى الذى جاء تجسيده في مشروع حزب الله . وما يتضمنه من مقولات سياسية إصلاحية تتعلق بالسياسة والدولة والمجتمع في اليمن المعاصر .^(١١٨) توصل الطيب في دراسته لجماعة حزب الله إلى نفس النتيجة التى توصل إليها عدد من الباحثين اليمنيين ، أن الزيرى كان جمهورياً متصلاً في مواقفه ، وقد انعكس ذلك في مجمل خطابه السياسية الموجهة للقبائل اليمنية في المناسبات الدينية والوطنية . يقول الزيرى :

" إن الجمهورية ، الجمهورية يا رجال اليمن هي أنتم ، لا تصدقوا من يقول لكم هناك جمهورية وملكية ، ويريدون بهذا أن يقارنوا بين فئة وأخرى ، أبدا لا تصدقوا هذا الكلام، هذا كون من التضييل والتزييف والتغريب بعقولكم . لقد اخترتم فعلاً لأنفسكم يا أبناء اليمن، اخترتم أن تكونوا أحراراً اخترتم أن تدبروا مصائرهم وأمورهم بأنفسكم بالتشاور فيما بينكم، وبتزعم وترييس من تختارونه من أبطالكم الأحرار، فهذا هو الذى تم، وهو الذى حدث وما يكاد أحد يوجد منكم إلا وقد ضحى بالكثير .. ضحى بوقته وضحى بجهوده وضحى بجسده وعرض نفسه للموت وعرض روحه للضياع. انتم قدمتم هذا كله في سبيل أنفسكم ، وفي سبيل مستقبلكم (تصفيق) .. ولكن من أنتم ؟ من أنتم ؟ يا رجال اليمن وأبطالها وأحرارها ؟ هل أنتم التسابق إلى المناصب والألقاب والكراسى ؟ أبدا إنما انتم شئ اعظم من هذا كله ، أنتم ، أنتم يجب أن تكونوا مثلاً للخلق الإسلامى ، مثلاً للثورة الإسلامية ؛ وإن يكون مثلكم الأعلى محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام .. " ^(١١٩)

ثمّة تأكيد في هذا المقطع من خطاب الزيرى الذى ألقاه في جمع غفير من القبائل اليمنية المحتشدة في عمران ، يحثهم فيه على إسلامية النظام الجمهورى والدور الذى سيطلعون القيام به لثبيت هذا النظام في أرض الجزيرة العربية مهد الإسلام ، وفيه أيضاً تأكيد دور القاضى في عملية التوحيد بين مقولة الحكم الشعبى (دولة اليمن الإسلامية) ،

ومقولة الحاكمة لله (حزب الله) . يقول الزبيري: "إن العهد البائد وفلوله ، والحشرات التي بقيت تهيم في أطراف حدودنا، هؤلاء يقولون إن الجمهورية سوف تأتي بأمور لا تتفق مع الإسلام! وهذا نوع من التضليل والخداع . كلكم تعرفون ماذا صنعوه معكم خلال سبعين عاماً أو تزيد ، لقد فعلوا الأفاعيل بكم ، وقد خرجوا على شريعة الله ، وحاربوا دين الله باسم الله وباسم شريعة الله .." (١٢٠)

وإذا ما وجد شعور كهذا معاد للنظام الملكي ، مثلاً بيت حميد الدين ، حتى بدون وجود القاضي الزبيري على رأس قائمة حزب الله ، فإن مثل هذه المعارضة الدينية والقبلية المتنامية ضد النظام الجمهوري ، كانت تصب في نفس الاتجاه - الدعوة إلى إعلان قيام دولة اليمن الإسلامية . وفي هذا الصدد لابد من إيضاح نقطتين ، تمحورت حولها برامج المعارضة . النقطة الأولى ، كانت تكمن في الدعوة إلى " السلام " بين الأطراف المتصارعة في اليمن الجمهوري (الأسفل) من جهة ، واليمن الإمامي (الأعلى) من جهة أخرى . ففي بداية الحرب الأهلية بين العسكريين الجمهوري والملكي ، كانت بعض عشائر حاشد ومذحج قد وقفت في صف الثورة والجمهورية ؛ لكن هذا الدعم المحدود للنظام الجديد من قبل القبائل اليمنية المتحاربة ، كانت عليه المصالح المشتركة لزعماء العشائر من أطراف الصراع الإقليمية - السعودية ومصر في إقليم شبه الجزيرة العربية. (١٢١)

أما النقطة الثانية ، " المصالحة الوطنية " تطرح مسألة تاريخية أكثر أهمية . فخلال سنوات الثورة الأولى (١٩٦٢ - ١٩٦٧) ، شكلت العشائر المتمردة العمود الفقري لتحالف حاشد وبكيل القبلي الضارب ، الذي تدين قواه السياسية والاجتماعية بالولاء المذهبي للمؤسسة الإمامية . (١٢٢) وقد كانت هذه الحرب القبلية المعلنة ضد النظام الجمهوري الذي يتربع على قمته العسكريون ، صلات مع العداء المستفحل بين الريف والمدينة ، تماماً كما حدث في تجربة ١٧ شباط من عام ١٩٤٨ . وسواء تعلق الأمر بالدفاع عن الذات أو الخصوصية اليمنية المسلحة في ظل الدور المصري الداعم للثورة اليمنية ، أو بالمعارضة الضمنية لنظام السلال المدعوم بحراب الجيش المصري، أو التصدي للغزو الخارجي ، فإن كل هذه الأشكال من المعارضة كانت تصب في خانة المعارضة الضمنية للنظام الجمهوري . (١٢٣)

وعلى أية حال فإن الجدل الثوري السائد سرعان ما فرض نفسه عليه في عزله السياسية ، "فالزبيري لم يطق البقاء في العاصمة صنعاء ، فشد الرحال إلى (أرحب)

و(خولان) ، ثم استقر به المقام في جبل (برط) ، حيث صحب معه المناضل محمد عبد الله الفسيل .. ثم انضم إليهما على ما أتذكر - عبد الملك الطيب ، وعبد المجيد الزنداني ، وراح يصدر صحيفة تحت اسم (حزب الله) . " (١٢٤) وعلى الرغم من أن الزبيرى كانت له تحفظات على المؤسسة العسكرية الحاكمة في صنعاء الذين وصفهم " بأنهم يصرخون باسم الثورة والجمهورية دون أن يعرفوا ما هي! " ، فإنه اختار صف المعارضة، مما أشعل ضده النار عداء الجمهوريين والملكيين على حد سواء ، بمجرد إعلان برنامج حزب الله على الملأ. " (١٢٥) وهكذا ، لم يجد الزبيرى بغيته المنشودة في الجمهورية التي تعشم فيها التحقيق العملي لليقين الثورى المثالي، الذى خطط له في مرحلة الاتحاد اليمنى .

لقد مثلت مرحلة الجمهورية العربية اليمنية بزعامة السلال تجربة فاشلة لمفهوم الحكم الشعبى ، الذى كان الزبيرى يتطلع لتشبيده والسهر عليه . لكن (الجمهورية) (و الثورة) التى كان يطمح لها ، على حد تعبير القاضى الإريانى ، ليس استبدال إمام بإمام ، بل تغيير جوهرى في غط الحكم . (١٢٦) لكن الزبيرى المشارك في السلطة ، لم يقبل التسليم بالأمور الواقع، فقرر الخروج من صنعاء واعتصامه في جبل برط .

إن ما نريد الكشف عنه في سياق الدراسة هو أن المعارضة الدينية والقبلية في العهد الجمهورى كانت مستعدة لمواجهة ضغوط السلطة من خلال دعوتها إلى عقد مؤتمرات شعبية ، التى أصبحت أحد مظاهر الحياة السياسية اليمنية المعاصرة . وفي كل مرة كان يتعرض ناشطى حزب الله لمضايقات القيادتين اليمنية والمصرية ، كان يستتبع ذلك عقد مؤتمر شعبى للتعبير عن سخط المعارضة القبلية، التى أخذت تقترب يوماً بعد يوم من المعارضة الدينية بزعامة الزبيرى . فما هى القرارات السياسية والتوصيات الحزبية التى تم اتخاذها في مؤتمر عمران؟ وهل جاءت متطابقة مع أهداف ومبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢ ؟

أدبيات مؤتمر عمران :

انعقد مؤتمر عمران في (١٤ ربيع الثانى ١٣٨٣هـ / الموافق ٢ سبتمبر ١٩٦٣ م) ، بمبادرة سياسية من زعامة حزب الله التى بذلت جهود مكثفة لإنهاء الحرب الأهلية في اليمن وإحلال السلام ، تمهيداً لإجراء مصالحة وطنية بين الجمهوريين والملكيين ؛ بالإضافة إلى مناقشة مستقبل الحكم في اليمن . (١٢٧) وقد تطرقت القرارات والتوصيات المعدة إعداداً جيداً لكل نواحي الحياة السياسية في عهد السلال ، بدءاً من نظام الحكم العسكرى الفردى الدكتاتورى

والمعارضة الغير معلنة من داخل السلطة، والانتهاكات الصارخة للدستور المؤقت من قبل القيادتين اليمنية والمصرية . كما تعرض المؤتمرون إلى مظاهر الفساد المالى والإدارى فى البلاد، والمحسوبية التى أصبحت ظاهرة خطيرة ساهمت فى خلق نزعات فئوية ، أصبحت تهدد الوحدة الوطنية ، بل وساهمت فى خلق أعداء جدد للنظام الجمهورى . وقد سجل المشاركون فى المؤتمر أن الأهداف التى كافحوا من أجلها ، أصبحت موضع تجاهل وإهمال المؤسسة العسكرية الحاكمة فى صنعاء . (١٢٨)

كان صاحب فكرة المؤتمر الشعبى بمدينة عمران هو القاضى الزبيرى ورفاقه ، الذين تطرقوا لمظاهر الحكم العسكرى فى صنعاء وسقطاته فى عهد السلال . وقد ضمن عبد الله بن عبد الإله فى كتابه (نكسة الثورة اليمنية) ملاحظات عامة بين فيها موقف المعارضة القبلية والدينية من السلطة ، فى مجمل تعليقه على الشائعات والشكوك المثارة حول الموقع الجغرافى لانعقاد المؤتمر : " ولقد قال الدساسون والمتآمرون على قضية اليمن والانتهازيون والمتنفعون أن المؤتمر ، إنما هو فى منطقة من مناطق الزبور [الزبود] ، ولا يمثل إلا فئة معينة ، وهو محصور الهدف ضيقة . وأنا أسأل الانتهازيون وذوى الأغراض من تحطيم مؤتمر عمران ، ما هى القيمة التى ستكون للمؤتمر ، لو أنه عقد فى تعز - المدينة - المناضلة التى تعيش بأحجارها وأطفالها وترباها مع الثورة والنظام الجمهورى ، وهى منطقة هادئة لا حرب فيها ولا انتفاضات .. وإذا كان قد مثل لواء تعز وإب مناطقها عدد من الرجال ، فهل كان من المحتمل أن يصل المشايخ الذين حضروا مؤتمر عمران من القبائل المنشقة ؟ هل كان محتملاً أن يصلوا إلى تعز أو إلى إب ؟ " (١٢٩)

كان الموقع الجغرافى المحدد لمكان وزمان المؤتمر بالنسبة للزبيرى كمثال حى على مركز الثقل السياسى لقبيلة حاشد فى تاريخ اليمن القديم والحديث . فهذا الاختيار لمدينة عمران - من وجهة نظرنا - كان موفقاً لأن المدينة تمثل معقل المعارضة الجمهورية التى كانت زعامتها تسعى حثيثاً لاستقطاب القبائل المغرور بها إلى حظيرة الثورة والجمهورية . فقد ساد شعور لدى زعامة المعارضة أن القيادتين المصرية واليمنية لن تعترف بحق تحالف حاشد وبكيل ، إلا من خلال تعبئة تلك القوة الاجتماعية لهذا التحالف القبلى الضارب فى عمل جماهيرى منظم . وقدم الزبيرى بدوره تصوره العام لإمكانية خلق معارضة سياسية وعسكرية منظمة ضد الوجود المصرى ، عندما خرج حزب الله من السرية إلى العلن ، وعقد مؤتمره الأول بكامل أعضائه بمدينة عمران .

شكلت الصرخة التي أطلقها الزبيري في مؤتمر عمران منبهاً فيها إلى خطر الانزلاق بالنظام الجمهوري الوليد في صنعاء من حكم الشورى إلى الحكم الفردى دون شك ، بداية الوعى السياسى بأزمة الشرعية السياسية والفراغ الدستورى في البلاد . وكان انشغال داعية السلام منصّباً على تقرير المصير للشعب اليمنى ، وخلق مناخ سياسى مناسب للمصالحة الوطنية بين أطراف الصراع الجمهورى - الملكى . لهذا الغرض دعا شخصياً إلى عقد سلسلة من المؤتمرات الشعبية (القبلية) ، بهدف مناقشة أبعاد المشكلة اليمنية والبحث عن مخرج للأزمة . كان هذا الاتجاه للحوار والمصالحة من وجهة نظره ورفاقه ، يمثل صمام الأمان للنظام الجديد (الجمهورية العربية اليمنية) لمزيد من اللحمة والتماسك والقوة . (١٣٠)

إن القيمة التاريخية لمؤتمر عمران وأهدافه المعلنة ، تظهر لنا بجلاء مدى اهتمام المعارضة الجمهورية المنشقة عن نظام السلال بقيمة القبائل اليمنية وثقلها السياسى فى ترجيح كفة الصراع بين المعسكرين الجمهورى والملكى وحسمه سلمياً . وكان للزمان والمكان قيمة سياسية ، كَوْن مدينة عمران لا تبعد عن صنعاء كثيراً ، وتوقيت انعقاده له دلالتة، فالثورة اليمنية لم يمضى على قيامها سوى عام واحد ، حيث لم يدخر كل طرف من أطراف النزاع إلا ووظف كل قواه خدمة لقضيته . وقد انحصرت أهداف مؤتمر عمران فيما يلى :

١- إيقاف الحرب وإيجاد سلام يسود البلاد .

٢- توحيد الشعب اليمنى عن طريق الإقناع والتفاهم للوقوف أمام خطر التدخل الخارجى .

٣- وضع الحلول التى ترضى جميع طبقات الشعب بالنسبة للأحوال الداخلية عن طريق الإقناع والتفاهم .

٤- للاتفاق على نبذ الحرب كوسيلة للتعبير عن الاستياء من تصرف الحاكمين ، وحل المشاكل بطريق التفاهم .

٥- إشعار المواطنين سيما فى المناطق المنشقة بأهمية أنفسهم كجزء من الشعب له الحق أن يعبر بالكلام والمطالبة عما يريد ، وإعطائه ثقة بنفسه على قدرته لإشراكه فى التفكير فى مشاكل البلاد عامة ، وفى مشاكل منطقته ومشاكل محيطه ، ومشاكل قبيلته ، ومشاكله الخاصة

والعامّة . وهذا كان أحسن علاج لنفسى لإخراجه من حال الكبت الذى هو أهم الأسباب للانفجارات .. " (١٣١)

هكذا عقد مؤتمر عمران فى جو غير طبيعى ، كانت فيه غيوم الحرب تلبد على سماء اليمن ، وكانت جلساته تجرى وسط أحداث عسكرية - سياسية متشابكة . وقد لوحظ خلال جلسات المؤتمر قيام القيادتين اليمنية والمصرية بتصعيد العمل العسكرى ضد المتمردين فى المعسكر الملكى ، الأمر الذى أسفر عن انسحاب بعض ممثليه من المؤتمر . ويعلق عبد الإله على أسباب هذا الانسحاب بقوله أن " .. نصف الحاضرين وأكثرهم من القبائل المنتفضة ، ومنهم مشايخ جبل عيال يزيد ، ولحق بهم عدد من المشايخ من عيال يريخ [سريخ] ، ومن حاشد ليستفسروا عن سبب انسحابهم ، فأجابوا بصراحة تامة : ما ندخل فى كلام إلا بعد ما نعرف لملهم - بمعنى - لماذا - جاءت القوات المصرية إلى اليمن؟ هل من أجل الشعب ، أم من أجل أشخاص ، ونطلب وفد اثنين من حاشد واثنين من بكيل يسروا إلى مصر يسألوا جمال عبد الناصر .. والحق لله أن فى مقدمة المخرجين محمد محمود الزبيرى ، وأمين أبو رأس ، وعبد الله الأحمر ، وكان بودهم أن يتحدث الناس عن أى شيء كان إلا هذا .. " (١٣٢) وقد تساءل المؤتمرون فى حيرة : متى تكف القيادة المصرية عن التدخل فى شئون اليمن الداخلية ، فتعود الأمور إلى نصابها ؟

كشفت أحداث خريف ١٩٦٣ النقاب عن أن الوجهاء والأعيان (العلماء والمشايخ) فى كلا المعسكرين (الجمهورى والملكى) ، كانوا بحاجة إلى إعادة ترسيخ مكانتهم المهزوزة فى البلاد ؛ وكان لا بد بالتالى من إظهار تضامنهم السياسى على نطاق واسع . لهذا الغرض ذاته ، عقد مؤتمر عمران فى ظل الرئاسة التقليدية لأبى الأحرار القاضى محمد الزبيرى - المتحدث الرسمى باسم المعارضة الجمهورية وزعيم حزب الله . (١٣٣) وحضر هذا المؤتمر عدد لا بأس به من شيوخ المعارضة القبلية على سبيل المثال لا الحصر الشيخ ناجى بن على الغادر ، كما تم الاتصال ببعض الرموز الملكية من أمثال السيد أحمد الشامى والقاضى أحمد السياغى ، (١٣٤) وغيرهم ممن أبدوا رغبتهم الدخول فى مصالحة ، عندما يتم التخلص من الوجود المصرى ونظام السلال . (١٣٥)

لقد ساهم الوجود العسكرى المصرى فى تعزيز مخاوف القوى التقليدية فى اليمن من خطورة انتشار مد الحركة القومية العربية ، فاستعانوا بالحكومة السعودية كى تكون عوناً

وسنداً لهم في مواجهة هذا الخطر الخارجي . ولهذه الاستجابة السعودية للتحدي المصري ما يبرره ، فأمرء الأسرة السعودية المالكة كانوا يخشون على عروشهم حتى لا تتكرر مأساة الدرعية ، فذكراها المبررة ما زالت عالقة في أذهانهم ، عندما اكتسحت قوات إبراهيم بن محمد على باشا والى مصر عام ١٨١٨ عاصمتهم الدرعية ، كان سبباً مباشراً في سقوط الدولة السعودية الأولى .^(١٣٦) كما أن الحملة الإعلامية المكثفة التي تبناها تنظيم اتحاد شعب الجزيرة العربية بزعامة ناصر السعيد ، الذي أشرف شخصياً على بث برنامج (أولياء الشيطان) عبر إذاعة صنعاء ، لها أثرها المباشر في تأجيج الصراع وحدته . وبالمثل كانت تصريحات وخطابات البيضاى المهتدة والمتوعدة بغزو السعودية ، ذات أثر بالغ في إلهاب مشاعر الحماس والثورة ، حيث توعدت الحكومة اليمنية بإسقاط النظام الملكى السعودى .^(١٣٧) تلك المرحلة التي امتدت سبعة أعوام (١٩٦٢ - ١٩٧٠) لم تنجح الثورة اليمنية من خلالها تصدير تجربتها للأقطار الجاورة ، باستثناء ذلك النجاح المحدود في إطار محميات عدن الشرقية والغربية . أما على السخوم في سلطنة عمان والسعودية وإمارات الخليج العربى ، فقد تبنت الأسر الحاكمة هناك برامج تنمية - اقتصادية واجتماعية-حصنها من خطر الإصابة بعدوى صدام الثورة الجمهورية في جنوب شبه الجزيرة العربية .

والمتبع للظروف التاريخية الخيطة بصذور قرارات وتوصيات مؤتمر عمران ، سوف يدرك بوضوح موقف القيادتين اليمنية والمصرية المشوب بالخذر ، فقد ساد شعور لدى الحكومة أن المؤتمر يعبر عن الاستياء العام في أوساط القبائل الشمالية تجاه الوجود المصري . وقد حضر المؤتمر عدد كبير من علماء اليمن ومشايخ القبائل ، الذين طالبوا الحكومة اليمنية والقيادة المصرية بالالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية كمصدر أساسى لنظام الحكم في اليمن . وتبنى المؤتمر (٢٧) قراراً ، أهمها إعلان تمسكه بالنظام الجمهورى ، وإحلال السلام محل الحرب ، والدخول في حوار مفتوح مع قيادات المعارضة الملكية ، باستثناء أعضاء الأسرة المالكة (بيت حميد الدين)^(١٣٨) وأشار البيان على نحو يتصف بشيء من الخذر ، إلى أن الحكومة غير شرعية ، لأنها تمارس سلطة التشريع دون مجلس تمثيلى .

وفي مجال السياسة العامة ، أولى المؤتمر عنايتهم الخاصة بالسلام والمصالحة الوطنية ؛ كخطوة تمهيدية لرفض أى حل عسكرى تمليه القيادة المصرية على الحكومة اليمنية . لقد وجدت مثل هذه الصبغ - الخصوصية اليمنية وبمنة الصراع - فكرة تحريك المعارضة بأكملها حول أهداف واضحة ، والبدء بمحشد وتجميع وسائل المواجهة الأولى ضد حكومة السلال ، التي

وصمت بالفساد والمحسوبية والانحراف عن أهداف ومبادئ الثورة. وقد دعا المؤتمرون " جميع الفارين والشاردين من أبناء اليمن إلى العودة إلى البلاد ، وأن لهم الأمان المطلق ، وذلك لرأب الصدع الذى أصاب وحدة البلاد ، فأوقعها في حروب دامية . " (١٣٩)

من جهة أخرى ، حث المؤتمر الحكومة "على تكوين جيش شعبى قوامه ثمانية وعشرون ألف مقاتل من جميع أبناء الشعب تحت قيادة شعبية، يقوم بمواجهة كل متمرّد لا يستجيب لنداء المؤتمر الشعبى ، وذلك بجانب القوات المشتركة الرسمية ومقره الرئيسى عمران." (١٤٠) أما ما يستوقف الانتباه في سياق مطالب المعارضة الجمهورية فهو مسألة الاعتراض على التشكيل العسكرى للوحدات النظامية في الجيش اليمنى والقوات المساندة له من كتائب الحرس الوطنى وضباطها الفخريين الذين أبلوا بلاءً حسناً في معركة الدفاع عن الثورة والجمهورية . (١٤١) ذلك أن هذا التشكيل لبعض الوحدات النظامية (لواء الثورة ، لواء الوحدة ، لسواء العروبة ، لواء الصاعقة ، لواء المظلات) ، الذى أجرته حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد جاء بعناصر متعاطفة مع نظام السلال ، لهذا يطالب المؤتمرون بـ " إعادة النظر في الرتب العسكرية التى منحت منذ قيام الثورة ولا يجوز منحها إلا لمستحقها عن جدارة وذوى الماضى الشريف . " (١٤٢)

عقد المؤتمر الشعبى في عمران لمناقشة أزمة الحرب الأهلية في اليمن ، ورسم خط فاصل للتدخل المصرى في جنوب شبه الجزيرة العربية . وأثناء الحرب العربية الباردة ، حاولت القاهرة توظيف القضية اليمنية في كفاحها المتواصل ضد القوى الاستعمارية ، خصوصاً بريطانيا وأمريكا التى تحتفظ بقواعد عسكرية في المنطقة . إلا أن القوى الجمهورية المحافظة لم تقبل أن تتحول اليمن إلى ساحة حرب أهلية لقوى إقليمية متصارعة، لا سيما وأنها كانت هى الخاسرة . وعندما قررت زعامة حزب الله الدعوة إلى عقد مؤتمر عمران ، لم يكن الحزب في حاجة إلى دعاية لأن المعارضة الجمهورية تبنت موقفاً معادياً للوجود المصرى في البلاد . فال فراغ الناجم عن سقوط النظام الملكى وانحيار النظام الاجتماعى القديم ، أتاح الفرصة للقوى الجديدة سده بدعم قوى من قبل الجمهورية العربية المتحدة ، التى رمت بكل ثقلها لصالح نظام الجمهورية العربية اليمنية ، الذى نقل البلاد من غياهب القرون الوسطى إلى حضارة القرن العشرين . فالتحول السياسى والاجتماعى العميق الذى أحدثته الثورة اليمنية ونظامها الجمهورى ، يتناوله أحد الدارسين اليمنيين في هذا السياق التاريخى :

أ - انقسمت الأيديولوجيا - بنية الوعي الاجتماعي - إلى قسمين ، قسم يحمل أفكاراً
عصرية جديدة ، وقسم يحمل عناصر البناء القديم . وكان جوهر الخلاف بين القسمين يتلخص
في قضية أساسية هي : على ماذا ينبغي أن تقوم الدولة ؟ على أساس دستور جمهوري شعبي
جديد ، وعلى أساس تمثيل مصالح الغالبية العظمى من الشعب ؟ أم على أساس ديني سلائي
عرقى ، وتمثيل مصالح نخب صغيرة من الجماعات القديمة كالسادة والمشايخ وكبار ملاك
الأراضي والقضاة ؟

ب - لم يتجسد ذلك الانقسام من خلال تنظيم سياسي ، وإنما من خلال حركة شعبية
جماهيرية يقودها كما يقول السقاف حلم غامض بالثورة السياسية والاجتماعية .

ج - أخذت الحركات السياسية الموجودة في الساحة زاداها الفكرى من هذا الانقسام ،
واختلفت وتباينت مواقفها الأيديولوجية يمينا ويساراً ووسطاً ، وتحولت قضية الثورة إلى معضلة
أيديولوجية انقسم بشأنها المجتمع قسمين ، يواجه أحدهما الآخر بالسلاح وبالكلمة . وبرزت
قضية كبرى على ساحة الوعي الجديد هي : من الدولة ؟ ولمن الدولة ؟ " (١٤٣)

وفي النقطة التالية وثيقة الصلة بدولة القبيلة ، يشير الطيب إلى مسألة العمل الموحد ضد
نظام السلال والوجود المصرى . وفي رده على القوى الجديدة الرافضة المشاركة في تلك
اللقاءات الشعبية ، أشار مجدداً إلى أن المؤتمر لم يحيد قيد أنملة عن النظام الجمهورى ، لكن في
الوقت نفسه ، يطمح المؤتمرون إلى تغيير نظام الحكم من الداخل ، حيث يقول : " عندما
وصلت الأمور إلى هذا الحد واجتمع الشعب في عمران ، وقال رأيه بصراحة . كانت قراراته
إدانة للحكم ، وإدانة للقيادة العسكرية ، والحكم الفاسد كان سبباً في إيجاد الحرب . ولهذا
قرر المؤتمر تغيير نظام الحكم للحد من عبث الجمهورية والقيادة العسكرية ، التي تنقصها الخبرة
باستراتيجية اليمن من ناحية الأرض وناحية الروح اليمنية . كانت سبباً من الأخطاء في
استمرار الحرب ، وعدم القدرة على إحراز النصر ، ومع ذلك فلم يعد الشعب راعياً في
التعاون معها .. " (١٤٤)

ولعل النقطة الوحيدة التي جاءت منسجمة مع سياسة حكومة السلال هي تأييد "مؤتمر
عمران قرار الحكومة الذي اتخذته ضد المدعو عبد الرحمن البيضاوي، من سحب الجنسية اليمنية
ومنعه من دخول أرض الجمهورية العربية اليمنية ، كما يقر المؤتمر إدانته وكل من يتعاون معه
بأى شكل من الأشكال بالخيانة العظمى للشعب اليمنى . " (١٤٥) وقد ندد المؤتمرون بتجاوزات

القيادات العسكرية ، التي كانت منتشرة في طول البلاد وعرضها . وفي الوقت نفسه ، أبدوا قلقهم العميق من تزايد عدد القوات المصرية المربطة ، ونشاطاتها العسكرية المتاخمة للحدود الشمالية ، خشية منهم تدويل أزمة الحرب الأهلية في اليمن .

لم تكن عملية تنحية البيضاني الطامح لمنصب رئاسة الدولة المدعوم بقوة من قبل القيادة المصرية أمراً سهلاً ، لكن السلال بذل كل ما في وسعه للإيقاع به ، مستغلاً فترة الاستياء الشعبي من منافسه القوى ، فحصل على موافقة الرئيس جمال عبد الناصر على تجريدته من كافة مناصبه السياسية وطرده من البلاد . ظهر التحدى بينهما - المشير والدكتور - في الشهور الأولى بعد قيام الثورة ، عندما طالب البيضاني انضمامه إلى عضوية مجلس قيادة الثورة ، قاوم السلال الفكرة ذاتها ، لكنه تحت ضغط القيادة المصرية المتزايد عليه ، أصدر قراراً يقضى بتعيينه ليس عضواً في مجلس قيادة الثورة فحسب . بل نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للاقتصاد والخارجية .^(١٤٦) وعندما حاول البيضاني إثارة الخلافات وتعميقها في الصف الجمهوري من خلال الدعوة إلى تقسيم وظائف الدولة العليا المدنية والعسكرية على أسس فئوية ، أعترض السلال على ذلك القرار مستغلاً استياء كبار ضباط الجيش والعلماء ، حيث أصدر قراراً مشفوعاً بموافقة القيادة المصرية ، يقضى بحرمانه من كافة صلاحياته التنفيذية ، حتى أن بعض ضباط الثورة اعتبروا هذا الصراع انقلاباً ثانياً على السلطة .^(١٤٧)

لكن الصراع لم يقف عند هذا الحد ، فقد لجأ البيضاني إلى مدينة عدن الواقعة تحت نفوذ الاحتلال البريطاني ، حيث عقد هناك مؤتمر صحفي ، عدد فيه مساوئ حكومة السلال ، لكن المشير بدا وكأنه منقذ اليمن من السقوط في هاوية حرب أهلية مدمرة ، مما زاد من شعبيته بين الجماهير المؤيدة للنظام الجمهوري . أما المعارضة ولاسيما عناصر حزب الله وجماعة كتلة خمر ، كانت ترى السلال سبباً من أسباب نكسة الثورة اليمنية ، حتى بعد رحيل البيضاني .^(١٤٨) ونظراً لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في أنحاء البلاد من جراء التصعيد العسكري الجمهوري في مواجهة الهجمات العنيفة للقوات الملكية المناصرة للإمام المخلوع محمد البدر ، اضطرت القيادة المصرية الإشراف المباشر على مؤسسات الدولة الحديثة العهد . لهذا الغرض شكلت هيئة الخبراء العرب ، وهي في واقع الأمر هيئة عسكرية يشرف على تسيير أمورها جهاز المخابرات المصرية ، قوامها عشرات الخبراء والمستشارين المدنيين في حقول الزراعة والاقتصاد والتربية . ولم تترك هذه الهيئة البيروقراطية مؤسسة أو مكتب من مكاتب الحكومة اليمنية ، بما في ذلك مكتب رئاسة الجمهورية إلا وزرعت فيه مندوبيها ، وغالبيتهم من

العسكريين بملابس مدنية ، الذين أخذوا يتصرفون بشيء من التعالي والعنجهية تجاه الكادر اليمنى المحدود الخبرة والمؤهلات . (١٤٩)

إن الجيش اليمنى الذى تمكن من قيادة الثورة وإعلان الجمهورية ، استطاع المحافظة على هذين المكسين ، لكنه لم يكن قادراً على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بمفرده . ففى الداخل اصطدم بقوة المعارضة القبلية للنظام الجمهورى ؛ وبالطبع كان هناك استثناء بين القبائل اليمنية التى أعلنت ولائها للنظام الملكى بزعماء الإمام المخلوع البدر . فقد أعلنت بعض عشائر حاشد وبكيل ولائها للنظام الجمهورى ، وفى مقدمتها عشائر خارف والعصيمات وعذر . لكن هذا الولاء للنظام الجمهورى لم يكن ولائاً مطلقاً ، فقد اصطدمت مصالح المؤسسة القبلية بمصالح النخبة العسكرية الحاكمة فى صنعاء . وظاهرة الإنشقاقات المتكررة فى صف المعسكر الجمهورى هى ظاهرة سياسية متكررة ترصدها المصادر المعنية بمتابعة مسيرة حزب الله وكتلة خمر . فالقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر عمران ، كانت تمثل توجهاتهما المعارضة للجمهورية المنشقة عن نظام السلال ، التى عبرت عن قناعاتهما فيما يلى :

- بناء على أن الثورة قد رسخت واستقرت ، وأن الجمهورية قد أصبحت فى ضمان القوى الشعبية التى لا تتقهقر ولا يعجزها تعقب الخائنين ، فإن من حق هذه الجماهير أن تحترم الجمهورية رغبتها فى تحويل محكمة الشعب العسكرية بصنعاء إلى محكمة شرعية يختار لها مجموعة من علماء الشرع الأحرار من كافة المناطق يتولون محاكمة المتهمين الذين لم تصدر ضدهم أحكام ، أو من يتهم فيما بعد . ويجب أن يكون حكم هذه المحكمة الشرعية نهائياً متحرراً من كل نفوذ غير نفوذ الشرعية السماوية المطهرة لضمان حق الإنسان الأساسى من ألا جريمة إلا بنص ، ولا عقوبة إلا بعد محاكمة عادلة .

- يطالب المؤتمر برفع القيادات العسكرية من المناطق التى لا تحتاج عمليات عسكرية فى القضاة والسواحى ، وأما المناطق التى يلزم بقاؤها فيجب أن تنحصر مهمتها فى الشؤون العسكرية فقط على أن يتحمل إدارة شؤون هذه المناطق العمال والحكام والشرطة .

- يطالب المؤتمر أعضاء مجلس الرئاسة بأن يؤدوا الأمانة التى فى أعناقهم نحو شعبهم وبلادهم ، وسيحاسبهم على كل تقصير ، كما يطالب المؤتمر باعتبار مجلس الشيوخ الأعلى هو المجلس الشعبى الذى يمثل الشعب ، على أن تضم إليه اللجنة المركزية ومجموعة أخرى من العلماء العاملين وذوى رأى الصالح باختيار مجلس الشيوخ نفسه ، ويسمى مجلس الشورى اليمنى ،

ويتولى مناقشة وتوجيه المسؤولين في أجهزة الدولة على أن يكون مجلساً دائماً للبلاد ، ويبقى أعضاؤه الحاليون ومن سينضم إليهم بصورة مؤقتة حسب الدستور إلى أن يتم الانتخاب العام في البلاد، كما يطالب المؤتمر بتحديد المسؤوليات وتكوين جهاز لمراقبة الموظفين الذين يخلون بواجبات وظيفتهم ومحاكمة كل من ينحرف عن واجبه أو يثبت عنه محسوبية أو رشوة أو ظلم أو أى شيء يضر بمصالح الشعب . " (١٥٠)

ولعل واحداً من الأسباب القوية لانتعاش النشاط السياسى فى خضم مؤتمر عمران، يعود إلى شعور عدم الاستقرار الذى كان يسود البلاد . فقد أوجت حكومة السلال شعوراً بأن القيادة المصرية سترفض تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر. يضاف إلى ذلك شعور ساد الأوساط الشعبية بأن القبائل الموالية للنظام الجمهورى سوف تلتحق بالمعسكر الملكى، حيث سيقومون جميعاً بمواجهة قتالية حتى الرجل الأخير ضد الجيش المصرى المرباط باليمن. وقد علق أحد المرتفق البيض المشاركون فى المعسكر الملكى على طبيعة هذا التحالف بين عشائر حاشد وبكيل ، مشيراً إلى الدور الذى قام به الشيخ الغادر "بدور همزة الوصل غير الرسمية بين الملكيين والجمهوريين، وسمح له بالتنقل من صنعاء إلى [منطقة] القارة بحرية تامة . ولطالما كانت هناك منافسات هائلة بين أكبر تجمعين رئيسيين للقبائل ، وكان الشيخ عبد الله الأحمر - شيخ مشايخ قبائل حاشد الذى كان قد تم تعيينه حاكماً على حجة ، وأعلن نفسه خلال هذه المرحلة على أنه جمهورى - قد بدأ يفقد نفوذه " . (١٥١)

وقد استطاع الزبيرى فى مؤتمر عمران حشد القوى القبلية المعارضة فى جبهة متحدة ضد الوجود المصرى فى اليمن ، وضد نظام السلال المفروض بواسطة القوة فى صنعاء . فقرارات المؤتمر تظهر لنا بأنها كانت خلاصة لتجارب ثلث قرن (١٩٣٤ - ١٩٦٣) ، من العمل السياسى الدؤوب لحركة الأحرار اليمنيين . ولم يكن تأكيد المعارضة مطالبتها بالحكومة الاستجابة لمطالب الشعب ، خصوصاً فيما يتعلق بالعفو العام عن كافة القبائل اليمنية التى ناصرت الإمام البدر فى محاولته الرامية لاستعادة عرشه . وذلك من خلال الإجراءات التالية :

١- تأمين الأشخاص والجماعات الذين وقفوا ضد قوات الجمهورية على أموالهم وأولادهم وأهليهم وأنفسهم .

٢- تأمينهم مما كانوا يتعرضون له من سوء المعاملة قبل أن يخرجوا على النظام .

٣- أن لا يطلب تجنيد وعليهم أن يحافظوا على حدودهم .

٤- أن يكون موظفوا النظام الجمهورى الذين سيتولون أعمال الإدارة فى جھتهم من الصالحين ديناً وخلقاً ولا يرتشون .

٥- رفع القيادات العسكرية .

٦- ترك أسلحتهم لهم سواء ما كان ملكاً خاصاً أو ما جاء لهم بأى طريق آخر - ويعنون الأسلحة السعودية والبريطانية .

٧- يعطى المؤتمر العهد والذمة على هذا أما الحكومة فلا يقبلونها لأنهم قد جربوها فى الماضى . " (١٥٢)

لكن التغيير المنشود فى مؤتمر عمران لم يحدث من جراء انشقاق زعامة حزب الله عن نظام السلال ، فهذا أمراً كانت تتوقعه الحكومة . لكن الأمر الذى لم يكن يتوقعه مجلس قيادة الثورة، خروج الشيخ الأحمر على الشرعية ، فالثورة على حد تعبير المشير السلال " هى التى أطلقت سراحه من السجن الذى قبع فيه محطماً بعد أن أجهز الإمام أحمد ياجناه على والده وأخيه ، عقب ثورة قبيلة حاشد عام ١٩٥٩ . " (١٥٣) وأساس هذا التفاؤل كما عبر عنه الرئيس السلال للمؤلف فى مقابلة خاصة بقوله : " كيف يعقل أن يقبل الشيخ عبد الله الأحمر مد يده إلى تلك الأيدى المملوطة بدماء أبيه وأخيه ومشايخ اليمن الأحرار الذين آمنوا بالجمهورية قبلنا نحن ضباط الثورة . " (١٥٤) ذلك أن آخر تقارير المخابرات التابعة لمكتب رئيس الجمهورية " كانت تؤكد لنا أن غالبية مشايخ حاشد لا يزالوا مخلصين فى ولاءهم للنظام الجمهورى . " (١٥٥)

ورغم أن القيادة المصرية واليمينية كانت تعلم أن الأغلبية الساحقة من المشاركين فى المؤتمر ، كانوا يتلقون مساعدات مالية سخية من الحكومة السعودية سمح لهم بالمشاركة ، إلا أن صياغة قرارات المؤتمر كانت على ما يبدو تخضع لمشينة زعامة حزب الله ، كيف لا وقد انتخب الزبيرى رئيساً للمؤتمر من أول جلسة . (١٥٦) لكن الضغوط عليه ظلت قائمة، فاضطر القاضي الاستجابة لمطالب العناصر الملكية المشاركة فى المؤتمر . ويعلق الطيب على حساسية الموقف بقوله: إن التعهدات التى قطعها المؤتمر على أنفسهم، كانت "..هى الشيء الهام الخطير فى الموقف ، إذن فلن تقف الحرب إلا إذا تعهد المؤتمر ، والمؤتمر لا يستطيع أن يتعهد ما دام فى الجهاز أشخاص لا يمكن أن يعطى عليهم عهد ، لعدم تقيدهم بالمواعيد والعهود . ولهذا قرر المؤتمر عودة الأعضاء إلى صنعاء للمطالبة بتنفيذ قرارات المؤتمر بالنسبة لجهاز الحكم . " (١٥٧)

يعود تفاقم الصراع بين السلطة والمعارضة بشقيها الجمهورى والملكى ، إلى ثلاثة أسباب رئيسية : أولها ، " افتقار الجيش المصرى فى اليمن لكثير من المعلومات عن الواقع اليمنى ، وعن القبائل اليمنية تحديداً " ؛ وثانيها ، فشل " السياسات والإجراءات المصرية فى تحقيق بعض مقاصدها وأهدافها على الأرض اليمنية ، وخاصة فى تحييد أو إلغاء النفوذ القبلى " ؛ وثالثها ، لجوء القيادة المصرية إلى ممارسة سياسة العصا والجزرة ، " فرغم أن المصريين قد نهجوا فى تعاملهم مع بعض القبائل اليمنية نهجاً يمزج بين العنف واللين ، قاموا بحملات تأديبية ضد القبائل المتمردة. وفى نفس الوقت استخدام المال لمحاولة جذبها والحصول على تأييدها " . (١٥٨)

وإذا كان الظاهرى ، قد قوم الدور القبلى تقوياً دقيقاً ثاقباً فى مواجهة الدور المصرى ، إلا أن ملاحظاته الخاصة حول عدم الاهتمام بتكوين جيش يمنى نظامى ، باعتمادهم على الجيش الشعبى أكثر من اعتمادهم على الجيش النظامى ، لا تخلو من المبالغة . وكان حرياً به أن يرصد التطور السياسى للقبيلة فى اليمن بدقة أكثر بعد خوض الجيش المصرى معارك تلاحمية خلال عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، على وجه التحديد منذ هجوم رمضان الواسع النطاق ضد القوات الملكية ، حيث وصلت طلائع القوات العربية إلى مشارف الربع الخالى الحاذية للحدود السعودية. (١٥٩) لقد اعتمد الجيش المصرى فى حرب اليمن ، بصورة أساسيه فى عملياته العسكرية على قوات نظامية محترفة ، بالإضافة إلى قوات الجيش اليمنى (النظامى) والجيش الشعبى (القبلى) ، اللذان كانا يشكلان رديفاً للقوات النظامية فى العمليات العسكرية الواسعة النطاق . وكانت القيادة المصرية تشك فى ولاء هذه القوات المساندة لها ، وبخاصة القوات الشعبية المتقلبة الولاء .

ووصف أحد تقارير المخابرات العسكرية المصرية بواعث القبائل اليمنية الموالية للنظام الجمهورى ، والذى أخذ فى التبلور بالعبارات التالية : " إنهم يشتهون القتال ليلاً ونهاراً ولا يريدون الحرب أن تتوقف حرصاً منهم على زيادة مقرراتهم الشهرية من الريالات الفضية والجنسيات الذهبية التى يتقاضونها بشكل منتظم من أمراء بيت حسميد الدين ، ومن الحكومة فى صنعاء عبر وزارة الخزانة والمالية . وبعضهم مدفوعون إلى مواقفهم هذه كما سبق أن ذكرت فى التقرير السابق بدوافع ناجمة عن الحاجة ، والبعض الآخر يعانى من فاقة وجوع تاريخى . وهناك من يعتقدون أنهم قد يظفرون بمزايا وفوائد مباشرة من الطرفين الملكى والجمهورى ، طبعاً ومن ورائهم الحكومة المصرية والأسرة السعودية ، وغالبيتهم كما أبلغنى سيادة الخبير العربى العميد قاسم الصاروخ بمجهريين فى النهار وميلكين فى الليل ، إنهم رعاع يتبعون كل

ناعق .. " (١٦٠) ويلاحظ كاتب التقرير أن غالبية عشائر حاشد وقفت إلى جانب النظام الجمهورى ، فى حين انضمت غالبية عشائر بكيل وشيخها الغادر إلى صف المعسكر الملكى .

كان أنصار القاضى الزيرى من تجمع حزب الله الدينى والقبلى ، الذى لعبت عناصره أدواراً مختلفة فى الحرب الأهلية اليمنية، تمثيلاً مع مصالحها الذاتية ، لا سيما مشايخ القبائل الذين وزعوا ولأهزم بين المعسكرين المتناحرين - الجمهورى والملكى ، كانوا على حد تعبير أحد كبار ضباط القيادة المصرية " مجهرين فى النهار وميلكين فى الليل . " (١٦١) وكان أمراء الحرب من مشايخ حاشد وبكيل ومذحج يقبضون رواتب شهرية، وقد أعدت لهم وزارة خاصة (وزارة شئون القبائل) وميزانيات لجيوش خاصة ، وقيل أن بند اليمن فى الميزانية السعودية والمصرية بلغ أرقاماً فلكية من الجنيهات الذهبية ، فضلاً عن الكمية الضخمة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة ، التى أصبحت الآن فى متناول أيدي العشائر اليمنية. ورغم اعتماد القوتين الإقليميتين (مصر والسعودية) اعتماداً أساسياً على زعماء العشائر اليمنية فى إدارة جزء من المعارك الطاحنة بين الجمهوريين والملكيين ، على أمل تحقيق طرف على الطرف الآخر نصراً عسكرياً حاسماً ، استغل شيوخ المؤسسة القبلية هذا الصراع استغلالاً عقلانياً لصالحهم، وفى بضعة سنوات كان فى مقدورهم تشكيل قوة سياسية عسكرية لا يستهان بها فى اللعبة السياسية اليمنية . (١٦٢)

ومن النتائج المباشرة لهذه الصراعات انعقاد سلسلة من المؤتمرات الشعبية والوطنية ، كانت قراراتها وتوصياتها مبنية على القناعات السياسية ، الأمر الذى ساعد على بروز أنصار حزب الله ، وكتلة خمر ، كقوة سياسية واجتماعية متنامية بحسب لها حساباً فى كل من صنعاء والرياض . وقد أدى هذا إلى ازدياد مشاركة المؤسسة القبلية فى الحياة السياسية مقابل تناقص دور الأحزاب والتنظيمات السياسية التى حظرت نشاطها المؤسسة العسكرية الحاكمة . وتلك أمور كانت تتناقض مع مبادئ وأهداف الثورة لم تحسب لها حساباً القوى الجديدة التى رمت بثقلها لصالح نظام السلال المدعوم بقوة من القيادة المصرية . سمحت القيادتان اليمنية والمصرية بتأسيس فرع اتحاد عمال اليمن وحركة القوميين العرب ، لكنهم لم تسمح بحرية العمل السياسى ، الأمر الذى أفقد القوى الجديدة المؤيدة للنظام الجمهورى حرية الحركة فى مواجهة نشاط القوى المضادة للثورة . (١٦٣)

وواقع الأمر هو أن القيادة اليمنية كانت تتعامل مع كافة الاتجاهات السياسية المختلفة في الساحة اليمنية بالشكل الذى يحافظ على هوية النظام الجمهورى واستمراريته ، فالقيادة المصرية فى القاهرة ، وأجهزة مخابراتها العسكرية فى اليمن ، لم تتردد فى تسديد الضربات لأى اتجاه يخل بقواعد اللعبة السياسية ، حتى لو كان ينتمى للصف الجمهورى . وقد أثبتت الوقائع أن الإجراءات القمعية التى مارسها نظام السلال ضد المعارضة الجمهورية كانت لا تقل قسوة عن موقف القيادة المصرية فى عملياتها العسكرية الهجومية ضد المعارضة الملكية . وقد أهتمت المعارضة الجمهورية حكومة صنعاء بالتشدد المستمر بمبادئ الثورة ، وهى أول من أنتهك هذه المبادئ ، بل وأفقرغ النظام الجمهورى من محتواه ؛ كما أعلن الزبيرى ورفاقه (الإرهابى والنعمان) أنهم لا يستطيعون الاستمرار فى السلطة فى ظل الازدواجية السياسية والعسكرية بين القيادتين اليمنية والمصرية . (١٦٤)

وهكذا تتضح أمانة أهمية قرارات مؤتمر عمران وتوصياته ، فهى تكمل جزءاً من الصورة التى يمكن رسمها لتلك المرحلة التاريخية الممتدة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٧ ، وهى الفترة التى رسمت معالم الصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة والتقليدية بتوجهاتها السياسية المتباينة . كما أنها تساعدنا على فهم مغزى المعارضة الجمهورية ، والأسباب الموضوعية والذاتية التى دفعت بالزبيرى إلى الدخول فى مواجهة سياسية مكشوفة ضد نظام السلال والوجود المصرى الداعم له . علماً بأن هذه الوثيقة السياسية صيغت بطريقة ذكية قابلة للتأويل . فى المقابل ، كانت هناك عناصر معارضة جمهورية وملكية ترفض الاعتراف بالنظام الجمهورى ، وتذهب إلى مشروعية إقامة دولة اليمن الإسلامية ، لكنها لم تجرُ على الإفصاح علانية عن هذا الموقف خشية التعرض للعقاب . أعلنت هذه العناصر (القوى الثالثة) معارضتها الصريحة لنظام السلال ، الذى كانت تحميه قوة عسكرية قوامها خمسين ألف جندي مصرى مدججين بالأسلحة الخفيفة والثقيلة .

وعلى خلاف الأحزاب والتنظيمات السياسية المتواجدة فى الساحة اليمنية ، كانت زعامة حزب الله قد نجحت فى استقطاب عدداً لا بأس به من رجال القبائل اليمنية إلى صفوفها . كما أقامت علاقات جيدة مع قبيلة جاشد وبكيل ، ونسجت علاقات مماثلة مع قبيلة مذحج .

والمرجح أن الزيارات الميدانية التي قام بها الزبيرى لأرحب وخولان وعمران خلال عامى ١٩٦٢-١٩٦٣ ، قد شجعتة فى ربيع ١٩٦٥ على اتخاذ قرار الخروج من صنعاء إلى برط . وكان القاضى ورفاقه يعدون العدة لانعقاد مؤتمر خمير ، حيث شرعت المعارضة فى إعداد خطة عامة لتجريد السلال من كافة مناصبه السياسية - تمهيداً لخلعه من منصب رئيس الجمهورية. (١٦٥)

هوامش الفصل الثالث

(١) لحكم الشورى تاريخ حافل في تجربة المؤسسة الإمامية طور التأسيس في فترة دولة الهادى ، غير أن النظرية الزيدية لم تشهد تطوراً ملحوظاً في المفاهيم السياسية والاجتماعية في ما يقارب عشرة قرون من الزمان ، رغم أن باب الاجتهاد ظل مفتوحاً أمام العلماء . انظر ملاحظات أشواق غيس : التجديد في فكر الإمامة ، سبق ذكره ، ص ١١٩-١٢٢ . والاستنتاجات الجاهزة المتعلقة بالنظرية الزيدية ، وإلقاء اللوم في تجميد النظرية على بيت حميد الدين . والمعلوم أن هذا التجميد أو بالأحرى الشلل الفكرى الذى أصاب فكر الزيدية والمعتزلة في اليمن كان قد أدركه نفر غير قليل من العلماء المجتهدين أمثال الإمام المؤيد يحيى بن حمزة ، ومحمد بن إبراهيم الوزير ، قبيل ظهور الدولة القاسمية بقرون عدة . راجع تحليل صبحى : في علم الكلام ، سبق ذكره ، ص ٤٥٦ ، وأحمد : قيام الدولة الزيدية ، سبق ذكره ، ص ١٤١ ، وعارف : الصلة بين الزيدية والمعتزلة ، سبق ذكره ، ص ٣٦٣ .

(٢) سالم : الريد الأدبي حلقة مفقودة من حركة التنوير في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٦-٣٧ .

(٣) الصائدى : حركة المعارضة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

(٤) يبدى أحمد الصائدى ملاحظات نقدية في قراءته المتعمقة في عقيدة حركة الأحرار اليمنيين - من جمعية إب الإصلاحية إلى الجمعية اليمنية الكبرى ، مؤكداً أن الخط السياسى والقناعات الفكرية التى تولدت لدى قيادة المعارضة كانت أطروحاً للنظرية لا تتعدى بأى حال من الأحوال مفهوم حكم الشورى والدستور ؛ وفي أحسن الأحوال الحكم الشعبى الذى أصبح برنامج العمل السياسى لتنظيم الاتحاد اليمنى خلال عقدى الخمسينيات وبداية الستينيات . حول هذين المفهومين أنظر الصائدى : حركة المعارضة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٧٨-١٧٩ . وعبد : مسار الحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٩٠ .

(٥) من إجابات القاضى الإريائى ، سبق ذكره .

(٦) علوى عبد الله طاهر : " الهيئات الشعبية اليمنية وأثرها في الحياة الثقافية والسياسية " ، مجلة الإكليل ، العدد (١) ، السنة السادسة ١٩٨٨ ، ص ١٧٠ .

(٧) الشامى : رياح التغيير في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١١٢ وما تليها .

(٨) عبده : مسار الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٩) عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمنى ، سبق ذكره ، ص ١٨٠ .

(١٠) الرحومى وآخرون : أسرار ووثائق الثورة ، سبق ذكره ، ص ٩٢ .

- (١١) من إجابات المشير السلال ، سبق ذكره .
- (١٢) عفيف : الحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤١ .
- (١٣) من إجابات العنسى ، سبق ذكره .
- (١٤) ألقى أول بيان مجلس قيادة الثورة ، الملازم على قاسم المؤيد أحد رجال الثورة البارزين ، فور اقتحام المدرعات مبنى إذاعة صنعاء ، وإسكات مصدر المقاومة من دار الحمد المطل على مبنى الإذاعة . ثم تقاطر المتحمسون للثورة وفي مقدمتهم محمد عبد الله الفسيل ، وعبد الله حمران ، وعبد الوهاب جحاف وعبد العزيز المقالح . الذين تناوبوا الأدوار في قراءة بيانات الثورة . انظر كل من الجناحي : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢١٦ .
- (١٥) عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمني ، سبق ذكره ، ص ١٧١ .
- (١٦) إدجار أوبالانس : اليمن الثورة والحرب ، (ترجمة عبد الخالق لاشين) ، ص ٦٨-٦٩ .
- (١٧) جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٢٩ .
- (١٨) كتاب الرأى العام : أبرز الأحداث اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠١ .
- (١٩) انظر البند الرابع من قرارات مؤتمر عمران في كتاب عفيف : الحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٤١ .
- (٢٠) من إجابات المشير السلال ، سبق ذكره .
- (٢١) انظر السلال والشريف : قاموس الأحداث اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٧٦ .
- (٢٢) الجناحي : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .
- (٢٣) السقاف : الزبيرى شاعراً ومفكراً ، سبق ذكره ، ص ٢٧ .
- (٢٤) انظر كتاب الرأى العام : أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، سبق ذكره ، ص ٩٦ - ٩٧ .
- (٢٥) الجناحي : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .
- (٢٦) المقالح : الزبيرى ضمير اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٩ .
- (٢٧) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٩٠ .
- (٢٨) السقاف : الزبيرى شاعراً ومفكراً ، سبق ذكره ، ص ٣٠ .
- (٢٩) بسطت المعارضة مطالبها على شكل التماسات ومطالب ومنشورات تندد فيها بالأوضاع الجائرة في مملكة الإمام يحيى ؛ وكان العلماء بدورهم قد أسدوا النصح للمقام الشريف دون جدوى . انظر رسالة مفتى الجمهورية الراحل محمد بن محمد زبارة في كتاب الشامي : رياح التغيير في اليمن ، سبق ذكره ،

ص ٨٠ - ٨١ ، ورسالة سيف الحق في دراستنا : معالم تاريخ اليمن المعاصر ، سبق ذكره ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٣٠) العيني : معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٥٨ .

(٣١) كان ضباط الثورة من الرتب الصغيرة يتمتعون بحس ثورى قومى ، لكن يؤخذ عليهم تلك النزعة المثاليّة وحسن النية في الضباط الكبار والساسة المدنيين . انظر الأشول : الجيش والحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٧٢ . وراجع أيضاً :

Peterson. Yemen , p. 101.

(٣٢) انظر كتاب الرأى العام : أبرز الأحداث السياسية في ربع قرن ، ص ٩٤ ، والظاهرى : الدور السياسى للقبيلة في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

(٣٣) جزيلان . التاريخ السرى للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٣٤) من إجابات العنسى ، سبق ذكره .

(٣٥) غالب : عوائق التنمية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٣٦) الأشول : الجيش والحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٣٧) الزبيرى : الإمامة وخطرها على وحدة اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٥ .

(٣٨) من إجابات العنسى ، سبق ذكره .

(٣٩) من إجابات النعمان ، سبق ذكره .

(٤٠) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ٢٥٠ .

(٤١) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٨ .

(٤٢) إلهام محمد مانع : الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ، ص ١٥٩ .

(٤٣) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٩ - ٢٠ .

(٤٤) انظر عسبد الإله بن على الوزير : تاريخ اليمن المسمى تاريخ طبق الخلوى وصحاف المن والسلوى (تحقيق محمد عبد الرحيم جازم) ، ص ٥٠ .

(٤٥) من إجابات الشيخ محمد قاسم يحيى ، حررت في ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٤ .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ٩٤ .

(٤٨) عبد الإله بن عبد الله : نكسة الثورة في اليمن ، ص ١٩٧ .

(٤٩) غالباً ما تشير تقارير المخابرات العامة إلى نشاط الطابور الخامس في صنعاء خلال أعوام الثورة الأولى ، حيث ظهر أكثر من إمام علوى يدعو لإمامته في السر ؛ وكان أبرز هؤلاء الإمام الداعى على بن على بن أحمد إسماعيل المروني ، الذى خرج عن النظام الجمهورى من جبل الشرق المحاذى لمدينة ضوران أنس . حيث أعلن من هناك معارضته للنظام الجمهورى ، وقد كلف باعتقاله المقدم أحمد بن أحمد الكبسى ونفذ فيه حكم الإعدام رمياً بالرصاص بمدينة صنعاء . انظر الأكوخ : هجر العلم ومعاقلة في اليمن، سبق ذكره، ج٤ ، ص ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ .

(٥٠) كان الأعضاء الفاعلون في صفوف المعارضة الجمهورية يخططون لإسقاط نظام السلال متحدين بذلك السدور المصرى ؛ وبالتالي حرصوا على فتح قنوات اتصال مع المعارضة الملكية للتخفيف من حدة الضغط عليهم . انظر تفاصيل ذلك في كل من :

Manfred. Op. Cit. p.218 .

(٥١) انظر :

Halliday. Op. Cit. p. 112.

- (٥٢) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٥٧ .
- (٥٣) حول حادث تكرار ضرب الطيران العربى المصرى لمواقع جمهورية، وقرى آمنة تدين بولائها للنظام الجمهورى راجع الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ٤٣٥ .
- (٥٤) الظاهرى : الدور السياسى للقبيلة ، سبق ذكره ، ص ١٣٦ .
- (٥٥) أبو غانم : البنية القبلية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .
- (٥٦) المخابرات العامة : تقرير من مكتب الاستطلاع والأمن الحربى حول تسرب بعض الأسلحة والذخائر من مخزون قصر السلاح بصنعاء ، سرى للغاية ، ص ٢ .
- (٥٧) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ١٥٨ .
- (٥٨) أبو غانم : القبيلة والدولة ، سبق ذكره ، ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .
- (٥٩) الجناحى : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .
- (٦٠) المصدر نفسه ، ص ٢٧٤ .
- (٦١) وزارة الإعلام : الكتاب السنوى ، ص ٣٢ .
- (٦٢) رياض الرئيس : رياح الجنوب ، اليمن ودوره في الجزيرة العربية ، ص ٣١٣ .
- (٦٣) أحمد : الدور المصرى في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٩٨ .
- (٦٤) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ .

(٦٥) جلوبوفسكايا : التطور السياسى للجمهورية العربية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٦٦) الظاهرى : الدور السياسى للقبيلة فى اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

(٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .

(٦٨) انظر :

Stookey. Op. Cit. p. 234.

(٦٩) أوبالانس : اليمن الثورة والحرب ، سبق ذكره ، ص ١٣٧ .

(٧٠) المراد بتسمية الدولة الإسلامية التوصل إلى صيغة سياسية مشتركة لحل أزمة الحرب الأهلية فى اليمن بين المعسكرين المتصارعين - الجمهورى والملكى ؛ حيث دعت العناصر المنشقة عن النظام الجمهورى (كتلة خمر) من جهة ، والعناصر المنشقة عن مجلس الإمامة (حزب الشورى) من جهة أخرى ، إلى قيام دولة اليمن الإسلامية ، كمعادلة سياسية للمشكلة اليمنية - الحرب الأهلية . لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الرابع فى كتاب محمد أحمد محجوب : الديمقراطية فى الميزان ، ص ١٦٦ ، والوزير : محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

(٧١) حول وجهة نظر المعارضة الإمامية للنظام الجمهورى العسكرى انظر الوزير : محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٨٧-٨٨ ، وإبراهيم بن على الوزير - بدلاً من التيه ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٧٢) شكلت كتلة خمر تجمعاً سياسياً ضم لفيف من القادة الجمهوريين المدنيين والعسكريين المنشقين عن نظام السلال ، وكان هؤلاء يميلون إلى الحل السلمى للصراع الدائر فى اليمن بين الجمهوريين والملكيين ، وقد انضم إليهم لاحقاً تيار اتحاد القوى الشعبية المنشق عن مجلس الإمامة ؛ وكان القاسم المشترك بينهما القبول بتسوية سياسية تطرح مشروع قيام دولة اليمن الإسلامية ، بوصفه بديلاً أمثل للنظام الإمامى الاستبدادى والحكم الجمهورى العسكرى . انظر جلوبوفسكايا . ايلينا . ك : التطور السياسى للجمهورية العربية اليمنية ، (ترجمة محمد على عبد الله البحر) ، ص ١٥٠ ، سلطان أحمد عمر : نظرة فى تطور المجتمع اليمنى ، ص ١٨٢ .

(٧٣) القاسمى : الوحدة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٤٠ .

(٧٤) شكلت اللجنة المركزية لشئون القبائل فى ٢٨ أبريل من عام ١٩٦٣ ، وكانت تضم مجلس قبلى يتكون من ١٦ عضو ، برئاسة الشيخ غالب بن ناصر الأحر . انظر كتاب الرأى العام : أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن . سبق ذكره ، ص ١٠١ ، وفضل أبو غانم : القبيلة والدولة ، سبق ذكره ، ص ٣٢٢ .

(٧٥) كتاب الرأى العام : أبرز الأحداث اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠٢ .

(٧٦) الأشول : الجيش والحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٧٦ .

- (٧٧) ديباجة مؤتمر عمران في (البند الأول) من قرارات المؤتمر وتوصياته في ملف الكلمة : مقتطفات من قرارات مؤتمر عمران ، مجلة الكلمة ، العدد ٣٩ ، (يونيو - يوليو ، ١٩٧٦)، ص ١١٤ .
- (٧٨) المصدر نفسه .
- (٧٩) عفيف وآخرون : البيضاء يرد على البيضاء ، سبق ذكره ، ص ١٠١ .
- (٨٠) الأشول : الجيش والحركة الوطنية . سبق ذكره ، ص ٢٦٨ .
- (٨١) المقالح : عبد الناصر واليمن ، سبق ذكره ، ص ٩٤ .
- (٨٢) انظر المقابلة الصحفية التي أجراها صادق ناشر مع العميد يحيى المتوكل تحت عنوان: " يحيى المتوكل في شهادة عينية استثنائية " ، في صحيفة الأيام ، العدد ٣٢٥٧ ، ٦ يناير ٢٠٠١ ، ص ٥ .
- (٨٣) انظر صلاحيات رئيس الجمهورية في دستور المؤقت الصادر بقرار جمهوري رقم (٣٧) في ٨ مايو من عام ١٩٦٣ . الموافق ٧ محرم الحرام لسنة ١٣٨٥هـ في كتاب عفيف: الحركة الوطنية اليمنية ، ص ٣٥٦ وما تليها .
- (٨٤) عفيف وآخرون : البيضاء يرد على البيضاء ، سبق ذكره ، ص ٢٠ .
- (٨٥) المصدر نفسه ، ص ٨٥ - ٨٦ .
- (٨٦) من إجابات العنسي . سبق ذكره
- (٨٧) جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٦٧ .
- (٨٨) راجع نص المؤتمر الصحفي الذي عقده سفير اليمن المتجول (النعمان الابن - محمد أحمد نعمان) ، وضح فيه الأسباب التي دفعت والده إلى تقديم استقالته من عضوية المجلس الجمهوري ، وردود فعل السلطات اليمنية (المجلس الجمهوري) التي وجهت له تهمة الخيانة العظمى ، وبالتالي سحب جنسيته . انظر الوثائق العربية : ديسمبر ١٩٦٧ ، بيروت ، الجامعة الأمريكية ، ص ٣١٦ .
- (٨٩) الشلال والشريف . قاموس الأحداث اليمنية . سبق ذكره ، ص ٧٥ .
- (٩٠) من إجابات المشير السلال ، سبق ذكره
- (٩١) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٩٥ .
- (٩٢) من إجابات المشير عبد الله السلال ، سبق ذكره .
- (٩٣) مدينة تاريخية عامرة تقع شمال غربي صنعاء بمسافة ٤٩ كيلو متراً ، ومن أعمالها بلاد الصيد والكلبيين من قبائل حاشد . الحجري : مجموع بلدان اليمن ، سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٣٧٤ .
- (٩٤) البردوني : من أول قصيدة ، سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٩٥) انظر كل من الصائدي : حركة المعارضة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٢٨ ، والظاهري : الدور السياسي للقبيلة ، سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

(٩٦) جلوفسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٨٥ .

(٩٧) عبد السلام : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة ، سبق ذكره ، ص ٨٨ .

(٩٨) انظر :

Rolf Schloss. "Al-Baidani The Real Ruler", Atlas, Vol. no. V (March 1963), p.162-163.

(٩٩) من إجابات الشيخ أحمد نعمان ، سبق ذكره .

(١٠٠) المصدر نفسه .

(١٠١) جزيلان : التاريخ السري للثورة ، سبق ذكره ، ص ٢١٨ ، والبيضاوي : مصر وثورة اليمن ، سبق ذكره ، ص ٨٣ .

(١٠٢) الأشول : الجيش والحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢١٩ .

(١٠٣) الرحومي وآخرون : أسرار ووثائق الثورة ، سبق ذكره ، ص ١٩٧-١٩٨ .

(١٠٤) انظر كل من جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والرحومي وآخرون : أسرار ووثائق الثورة ، سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

(١٠٥) نعمان : من وراء الأسوار مناقشة سياسية حول مستقبل اليمن ، سبق ذكره ، ص ٩٣ .

(١٠٦) الرئيس : رياح الجنوب ، سبق ذكره ، ص ٣٢١ .

(١٠٧) انظر السلال وآخرون : ثورة اليمن الدستورية ، سبق ذكره ، ص ٥ .

(١٠٨) انظر :

Hisham B. Sharabi. Nationalism and Revolution In the Arab World, p. 71.

(١٠٩) انظر ناجي الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٣٢ .

(١١٠) انظر حسين محمد القبلي : مذكرات القبلي ، ص ٤٤ وما تليها .

(١١١) من إجابات التعمان ، سبق ذكره .

(١١٢) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٣٧ .

(١١٣) " يحيى الموكل في شهادة يمنية استثنائية " ، صحيفة الأيام ، العدد ٣٢٥٧ ، سبق ذكره ، ص ٤ .

(١١٤) انظر كل من سفيان أحمد البرطي : شهداء الثورة ، ص ٧٩ وما بعدها ، والأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٧٢ .

(١١٥) عبد الإله : نكسة الثورة في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣١ .

(١١٦) رواه البخارى ومسلم وأبو داود .

(١١٧) اعترضت عناصر المعارضة الجمهورية والملكية على حد سواء ، على الدستور المؤقت الصادر في شهر إسرائيل من عام ١٩٦٣ ، كونه لا يتوافق في كثير من بنوده مع مفهوم حكم الشورى الذى جسده تحرية حركة ١٧ شباط من عام ١٩٤٨ : علماً بأن المواد الرئيسة في هذا الدستور وغيره من الدساتير اليمنية تؤكد على أن الإسلام دين الدولة. انظر كل من جلوبوفسكايا . التطور السياسى للجمهورية العربية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٥١ . وتعليقات كل من الشامى في رياح التغيير في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١١٣ ، والوزير : محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٨١

(١١٨) إن قراءة متأنية لأعمال الزبيرى الشعرية (صلاة في الجحيم) و (ثورة الشعر) تجعلنا نعتقد أن اليقين الثورى قد أخذ يتآكل بصورة ملفتة للنظر في عهد الثورة والجمهورية ، أى في فترة الجمهورية العربية اليمنية - وعلى وجه التحديد في مرحلة حزب الله . لذلك وانطلاقاً من البرنامج السياسى لحزب الله ، نشأت مجادلات سياسية وثقافية حول سيرة الزبيرى النضالية في العهدين الملكى والجمهورى . وقد اكتفينا ببعض الاستشهادات المختارة في كتاب المقال : الزبيرى ضمير اليمن الثقافى ، سبق ذكره ، ص ٢١٣ - ٢١٤ . لسلقارى كسى يتأمل ويقارن مع الملاحظات النقدية الواردة في كتاب الجناحى : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤

(١١٩) انظر نص خطاب الزبيرى في كتاب العمرانى الزبيرى أديب اليمن . سبق ذكره ، ص ٤٤٠ .

(١٢٠) المصدر نفسه ، ص ٤٤١

(١٢١) باديب الصراع السعودى المصرى حول اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٥٤

(١٢٢) أبو غانم : البنية القبلية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٢٨ .

(١٢٣) أبو غانم : القبيلة والدولة في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٦٨

(١٢٤) راجع مذكرات محمد عبد الواسع حيد . الأصبحى يتذكر ، سبق ذكره ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

(١٢٥) من إجابات الشيخ أحمد محمد نعمان . سبق ذكره

(١٢٦) من إجابات القاضى الإريانى ، سبق ذكره .

(١٢٧) راجع مذكرات رئيس وزراء السودان الراحل محمد أحمد محبوب . الديمقراطية في الميزان (ص ١٥٣

- ١٧٤) . فهو على صلة وثيقة بأقطاب المعارضة اليمنية ، وله ملاحظات موضوعية على المشكلة اليمنية من كافة جوانبها ، تعكس ببطبيعة الحال وجهة نظر (جيل ١٩٤٨) المناهضة للحكم العسكرى في كل من مصر واليمن إبان الحقبة الناصرية .

(١٢٨) الجناحى . الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٧٤ .

(١٢٩) عبد الإله : نكسة الثورة في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

(١٣٠) نجيل القارئ لدراستنا المتعلقة بالحركة الإسلامية المعاصرة في اليمن :

Abd al-Aziz K. Al-Msaudi: " The Islamic Movement in Yemen ", Middle East Affairs, winter 1995, Vol. No. 2-3, p. 32-33.

(١٣١) عبد الإله : نكسة الثورة ، سبق ذكره ، ص ١٤٦ - ١٤٧

(١٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ - ١٥٠

(١٣٣) انظر .

Wenner. Op. cit. p. 216-217.

(١٣٤) انظر :

Ibid. p. 227.

(١٣٥) المراد بأولاد سوق الملح ، أولئك الضباط العسكريين رجال الثورة ، الذين ينحدرون من فئات اجتماعية متواضعة ، والذين تلقوا ثقافة علمية يسيرة ، فغالبيتهم من خريجي مدرسة الأيتام أو المدرسة التحضيرية بصنعاء ؛ فضلاً عن خريجي الكليات العسكرية في عهد ما قبل الثورة . انظر الجناحي : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٧٤ ، وسالم - البريد الأدبي ، سبق ذكره ، ص ١٨٠ .

(١٣٦) فؤاد حنزة : قلب الجزيرة العربية . سبق ذكره . ص ٣٤٢ .

(١٣٧) مفيد الزيدى : التيارات الفكرية في الخليج العربي ، ص ٢١٤ .

(١٣٨) مالكوم كير : الحرب العربية الباردة (ترجمة عبد العزيز قائد المسعودي) ، ص ١٤٠ .

(١٣٩) انظر قرارات وتوصيات مؤتمر عمران (البند الثالث) في كتاب عفيف : الحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٤٠

(١٤٠) انظر البند الرابع في نصوص مؤتمر عمران ، سبق ذكره ، ص ٣٤١ .

(١٤١) عبد الرحمن البيضاء : مصر وثورة اليمن ، ص ١١٢ .

(١٤٢) انظر البند الرابع في نصوص مؤتمر عمران ، سبق ذكره ، ص ٣٤٤ .

(١٤٣) المقرمى : التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٣٦١ - ٣٦٢ .

(١٤٤) الطيب : نكسة الثورة ، سبق ذكره ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(١٤٥) انظر البند الرابع في نصوص مؤتمر عمران ، سبق ذكره ، ص ٣٤٣ .

(١٤٦) انظر :

Rolf Schloss. "Al-Baidani The Real Ruler", Atlas, Vol. no. V (March 1963), p.162-163.

(١٤٧) جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(١٤٨) عبد الله بن عبد الإله : نكسة الثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٧ .

(١٤٩) من إجابات النعمان ، سبق ذكره .

(١٥٠) المصدر نفسه ، ص ٣٤٤ .

(١٥١) أوبالانس : اليمن الثورة والحرب ، سبق ذكره ، ص ٢١١

(١٥٢) عبد الإله : نكسة الثورة ، سبق ذكره ، ص ١٥٤

(١٥٣) من إجابات المشير السلال ، سبق ذكره .

(١٥٤) المصدر نفسه

(١٥٥) المصدر نفسه .

(١٥٦) عبد الإله : نكسة الثورة ، سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

(١٥٧) المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .

(١٥٨) الظاهري : الدور السياسي للقبيلة في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

(١٥٩) أوبالانس : اليمن الثورة والحرب ، سبق ذكره ، ص ٩٨

(١٦٠) وقع اختيار قائد القوات العربية اللواء أنور القاضي ورئيس هيئة الخبراء العرب العميد علي عبد الحبير على شخص العقيد محمد محمود قاسم المعروف بلقب (الصاروخ) في أوساط القبائل اليمنية ، ليصبح الضابط العربي الأول الذي كلف بالإشراف المباشر على وزارة شئون القبائل بهدف التنسيق السياسي والعسكري بين القيادتين السياسية والعسكرية (المصرية واليمنية) . وقد رافق القاضي محمد الزيري العقيد قاسم الصاروخ في جولات ميدانية متعددة إلى مناطق القتال الضاري في جحانة والعقوب بخولان ، فضلاً عن زيارتهما لمنطقة الصمع وبيت مران في أرحب ، حيث أصيب قاسم الصاروخ بطلق نارى في إحدى عينيه ، وفي أعقاب هذه الحادثة رقى إلى رتبة العميد، وغادر اليمن إلى مصر للاستشفاء . المخابرات العامة: التقرير الشهري لشهر يناير ١٩٦٤ ، ص ٥ - ٧ .

(١٦١) كان القوائم بالأعمال المصري علي عبد الواحد رئيس هيئة الخبراء العرب والعميد علي عبد الحبير يحرران المشير السلال والقبائل ضد ضباط الثورة الصغار ، ممن لهم صلات سياسية أو شخصية جيدة بعناصر حزب البعث العربي الاشتراكي - فرع اليمن . بينما كانت عناصر من المخابرات المصرية في اليمن تحاول شراء ولاء القبائل اليمنية إلى صف الثورة والجمهورية بواسطة المال والسلاح . وكان كل فريق يحاول الانفراد بالتأثير في إدارة شئون الحكم في اليمن ، لا سيما الدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي أصبح بين عشية وضحاها يحتل مناصب مهمة في أجهزة الدولة العليا وقيادة الجيش . بهذا الشأن انظر ملاحظات أحد المراقبين السياسيين الغربيين :

Rolf Schloss, "Al-Baidani The Real Ruler", Atlas, Vol. no. V(March 1963), p.162-163.

(١٦٢) القاسمي : الوحدة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

(١٦٣) من إجابات السلال ، سبق ذكره .

(١٦٤) العمرائي : الزبيري أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٧١ .

(١٦٥) ناجي على الأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن ، ص ٢٧٦-٢٧٧

الفصل الرابع

آراء حول فكر الزبيرى

الواقع والأسطورة :

تتضمن مجمل الدراسات التاريخية والأبحاث الأدبية المعنية بشعر الزبيرى الوطنى المناهض للنظام الإمامى ، بمعزل عن نثره وشعره السياسى المناهض للنظام الجمهورى ، تقديم صورة مثالية عنه ، لا تخلو من المبالغة والتقديس . والمشكلة التى تواجه القارئ المتخصص ، بقدر ما تواجه العديد من أصحاب هذه الدراسات والأبحاث ، الذين تطرقوا لسيرة هذا العالم ، تكمن فى دائرة الزبيرى الأسطورية ، التى طغت على الحدث التاريخى - مولد حزب الله فى العهد الجمهورى . فالظاهرة الملفتة للنظر فى السياسة اليمنية المعاصرة ، أنه كلما برزت " المشكلة اليمنية " على السطح للمناقشة والحوار غالبا ما يسلط الضوء على شخص الزبيرى ، فيطغى على موضوع النقاش ؛ ويقع الغموض بين المتحاورين حول مفهوم الحكم الشعبى ، الذى كافح فى سبيل تشييده وضحي بحياته من أجله . فالقاضى أو الشاعر محمد بن محمود الزبيرى ، من وجهة نظرهم : هو " أبو الأحرار اليمنيين " بدون منافس ، وهو " ضمير اليمن الثقافى " بدون شك ، وهو " أديب اليمن الناصر " على الإطلاق ؛ بل وهو المثل الأعلى الذى ينبغى أن يحتذى به كل يمنى حر .^(١)

تعود " ظاهرة الزبيرى " إلى عام ١٩٧٠ - نهاية الحرب الأهلية فى اليمن ، حين تشكلت رابطة اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ، ومركز الدراسات والبحوث اليمنى ، الذى أولى القائمون عليه عنايتهم الخاصة بإعادة كتابة تاريخ اليمن وفق رؤية خاصة . حيث ساهمت بعض الأقلام الأدبية فى رسم جزء من أسطورة الزبيرى ، أكثر مما أتاحت المجال للدراسات والأبحاث التاريخية الجادة للمساهمة فى رسم الصورة الحقيقية لهذا الرجل . فكل محاولة خارج هذا الإطار - محاولة عبد الله البردوى وأبو بكر السقاف ومحمد على الشهاوى - لا تقفل سوى محاولات قاصرة ومتعثرة ، فهى إما محاولات للانتقاص من شخص أبى الأحرار اليمنيين ،

أو الإساءة إليه ؛ فكلها تقع في خانة المخطور من المطبوعات اليمنية خارج نطاق منظومة ثقافة السلطة .^(٢)

ومن الدراسات التي تعبر أحسن تعبير عن هذا الاتجاه دراسة عبد الرحمن بن محمد العمراني (الزبيري أديب اليمن الثائر - ١٩٧٩) ، وكذا الملاحظات العامة التي جاءت في سياق دراسة عبد الملك الطيب (منهج الزبيري لإصلاح الحكم والشعب - ١٩٧٤) . لذلك سنقدم عرضاً عاماً لهاتين الدراستين مع غيرهما ، خصوصاً مؤلف عبد الرحمن طيب بعكر (المجاهد الشهيد محمد محمود الزبيري - ١٩٩٠) ، ومؤلف عبد العزيز المقالح (الزبيري ضمير اليمن الثقافي والوطني - ١٩٨٠) ، ودراسة عبد الله البردوني (من أول قصيده إلى آخر طلقة - ١٩٩٣) . فهذه الدراسات وتلك الأبحاث المعنية بسيرة أبي الأحرار اليمنيين ضرورية ومهمة غاية الأهمية لكل من أراد الإطلاع أو الإحاطة بالاتجاهات الأدبية والسياسية في اليمن المعاصر .

لقد تناول الدارسون والباحثون سيرة الزبيري بشيء من التوسع والتضخيم ، معتمدين في ذلك على المرويات التاريخية المكتوبة والشفهية ، في حالة تناثر مجزأ ، وتراكم عددي من الوثائق التاريخية الصحيحة والموضوعة. والمنهج الانتقائي كان هو المنهج المفضل لدى هؤلاء ، الذين يختارون منه أمثلة ومواقف متباينة في سيرته ، كمعارض سياسي عنيد لا تلين عريكته ضد النظام الإمامي الاستبدادي ، ومصلح وطني إسلامي قدم روحه وحياته في سبيل الثورة والجمهورية .^(٣) حيث يشدد هؤلاء الدارسون على ضرورة إحياء ذكرى الزبيري ، لأن القاضي مات في حياته كإنسان ، لكنه في وجدانهم لا يزال ضمير اليمن الثقافي وأديبه الثائر . أما رجال الحركة الوطنية ، خصوصاً رفيق دربه في النضال أحمد نعمان ، الذي طواه النسيان حياً في منفاه الاختياري بسويسرا ؛ فهو غالباً ما يوضع على رأس قائمة الرجعية الجمهورية .^(٤)

إن اعتماد هذا المنهج الانتقائي لا يفضي بالضرورة إلى الدعوة الرسمية لإعادة كتابة تاريخ الحركة الوطنية على أسس علمية منهجية ، بل قد تفضي مثل هذه الدعوة إلى تشويه الوقائع والأحداث ، خصوصاً تلك وثيقة الصلة بالحركة الوطنية في اليمن المعاصر . وكل ما نود التنويه إليه هو أن العديد من الدارسين والباحثين لا يملكون الحديث عن شعر الزبيري ونزغته الوطنية الصادقة، والإشادة بدوره في إيقاظ الحس الوطني، علماً بأن اليمن أنجب الكثير

مسن الشعراء. الأقداد والرجال المصلحين الذين قدموا أرواحهم رخيصة في محراب حركة ١٩٤٨ الدستورية، وانقلاب ١٩٥٥، وثورة (٢٦) سبتمبر ١٩٦٢. فظاهرة الزبيري جاءت كتحصيل حاصل لأزمة ضمير لازمت تلك الجماعة الاجتماعية والسياسية المنتفعة بدم الزبيري حياً وميتاً.^(٥) فكل ما برزت المشكلة اليمنية على السطح مجدداً ، يتم استحضار روح القاضي محمد الزبيري ، كتعبير عن ذلك التناقض القائم بين السلطة والمعارضة في العهد الجمهوري .

على أن أبحاث هذا الكتاب لم تقتصر على البحث والتعمق في أدب الزبيري في فترة المملكة المتوكلية اليمنية فحسب ، بل حاولت التطرق لتلك الخطب السياسية التي ألقاها في فترة الجمهورية العربية اليمنية . وإذا كان في هذا الفصل ابتعاد مؤقت عن موضوعنا الرئيسي - مشروع حزب الله في اليمن الجمهوري ، أو الدعوة إلى قيام دولة اليمن الإسلامية ، فإن ذلك أمر ضروري لفهم أبعاد المشكلة اليمنية من كل جوانبها ، التي تناولها بشيء من التحليل والمناقشة نفر غير قليل من الكتاب والمراقبين السياسيين ، وعناوين الكتب المبعثرة في قائمة المصادر تؤكد ما نذهب إليه في سياق دراستنا وبحثنا . علينا إذن أن نعود مجدداً إلى بسط هذه المشكلة - القاضي الزبيري وحزب الله - ، من زاوية أقرب إلى المعطيات الموضوعية ، أي أن نُثبت هنا مصطلح " ظاهرة الزبيري " ، بهدف تحديد توجهاتها الثقافية والسياسية في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، بهدف التعرف عن كثب بمواقفه السياسية المناهضة لنظام السلال من جهة والدور المصري من جهة أخرى .

فتوقف أولاً عند دراسة العمراني (الزبيري أديب اليمن الناصر) ، حيث يشير المؤلف في مقدمة كتابه إلى أن " الكتابة عن الزبيري ربما تكون كتابة عن شعب بأكمله . فحياة الزبيري وقصته قصة شعب وحياته . ومن نضاله الأدبي والسياسي نعرف نضال شعبه في القرن العشرين .. وفي أدبه يتعكس تاريخ وحاضر وقضايا شعبه .. " ^(٦) نحن إذن إزاء مشروع ثقافي قد لا يكتمل تحقيقه في الوقت الراهن، نظراً لأن القاضي منذ رحيله صار من " أكثر الأدباء اليمنيين والسياسيين اليمنيين حظاً في الاهتمام به والكتابة عنه .. لقد أصبح الزبيري قضية هامة في اليمن اليوم ، فكثيراً ما اختلف الكتاب والسياسيون المعاصرون في نص من شعره ، أو نثره ، أو في موقف له سياسي ، حتى أغنى الأدب والفكر والسياسة في اليمن بالنقاش والنقد . " ^(٧) وهذه المقدمة توحى بأن الباحث يتبنى منهج كتابة سيرة الزبيري من زاوية أدبية محضة .

إذن لا حاجة بنا إلى متابعة البحث عن الأسباب الموضوعية التي جعلت الكثير من الدارسين والباحثين المهتمين بالمشكلة اليمنية ، التركيز أولاً وقبل كل شيء على سيرة الزيرى الأدبية والسياسية . فالحركة الثورية في جنوب شبه الجزيرة العربية سواء في فترة المملكة المتوكلية اليمنية أو الجمهورية العربية اليمنية ، لا يمكن فهمها إلا من خلال التعرض لسيرة القاضى الزيرى سلباً وإيجاباً. ولعل تفحص الخلفية السياسية والاجتماعية للثورة اليمنية من زاويتين مختلفتين : تجربة ١٧ شباط ١٩٤٨ الدستورية ، وتجربة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ الجمهورية، أمر وارد ربما يساعدنا على فهم فكر الزيرى السياسى ، الذى جسده تجربة حزب الله .

إن مثل هذا التعارض ، كما يبدو واضحاً بين تجربة جيلين : جيل ١٩٤٨ ، وجيل ١٩٦٢ ، لم يكن وليد الصدفة ، وإنما وجهته نظرة وثقافة كل جيل تجاه المشكلة اليمنية وفق تصوره الخاص لتحديد العلاقة بين السلطة والمجتمع . كما يبرز هذا التناقض بشكل خاص في الفصل الثالث من الباب الرابع ، من خلال دراسة العمرانى للمنهج الإصلاحى الذى تنبأه الزيرى في العهدين الملكى والجمهورى ، حيث يقدم لنا نماذج من سلوك الزيرى في العهد الجديد . فضلاً عن تلك المناقشة للواقع السياسى في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، كما يقدم دراسة فنية لأدب الزيرى نثراً وشعراً قبل قيام الثورة ، وكذا أدبه المتمثل أكثر في الخطابة في عهد السلال . وثمة إجماع لدى معظم الباحثين والدارسين المهتمين بسيرة الزيرى ، على أن إنتاجه الشعرى قد توقف تماماً في العهد الجمهورى ، حيث اقتصر نشاطه على الخطابة السياسية .^(٨)

إن هذا الجانب من كتاب العمرانى (الزيرى أديب اليمن الناصر) يكتسب أهمية خاصة ، كونه يساهم في تطوير أشكال الوعي السائد تجاه تجربة حزب الله ، والتي تتسم بالتقديس والإعجاب الشديد بصاحب هذه التجربة . وعبرة (أخطاء المسؤولين ونشوب الحرب الأهلية) ، التي يوردها العمرانى عنواناً جانبياً للفصل الثالث من الدراسة يقصد بها تسليط الأضواء على " مصر الزيرى وحالة بلاده بعد تحقق الحلم الكبير وهو إعلان إنهاء الحكم الإمامى المتوكلى وقيام الجمهورية . " ^(٩) وهكذا يضع الكاتب شخصية الزيرى في موقع متميز في مسار حركة المعارضة الوطنية ، باعتباره واحداً من المفكرين السياسيين الذين ساهموا في إعداد التربة المناسبة لقيام الثورة اليمنية وترسيخ أركان النظام الجمهورى .

تطالعنا عبارة المؤلف (أخطاء المسؤولين ونشوب الحرب الأهلية)، بعدة اعتبارات شكلت محور معارضة الزيرى للسلطة العسكرية الحاكمة في صنعاء ، ممثلة بمجلس قيادة الثورة ، أو بشخص رئيس الجمهورية المشير السلال ، سنحاول تلخيصها هنا ، ومن ثم التعليق عليها . ويستند العمراني في استدلالاته على انحراف نظام السلال عن مبادئ الثورة وأهدافها ، في ضوء قراءته المختزلة لبعض الدراسات والأبحاث المشايعة للقاضي الزيرى ومشروع حزب الله في اليمن ، التي أشار لها في مقدمة دراسته ، ثم يقوم برصد أخطاء التجربة الثورية في عهد السلال (١٩٦٢-١٩٦٧) على النحو التالي :

الخطأ الأول - السباق على الكراسي والأموال :

" لاشك أن الثورة تعرضت في البداية لأنانية بعض القادة وعدم إخلاصهم ؛ وهذا ما أدى إلى انضمام فئات من الشعب إلى الملكيين أنصار الماضي ، فإن يكن فرار (الإمام) البدر ونجاته مقدراً وخارجاً عن إرادة ومقدرة الثورة ، فإن عودته للمقاومة سببته أمور أخرى مقصودة بلا شك من آخرين أجهزوا على السلطة بعد قيام الثورة، لن تضرب أمثلة، وإنما سنترك الآخرين يحدثوننا في هذا الموضوع ، وبعض المراجع التي أمامنا تتهم شخصين كانا من أسباب الفساد الحكومي ونشوب الحرب الأهلية ، هما السلال رئيس الجمهورية والبيضاني نائبه ، ففي الوقت الذي أجمعت فيه كل المراجع على مهاجمة البيضاني نجد اثنين من هذه المراجع يضيف السلال إلى جانب البيضاني . " (١٠)

الخطأ الثاني - التدخل الخارجي :

" قبل أن تقوم الثورة اليمنية كان هنالك تنافس وخصام بين مصر عبد الناصر والمملكة العربية السعودية بزعامة (الملك) سعود وفيصل ، وكان (الرئيس) عبد الناصر يحس بمروءة انفصال سوريا ومصر واتحاده المسرحي مع مملكة الإمام (أحمد)، وكان قيام ثورة في اليمن يعنى دعماً معنوياً وكسباً كبيراً لزعامته وطموحه القومي الجديد ، وكانت السعودية رغم خلافها التاريخي مع أئمة اليمن تجدد في بقائهم أمناً لها ، وأن قيام جمهورية موالية لعبد الناصر يعنى خطراً قريباً منها على عرشها واستقرارها . لهذا فقد كان كل من مصر والسعودية يراهن على كسب اليمن . وعندما قامت ثورة اليمن فرحت مصر واستاءت السعودية ، وبدا كل منهما يستعد لمواجهة الآخر على أرض اليمن، وكان لكل منهما التدخل.. " (١١)

الخطأ الثالث - الفقر والجهل وسوء فهم الثورة وعوامل أخرى ونشوب الحرب :

" نتيجة للفقر الذى عاشه الشعب اليمنى فى العهد المتوكلى ومنذ قرون قبله ، ونتيجة للجهل المطبق الذى أدى إلى سقوط حركة ١٩٤٨ ، وكل الحركات الثورية الإصلاحية ، ونتيجة لتعصب المواطنين التقليدى للدين بالمفهوم الإمامى فى الشمال المعروفة بالمنطقة الزيدية، ونتيجة لرسوخ العادات القبلية التى لم تقض عليها الإمامة ، لا سيما تلك العادات التى تجعل المواطنين (القبائل) بعيدين عن النظام ومركزية الدولة والاستعداد الدائم للتمرد الذى كان وسيلة الأئمة لإخضاعه هى الرهائن الآدمية ، ونتيجة للنفسية الخاصة التى حكم بها مواطنى المناطق الشمالية والتى تعتمد على أن يكون الحاكم ذا مركز دينى أو طبقي معين، ونتيجة عوامل أخرى استغلها الملكيون .. قام الملكيون بتوزيع السلاح والذهب والريالات الفضية بكميات هائلة ، وقاموا بإفهام المواطنين فى المناطق الشمالية بأن (الجمهورية) تعنى الكفر بالإسلام وتحليل ما حرم الله ، وتعنى التحول إلى (الاشتراكية) ، كم حدث بجمهورية مصر عبد الناصر (الجمهورية العربية المتحدة) ؛ والاشتراكية معناها مصادرة الأموال والنساء، وحاولوا التعامل مع القبائل الشمالية حسب نفسيتها التى صنعوها عبر أجيال من الأئمة ، وأثاروها باسم الدين والنخوة القبلية ، وأثاروا فيها ما أوجدوه فيها من طائفية، حيث حذروهم من ويلات المستقبل إذا استلم زمام الحكم اخوتهم الشافعيون، وحاولوا استغلال النزعة الاستقلالية اليمنية ، ورفض اليمنى لأى خارجى فقاموا بتفسير الوجود المصرى - يعنى استعماراً مصرية اشتراكياً فرعونياً . كل هذه الدعايات إضافة إلى أخطاء بعض المسؤولين الجمهوريين بقصد طمعاً فى المنصب والمال، أو بغير قصد نتيجة عدم التعامل حسب نفسيتها وعاداتها ، إضافة إلى عامل مهم وهو وجود ضباط مصريين كبار وجدوا فى استمرار الحرب فى اليمن مصدر ابتزاز غنى لهم . " (١٢)

الخطأ الرابع - اختلاف الجمهوريين فيما بينهم ورفض بعضهم الوجود المصرى :

" كان الهدف من وصول الجيش المصرى لنصرة الثورة اليمنية هدفاً نبيلاً لا شك فى هذا شأنه شأن هدف تحرير فلسطين من الصهيونية، لكن الأهداف النبيلة أحياناً يساء استغلالها، وتكون النتيجة ضرراً على المبدأ النبيل أكثر مما هو نفع له ، فثلاثون عاماً من المزايدة والتناجزة بقضية فلسطين أدت إلى توسع إسرائيل . وسنوات من حرب اليمن ظهر فيها المتاجرون بالمبدأ النبيل أدى إلى توسع رقعة الحرب وزيادة قوة أنصار الماسى وضعف الصف الجمهورى ؛ وكان أن حدث انشقاق بين الجمهوريين أنفسهم .. " (١٣)

ويكتفى العمراني في الفصل الثالث الذى تطرق فيه لموقف الزبيرى من السلطة في العهد الجمهورى بإثارة هذه الأسئلة: فأين هو الزبيرى من هذا الوضع؟ وما هى آراؤه؟ وما هو دوره؟

هذا التصادم أو الاختلاف السياسى حول تحديد ماهية نظام الحكم فى اليمن المعاصر، برز على السطح عندما تفرد مجلس قيادة الثورة باتخاذ القرارات السياسية الحاسمة، وظهرت نغمة تدعو إلى حملة تطهير شاملة لكل العناصر المعادية للثورة والنظام الجمهورى (أصحاب العمام) ، وغالبيتهم ينتمون لشريحة السادة والقضاة ، الذين شكلوا العمود الفقرى للجهاز الحكومى فى فترة المملكة المتوكلية اليمنية . وكان تنظيم الضباط الأحرار قد قرر التخلص من رموز الحكم البائد ، خشية إبقاءهم على قيد الحياة ، فيقلب الوضع لصالح النظام الملكى البائد لكى لا تتكرر مأساة حركة ١٩٤٨ . وعلى هذا الأساس ، شكلت محكمة أمن الثورة للقيام بالمهام المنوطة بها ، ورغم ذلك ، فقد حدثت تجاوزات لم يحسب لها حساباً مجلس قيادة الثورة ، إلا بعد أن تعالت الانتقادات الموجهة للحكومة من قبل المعارضة الجمهورية .^(١٤)

إن التغيير الثورى الذى طرأ فى العهد الجمهورى ، لم يطل بنية النظام الاجتماعى القائم فى اليمن ، الذى ظل قائماً كما هو عليه فى العهد الإمامى ، فيما لو استثنينا من ذلك إلغاء امتيازات الطبقة العلوية الحاكمة، وإلغاء نظام الرهائن، والرق والعبودية.^(١٥) فالتغيير الحاصل فى العهد الجديد لم يتعد كونه تغييراً فى المسميات (المملكة المتوكلية اليمنية) و(الجمهورية العربية اليمنية) فحسب . بهذا الخصوص كتب الزبيرى : " ولقد يظن البعض أن الحكم سيكون عسكرياً ، وأننا نشهد الله بأن هذا غير صحيح ، وأن ضباطنا الأحرار الأبرار لا يفكرون فى حكم عسكري ، وإنما تفكيرنا جميعاً فى أن نبدأ حكماً عادلاً شعبياً ، يمثل أصفى وأنقى عناصر الشعب من كل فئاته ومناطقه .. " ^(١٦)

لهذا السبب ذاته لاقت آراء الرئيس السلال ونائبة البيضاى معارضة شديدة من قبل الوجهاء والأعيان ، الذين بدورهم أبدوا رفضهم المطلق للحكم العسكرى ، الذى ألفت من حوله قطاعات واسعة من الشعب اليمنى ، فور الإعلان عن قيام الجمهورية العربية اليمنية . وعلى النقيض من تلك الأصوات المطالبة ببقاء السلال فى قمة السلطة السياسية ، كانت أصوات القبائل المستمرة على النظام الجمهورى ، تطالب بعودة الإمام ، وتقاتل فى صف المعسكر الملكى .^(١٧) ولم يكن الزبيرى يفضل النظام الجمهورى العسكرى على النظام الإمامى

الاستبدادى ، وللحصول على دعم وتأييد شعبى لموقفه المناهض للنجم ، فإنه يحتم استقطاب القباطل المتمردة إلى حظيرة الجمهورية ، كخطوة مرحلية تمهد لظهور الحكومة الشعبية التى نادى بقيامها ، وعلى وجه الخصوص فى مؤتمر عمران فى شهر سبتمبر من عام ١٩٦٣ ، أى بعد مضى عام كامل على قيام الثورة وإعلان الجمهورية .

ويرى المؤلف أن القاضى الزبيرى لم يتسنَّ له أن يلعب دوراً بارزاً يتناسب وحجم رصيده النضالى فى حركة الأحرار اليمنيين ، على الرغم من معاناته وتضحياته الجسيمة كمعارض سياسى ضد النظام الامامى لا تدين عريكته طوال ربع قرن من الزمان . ويشدد العمرانى على دور الزبيرى فى العهد الجمهورى بالقسول : " بعد قيام الثورة وفى الوقت الذى قفأت فيه البعض على المناصب الأعلى [العليا] فى الدولة ، نجد الزبيرى أبا الأحرار صاحب الرصيد النضالى الفريد يرضى بما أعطى له من منصب وهو وزارة المعارف (التربية والتعليم) الذى كان قد أعطى له فى ثورة ١٩٤٨ ، فى حين كان الكثيرون يتوقعون له ما هو أكثر من هذا ، لا سيما وأن من كانوا أقل منه نضالاً وإخلاصاً قد تبوءوا مراكز أعلى [عليا] أمثال البيضاى الذى أصبح نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الخارجية الخ .. " (١٨)

وبالرغم مما يعنيه هذا السؤال (ما هو دور الزبيرى ؟) من مفارقة تاريخية بين هذين الدورين فى حركة ١٩٤٨ الدستورية وثورة ١٩٦٢ السبتمبرية ، فهو يحمل ضمناً اعترافاً بأن حق القاضى الزبيرى قد بخش فى العهد الجمهورى . ولكن العمرانى لم يتتبع مسار الحركة الوطنية فى اليمن المعاصر ، وطبيعة الصراع على السلطة فى العهدين (الملكى والجمهورى) ، إلا من زاوية واحدة - ألا هى زاوية السباق على الكراسى والأموال .

وللإجابة على هذا السؤال نثير تساؤلاً ضمناً آخر : ألم يتبوأ الزبيرى عضوية مجلس الرئاسة ، وعضوية المكتب السياسى ، بالإضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير المعارف ؟ وإذا كانت هذه المناصب كما يذهب المؤلف لا تتناسب مع شخص الزبيرى وتضحيته الجسيمة فى سبيل الجمهورية ، فما هو الدور الذى كان يتطلع أن يلعبه ؟

لقد استخلص بعض الدارسين آراءهم حول تجربة حزب الله من الوقائع التاريخية التى رافقت الخروج من صنعاء إلى جبل برط . وحاولوا منذ البدء أن يضعوا قاعدة عامة لمن أراد أن يتطرق لسيرة الزبيرى ، كما فعل الطيب فى مؤلفه (منهج الزبيرى فى إصلاح الحكم والشعب - ١٩٧٤) ، عندما قدم صورة حية عن الزبيرى ومواقفه السياسية المناهضة لنظام السلال

والوجود المصرى ، بقوله : " إن القتال من أجل الجمهورية ومحتواها الثورى التقدمى ، ومن أجل الدين أو الشرف أو الوطن قتال مقدس لا نستكره ولا نجبن عنه ، ولكن القتال من أجل الحماقات والتوافه وسوء الفهم ، والعجز عن اللقاء الحقيقى مع الضحايا المخدوعين المتمردين ، إنما نعتبره جريمة نبرأ إلى الله منها . " (١٩)

سهلت عملية التكيف القسرى للنظام الجمهورى التى أجراها أنصار حزب الله فى اليمن على الأفكار الإصلاحية الوافدة ، أو المستعارة من تجربة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر إمكانية تطبيق نظرية الإخوان فى الحكم " الحاكمة لله " ، وجعلها بين أيديهم الأداة المصطفاة فى تحديد مستقبل الحكم فى اليمن . وتعد مؤلفات عبد الملك الطيب (نكسة الثورة اليمنية ، ١٩٦٣) و (التاريخ يتكلم ، ١٩٩١) ، و (الثورة والنق المظلم ، ١٩٩٩) ، خير شاهد على هذا التحول . (٢٠) ورائد هذا التحول بنظر المؤلف هو المجاهد الجزائرى الفضيل الورتلائى ممثل الشيخ حسن البنا فى اليمن ، والعقل المدبر لحركة ١٩٤٨ الدستورية وميثاقها الوطنى المقدس . وذلك بالإضافة إلى ما تمثله حركة الإخوان المسلمين - فرع اليمن وزعيمها القاضى الزبيرى من أهمية خاصة ، سواء فى مرحلة البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، أم فى مرحلة حزب الله . (٢١)

ويرى الطيب أن خطر الأنظمة العسكرية لا يكمن فى اغتصابها للسلطة فحسب ، بل فى مواقفها المعادية لدعاة الإصلاح . ولذلك فإن منهج الزبيرى فى الحكم كان يرمى إلى إصلاح الأوضاع الفاسدة . وإذا كانت السلطة والحكم عملاً ذهنيًا يقتضى من الحاكم التحرك فى خدمة الصالح العام ، ويتم التوصل إليها بالدراية والخبرة ، فالإصلاح كذلك يتطلب من الداعى أن يعمق العقل والحكمة فى معالجة المشاكل المستعصية . والإصلاح إنما يجب أن يكون إصلاحاً دينياً فى جوهره ، يلامس هموم الناس ومعاناتهم اليومية . والكاتب يبدى ملاحظات نقدية يستخلصها من تجربة الزبيرى ، ويسقطها إسقاطاً على الأوضاع المتردية فى عهد السلال وخلفاؤه ، لا تبتعد فى جوهرها عن هذا التقييم السلبي لنظام الحكم فى العهد الجمهورى ، قائلاً : " تسود اليمن ظواهر خطيرة فى مستوى الشعب والحكومة معاً: فوضى تخرب النظام وتحلل يهدد القيم ، وانفلات عن مقومات الحياة السياسية والاجتماعية يعرض البلاد لأفدح النكبات . " (٢٢)

بالانتقال من التنظير لفترة المملكة المتوكلية اليمنية إلى فترة الجمهورية العربية اليمنية، يطالعنا الزبيرى بملاحظات نقدية: "في المجال الحكومي تصدر الحكومة قوانينها وقراراتها فبقى هذه القرارات والقوانين حبراً على الورق ، وتظل عاجزة على تنفيذ أو تغيير وضع، أو تطوير عمل من الأعمال ، أو إدارة من الإدارات.. وقد أدى ذلك إلى أن بدأت تسرى روح اللامبالاة وروح الاستخفاف بأنظمة الدولة في كل الأجهزة والإدارات على الإطلاق ، فلم يعد الحلال حلالاً والحرام حراماً.. وأخذت تنتشر من روح هذا الوباء سلسلة من المخالفات والآثام والخيانات والجرائم والفوضى الإدارية والأخلاقية تهدد الدولة ، وتسير بالنظام الجمهورى إلى حافة الهاوية " . (٢٣)

أما الملاحظة الثانية المتعلقة بالشعب ففي قوله : "وفي المجال الشعبي ما لا يقل عن المجال الحكومي ، ولكنه لا يزال محصوراً في نطاق ضيق ، ومع ذلك فقد بدأ ينتج الفساد والتحلل والتحدى لكل القيم والمعتقدات والأخلاق مما يهدد المقومات الاجتماعية كلها بخاطر داهم " . (٢٤) لقد وعى الزبيرى ما أصاب المجتمع اليمنى من ممارسات خاطئة على المستويين الرسمي والشعبي، أو أنه استوعب ذلك من خلال الممارسة العملية للسلطة والحكم في العهد الجمهوري. والانحلال السياسى والاجتماعى الذى أصاب اليمن فى العهد الجمهورى لا يشبه الانحلال الذى كان سائداً فى العهد الإمامى .

وخطأ الفادح الذى وقع فيه أحرار اليمن جيل (١٩٤٨) ، من وجهة نظر الزبيرى هو " أن الثورة قامت دون أن تسبقها تربية للجيل من الثوار ، ودون أن يستطيع الأحرار فى الداخل والخارج أن يقدموا منهجاً كاملاً للحياة الثورية ، فكان فهم الجماهير لشعارات (الثورة) و (الجمهورية) و (الحرية) فهماً مشوهاً مسموماً ، وجاءت الثورة واندفع الناس طبقاً لمفهومهم الخاطئ إلى ازدياد كثير من التقاليد والمقومات الاجتماعية ، وإلى المغام والمكاسب والشهوات والمطامع ، وإلى التحلل من كل ما يقيد الأهواء ، ومن كل ما يدفع إلى الجهد والعمل والعناء : واعتبار ذلك مناقضاً لمعنى الثورة ومرادفاً للاستبداد البائد.. " (٢٥)

قد نجد هنا مدخلاً مناسباً للمقارنة بين فكر الزبيرى وفكر سيد قطب ، الذى بدوره اعتبر كافة الأنظمة العربية والإسلامية ، سواء كانت جمهورية أم ملكية ، رأسمالية أم اشتراكية لا تلتزم الكتاب والسنة ، فهى تجسد جاهلية العصر الحديث. ففي ذلك تقارب واضح مع مدلول مصطلح " الحاكمية لله " ، التى استعارها سيد قطب من المفكر الإسلامى أبو الأعلى

المودودي ، بمعناها الدينية الواسع لحكم الشورى .^(٢٦) كما أشار جملة من الباحثين إلى الزبيرى المعارض لنظام السلال وفي مقدمتهم الطيب ، الذى أوضح مصادر فكر الزبيرى الثقافية والسياسية ، ويشاطره رأى عبد العزيز المقالح ، الذى ذهب إلى القول " .. كانت إسلامية محضة ، وأكثر الذين أخذوا بيده وعاونوه هم جماعة الإخوان، لكنه كان يحتفظ بشخصيته اليمنية الإسلامية بشكل يستطيع فيه أن يتجول من منطلقات هذه الساحة لتحقيق ما يريد تحقيقه لليمن .. الإخوان مثلاً يرتبطون بعهد مع مرشدهم هو لم يكن مرتبطاً بهم ، بل كان ينسق عمله معهم .. " (٢٧)

ولكن ما هى وسائل بث هذا الإدراك فى قراءة فاحصة ومتأنية لفكر الزبيرى ودعوته الرامية إلى إعادة النظر فى التجربة الثورية التى خاضها أحرار اليمن ضد حكم الإمامين يحيى وأحمد حميد الدين ؟ وكيف يمكن كسب الجولة القادمة وانتزاع المبادرة من الحكام العسكريين فى العهد الجمهورى المتسلطين على رقاب الشعب ؟

يتحدث القاضى الزبيرى بلغة تنضح بالمرارة عن معاناة جيله-حيال التجربة الدستورية وتدايعاتها ، وحيال النقمة الشعبية الناشئة عن خيبة مساعى هذا الجيل ، معلقاً آماله على مستقبل الأيام ، عندما تبلور صحوحة إسلامية تلم إماماً شاملاً بأبعاد المشكلة اليمنية ، فهذا هو يقول: "لقد كانت الجماهير كما أسلفنا متألّة يعمها السخط والاستياء ، وكانت فاجعة الشعب عظيمة تصلح لأن تكون وقوداً لأكثر من ثورة، وأن تكون معولاً جباراً يهدم أكثر من دولة ، غير أن الأحرار أخطأوا السبيل فى التدرج بعقلية الجماهير ، ففقدوا بذلك قاعدتهم الشعبية " .^(٢٨) فقد حدث هذا الخطأ أكثر من مرة ، ولم يتعظ قادة الحركة الوطنية من دروس التجربة الدستورية رغم فداحتها . فالزبيرى كان قد خطط عملياً لإيجاد حركة معارضة سياسية نخبوية متصلة بالجماهير الشعبية . ويتابع قائلاً: " لقد كان الشعب ساخطاً متدمراً ضد الذين يباشرون الظلم والقسوة والنهب والسلب من الموظفين الصغار كالمخمن والمأمور والعامل والحاكم ، فكان لزاماً على الأحرار أن يبدؤوا من حيث ابتدأ الشعب ، وأن يتألموا من حيث يتألم الشعب ، وأن يصقلوا هذا الألم ويتقفوه ويحللوه ويشرحوه على أن يتدرجوا به إلى أعلى ، منسجمين مع طبيعة التطور حتى يصلوا بعقل الشعب إلى المصدر الأول للطغيان والفساد . " (٢٩)

وفي إشارة إلى هذه الظاهرة - ظاهرة الفساد المالي والإداري - ، التي أوردها الزبيرى في مجمل حديثه عن فساد الطبقة الحاكمة ، يقول : " والحق أن هذه الظاهرة المفزعة لم يستطع أن يستغلها لنفسه أو لتدعيم نفوذه شخص معين أو جهة من الجهات ، ولكن الجميع ضعفوا أو خسروا . ونشأ عن هذا كله وبدافع من غريزة المحافظة على البقاء كما تحدث في عهود الغاب ظهور ما يشبه العصابات ، أو ما يشبه تجمعات القطعان هنا وهناك داخل الدولة وخارجها" . ويضيف قائلاً : " ولم يكن هذا انقساماً عقائدياً أو حزبياً وإنما هي انقسامات تلقائية عمياء تسير لا تدرى أين تسير ؟ وتثور ولا تدرى على من تثور ، ولا على أى جهة تثور ؟ " (٣٠)

وحق يتهافت هذا الإدعاء المبطل في السلطة والرئاسة ، ينبغي إدراك القوة الكامنة في الزعامة الدينية ، وما ينطوى عليه التاريخ اليمنى من تجارب مريرة ، يمكن الاستفادة منها لتحاشي الوقوع ثانية في الخطأ نفسه؛ يقول الزبيرى : " والآن نحن معشر المسئولين نواجه خطر التحلل من الضوابط الاجتماعية والسياسية في شعب مدجج بالسلاح من قمة رأسه إلى قرار قدمه ، فأى هول يواجهها لو سرى وباء التحلل من تقاليدنا ومقدساتنا بين القبائل التي تحترف الموت والقتال من أجل لقمة العيش ، وتحمل أقطع ألوان البؤس والحرسان إذعاناً للتقاليد القبلية والمقدسات الدينية ؟ " (٣١)

وفي الإطار عينه نجد نقداً مماثلاً للمؤسسة العسكرية الحاكمة التي تربعت كراسى الحكم ، وهى لم تكن واعية بالمسئولية التاريخية الملقاة على عاتقها ، فقد اكتفت بإسقاط النظام الملكى ، لكنها أبقت على رموزه في أجهزة الدولة العليا ، وعلى وجه الخصوص نظام القضاء فى اليمن ، الذى لم يطرأ عليه أى تغيير منذ عهد شيخ الإسلام محمد بن على الشوكاني فى وسط عهد الدولة القاسمية . (٣٢) فالزبيرى يرى أن من واجب العلماء إصلاح الحكام قبل إصلاح الرعية ، من ذلك يتم التدرج أو الارتقاء إلى الإصلاح السياسى المنشود . فهو يحث أحرار اليمن على إنقاذ الثورة من الضياع : " نحن مدعون لإنقاذ الثورة والثورة لا ينقذها التآمر ضدها ولا ينقذها ثورة أخرى مضادة فإن من يفكر فى ذلك ليس إلا فى عداد المجانين . إن أية ثورة أخرى وأية حكومة جديدة حتى لو جاءت بما ملائكة السماء ولو أيدتها كل إمكانات الأرض وعبقريات العصر لن يكون حالها أحسن من حالنا الآن . " (٣٣)

الفقرة التي تلى وهي تتعلق بالنهج الثوري - اليقيني الثوري - ذلك المصطلح السياسي الذي يكتنفه الغموض أكثر فأكثر في نشره السياسي، وهو جدل لا يخلو من الأبعاد التاريخية وثيقة الصلة بالثورة اليمنية : " وإنما ينقذ الثورة أن يكون لها منهج شامل لكل جوانب الحياة الحكومية والشعبية، وما لا جدال فيه أنه لا تنقصنا ولو لم تكن في أيدينا لاستعرناها، وإنما الذي ينقصنا هو أن يكون لهذه القوانين قدسية في نفس الشعب .. بما يرتفع بنا إلى مستوى الأحداث الكبيرة التي نحياها ومستوى الثورات التي نعاصرها ، أن هذه محاولة قدر الجهد لتقديم منهج آمن به فإن يكن ناقصاً فإن كل شيء يبدأ صغيراً ثم يكبر . " (٣٤)

وإلى جانب هذه الدعوة المفتوحة لإعداد التربة الخصبة الملائمة لحكم الشورى في الإسلام، يشترط الزبيري من القائمين على الإصلاح - الحصول أولاً وقبل كل شيء على ثقة الشعب : "إن الثقة بالشعب هي الشرط الأساسي لصدق الإيمان بالنظام الثوري الديمقراطي، كذلك فإن فقد الثقة بالشعب تنطوي على نوايا دفينة واتجاه سافر أو مقنع نحو الحكم الدكتاتوري ونحو الطغيان ، ويستتبع ذلك بالنتيجة الكفر بالحرية وبالعدالة وبحقوق الشعب المقدسة وبالمربرات الجوهرية لقيام الثورة . " (٣٥) هذا الواقع المعاش هو ما يكشف عن عسف السلطة وضعف حول المعارضة ، التي يتكلم عنها الزبيري في صفحات من كتاباته الواردة في (المنطلقات النظرية للثورة اليمنية) . فالأحداث التاريخية التي جسدها تجربة الحكومة الدستورية عام ١٩٤٨ ، وتجربة الجمهورية العربية اليمنية عام ١٩٦٢ ، كما تستقي من وقائع السياسة اليمنية المعاصرة - فيها تحليل موضوعي لمفهوم الدولة وتنوع أشكالها ، بينما يظل المضمون أو الجوهر قائماً في حد ذاته ، أي مما هو سياسة للرعية وللأنداد - من صفح وعدل وغى ، وحلم وحكمة وهوى .

ولئن كان الزبيري يشتط ويرى في كل ماعدا الشريعة الإسلامية جوراً وطغياناً ، كما شد الانتباه في خطبه السياسية إلى أن تجربة الجمهورية العربية اليمنية ، تستدعي أولاً صلاح الحكام، ومن ثم صلاح الرعية - النموذج الأمثل للتجربة الثورية في جنوب شبه الجزيرة العربية . فالاستيعاب السياسي الأعمى لتجربة الجمهورية العربية المتحدة لا يحافظ على الخصوصية اليمنية ، التي بطبيعة الحال تميل إلى التحرر من كل ما هو أجنبي ودخيل ، أو مرتبط بالسلطة المركزية ، فدعامته الأساسية إلغاء دور القبيلة، أي الشعب من الحياة السياسية والثقافية . ويسجل الاستيعاب الذي رآه أحد الباحثين اليمنيين ، هو أشبه ما يكون بتجاوز للواقع اليمني ،

عندما حاول نظام السلال أو القيادة المصرية " تقييد أو إلغاء النفوذ القبلي " .^(٣٦) وهذا القول يستند إلى شهادة أدلى بها أمين هويدي ، أحد رجال عبد الناصر .

إن فشل نظام السلال في تثبيت أركان النظام الجمهوري وسحق المقاومة الملكية ، لم تكن هى النكسة الوحيدة التى تعرضت لها الثورة اليمنية ، بل ثمة نكسات . ففى فترة الحرب الأهلية ، منيت القوات اليمنية والمصرية بخسائر مادية وبشرية جسيمة ، غير أن التشوهات النفسية التى تركتها فى نفوس من وقفوا فى صف الجمهورية ، أو فى صف الملكية أعمق بكثير . فالسلطة السياسية فى عهدى السلال والإرياني ، هى تجريد السلطة فى شكل حكام ومحكومين ولاحقاً بشكل رعايا لا مواطنين . وفى كلتا الحالتين - فى الأولى السلطة لذاتها والثانية بذاتها - نرى وضعاً سياسياً وثقافياً مشوهاً للنظام الجمهوري ، حيث أصبحت العلاقة بين المركز (صنعاء) والأطراف (الريف) هى السائدة تماماً ، كما كان عليه الوضع فى العهد البائد ، أو كما يقول المثل الشعبى " ديمة وخلقوا بابها " .^(٣٧) ولعل هذا الوضع الشاذ يوصلنا إلى تحديد معنى ومبنى الاستبداد الذى عارضه الزبيرى بقوة فى العهدين الملكى والجمهوري .

لقد نتج عن التقسيم الطبقي الحاد فى المجتمع اليمنى ، والتنوع الجغرافى ، تكريس النزعات القبلية والجهوية ، حيث عاش معظم أبناء الشعب اليمنى من سكان الريف والحضر بمعزل عن الحياة السياسية الحديثة . لهذا لم يكن مستغرباً أن تجد الثورة أنصاراً لها فى السهول الجنوبية والهضبة الوسطى ، حيث تنفرج العزلة نسبياً بفعل نعمة التضاريس من جهة ، وتخف حدة النزعة القبلية فى المناطق الحضرية (تعز وإب والحديدة وعدن وحضرموت) من جهة أخرى .^(٣٨) فى هذه النواحي ، كانت دعوة الثورة والجمهورية مقبولة لدى غالبية السكان ، على عكس الحال فى أنحاء الهضبة الشمالية (عمران وخمر وريده ومأرب والجوف وصعدة) ، حيث تساهم التضاريس والبنية والقبلية فى تقوية نزعة الاستقلال عن نفوذ السلطة المركزية فى صنعاء من جهة أخرى .

ساعدت العزلة السياسية بين أقاليم اليمن المختلفة ، والنظام القبلى السائد ، الذى أصبح نمطاً اجتماعياً للحياة السياسية لزعماء القبائل (الشيوخ والنقباء) والوجهاء والأعيان (السادة والقضاة) ، فى لعب دوراً سياسياً مهماً فى تغذية الصراع ، وتوزيع الأدوار بين المعسكرين المتصارعين - الجمهوري الملكى ، ومن يقف وراءهما من القوى الإقليمية - السعودية ومصر من جهة ، والدولية - أمريكا والاتحاد السوفيتى من جهة أخرى . فى الوقت نفسه ، كان

هؤلاء يقومون بدور الوسيط في فض النزاعات المسلحة بين القوى المتصارعة - جمهوريين وملكيين ، أى الدعوة إلى السلام والمصالحة بين أطراف النزاع . فكانت المطالب السياسية للمعارضة الجمهورية ، كما جسدها تجربة حزب الله في مؤتمرات عمران ، وأركويت ، وخر ، والطائف ، تدعو الحكومة إلى إنشاء جيش شعبي (قبلي) ، ومجلس شورى (مجلس أعيان) ، ولجنة مركزية لشئون القبائل (دولة القبيلة) . (٣٩)

إذا كان الحرك الأساسى لقيام الثورة هو الظلم الاجتماعى الذى لحق بالسكان ، كما تمثله الإدارة الإمامية في نظام الرهائن والزكاة وما يرافقهما من إجراءات تعسفية ، كالحطاط^(٤٠) والتنافيذ^(٤١) ، فإن الظلم السياسى ، وسوء إدارة الأولوية والقضوات والنواحي ، أظهرت بشكل واضح مدى الاستجابة الشعبية لدعوة الثورة والجمهورية . لكن الهوة السياسية بين الحكام والشعب ظلت قائمة في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية . وبقدر ما رفعت الثورة من شعارات سياسية تعهدت فيها بإنهاء كافة أشكال الظلم السياسى والاجتماعى الذى لحق بقطاعات واسعة من السكان ، بقدر ما أفرغت هذه الشعارات الإصلاحية من محتواها ، نظراً لانشغال رجال الثورة بالدفاع عن النظام الجديد في صنعاء .

فتحت الثورة اليمنية المجال لكافة القوى الاجتماعية الإسهام والمشاركة في الحياة السياسية ، وقد نجح علماء الدين ومشايخ القبائل في استثمار الحرب الأهلية وتداعياتها الداخلية والخارجية لصالحهم . ولما كان الزبيرى قد عقد العزم على مواصلة مسيرة السلام والمصالحة كخطوة أولى في اتجاه بناء قاعدة سياسية لحزب الله ، فإن دعوته لمشروع دولة اليمن الإسلامية لقيت ترحيباً من قبل المعارضة الجمهورية والملكية على حد سواء . وإذا كانت الغالبية العظمى من الفقهاء القحطانيين وفي مقدمتهم الزبيرى قد أظهروا تأييدهم للنظام الجمهورى من زاوية فقهية ، فقد تطلع بعضهم إلى القيام بمهمة وصاية الفقيه المحتسب ، باعتبارهم المرجعية التشريعية والقضائية في البلاد .

إن طرح زعامة حزب الله لصيغة الحكم الشعبى كيفما اتفق لم ترق إلى مستوى الوعى الذى رافق قيام الثورة وإعلان الجمهورية . وإذا كانت المعارضة قد رفعت هذا الشعار ، فإنه لا بد من التحقق فيما يذهب إليه الطيب في كتابه (منهج الزبيرى في إصلاح الحكم) ، من أن العلماء والمشايخ الذين عارضوا الوجود المصرى ، كانوا يتطلعون إلى المشاركة في السلطة

والثروة بشكل أفضل من السابق . ومن هنا كانت دعوة الزبيرى إلى السلام والمصالحة ترمى إلى إحداث تغيير عميق في بنية النظام السياسى القائم فى صنعاء.^(٤٢)

وانطلاقاً من هذا ، فإنه لابد من مراجعة بعض الملاحظات العامة التى أبداهـا الزبيرى حول النظام الجمهورى ، التى يتردد صداها فى برنامج حزب الله فى النقاط التالية :

١- إيجاد طريقة يتم بها الجمع بين العقيدة الإسلامية والأيدولوجية العربية المتحدة لىتم السلفاء الصادق بين شعب اليمن وشعب الجمهورية العربية المتحدة، ولتكون الوحدة صيغة عملية للأخوة الإسلامية التى يقدسها الشعب العربى كله .

٢- التزام كل الأجهزة الحكومية وكل المسئولين اليمنيين بتطبيق تعاليم الإسلام داخل النطاق الرسمى وخارجه دون تحايل ولا التواء ولا تناقض إذعاناً لإرادة الله وإرادة الشعب، وتطبيقاً للدستور القائل بأن اليمن دولة إسلامية ، وأن القوانين كلها مصدرها الشريعة الإسلامية ، وأن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية : ويجب أن يكون هذا التطبيق جاداً صادقاً لتستطيع اليمن أن تعيش بثورتها وجمهوريتها فى ظل قوانين وأنظمة وتشريعات ثورية تقدمية يقدسها الشعب كله محدد الاتجاه غير منقسم النفس، ولا موزع الولاء ولا متناقض الخطى ولا مضطرب العزيمة ، منسجمة روحه مع سلطته ومستقبله مع ماضيه وباطنه مع ظاهره وقمته مع قاعدته ، وشماله مع جنوبه وشرقه مع غربه ومدينته مع قريته وجيشه مع شعبه .

٣- التصميم على خلق وسيلة منطقية وعملية للربط بين تعاليم الإسلام بعد تنقيتها من الشوائب والخرافات والأضاليل والسموم الرجعية وبين مقتضيات الثورة التقدمية وتفصيل الخطى الحضارية ، وبذلك تكتسب القيم العصرية المتحررة عند شعبنا المعزول عن روح العصر قدسية من قدسية الدين : وهكذا تتوفر لبرامج نهضتنا الفائرة الهائلة مساهمة الطاقات العظمى للملايين البشرية اليمنية نابعة من حوافز الذات ودوافع العقيدة وطمأنينة الاقتناع وهيمنة الرقابة الجماعية. ومن يأتى هذا فإنما يقوم بعملية حصار للثورة العصرية فى نطاق قمة حالة معزولة عن الشعب مفقودة الحول والطول . " (٤٣)

فى العودة إلى العرض التاريخى لحركة الأحرار اليمنيين ، يلاحظ القاضى الزبيرى أن ثقط الحكم السياسى السائد فى اليمن الجمهورى ، كان نسخاً لتجارب عربية وغربية ، أو لنقل إسقاطاً لشكل العبارات ولشعائر الحركة القومية العربية (الناصرية) على الحياة السياسية

والثقافية في جنوب شبه الجزيرة العربية. فإذا كان إيمانهم بقضية اليمن الكبرى قد علمه أن أحرار اليمن قد تميزوا بالتعالى الروحي والأخلاقي ، لأن الشعب خصهم بثقته ودعاه . فقد منحهم هذا الإيمان الراسخ بالمشكلة اليمنية (مشكلة التخلف الحضارى) أيضاً إحساساً بضرورة مواصلة النضال السياسى بعد قيام الثورة وإعلان الجمهورية ، حتى تاريخ رحيله ، وهو يدعو إلى السلام والمصالحة الوطنية من أجل إعداد التربة المناسبة لقيام دولة اليمن الإسلامية . لنلاحظ الملاحظة المهمة التى أوردها الزبيرى في مجال حديثه عن الحياة السياسية : " الإيمان بالوحدة الوطنية القطرية أساس للإيمان بالوحدة العربية الشاملة ، وعنصر جوهري من عناصره ، وأى مساس بالوحدة القطرية إنما يعتبر كفراً بواحاً بكل مقدسات القومية العربية ، ويجعل دعوى الإيمان بالوحدة العربية ضرباً من ضروب المناورات السياسية . وبناء عليه فإننا نؤكد شعار الأحرار الذى يرفض أى تفرقة شافعية وزيدية وهاشمية وقحطانية وقهطية وجبلية وقبلية ومدنية وعسكرية ، ونطالب بوضع تشريع دقيق مدروس يحدد ضروب التفرقة المحرمة ، ويضع المتهم بها في مستوى المتهم بالخيانة العظمى. " (٤٤)

تعكس هذه الجمل مناهج البحث في أسباب تعثر الثورة اليمنية عن السير بخطى ثابتة نحو بناء طريق المستقبل ، وتعرض النظام الجمهورى لبعض الأخطاء الفادحة ، والزبيرى بدوره يقترح المبادئ الإصلاحية الملائمة للتربة اليمنية . فمنذ قيام ثورة ١٩٤٨ ، وحتى قيام دولة الوحدة (الجمهورية اليمنية ١٩٩٠) لا يزال نفس الموضوع على بساط البحث. وهذا يجعلنا نعيد طرح السؤال مجدداً حول إمكانية الإصلاح من القمة عوضاً عن القاعدة. وأغلب الظن أن الزبيرى كان يتطلع إلى لعب هذا الدور الإصلاحي من داخل السلطة ، ومن واقع المعارضة في آن واحد ؛ وهذا ما يجعلنا نستنتج أن موقفه غالباً ما اتسم بالازدواجية ، فهو تارة ما يقف في صف المعارضة الجمهورية ، وتارة أخرى يقف في صف المعارضة الملكية المتحمسة لمشروع دولة اليمن الإسلامية . (٤٥)

والجواب الذى نقدمه هنا ليس نهائياً بالطبع فهو بحاجة لبحث أوفى . فقد ذكر ا . ب . سرجنت في مقالته (شاعر اليمن الزبيرى) ، أن الأفكار الإصلاحية التى نادى بها الزبيرى في كافة برامج السياسة ، سواء في العهد الملكى أو الجمهورى ، تكاد تكون صدى متواصل لبرنامج جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وهذا الرأى - من وجهة نظرنا - يمثل نصف الحقيقة ، فالزبيرى بدون شك أعتنق مبادئ الإخوان المسلمين الإصلاحية ، لكنه لم يلتزم سياسياً لتنظيمهم ، أو يقدم بيعة أو عهداً لرؤسائهم الشيخ حسن البنا . فقد كان همهم الأول

والأخير إصلاح الأوضاع الفاسدة في اليمن. في أماكن أخرى من برنامج الإصلاح ، يلجأ القاضي إلى نقل آراء بعض المصلحين العرب والمسلمين ، وعلى وجه الخصوص المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الشيخ البنا . ولعل عبارة " القوانين كلها مصدرها الشريعة الإسلامية ، وأن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية " ، توحى باقتباس مباشر عن برنامج جماعة الدعوة في جمهورية باكستان الإسلامية .^(٤٦) وقد كان لهذه التيارات السياسية والفكرية تأثيرها الواضح ، ليس على فكر الزبيرى وثقافته فحسب ، بل على تجربة حركة (١٩٤٨) الدستورية ، كما يبدو ذلك واضحاً في أهم وثيقة سياسية - الميثاق الوطني المقدس .

الصلة بين الإخوان المسلمين وأحرار اليمن :

تعرضت تجربة حزب الله إلى الكثير من الالتباس والتأويل ، وبخاصة بعد استشهاده . فالتجربة في ظروف نشأتها السياسية وتكوينها الثقافي ، وفي موقفها السياسي المناهض للحكم العسكرى ، قيمة تاريخية كبيرة أغرت العديد من الدارسين بمحاولة رصد لها لصالح حركة الأحرار اليمنيين ، أو التجارب المستعارة من تجربة جماعة الإخوان المسلمين بمصر . والصلة الوحيدة التي كانت قائمة بين الزبيرى والإخوان هي التأثير بأفكار الإخوان الإصلاحية ، " وأبرزها المطالب السياسية الموجزة بإنشاء مجلس شورى وتشكيل حكومة حقيقية .. " ^(٤٧) . وهذا الصلة وإن انقطعت بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، ومجيء القوات المصرية إلى اليمن ، تظل هي مفتاح العلاقة بين الحزبين المخطور نشاطهما في كل من مصر واليمن .

لقد كان القاضي الزبيرى على علاقة جيدة بجماعة الإخوان المسلمين بمصر ، عندما كان طالباً بدار العلوم بالقاهرة ، واستمرت هذه العلاقة قائمة بعد عودته لليمن وتأسيس جمعية شباب الأمر . بالمعروف والنهي عن المنكر في مطلع عقد الأربعينيات . وتأطرت هذه العلاقة بشكل مستمر وثابت بعد صياغة الميثاق الوطني المقدس لحكومة ١٩٤٨ ، بفضل الجهود المضنية للفضيل الورتلاى ، مندوب الشيخ البنا في اليمن . فزعيم حزب الله ، ليس بحاجة إلى شهادة جديدة ، للتدليل على خطه الإصلاحى المؤيد لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ اليمنية ، وعدم مراهنته على الخروج عن النظام الجمهورى والدعوة إلى قيام دولة اليمن الإسلامية ، لأن تجربة القاضي كلها من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٥ ، هي دليل نموذجى على ذلك الخط المناهض للوجود المصرى في البلاد .

والمعروف عن الزبيرى تأييده العلنى للنظام الجمهورى والدور المصرى المحدود المناهض للنظام الملكى (الإمامى) . وحتى المؤرخين الذين صوروا ثورة (٢٦) على أنها ثورة شعبية قادها تنظيم الضباط الأحرار ، أشاروا إلى خطاب القاضى المؤيد للرئيس السلال ، وإن اختلف معه ، وذلك حرصاً منه على وحدة الصف وسمعة الجمهورية . ^(٤٨) أشار الزبيرى لشخص السلال بهذه العبارات المبطنة : " .. هذا الرجل لم يصبح إلهاً عليكم ، ولم يصبح إماماً ، ولم يدع لنفسه الربوبية عليكم أبداً ، إنما يقول لكم أنا فرد واحد منكم ، وهو حقاً فرد واحد منا جميعاً . نحن الآن فى عهد جديد ، ومعنى هذا العهد الجديد هو أننا يجب أن نكون ثواراً فى حياتنا كلها من أولها حتى آخرها .. " ^(٤٩) وتبرهن الوقائع على أن الزبيرى تعامل مع الثورة والجمهورية ، كوسيلة ضغط سياسية ناجحة ليس ضد أفراد الأسرة المالكة (بيت حميد الدين) فحسب ، بل وضد رئيس الجمهورية (عبد الله السلال) ، كما نلمس ذلك فى خطبه السياسية والوفود والعرائض والمؤتمرات الشعبية التى راهن من خلالها على إسقاط النخبة العسكرية الحاكمة فى صنعاء .

أثار نظام السلال ردود فعل متباينة حيال الأحزاب والتنظيمات السياسية التى حظرت نشاطها فى عهده . فقد أصبحت عناصر تنظيم الاتحاد اليمنى المنحل بعد الثورة من أشد معارضى المؤسسة العسكرية الحاكمة فى صنعاء ، وكان الأخوان المسلمون فى مقدمة القوى السياسية التى أبدت تحفظها تجاه الدور المصرى الداعم للنظام الجمهورى فى جنوب الجزيرة ؛ واعتبرت بعض قياداتها أن الحكم العسكرى يتنافى كلية مع مفهوم الحكم الشعبى ، الذى يتردد صده فى برنامج حزب الله . وقد أصبح من الممكن أن تقوم فى اليمن حركة دينية سياسية موازية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين فى مصر ، بسبب الأرضية المشتركة لهما فى معارضتهما للحركة الناصرية ، كمذهب سياسى يتخذ من القومية منطلقاً للعمل السياسى الرامى لتوحيد الأمة العربية .

والسؤال الجوهرى هو : لماذا يصر الزبيرى على الظهور بمظهر زعيم اليمن الأوحده ، فى محاولة منه مصادرة تجربة تنظيم الضباط الأحرار كاملة لصالح تجربة حزب الله وكتلة خمر ؟

يعلق المقال على موقف القاضى المعارض لنظام السلال الممالى للقيادة العربية ، بقوله : " إن الزبيرى قد كان من خلال كتاباته وأشعاره ومواقفه أقرب زملائه الأحرار إلى فكر

ثورة ٢٣ يوليو الناصرية ، وإن يكن قد اختلف مع جهازها البيروقراطي المباحثي البغيض . وهو الجهاز البشع الذى حاول أن يحفر لثورة يوليو قبراً واسعاً في جبال اليمن بمعاداته لكل جديد ، وخنقه لصوت كل معارضة صادقة . ولم يختلف هذا الجهاز البغيض مع الزبيرى وحده ، بل مع كل العناصر الشريفة المستقلة والحزبية . " (٥٠) وهذا كلام بعيد عن الصحة ، لمن يتتبع موقف الزبيرى في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، فقد اتخذ حزبه مواقف مناهضة للوجود المصرى في اليمن ، وكانت عملية خروجه من صنعاء إلى جبل بوط تشكل خطراً مباشراً يهدد النظام الجمهورى ، والتقاءه هناك مع شيوخ القبائل المتمردة على السلطة المركزية ، كان الهدف من وراء هذا التحرك إسقاط نظام السلال . (٥١)

ومن الظواهر الجديرة بالذكر هنا ، دعوة الزبيرى القبائل اليمنية الالتفاف حول حزب الله ، الرامية إلى إحلال السلام والمصالحة الوطنية بين المعسكرين المتصارعين - الجمهورى والملكى . وكثيراً ما اتخذت زعامة حزب الله من المقاومة القبلية المسلحة للوجود المصرى العسكرى ، كأداة سياسية لإضعاف نظام السلال وأنصاره . وكانت تعتقد عن إيمان بمبدأ الخروج على الحاكم الجائر ، طبقاً لتعاليم المذهب الزيدى الذى اعتنقه القاضى منذ نعومة أظفاره ، لكنه في مطلع شبابه أعتق عقيدة الإخوان المسلمين ، التى اتخذت من الساحة اليمنية مجالاً حيواً لنشاطها وتطبيق برامجها الإصلاحية . فاليمن بالنسبة لها كانت موطن الإيمان والحكمة اليمنية ، " هذه المعاني جعلت الإخوان يشعرون بأن بينهم وبين اليمن رابطة خاصة فوق ما يربطهم بغيرها من أوطان العروبة والإسلام .. " (٥٢)

إن المناقشة والتحليل في فكر الزبيرى ومذهبه في الإصلاح سيقودنا حتماً إلى تسجيل النقاط التالية :

أولاً - لا يقتصر موضوع البحث (الزبيرى ومشروع حزب الله في اليمن) على متابعة الدراسة لنشاط المعارضة الدينية في العهد الجمهورى فحسب ، بل تفحص جذورها السياسية والثقافية ولاسيما فهم طبيعة التلاحق الثقافي بين جماعة حزب الله في اليمن وتنظيم الإخوان المسلمين بمصر . (٥٣) فالتاريخ أو التراث المشترك بين هذين التنظيمين ، تعرض معظمه للتشويه من قبل عدد غير قليل من الدراسات والأبحاث اليمنية المعاصرة . وإذا كنا قد حرصنا على حصر المناقشة في جوهر الخلاف بين السلطة العسكرية والمعارضة الدينية ، فإننا نسرد الأسباب الموضوعية للخلاف القائم بين المؤسسة القبلية والمؤسسة العسكرية في مرحلة

الجمهورية العربية اليمنية ، بهدف تقديم إجابة تاريخية شافية لا تتقيد بأى حال من الأحوال بالأجوبة الجاهزة أو الدراسات المقولية .

ثانياً - لا تشكل هذه الملاحظات الموضوعية سوى مقدمات ربما تساعدنا على فهم ماهية مشروع حزب الله ، ومفهوم دولة اليمن الإسلامية . ولكن هذا الفهم يظل قاصراً لأن معلوماتنا عن الزبيرى السياسى ، أقل بكثير مما نعرفه عن الزبيرى الشاعر . فالمصادر لم تسعفنا بتقديم إجابة تاريخية موثقة حول سيرة القاضى محمد الزبيرى ومشروع حزب الله فى اليمن، نظراً لأن غالبيتها تدور فى الأسطورة التاريخية المنسوجة حول شخص أبى الأحرار اليمنيين ، ضمير اليمن الثقافى ، بل وأديب اليمن الثائر . دون التحقيق العلمى المنهجى المتعلق بموضوع البحث - الزبيرى البشر العرصة للصواب والخطأ ، حتى نصدر أحكاماً جاهزة فى حقه ، مثل أن نقول إنه كان شاعراً مجيداً ، لكنه كان سياسياً فاشلاً .

إن مثل هذا التصور القاصر لتجربة الزبيرى - السياسية والأدبية ، يبدو واضحاً فى دراسة عبد العزيز المقالح (الزبيرى ضمير اليمن الثقافى والوطنى) ، التى لا تجرد الزبيرى من أى خبرة سياسية فحسب ، بل تجعله شخصاً مثالياً يعيف السياسة ، ويزهد فى السلطة .^(٥٤) والمقال يصف عملية خروج القاضى من صنعاء إلى بوط أنها كانت خطوة حاسمة لإنقاذ النظام الجمهورى من الانهيار ، بقوله : " كان يرى تناقضا سافرا بين الطرفين ، بين الذين ولدوا وملأوا الذهب فى أفواههم من أبناء الأسر المباداة ، وكيف يحاولون الاندماج فى القبائل المخدوعة والحياة فى صفوفها ، وبين أبناء الثورة الفقراء ، الذين ينتمون إلى هذه القبائل المخدوعة ، حيث كان يحتفى بعضهم إلى المدن ، ويناضلون من المقاهى والمكاتب " . ويختتم قوله بهذه الجملة الاعتراضية : " صحيح أن الزبيرى قد دفع حياته ثمناً لهذا الموقف السياسى الواضح ، لكنه لا يعنى أنه كان موقفاً سياسياً فاشلاً أو مبهماً . ومهما قيل فيه بعد ذلك من أقوال ، ومهما حاولت الرجعية أثواب النظام الجديد أن توجه إليه من سهام الحقد ، والنقد لعجزها عن القيام بما قام به ، وخوفها من الاحتكام مثل الزبيرى إلى الشعب صاحب المصلحة الأولى فى الثورة ، بدلاً من الحديث إليه من خلف الأسوار ."^(٥٥)

ولنا على الاقتباسين - النقطتين - المذكورتين بعاليه الملاحظات التالية : يبنى المقالح قوله على تجربة حزب الله ، بصدد إثبات أن الزبيرى ومنطقه السياسى كان يصب فى صالح النظام الجمهورى . وهذا الكلام يبدو متناقضاً مع ما ساقه من ملاحظات نقدية حول سيرته الأدبية

والسياسية منذ لحظة خروجه إلى جبل بوط ، وأولئك المقعدين في صنعاء الذين يتربعون كراسي السلطة والحكم تحت حماية الجيش المصري. يستتج الكاتب من وراء عملية خروج القاضي ، دروساً وعبر كان في مقدمتها محاولته الرامية لمواجهة الرجعية في كهوف الجبال. ومعنى ذلك أن الزبيرى لم يخرج إطلاقاً عن الصف الجمهوري، ولا على الشرعية الثورية، وإنما خرج إلى الشعب -القبائل- الموالية للإمام البدر المخلوع . وكان الهدف الأسمى له محاصرة الرجعية القديمة (بيت حيد الدين) من جهة ، والالتفاف على الرجعية الجديدة (المرتدية أثواب النظام الجديد) من جهة ثانية. وكان القلم والكلمة الشجاعة سلاحه الوحيد في ميدان المعركة، لا كما فعل خصومه الذين خططوا لعملية اغتياله وهو في منتصف الطريق لإنجاز هذا المشروع الإصلاحى - دولة اليمن الإسلامية . والواقع أن الزبيرى كان قد انغمس في السياسة حتى أذنيه ، على عكس ما يذهب إليه المقالح .

لعل الانطباع الأول الذى نكونه عن أبي الأحرار من خلال مطالعنا لكتاب المقالح (الزبيرى ضمير اليمن الثقافى)، مزج القاضى بين مفهوم الدعوة والخروج عند أئمة الزيدية، ومفهوم الثورة والجمهورية عند النخبة العسكرية. كان ذلك الخيار الصعب بين الجمهورية والموت ، من أصعب القرارات السياسية التى اتخذها طيلة حياته . ومن هذه الزاوية يتضح أن الباب واسع للاختلاف حول هاتين المسألتين .^(٥٦) فالزيدية الهاشمية فى اليمن - على عكس بقية الفرق الشيعية ، تربط الإمامة بالخروج ، وتلك لأن النظرية السياسية التى صاغها كل من الإمام زيد بن على والإمام الهادى يحيى بن الحسين ، فى وقت كان الامامان يعدان نفسيهما لثورة شاملة على السلطين الأموية والعباسية .^(٥٧) أما القاضى الزبيرى ، فإنه كان يتأهب لقيام بثورة على الثورة ، وهذا التحرك كان محسوباً عليه لأنه كان يعد نفسه للخروج كليةً عن النظام الجمهورى العسكرى ، من خلال الدعوة إلى قيام دولة اليمن الإسلامية .

فى هذا الاتجاه . قام عبد الرحمن طيب بعكر بتقديم دراسة أخرى (المجاهد الشهيد محمد محمود الزبيرى) . اعتبر المؤلف أن مصدر أفكار القاضى الزبيرى الإصلاحية تياران رئيسيان : " وأول ما نقوله عن شخصيته الثقافية أنها تمتد جذورها فى أعماق الواحة المباركة التى أنشأها الإمامان المجتهدان (محمد بن إسماعيل الأمير) و(محمد بن على الشوكانى) ، اللذان كسرا حاجز التعصب المذهبى ، وأقاما أساساً ركنياً للاجتهد المنصف ، ومن قبلهما علماء أعلام كالمقبلى ومحمد إبراهيم الوزير . " (٥٨)

أما الرافد الثاني ، فهو على حد تعبير بعكر - هو " حركة الإخوان المسلمين كدعوة تجديدية للعمل الإسلامى ، ويظهر ذلك فى أسلوب الزبيرى بعد عودته من القاهرة سنة ١٣٦٠ هجرية ، حيث كان أسلوبه فى كسب الأنصار للدعوة يعتمد على احتضانهم داخل مسجد التقوى ، وطرح الفكرة لهم وتعميقها فى أنفسهم .. " (٥٩) ويذهب المؤلف إلى حد الاعتقاد بأن الزبيرى قد اعتمد أيضاً فى فكرة الإصلاح على رافد ثقافى ثالث ، ألا وهو تيار الجامعة الإسلامية بقوله : " كما أن ثورية خطابات حكيم الشرق (جمال الدين الأفغانى) ومقالاته ، وكتابات الثائر الإسلامى (عبد الرحمن الكواكبي) فى كتابيه (طبائع الاستبداد) (أم القرى) كان لكل ذلك أثره الواضح فى التكوين الثقافى لجيل الإصلاح " . (٦٠)

بعد هذا الاستطراد القصير ، نعود لمتابعة أفكار الزبيرى الإصلاحية فى زحمة الصراع الفكرى والسياسى بعد قيام الثورة السبتمبرية (الجمهورية العربية اليمنية) ، بين تيار المد القومى العربى الكاسح الذى يمثل الوجود العسكرى المصرى فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، وتيار المعارضة الجمهورية والملكية ، ممثلة بحزب الله وتجمع كتلة حمر واتحاد القوى الشعبية . يرى الزبيرى فى الدور المصرى فى اليمن تدخلاً مباشراً فى شئون البلاد الداخلية ، أصبح بمرور الوقت خطراً يهدد الوحدة الوطنية - وهو يرمز بذلك إلى الانتهازية السياسية التى مارسها كل من السلال رئيس الجمهورية من جهة ، والبيضاى نائب رئيس الجمهورية من جهة أخرى ، والصلة الثورية الحميمة بين التجربتين (المصرية واليمنية) .

التزمت زعامة حزب الله خط الدفاع عن مشروع دولة اليمن الإسلامية ، حينما كانت الجمهورية العربية اليمنية فى عامها الأول تمر بأزمة خطيرة ، والأعداء يمدقون بها من كل حذب وصوب . وكانت الأنظمة الرجعية العربية والاستعمارية الغربية ذات الأطماع فى إقليم شبه الجزيرة العربية ، بالإضافة إلى نشاطها السياسى المعادى للنظام الجمهورى ، تنشئ لنفسها أحزاب وتنظيمات سياسية معارضة للدور المصرى فى اليمن ، حيث صورته الدعاية المعادية للثورة اليمنية ونظامها الجمهورى على أنه احتلال استعمارى - فرعونى - للبلاد . وكانت بعض عناصر المعارضة المنشقة عن النظام الجمهورى ، لا تتورع عن الطعن فى الدور المصرى وتقيح العصبيات القبلية فى الداخل ضده .

وقد عبر القاضى الزبيرى عن قلقه العميق تجاه التدخل المصرى فى دقائق الحياة السياسية فى اليمن : " أما أنا فإنى اضرع إلى الله تعالى أن يثبت سياسة الجمهورية العربية على الابتعاد عن

التدخل الثورى فى الشئون الداخلية لليمن حتى لا تهرها العاطفة فى يوم من الأيام فتصدى
للقيام بعمل ثورى ضد الرجعية اليمنية نيابة عن الشعب ، لان ذلك يعنى أن يدمغ الشعب
بوصمة فى جبينه إلى الأبد ، بل إنى لأضرع إلى الله ألا يتولى هو جل وعلا إزهاق روح الطغيان
بصاعقة تنزل من السماء ، أو بركان يتفجر من الأرض ، أو ملك من الملائكة يهبط من
عليائه بسكنة قلبية ، أو صدمة عصبية ، أو لومة عقلية ؛ ولكنى فى الوقت نفسه أسأل الله عز
وجل بدلا من أن يبعث الملائكة أو يرسل الصواعق أو يفجر البراكين ، أن يبعث الكرامة
النائمة فى نفس الشعب ، وأن يفجر الثورة من أعماقه ، وأن يمنحه الإيمان بنفسه لتحرير نفسه ،
وأن يعطيه القدرة المؤمنة على الاستماع إلى كلمة الله الثورية الصارمة فى الآية الكريمة : ((قل
إن كان آبائكم وأبنائكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتوها وتجارة تخشون
كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فتربصوا حتى يأتى الله
بأمره والله لا يهدى القوم الفاسقين)) .^(٦١)

لقد فرض الزبيرى نفسه فقيهاً وصياً محتسباً على رئيس الجمهورية ، فأصبح كلامه مرجعاً
تستشهد به عناصر حزب الله ، التى أخذت قاعدتها تتسع يوماً بعد يوم ؛ كما أصبحت
تصريحاته المنددة بالمؤسسة العسكرية الحاكمة فى صنعاء ، مصدراً تتناقله الصحف المحلية
والعربية ، باعتباره الناطق الرسمى باسم المعارضة . كما أبدى تحفظه الشديد تجاه القيادة المصرية
فى اليمن ، عندما قام بتحرير رسالة وجهها للسفراء العرب (السورى ، العراقى ، الجزائرى)
المقيمين بصنعاء ، حررت فى ٢٧ ذو القعدة ١٣٨٤ / مارس ١٩٦٥ ، وندد فيها بالدور المصرى
فى اليمن : " إننا نناشدكم مرة أخرى أن تتأملوا موقفنا وموقفهم ، ونحن ننكر وجود
حكم يبنى على الإطلاق ، ونحمل الجانب العربى المسئولية التاريخية الكاملة ، ونناشد أصدقاء
القاهرة أن ينصحوها بكف يدها عن التدخل فى شئون البلاد الداخلية من اجل النضال العربى
المشترك .. " ^(٦٢)

رغم كل الشكاوى المبثوثة فى رسائل وبرقيات الزبيرى التى تطرقنا لها فى سياق
الدراسة ، وجهت هذه الرسالة أو الشكاوى الموجهة للسفراء العرب المقيمين بصنعاء ، اللوم
الشديد لحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، التى اهتمت بالتدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى
اليمن . وقد أنتقل القاضى فى الفقرة الثانية من رسالته من الهجوم على السلطة إلى الدفاع عن
المعارضة ، بقوله : " والآن نلفت نظركم إلى أن الشعب اليمنى منذ أشهر ، يطالب (بمؤتمر
وطنى للسلام) يدعم النظام الجمهورى ، وينهى الحروب بالطرق السلمية والشعبية ، وينقذ البلاد

من المأساة المروعة . ومن الاستعمار والتآمر الدولي، وتلك أهداف لا تستطيع [الجمهورية العربية] المتحدة تحقيقها ، إن لم تكن القوى الشعبية متضامنة ومتجمعة ، في المؤتمر الوطني المقترح ، وبينما نحن ننتظر الإجابة المعقولة ، إذ بالمسؤولين العرب يهددون ويتآمرون ضد الدعوة إلى الأخوة والسلام ، ويخلقون الفتن الخطيرة ، ويوزعون الأموال الطائلة ، والأسلحة لشراء الذمم ويتحكمون في كل صغيرة وكبيرة ، متجاهلين الوجود اليمنى في النطاق الرسمي والشعبي معاً ، مما أكد لقبائل المشرق وغيرها ، دعايات الأعداء وأتاحت الفرصة لهم للاندفاع نحو أموال وأسلحة أخرى، تبذل لشراء الذمم وخلق المعارك من الجهات الأخرى المعادية . " (٦٣) "

وهكذا في زحمة الصراع بين القديم والجديد في العهد الجمهوري، وفي ظل خوف الذات من التلاشي التلقائي إزاء النمو المتزايد على كل الأصعدة للطرف المقابل ، ومع مواكبة كل ذلك لأحداث الثورة السياسية والاجتماعية في الشطرين - الشمالى والجنوبى - بفعل الدور المصرى المتنامى في جنوب شبه الجزيرة العربية ، يتصدى الزبيرى لهذه المشكلة المستجدة بروح ثورية إسلامية . يبحث بعكر - كما يبحث الطيب - في هذه الفقرة المقتبسة وغيرها من خطابات ورسائل الزبيرى في العهد الجديد ، ليحدد لنا موقفه من الثورة والجمهورية ، انطلاقاً من مقولة " ذاتية الثورة والعقدة اليزنية " ، ومقولة " السلام والمصالحة الوطنية " . وهاتان المسألتان مثيرتان للجدل حقاً في اليمن المعاصر، وقد أدى البحث فيهما إلى حدوث انقسام حاد في الصف الجمهورى ، وكاد هذا الانقسام أن يعصف بالثورة اليمنية ويودى بنظامها الجمهورى الوليد في المنطقة .

رأى المؤلف واضح هنا ، في محاولته بسط المفاهيم الإصلاحية لحزب الله ، كما يراها هو على سبيل المثال ، البحث عن الهوية التاريخية أو " الخصوصية اليمنية " ، في صراع يكابد فيه اتباع حزب الله مرارة النظام الثورى الجديد ، والتدخل المصرى في شئون اليمن الداخلية، في خطاب ثقافى ، يتسريل بوشاح الثورة الإسلامية ، لا يكف عن اصطياذ أخطاء النخبة العسكرية الحاكمة في صنعاء ، ووضع الإشكاليات داخل النظام الجمهورى . بهذا الخصوص يقدم لنا بعكر بعض الملاحظات التاريخية عند تطرقه لسيرة الزبيرى ، وهى ملاحظات تكاد تكون مطابقة للملاحظات النقدية ، التى أوردها الطيب في بحثه (منهج الزبيرى لاصلاح الحكم والشعب) .

كان بوسعه أيضاً أن ينحو باللوم نحو المفكرين والمتقنين اليمنيين أمثال أبو بكر السقاف ،
ومحمد الشهاري ، وعبد الله البردوني ، الذين نعتهم بـ "نباشوا القبور " و "الأقزام " (٦٤) ،
الذين رفضوا الانضمام طوعاً إلى " جمعية المنتفعين بدم الزبيرى " (٦٥) ، ورفضوا الإدلاء بشهادة
الزور في لجنة كتابة التاريخ الرسمي . وكان بعكر من الممكن أن يظهر احتقاره بالدرجة نفسها
لأتباع هذه الجمعية التي تسيء إلى شخص القاضي الزبيرى حياً وميتاً ، الذين ملئوا رفوف
المكتبات بالكتب الموضوعة على الزبيرى في قوالب من صنعهم ، نذكر منها على سبيل المثال
لا الحصر ، كتاب (نقطة في الظلام) ، وغيره من المقالات والرسائل الموضوعة باسم أبي
الأحرار .

ومهما يكن علم المرء بسيرة القاضي الزبيرى ، أو إمامه بتلك الأحداث والوقائع التاريخية
وثيقة الصلة بمشروع حزب الله ، ومهما كانت قراءاته عنها في كتب التاريخ والأدب
واسعة ، فإنه من الصعوبة بمكان إصدار أحكام جاهزة عن السلطة والمعارضة في مرحلة
الجمهورية العربية اليمنية ، ما لم يطلع على الوثائق الرسمية والشعبية ؛ وما لم يتعرف على وجهة
نظر الشخصيات الفاعلة والمشاركة في صنع الحدث التاريخي . والمؤرخ للمعارضة الدينية -
حزب الله - ، أو المعارضة القبلية - كتلة حمر - قد لا يكون أميناً إذا لم تكن مصادره تعتمد
بشكل أساسى على أدبيات حركة المعارضة وبرامجها السياسية المثبثة في نشرة صوت اليمن
ومذكرات من عايشوا الأحداث من جهة ، أو كما جاءت في قراءات وتوصيات مؤتمرا عمران
وخر للسلام من جهة أخرى .

وكان بإمكان المؤلف (بعكر) ، أن يعرض قصة الزبيرى وحزب الله بأسلوب جيد
وموضوعي ، بحيث يستطيع أن يصحح بعض الآراء الخاطئة التي نسجت حول عملية خروجه
عن النظام الجمهورى . ولكنه اكتفى بتوجيه السباب - كما فعل المقال - ، لكل من يخالفه في
الرأى حول شخص الزبيرى ، باعتباره واحداً من أهم الشخصيات الوطنية ، بل والدينية
المقدسة . هكذا ، يحتتم بعكر بحته بالملاحظات التالية التي هدف من ورائها إلى إعادة بناء
الشخصية التاريخية (الزبيرى الأسطورة) ، وفق تصوره الخاص لها :

١ - إنه يعلم أن شطراً من شعبه لم يهضم بعد اسم (الجمهورية) ، وما يزال مأخوذاً
بالقداسة الوهمية للحكم الوراثي ، فتجده لذلك يركز حملته على اسم (نظام الإمامة) ، وهو
طبعاً وشرعاً وقطعاً لا يعنى الإمامة الإسلامية الحقبة لأنه يعلم علماً يقيناً أن (الإمامة الشوروية)

ركن ركين في هذا الدين ، لا تقوم للامة قائمة بدونها ، ولكنه يخاطب القوم بلغتهم ويتحدث معهم بمفاهيمهم.

٢- يجب أن نعرف أن السنوات الأخيرة لاقامته في القاهرة كانت تعاني حرجاً بالغاً، ذلك لان هذا الداعية المصلح كان يعيش بين شقى الرحى ، الإمام احمد و [الرئيس] جمال عبد الناصر ، فأولهما يمثل الرجعية التقليدية التي تركز في حكمها على اسم الإسلام، بينما هي في الحقيقة تضاد أحكامه مضادة عامة . فإمامتها وراثية ، ولا وراثية للحكم في الإسلام ، وتأخذ الزكاة وتنفقها على غير مأخذها ومصرفها الشرعيين ، إلى غير ما هنالك من مظالم الأرواح والدماء والأعراض . وأما ثانيهما فانه واجهة الرجعية الحديثة المنادى بالقومية العربية ، والمخارب للقومية الإسلامية ، ومن خلال فهمنا لتلك الفترة بهذا الفهم نعرف معنى الإلحاح في ربط الوحدة بزوال الإمامة ، لأن الفكرة الوحدية بمفهومها الناصري كانت يطفى على الوضع العربي العام ، فضلاً عن أجهزة الإعلام .

٣- إن الموقف المستقر الواضح للزيرى عن الجمهورية وأسلوب الحكم و ضمانات سلامته واستقامته قد ورد في مقدمته المهمة لمؤتمر عمران وقراراته. " (٦٦)

قبل أن ينهى بعكر تدوين ملاحظاته النقدية في دراسته (المجاهد الشهيد محمد محمود الزيرى) ، التى لا تخلو بعضها من دقة النظر ، وسعة الاطلاع ، فهو لم يكن حريصاً على ذكر مراجعه ، فى كل مرة يلامس فيها واقع المعارضة الجمهورية حزب الله أو كتلة خمر. فالقاضى الزيرى فى برامج حزب الله التى جاءت مجسدة لقرارات وتوصيات مؤتمر عمران (سبتمبر ١٩٦٣) ؛ كما نعلم يعالج موضوعاً سياسياً بالدرجة الاولى مستقبل الحكم فى اليمن - ، وحتى لا يتهم بالخروج عن خط الثورة ، والخروج عن الصف الجمهورى ، أو تأكيداً على مصداقية مطالب حزب الله الإصلاحية ، لجأ الزيرى إلى جبل برط ، شمال غربى العاصمة صنعاء، باعتباره منطقة محايدة بين أطراف الصراع الجمهورى الملكى. (٦٧)

حتى هذه اللحظة ، كان القاضى يقف حائراً فى منتصف الطريق بين تقديم ولائه المطلق للنظام الجمهورى والمعارضة المشروطة للنظام الملكى ، وبين الانفتاح اللامحدود نحو المعارضة الملكية القوى الثالثة وعناصرها الناشطة فى بيروت ، التى أخذت تبشر بمشروع دولة اليمن الإسلامية . (٦٨) بالرغم من ذلك كان الملكيون لا يثقون بشخص الزيرى ، علماً بأن عملية خروجه عن الشرعية فى صنعاء كان لها الأثر الحاسم فى تمزيق وحدة الصف الجمهورى ، الذى

انقسم على نفسه إلى جناحين : ديني قبلي وعسكري مدني . ولم تدرك زعامة حزب الله أنها بانشقاقها عن النظام الجمهوري ، كانت قد ضحت بالبعد القومي العربي لصالح البعد الإقليمي السيمى ؛ وظهر ذلك في ائتلاف كتلة حمر كما في سلوك القوى الثالثة، التي انعقد لواءها في مؤتمر الطائف في أغسطس ١٩٦٥ .

يلجأ القاضى الزبيرى إلى التراث وإلى الذاكرة التاريخية ، والبحث عن جذور المشكلة اليمنية، حيث عانى اتباع حزب الله كل أنواع المكابدة السياسية فى عهد السلالة، وذلك بفضل الدعم المصرى الغير محدود لنظامه . والعودة إلى التاريخ يجد ذاتها منتهج جديد يخدم الفكرة ذاتها -الخصوصية اليمنية ؛ فالسياسة بنت التاريخ ، وفى العودة إلى تراث السلف عودة إلى أصل الأفكار السياسية التى نادى بها علماء مصلحون ، أمثال ابن الأمير الصنعانى وشيخ الإسلام الشوكاني .^(٦٩) فقد كان الزبيرى يتابع البحث فى إشكالية الدور المصرى فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، وتحذوه فى ذلك الرغبة فى الدفاع عن الذاتية اليمنية أكثر مما تحذوه الرغبة فى الدفاع عن النظام القائم .^(٧٠) ولعل مبادرة - السلام والمصالحة - كانت خطوة فى اتجاه المعسكر المضاد للثورة ، وحزب الله يحاول إخضاع أعدائه ومهاجرتهم من الخلف والأمام فى وقت واحد . ويتجنب الجمهوريون المنقسمون على أنفسهم الصراع المفتوح لأنه يعنى هزيمة الكل ، وحتى المنتصر فى هذا الصراع يدرك تماما مدى خطورة الإخلال بتوازن القوى .

ظهرت دعوة حزب الله كتيار سياسى مستقل بذاته ، تحاول زعامته أن تلعب نفس الدور الذى يلعبه السادة العلويين فى قيادة المقاومة القبلية . فوظيفة القاضى والشيخ فى مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، كانت قد تعدت الإطار السياسى المحدد لها فى فترة المملكة المتوكلية اليمانية ، كما حاول ترسيخها الأئمة الحكام عبر قرون من الزمان ؛ كما أخذت دائرة تحركاتها فى العهد الجمهورى تتوسع بشكل ملحوظ داخل حدود عشائر حاشد وبكيل ومذحج . وتستحدث الوثائق الرسمية ، خصوصاً محاضر القيادة المصرية عن المعارضة الدينية القبلية بأن زعامتها " هم فى الغالب رجال دين رجعيين ، ومشائخ [شيوخ] قبائل جشعين محرضين على التمرد والقوضى ضد القيادات والمواقع العسكرية فى أنحاء البلاد ، لا هم لها غير الكسب والارتزاق من حكومات صنعاء والقاهرة والرياض ، والاستفادة من الأوضاع الشاذة التى ولدتها الحرب الهمجية التى تشنها الرجعية والإقطاع والإمبريالية ضد الثورة والجمهورية .. " ^(٧١)

لقد سبق أن رأينا كيف وظف القاضى الزبيرى الدين فى مرحلتى شباب الأمر بالمعروف والاتحاد اليمنى للإحتجاج ضد العنصر العدناني من السادة الهامشيين فى العهد الإمامي^(٧٢)؛ ولجأ حزب الله إلى نفس الأسلوب ضد العسكريين السلايين الناصريين، عندما رفضت القيادتين اليمنية والمصرية فكرة المصالحة مع الملكيين المتمردين .^(٧٣) تبقى الملاحظة الجديرة بالاهتمام ، وهى اعتقاد بعكر أن الزبيرى وغيره من أقطاب المعارضة فى اليمن، قد شكلوا بمعارضتهم السياسية لكل أشكال الظلم والطغيان " تاريخ الجهاد الأبيض الناصع الذى لا مجال فيه للمطامع والأحقاد"، وهو على حد قوله " جهاد يبدأ بمجاهدة النفس ، ويتدرج إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حتى يصل إلى ذروته بنشر دين الله والضرب على يد الظالم .. " ^(٧٤)

وفى الإطار العام لدعوة الإصلاح الدينى ، نجد نقداً مماثلاً للمؤسسة العسكرية الحاكمة فى صنعاء بزعامة السلال . جاءت الثورة والجمهورية بفضل الحركة الثورية التى قادها تنظيم الضباط الأحرار ، وبفضل الدعم السياسى والعسكرى لحكومة الجمهورية العربية المتحدة بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر لحركة التحرر العربى . ولكن إساءة فهم القيادة السياسية المصرية للخصوصية اليمنية ، أفسد هذه التجربة - تجربة الجمهورية العربية اليمنية . فالزبيرى لم يبحث فى إشكالية التجربة الجديدة (ثورة ٢٦ سبتمبر) ، والنظام السياسى المتولد عنها (الجمهورية العربية اليمنية) ، إلا من زاوية تجربة الحكومة الدستورية عام ١٩٤٨ . لهذا نراه بعد قيام الثورة وإعلان الجمهورية ، يرى أن التجربة الثورية الجديدة فى جنوب شبه الجزيرة العربية، أشبه ما يكون بعملية قيسرية . يقول الزبيرى: " إن الثورة قامت دون أن تسبقها تربية لجيل من الثوار .. " ^(٧٥) كان الزبيرى قد عاد من القاهرة فى بداية شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ ، وكانت أهدافه المستعجلة تتمثل فى لم صفوف الاتحاد اليمنى وتأطيرهم ضمن الجهاز الحاكم ، وطرد القادة العسكريين والمدنيين المتريعين على هرم السلطة ، الذين اعتبرهم عناصر انتهازية تسللت إلى الصف الجمهورى ، بل وإلى قمة السلطة فى البلاد ، وعلى رأسهم المشير السلال والدكتور البضائى . ^(٧٦)

ترجع أصول حركة الأحرار اليمنيين إلى تلك الدعوة الدينية السلفية التى قادها التيار الزيدى المتفتح على أهل السنة ، الذى أضحت عناصره تدين بالولاء للدعوة الشوكانية ، التى قيل عنها إنها حركة دينية موازية للدعوات الدينية فى البلاد العربية ، كالهابية والمهدية والسنوسية . ^(٧٧) ومن خلال كتاباتهم وأقوالهم بدأت أفكار حركة المعارضة اليمنية فى منتصف

القرن العشرين تقترب في أطروحاتها السياسية من تيار الجامعة الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين. وكان من أول دعاة السلفية باليمن، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، ولم تكن له اهتمامات وطنية حينذاك. وبالمثل كان القاضي الزبيري الذي أظهر اهتمامات وطنية كما تجسدت في تجربته الشعرية الناضجة، قد وجد نفسه بطريقة صوفية مبهمة يتخطى الأدب إلى السياسة؛ فهو يقول: "بدأت حياتي طالب علم ينحو منحى الصوفية في العزوف والروحانية" ^(٧٨) لكنه بالرغم من ذلك، فقد أظهر مواقفاً ممالية للأئمة الحكام، الذين كانوا يكونون عداء شديداً لمشايخ الطرق الصوفية من أتباع المذهب الشافعي؛ وقيل إن الزبيري كان من أشد المتحمسين لهدم ضريح الشيخ أحمد بن علوان (ت ٦٥٥هـ / ١٢٥٥م)، حيث كتب قصيدة مطولة يمدح فيها الإمام أحمد حميد الدين لهذا الفعل. ^(٧٩)

حاولت حركة الأحرار اليمنيين خلال أعوام ١٩٤٤-١٩٤٨ تنظيم حركة سياسية معارضة للنظام الإمامي، إلا أن حكومتها الدستورية قد باءت بالفشل على أثر الحوادث الدامية التي شهدتها مدينة صنعاء، وقد توافقت هذا الحدث مع تكليف الزبيري من قبل زعامة الحركة الدستورية (الإمام عبد الله الوزير) بالسفر إلى السعودية بهدف الحصول على الدعم السياسي للحكومة الجديدة. وكان برفقته في هذه المهمة المجاهد الجزائري (الفضيل الورتلاني) ممثل المرشد العام للإخوان المسلمين في اليمن الشيخ حسن البنا، إلا أن السلطات السعودية طلبت منهما مغادرة أراضيها، على وجه السرعة. ^(٨٠) وحسب وقائع الأمور (الميثاق الوطني المقدس)، لم تكن تتوفر قناعات سياسية بإمكانية قيام نظام جمهوري في اليمن الإمامي لدى غالبية جيل (١٩٤٨)، فيما لو استثنينا منهم على ناصر العنسي وعبد الله السلال ومحمد الزبيري. ^(٨١) لكن هذه القناعة أو اليقين الثوري لدى الزبيري التي ولدتها ظروف الغربة والإقامة الطويلة كلاجئ سياسي في مصر الناصرية، لم تكن وليدة الصدفة، وإنما وليدة الوعي السياسي الذي اكتسبه في مرحلة الاتحاد اليمني من تجربة ثورة ٢٣ يوليو المصرية؛ عندما كان الوطن العربي يكتسحه تيار المد القومي العربي اكتساحاً. وكانت شعارات (الوحدة، الحرية، الاشتراكية) من الثوابت الدينية الوطنية لكل حر عربي يؤمن بالعروبة والإسلام عقيدة ومنهجاً. ^(٨٢)

هذا الضرب من المعارضة الدينية، كانت تقف إلى جانب المعارضة القبلية، في مواجهة المؤسسة الإمامية في فترة المملكة المتوكلية اليمنية، ثم في ما بعد خاضت معركة مشتركة ضد المؤسسة العسكرية في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية. وفي إطار زعامة حزب الله وتجمع كتلة

خمر ، حشدت المعارضة الجمهورية والملكية - القوى الثالثة - صفوفها عشية انعقاد مؤتمر الطائف .^(٨٣) ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت المعارضة تتمتع بثقل سياسى نظراً لتلقيها دعم مَادى ومعنوى من قبل الحكومة السعودية ، حيث اتخذت من الطائف وبيروت مقراً لنشاطها المناهض للنظام الجمهورى . كما أخذت قيادتها تشيع أنه فى مقدورها ، حشد نحو مليون محارب من القبائل اليمنية لدحر الجيش المصرى من أرض اليمن .^(٨٤)

تبقى الملاحظة الأخيرة الجديرة بالاهتمام ، وهى اعتقاد القاضى الزبيرى أن رجال الثورة أى تنظيم الضباط الأحرار ، كانوا يفتقرون إلى برنامج عمل سياسى لمرحلة ما بعد قيام الثورة ، وأنهم فشلوا جميعاً مع الرعيل الأول من أحرار اليمن ، أى جيل ١٩٤٨ " أن يقدموا منهجاً كاملاً للحياة الثورية ، فكان فهم الجماهير لشعارات الثورة والجمهورية والحرية فهماً مشوهاً مسموماً .. " .^(٨٥) مع تجاوزنا لإشكاليات الإصلاح السياسى عند الزبيرى ، نصل إلى نظرة جماعة حزب الله التقويمية لتجربة الجمهورية العربية اليمنية عندهم ، وهم فى ذلك على اختلاف ، فمن داع إلى أسلمة الحركة الثورية فى اليمن والحد من التدخل الخارجى المصرى ، وداع إلى فكرة قيام دولة إسلامية ؛ ومحافظ رجعى يدعو الناس إلى ضرورة التقيد الحرفى بتراث معتزلة اليمن ، أو العودة باليمن الجديد إلى كهف قبيلة الدولة كإطار متجدد للعمل السياسى .^(٨٦) فالائتلاف بين المنشقين الجمهوريين عن مجلس قيادة الثورة ، والمنشقين الملكيين عن مجلس الإمامة ، كان يتمحور حول نطاق مفهوم الحكم الشعبى وحكم الشورى ؛ لكنه لا يشير بصورة واضحة إلى دور مؤسسات الدولة الحديثة ، أو وضع مبادئ الثورة اليمنية الستة موضع التطبيق وفق رؤية إسلامية .^(٨٧)

غير أن المشكلة اليمنية ليست فى الخروج على السلطة العسكرية الحاكمة فى صنعاء ، بل فى جدوى تلك الدعوة وملاكه المصلحة العامة . لمزيد من الإيضاح نقول إن الزبيرى كان يدعو نفسه إلى إصلاح أولى الأمر قبل إصلاح الرعية . بذلك يعود الزبيرى ليؤكد مقولة الإصلاح الدينى ، العودة إلى مقولة الحاكمية لله . فالدين - الكتاب والسنة - لا يخطيان . إذن الفساد ليس فى أصول الدين ، بل فى الممارسة الثورية غير الإسلامية . وإن صح ذلك فى تجربة الجمهورية العربية اليمنية ، فإن مجال صحته فى تجربة الجمهورية اليمنية تظل مسألة مهمة وقائمة .

شكلت جماعة حزب الله رأس رمح هذه المعارضة الدينية - القبلية المتنامية ضد نظام السلالة . ويقودنا التسلسل التاريخي الذي أظهرنا بعضاً من ملامحه ومراميهِ إلى البحث في دعوة حزب الله الإصلاحية في اليمن . فالتسلسل التاريخي هنا مقصود دون ريب ، وإن بدأ اللجوء إلى التاريخ إطاراً أو باعثاً له ، مما طبع تاريخ اليمن الحديث والمعاصر ابتداءً من مرحلة المملكة المتوكلية اليمنية إلى مرحلة الجمهورية اليمنية بمخاضيتين : الأولى ، انعدام الفعالية الثقافية في أوساط النخبة الحاكمة بشكل ملفت للنظر ، وقد أمعن في تغيب الدعوة الإصلاحية الخطاب الإسلامي المتمثل بدعوة حزب الله ، التي لا تعبر اهتماماً للجوانب الفكرية في الإسلام إلا بقدر توظيفها في عملية الصراع على السلطة ؛ الثانية ، انحسار سلطة علماء الدين والمعاهد العلمية الدينية عن الأراضية الثقافية ، نتيجة لحصر مكوناتها الثقافية في حقل محصور من حقول المعرفة الإنسانية علوم النقل وإغفالها علوم العقل - الفلسفة والعلوم التطبيقية . (٨٨)

نجد في توصيات وقرارات المؤتمرات الشعبية (عمران وأركويت وخمر والطائف) ، صورة معبرة عن الجو الذي يسود تجمع المعارضة الدينية (حزب الله) ، والقبلية (كتلة خمر) ، حيث تأخذ القناعات المتحمسة أحياناً أشكالاً تعبيرية مثالية . فالحل الذي فضله الزبيري ودعا إليه من قمة جبل برط ، معقل حزب الله إنما يكمن بالعودة إلى مرحلة فجر الإسلام، الذي يبدو فيه الالتحام بين الدين السماوي (الإسلام) ، والقبيلة العربية (قريش) ، على أشد ما يكون في عهد الخلافة الراشدة . هذا بصرف النظر عن الشكل الثوري الذي قد يترجم فيه هذا الالتحام مجدداً : جمهورية عربية يمانية ، أم دولة اليمن الإسلامية ؟

ثمّة خلفية مشتركة من الأفكار المسبقة وثيقة الصلة بسيرة الزبيري، نستخلص منها أفكار سياسية شبه جاهزة تضافى على صاحبها هالة من القداسة. فعملية خروجه من صنعاء إلى برط ، واغتياله هناك ، أصبحت تراثاً ثقافياً ، يمكن أن نطلق عليه مجازاً مصطلح ظاهرة الزبيري . حين انشقت جماعة حزب الله عن السلطة في صنعاء، وحين أكد القاضي براءته من الأعمال الوحشية التي ارتكبها النظام الجمهوري في حق أعداء الثورة ، أضاءت المعارضة الجمهورية المنشقة عن نظام السلالة واجهة وأوراقاً رابحة، كسبت معظمها في مؤتمر عمران عام ١٩٦٣ . ولما قام الزبيري في ربيع ١٩٦٥ بتحول فجائي، أذهل خصومه وأصدقاؤه ، حينما قرر الالتقاء بالمشقيين الإماميين تحت مظلة القوى الثالثة، واتفق الجميع على العودة باليمن إلى مرحلة الحكومة الدستورية ؛ فهو بهذا التحرك يتجاهل ويتناسى عشر سنوات من القطيعة السياسية والشتائم المتبادلة والمعارك الكلامية ، التي خلفتها تجربة الاتحاد اليمني في عدن والقاهرة . (٨٩)

هكذا ، اعتقد المقال أن المواقف السياسية والقناعات الفكرية للقاضي الزبيري قبل الخروج وبعده ، لم تتبدل ولم تتحول قيد أنمله عن مواقفه الثابتة ، واعتقاده المطلق بشرعية النظام الجمهوري. فكل ما هنالك أن زعامة حزب الله ضاقت ذرعاً ببعض الممارسات التعسفية لأجهزة المخابرات المصرية والمباحث العامة ، التي دفعته إلى اتخاذ قرارات غاية في الخطورة دفع ثمنها حياته . ومن جملة الأدلة التي ساقها المقال لتأكيد ثورية الزبيري ووطنيته قوله "ويتجلى ذكاؤه السياسي اللامع وسداد رأيه كذلك ، في مواقفه العملية من خلال ممارساتها الوطنية . ولعل ابرز هذه المواقف وأكثرها جلاء " موقفه بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ، حينما نبذ الكراسي والمناصب ، وخرج إلى الشعب يواجه الرجعية الخائنة بصدوره المفتوح ، وقلبه الطيب . لقد عزز عليه وهو الذي أفنى زهرة شبابه ، وأحلى سنوات العمر في الكفاح ، ومنازلة الرجعية في قصورها عز عليه أن تصكر الرجعية في الكهوف ، وعلى رؤس الجبال ، لتضلل الشعب وتخدعه عن مصيره ، في الوقت الذي ينام فيه الثوار أصحاب الحق في مخادعهم المعطرة ، وفي حماية جيش الجمهورية العربية المتحدة . " (٩٠)

هذه المعادلة بين الدعوة إلى قيام دولة اليمن الإسلامية ، والخروج إلى الشعب - القبائل المتمردة ضد النظام الجمهوري ، كانت إحدى المعطيات السياسية لجماعة حزب الله قد عادت إلى الظهور بالكثير من القوة في تجربة الجمهورية العربية اليمنية ، ومعها آراء وأقوال جاهزة ، لا يفلت منها المقال .. "وإذا كانت الرجعية الجمهورية - إذا صح أنها كذلك - قد حاولت أن تفيّد من مواقف الزبيري الأخيرة ، فإن مسئولية ذلك تقع على عاتق القوى الجديدة التي توهّمت - حينئذ - أنها قادرة على القفز من فوق الواقع والاستغناء عن كل الوجوه التقليدية ، حتى عن أكثر الوجوه التقليدية إشراقاً ونقاء .. عن الزبيري " (٩١)

هكذا أصبح أشياح الزبيري ينزعون إلى استعمال ورقة أبي الأحرار كورقة دعائية إعلامية ، أكثر منها ورقة علمية أكاديمية قابلة للدراسة والبحث ، بهدف إرهاب كل من يحاول التصدي لهز هذه الصورة المثالية كي تبقى ناصعة . فكل محاولة ترمى إلى تقديم صورة مغايرة لهذه الشخصية التاريخية خارج الإطار المرسوم ، يجب إدانتها ، كونها خارجة عن الإجماع الخاطي. فالزبيري علي حد قول المقال سيظل دوماً وأبداً " شاعر الجماهير الأول ، وصوتها في زمن الصمت والموت .. وهب عمره لليمن ، ودفع حياته لكي تبقى الثورة . " (٩٢) وفي كلتا الحالتين ، تظل الدراسات والأبحاث اليمنية المعاصرة أسيرة تلك الصورة المثالية أو الشخصية الأسطورية للزبيري ، التي يصعب التخلص منها . وهي بذلك تحولت إلى سلطة ثقافية قمعية ،

تدعى لنفسها مطلق المعرفة ، وكل ما يتشعب عنها من رؤى سياسية مختلفة وثيقة الصلة بتجربة حزب الله ومشروع دولة اليمن الإسلامية .

تلك هى الوقائع السياسية المتعلقة بالسلطة والمعارضة فى مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، كما نستطعها من واقع المصادر والشهادات التاريخية . وقد يكون العرض العام الذى قدمناه حتى الآن لتجربة حزب الله وزعامته يساهم فى تصويب مختلف هذه التفسيرات لعملية خروج القاضى الزبرى عن نظام السلال . فحزب الله مثلاً لم يهاجم النظام الجمهورى علانية ، لكن زعامته اختارت القطيعة مع القيادتين اليمنية والمصرية ، مفضلة الانضواء تحت مظلة القوى الثالثة ؛ ومن ثم اللجوء إلى جبل برط ، والدعوة من هناك إلى قيام دولة اليمن الإسلامية . وهذه الدعوة كانت الإطار المناسب للمعارضة الدينية والقبلية المناهضة للوجود المصرى فى جنوب شبه الجزيرة العربية . ورغم وجود أسماء وطنية كمحسن العيى ومحمد أحمد نعمان ، بقى تكوين حزب الله وكتلة حمر منفراً لكافة القوى الجديدة ، التى رفضت الانخراط فى صفوفه ، باعتباره حزباً رجعيّاً يتخذ من الدين منطلقاً نظريّاً لنشاطه المناوئ للنظام الجمهورى . (٩٣)

على أن دعوى الخروج على الشرعية ، تستدعى سلفاً الإيمان والاعتقاد بقضية مبينة مفادها : إمكان إعادة بلورة الخصوصية اليمنية ، بمعزل عن المؤثرات الخارجية - التدخل المصرى والسعودى السافر فى شؤون اليمن الداخلية . وكانت عملية البحث عن حل للمشكلة اليمنية محل نظر ومنع ، لأن الصراع السياسى والعسكرى بين الجمهوريين والملكيين كان قد بلغ ذروته فى صيف عام ١٩٦٤ ، عندما حاولت القوات العربية المصرية قفل الحدود اليمنية فى وجه الملكيىن المتسللين عبر الحدود السعودية . (٩٤) لقد كان وقع الحرب الأهلية وتطورها إلى حرب شبه إقليمية فى جنوب شبه الجزيرة العربية متأججاً فى ذهن الزبرى حتى تاريخ اغتياله فى إبريل ١٩٦٥ ، على أن التدخل المصرى والسعودى ظل سمة ملازمة للسياسة اليمنية حتى قيام دولة الوحدة اليمنية فى مايو ١٩٩٠ .

ولعل تنوع المواقف السياسية فى الصف الجمهورى ، منذ انعقاد مؤتمر عمران حتى انعقاد مؤتمر حمر ، كانت تجسد مطالب المعارضة التى ظلت تتمحور حول فكرة السلام والمصالحة من جهة ، وجلاء القوات المصرية من اليمن ، والحد من التدخل السعودى فى شئون اليمن الداخلية من جهة ثانية ؛ كان يتم التنديد به بصورة منتظمة فى منشورات وبيانات المعارضة

الجمهورية . وبين عام ١٩٦٣ و ١٩٦٧ ، عقدت سلسلة من المؤتمرات الرسمية والشعبية ، نذكر منها على سبيل المثال مؤتمرات : عمران (سبتمبر ١٩٦٣) ، وأركويت (أكتوبر ١٩٦٤) ، وجده (أغسطس ١٩٦٥) ، والطائف (أغسطس ١٩٦٥) ، والجند (أكتوبر ١٩٦٥) ، وحرص (نوفمبر ١٩٦٥) ، والخرطوم (أغسطس ١٩٦٧) ، تأطرت جميعها حول نقطة التسوية السياسية للحرب الأهلية اليمنية ، وفق تصور كل طرف من أطراف الصراع المحلي والإقليمي الكيفية التي يتم بها بحث الحلول المناسبة للمشكلة اليمنية ، تمثيلاً مع مصالحه وأهدافه الاستراتيجية .^(٩٥)

كانت مبادرة الرئيس جمال عبد الناصر في رحلته المفاجئة إلى المملكة العربية السعودية ، حيث التقى هناك بالملك فيصل ، وتوصلاً في مباحثات جادة إلى تسوية سياسية ، تقضى بإعلان الهدنة العسكرية ، تهديداً للمباحثات السياسية المتعلقة بتجديد مستقبل الحكم في اليمن . بات هذا التحرك مصدر قلق القوى التقليدية - جمهورية وملكية - التي ما انفكت عناصرها تردد أن القيادة المصرية لا تنوى سحب قواتها من اليمن ، وإن الاستمرار في الحرب لا يخدم البتة النظام الجمهوري .^(٩٦) وقد زاد من وطأة الإحساس بخطر النفوذ المصري في اليمن ، تحرك رموز المعارضة التي خشيت أن يبعدها نظام السلال من المشاركة في السلطة ، ويقرها أكثر فأكثر من المعارضة الملكية (القوى الثالثة) ، التي تأطرت أواصرها في لقاءات - أركويت والطائف .^(٩٧) فالنشاط السياسي الخموم الذي قام به الزبيري ، ونداءاته المتكررة إلى زعماء العشائر الملكية والجمهورية ، بالانضمام والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات الشعبية ، كان يتم رصدها من قبل السلطات في صنعاء ، التي جندت جيش من المخبرين العاملين في وزارة شئون القبائل والمباحث العامة والاستطلاع الحربي . والقاضي الزبيري الذي كان يتوقع استجابة نظام السلال لمطالبه ، اصطدم أكثر من مرة بالمواقف المتصلية للقيادتين اليمنية والمصرية ، نتيجة لمواقفه العدائية تجاهها . وقد عبر عن هذا الموقف في إحدى بيانات حزب الله بقوله " إن شعبنا يرفض الحكم العسكري رفضاً حاسماً ومستميتاً .. " ^(٩٨)

ولو نظر أشياخ الزبيري في اليمن المعاصر نظرة فاحصة تخصصية - في الخلفية التاريخية للصراع الجمهوري - الملكي ، وفي ثنايا سطور برنامج حزب الله وأطروحاته السياسية ، لأدركوا مكان القوة والمضعف فيه من أول وهلة . ولعل عملية خروج الإمام الهادي يحيى بن الحسين من حاضرة الحجاز إلى مرتفعات اليمن الشمالية ترشدهم إلى التجربة الميرة التي عاشها الشعب اليمني عبر عشرة قرون من الزمان ، قضت الأمة اليمنية أكثرها أبعداً ما تكون

عن مضمون الدعوة الزيدية الثورية . وسوف يعاود الكثير منهم النظر في منطلقات الزبيرى السياسية والفكرية في عهد الإمامة الهاشمية وفي عهد الجمهورية الشعبية ، حيث لم تتح لهم الظروف كي يتعلموا حرفة بناء الدولة ، والتمرس في شئون الحكم . فكل حيأقم قضوها في صف المعارضة أكشر مما قضوها في صف السلطة ، مع إدراك وفهم قاصر لماهية النظام الجمهورى .

لقد مضى العهد الملكى غير مأسوف عليه ، ومضت معه حكم سلالة حميد الدين إلى غير رجعه . وقد أثبت السلال إخلاصه للنظام الجمهورى وتفانيه في مساندة الوجود المصرى الداعم للنظام الجديد . وكان رئيس الجمهورية محدود الخبرة في إدارة شئون الدولة قيد البناء والتكوين ، فاضطر إلى الاستعانة بالخبرة العربية ، مما دفع خصومه إلى اتهامه بالتواطؤ مع أجهزة المخابرات المصرية . ومن يطالع قائمة أعضاء مجلس قيادة الثورة أو الحكومات العسكرية والمدنية التى حكمت البلاد من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٧ ، [انظر الجدول ٦ فى الملحق رقم ٤] سوف يكتشف أن النخبة السياسية الجديدة لم يسمح لها النظام الملكى البائد المشاركة فى الحياة السياسية والثقافية ، التى كانت محصورة فى نطاق النخبة العلوية الحاكمة . والقاضى الزبيرى كان واحداً من ضحايا العهد الإمامى ، رغم خروجه المتكرر عليه ، لم يفق من هول الدهشة عندما شاهد بأمر عينيه فى بداية العهد الجمهورى الزعيم السلال ونائبه الدكتور البيضاى يتربعا قمة السلطة . فهل يمكننا أن نستنتج من ذلك الخروج أنه قد وقع ضحية الخطأ بسبب الدعاية الملكية والسياسة السعودية ، التى لم تخف دعمها وتأييدها للمعارضة الجمهورية ؟

وإذا كانت الحكومة السعودية قد برهنت عن عجزها على تدويل الأزمة اليمنية ، فإن المعارضة الملكية لم تحسن الاستفادة من مبادرة جدة ، التى تمخض عنها مؤتمر حرض ، الذى تدارس فيه الوفدان الجمهورى والملكى تحديد مستقبل الحكم فى اليمن . (٩٩) أما الحلم اليقين الثورى الذى وضعه الزبيرى فى مشروع حزب الله ، فإنه كان يهدف إلى محاصرة الأصدقاء والأعداء فى أطر محددة ، لا تتعدى قانون الشرع وأعراف القبيلة ، التى كانت تصب فى صالح الإعلان عن قيام دولة اليمن الإسلامية . فالجمهورية كما يعتقد الزبيرى لم تف بالغرض المطلوب لقيام الحكم الشعبى ، التى تبلورت أهدافه فى قرارات وتوصيات مؤتمر عمران وحرر للسلام فى أرض حاشد وبكيل . ومن هنا كان اليقين الثورى يجسد تجربة الزبيرى

السياسية في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، قد احتل حيزاً كبيراً في فكره وعقله ، حيث لم يعد للأدب الشعر مكان في عالمه المهوم بمشروع دولة اليمن الإسلامية .^(١٠٠)

من المؤكد أننا لسنا في صدد استنطاق شهادة تاريخية حول الظروف المحيطة بخروج الزبيري في مؤلف عبد الله البردوني (من أول قصيدة إلى آخر طلقة : دراسة في شعر الزبيري - ١٩٩٣) ، بقدر ما نتوخى مناقشة موضوعية توضح لنا الباعث من وراء خروجه من صنعاء إلى جبل برط ؛ ومن ثم الإعلان رسمياً عن تأسيس حزب الله . فهل كان يدور في وعي الزبيري مقولة تلك الآيات القرآنية الكريمة : ((استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون)) وقولة تعالى : ((ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون))^(١٠١) لكن التطبيق العملي لمنهاج حزب الله في إدارة دفعة الحكم في العهد الجمهوري ، أفرز على الساحة اليمنية تيارات سياسية واجتماعية متناقضة ، لكل منها مصالحها الخاصة ورؤاها المستقلة ، التي تبلورت بشكل أوضح بعد نجاح الثورة اليمنية وترسيخ أركان النظام الجديد .

وقد انحصرت أهداف المعارضة في منع نظام السلال من الشعور بالاستقرار والهدوء في ظل التصعيد العسكري المتزايد على جبهة القتال المستعرة ، بين الجمهوريين والملكيين ؛ لكن خيار السلام والمصالحة ظل هو الخيار الأمثل لدى زعامتها . يعلق البردوني على موقف الزبيري من السلطات الحاكمة في صنعاء ، بالقول : "وعلى هذا فإن موقف الزبيري بعد ثورة سبتمبر كانت تبدى عدائية للعسكريين وحكم الضباط ، فلم يقتنع بتولييه وزارة التربية ، لأنها المنصب الذي تقلده في ٤٨ م ، وقد أراد ضباط الثورة إرضاءه باختيار هذا المنصب ، لأن له في نفسه مكانة بحكم توليته إياه في شهر حكم الدستور ، وظل متمسكاً باسمية هذا المنصب بعد سقوط حكم الدستور ، فكان يوقع رسائله وقصائده من الباكستان والقاهرة هكذا : (محمد بن محمود الزبيري وزير المعارف) ، متجاوزاً سابقاً لأن العهد الدستوري ظل نابضاً في وجدانه على امتداد الخمسينيات ، وكأنه لم يسقط ، وإنما أسقطه الشعب لجهله مصالحه والذين يريدون تحقيقها . " (١٠٢)

ففي الفصل الأول من دراسته (من أول قصيدة إلى آخر طلقة) ، يسلط البردوني الضوء على تجربة (حزب الله) ، من واقع معاصرته للحدث التاريخي وصانع الحدث (القاضي الزبيري) ، فلفت نظره مدى إصراره وتمسكه بمبادئ حركة (١٩٤٨م) الدستورية ، وإسقاطها على تجربة

(١٩٦٢م) السبتمبرية. والمدخل لذلك الوعي السياسى بفداحة التجربة السابقة قصيدته الرائعة "مصرع الابتسامة" ، التى يسجل فى مطلعها مأساة جيله :

أنا راقت دفن فرحتنا الكبرى وشاهدت مصرع الابتسامة

ورأيت الشعب الذى حطم القيد و أبقى جذوره فى الإمامة

نحن شئنا قيامة لفخار فأراه الطغاة هول القيامة ^(١٠٣)

يحدد البردوى مفتاح شخصية الشاعر الزبيرى ، مشيراً إلى أن مواقفه الفكرية والسياسية - منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٢ ، ظلت ثابتة ، أى معادية ليس لأئمة (بيت حميد الدين) فحسب ، بل لـ " العسكرية وحكم الضباط " ^(١٠٤) . إنما الجديد المتولد عن التجربة القديمة ، الذى مارسه القاضى الزبيرى فى معارضته السياسية لنظام السلال ، يعكس وضعية تاريخية على صعيد الممارسة الفعلية لليقين الثورى، فاقضى ذلك منا اقتباس ثلاثة مقاطع أخرى من كتاب البردوى (من أول قصيدة إلى آخر طلقة) .

يقدم البردوى تحليلاً مغايراً لمن سبقه من الباحثين والدارسين اليمينيين فى شعر الزبيرى ونثره ، لاسيما تجربة (حزب الله) :

- " بدأ الزبيرى معارضته باقتراح إشراك شيوخ القبائل فى ذروة السلطة ، فقام المكتب السياسى منظر السياسة والحرب ، لان أعضاءه من رؤوس العشائر المحاربة والموالية ، ولم يحقق هذا غايته ، بل زاد اشتعال الحرب .

- فأعلن الزبيرى دعوة السلام بين اليمينيين ، ودعا إلى مؤتمر (أركويت) فاهتمته القوى الثورية بالملكية بدعوى انه قبل قيام (دولة إسلامية) فى اليمن ، متجاوزة (الجمهورية) و(الملكية) لأتهما سب الاقتتال المتتالى ، لأن المدد تعاقب بلا انقطاع .

- ولما رفضت الجمهورية تغيير اسمها وشعاراتها ، ارتأى الزبيرى قيام مؤتمر (عمران). ولما أخفقت قراراته لجأ إلى قبيلة (برط) عام ١٩٦٤م ، وشكل (حزب الله) تحت مبدأ الآية الكريمة ((ألا إن حزب الله هم الغالبون)) ، فتلملت القوى المحاربة هذا الحزب وإمكان تحوله إلى جبهة ثالثة تمتلك أسلحة وأموالا ، فتوافدوا على قبيلة (برط) معلنين ولاءهم لـ (حزب الله) . ^(١٠٥)

ومهما يكن من أمر التسمية حزب الله - ، فإنه من المؤكد أن عملية الانتقال بوظيفة (القاضى المفتى شيخ الإسلام) فى العهد الملكى ، من دور ذى طابع محافظ رجعى منضبط داخل إطار المؤسسة الإمامية الزيدية الهاشمية إلى دور ذى طابع ثورى تقدمى إسلامى اجتهادى ومستقل عن نفوذ المؤسسة العسكرية فى العهد الجمهورى ، قد تمت تدريجياً فى فترة حزب الله ، وترسخت فى هذه الوجهة نظرية (وصاية الفقيه المحتسب) ، التى جسدها تجربة المجلس الجمهورى فى عهد القاضى عبد الرحمن بن يحيى الإربائى رئيس الجمهورية العربية اليمنية .^(١٠٦) خصوصاً أن الفقيه المحتسب عند زيدية اليمن الهاشمية لم يعد يقتصر دوره فى مرحلة الجمهورية العربية اليمنية على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فحسب ، بل تجاوزته إلى حد المطالبة بالسلطة لذاته ولذاتها . وقد حاول القاضى الزبيرى التصدى لرئيس الجمهورية المشير السلال من خلال عملية خروجه من صنعاء إلى برط ، ومن خلال زيارته المتكررة إلى عشائر حاشد وبكيل ، حيث توطدت بينه وبين زعاماتها القبلية صلة وثيقة ، جعلته يشعر بالثقة والاطمئنان فى الحصول على تأييدها فى مسيرته الشاقة إلى قمة السلطة .

وكان شيوع اسم القاضى محمد الزبيرى فى أوساط القبائل اليمنية المتحاربة (قبائل حاشد وبكيل) ، كداعية للسلام والمصالحة تحت تسمية (حزب الله) يعود فى غالب الأحيان ، إلى ما عرف عنه من علم وتقوى وقدرة على جذب المستمعين بحديثه الخلاب ، وطريقة معيشته النقشفة التى تشبه حياة المتصوفة ، قد جذبت مشايخ هذه العشائر إلى صف المعارضة الجمهورية المتنامية فى الهضبة الشمالية والشمالية الغربية .^(١٠٧) وكان الزبيرى معروفاً بمواقفه المبدئية الرافضة لكل أنواع الرشوة والمحسوبية لدرجة أنه رفض منصبه الوزارى ، مفضلاً مواصلة نشاطه المناهض للوجود المصرى فى مناطق جبلية مقفرة . ولم يكن تعيين الزعيم السلال فى منصب رئاسة الجمهورية يعنى نفياً لمكانة القاضى الزبيرى الدينية والعلمية ، أو انتقاصاً من سجله الخافل بالنضال العنيد ضد الإمامة الاستبدادية . ولكن المشكلة الأساسية كانت تكمن فى معارضة الزبيرى لنهج السلال فى الحكم العسكرى ، وتفرده بالسلطة ومصادرته الحريات ؛ بل وأنكى من ذلك رفضه الاستجابة لمطالب المعارضة الجمهورية - تطبيق مبدأ حكم الشورى والدستور .

وكانت بيانات حزب الله فى المناطق الشمالية المتمردة على الحكومة خلال شهر مارس عام ١٩٦٥ ، توحى بأنه ثمة زعامة شعبية جديدة فى طريقها للظهور ، طبقاً لمعادلة وصاية الفقيه المحتسب التى أخذت تكتسب يوماً بعد يوم سمة سياسية وروحية فى آن واحد . وكان

مفهوماً لدى الجميع قبل انعقاد مؤتمر خمر في إبريل ، أن السلال قد وافق سلفاً على الأخذ بعين الجدية والتطبيق لقرارات وتوصيات المؤتمر الرامية إلى إحلال السلام والمصالحة في ربوع اليمن ، ذلك أن رئيس الجمهورية التقى معهم في الوسائل (البحث عن تسوية للحرب الأهلية) ، وليس الأهداف ، أى إصلاح الأوضاع الفاسدة ، والبحث عن أساليب أخرى لنظام الحكم في اليمن . ويمكن القول بأن مجلس قيادة الثورة خلال عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، ظل يرفض الاستجابة للضغوط المتزايدة عليه من الجناح الجمهوري المنشق ، الذي أعلنت زعامته عن تأسيس حزب الله ، جنباً إلى جنب مع كتلة خمر ، باعتبارهما خطين سياسيين متوازيين لحزب الشورى واتحاد القوى الشعبية ، لا سيما بعد انحراط معظم عناصرهما في ائتلاف القوى الثالثة .

ويبدو أن الجامع المشترك بين هذه التيارات السياسية جميعها تأطرت حول تلك المطالب المتعلقة بإلغاء الحكم العسكري في صنعاء ، معتمدة في ذلك على استراتيجية انعقاد المؤتمرات الشعبية (القبلية) ، فاكسبت المعارضة الدينية من خلالها زخماً شعبياً في معظم مدن وأرياف الهضبة الشمالية ، وانظم إليها العديد من المتضررين سياسياً من النظام الجمهوري . وبالرغم من محاولة زعامة حزب الله إقامة صلة وثيقة بالملكين المنشقين - اتحاد القوى الشعبية - برعامة أسرة الوزير ، المتواجدين في بيروت ، إلا إن الزبيرى لم يستطع تشكيل تنظيم سياسى مؤطر ، ولم يع تماماً خطورة معارضة الوجود المصرى العسكرية الداعم للثورة اليمنية ، واكتفى برفع شعار السلام والمصالحة الوطنية ، تماشياً مع توجهات كتلة خمر المناوئة لحكومة السلال . لذلك كله أضاعت قيادة حزب الله فرصاً كبيرة لتطوير المعارضة السياسية ، وذلك من اجل مكاسب أثبتت التجربة أنها لم تكن سوى أوهام . فكانت مهمة الزبيرى ورفاقه (الإرياني والنعمان) غاية في الصعوبة ، وقد اصطدمت قبل كل شى بتعننت الأحزاب القومية (ناصريين وماركسيين) ، الذين رأوا في نهج حزب الله نوعاً من التواطؤ السياسى مع المعارضة الملكية - من أنصار مشروع دولة اليمن الإسلامية .^(١٠٨)

ومن هنا كان الجناح الجمهورى المتشدد في مواقفه السياسية ويمثله خير تمثيل الشريحة المتوسطة (مثقفون ، تجار ، طلبة ، عمال ، ضباط وجنود ، الجيش اليمنى) ، أكثر الشرائح الاجتماعية حماساً لدعم الدور المصرى في اليمن والمجلس العسكرى الحاكم في صنعاء ، وإيماناً بمقدرة القوات المصرية والجيش اليمنى على حسم الصراع عسكرياً لصالح العسكر الجمهورى . وبالمقابل كان غالبية الساسة المدنيين من جيل (١٩٤٨) ، وعلى رأسهم القاضيان الزبيرى والإرياني ، اللذان ظلا متمسكين بشعار الجمهورية العربية اليمنية ، وذلك طبقاً لشهادة تاريخية

أدلى بها القاضي عبد الرحمن الإرياني في وقت لاحق للمؤلف، حيث دلل على ذلك بقوله :
"إنه عندما تبنى غالبية أعضاء مجلس المصالحة الوطنية فكرة القيام بحركة (٥ نوفمبر التصحيحية
عام ١٩٦٧) ضد حكومة السلال العسكرية ، كنت من أشد المتحمسين لاستمرارية
النظام الجمهوري ، بل ومبدأ القيادة الجماعية التي جسدها تجربة المجلس الجمهوري في عهدي "
(١٩٦٧-١٩٧٤) . (١٠٩)

وقماشياً مع صيرورة الوقائع والأحداث التاريخية في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، فإن
ما يثير انتباه المؤرخ ذلك التنوع الثقافي والسياسي في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية في
الساحتين اليمنية والعربية . فالباحث المحايد غالباً ما يجد نفسه وجهاً لوجه أمام جملة دراسات
وأبحاث وشهادات تاريخية ، تستطلق الأحداث والنصوص التاريخية استنتاجاً في معانيها القلقة ،
وتستجديها استجداءً تجسيداً لاحتمالاتها المتخفية ، تارة في خطاب ثوري تقدمي وحدوي ،
وتارة في خطاب ديني سلفي ، وثقافة رجعية محافظة لا تمت بصلة لثقافة العصر الحديث . فهل
ببذل الزبيري كل ما في وسعه لانتزاع الحلول المختزلة في فكره وأدبه ، في سبيل التوصل إلى
حل سليم للمشكلة اليمنية ، أو إجابات مناسبة لإشكاليات عصرية ، ومشاكل اجتماعية
واقتصادية وثقافية قائمة ، بل ومتفاقمة على صعيد السياسة اليمنية المعاصرة ؟

هذا السؤال وغيره ، سنحاول الإجابة عليه في فصول الدراسة ، لكي لا تختلط المقاصد ،
وتضطرب الغايات المبتوثة في معظم الأبحاث والدراسات ، فتؤثر على مسار بحثنا في الاتجاه
السليم . سيقودنا البحث في هذه الإشكالية التاريخية إلى النظر مجدداً في الإطار الملموس للسلطة
والمعارضة في اليمن المعاصر ، والعلاقة المزدوجة بين المؤسسات العسكرية والقبلية في ضوء تجربة
حزب الله وكتلة خمر . ففي سنوات الحرب الأهلية كان الحفاظ على النظام الجمهوري هو
المكسب الرئيسي في السياسة اليمنية . وبعض رموز المعارضة الجمهورية في خروجها عن نظام
السلال ، بل وذهابها إلى الطائف لم تكن تفرق بين جوهر النظام الجمهوري والملكي . وهذا
ما دفع ببعض علماء الدين وشيوخ القبائل في صنعاء وخمر دعم مشروع دولة اليمن الإسلامية،
وذلك على حساب شرعية النظام الجمهوري واستمراره .

هوامش الفصل الرابع

(١) يصدر عبد العزيز المقالح حكم عام على ريادة الزبيري للحركة الشعرية في اليمن المعاصر ، فهو يرى أن هذا الحكم مطلق : وبدوره يضيف عليه نعوت أخرى ، تمثل " شاعر الشعب " و " شاعر الوطنية " و " شاعر الحرية " و " شاعر الجماهير الأول " ، مما يترك القارئ في حيرة من أمر هذه المسميات والألقاب . انظر المقالح . الزبيري ضمير اليمن الثقافي ، سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٢) نحيل القارئ للملاحظات النقدية وأصحابها الذين تطرقوا لسيرة الزبيري في المراجع التالية : الزبيري شاعراً ومناضلاً (انظر تقديم عبد العزيز المقالح ، ص ٨) ، وانظر أيضاً مقدمة عبد الرحمن الإرياني لكتاب أحمد المعلمي : الثورة المصرية في الأدب اليمني ، ص ١٧ ، وإبراهيم المقحفى : حوار مع أربعة شعراء من اليمن . ص ١٠٣

(٣) انظر عبد الرحمن بعكر : المجاهد الشهيد محمد محمود الزبيري ، سبق ذكره ، ص ٢٤ وما بعدها . وبعكر هنا يجعل الزبيري في مصاف رواد حركة الإصلاح ، من أمثال صالح المقبلي ومحمد الشوكاني وابن الأمير - يميناً والأفغاني والكواكبي وعبد عريباً ، ضمن ما يسميه بجيل الإصلاح الإسلامي . مما تجدر الإشارة إليه أن بعكر يرى في فكر الزبيري وثقافته امتداداً بل واستمراراً للتيار الزيدى المنفتح على فقه السنة .

(٤) المقالح : الزبيري ضمير اليمن الثقافي ، سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

(٥) عبد السلام : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة ، سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

(٦) العمري : الزبيري أديب اليمن الثائر ، سبق ذكره ، ص ٥ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٨

(٨) يعارض بشدة الشاعر أحمد محمد الشامي في دراسته : من الأدب اليمني ، ص ١٠٨ ، قول عبد الله البردوني بأن الزبيري توقف عن الإنتاج الشعري في فترة الجمهورية اليمنية ؛ وهذا القول يستشهد به عبد الرحمن العمري في بحثه : الزبيري أديب اليمن الثائر ، سبق ذكره ، ص ٤٣١ . في حين يذهب معظم الدارسين المهتمين بشعر الزبيري ، أنه فعلاً قد توقف عن الإنتاج الأدبي ، انظر : الحلوجي : الزبيري شاعر اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٠٤ ، وطاهر : الزبيري شعره ونثره ، سبق ذكره ، ص ٧٢ - ٧٣ ، ومناقشة القرشي لكافة الآراء حول هذه المسألة : شعر الزبيري ، سبق ذكره ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٩) العمري : الزبيري أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤١٣ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٤١٤-٤١٥ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٤١٧-٤١٨ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٤٢٠-٤٢١ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٤٢١-٤٢٢ .

(١٤) يشير جزيلان في كتابه : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢١٠ ، إلى تلك الإجراءات الثورية التي اتسمت بالعنف والارتجالية في تصفية رجال العهد البائد عشية قيام الثورة دون محاكمة عادلة . وقد ترأس محكمة أمن الثورة كل من الرائد غالب الشرعى ، والنيق عبد الله بركات ، والنيق هادى عيسى كما يُلغنا البيضاى في كتابه : أوجاع اليمن ، سبق ذكره ، ص ٥٩٧ ، عن محاولته إنقاذ أرواح بعض المتهمين بالعمالة للعهد البائد ، بهدف كسب أنصار جدد لصالح النظام الجمهورى ، وحول خلفية هذه الضغائن التي أظهرها رجال العهد الجديد تجاه الوجهاء والأعيان ، نحل القارئ لدراسة محمد أحمد نعمان : الأطراف المعنية ، سبق ذكره ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(١٥) عرف اليمن نظام الرهائن منذ القدم ، وفي عهد الأئمة الزيديين والأتراك العثمانيين ، طبق على نطاق واسع ضد الوجهاء والأعيان المعارضين للسلطة المركزية . فالرهائن نظام يعتمد مبدأ القوة وتقديس العنف تمهيداً لإخضاع المهزوم وإذلاله ، فقد حرص الحكام على أخذ أصغر الأولاد لأهم الشخصيات السياسية والاجتماعية في البلاد ، ووضعهم في سجون خاصة لضمان طاعة أهله . فقد تأخذ الحكومة رهينة من الطرف المغلوب (زوجة وبناتاً وذكر) . أو (رهينة الطاعة ورهينة العطف) ؛ وهذا النظام ينطوى على أخذ بريء بذنب مذنّب إذا افترضنا ذلك ، وهذا يتناقى مع قانون الشرع . لمزيد من التفصيل حول هذا النظام أنظر المصادر التالية : شمس الدين الموزعى : الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان ، ص ١٩٦ . وسلفاتور أبونى : مملكة الإمام يحيى ، ص ٣٩ - ٤٠ ، وأمين الريحاني : ملوك العرب ، سبق ذكره ، ص ١٤٣ ، ومحمد عبد الله الفسيل : كيف نفهم القضية اليمنية ، ص ٨٨ .

(١٦) العمرانى : الزبيرى أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٤٦ .

(١٧) لعبت قبائل بكيل دوراً مهماً في دعم المعارضة الملكية العسكرية أثناء فترة الحرب الأهلية في اليمن ، وهذا الأمر لا يعنى أن كافة عشائر حاشد لم تشارك في المجهود الحربي الملكى ، والمرجح أن غالبيتها كانت تدبىن بالولاء للنظام الجمهورى،وعلى رأسهم الشيخ عيد الله بن حسين الأحمر - شيخ مشايخ حاشد. راجع أوبالانس . اليمن الثورة والحرب ، سبق ذكره، ص ٢١١ .

(١٨) العمرانى : الزبيرى أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٢٤ .

(١٩) إن ثمة مجالاً واسعاً بين القاضى الزبيرى وعلماء آخرين أمثال ابن الأمير والشوكاني، يعتبر عبد الملك الطيب زعيم حزب الله في اليمن رائد حركة الإصلاح الدينى والاجتماعى في اليمن الحديث والمعاصر بسلا منافس . راجع الملاحظات النقدية للطيب في كتابه : منهج الزبيرى لإصلاح الحكم والشعب ، سبق ذكره ، ص ٤٨-٤٩ .

(٢٠) يعتبر الطيب من المؤسسين الفعليين لتنظيم الإخوان المسلمين - فرع اليمن ، وكان من جملة المرافقين للقاضي الزبيري في رحلته المثيرة للجدل إلى جبل بوط في مارس من عام ١٩٦٥ . وقد شغل الطيب مناصب إدارية (محافظ لواء إب) وسياسية في عهد القاضي عبد الرحمن الإرياني وخلفاؤه ، كان آخرها ذلك المنصب الدبلوماسي العزيز عليه - سفير اليمن في الباكستان (المؤلف)

(٢١) انظر

- Zein A. Al-Abdin: " The Free Yemeni Movement (1940-48) And Its Ideas of Reform", Middle East Studies, Vol. 15, no 1 (January 1979), p. 44.

(٢٢) الطيب : منهج الزبيري ، سبق ذكره ، ص ٢٠ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠-٢١ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٢٣

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) حنفي : الدين والثورة في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، (ج ١ - الدين والثقافة الوطنية) ، ص ١٣٩ .

(٢٧) المقالح : الزبيري ضمير اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٥٨ .

(٢٨) إن العمل السياسي بنظر الزبيري هو الإحساس بمعاناة الناس . وهو هنا يوجه سهام نقده لبعض قادة وزعماء حركة الأحرار اليمنيين في الداخل والخارج التي عاشت بمعزل عن معانات الشعب ، يتنعم برغد العيش في كنف السلطة الإمامية وألاعيبها السياسية - إعداد البيعة - ومؤامرات القصور . ولأجل ذلك نحن ننظر في هذه الملاحظات النقدية كمساهمة منه في إعداد برنامج عمل سياسي للمعارضة . راجع الزبيري : المنطلقات النظرية في فكر الثورة اليمنية ، ص ٤٠ .

(٢٩) المصدر نفسه .

(٣٠) الطيب : منهج الزبيري . سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

(٣٢) المعلمي : " الشريعة التوكلية أو القضاء في اليمن " . صنعاء ، مجلة الإكليل ، العدد (٥) ، سبق ذكره ،

ص ١٠٧ .

(٣٣) الطيب : منهج الزبيري ، سبق ذكره ، ص ٢٥-٢٦ .

(٣٤) المصدر نفسه .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٣٦) قسارن ما يقوله أمين هويدى فى كتابه : حروب عبد الناصر ، ص ١٠٤ - ١٠٥ ، ومقالة الظاهرى : الدور السياسى للقبيلة فى اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٢٦ - ١٢٨ ، وفى صفحات أخرى استنتاجات بحسبته المتسرة التى تحاول فصل الجغرافية عن التاريخ والمجتمع عن الاقتصاد ، كقوله " إن مشاركة القبيلة للدولة اليمنية فى امتلاك أدوات القسر وآليات الإكراه، تعد من أهم ضمانات قوة المجتمع السياسى وفاعليته تجاه هيمنة وطغيان السلطة الحاكمة " . انظر ص ٢١٣ وما قبلها . ولأجل ذلك نحن بصدد قيام دولة القبيلة أو قبيلة الدولة بدلاً من مشروع دولة المؤسسات والقانون ، كما يذهب إلى ذلك باحث آخر . راجع مقدمة الفصل الثانى (العلاقة بين الدين والدولة الزيدية فى اليمن) فى كتاب أبى غانم : الدولة والقبيلة . سبق ذكره ، ص ١٤٣ وما بعدها .

(٣٧) نشير هنا إلى تلك الكتابة النظرية التى اختص بها الراحل محمد أحمد نعمان ، وهو ينحدر من أسرة مشايخية يتمتع أفرادها بوعى ثقافى يتجاوز حدود إشكالية وطن القبيلة ليصل بالقارئ إلى تخوم حدود وطن المواطنة وضوابطها - من خلال إثارته مثل هذه التساؤلات : " إن اليمن لا يمكن أن تبنى من خارج ذاتها . أى أن نقطة البدء فى التحول الحقيقى هى نفس المواطن اليمنى لأنه هو وحده الذات الداخلية لليمن . ما مدى وعيه بحقيقته كيمنى ؟ وما هى الأبعاد النفسية داخلية لكلمة اليمن .. ما حدود اليمن .. وملازمها فى التاريخ ؟ ومن هو شعب اليمن الذى ينتسب إليه . هل اليمن قريتنا .. أو قبيلتنا . أم هى أوسع من ذلك وأشمل .. وإلى أى حد . ؟ حد اللواء . أم حد المذهب الدينى .. أم حد المنطقة الجغرافية .. ؟ " أنظر نعمان : الأطراف المعنية فى اليمن . سبق ذكره ، ص ١٠٤ ، ومحمد على الأسودى : حركة الأحرار اليمنيين والبحث عن الحقيقة، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٣٨) على محمد عبده : الطائفية فى اليمن ، ص ١٩ - ٢٠ .

(٣٩) تذكر المصادر أن أحد شيوخ القبائل اليمنية التى أعلنت ولاءها للنظام الجمهورى (الشيخ على بن ناجى القوسى) ، ناشد الحكومة بعدم السماح لطائراتها المدنية والعسكرية التحليق فوق سماء حدود قبيلة الحدا الواقعة جنوب شرق مدينة ذمار . انظر الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ٢٣٠ .

(٤٠) الخطا ومعتها الترتيب والتوزيع للقوة على المنازل والقرى ، وبحسب أهمية الأشخاص والعشائر ، هذا فى حال إرسال قوة عسكرية كبيرة . ولكن فى حال إرسال عدد قليل من الجنود نحو العشرة ، فكان يسمى (بقاء) ويدوم حتى يستجيب الفلاحون لطلبات الإدارة المركزية . وفى الغالب كانت السلطة تسلط قبيلة ما على أخرى لا لتقضى على شوكتها فحسب ، بل ولتقيم لديها إقامة جبرية ، حتى تعلن الأخيرة طاعتها وتجدد ولاءها للحكومة ممثلة بشخص الإمام . وكان المقصود من وراء نظام (الخطا) هو إخضاع الرعية (المخط) عليهم ، إذ كان من واجبه أن يفسحوا فى منازلهم ليقم هؤلاء الجنود أو الاتساع إقامة جبرية وطويلة ، حيث تتكفل القبيلة أو القرية باستضافتهم وتقديم ما لديهم من الغذاء والشراب وغيره هؤلاء الضيوف الفلأء . (المؤلف)

(٤١) يقصد بالتنافيذ الإنصياح لمشيمة الدولة، حيث درج موظفي النواحي والأقضية المتواجدين في الأقاليم الزراعية ذات المردود العالي في الإنتاج ، على مضايقة السكان بشتى الطرق ، ومنها ينفذ المأمور أو المسئول الحكومى أحد الجنود بالذهاب إلى أحد منازل القرى في الريف أو المتاجر العامة في المدن ، مصطحباً معه أمر استدعاء (طُلاب) ، بهدف تحصيل الزكاة أو ما شابه ذلك من الضرائب ، وغالباً ما يسالغ في تحديد مستحقات الحكومة . الأمر الذى يدفع بعض الأشخاص المنفذ إليهم الامتناع عن تسديد المبلغ . وفي هذه الحالة يقوم العسكرى المكلف بمهمة (التضمير) ، وهو إطلاق عيار نارى في الهواء إشارة لعصيان أوامر الدولة . ومن ثم يرسل قاضى المحكمة أو مأمور الشرطة ثلة (طقم) من الجنود لإحضاره عنوة ، فيدفع المبلغ المستحق للدولة أضعاف مضاعفة ، بما في ذلك أجرة العسكرى والسجان . (المؤلف)

(٤٢) القرشى : شعر الزبيرى ، سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

(٤٣) الطيب : منهج الزبيرى ، سبق ذكره ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٤٤) المصدر نفسه . ص ٢٧ - ٢٨ .

(٤٥) محبوب : الديمقراطية في الميزان ، سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٤٦) انظر شجرة : مصرع الابتسامة ، سبق ذكره ، ص ١١٠ - ١١١ ، وراجع :

Sarjeant: The Yemeni Poet Al- Zubairi, Arabian Studies, Vol. 5 (January 1979), p. 99.

(٤٧) شجرة : مصرع الابتسامة ، سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

(٤٨) العمرانى : الزبيرى أديب اليمن الثائر ، سبق ذكره ، ص ٤٣٧ .

(٤٩) المصدر نفسه . ص ٤٣٩ .

(٥٠) المقالغ : الزبيرى ضمير اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

(٥١) الجناحى : الحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٨٤ .

(٥٢) شجرة : مصرع الابتسامة ، سبق ذكره . ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٥٣) المصدر نفسه . ص ١١٠ - ١١١ .

(٥٤) كانت الخطوة الأساسية التى باشرها الزبيرى في بداية حياته حيث بدأ أديباً صوفياً " فروحانيّ جنى

عليها الأدب " . ثم أصبح شاعراً وطنياً منهمكاً بالعمل السياسى " وأديب عوقب بالسياسة " . الزبيرى :

ثورة الشعر ، سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٥٥) المقالغ : الزبيرى ضمير اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٥ .

(٥٦) الحيال الأديب مسئول أيضاً عن ظاهرة الغلو عند تطرقها لسيرة الزبيرى السياسية والثقافية، كما تدل

على ذلك كتابات بعض الأدباء والكتاب اليمنيين في تبريرهم لخروج القاضى عن الثوابت الوطنية

(أهداف الثورة الستة) التى أبتدت تجلياتها في تحليل أبعاد التدخل المصرى في اليمن وردة الفعل المحلية -

العقدة اليزنية : راجع المقال : عبد الناصر واليمن ، سبق ذكره ، ص ٩٤ ، وبعكر : المجاهد الشهيد محمد محمود الزبيري ، سبق ذكره ، ص ٢٣٩ .

(٥٧) سبق وأن ناقشنا هذه المسألة في دراسة مستقلة تحت عنوان : إشكالية الفكرى الزيدى فى اليمن المعاصر ، ص ١٢ - ١٣ (مخطوط) .

(٥٨) بعكر . المجاهد الشهيد محمد محمود الزبيري . سبق ذكره ، ص ٢٤ .

(٥٩) المصدر نفسه . ص ٢٥

(٦٠) المصدر نفسه

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٢٣٨ .

(٦٢) انظر نص رسالة القاضى الزبيري الموجهة للسفراء العرب المقيمين بصنعاء ، فى كتاب الطيب : الثورة والنفق المظلم . سبق ذكره ، ص ١٥ .

(٦٣) المصدر نفسه .

(٦٤) بعكر : المجاهد الشهيد محمد محمود الزبيري . سبق ذكره ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠

(٦٥) عبد السلام : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة ، سبق ذكره ، ص ١٠٠

(٦٦) بعكر . المجاهد الشهيد محمد محمود الزبيري ، سبق ذكره ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٦٧) انظر .

Wenner. Op. cit. p. 219.

(٦٨) أحمد : الدور المصرى ، سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .

(٦٩) نشأت منذ عهد الإمام محمد بن على الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م) ، وحتى عهد القاضى عبد الرحمن بن يحيى الإرياني (ت ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م) ، شريحة واسعة من العلماء ، ملأت وظائف الدولة العليا ، وقامت بمناصب القضاء والفتيا ، وكادت تبسط قبضتها على رئاسة الدولة . ونحن نتطرق هنا إلى علمين من أعلامها (الزبيري والإرياني) . اللذان كانا يتطلعا إلى منصب رئاسة الجمهورية . وهذا الطموح انعكسه مطارحات الإرياني فى كتاب محمد أحمد نعمان : من وراء الأسوار ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٧٠) الصياد : السلطة والمعارضة فى اليمن المعاصر ، سبق ذكره ، ص ٢٩٨

(٧١) المخابرات العامة : تقرير دورى عن أحداث ووقائع مؤتمر حمر للسلام ، حرر بتاريخ ٢١ مارس ١٩٦٥ ،

ص ٤

(٧٢) الرحومى وآخرون : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

(٧٣) العلمى : الزعيمان الزبيري والنعمان ، سبق ذكره ، ص ٤٧ .

(٧٤) بعكر : المجاهد الشهيد ، سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .

(٧٥) من مقومات منهج الزبيرى فى إصلاح الحكم العودة إلى أصول الإسلام دون تعصب لما وجد فى تاريخ الإسلام من نظريات واجتهادات . وأصل الدعوة الإصلاحية التى بلورتها تجربة حزب الله تطبيق ما ورد فى الكتاب والسنة وعصر الخلفاء الراشدين . ومن مقومات الحركة الإسلامية فى اليمن المعاصر التأكيد على البعد الإيماني كمدخل للعمل السياسى والفعل الاجتماعى فى مواجهة السلطة الجائرة .

(٧٦) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ١٣ - ١٤

(٧٧) على الحفاظة : الاتجاهات الفكرية عند العرب فى عصر النهضة، ص ٤٤ وما بعدها.

(٧٨) الزبيرى : ثورة الشعر ، سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٧٩) بهذه المناسبة نظم الزبيرى قصيدة مشابجة لتلك القصيدة التى نظمها جده الأكبر القاضى محمود لطف البارى الزبيرى قبل قرن من الزمان ، مدح فيها الإمام الهادى بمناسبة القضاء على حركة الفقيه سعيد ياسين المختار . وتصب قصيدة الشاعر محمد الزبيرى فى نفس الاتجاه المعادى للحركة الصوفية :

كذلك المجد رافعاً علماً - - أو باعثاً أمماً أو هادماً صنما

قد اقلعت قباب الشرك متخذاً - - مكانة البيض والمهندية الخدما

حطمت قبراً خطير الشأن جانبه - - لولا عزيمتك السماء ما انحطما

جرح على كبد الإسلام متسع - - وضعت فيه شعاع الشمس فالتأما

انظر عبد الله محمد الحبشى : الصوفية والفقهاء فى اليمن ، ص ٦٠ .

(٨٠) انظر :

Richard H. Sanger. The Arabian Peninsula, p. 273.

(٨١) كشفت تجربة حزب الله أن قناعة الزبيرى بالحكم الشعبى ضمن مفهوم اليقين الثورى ، كشعار سياسى يطالب بالغناء احكم الفردى الاستبدادى الإمامى . لكن التقارب الشديد فى المبادئ والأهداف لدى الثورتين المصرية واليمنية - لم يكن مطابقاً تماماً لتوجهات عناصر حزب الله السياسية المرتبطة فكرياً بتنظيم الإخوان المسلمين الذى كانوا بدورهم يعارضوا الاتجاه القومى العلماني للتجربة الناصرية . انظر رفعت سيد أحمد: الدين والدولة والثورة ، ص ١٦٩ .

(٨٢) قاسم سلام : البعث والوطن العربى ، سبق ذكره ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٨٣) انظر :

Hudson. op. cit. p. 342 - 344.

(٨٤) المخابرات العامة : تقرير دورى عن أحداث ووقائع مؤتمر حمر للسلام ، حرر بتاريخ ٢١ مارس ١٩٦٥ ، سبق ذكره ، ص ٥ .

(٨٥) الطيب : منهج الزيرى ، سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(٨٦) راجع على سبيل المثال لا الحصر كتاب عبد الإله بن عبد الله : نكسة الثورة في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٣ - ٤٧ . وعبد الملك الطيب : الثورة والنفق المظلم ، ص ١٥ - ١٦ . ولعل إدخال الطيب مقسولات الإسلام السياسى في إطار نقده الشامل لتجربة الجمهورية العربية اليمنية بهذه الصورة المناهضة للنظام الجمهورى ، تعكس وجهة نظر المؤلف وقناعاته السياسية للصيقة بالحركة الإسلامية في اليمن المعاصر .

(٨٧) عبد السلام : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة ، سبق ذكره ، ص ٨٨ .

(٨٨) المعلمى : " الشريعة التوكلية أو القضاء في اليمن " ، سبق ذكره ، ص ٨٥ .

(٨٩) العيسى : معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن ، سبق ذكره ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، والوزير : محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٩٠) المقالح : الزيرى ضمير اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٥ .

(٩١) المصدر نفسه ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٩٢) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٩٣) من إجابات العيسى ، سبق ذكره .

(٩٤) أبسدى قائد القوات العربية اللواء أنور القاضى قلقه العميق لندوب هيئة الأمم في اليمن الجنرال فون هورن أن الهدف من وراء هذه العملية الكبيرة كان ينحصر في وقف الإمدادات العسكرية عبر الحدود السعودية إلى اليمن أحمد : الدور المصرى في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٩٥) المصدر نفسه . ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٩٦) انظر :

Zabarah. Yemen Traditionalism vs. Modernity , p. 98 - 99.

(٩٧) إيلينا : التطور السياسى للجمهورية العربية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٨٣ .

(٩٨) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(٩٩) محجوب : الديمقراطية في الميزان ، سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

(١٠٠) البردوني : من أول قصيدة إلى آخر طلقة ، سبق ذكره ، ص ٢٩ .

(١٠١) القرآن الكريم : سورة المجادلة ، الآية (١٩) ، وسورة المائدة ، الآية (٥٦) .

(١٠٢) البردوني : من أول قصيدة ، سبق ذكره ، ص ٢٤ .

(١٠٣) المصدر نفسه .

(١٠٤) يصدق الكلام على مجمل قصائد الزبيرى الهجائية لرموز المؤسسة العسكرية ، كما في قصيدة (الكارثة) ، أو في قصيدة أخرى حيث أنشد قائلاً :

و العسكرى بليد للأذى فظن - - - كان إبليس للطغيان ربا

(١٠٥) البردوني . من أول قصيدة ، سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(١٠٦) لا ينسحب هذا القول على تجربة جمهورية إيران الإسلامية ، وإنما على تجربة المجلس الجمهورى في فترة الجمهورية العربية اليمنية وما بعده ، حيث عطلت الحريات السياسية في مرحلة - وصاية الفقيه المختب عبد الرحمن الإرياني ، وكانت الشعارات السياسية الراجحة لأجهزة الإعلام حينذاك تردد مثل هذه الأقوال . الحزبية جآت بمسوح الرهبان أو قرون الشيطان فهي مرفوضة ، من تحزب خان ، إننا نرفض الأفكار المستوردة .. الخ. أنظر ملاحظة صالح سميع على هذه التجربة في كتابة : أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، ص ٣٨١-٣٨٢ .

(١٠٧) عبد الرحمن فخري : الكلمة والكلمة الأخرى ، ص ٧٤ .

(١٠٨) الجناحي : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٩٤ .

(١٠٩) هذا القول تعكسه إجابات القاضي عبد الرحمن الإرياني للمؤلف ، سبق ذكره .

الفصل الخامس

جوهر الخلاف بين السلطة والمعارضة

القضية الجمهورية :

يغور الجدل كثيراً حول مغزى الثورة اليمنية وهويتها العقائدية ، التي تفتقر لنظرية متكاملة تعبر عن رؤيتها للسياسة والمجتمع ، والعمل على تغييرها طبقاً لأهدافها وبرامجها . اكتفت ثورة اليمن برفع شعار الجمهورية العربية اليمنية ، كشعار سياسى يرتبط بمفهوم حركة التحرر الوطنى فى العالم العربى ، حيث كانت قيادتها ترفض الالتقاء مع المعارضة التى أخذت زعامتها ترفع شعار دولة اليمن الإسلامية . وقد دعم هذا الاتجاه المعارض تقويم تجربة ثورة (٢٦) سبتمبر ، باعتبارها تجربة قاصرة تشوبها الأخطاء الفادحة فى الممارسة ، وتعوزها المنهجية السليمة فى مسلكها الثورى ، نظراً لوجود العامل الخارجى ، مثلاً بدعم الجمهورية العربية المتحدة للنظام الجمهورى فى اليمن . فكل من يحاول استخدام مصطلح " ثورة " ، كرديف سياسى لمصطلح " جمهورية " ، لابد من أن يثير حفيظة القوى المحافظة ، التى راحت بنفوذها القوى داخل المؤسسة القبلية تتصدى لحركة المد القومى فى جنوب شبه الجزيرة العربية.

ولسنا أن نتساءل: ألم يعارض القاضى الزبيرى الوجود المصرى فى اليمن باسم الإسلام ، وأعراف القبيلة ؟ ألم تكن مدينتا حمر وريدة ، قمتان العمق السياسى والاجتماعى لتحالف عشائر حاشد وبكيل ، فى إطاره القبلى المعارض للسلطة المركزية فى صنعاء ، سواء فى عهد الإمامة أو فى عهد الجمهورية ؟

لقد كان للأغلبية الساحقة من سكان الهضبة الشمالية أسبابها المختلفة فى رفض النظام الجمهورى ، على الرغم من إجراءاته الثورية التى حررت قطاعاً واسعاً من السكان من جور نظام الرهائن والخطايط والتفايد وغيرها من الممارسات اللاإنسانية التى طبقت فى العهد الملكى على نطاق واسع فى حق سكان اليمن قاطبة . لكن هذه الإجراءات الإصلاحية لم تكن كافية

لاسترضاء القبائل اليمنية ، وعلى وجه الخصوص عشائر حاشد وبكيل التي اختار معظمها خط المعسكر الملكي الإمامي المضاد للثورة والجمهورية . وحسبما يذكر محمد جابر الأنصاري مظاهر الصراع في اليمن الجمهوري ، أنه اتخذ منحى " أيديولوجية مذهبية ذات مرجعية دينية بحكم إسلامية المجتمع (زيود شوافع) ، ومثل العامل الأخطر ، وإن يكن غير المعلن في الحرب الأهلية اليمنية بين الملكيين والجمهوريين بعد قيام الثورة اليمنية في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦٢ ، وحتى استقرار الجمهورية العربية اليمنية كدولة موحدة في حقبة السبعينيات والثمانينيات . " (١)

وإذا كان محمد محسن الظاهري يعزو هذه المقاومة القبلية المسلحة للنظام الجمهوري إلى سلسلة الأخطاء التي وقعت فيها القيادتين اليمنية والمصرية ، فإن فضل أبو غانم يربطها بـ " الفترة الزمنية التي عاشها اليمن منذ مجيء الإمامة الدينية الزيدية ، في مطلع القرن العاشر الميلادي وحتى قيام الثورة اليمنية في عام (١٩٦٢) ، وهذه الصورة بلا شك تمثل صورة قائمة حقاً ، وتعبر بكل وضوح عن مظاهر التخلف ، التي اتسمت بها الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل العهد الإمامي في اليمن ، ونظام حكمه السياسي الذي عكس نفسه على طبيعة الصراعات والمنازعات القبلية والمذهبية الدينية والسلالية ، والسياسية .. " (٢)

ومعلوم لدينا أن زعامة حزب الله ، بادرت في استثمار هذا التخلف الاجتماعي والاقتصادي لصالحها ، فهي كمعارضة جمهورية منشقة عن نظام السلال ، أخذت تعبر بصورة علنية عن مصالح سكان مدينة صنعاء وعمران وحمر وغيرها من مدن الهضبة الشمالية ؛ فضلاً عن مصالحها الذاتية في مجال التنافس على كراسي الحكم واقتسام مغامرات السلطة في العهد الجديد . ويشدد على هذا القول ويؤكدده عبد الله بن عبد الإله عند تطرقه لنشاط المعارضة ، التي أخذت على عاتقها مسئولية تعبئة القبائل اليمنية في مؤتمر شعبي ، نظراً لعدم ثقتها بالسلطة الحاكمة في صنعاء ، وآثرت أن يعقد المؤتمر بمدينة عمران شمال العاصمة ، ذلك لأن مدينة تعز على حد قوله كان لا يعنيه شيء من أمر المؤتمر ، كونها " تعيش بأحجارها وأطفالها وتراها مع الثورة والنظام الجمهوري .. لا حرب فيها ولا انتفاضات . " (٣)

سوف نحاول في هذا الفصل البحث في جوهر الخلاف وحيثياته بين السلطة والمعارضة ، لمزيد من التعريف لمصطلح جمهورية وثورة ، وغيرها من المصطلحات المختلفة التي يعج بها القاموس السياسي اليمني المعاصر ، دون الحاجة إلى التقييد الحرفي بمنهج الرد والرد على ، الذي

يرتد صداه بقوة في بعض الأبحاث والدراسات اليمنية ، خصوصاً في كتاب أحمد جابر عفيف (البيضاني يرد على البيضاني) ، طبقاً لتلك المعادلة : " إذا كنت جمهورياً فلا بد أن تكون شافعيّاً ، وإذا كنت زيديّاً فلا بد أن تكون متمرداً ملكياً " .^(٤) فقد وعينا هذه المسألة كونها تشكل جزءاً من نظرية سياسية تلتزم بها عناصر القوى الثالثة ، التي تقبل أيضاً إلى استخدام مصطلح اتحاد القوى الشعبية بصورة عامة ، دونما إشارة واضحة إلى تحديد هوية هذه القوى التي تتحدث عنها . هل هي كافة فئات القوى السياسية والاجتماعية المتواجدة في الساحة اليمنية من عدن جنوباً إلى صعدة شمالاً ، ومن ميدى غرباً إلى المكلا شرقاً ؟ أم أن المقصود بذلك فئات محددة بعينها ، مثلاً شعب حاشد وبكيل ، أى جناحي الإمامة ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فمن المستفيد من وراء إحياء مثل هذه النعرات القبلية والنزعات المذهبية من سياتها ، كونها أحد مخلفات النظام الملكي (الإمامي) البائد ؟

ساهمت الحرب الأهلية في البلاد في تعميق الخلاف بشكل واضح في أوساط النخبة الحاكمة المنقسمة على نفسها حول مسائل رئيسية ، مثلاً السلام والمصالحة الوطنية ومبدأ الحكم الشعبي ، التي تمثل حجر الأساس بالنسبة للقضية الجمهورية . فقد أثار نفر من قادة العمل السياسي وفي مقدمتهم أحمد محمد نعمان ، في مجمل تحليله لموقف المعارضة ، التي تحركت في دائرة سياسية محددة ، بقوله " لقد كان راسخاً في وعي الأحرار أن المستيرين في اليمن وهم قلة ، لا يستطيعون وحدهم أن يزيلوا نظاماً أو يقيموا نظاماً ، ولذلك مضت محاولاتكم تبحث عن سند من السلطة الحاكمة ذاتها ، فلما استنفذت هذه الوسيلة ، اتجهت أنظارهم للأرض التي تقف عليها السلطة أساساً ، والقوة التي تضرب بها محاولات التغيير ، وهي القبائل ، وحتى تحس القبائل معنى التغيير الكبير دارت المباحثات على أساس تغيير نظام الحكم من ملكية إلى جمهورية يرأسها شيخ من مشايخ القبائل ، وينوب عنه أحد الأحرار ، ودون مضي في التفاصيل عن أساليب الحكم ومحاولة حل التناقضات الحافلة في حياة الشعب .. " ^(٥) وبعد حدوث التغيير المطلوب في نظام الحكم في اليمن ، أصبحت المعضلة الرئيسة بالنسبة للمعارضة الجمهورية تكمن في عدم الاعتراف بشرعية النظام العسكري القائم في صنعاء . يعلق الزبيري على هذه المسألة " .. أنكرنا الظلم في العهد الإمامي ، ثم أنكرنا الخطأ في العهد الجمهوري ، لأن المبدأ لا يتغير بتغير الأشخاص والأسماء والأشكال . أحارب الظلم مهما كان مصدره البراق ، أو كيفما كانت أساميته . " ^(٦)

لنطرح أولاً القضية الجمهورية من الزاوية النظرية : ما هي المسافة الفاصلة بين مفهوم نظام جمهوري ومفهوم نظام ملكي ، بالنسبة لأطراف النزاع من قوى محلية وخارجية ، شاركت بشكل أو آخر في الحرب الأهلية اليمنية ؟ فالنظام الجمهوري بصفته العسكرية الثورية (الناصرية) ، لم يكن مدرجاً في جدول المعارضة ، سواء كانت هذه المعارضة دينية أو قبلية ، فهي رغم رفعتها لشعار الجمهورية ، كان المقصود من وراء رفع ذلك الشعار تطبيق مبدأ الحكم الشعبي المنصوص عليه في الميثاق الوطني المقدس لحكومة ١٩٤٨ ؛ وفي برنامج مطالب الشعب لعام ١٩٥٦ في مرحلة الاتحاد اليمني^(٧) ، أو كما عبر عن ذلك أحد مشايخ قبيلة أرحب ، عند استقباله لوفد جمهوري برئاسة القاضي الزبيري عام ١٩٦٤ ، قائلاً : " إسمع يا ظاك [يا رجل] .. خليك من [الجنهورية] حققكم ، وكان يعني (الجمهورية) ، ثم أضاف يقول : الله يحفظ إمام [الإمام] . " ^(٨) وهذا المصطلح يتردد صده أيضاً في أدبيات المعارضة ، حيث يبدو التناقض واضحاً بين تسمية " جمهورية " ، وتسمية " ملكية " ، على المستوى العقائدي لكلا الطرفين - السلطة والمعارضة . فهذه المصطلحات لا يمكن فهمها جيداً إلا في السياق التاريخي لمسار الثورة اليمنية ، وفي سياق الحرب الأهلية وتداعياتها السياسية ، التي قسمت المجتمع اليمني إلى معسكرين متصارعين - جمهوري و ملكي ، حيث سخر كل طرف من أطراف الصراع كل أسلحته المادية والمعنوية لنصر قضيته .

ولقد كان واضحاً أن النظام الجمهوري الذي مثل النموذج الأمثل لنظام الحكم الشعبي لدى قطاع واسع من سكان اليمن ، وعلى وجه الخصوص سكان اليمن الأسفل ، الذي رأوا فيه الخلاص من تركة عشرة قرون مثقلة بالظلم والاضطهاد ، الذي مارسه في حقهم النظام الملكي الجائر أو بتعبير آخر السلطة المركزية لإمام صنعاء. لكن النظام نفسه، كان على ما يبدو أقل جاذبية بالنسبة لسكان اليمن الأعلى ، الذين التحق معظمهم بالمعسكر الملكي في أعقاب قيام حركة ١٩٤٨ ، وثورة ١٩٦٢ . وكان أبرز ما يسيطر على الحياة السياسية في تلك الفترة من الناحية الداخلية ، النزاع المسلح بين الجمهوريين والملكيين ، حيث أصبحت الحرب الأهلية في اليمن ملتقى لضغوط ومصالح أطراف إقليمية عربية ، خصوصاً مصر والسعودية . وهنا تكمن إشكالية الحرب الأهلية بالنسبة للمعارضة الجمهورية المنشقة عن نظام السلال ، التي حاولت زعامتها القيام بدور الوسيط في حل هذه المعضلة السياسية ؛ وذلك من خلال تحالفها مع المعارضة الملكية المنشقة عن مجلس الإمامة، دوغما حاجة إلى تبرير منطقي لهذا التحول غير الدعوة إلى " تطهير أرض اليمن من الجنود المصريين . " ^(٩)

جاءت التجديبات الرئيسية لنظام السلال من داخل الصف الجمهورى . وكانت المعارضة الدينية والقبلية مصدر قلق دائم للحكومة ، التى حاولت تحجيم نشاط مرجعيتها بشكل ملحوظ . وقد زاد اعتماد الرئيس السلال على الضباط العسكريين من مثل اللواء حسن العمري ، واللواء عبد الله جزيلان ، والعميد محمد الاهنومى ؛ فضلاً عن الدعم السياسى الذى يتلقاه من شريحة التجار من مثل عبد الغنى مطهر ، ومحمد على الأسودى ، ومحمد مهيوب ، وغيرهم من المثقفين من مثل محمد سعيد العطار ، وحسن أحمد مكى ، وعبد الغنى على ، الذين عرضوا خبرتهم لخدمة القيادتين اليمنية والمصرية . وإذا ما اعتبرنا السياسيين على شاكلة البيضاى أو الأسودى يطالبون بتغيير سريع لهيكلية النخبة الحاكمة ، فإن السلال كان يطالب بتغيير تدريجى ، يضمن له الحفاظ على توازن سياسى بين كافة القوى الجمهورية المتصارعة على اقتسام مراكز السلطة فى قيادة الجيش والحكومة .^(١٠) وتتجلى السخرية المرعبة التى ينطوى عليها تعقيد السياسة اليمنية فى المفارقة التالية : أن المشير السلال هو حسيب الإمام المخلوع محمد البدر ورئيس حرسه أضحى رئيس الجمهورية ، وأن البيضاى حسيب الرئيس المصرى أنسور السادات ، الذى قضى معظم طفولته وشبابه فى مصر أمسى نائب رئيس الجمهورية بعد قيام الثورة .^(١١)

اتخذ اليمن الجمهورى فى عهد المشير السلال، من سبتمبر ١٩٦٢ حتى نوفمبر ١٩٦٧، النموذج المصرى الناصرى الذى اختطه لنفسه فى درب القومية والوحدة والاشتراكية العربية. وقد تحددت أهداف الثورتين (٢٣) يوليو المصرية ، و (٢٦) سبتمبر اليمنية، فى اتجاه عروبى معاد للاستعمار الغربى والأنظمة العربية المحافظة المرتبطة استراتيجياً به، متخذة من هذا الموقف اتجاهين رئيسين: الاتجاه الأول ، جاء مبلوراً لفكرة إصلاح الخلل الداخلى باقتلاع جذور النظام الإمامى من أساسه، وإقامة (حكم جمهورى عادلى) على أنقاضه - نظرياً . فالبدء الرئيسى كان هو التحرر من (الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما)، وذلك بهدف (إنشاء مجتمع ديمقراطى تعاونى) ؛ فالتحرر كفكرة وشعار يصبح مفرغاً من محتواه ، مالم يتم (رفع مستوى الشعب اقتصادياً وسياسياً وثقافياً) .^(١٢) بعبارة أخرى، خلاص الشعب اليمنى من الثالث المخيف - الجهل والفقر والمرض - الجائغ فوق صدره لقرون طويلة من عهود الاستبداد الإمامى والحكم العثمانى والاحتلال البريطانى .

والاتجاه الثانى كان متعلقاً باحتكار القوة المادية من اجل إعادة صيغ المجتمع للدولة ، بحيث تكون المؤسسة العسكرية محوره (بناء جيش وطنى قوى) ، يدين بالولاء للنظام

الجمهورى .^(١٣) فالقوة المادية فى المجتمع اليمنى الجديد ، سواء تثلت فى معدات ومنشآت عسكرية ومدنية (طرق ومستشفيات ومدارس ومصانع ، وسدود) ، هدفها الأول والأخير تفجير الطاقات الوطنية والمساهمة فى صياغة مجتمع أهلى ، كخطوة فى الطريق نحو بناء مجتمع مدنى ، بمعزل عن الولاءات القبلية والمناطقية والطائفية الضيقة .

هكذا كان التنظير العقائدى محور العمل السياسى لدى تنظيم الضباط الأحرار ، التى أخذت طلائعه تبشر بقيم الحرية والعدل والمساواة . وكان التبشير بهذه المبادئ والأهداف ، يرمى للقضاء على مخلفات النظام الإمامى ، والقيام بثورة سياسية واجتماعية شاملة تلغى الفوارق الطبقية بين فئات الشعب ، إلا أن القوى المحافظة تصدت بقوة للمد الثورى الشعبى ، الذى أخذ يكتسح الساحة اليمنية اكتساحاً . وقد نفذ مجلس قيادة الثورة قانوناً يقضى بإلغاء كافة أشكال الرق والعبودية فى اليمن؛ فضلاً عن إلغاء نظام الرهائن، ومبدأ الامتيازات - الفضل والشرف - المعمول بها فى العهد الملكى .^(١٤) ولم تكن الثورة فى نظر الضباط الأحرار مجرد حركة انقلابية نخبوية ، ولكنها كانت حركة احتجاج اجتماعية شعبية موجهة ضد الطبقة الإمامية الحاكمة، التى عزلت الشعب اليمنى عن حضارة العصر، واتخذت من الدين وسيلة وغاية لسحق كل الأصوات المناهضة بالإصلاح . وكان البرهان على ذلك أن إمام اليمن أحمد حميد الدين، أعلن انسحاب بلاده من الاتحاد الثلاثى (الجمهورية العربية المتحدة) عام ١٩٦٠ ، بإقدامه على نظم قصيدة شعرية هاجم فيها هذه التجربة وتصله عنها .^(١٥)

وبالرغم من أن أهداف ومبادئ الثورة الستة ، قدمت نقداً نظرياً للواقع المعاش فى العهد الإمامى الذى لم تكن تمتلك مقومات تغييره إلا عن طريق القوة . حول هذا التحول التاريخى كتب النعمان (الابن) معلقاً على حدث الثورة : " وفى خضم المفاجأة ، ومن بين الانفعالات المرتبكة، دوت المدافع عشية الأربعاء السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ مصوية طلقاها على القصر الذى ينزل فيه البدر فى صنعاء ، وفيما كان الاعتقاد السائد أن البدر قد وقع تحت أنقاض القصر ، كانت الرشاشات تعبر بتتابع رهيب عن المشاعر الصناعانية الحبيسة منذ أربعين عاماً .. مشاعر الحقد والانتقام من أولئك المترعين للكراسى بجانب الأئمة ، ممن عرفوا بالمعممين ، سواء أكانوا هاشميين أو قحطانيين . " ^(١٦) وقد عانت المؤسسة الدينية فى بداية عهد الثورة وضعاً حرجياً ، نظراً لتصاعد المشاعر المعادية تجاه شريحة العلماء " المعممين " ، الذين كانوا فى نظر الشعب يمثلون أحد رموز العهد الإمامى البائد، حيث لقي بعضهم حتفه على يد

محاكم عسكرية استثنائية - ترأسها المقدم غالب الشرعى وعضوية النقيبين عبد الله بركات وهادى عيسى . (١٧)

كان الضباط الأحرار يكونون جماعة سياسية متجانسة فكرياً ، لكنهم فى الواقع كما أثبتت أحداث الثورة ، لم يكونوا يمتلكون برنامج عمل سياسى ، فيما عدا الأهداف الستة . إذ كان يحدوهم الأمل فى القضاء على مخلفات الماضى الإمامى الاستبدادى والاستعمار البريطانى بالشعارات والمبادئ ليس فى اليمن فحسب ، بل فى إقليم شبه الجزيرة العربية . وكان عبد الناصر أول من أيد الثورة اليمنية ، وسعى بدوره إلى توسيع رقعة الحركة الثورية من شمال اليمن إلى جنوبه مستهدفاً الأنظمة الملكية العشائرية فى المنطقة ، وفى مقدمتهم سلاطين وأمراء محميات عدن الشرقية والغربية ، الذين تحالفوا مع إدارة الاحتلال البريطانى . وهذا الدور المصرى الداعم للثورة اليمنية تؤكد شهادته أحد المشاركين فى الأحداث : " وقع اقتراب عام ١٩٦٤ من منتصفه كان اليمن بشطريه قد تحول إلى مسرح لصراع ساخن بين قوى الثورة والتحرر من ناحية ، والقوى المحافظة والاستعمارية من ناحية أخرى . وخلال ذلك أمكن لقضية الجنوب اليمنى المحتل أن تشق طريقها إلى تبوء موقع متقدم فى سلم الاهتمامات العربية والدولية ، لدرجة أن صارت أحد شواغل الأمم المتحدة ولجنتها الخاصة بتصفية الاستعمار . " (١٨) وظن السلال أن تعيينه على رأس الدولة سيقوى سمعته لدى الشعب اليمنى ، وسيستقم له من الإهانة التى لقيها من القادة الجمهوريين المنشقين عن نظامه . (١٩)

لقد اعتبر الكثير من عناصر المعارضة المصطلحات الثلاث - ثورة ، جمهورية ، حرية - التى رفعت فى عهد السلال ، مجرد شعارات سياسية براقة يراد بها إحقاق باطل ، فقد اكتسب المصطلح الأخير معنى مزدوجاً فى العهدين الملكى والجمهورى ؛ كما أفصح عن ذلك صاحب كتاب (نكسة الثورة فى اليمن) بقوله : " فى العهد الغابر عهد الأئمة ، كان الأحرار يطالبون بالحرية للأفراد وللجماعات ولعموم الشعب ، وكان الأئمة ومن فى فلكهم يقولون إن هذه الحرية إنما يقصد بها إتيان المعاصى وشرب الخمر . والآن عندما يطالب أى مواطن بحرية القول وحرية الجماعة يقولون إن المقصود اعتناق المذاهب الهدامة ، كالشيوعية والبعثية ، الآن أصبحت أخطر من أى شيء فى الدنيا ، وفى نظر المسئولين هى المهمة الوحيدة التى يقذفون بها من لم يحن رأسه ، ويرضى بخيانة الوطن . " (٢٠) فالتمسكون بفكرة الذات أو الخصوصية اليمنية أصحاب " العقدة اليزنية " ، كالتشبثون بالعقيدة الناصرية ، ينظرون إلى المشكلة اليمنية كلاً من زوايته الخاصة ؛ ويعوزهم بعض التعصب للحرية الفكرية المستولة ، وبعض الفهم العميق

لستجربة الجمهورية العربية اليمنية. فالاقتباس لفكرة الجمهورية ، أو التمثل لبعض التجارب الثورية العربية الأصيلة ، لا يدخل في باب الأفكار المستوردة ، بل العكس ، يشكل مشاركة حقيقية في الحياة السياسية ، والانفتاح على مجريات الثقافة العالمية .

إن ضمور النظام السياسي في عهد السلال في ظل الوجود المصري ، وصل إلى حالة جمود في أعقاب إزاحة البيضاني من السلطة ، لكن الصراع بين أعضاء النخبة الحاكمة ظل قائماً . فقد شهدت الساحة اليمنية نهضة جديدة لزعامة حزب الله ، التي رفعت شعار دولة اليمن الإسلامية في مقابل شعار الجمهورية العربية اليمنية . لكن هذه النهضة سرعان ما أصيبت بنكسة سياسية ، عندما " .. قبل الأستاذ قاسم غالب أحمد - أحد الزعامات السياسية المعتدلة لتنظيم الإخوان المسلمين باليمن - ، شغل منصب وزير التربية والتعليم خلفاً للقاضي عبد الكريم العنسي ، الذي حول الوزارة إلى وكر للطابور الخامس ، مما دفع بخصومه إلى اتقائه بفساد الذمة والعمل لصالح جهاز المخابرات المصرية ، لكن الوزير المذكور أثبت إخلاصه لوطن وتفانيه في خدمة الصالح العام ، من خلال الأشراف المباشر على تنظيم الوزارة عن طريق الاستعانة بالخبراء العرب .. " ^(٢١) وهذا يتضح لنا أن عناصر حزب الله فقدت مرفقاً حيوياً من مرافق الدولة ، كانت تعوّل عليه تشكيل كادر مؤهل لتولى السلطة في المستقبل . وهذا الإجراء تمكنت الحكومة من تحجيم نشاط الإخوان المسلمين في مجال التربية والتعليم ، الذي يعتبر من أهم الحقول الاجتماعية والثقافية الملائمة لإعداد جيل مؤهل لمواصلة الرسالة .

وبالرغم من احتجاج العلماء والقضاة الشرعيين ضد المناهج المصرية والخبراء العرب ، الذين احتلوا مكاتب الوزارة ، فإن الحكومة مضت في سياستها الرامية إلى تحديث المناهج التعليمية وتطوير الإدارة التربوية كما وكيفا . " وقد قدم وفد من علماء صنعاء عريضة خطية للمشير السلال طالبوه فيها بجعل (كتاب شرح الأزهار) وغيره من كتب الفقه الزيدي من مثل كتاب (التاج المذهب في أحكام المذهب) من ضمن المقررات العلمية لطلبة الثانوية العامة ، فرفض الرئيس الاستجابة لطلبهم . " ^(٢٢) كما أصدر القاضي " .. يحيى الفسيل الذي كان يحارب بجانب القسوات الملكية ، الفتوى الشهيرة ، والتي تقضي بضرورة تطلق نساء الجمهوريين ، لأن عقود الزواج حسب فتواه قد تمت خلافاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، ومن قبل ناس غير مسلمين ، أي جمهوريين . " ^(٢٣) ولأن الاتصال بين القاضيين (الفسيل والزيري)

كان محدوداً للغاية - على عكس الحال مع القاضى أحمد السياغى ، فقد رفض الأخير الاعتراف بهذه الفتوى لأنها تعرض أتباعه لهجوم السلطة .

ولما اقتصر نشاط زعامة حزب الله وتأثيرها على سكان الهضبة الشمالية ، فقد كانت صنعاء وعمران وخمر تمثل المجال الحيوى للمعارضة . على عكس الحال فى مدن الهضبة الوسطى (إب) والسهول الجنوبية (تعز والحديدة وعدن) ، كانت تقع تحت تأثير شريحة التجار والمثقفين الثوريين ، الذين أظهروا تأييدهم المطلق للنظام الجمهورى والدور المصرى الداعم للثورة اليمنية . وكنتيجة منطقية لهذا الوضع اقتصر دور القوى التقليدية على المعارضة لنظام السلال والوجود المصرى ، ومن ثم الدعوة سراً وعلناً لمشروع دولة اليمن الإسلامية . وكان الدفاع عن هذا المشروع السياسى تجسيدا لمفهوم الحاكمية لله كمقولة قرآنية ، يعبر أصحابها عن آمالهم ومخاوفهم ، من التلاشى والضياع فى ظل الاستلاب العقائدى للحركة الناصرية فى جنوب شبه الجزيرة العربية .^(٢٤)

وعلى العكس من ذلك ، فقد كان مصطلح جمهورية عربية يمنية ، شعار عقائدى أكثر منه شعار سياسى رفعه تنظيم الضباط الأحرار يوم قيام الثورة ، وتمسكت به القوى الاجتماعية الجديدة ، التى وقفت متراصة فى خندق الدفاع عن النظام الجمهورى ، التى بدورها رفعت إبان حرب السبعين يوماً - حصار صنعاء فى أواخر عام ١٩٦٧ وبداية عام ١٩٦٨ - شعار "الجمهورية أو الموت".^(٢٥) ولعل السبب المباشر فى ثبات النظام الجمهورى فى اليمن رغم الحصار المضروب حوله من قبل القوى الاستعمارية الغربية والرجعية العربية ، يعود الفضل بالدرجة الأولى إلى التفاف قطاعات واسعة من الشعب اليمنى حوله ؛ وبفضل اقترابه الشديد من نظام الجمهورية العربية المتحدة، قاعدة الحركة الثورية فى الوطن العربى . وهذه الوجهة القومية للثورتين - المصرية واليمنية - تؤكد لها شهادة أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار (أحمد حمروش) ، حيث يقول : " إذا كانت القومية العربية لم تظهر كلمات فى أهداف ثورة يوليو الستة ، ولا فى برنامج تنظيمها الأول [هيئة التحرير] ، فإنها مع الوقت والتطور أصبحت العمود الفقرى للحركة السياسية المصرية والعربية ، والعامل التوحيدي الأول بين حركات التحرر العربى . " ^(٢٦)

كيف يمكن تفسير تبنى زعامة حزب الله لمشروع دولة اليمن الإسلامية فى سياق أحداث الحرب الأهلية وتداعياتها السياسية ، التى كادت تؤدى بالنظام الجمهورى ؟ ولماذا اختارت

عناصر حزب الله مصطلح الشورى والدستور كمدخل نظري لصيغة المجلس الجمهورى في عهد وصاية الفقيه المحتسب ؟ لقد أورد القاضى إسماعيل الأكرع جزءاً من الإجابة على هذين السؤالين ، فكتب فى مقدمة كتاب (القاضى الإريانى حكيم الثورة اليمنية) مقالة توحى بهذا المعنى : " كانت رئاسة الدولة قد أفضت إلى القاضى عبد الرحمن الإريانى فى الثالث من شعبان سنة ١٣٨٧هـ / ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، بعد أن التفت عنده رغبات زعماء اليمن وعلمائها ، ورؤساء القبائل والعشائر ، والتفت حوله القلوب المختلفة ليكون رئيساً لها ، حتى ينتشل البلاد من الهاوية التى تردت إليها ، واستطاع بسياسته الحكيمة وحلمه الواسع أن يمسك بدفة السفينة وسط أمواج مضطربة ، وعواصف عاتية حتى حقق لليمن السلام والأمن والاستقرار ، فاعترفت المملكة العربية السعودية بالنظام الجمهورى [الجمهورى] فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٩٠هـ (٢٧ تموز ١٩٧٠) . " (٢٧)

وإذا كان دور القاضى الإريانى فى الحرب الأهلية قد اقتصر على لعب دوراً مزدوجاً بين أطراف الصراع الإقليمية (السعودية ومصر) ، فإن الدور نفسه الذى لعبته زعامة حزب الله بين أطراف الصراع الداخلى (الجمهوريين والملكيين) ، قد ساهم بشكل مباشر فى ظهور مشروع دولة اليمن الإسلامية إلى حيز الوجود. ورغم ما تطرحه المعارضة الدينية والقبلية من إشكاليات عصية فى الحياة السياسية فى اليمن المعاصر ، إلا أنها لا تستطيع إخفاء دور الوجهاء والأعيان (أهل الحل والعقد) فى معارضتهما الضمنية للنظام الجمهورى بأشكال متعددة. فمنهم من اعتبره بدعة ، بل وخروج عن الدين ، ومنهم من اعتبره ثورة عقائدية تتجاوز مفهوم "استبدال إماماً بإمام" ، وفقاً لنظرية حطم صنماً وانصب صنماً^(٢٨). الأمر الذى يزيد من تعقيد المشكلة اليمنية. من حيث نزوع أقطاب المعارضة إلى إحياء قدر معين من النعرات العنصرية السلالية قحطانية عدنانية ، زيدية شافعية - ، وهذا الاتجاه يؤكد المقاتل فى مؤلفه -قراءة فى فكر الزيدية والمعتزلة، تحت عنوان جانبى (صراع السلطة بين الهادى وابن الفضل) ، بقوله : " وقد استمرت هذه العاهة إلى بداية العصر الحديث ، وكاد بعض الأحرار فى بلادنا يقعون فى قبضتها العاتية ، وأن يفتحوا فى جدار الحركة الوطنية ثغرة لا يمكن سدها . عندما رأوا أن الوقوف فى وجه الأسرة الحاكمة التى احتكرت نظام الحكم ، يستدعى إحياء قدر من التراتب العرقية . " (٢٩)

ويلعل المقاتل اهتمامه المتزايد بموضوع الزيدية والسلطة من خلال تقصيه ورصده لجذور المشكلة اليمنية فى ضوء ظواهر الحاضر الجمهورى فى الماضى الملكى . فالسجال القائم بين

زيدية اليمن الهادوية وأشباع النظرية القحطانية أو العقدة الزينية، تعبيراً عن جدل اجتماعي وسياسي قائم، بقدر ما كان جزءاً منه وعنصراً فاعلاً في تحريكه وإدارته. وكما أن التعصب المذهبي أو القبلي درجات يتحدد وضعه وطبيعته باختلاف كل مرحلة تاريخية، فإن النظام الإمامي على حد قوله: "... قد حاول الجمع بين السلطتين الزمنية والدينية ونجح في فترات تاريخية سابقة، وفي ظل شروط اجتماعية وسياسية لا وجود لها اليوم، فإنه كان قد فقد هذا النجاح تاريخياً منذ عدة قرون، وكان استمراره في البقاء إساءة للإمامة وتشويه متعمد لبريقها التاريخي، وقبـد وصل نظام الإمامة إلى شكل يقول عنه علماء الزيدية أنفسهم أنه (الملك العضوض) ! (٣٠)

هذا القصور في تجربة حركة المعارضة اليمنية، تفره أيضاً أدبيات الضباط الأحرار بشكل واضح في مؤلف (أسرار ووثائق الثورة اليمنية)، بالتأكيد على أن رجال الثورة حين شرعوا في تفجيرها لم تكن لديهم نظرية، أو برنامج متكامل للتغيير؛ وكان الدليل النظري الذي يهتدون به هو أهدافها الستة. (٣١) ولكن مع التفاعل المكثف بين قادة الثورة في سنوات الحكم الأولى، وفي ضوء التدخل المصري، والممارسة العملية، بدأ هذا الشتات يتبلور في بحث كثير من ضباط الثورة والساسة المدنيين المرتبطين بهم عن هويتهم السياسية المفقودة في ظل الوجود العسكري المصري من جهة، والتدخل السافر لأجهزة الاستخبارات في الشئون الداخلية للبلاد من جهة أخرى. (٣٢)

ولعل حالة البيضاني، في واقع الأمر تشكل صورة صارخة من أشكال التدخل السياسي المصري السافر في مجريات الحياة السياسية اليمنية، بعد وصول قوات الجمهورية العربية المتحدة أرض اليمن بأيام، وقبل بدء عملية التصعيد العسكري خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤. كتب أحد قادة الثورة اليمنية البارزين، اللواء عبد الله جزيلان في مذكراته، شارحاً هذا الوضع الثوري الشاذ. بقوله: " في دار الوصول (القصر الجمهوري الآن) جلست والزعيم عبد الله السلال للراحة من عناء العمل المستمر، وجاء الأخ عبد الرحيم عبد الله، والأخ (الدكتور) عبد الرحمن البيضاني، الذي ابتدرني بقوله: لقد عينت وزيراً للاقتصاد، ومن أين أتى لكم بالأموال؟ دهشت لهذه النعمة الجديدة التي يتحدث بها الأخ عبد الرحمن البيضاني، فقد وعدتني القاهرة بدفع مرتبات القوات المسلحة وغيرها.. كان الموقف صعباً، والاختبار أشد صعوبة. فإما أن نوافق على ما يريده الأخ (الدكتور) البيضاني، فتقف القاهرة إلى

جانبنا مادياً ومعنوياً ، وإما أن نرفض فتكس أعلام الثورة ، وتعود اليمن إلى ظلام القرون الأولى " . (٣٣)

تشكل حالة البيضاى - من وجهة نظرنا - مسألة تستحق التوضيح ، نطرحها هنا مجدداً على بساط البحث . هل كان لموقف القيادة المصرية دوراً مؤثراً على مسلكية البيضاى ، إلى حد أنه أصبح بمثابة الوصى الجديد على مجلس قيادة الثورة اليمنى ؟ وهل يمكننا مثلاً أن نستنتج أن وصاية البيضاى على رجال الثورة ، قد تمت نتيجة للظروف الحرجة التى تزامنت مع قيام الثورة واندلاع الحرب الأهلية ، خصوصاً وأن تصرفاته أضحت موضع تساؤل الكثير منهم ، بل ومبعث استنكار المدنيين والعسكريين داخل المجلس والحكومة على حد سواء . كما بينت أحداث الحرب الأهلية قصور الحركة الثورية وعجزها عن حماية النظام الذى ساهمت فى خلقه ، وحدة سخط العلماء والمشايخ الذين شكلوا العمود الفقرى للمعارضة المناهضة للوجود المصرى .

إذا كان التحقق من رواية جزيلان مسألة إجماع لدى الساسة اليمنيين ، فإن عامل التدخل المصرى ، أصبح مصدر تدمير قطاع واسع من الضباط العسكريين والساسة المدنيين ، الذين كانوا على صلة جيدة بالجمهورية العربية المتحدة قبل قيام الثورة . ولكن القضية كانت أكبر من ذلك بكثير ، فاليمن كان فى أمس الحاجة للدعم المصرى على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية لبناء أجهزة الدولة الحديثة ، حتى يستطيع النظام الجمهورى الوليد الوقوف على قدميه . وكانت النتيجة الوحيدة التى استخلصها سلطان أحمد عمر عن الدور المصرى فى اليمن باستعراضه سلبياته وإيجابياته على النحو الآتى : "مما سبق ذكره ، فإن الجمهورية العربية المتحدة قامت بدور وطنى مهم فى الساحة اليمنية شمالاً وجنوباً . كما أنها أسهمت فى حركة التطويرات المحدودة المادية والثقافية ، خاصة فى مجال تأسيس جيش يمنى حديث ، وأيضاً مجال الإدارة والتربية والتعليم . إلا أن الأجهزة العربية فى اليمن ، خاصة جهاز المخابرات بقيادة صلاح نصر آنذاك قد اتخذت سياسة مؤداها الاعتماد على الأنصار المباشرين للعربية المتحدة دون قيد أو شرط ، وذلك فتح المجال واسعاً أمام الإقطاعيين والتجار ، ومختلف العناصر الانتهازية المرتقة للارتقاء فى أحضان المخابرات وتوجهاتها ، واللهات وراء ما تقدمه من سلاح ومال ، وبالطبع باسم المعركة ضد الملكيين ، ومن أجل القومية العربية .. " (٣٤)

إن النتائج التي تمكنا من الوصول إليها من مختلف المصادر التاريخية - المدونة والشفهية - تكاد تجمع على أن نموذج البيضاني ، ليس النموذج الذي كان يتوقعه رجال الثورة في الدور المصرى المساند للنظام الجمهورى . فالثورة والقيادة المصرية كانت هى النموذج الأمثل لمعظم أعضاء تنظيم الضباط الأحرار اليمنيين ، على اختلاف مشاربهم السياسية . وكان النظام الجمهورى غاية مطمحهم ، فى اتجاه بناء مجتمع جديد على غرار الأنظمة العربية الجمهورية فى كل من مصر والعراق وسورية وغيرها .^(٣٥) ويعتقد رئيس الجمهورية المشير السلال " أن الدور المصرى فى اليمن لم يخل من الممارسات السلبية كما جسدها تجاوزات البيضاني ، وأجهزة المخابرات المرتبطة بمكتب المشير عبد الحكيم عامر وهينة الخبراء العرب فى اليمن . بالرغم من ذلك ، لا يمكن بأى حال من الأحوال التقليل من قيمة الدور المصرى فى تثبيت النظام الجمهورى ، حيث رمت الجمهورية العربية المتحدة بكل ثقلها السياسى والمادى فى معركة القومية العربية ، وضحت بالغالى والنفيس من أجل بقاء واستمرارية النظام الجمهورى للأبد فى جنوب شبه الجزيرة العربية .. " (٣٦)

وإذا كانت مظاهر التوتر السابقة - حالة البيضاني - قد بدت خفيفة ، بمجئها فى سياق مجموعة من القرارات السياسية الارتجالية ، فإن بوادر الانقسام السياسى فى صف المعسكر الجمهورى ، ظهرت على السطح منذ انعقاد مؤتمر عمران ، الذى عبرت فيه العناصر الجمهورية المنشقة عن نظام السلال معارضتها للوجود المصرى بكافة مظاهره السياسية والعسكرية . حيث وصلت الأزمة ذروتها فى ٢ ديسمبر ١٩٦٤ ، عندما قدم كل من الشيخ أحمد نعمان رئيس مجلس الشورى ، والقاضيين عبد الرحمن الإرياني وزير العدل ، ومحمد الزبيرى وزير المعارف استقالة جماعية من مناصبهم ، احتجاجاً منهم على الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية فى البلاد .^(٣٧) فى الوقت نفسه ، كانت أجهزة المخابرات المصرية قد نجحت فى إزاحة عدد كبير من ضباط الثورة والساسة المدنيين المعارضين للحل العسكرى ، فدفعت بهم دفعاً إلى صف المعارضة .

رأينا فى الفصل السابق أن جوهر الخلاف بين السلطة والمعارضة فى فترة الجمهورية العربية اليمنية كان يدور فى الظاهر حول مسألة الحرب والسلام والمصالحة الوطنية ، وعمقه يدور حول السلطة . فقد تطلع كل فريق إلى زيادة سيطرته على مفاصل السلطة السياسية والعسكرية ، وهى مجلس قيادة الثورة ، وقيادة الجيش ، والحكومة . وكان برنامج المعارضة الجمهورية كما جسده قرارات مؤتمر عمران ، يرمى إلى تجريد المؤسسة العسكرية من

صلاحياتها السياسية ، في اتجاه بناء سلطة محلية قبلية لا تخضع للسلطة المركزية في صنعاء . كل هذا السرد في سيرة الزبيري ومشروع حزب الله ، يضع في الظل الأهداف الثورية للنظام الجمهوري التي أشعلت نار الحرب الأهلية في البلاد في سبتمبر عام ١٩٦٢ وما بعده .

وكان مجلس قيادة الثورة ينزع إلى إقامة حكم جمهوري شعبي متحرر من قيود الماضي الإمامي الاستبدادي . فعندما ألغيت الملكية كنظام سياسي يركز على مبدأ الفضل والشرف في سبتمبر من عام ١٩٦٢ ، أعلن مجلس قيادة الثورة عزمه على تضمين الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣ نصاً يشير إلى أن " الإسلام دين الدولة الرسمي والتشريع فيها يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ولا يتعارض معها . " (٣٨) ونصت قرارات وتوصيات مؤتمر عمران تمسكها بالنظام الجمهوري كنظام سياسي في اليمن لا بديل له ، وأن " الملكية مرفوضة في كتاب الله وشريعته .. " ، عملاً بالآية الكريمة ((قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها فجعلوها أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون)) [سورة النمل ، الآية ٣٤] . (٣٩)

ومن هنا في اعتقادي ، بأن عبارة " جمهورية " ، التي وردت في نصوص مؤتمر عمران ، كان المقصود بها " الحكم الشعبي " ، علماً بأن القاضي الزبيري كان في وقت لاحق - بعد لقاء أركويت - يميل لاستخدام مصطلح " دولة اليمن الإسلامية " ، التي ستكون بالطبع بعيدة جداً عن العنوان الذي أقره المؤتمرون سلفاً في مؤتمر عمران . وبالمثل يتردد صدى هذا المصطلح في برنامج حزب الله من جهة ، وفي مداولات لقاء الطائف ومؤتمر حرض . (٤٠)

هكذا كان الزبيري ، يعيش ازدواجية الاختيار بين مسابقة الوضع الجديد من جهة ، والدعوة إلى تأسيس حركة معارضة دينية من داخل السلطة من جهة أخرى . فهو في الوقت الذي يتصور مثلاً نظرياً حل معضلة الحرب الأهلية في اليمن بدعوته الحارة إلى السلام والمصالحة الوطنية ، تأخذ السياسة به نحو مواجهة مكشوفة مع المؤسسة العسكرية الحاكمة في صنعاء . ويثار التساؤل حول سبب استخدام القاضي لمصطلح حزب الله على جماعته . إذ يمكن في هذا السياق الإشارة إلى جملة أسباب موضوعية وذاتية: أولها ، أن تأسيس حزب الله ، كان يشكل امتداداً طبيعياً ومنطقياً لجمعية شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكانت تلك المرحلة الأولى لمشاركة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين - فرع اليمن في عمل منظم ومستمر ؛ وثانيها ، أن اختيار الزبيري لهذين الاسمين لم يكن محض صدفة ، بل موضوع تأمل ودراسة للواقع السياسي في جنوب شبه الجزيرة العربية .

بعد مؤتمر عمران ، اهتم المؤسسون بتنظيم الحزب الجديد في إطار المؤتمرات الشعبية داخل صنعاء وخارجها. ففتحت المكاتب ونظمت الاجتماعات داخل اليمن وخارجه مع العناصر الجمهورية والملكية المنشقة خلال صيف عام ١٩٦٤ . عقد لهذا الغرض مؤتمرات شعبية ولقاءات مع قادة المعارضة الملكية ، استمرت أسبوعاً كاملاً ، حضرها كل من القاضي محمد الزبيرى والسيد أحمد الشامى ببلدة أركويت بالسودان ، حيث لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق نهائي بخصوص السلام والمصالحة .^(١) وكان الهدف المباشر من وراء هذا التحرك إضعاف الموقف المصرى الداعم لحكومة السلال ، لكن الطرف لم يكن موافقاً نتيجة للتصعيد العسكرى في جبهات القتال . وقد وجد الزبيرى السند الأساسى لحزبه في أوساط قبائل حاشد وبكيل : ولم يكن ذلك يدعو إلى الاستغراب . فهذه الجهات القبلية كانت تمثل في الغالب انجال الحيوى للمعارضة الملكية ، حيث يتنقل أمراء بيت حميد الدين بحرية في حدود هذه العشائر اليمنية الموالية للمؤسسة الإمامية .

من أين تأتي هذه المخاوف : من الرجعية المحلية ، أم من الرجعية العربية ، ومن يقف وراءها من قوى استعمارية غربية ؟ وإذا كان الإمام البدر وأمراء الأسرة المالكة يتحركون بحرية في أوساط القبائل اليمنية ، فهل كان زعماء هذه العشائر على وعى بخطورة هذا التحرك في حدودهم ؟ ولهذا السبب ذاته حلت القوى المعارضة للنظام الجمهورى محل الرجعية العربية ، باعتبارها الأداة الفاعلة في إشعال وقود الحرب الأهلية لمدة ثمان سنوات متواصلة . نظراً لأن المعارضة الدينية كانت تضرب على أوتار العقيدة الإسلامية والشرعية المعطلة ، تماماً مثلما كانت المعارضة القبلية تضرب على أوتار الدفاع عن الديار والعرض والشرف . فهذه العقيدة السياسية المناهضة لعقيدة القومية العربية ، كانت ردة فعل ضد الإجراءات الثورية في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، التى حاولت إلغاء النظام الاجتماعى القديم القائم على مبدأ الفضل والشرف . ليحل محله مفهوم المواطنة الذى يتخطى مفهوم حدود المذهب والقبيلة . كما جسدت أهداف الثورة الستة - من الناحية النظرية - تطبيق مفهوم المساواة بين فئات الشعب اليمنى - قبائل ورعيه سهليين وجبليين دون تمييز أو تفرقة . مثل هذه الإجراءات السياسية أثارت حفيظة القوى التقليدية في المجتمع اليمنى ، التى ساهمت بدورها في إذكاء حدة الصراع بين المعسكرين - الجمهورى والملكى .

شهد اليمن خلال سنوات الحرب الأهلية (١٩٦٢ - ١٩٧٠) ، تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية ملحوظة في بنية المجتمع . وكان مفهوم مصطلحات (وطن ، مواطنة ،

ثورة، جمهورية) لدى القوى الجديدة، هي أدوات تحقيق الثورة السياسية والاجتماعية في اليمن الجديد، التي ظلت كامنة في العهد الملكي البائد تتمحور داخل مصطلحات عفى عليها الزمن كـ (إمامة، مملكة، قبائل، رعية)، وذلك ما استنتجناه من خلال مطالعتنا العميقة لأدبيات حركة المعارضة اليمنية في العهدين الملكي والجمهوري؛ فضلاً عن المعلومات التي استقيناه من المصادر التي تشير إلى أن بعض شيوخ عشائر حاشد وبكيل ومذحج (حميد الأحمر ومطيع دماج وعبد اللطيف راجح)، كانوا قد بشروا بقيام الحكم الشعبي، قبل قيام الثورة والجمهورية بعامين أو ثلاثة. (٤٣)

لكن هذا الفهم العام لماهية الحكم الشعبي، أي النظام الجمهوري، ظل قاصراً لدى زعامة حزب الله التي اعتبرته أنه الخلاص من حكم بيت حميد الدين، تمهيداً لظهور شيخ الإسلام، أو بتعبير أكثر دقة وصاية الفقيه المحتسب، عملاً بالحديث الشريف "الأئمة من قريش". في حين اعتبرت المعارضة القبلية على اختلاف توجهاتها المذهبية ومشاربها السياسية أن صيغة المجلس الجمهوري، قد تعود بها إلى الماضي - أي عهد الإمامة، حيث أصبح يتربع قمة السلطة - أي رئاسة الدولة - أحد الفقهاء القحطانيين (القاضي الإرياني)، أو الضباط العسكريين (المشير السلال)، وكلاهما كان يحتفظ بصلات جيدة مع رموز العهد البائد من الأئمة الحكام. فرجال العهد الجديد (الإرياني والسلال) سبق وأن تبوءوا مناصب تنفيذية وقضائية مهمة في العهد الإمامي، وهم بطبيعة الحال، إما محسوبين على حكومة المملكة المتوكلية اليمنية، أو على حكومة الجمهورية العربية المتحدة.

سبق وأن ناقشنا هذه الإشكاليات التاريخية المتعلقة بالمعارضة الحضرية والمعارضة القبلية في دراسة أخرى (القوى السياسية والاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية عام ١٩٥٥ - حتى عام ١٩٤٨)، توصلنا فيها إلى نتائج مهمة مبنية على مصادر ووثائق تكشف لنا أسباب قيام وسقوط الحكومة الدستورية. (٤٤) ومثلما مثلت مدن وأرياف الهضبة الشمالية والشمالية الغربية مناطق فشل ذريع للحكومة الدستورية، بزعامة الإمام الهادي عبد الله الوزير، مثلت أيضاً مصدر رفض ومقاومة مسلحة للنظام الجمهوري بزعامة السلال، حيث اقتصر نفوذ النظام الجمهوري على الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية ومحيط مدينة صنعاء وضواحيها. (٤٥)

استقبل سكان اليمن الأعلى وعلى رأسهم الشيوخ والعلماء في صنعاء ومحيطها القبلى تعيين المشير السلالة رئيساً للجمهورية ، بنوع من الاستنكار وعدم الارتياح . بهذا الخصوص ، يذكر أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة (اللواء عبد الله جزيلان) ردة فعل القبائل اليمنية تجاه تعيين عبد الله السلالة رئيساً للجمهورية ، حديثاً دار بينه وبين الشيخ ناجى بن على الغادر شيخ قبيلة خولان بعد قيام الثورة بأيام معدودة ، على النحو التالى :

- اقرب منى الغادر وقال : إن الناس قد رفضوا السلالة ، وأنتم عيتموه قائداً عاماً . لماذا لا تكون أنت ؟ وأنت واحد من رجال قبائل بكيل ومفجر الثورة ؟

- أجبت : يا شيخ على ليس هذا وقت الحديث فى هذا الموضوع . لقد حكمتنا امرأة بنت حجر^(٤٥) ، وطفل ابن محمود^(٤٦) . أما اليوم فالقيادة جماعية .

- قال : لا لن يكون السلالة فى هذا المنصب وسنقاومكم بكل ما نملك !^(٤٧)

كان من ضمن تطلعات المؤسسة القبلية - جناح بكيل - إزاحة السلالة ، ليحل محله جزيلان ، الذى ينتمى فى الأساس إلى فرع عشيرة ذو محمد ، وهى تنسب فى الأصل إلى بكيل ، لكى لا تظهر حاشد بمواقع متقدمة فى أجهزة الدولة ، سيما وأن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، أظهر مرونة سياسية التعامل مع حكومة السلالة والقيادة المصرية ؛ فوجد كل طرف من أطراف الصراع ضالته المنشودة فى الطرف الآخر . فعلاقات الأحمر بالضباط اليمنيين والمصريين وثقتها معارك الدفاع عن النظام الجمهورى ، كانت كافية لإقناع الجميع بتعيينه وزيراً للدخالية فى وزارة الجائفى التى شكلت فى مايو عام ١٩٦٤ .^(٤٨) لكن الأحمر اعترف للفرىق أنور القاضى قائد القوات العربية المرابطة باليمن ، ذات مرة : " .. أن وجود المشير السلالة فى قمة السلطة أكبر كارثة حلت باليمن منذ نكسة ١٩٤٨ ونهب القبائل لصنعاء ، وأنا لا أستطيع التعاون بصدق وأمانة مع شخص لا يحترم كلمته ، وكم يا مرات خيرات والرئيس الأفندى يطبع وجهه لنا ولا يصدق .. " ^(٤٩)

بدأ الشيخ الأحمر منذ الشهور الأولى لقيام الثورة وإعلان الجمهورية ، يشك فى نوايا القيادتين اليمنية والمصرية ، خصوصاً عندما أشدت الصراع حول مناصب الدولة العليا المدنية والعسكرية ؛ كما أبدت القبائل المتضررة من الصراع - بكيل - معارضتها القوية للنظام الجمهورى ، فاضطرت سلطات صنعاء إلى فرض هيبتها عن طريق استخدام القوة ، مما ساهم فى تعميق الهوة بين الحكومة والقبائل المتمردة ، التى انضمت معظمها للمعسكر الملكى . وهكذا

لم تعد تسمية " جمهورية " كلمة جمع وشمل والثام، بقدر ما أصبحت مصدر شجب وتذمر وانسحاب، كما عبر عن ذلك الشيخ الغادر ، في قصيدة شعبية رفضه المطلق للنظام الجمهورى ، حتى ولو أدى ذلك إلى فناء قبيلة خولان^(٥٠) عن بكرة أبيها :

حيد الطيال أعلن وجاوب كل شامخ في اليمن
ما با نجمهر قط لو نفى من الدنيا خلاص
لو يعقب أمس اليوم والا الشمس تغرب من عدن
و الأرض تعلق نار وأمزان السماء تمطر رصاص^(٥١)

نستشف من هذه القصيدة - الزامل الشعبى - وغيرها ، مدى رفض المعارضة القبلية للنظام الجمهورى ، والشيخ الغادر يبين موقفه بوضوح دون مواربة ، وعملية الرفض والمقاومة سوف تستمر وتتصاعد في عهد القاضى الإريانى . فقد كان الغادر مثل الشيخ الأحر لا يثق بشخص السلال ، ويرفض التعامل مع المصريين ، لا سيما بعد خوضه معركتين ساختين في صرواح والعرقوب ضد الجمهوريين ، حسمت لصالح الملكيين.^(٥٢) كما كان يرفض الاعتراف أيضاً بوصاية الفقيه المحتسب القاضى الإريانى ، فاستمر في معارضته حتى يوم ٢٠ فبراير من عام ١٩٧٢ ، حيث سقط مغدوراً به ، وهو يرتب أمره لحضور مؤتمر شعبى بالقرب من وادى ذنه في المنطقة الشرقية لمدينة مأرب . وفي هذا المؤتمر سقط معه العديد من مشايخ خولان، الذين كانوا يعدون العدة لمواجهة جديدة ضد حكومة صنعاء . وهذه الحادثة المروعة أفقدت جناح بكيل عصبية القبيلة ، ولم تقم لخولان قائمة منذ ذلك التاريخ حتى وقتنا الراهن .^(٥٣)

وإذا كانت معلوماتنا عن سلسلة المؤتمرات السياسية : عمران (سبتمبر ١٩٦٥) ، وأركويت (أكتوبر ١٩٦٤) ، وخر (أبريل ١٩٦٥) ، والطائف (أغسطس ١٩٦٥) ، وجدة (أغسطس ١٩٦٥) ، وحرص (نوفمبر ١٩٦٥) ، والجنبد (أكتوبر ١٩٦٥) ، والخرطوم (أغسطس ١٩٦٧) ؛ لا تتجاوز القرارات والتوصيات السياسية المتناقضة التى تعكس طبيعة الصراع وتوجهاته في جنوب شبه الجزيرة العربية . فإن ما وصلنا من بيانات حزب الله وبرامجه السياسية التى أججت ناراها قصيدة الغادر (حيد الطيال) ، مثلما أججتها قصيدة (القانون والفرس والميدان)^(٥٤) . فإن الصراع السياسى على السلطة ، كان قد بلغ

الذروة عشية انعقاد مؤتمر خمر للسلام في أبريل ١٩٦٥، الذي حاولت حكومة السلال منع قيامه . (٥٥)

لعل من المفيد أن نبدأ هنا بما ذكره أحمد عبد الرحمن المعلمي حول بروز حزب الله كقوة سياسية متنامية ، أخذت تحسب لها حسابها القيادتين اليمنية والمصرية ، حيث يورد الأسباب الموضوعية التي دفعت زعامة المعارضة الخروج من السرية إلى العلنية : " ولما صارت القيادة المصرية في صنعاء هي صاحبة القرارات الحاسمة في أمور اليمن الداخلية ، فقد خرج الزبيرى من صنعاء إلى خولان محتجاً على سياسة الحكومة التي يرأسها المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية، ثم لحق به القاضي عبد الرحمن الإرياني والشيخ أحمد نعمان وعدد من رجال الدولة بعد أن استقالوا من مناصبهم، وألتف حولهم بعض زعماء القبائل حتى انتهى بهم السير إلى جبل برط ، فوجدوا الزبيرى قد كون هنالك حزباً دينياً سياسياً سماه (حزب الله) كنواة لتنظيم شعبي إسلامي، وأصدر جريدة (صوت اليمن) . وكانت تطبع بالآلة الكاتبة ، ودعا إلى مؤتمر السلام يعقد في (خمر) . (٥٦)

إن موقف المعارضة من الحرب الأهلية والإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطة ضد ناشطي حزب الله ، كان دافعاً أساسياً لخروج الزبيرى من صنعاء مغاضباً إلى جبل برط . وفي هذه المناسبة التاريخية أرسل القاضي برقية مستعجلة إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، يناشده فيها على إقناع السلطات اليمنية بالسماح بانعقاد المؤتمر وتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاحه ، هذا نصها: " أخى جمال: لقد آويتنى وزملائي من أجل الشعب ، ولقد بذلت الدماء والأرواح لمساعدة شعب اليمن ، وكنت أتمنى أن يأتى اليوم الذى نرد فيه الجميل ونثبت وفاءنا لك ولزعامتك ، وهاهو الشعب قد صمم على جمع كلمته في مؤتمر (خمر) لمنع الحرب وإصلاح الأمور والوفاء للدم العربى الغالى ، فاستحلفك بالله أن تساعد على عقد هذا المؤتمر لتعرف كلمة الشعب . " (٥٧)

والسؤال الذى يبدو مسوغاً هو لماذا تنعقد مؤتمرات شعبية (قبلية) في عدة أماكن ، وفي آن واحد ، تشارك فيها عناصر مشكوك في ولاءها للنظام الجمهورى ؟

إن تعددية الطرح حول مستقبل الحكم في اليمن في المعسكرين الجمهورى والملكى ، كانت تشير إلى وجود مشكلة تستحق المناقشة والمشورة . بل يكفي أن تكون الحرب الأهلية التي تورطت فيها قوى إقليمية (مصر والسعودية)، ودولية (روسيا وأمريكا) ، تستدعى من

الأطراف المعنية في اليمن البحث عن حل مناسب للأزمة من كل جوانبها. ^(٥٨) ويكفى أن بلداً صغيراً كاليمن يواجه غمار حرب أهلية واسعة، لم يهمل هذا الموضوع فأولته المعارضة الجمهورية اهتمامها الكبير. فنظام السلال العسكري بصلفه واعتماده الدائم على الدعم المصري ، كان يعتقد أن مفاتيح الأزمة بيديه ولا سبيل إلى حلها إلا الجمعية وهذه هي المعضلة بالنسبة للمعارضة. ^(٥٩)

وجاء مؤتمر الطائف في السعودية كمحصلة اتفاق بين جماعة حزب الله وكتلة خمر من جهة ، وكتلة حزب الشورى المنشقة عن مجلس الإمامة واتحاد القوى الشعبية من جهة أخرى . ورجحت كتلة خمر في عدد المشاركين في المؤتمر (نحو ٥٤١ شيخ وعالم) ، لكن صيغة القرارات والتوصيات كانت تصب في صالح القوى الثالثة . فكان أول مؤتمر تندد قراراته بنظام السلال ، وتطالب توصياته علانية بالتنصل عن النظام الجمهوري ، والمطالبة بسحب الجيش المصري من اليمن . وتعقيباً على قرارات مؤتمر الطائف أصدرت سلطات صنعاء بياناً في نوفمبر من عام ١٩٦٥ ، حملت فيه على المؤتمرين المعتدلين الذين يطالبون بنظام السلال التفاهم مع الحكومة السعودية. ^(٦٠)

وما ساعد على وصول مؤتمر الطائف إلى هذه النتائج المخيبة لآمال الشعب ، أن جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة للوجود المصري في اليمن ، والمؤيدة للتدخل السعودي في الصراع ، حاولت عن طريق عناصرها إقناع الجميع بالتخلي عن شرعية النظام الجمهوري . وليس معنى ذلك أن المؤتمر خلا من العناصر الوطنية المؤمنة بالنظام الجمهوري ، ولكنهم كانوا يشكلون أقلية في محيط متجانس يتطلع للعودة باليمن إلى مرحلة الحكومة الدستورية . وبالمعنى ذاته قال أحد المنظمين للمؤتمر ما معناه : " لقد قبلنا إحالة قضية اليمن بالاحتكام إلى الحكومة السعودية ، التي أولتها عنايتها الخاصة ، بعد أن بحت أصواتنا ونحن نطالب القاهرة بتقديم الحلول الناجعة لها دون جدوى ! " ^(٦١)

أما الأمر الآخر الذي لا بد أن يتوقف عنده المرء وهو يطالع قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية والوطنية ، فهو نمط التعميم عند الإشارة إلى نظام الحكم في اليمن المعاصر ؛ فهذا الواقع مرهون بسياقات في التنظير أو بسياقات مضادة للتنظير . بعبارة أخرى ، كان أطراف الصراع في اليمن يقعون تحت تأثير النفوذ الخارجي ، وهم في شتى الأحوال لا يمتلكون القرار السياسي الحاسم للأزمة . وقد تأتي مؤتمرات السلام والمصالحة الوطنية

بقرارات وتوصيات تخدم المصلحة العليا للبلاد ، بقدر ما تخدم تيارات واتجاهات سياسية متعارضة، وثيقة بالطرف الآخر المتورط في الصراع - السعودية ومصر؛ أى أن هذه المؤتمرات غالباً ما أصبحت منبراً لتصفية الحسابات القديمة ، كما يتكشف ذلك في محاضر ووقائع مؤتمر حرض .^(٦٢)

مشروع دولة اليمن الإسلامية :

حذر القاضي محمد الزبيرى المشاركين في مؤتمر عمران في سبتمبر عام ١٩٦٣ ، من التساهل مع السلطة العسكرية الحاكمة في صنعاء ، المدعومة بحراب الجيش المصرى . ودعاهم إلى الوقوف بقوة في وجه المخططات الداخلية والخارجية الموجهة ضد مسيرة حزب الله . ثم خاطب أنصاره من عشائر حاشد وبكيل ، محاولاً استثارة حماسهم : " أيها المؤمنون الأحرار، ولقد سمعتم إعلاناً في الإذاعة عن المكتب السياسى وما تلاه من منظمات وقوانين، ورأينا بعض أبناء شعبنا أنكروا بعض هذه القوانين وعارضوها.. وتم الاتفاق على أن المكتب السياسى هو السلطة العليا للدولة ، وأن له الحق الكامل في تعديل كل القوانين الأخرى .. وأن هذا المكتب هو الهيئة العليا في الجمهورية التى ستحقق الحكم الشعبى السليم، وتجعل شريعة الله مصدر كل القوانين والتشريعات في جميع أجهزة الدولة . " .^(٦٣)

كانت الدعوة إلى تفعيل دور المكتب السياسى تفضى إلى ضرورة تطبيق قانون الشرع ليحل محل اللوائح والقوانين الوضعية التى حاولت هيئة الخبراء العرب تطبيقها في اليمن . فإذا لم تكن هناك سلطة عليا في البلاد مشرفة على نشاط مجلس قيادة الثورة ، فمن يمتنع ظهور دكتاتورية عسكرية تتفرد بالسلطة والحكم . فالحكومة الثورية التى يشرف على تنظيمها في العهد الجمهورى أهل الحل والعقد ، تمهيداً لظهور وصاية الفقيه المختص في زمن غيبة الإمام الفاضل والمفضول ، بدت حريصة على جعل " الإسلام دين الدولة " في الدستور المؤقت للجمهورية العربية اليمنية ، الصادر في إبريل عام ١٩٦٣ .^(٦٤)

وكان الزبيرى يعيب على السلال تأييده المطلق للسياسة المصرية المرسومة لليمن وتسليم مقاليد الأمور في البلاد لأجهزة المخابرات التابعة لها . وبالمثل كان يعيب عليه التظاهر في العلن بتأييده لفكرة السلام والمصالحة الوطنية ، وفي الخفاء يسعى لإثارة الفرقة وتوسيع شقة الخلاف في الصف الجمهورى . وفي يمن الستينيات ، حيث شاعت حوادث قطع الطرق والحراية ، وظهور أمراء الحرب . برز أنتم القباضى كداعية للسلام ، وأحيط بماله من التقدير ، كتعبير

عس الحس الوطنى ونزعتة المعارضة لكافة الحلول العسكرية . وفى ذلك يتحدث العمرانى عن ظاهرة الزبرى معلقاً : " كان يعيد مع السلال تجربته مع الإمام أحمد عندما كان ولياً للعهد فى تعز ، وهى وسيلة التوجيه والإصلاح بطريقة الإحراج بالمدح على الحاكم يستحى ويكون عند مستوى ما قيل فيه ، لكن هذا لا يعنى أن الزبرى اكتفى بالمدح ، وإنما كان يعارض داخل مكاتب المسئولين ووصل به الأمر إلى المواجهة وتبنى المشاريع الإصلاحية التى لا يوافق عليها تجار الحرب .. " (٦٥)

ولم تكن دعوته للسلام والمصالحة الوطنية بين أهل اليمن الأعلى واليمن الأسفل معزولة عن مجمل أفكاره ومواقفه . فمن خلال دعوته إلى انعقاد المؤتمر الشعبى العام ، سواء فى عمران أو حمر ، كان ثمة يقين قائم يؤكد وجود علاقة مترابطة بين جماعة حزب الله وكتلة حمر من جهة ، وتيار اتحاد القوى الشعبية من جهة أخرى ، الذين كانوا يطرحون فكرة قيام دولة اليمن الإسلامية ، كبديل أمثل للنظامين الجمهورى والملكى . بل إن الإطار السياسى للمعارضة الجمهورية والملكية تميز بذلك الخط السياسى المستقل ، الذى أصبح يعرف باسم القوى الثالثة. (٦٦) وعلى خلاف أجنحة الأحزاب والتنظيمات السياسية المتواجدة فى الساحة اليمنية ، كان حزب الله أول تنظيم سياسى استقطب إلى صفوفه عدد كبير من شيوخ القبائل اليمنية الجمهوريين والملكيين من دون استثناء . وبالمثل نجح فى إقامة علاقات حميمة مع رموز المعارضة الملكية ممثلة بمناح عائلة الوزير التى دفعت بأتباعها للمشاركة فى مؤتمر حمر للسلام فى أبريل عام ١٩٦٥ . (٦٧)

كان الانشداد إلى ثقافة الماضى مثلاً إحياء تجربة ١٩٤٨ الدستورية أو الاتحاد اليمنى، هو الميزة الأساسية لأقطاب المعارضة ، وبخاصة ائتلاف القوى الثالثة ، التى مالت رموزها لحل الأزمة اليمنية بطريقة سلمية ، أى " بمننة الصراع " . وذلك أمر بعيد المثال فى ظل الوجود المصرى ونظام السلال ، الذى غالباً ما نعت بالحكم الفردى والدكتاتورية العسكرية . (٦٨) ولم تكن مسألة ترسيخ حكم الشورى والدستور مسألة ثانوية ، بل إن مشروع إعلان قيام دولة اليمن الإسلامية كان من صلب اهتمامها ، بعد أن فقد الجميع ثقتهم بنظام السلال . (٦٩)

وقد ارتبطت هذه المسألة الشائكة بالوجود العسكرى المصرى المكثف فى اليمن ، الذى أصبح يفرض إرادته على الجميع ، حتى أنه لم يبق للوزراء أى تأثير على صنع القرارات

السياسية المتعلقة بالسياسة والحرب ؛ واقتصر دورهم على تنفيذ سياسة الجمهورية العربية المتحدة المرسومة في جنوب شبه الجزيرة العربية . ولذا كان انتقاد المؤسسة العسكرية الحاكمة ونعتها بالديكتاتورية والحكم الفردي ، تمهيداً لتصحيح مسار النظام الجمهوري . وعمقتضى التصحيح أو الإصلاح الذى قصده الزبيرى، فإن النخبة العسكرية مجلس قيادة الثورة ، كانت في نظره تفتقر للشرعية ؛ أى " أن الزعيم عبد الله السلال فرض نفسه رئيساً على تنظيم الضباط الأحرار ، وهو لا يستند إلى شرعية تقرها المرجعية المتعارف عليها .. " (٧٠) فقد أصبح الجهاز الإدارى للدولة بأكمله يخضع لتوجيهات القيادة المصرية ومستشاريها . ويضرب القاضى الأمثال على ذلك بمستوى الإدارة والتصرف ، وهو يستعرض نقائص حكومة السلال، حيث يوجه سهام نقده للحكومة من خلال تلك الرسالة المطولة التى بعث بها لرئيس الجمهورية المشير عبد الله السلال ، يوجه فيها إلى حد التقريع الشخصى ، وفيها يعدد له بعض الممارسات الخاطئة ، نلمس في ثنايا سطورها آثار متون الفقه والحسبة عند الزيدية. نورد هنا بعض مقاطع الرسالة المهمة :

"سيدى المشير رئيس الجمهورية .. انتهكتكم حرمة الميزانية العامة للدولة ، وخرجتم على قواعد النظام القديم والحديث، وخلقتم الفوضى والارتباك في الشؤون المالية بسبب التصرفات والتحويلات بأموال الشعب طبقاً لرغباتكم الشخصية ، حتى كأن أموال الشعب إنما هي أموالكم الخاصة ورثتموها من الآباء والأجداد ، على أن الوارث المسرف السئ التصرف يحجره الحاكم الشرعى ويمنعه من التصرف بماله الخاص . "

ثم ينتقل القاضى الزبيرى في رسالته إلى إجراء مقارنة بين عهدين الجمهورى والملكي-، وفي هذه المقارنة ليس التعريض بشخص السلال والتشكيك في شرعيته فحسب، بل توجيه جملة تهم ضده ، فهو فاسد ومستبد يمارس الإرهاب ضد كل من يعارضه، إلى حد التنصيف الجسدية: "والآن أفلست الجمهورية وتعطلت خزائنها وأنتم المسئولون لأنكم أنفقتم أموال الدولة بقصد الحصول على تأييد شعبى لشخصكم ومنصبكم ، وشراء الذمم والضمانات لتبقى رئاسة الجمهورية حقاً أبدياً في (آل السلال) .. فالبئر الرهيبة ترمى فيها الضحايا الأحياء ، والإعدام الجزاف بلا محاكمات ، والغدر بمن عاهدتموه أو عفوتم عنه ، واختطاف المواطنين من الشوارع، ومهاجمة الآمنين في بيوتهم، وقتل الناس بالسهم بعد العفو عنهم .. " (٧١)

كان الزبيرى على علم بالمشاكل الناجمة عن الوجود المصرى فى اليمن ، وبذلك تعقدت عملية البحث عن حل سلمى للحرب الأهلية بفعل الدور السعودى فى تغذية حرب اليمن . وتبين هذه الرسالة بمجمل مشاكل الدولة الجديدة بصورة مفصلة ، بعد أن تأكد له أن تصوراته لحل المشكلة اليمنية تختلف تماماً عن تلك التصورات والحلول العسكرية التى تقترحها القياديتان المصرية واليمنية . وإذا أردنا أن نحدد مرمى هذه الرسالة ، فالغاية واضحة ، إذ نستطيع القول إنها صدرت من مركز القوة لأن زعامة حزب الله كانت تعد العدة لعقد مؤتمر خمر للسلام ، ونزع الثقة من الرئيس السلال بإجماع شعبى . فالانتقادات المضمنة فى هذه الرسالة كانت مبنية على قاعدة الاحتساب المتعارف عليها عند زيدية اليمن المهادوية ؛ وهو فى ذلك يقول : " لو أنكم جعلتم الأمر إلى من يثق الشعب بوجوههم من مشايخ القبائل والعلماء والوجهاء ، وتركتم تدبير التفاهم إليهم وجعلتموهم واسطة التفاهم كما يقضى بذلك دستور مجلس الشيوخ الأعلى لما احتاجت الجمهورية إلى استخدام الحرب إلا فى النادر القليل . ولكنكم جعلتم الحق كله لكم ، ووزعتم المسئوليات على من تريدون من الأفراد ، ثم ضاع الأمر كله من أيديكم وأيدينا جميعاً ، وأصبحنا ونحن فى بلادنا لا نعرف من يعلن الحرب ومن يعلن السلم . " (٧٢)

ويصل الزبيرى - عند نهاية الرسالة - إلى ما يبتغيه من ورائها ، فهو يلقي باللوم على السلال وزمرته ، الذين سلموا زمام الأمور فى البلاد إلى القيادة المصرية ومخابراتها العسكرية ، مذكراً إياهم بأن مفتاح المشكلة اليمنية ليست فى يد الجمهورية العربية المتحدة ، وإنما فى يد أهل الحل والعقد من علماء اليمن ومشايخها ، المشاركين فى المؤتمر الشعبى بمدينة خمر . وقد اختتم الزبيرى رسالته بهذه العبارات الحادة :

- منحكم الشعب هذا المنصب العظيم والشرف الكبير والأمانة العظمى بناء على أنكم من الثوار الأحرار ، وأنكم ضد الفردية والاستبداد : فكان المنتظر منكم أن تكتفوا بالرئاسة الرمزية ، وأن تباعدوا عن الاحتكاك بالمشاكل وتركوا الشعب يختار له على الأقل رئيساً لسوزاء يتحمل المسئولية وأنتم مصانون عن النقد ، ولكنكم أخذتم الرئاسة والسيادة كلها ، ثم تدخلتم فى كل صغيرة وكبيرة ، ودخلتم فى خصومات شخصية ونفيتم من البلاد رجالاً صالحين ، وسجنتم آخرين ، وسرتم فى الطريق الإمامي ، حتى كأن النظام الجمهورى لم يغير إلا الملابس والألفاظ .

- استخدمتم وسيلة التفرقة بين المواطنين وأثرتم فتنة الفرقة الشافعية والزيدية بشكل صريح واضح ، وهذا ما لم يجرؤ الإمام أحمد أن يفعله ، ولم تكتفوا بذلك بل أخذتم تثيرون الخصومات بين كل الفئات بين المدنيين والعسكريين والقبائل، وكلما اجتمعتهم بفئة لعنتم أختها حتى انكشف الأمر للجميع في مدة قصيرة .

- أهنتم شرف الشعب بتذللکم لأصغر المسؤولين المصريين وتنازلتم عن حقوق الدولة لهم وشجعتموهم على حكم المناطق والسيطرة عليها دون أن تشاوروا أحداً .. تركتم لهم التصرف بكل شئون الحرب دون مشاركة اليمنيين فوقعوا في الأخطاء لجهلهم بالبلاد ، وبذلك صار المتمردون يعتقدون أن اليمن لم تعد لأهلها، بل صار العالم كله يعرف أن اليمنيين لا وجود لهم ، وأن الجمهورية ليست إلا شخصاً اسمه السلال وحفنة من الرجال معه يعيشون جميعاً في حماية الدبابات العربية . " (٧٣)

من الملاحظ أن هذه الوثيقة كانت تحوى عبارات لاذعة ، يشتم منها رائحة التحدى لنظام السلال والقيادة المصرية . ففي حين كانت المعارضة تناشد الرئيس السلال الاستجابة لمنطق العقل والحكمة السماح لممثلي الشعب - أهل الحل والعقد - قول كلمتهم في مسألة أزمة الحرب، كانت تطلب المساندة من جهات إقليمية - السعودية - لطرد المختلين المصريين . كما نجدها تتعاون سراً وتلتقى علناً بأقطاب المعارضة الملكية في الداخل (لقاء كرش مع القاضى أحمد السياغى) ، والخارج (لقاء أركويت بوزير الخارجية الملكى السيد أحمد الشامى) . (٧٤) وقد أكد الزيرى نفسه للسفراء العرب المقيمين بصنعاء ، وعلى رأسهم السفير العراقى ، حرص المعارضة على الوصول إلى تسوية سلمية مع القبائل المتمردة على النظام الجمهورى ، لولا عناد السلال وأنصاره " الذين يحتلقون الفتن الخطيرة .. متجاهلين الوجود الرسمى والشعبى معاً .. " (٧٥)

وفي إطار ملاحظاته النقدية الموجهة للحكومة . اعتبر الزيرى نظام السلال مصدر المشكلة ، وعلتها السياسية تكمن في التدخل المصرى السافر في شئون اليمن الداخلية . فالسياسة الرامية إلى حسم الصراع عسكرياً لصالح النظام الجمهورى ، أوقع الحكومة في أخطاء فادحة ، منها تلك الممارسات الخاطئة للقيادات العسكرية في أنحاء متفرقة من المنطقة الشمالية ، مما ساهم في تعميق الهوة بين السكان والحكومة . فالقيادة اليمنية لم تعد قادرة على تحمل المسؤولية ، لأنها أصبحت تقع تحت الحماية المصرية ، وقد ذكر السلال أن تمادى الحكومة في

تغذية النزعات الطائفية ، لا تخدم مصلحة الوطن العليا ، وسيكون أكثر المتضررين منها من يحرض على إحيائها ؛ وهذا الفعل سوف يدفع بالطرف الآخر المتضرر من جراء هذه السياسة إلى طلب الدعم الخارجى للخروج من المأزق .

لقد أمسك نظام السلال حتى الآن بزمam المبادرة ، فالنظام الجمهورى لم يكن مجرد شعاراً ، بل واقعاً سياسى واجتماعى واقتصادى يختلف تماماً عن واقع الماضى الملكى . وحدث أن أشاد بهذا السدور القومى العربى لجيش الجمهورية العربية المتحدة الداعم للثورة اليمنية ونظامها الجمهورى . ولعل النظام السياسى الذى أقامه المصريون فى اليمن كان ضرورة سياسية تقوم على دمج نخب المجتمع اليمنى المنقسمة على نفسها مذهبياً ومناطقياً فى إطار سياسى عرف باسم الجمهورية العربية اليمنية . لكن هذا النظام السياسى الذى أشرفت على تنظيمه أجهزة المخابرات المصرية أصبح ولائه موزعاً بين القيادة العسكرية اليمنية ممثلة بشخص رئيس الجمهورية (السلال) من جهة ، والمعارضة الجمهورية للوجود المصرى ، ممثلة بشخص زعيم حزب الله (الزبيرى) من جهة أخرى . لهذه الأسباب كانت الظروف مواتية بعد قيام الثورة مباشرة لظهور سلطة عسكرية مطلقة يترع قمته الضباط على نمط الثورة المصرية .

كانت ملابسات العلاقة الشائكة بين السلطة العسكرية القائمة فى صنعاء ، والمعارضة الجمهورية المنشقة عن النظام ذاته ، التى عرفت نفسها أولاً باسم حزب الله وكتلة خر ، ثم أعادت تعريف نفسها باسم القوى الثالثة . ويؤكد ذلك إدجار أوبالانس بقوله : " .. أن ما يزيد على ألف شخص غادروا صنعاء منذ عودة السلال - انظم معظمهم فيما عدا أقلية نادرة إلى حركة مقاومة المنشقين الجمهوريين التى أصبح يشار إليها الآن علانية باعتبارها (قوة ثالثة) . وكان يقود تلك القوة الشيخ عبد الله الأحمر - الذى آوى وأعان جماعة من بين أنصار حسين العمري كانوا يحاولون إقامة نظام يعارض كلاً من الملكيين والسلال ، وقد أصبح عبد الناصر أكثر اهتماماً بهذه (القوة الثالثة) التى كانت تعمل من مدينة خر فى منطقة حاشد - وتبعد عن ما يزيد على ستين ميلاً شمال صنعاء - وأمر قواته العسكرية الأساسية باصطياد أكبر عدد ممكن من شخصياتها البارزة فى حين تولت قواته الجوية قصف المنطقة بالقنابل . " (٧٦)

كان القضاة القحطانيون فى مقدمة فقهاء الزيدية الذين تصدو بقوة للمؤسسة العسكرية الحاكمة فى صنعاء ، على اعتبار أن الولاية العامة ليست من اختصاص رئيس الجمهورية ، بل هى من صلب السياسة العامة التى يرسمها أهل الحل والعقد طبقاً لقانون الشرع . وعارض

معظمهم سياسة الدولة، في محاولتها الرامية إلى تحجيم دورهم في الحياة السياسية وحصرها في حدود ولاية القضاء والفتيا والإشراف على الأوقاف والوصايا والمعاهد الدينية ، وقد اعتبر الزبيرى هذه السياسة - فرق تسد - لعبة قديمة مارسها الأئمة الحكام ، وكان من نتائجها تقسيم اليمن إلى شطرين ، لاسيما بعد عقد صلح دعان ١٩١١ بين الإمام يحيى والدولة العثمانية . ففى هذا الصلح حصل الإمام يحيى على وضع خاص اعترفت بموجبه الإدارة العثمانية بزعامته على بلاد اليمن الأعلى .^(٧٧) وكانت الأطر التى رسمها هذا الصلح قد مهدت الطريق لظهور ما يسمى بالمملكة المتوكلية اليمنية ، فى حين ظلت عدن ومحيطاتها التسع ترزح تحت إدارة الاحتلال البريطانى .^(٧٨)

وكنتيجة لكثافة الضغوط السياسية والعسكرية على السلطات الجمهورية فى صنعاء ، لم يعد السلال ووزرائه قادرين على اتخاذ القرار المناسب ، للتسليم بمطالب المعارضة بعقد مؤتمر شعبى موسع تشارك فيه كافة الأطراف المعنية بالصراع فى الساحة اليمنية . وقد داومت إذاعة صنعاء دعوتها الشعب اليمنى التمسك بالنظام الجمهورى ، ورفض كل حلول التسوية الانهزامية . وفى حين كان رئيس الجمهورية يلوح للمعارضة بإمكانية قبول مقترحاتها، لم يخف دهشته وسخريته من أولئك الفقهاء الذين تبادوا فى انتقاداتهم لمسلكية القيادة العربية المصرية العسكرية . وهم عاجزون عن الدفاع عن بيوتهم داخل مدينة صنعاء التى تعرضت بعضها للنسف بالألغام من قبل عناصر الطابور الخامس . والمقصود بذلك منزل القاضى عبد الله انجاهد الشماحي . الكائن بحى بئر العزب ، القريب من مقر القصر الجمهورى ، حيث فجر الطابق العلوى بعبوة ناسفة .^(٧٩)

أما عن الشكوك المثارة حول أقطاب المعارضة فى كل من مدينة صنعاء وحر ، فقد وضحت بعض ملابساتها تلك البرقية التى بعث بها الشيخ عبد الله الأحر وزير الداخلية إلى مشايخ البيضاء فى ١٣ إبريل ١٩٦٥ ، يطلب منهم التعبئة العامة ضد العناصر المندسة فى الصف الجمهورى، وتغيير جهاز الحكم الحالى فى صنعاء. وفى برقية مماثلة وجهها للسلال، هدد الأحر بأن قبائل حاشد سوف تستولي على العاصمة صنعاء ، فى حال رفض الحكومة الاستجابة لمطالب المعارضة . لكن الرد عليها جاء ملتوياً ، بل ومغايراً للواقع ، فى برقية بعث بها الرئيس السلال للرد على استفسار الشيخ (سالم عبد القوى الحميقاني)، هذا نصها : " حفظكم الله ، الغرض من المؤتمر هو للأخذ بدماء الشهداء ، وعلى رأسهم القاضى محمد محمود الزبيرى ،

وتصفية بلادنا من بقايا المرتزقة وأعداء البلاد . ونحن الآن في تفاهم مع الإخوان تام ، ومهمة الجميع وقصدهم هو العدو أولاً . " (٨٠)

لا نعرف على وجه الدقة من هم " المرتزقة " ، الذين تشير لهم برقية رئيس الجمهورية، وإن كان المقصود بما على وجه التقريب لا التحديد ، كل العناصر المخربة التي تلقت المال والسلاح من الخارج لمحاربة النظام الجمهوري . غير أننا نعتقد أن أصدقاء الأُمس بالنسبة للسلال أصبحوا أعداء اليوم ، أو كما يخبرنا بذلك السطر الأخير من البرقية ، " ونحن الآن في تفاهم مع الإخوان تام ، ومهمة الجميع وقصدهم هو العدو أولاً . " بالرغم من وضوح المعنى في سياق البرقية : لكن مهمة تفسيره تصعب في سياق الصراع على السلطة ، وتظل بالنسبة لنا في حكم المجهول . فعبارة " الإخوان " ربما يقصد بها السلال جماعة الإخوان المسلمين المنخرطين في حزب الله وتجمع كتلة خمر ؛ وربما يقصد بها الإخوان العرب - القيادة المصرية ، أى الخبراء والمستشارين المقيمين في صنعاء . وهكذا فإننا نظل ، نعلم تماماً مغزى عبارة " تفاهم تام " ! إذا كان المقصود بذلك المعارضة ، فالتفاهم كان غير موجود ، والعلاقة بين الطرفين وصلت إلى حد القطيعة ، لا سيما بعد عملية اغتيال القاضي الزبيرى .

وبالرغم من أن الانقسامات السياسية الحادة كادت تشق الصف الجمهورى شقاً ، فإن قيادتهما بزعامة الزبيرى والإريانى والنعمان ، أعربت عن استيائها الشديد من مسلكية القيادة المصرية وسياستها المشهورة في اليمن . فالمستشارون العسكريون والخبراء المدنيون المصريون ، كانوا يصرون على التدخل في دقائق وتفصيل الحكم في البلاد دون أى اعتبار للعنصر الوطنى . وكلما ازداد التصعيد العسكرى في جبهات القتال تطوروا ازداد اعتماد نظام السلال على القيادة المصرية . ثم إن المعارضة الجمهورية التي نمت بصورة مضطردة خلال عام ١٩٦٥ ، كانت ترى أن استمرار الحرب الأهلية في البلاد ، تشكل العائق الرئيسى في سبيل التوصل إلى حل سلمى للمشكلة اليمنية ، والحل الأمثل لهذه الأزمة ، يكمن في انسحاب الجيش المصرى من اليمن، وبالتالي تخلى الحكومة السعودية عن تقديم مساعدتها للملكيين. (٨١)

تجمعت معظم العناصر الجمهورية المنشقة عن نظام السلال حول زعامة أبى الأحرار ، وذلك بعد استقالة حكومة اللواء العمرى في ربيع عام ١٩٦٥ ، وبالذات عقب إعلان الحكومة الموافقة على انعقاد مؤتمر خمر للسلام في مطلع شهر إبريل في نفس العام . وقد جمعت بين صفوفها عدد لا بأس به من الساسة المخضرمين ، الذين شاركوا في أحداث حركة ١٩٤٨

الدستورية . وانقلاب مارس ١٩٥٥ ، ونشاطات الاتحاد اليمني ، وكانوا ينادون بتحسين العلاقات السياسية مع المملكة العربية السعودية . ولم يرددوا مثل تلك الشعارات المرفوعة " الجمهورية أو الموت " مطلقاً ، اعتقاداً منهم بأنها ستزيد من مكاسب القوى الجديدة ، التي أخذت تتطلع قيادتها الشابة إلى لعب دوراً أساسياً في الحياة السياسية.^(٨٢) ولكن يهمننا في هذا السياق أن نعرف إذا كان تعريف الطيب لحزب الله يعني لديه إطاراً سياسياً دينياً منظماً ، ينطبق أيضاً عليه تجمع كتلة خمر وثيق الصلة بالمعارضة القبلية . فالمعارضة للسلطة من داخلها ، هي مصدر وموضع للتفكير لإعادة النظر كلية بصيغة النظام الجمهوري ، والخروج عن النظام الجمهوري هو شروع في إعداد الأرضية المناسبة لقيام مشروع دولة اليمن الإسلامية .

يبقى السؤال الأهم في هذه الدراسة ما هو فيصل التفريق عند زعامة حزب الله بين حالتي الصمت والسكوت المطبق في صنعاء وبين الخروج ومواجهة الموت في جبل برط ؟ فستان ما بين الموقفين : الولوج في صلب السلطة ونهج المعارضة للنظام الجمهوري ، وبين الثورة والمهاج والاندفاع والدخول في مواجهة مكشوفة مع المؤسسة العسكرية الحاكمة .

الخروج^(٨٣) :

كان لقرار القاضي الزبيري الخروج من مدينة صنعاء مغاضباً إلى مدينة ريدة الواقعة في سفح جبل برط في شهر رمضان الكريم عام ١٣٨٥هـ ، أثره البالغ في تغيير موقفه السياسي بشكل ملحوظ من مؤيد للنظام الجمهوري ، إلى داعٍ متحمس لمشروع دولة اليمن الإسلامية . على إثر ذلك ، تفجر الصراع على السلطة بين القادة الجمهوريين ، نظراً لعدم التزام السلال بقواعد اللعبة السياسية المتعارف عليها داخل صفوف حركة الأحرار اليمنيين منذ عام ١٩٤٨ . وكان الساسة المدنيون محقين في مخاوفهم بشأن تفرد السلال بالسلطة والحكم ، لا سيما بعد تفكك تنظيم الاتحاد اليمني وحظر نشاطه بعد عام ١٩٦٢ . وساد اعتقاد لدى الحكومة أنه بمقدورها تطهير الإدارة من كل الخصوم السياسيين الذين ساءوا في وقائع المؤتمرات الشعبية المناهضة للبحكم العسكري ، كما يذهب الطيب إلى ذلك .^(٨٤) فالسكوت عن ممارسات القيادتين اليمنية والمصرية كان يعني التسليم بالأمر الواقع ، والمعارضة للسلطة من داخلها كان يعني من ناحية أخرى حدوث شقاق مع المشاركين الجدد ، الذين نعتوا بـ " السلايين " . وكان الزبيري يمثل رأس الحربة للجناح المدني المنشق عن نظام السلال ، على وعي كامل

بحاجات النظام الجمهورى إلى إصلاح سياسى شامل؛ لكنه أخطأ خطأ فادحاً في تبرير أسباب الخروج ودوافعه . (٨٥)

أثار هذا الموقف - الخروج - لغطاً في أجواء صنعاء الثورة والجمهورية ، وردة فعل مجلس قيادة الثورة . حيث أفصح الزبيرى في بيان الخروج عن موقف جديد في غاياته ومنطلقاته وطريقته في عرض القضايا المستجدة في الساحة اليمنية ، موضحاً أسباب (الخروج) بقوله : " في أول يوم من أيام الشهر الكريم [عام ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م] والأحداث الدامية في أنحاء اليمن هز ضمائرنا خرجنا من صنعاء متجهين إلى الله ، لا نأذن به أن يأخذ بأيدينا ، وأن ينقذ شعبنا من الظلم والفسوضى والرعب والحرب والدمار .. ما خرجنا من صنعاء لطلب وظيفة ولا منصب ، فإننا تركنا المناصب في صنعاء ورفضناها .. ولا خرجنا نطلب مالاً فنحن طوال أعمارنا لم نكسب مالاً ولا متاعاً .. ولا خرجنا نبتغى جاهاً ولا شهرة ، فنحن بحمد الله في غنى عن ذلك ، على أن الجاه لا يطلب في القرية ، وإنما يطلب في المدن الكبرى .. ولا خرجنا خائفين من بطش فنحن بفضل الله وفضل تأييد الشعب في مناعة وحصانة أينما كنا .. " (٨٦)

في ضوء هذا الاقتراح بين الدعوة الإصلاحية والخروج (الثورة) ، نفهم عبارة الزبيرى " ما خرجنا من صنعاء لطلب وظيفة ولا منصب " وإنما " خرجنا من صنعاء متجهين إلى الله .. أن ينقذ شعبنا من الظلم " . وضحت ملاحظات القاضى المدونة في برنامج حزب الله مغزى الخروج عن السلطة . (٨٧) غير أن إدخال الزبيرى لهذا المصطلح في البرنامج السياسى للحزب لم يخرج عن كونه فقهيّاً معارضاً للمؤسسة العسكرية الحاكمة في صنعاء يدافع عن الشريعة الغالبة ، وأنه في مقدوره تفسير النظام الجمهورى وفق توجه دينى قبلى . ولم تتمكن جماعة حزب الله في اليمن من مد نفوذها خارج إطار تحالف قبائل حاشد وبكيل ، فمثلت صنعاء ، عمران ، حمر ، المجال الحيوى لنشاطها السياسى . ورغم أن زعامتها كانت تطمح لتأليب الشعب حول برامجها ، لم تفلح . لأن معظم سكان اليمن كانوا قد أعلنوا تأييدهم المطلق للنظام الجمهورى . وأفاد أحد رجال حركة ١٩٤٨ الدستورية في إجابة حررها للمؤلف حول " عدم إمكانية سماح الحكومة في ذلك الظرف الدقيق الذى تمر به البلاد بقيام حزب إسلامى يحمل اسم الله أو اسم الشيطان ، فذلك في نظرها ، كان يعد ضرباً من الكفر ، بل والخيانة لمبادئ الثورة .. " (٨٨)

على صعيد آخر ، تعكس هذه الملاحظات ولو بشكل خفى انتقاداً مباشراً لزعامة المعارضة ، والانتقاد هنا يعنى أن دعوة حزب الله كانت خروجاً عن الشرعية السياسية ، بل وخروجاً عن الثوابت الوطنية . فالخلل السياسى الذى أوصل المشير السلال لقمة السلطة قد ابتدئ بخلل فى فهم ماهية النظام الجمهورى وإساءة تفسير أهداف الثورة ومبادئها . وبالطبع يرفض الزبيرى الأخذ بالنموذج المصرى فى السياسة اليمنية ، نظراً لأن القوانين الحديثة المطبقة فى العهد الجمهورى الجديد لا تمت بصلة إلى روح الشريعة الإسلامية ؛ فهو بدوره ينتقد المحاكمات السرية والأحكام الصادرة فى حق أعداء الثورة : " هذه القوانين ليست جمهورية ولا ثورية .. ولا إسلامية .. ولا يمنية .. هذه القوانين خيانة للحرية والأحرار .. وغدر بأرواح الشهداء والأبرار .. هذه القوانين إلغاء لكل مبادئ الثورة ومكاسبها ومبرراتها .. " (٨٩)

وفى ضوء هاتين الخاصيتين الأساسيتين - الدعوة والخروج - تتكشف أمانا الأهمية البالغة للموقف العقائدى فى تفسير ظاهرة حزب الله فى العهد الجمهورى ، وفهم ديناميكية تيار القحطانية المتمثلة فى ظاهرة وصاية الفقيه المختص ، باعتبارهما ظاهرتين سياسيتين متلازميتين فى الحياة السياسية والثقافية فى اليمن المعاصر. (٩٠) فبعد قيام النظام الجمهورى بعام تقريباً ، شكلت عناصر الاتحاد اليمنى النحل تكتلاً سياسى حول زعامة القاضى الزبيرى فى مؤتمر عمران . وقد اتخذ هذا الحزب المعارض للسلطة من داخلها قرارات وتوصيات تطالب الحكومة بإحلال السلام محل الحرب ؛ وبالتالى توسيع قاعدة الحكم عملاً بمبدأ الشورى والدستور . وكان هذا التجمع السياسى يدرك أن فرصة مشاركته فى السلطة محدودة للغاية ، بحكم التجربة المريرة التى عاشتها عناصره فى القاهرة خلال عقد الخمسينيات . وكان التسليم بنظام السلال وعدم معارضته بالنسبة لهم ، يعنى قبول الوجود المصرى كحقيقة واقعة . وبناء عليه ، وفرت الحرب الأهلية إمكانية استغلال ثقله السياسى فى تحريك المعارضة القبلية بشكل فاعل ضد الوجود المصرى فى البلاد .

لم يكن الأمر يتعلق بإزاحة السلال أو البويضات من السلطة ، بقدر ما كان يتعلق بإلغاء الوجود المصرى فى اليمن ، بخلاف ذلك الموقف المؤيد للدور المصرى الذى آتخذه معظم الساسة المدنيين والعسكريين الجمهوريين . وقد سمح لنفس الجماعة - حزب الله وكتلة خر - المشاركة فى السلطة فى نطاق ضيق لم ينسجم مع طموحاتهم . ففى مقابل احتكار السلطة والثروة من قبل سلالة أو أسرة يعينها فى عهد الإمامة ، توسعت دائرة المشاركة فى عهد السلال لتشمل قطاعات واسعة من فئات الشعب اليمنى . وفى مقابل الحكم الثيوقراطى الإمامى الاستبدادى

وضع الحكم الجمهورى الرئاسى العسكرى . وفى مقابل التشيع المذهبى ، والعرقية العنصرية المرتكزة على مقولة الفضل والشرف ، افرز النظام الجمهورى مراكز قوى جديدة تولدت من أحشاء القديم ، الذى كرس بدوره تلك التوجهات القبلية والطائفية المناطقية والحزبية الضيقة ، فى مجمل صراعه من أجل السلطة ، ومن أجل تأكيد الذات اليمنية المسلوبة فى ظل الوجود المصرى .

ولما كانت مؤسسات الدولة الحديثة العهد مركز استقطاب القوى الجديدة ، فإن هذا التحول أثار مخاوف القديم ، الذى أبدى قلقه العميق من التزايد المستمر لهذا الاختراق ، حيث لم يصبح مجال للمناقشة . واحتجاج على ذلك قدم الزبيرى استقالته من منصب الوزارة فى حكومة اللواء حمود الجائفى ، فى مطلع عام ١٩٦٥ ، ليتولى الأمانة العامة لحزب الله ، الذى أشرف على تنظيمه جماعة من العلماء ، من أمثال عبد المجيد الزنداني وعبد الملك الطيب وعبيده محمد المخلافي .^(٩١) فبالرغم من إعلان الزبيرى انشقاق حزبه عن نظام السلال ، ظل يردد باستمرار تمسكه المبدئي بالنظام الجمهورى من جهة ، ومحاولة تصحيح مسار الثورة من الانحراف من جهة ثانية . حيث قال : "ولا خرجنا لإثارة الحرب على الجمهورية ، فالجمهورية هى حياتنا وهى مصيرنا .. وإنما خرجنا إلى الشعب ، ومنها نحاول إنقاذ البلاد من الانهيار والدمار .. خرجنا ونحسن نعرف إن الجهاز الحكومى فى صنعاء جهاز فاسد يجب إصلاحه وتطهيره ، فإن بقاء الجهاز الحكومى فاسداً يقوى الملكية ويزيد من الفتنة والظلم والظلام والحرب والخراب ، لاسيما أن شعبنا يرفض الحكم العسكرى رفضاً حاسماً ومستميتاً . "^(٩٢)

فككت الثورة اليمنية فى عهد السلال عرى عصية النخب القديمة (السادة والقضاة) ، وجاءت بقوى جديدة (الضباط والتجار والمتقنين) إلى قمة السلطة . وبالرغم من أن فترة الحرب الأهلية ، تعد من أكثر الفترات الحرجة فى تاريخ اليمن المعاصر على الإطلاق ، إلا أن موقف النخب القديمة من النظام الجمهورى لم يكن قد اتضح بعد بدرجة كافية . ويبدو أن بعض عشائر حاشد التى لبث نداء الجمهورية ، اعتبرت نداء الجهاد الموجه ضد الملكية (بيت حميد الدين) ، بمثابة ثأر مباشر لمقتل الشيخ حسين الأحمر وابنه حميد - على يد الإمام أحمد . وكانت دعوة الزبيرى إلى إقامة حكومة شعبية ، تعبر عن رفضه المطلق لنظام السلال ، كما عبر فى إحدى رسائله الموجهة إلى أحد الاتباع والمريدين (العقيد عبد الله بركات) ، بقوله : " يا فخرى ، إن السبب فى رفعنا الشعار رفض الحكم العسكرى ، هو إقناع القبائل

بأن الجمهورية ليست هي الحكم العسكرى ، كما يدعى بيت حميد الدين ، بل هي شيء آخر . " (٩٣)

إذن ما هي الجمهورية ، الحكم الشعبى (القبلى) ، أم الدعوة إلى مشروع دولة اليمن الإسلامية ؟ بهذا الطرح تبدو عقيدة المعارضة تكمله للخط المعادى ليس للعسكريين فحسب ، بل للنظام الجمهورى ذاته . ففى فكر الزبيرى ، عدو الأمة اليمنية متلبس لباس عقيدة القومية العربية الناصرية ، فحاول بناء قاعدة سياسية ذات توجهات دينية مذهبية (حزب الله) ، أو قبلية جهوية (كتلة خمر) ، قادرة على مواجهته فى الساحة اليمنية . وقصيدة (القانون والفرس والميدان) تعبر أصدق تعبير عن حتمية المواجهة بين الفقيه والسلطان .

لم يشتهر الزبيرى بمعارضته الصريحة للنظام الملكى (الامامى) فحسب ، بل لعله كان أكثر القادة الجمهوريين من الساسة المخضرمين شهرة لكونه تحدى الدور المصرى فى اليمن علانية ، وهو بهذا يتحدى زعامة القائد العربى الراحل جمال عبد الناصر ، الذى احتضن عناصر الاتحاد اليمنى لزمان طويل . وقيل إن الزبيرى أصبح يشارك عبد الناصر تصورات حول حركات التحرر الوطنى فى العالم العربى . وعندما طلب إمام اليمن أحمد حميد الدين الانضمام إلى الوحدة السورية المصرية ، ناشده القاضى عدم السماح للرجعية العربية بالاندساس فى صفوف الوحدويين ، لكى لا تدنس تجربة الجمهورية العربية المتحدة ، وتفقد طهارتها الثورية . (٩٤) هكذا ظلت العلاقات بين زعامة الاتحاد اليمنى والقيادة المصرية مبنية على ثوابت مبدئية ، وإن كان محاورو الزبيرى والنعمان فى القاهرة فى الغالب ضباطاً عسكريين ينزعون فى سلوكهم إلى التعالى والاحتقار لمن دونهم من زعماء الأحزاب والتنظيمات السياسية المخطور نشاطها فى مصر .

رغم ذلك الموقف المعادى للأحزاب والتنظيمات السياسية ولا سيما تنظيم الإخوان المسلمين ، إلا أن القيادة المصرية سمحت لزعامة الاتحاد اليمنى بالانطلاق من القاهرة باعتبارها قاعدة العمل الثورى فى المنطقة . وقد استوعب الزبيرى هذا الدرس فى تلك الحقبة ، إلا أن بعض آراءه السياسية وخواطره النظرية بدأت تتبدل فى بداية عقد الستينيات ، فور عودته مباشرة إلى صنعاء اليمن بعد قيام الثورة ، حيث عين للتو وزيراً للمعارف وعضواً فى المكتب السياسى . ولم تضى بضعة شهور على توليه هذين المنصبين حتى اظهر معارضته ليس لنظام السلال فحسب ، بل وللوجود المصرى برمته . فالثورة والجمهورية لم تعد نقطة انطلاق

في فكره ، حيث أخذت مواقفه السياسية تتأرجح بين مفهوم حزب الله وحاكميته ، ومشروع دولة اليمن الإسلامية ومضامينها ، باعتبارهما البديل الأمثل للنظامين الملكي الاستبدادي والجمهورى العسكرى .

وكان محمد عبد السلام محققاً في تأكيده بالقول إن الزبيرى خلال أعوام ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، غير آراءه ومواقفه بزواوية حادة أدهشت أصدقاءه قبل أعدائه ، عندما " .. كف عن أن يرى الوشائج التى تربطه باليمن الجديد . " ^(٩٥) ولم يكن اعتراض الحكومة على جهوده الرامية إلى إحلال السلام فى ربوع اليمن ، ولكن على سوء تقديره للدور المصرى الداعم للثورة اليمنية ونظامها الجمهورى ، مما ترك لديه انطباعاً بأنه لم يعد تربطه بالنظام أى رابطة . كذلك تسمية حزب الله أثارت شكوك القيادتين اليمنية والمصرية ، بسبب تحركات زعامته المريبة فى أوساط القبائل المتمردة ، التى أبدت استجابة ملموسة لمشروع دولة اليمن الإسلامية. ^(٩٦) رغم ذلك ظلت الحكومة تراقب نشاطات المعارضة عن كثب . وبمجرد ، مما دفع حزب الله إلى الانكسار تحت تأثير ثقله . وظلت مواقف زعامته ، ممثلة بالقاضين الزبيرى والإربائى ، والشيخين النعمان والأحر ، تتسم بالازدواجية كما يتبين ذلك من خلال قنوات الاتصال التى أقامتها مع السلطة الجمهورية من جهة ، والمعارضة الملكية من جهة أخرى ، تحديداً منذ مؤتمر أركويت عام ١٩٦٤ ، ولقاء الطائف عام ١٩٦٥ . ^(٩٧)

كان الزبيرى بحكم إقامته الطويلة فى القاهرة ، نحو عقد من الزمان ، منذ اندلاع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ اليمنية ، قد تحول من معارض لسياسة مصر الملكية تجاه حركة الأحرار اليمنيين ، إلى مؤيد لسياسة عبد الناصر تجاه قضايا التحرر العربى ، وعلى وجه الخصوص قضية اليمن . وهذه المسألة " مشكلة اليمن الكبرى " ، أشار إليها القاضى فى كتابه الإمامة وخطرها على وحدة اليمن ، بأنها ستظل أهم القضايا المستعصية فى السياسة العربية المعاصرة ، ما لم تحل بصورة عادلة . ^(٩٨) لكنه طوال مدة إقامته بالقاهرة فقد صلاته بواقع الحال فى اليمن ، حتى علاقاته بأقرب المقربين إليه الشيخ أحمد نعمان أوصلتها النزاعات القديمة إلى حد القطيعة والمفارقة . ^(٩٩) لكن رغم ذلك كله ، ظلت شاعريته السياسية قائمة يسمعها الناس عبر مذياع صوت العرب من القاهرة ، وقصائده النارية المحرّضة على الثورة ضد الأئمة الحكام.

وقد اكتسبت هذه العلاقة المتوترة بين القادة الجمهوريين المدنيين والعسكريين أهمية إضافية خلال السنوات الأولى من عمر الثورة اليمنية ، حيث أصبحت هذه العلاقة أكثر توتراً بسبب التصعيد العسكري ، فأعطت الفرصة لانشقاق سياسى خطير فى الصف الجمهورى ، الذى كان يفترض أن يحافظ على وحدته . ففي ربيع عام ١٩٦٥ على وجه التقريب ، انشقت مجموعة صغيرة من القيادات الجمهورية المحافظة بزعامة الإريانى والنعمان وشكلت تجمعاً رئيسياً معارضاً لنظام السلال ، عرف باسم كتلة خمر ، باعتباره حلقة مكملة لحزب الله .^(١٠٠) وقد حدث الانشقاق حول ثلاث مسائل رئيسية : السلام ، والمصالحة الوطنية ، والحكم المدنى . فقد فعلوا ما كان متوقعا منهم واتجهوا إلى المعارضة الملكية بزعامة أسرة الوزير ، وكونوا جبهة متحدة ضد النظامين الملكى والجمهورى ، وحاولوا تقوية موقفهم بحث الحكومة السعودية على التدخل لإنقاذ الموقف فى اليمن ؛ عندما سمح السلال للمعارضة بتشكيل وزارى جديد بزعامة النعمان .

ومثلما ساهم نظام السلال فى إضعاف المعارضة الدينية ، ساهمت القيادة المصرية فى تعزيز دور المؤسسة القبلية فى الحياة السياسية ، من خلال السماح لزعامتها المشاركة فى الحكومة والمكتب السياسى واللجنة المركزية لشئون القبائل . وكانت زعامة حزب الله وكتلة خمر تتطلع لإعادة نفوذ العلماء والمشايخ فى المجلس والحكومة . وبالرغم من أن مجهودات الزبيرى كانت موجهة للوساطة بين القبائل المتحاربة ، فإن رموز المعارضة الدينية والقبلية أعطوا الصراع أفقاً طائفية سياسية ، حيث صورت الجمهورية على أنها مكسباً سياسياً لقطاع معين من السكان دون القطاع الآخر . وقد أفتى عدد من العلماء بعدم شرعية ولاية السلال ، واعتبر الزبيرى التعاون مع جهاز المخابرات المصرية ضرباً من الخيانة لمبادئ الثورة ودماء الشهداء ، " فحزب الله يرفض أن تحقد طائفة على طائفة ، أو منطقة على أخرى ، أو قبيلة على قبيلة ، لأن الحق قد جرمه والتحكم جرمه ، والفرقة الطائفية الإقليمية جريمة .. " ^(١٠١) وهكذا لم يكن المخرج من هذه الأزمة مناسباً لحل الصراعات المتشعبة بين السلطة والمعارضة ، التى كانت كل منهما تتمسك بوجهة نظرها حول الطريقة المثلى لحل المشكلة اليمنية .

وكان الزبيرى قد أعلن منذ انعقاد مؤتمر عمران ، فى مناسبات أخرى موقفه الواضح من القيادة المصرية ، كما تعكس ذلك خطابهات السياسية فى مناسبات متعددة . ففي الزيارة التاريخية التى قام بها عبد الناصر لليمن فى شهر إبريل ١٩٦٤ ، كان الزبيرى فى مقدمة المستقبليين له ،

والمخدرين له من خطورة الموقف السياسى فى البلاد، بنبرة لا تخلو من الصراحة والشفافية مخاطباً الجماهير المحتشدة بميدان التحرير بمدينة صنعاء ، وبحضور السلال ألقى كلمته الآتية :

" أيها الإخوة الأحرار .. اهدءوا قليلاً .. أيها المواطنون الأحرار ، هذا عيدكم ، هذا زعيمكم ، هذه ثورتكم ، هذه مبادئكم .. (هذه روحه وهذه جنوده --- فليحاذر من بشر يريد) نعم ، هذه روح الروح التاريخية ، الروح المنحدرة من السماء إلينا جميعاً ، روح امتدت من السماء وأثرت فى حياتنا منذ القدم ، منذ جذور ثورتنا الأولى ، ثورتنا فى اليمن ، وثورتنا فى الجمهورية العربية المتحدة، جذورها ، جذورها ترتد بنا إلى الثورة الإسلامية الكبرى التى أشار إليها زعيمنا ورائد أمتنا العربية الرئيس عبد الناصر . "

ولما تطرق فى خطابه إلى الطرف الدقيق الذى تمر به البلاد ، ارتجل الزبيرى كلمته أمام عبد الناصر، فعبّر عما يجيش فى صدره من غصة ومرارة ولدتها تجربته الطويلة مع الحكم العسكرى ليس فى مصر الناصرية - مرحلة الاتحاد اليمنى - ، بل فى يمن السلال، فها هو ذا يخاطب عبد الناصر بنبرة لا تقل حدة عن مخاطبته السلال ، من ذلك مثلاً قوله : " أيها الإخوة الأبرار، إن جمال عبد الناصر معنا هنا، أنت هنا يا عبد الناصر ليس بأمر ولا بأمرنا ولكنك هنا بأمر الله سبحانه وتعالى ، أنت هنا لأنك رمز لمبادئنا .. لست جباراً ، ولست طاغية محتلاً ، ولا تمثل القوة ولا المدفع ، ولكنك تمثل المبادئ ، وتمثل الضمائر . أنت هنا يا عبد الناصر لأن الله سبحانه وتعالى أرادك أن تكون هنا .. يا عبد الناصر أنت هنا بأمر الله لأننا شعب يؤمن بالله ، شعب يؤمن بمبادئ الإسلام ، وبكتاب الله وبسنة رسول الله .. " (١٠٢)

لم يفلح الزبيرى بخطاباته العاطفية فى إقناع عبد الناصر فى تغيير سياسة الجمهورية العربية المتحدة تجاه المشكلة اليمنية. فقد كان الرئيس المصرى لا يثق بالقاضى ويخشاه ، باعتباره زعيماً دينياً تربطه صلات حميمة بتنظيم الإخوان المسلمين المخطور نشاطه فى مصر . (١٠٣) وفى صدد مشكلة القبائل اليمنية المتمردة على النظام الجمهورى ، لم يكن موقف القيادة المصرية يختلف كثيراً عن موقف القيادة اليمنية، نظراً لاعتقادهما أن الحل العسكرى، هو الخيار الأمثل لحل الأزمة . وقد عبر عبد الناصر عن السياسة المصرية المرسومة فى جنوب شبه الجزيرة العربية فى خطابه التاريخى فى ميدان الشهداء بمدينة تعز ، فى ٢٥ إبريل من عام ١٩٦٤ ، حيث قال كلمته : " .. إن بريطانيا لا بد وأن تجلو من عدن .. إن كلاً من عدن والجنوب أرض عربية .. إن بريطانيا التى تنظر إلى ثورتكم بكرهية وحقد يجب أن تحمل عصاها على كنفها وترحل من

عدن ، إننا نعهد الله على هذه الأرض المقدسة أن تطرد بريطانيا من كل جزء من الوطن العربي . ولقد بذلنا الدماء وضحيًا بالأرواح وحققنا النصر ، وسنبذل الدماء ونضحي بالأرواح ونحقق النصر كما حققناه في مصر واليمن . " (١٠٤)

جاء عبد الناصر إلى اليمن للإطلاع عن كثب على الأوضاع السياسية في جنوب شبه الجزيرة ، وكان نصب عينيه نقل المعركة ضد الرجعية العربية (سلاطين وأمراء محميات عدن الشرقية والغربية) ، وضد الاحتلال البريطاني المتمركز في قاعدة عدن ، في حين كان جيشه يخوض غمار حرب ظروسة ضد فلول المرتزقة البيض والمتمردين الملكيين في مرتفعات اليمن الشمالية . لهذا الغرض ، عقد سلسلة من اللقاءات الرسمية والشعبية في كل من صنعاء وتعز ، حضرها ممثلين عن الشعب من علماء ومشائخ وضباط ومتقنين ، وفيما يتعلق بالدور المصري المساند للثورة اليمنية ، اعتبرها جزء مكمل " لرسالة شعب اليمن الثائر الذي تثقف برسالة محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، وسار بها بين مشارق الأرض ومغاربها ، لينشرها من أجل الدين ، ونجح في رفع راية الإسلام حتى أتت فترة من الزمن تحكمت فيها بهذه البلاد فئة من الطغاة أرادوا أن يحولوا حريتهم إلى إذلال ، وأرادوا أن يحولوا كرامتهم وعزتهم إلى تكميل بالحديد فقاومتم .. " (١٠٥)

إنها تجارب تاريخية لا بد أن يستفيد من دراستها أحرار اليمن لنزع هالة القداسة الدينية من الأئمة الحكام ، ولتقديم إيضاحات ذات دلالة لفهمي الثورة والجمهورية . في حالة ما إذا قررت الأطراف المعنية في الصراع الدائر في الساحة اليمنية " دعم سياسة الجمهورية العربية المتحدة ، كما عكستها ثلاث خطط عسكرية : صلاح الدين ، وبدر الكبرى ، وسياسة النفس الطويل ، التي سبق وأن أقرتها كل من القيادتين السياسية والعسكرية في القاهرة ، بعد تلك الزيارة المفاجئة لليمن في شهر إبريل ١٩٦٤ . " (١٠٦) أما القاضي الزبيري ، فقد كانت استجابته محدودة لمثل هذه الخطط العسكرية ، التي هي في نظره لن تجدى فيلاً في حل الأزمة في اليمن ، بقدر ما تصب الزيت في النار .

باسم من كان يتكلم القاضي الزبيري ؟ فأفكار حزب الله يتردد صداها في كتاب (التاريخ يتكلم) ، الذي يحاول المؤلف من خلاله توضيح موقف المعارضة ، لا سيما تنظيم الإخوان المسلمين - فرع اليمن من الثورة اليمنية والنظام الجمهوري ، تحت تأثير احتدام الحرب الأهلية ، ومضاعفات الصراع المصري السعودي على الساحة اليمنية . والزبيري

لا يسعه بالتأكيد إدعاء الكلام باسم جماعة الإخوان المسلمين اغتصور نشاطهم في اليمن . (١٠٧) وحتى ندرك الكيفية التي تمت بها ربط الخلافات الزمنية بين تنظيم الإخوان المسلمين بنظام عبد الناصر في مصر ، وانعكاسات هذا الصراع في الساحة اليمنية . فماذا لو أن منهجاً آخر برز لبرنامج حزب الله داخل اليمن ، دعا أمينة العام القاضي الزبيرى - إلى التغيير أو الإصلاح هذه المرة من واقع السلطة ، لا سيما أن تحدياً من الخارج هز القناعات لدى جيل عام (١٩٤٨) في شرعية النظام الجمهورى ومصادقته .

أعنتق الزبيرى عقيدة الأحرار اليمنيين التي ظلت عناصرها مرتبطة بوهم الحكومة الدستورية والميثاق الوطنى المقدس لعام ١٩٤٨ ، حتى بعد سقوطها ، " .. فكان يوقع رسائله وقصائده من الباكستان والقاهرة هكذا : محمد محمود الزبيرى وزير المعارف ، متجاوزاً سابقاً لأن العهد الدستورى ظل نابضاً في وجدانه على امتداد الخمسينيات ، وكأنه لم يسقط ، وإنما أسقطه الشعب لجهله مصالحه والذين يريدون تحقيقها . " (١٠٨) وبعد سلسلة من الانقلابات العسكرية والتمردات القبلية الفاشلة ضد الحكومة الإمامية ، نجح تنظيم الضباط الأحرار الإطاحة بالنظام الملكى وإقامة النظام الجمهورى على أنقاضه . لكن الزبيرى رغم تأييده المعلن للنظام الجديد ، كان غير راضياً عن العسكريين الذين أصبحوا في قمة السلطة . وكان يتمنى لو أن الفرصة تتاح له باستعادة تجربة الحكومة الدستورية - مصرع الابتسامة - على أرض الواقع الجديد الجمهورى . ولما عجز عن تحقيق ذلك الحكم الشعبى ، أو اليقين الثورى ، أعلن تنصله عن نظام السلال من خلال محاولته تأسيس حزب الله والدعوة إلى قيام دولة اليمن الإسلامية .

أصبحت هذه الفكرة صفة ملازمة له حتى بعد إعلان قيام نظام الجمهورية العربية اليمنية، وقد حاول الزبيرى التكيف مع الأوضاع المستجدة في الساحة اليمنية دون جدوى . ومثلما حاول أ . ب . سارجنت تقديم تحليل موضوعى لشخصية القاضي الزبيرى ، حاول مطهر الإريانى إعادة النظر في تفسير آراء ومواقف الزبيرى على أنها نتيجة لنشأته الدينية المحافظة، بل وسلسلة التجارب المريعة التي اعترضت مسار حياته الأدبية والسياسية، موضحاً النقاط التالية :

- " وفي هذه المرحلة جثم على صدر الزبيرى حزن عميق للكارثة التي حلت بوطنه وبصفوة أبنائه من رفاقه الأحرار ، فعزف على جيتاره الشعري أشجى النغمات وأبكاه

للعيون ، ولكنه بإيمانه العميق بوطنه وبشعبه بشر بالميلاد الجديد ، واستقطر من وحول اليأس أعذب وأشهى كؤوس الأمل .

- وعاد صوت الزبيرى عالياً مدوياً في الساحة اليمنية ، وكان لقصاصه وكتاباته السياسية وأحاديثه الإذاعية ، دورها الفعال في قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر - أيلول ١٩٦٢م الخالدة . وفي يوم مهيب عاد الزبيرى إلى صنعاء حيث استقبل استقبالاً شعبياً يليق بمكانته الرفيعة في كل النفوس والقلوب .

- واختير الزبيرى وزيراً للتربية والتعليم ، وأصبح أيضاً عضواً في مجلس الرئاسة الذي تشكل فيما بعد برئاسة المشير السلال رئيس الجمهورية ، وتعين نائباً لرئيس الوزراء حمود الجانفي ، ثم عضواً في المكتب السياسي ، وزاول الزبيرى عمله بكل إخلاص وحماس ، ووضع لوزارة المعارف دعائمها الجديدة كوزارة للتربية والتعليم ، وشارك في مختلف أوجه النشاطات الرسمية والشعبية .

- ولكن الذى كان يحز في نفس الزبيرى ويقلق مشاعره ، ويحتل المساحة الأكبر في عقله وقلبه ، هو نشوب الحرب الداخلية بين النظام الجديد ، وبين بعض القبائل شمال صنعاء مدفوعين بشيء من روااسب التضليل الإمامي ، وبحوافز أقوى من إغراءات الذهب والأسلحة ، وبأساليب المرتقة الأجانب الذين استعين بهم لتجنيد أمثالهم كما هي العادة في محاربة كل نظام لا ترضى عنه القوى الرجعية الاستعمارية .

- ويجمع كل العارفين للزبيرى وكل من كتب عنه ، أنه كان في نزعة الدينية ومنذ ريعان شبابه متسامياً إلى درجة الصوفية المطلقة . " (١٠٩)

ومن هنا نقول أن محاولة الإرياني تقديم ترجمة ميسرة للقاضى الزبيرى ، لإقناع القراء على التزام خط الإجماع الذى يقره الدارسون والباحثون على سلامة موقفه من النظام الجمهورى ؛ وهذا التحليل . من وجهة نظرنا إنما يحمل معنيين : المعنى الأول ، هو أن الزبيرى لم يخرج عن الشرعية ، وإنما خرج إلى القبائل المتمردة على النظام الجمهورى لإقناعها بالعدول عن مواقفها المبطللة . والمعنى الثانى ، أن الرجل كان ضحية نزعة الدينية المحافظة ، وهو بمعارضته للنظام من داخله ، إنما كان يقع تحت تأثير تلك المؤثرات الصوفية في مجريات حياته منذ شرح شبابه حتى لحظة خروجه واستشهاده . ولم يشر الإرياني إلى أن معارضة الزبيرى لنظام السلال وتأسيسه لحزب الله كان سبباً من جملة أسباب دفعته إلى مزيد من الطموح الشخصى للترقى

في مناصب الدولة العليا ، بما في ذلك منصب رئاسة الدولة . وكانت لديه نزعة مكتسبة في الوصول إلى سدة الحكم ، شأنه في ذلك شأن العديد من أقرانه القضاة القحطانيين الذين كانوا يتطلعون إلى لعب دور وصاية الفقيه المحتسب ، منذ عهد شيخ الإسلام الشوكاني ، حتى عهد القاضي الإرياني .^(١١٠)

يتضح ذلك من أن تسمية جمهورية عربية يمنية ، بالنسبة للمعارضة كان شعاراً سياسياً متعدد المعاني والأغراض والمقاصد ، وبات واضحاً أنها لم تكن ترغب الاستمرار في تقديم الدعم والتأييد لنظام السلال ومن يقف وراءه . وإذا ما وجد شعور كهذا - حتى قبل الإعلان رسمياً عن حزب الله - ، فإنه لا بد من تحليله ضمن منظور قوى المعارضة الجمهورية والملكية ، التي رفعت شعار دولة اليمن الإسلامية . هذا الشعور المعادى للمؤسسة العسكرية داخل صنعاء وخارجها ، كانت تتم ملاحظته وتتبع اتجاهاته واستثماره بشكل جيد من قبل المعارضة الملكية - اتحاد القوى الشعبية . ومن بين الإشاعات التي وظفت لصالح الحملة النفسية ضد المعسكر الجمهوري ، تهويداً لاختراقه ، ضرورة توحيد الجهود المشتركة من أجل تحرير اليمن من الاحتلال المصري .^(١١١)

وفي هذا الصدد ، لا بد من إيضاح نقطتين متلازمتين بالنسبة للسلطة والمعارضة؛ النقطة الأولى ، تتعلق بتلك الإشاعة السياسية التي أطلقتها إذاعة المملكة المتوكلية اليمنية ، على أن دعم الجمهورية العربية المتحدة للثورة اليمنية والنظام الجمهوري ، سوف يتحول بمرور الوقت إلى احتلال عسكري دائم للبلاد . والمصادر تكشف عن دوافع هذه الإشاعة التي غنمها الدوائر الاستعمارية الإمبريالية والرجعية العربية ، والتي حرصت على تحريض القبائل الملكية المتمردة وتويعها بالمال والسلاح لضرب الثورة والجمهورية . وكان التوقيت المناسب لهذه الدعاية المعادية للدور المصري في اليمن قد تزامن مع زيارة الرئيس جمال عبد الناصر لليمن في أواخر شهر إبريل من عام ١٩٦٤ .^(١١٢) في هذا الوقت بالذات ذكرت نشرة الوثائق العربية الصادرة عن الجامعة الأمريكية ببيروت ، نداء الزبيرى الموجه لعبد الناصر " .. يناشده فيه بسحب قواته من اليمن ، وهذا النداء في حد ذاته أكدته مصادر جمهورية موثوقة متواجدة في بيروت .. " ^(١١٣)

والنقطة الثانية ، تطرح مخاوف المعارضة من عملية تدويل الصراع الدائر في اليمن . ويبدو أنها قد عبرت عن مخاوفها إزاء التصعيد العسكري في البلاد ، منذ انعقاد مؤتمر عمران،

لكنها لم تجد الوقت الكافي ولا القوة اللازمة لتعبئة جهودها ضد الوجود المصري. وستتبع عناصر الخط الصارم الذى يدعو له الزبيرى ، وهو رجل دين متصلب فى مواقفه السياسية تربطه صلات جيدة بالمشايخ ، لكنه يفتقر للمال والسلاح الكافى لكسب ولاءهم . ونظراً لأن بؤرة الصراع ظلت قائمة فى المناطق الشمالية ، فى حدود قبيلة حاشد وبكيل ، فقد كان لا بد من تحييد هذه القبائل المتمردة لصالح المعارضة الدينية والقبلية المتنامية فى صنعاء ومحيطها القبلى .^(١١٤) وفى حال تحقق السلام والمصالحة بين القبائل المتحاربة ، فإن الزبيرى يحتفظ لنفسه بحرية التحرك ضد القيادة اليمنية ، وضد القيادة المصرية . وسيطور تكتيك الدعوة إلى المؤتمرات الشعبية إلى دعوة إنشاء أحزاب وتنظيمات سياسية ، لتشكيل جماعة ضاغطة على السلطة من الداخل ؛ بالإضافة إلى دعوته الجادة لقيام ائتلاف سياسى بين دعاة السلام والمصالحة فى العسكريين الجمهورى والملكي.

ومن هاتين النقطتين السابقتين نخرج بالاستنتاجات التالية : كانت المعارضة - الدينية والقبلية - المتنامية داخل الصف الجمهورى ، تريد الحد من نفوذ القيادة المصرية ، والتخلص كلية من حكومة السلال العسكرية ، التى رفضت الاستجابة لمطالبها التى جسدها فى مؤتمر عمران فى سبتمبر ١٩٦٣ . فبعد إفلاس محادثات أركويت فى أكتوبر ١٩٦٤ ، وعدم توصل الزبيرى إلى نقاط مشتركة لتسوية الأزمة اليمنية مع رموز المعارضة الملكية ، عقد القاضى عزمه على تطوير برامج حزب الله ، والخروج من دائرة السر إلى العلن . كما طرحت المعارضة مسائل سياسية اجتماعية مهمة ، ذات صلة وثيقة بالتداعيات السياسية للحرب الأهلية فى اليمن . فخلال ثلاث سنوات من الحرب الدائرة فى البلاد ، كان الجيش المصرى المرابط فى اليمن قد تكفل بتوفير الحماية اللازمة للنظام الجمهورى ، معتمداً فى تحركاته على وحدات رمزية من الجيش اليمنى النظامى جنباً إلى جنب مع الجيش الشعبى .^(١١٥) لكن ولاء الجيش الشعبى للنظام الجمهورى كان مشكوكاً فيه ، حيث أصبح معروفاً لدى القيادتين المصرية واليمنية أن مشايخ القبائل تربطهم صلات نفعيه بالمعسكر الملكى المعادى ، وقيل أن "أمراء بيت حميد الدين يتحركون بحرية فى حدود القبائل الجمهورية والملكية التى توفر لهم الحماية اللازمة مقابل الذهب والسلاح .."^(١١٦) وكاتب هذا التقرير من الضباط العسكريين يتساءل عن جدوى المال الذى تنفقه الخزنة العامة على وزارة شئون القبائل ، إلى حد أن العميد قاسم الصاروخ اقترح على القيادة المصرية قطع الميزانية الخاصة بالشيوخ الجمهوريين .

وإذا كان وضع المؤسسة القبلية في العهد الجمهوري قد اتسم بالتمثيل الضعيف في وظائف الدولة العليا في الشهور الأولى من قيام الثورة ، فإنها قد اكتسبت مواقع متقدمة في المجلس واللجنة المركزية ، رغم معارضتهم العلنية لنظام السلال والوجود المصري . [انظر الجدول ٣ و ٤ في الملحق ٤] وقد استغل شيوخ القبائل حالة الفوضى والتسيب في ظل الحرب الأهلية ، في البحث عن الثراء ، سواء بالحصول على المال والسلاح من الحكومتين السعودية والمصرية ، أو بالاستيلاء على المال العام من المؤسسات المالية - البنك اليمني للإنشاء والتعمير - بواسطة القوة ^(١٧) . وكان غياب الدولة في المناطق الشمالية حيث يحدث القتال بين العسكريين الجمهوري والملكي له الأثر الحاسم في تكريس سلطة القبيلة على حساب سلطة الدولة . وهكذا كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أوجدتها القيادة المصرية في البلاد . لا تشمل المناطق الشمالية التي تحولت إلى ساحة حرب واقتتال ، وكان ذلك أيضاً بسبب عدم ثقة شيوخ القبائل المتمردة بالسلطة العسكرية الحاكمة في صنعاء .

كانت مجريات الحرب الأهلية في اليمن ، تقع ضمن دائرة الصراع الإقليمي بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية . وهاتان القوتان الإقليميتان كانت تستندا في صراعهما الدائر في إقليم شبه الجزيرة العربية إلى قوى دولية - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . ^(١٨) كما سبق أن لاحظنا ، أنه بتحليل ظاهرة الحرب الأهلية في اليمن ، التي أخذت رقعتها تمتد تدريجياً من محيط مدينة ضوران أنس شمال ذمار وجنوب صنعاء ، إلى أقصى مدينة صعدة شمالاً ، ومن أقصى الحدود الشرقية عند مدينة حريب إلى أقصى المرتفعات الشمالية الغربية في اتجاه مدينة حجة ووشح ورازح ، كان تحالف عشائر حاشد وبكيل الضارب ، يستحمل العبء الأكبر في المعركة . وقد تبني زعماء هذه العشائر موقفاً رافضاً للإصلاحات السياسية ، بما في ذلك مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت محصورة في مناطق الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية التي أيدت النظام الجمهوري ، وأبدت مرجعيتها الممثلة في السلطة حماساً منقطع النظير لحركات الإصلاح والتجديد في العهد الجديد . علماً بأن هذه المناطق كانت أكثر الأقاليم الجغرافية تضرراً من النظام الإمامي سياسياً واقتصادياً خلال فترة المملكة المتوكلية اليمنية .

كل هذا ارتبط بالتغيرات العميقة التي أحدثتها الثورة في البناء السياسي ونظام الحكم في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، ولم يكن سكان الهضبة الشمالية مهينون لتقبل الإصلاحات السياسية التي تبنتها الإدارة المصرية في اليمن ، باعتبارها سلطة طارئة وغزو سافر لبلادهم .

وبالمثل لم يكن شيوخ القبائل اليمنية مستعدين لتقبل فكرة النظام الجمهوري، فيما عدا بعض عشائر حاشد (خارف والعصيمات وعذر وبني صريم) ، التي ناصرت آل الأحمر في معارضتهم لحكم بيت حميد الدين . لكن الغالبية العظمى من عشائر حاشد وبكيل ظلت محتفظة بولائها للنظام الإمامي .^(١١٩) أليس باسم الإسلام والذود عن الديار قاومت القبائل اليمنية الجيش المصري في اليمن . باعتباره تدخلاً خارجياً ؟ والقبيلة في اليمن ليست بظاهرة تتحرك في الفضاء ، ولا بظاهرة تتحرك في الزمن ؛ وإنما كانت وما زالت كياناً اجتماعياً يضرب جذوره في عمق التاريخ اليمني ، وهي بدورها تشكل العمق السياسي والاقتصادي للمجتمع اليمني . وسواء تعلق الأمر بالجمهورية أو الملكية أو بالقيادة المصرية أو الأسرة المالكة السعودية ، فإن القبائل اليمنية كانت تتحرك وفق مصالحها الذاتية .^(١٢٠)

ولعل فعالية المقاومة القبلية ضد الجيش المصري الرابط في اليمن يؤكد ذلك ، حيث اتخذ الصراع الدائر في البلاد مواقف سياسية متضادة بين عقيدة القومية العربية الناصرية وعقيدة الوهابية الدينية السلفية من جهة ، وعقيدة المؤسسة الإمامية الزيدية من جهة ثانية . وتعود جذور هذا الصراع في إقليم الجزيرة العربية إلى عهد وإلى مصر محمد علي باشا ، الذي شن ولسده إبراهيم باشا حملة عسكرية ناجحة ضد الدولتين - السعودية الأولى في نجد ، والقاسمية الزيدية في تهامة اليمن .^(١٢١) منذ ذلك التاريخ ١٨١٩ ، عندما عصفت القوات المصرية بالدرعية ، واحتلت إقليم عسير وتعز الخاضعين اسمياً لنفوذ إمام صنعاء ، عاودت طلائع الجيش المصري في عهد جمال عبد الناصر الكرة في محاولتها الرامية إلى تصدير الثورة هذه المرة خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة .^(١٢٢) تلك الهزائم النكراء التي لحقت بأئمة آل سعود وأئمة آل القاسم ، تركت ذكرى مؤلمة ، لدى النظام السعودي ، الذي رمى بكل ثقله السياسي في صالح المعارضة الملكية . من هذه النتائج المتعددة والاستدعاءات البعيدة ، كصدى لهذه المقاومة القبلية المستجدة في حرب اليمن ، أصبح الحديث عن الثورة والجمهورية ، حديث يخص أكثر تلك الجهات والأطراف المعنية بالصراع ، التي استقبلت طلائع الجيش المصري بالهتاف والتهليل ، رغبة منها في التخلص من كابوس السلطة المركزية لإمام صنعاء .

من هذا الركام التاريخي ، تبرز لنا كتابات تحاكم تجربة الجمهورية العربية اليمنية ، محاكمة جائزة تعسفية ، كذلك الإصدارات التي سطرها عبد الملك الطيب ، تارة باسم مستعار (عبد الله بن عبد الإله) صاحب كتاب (نكسة الثورة اليمنية) ، وتارة أخرى باسمه (الثورة والسفك المظلم) . وهكذا ، نلاحظ مرة أخرى عدم صحة اختيار عناوين هذه الكتابات

أو الإصدارات ، للتعبير عن مكنون الذات تجاه الثورة اليمنية ، وحصرها في هيكلية الآخر (منهج الزبيرى في الإصلاح والحكم) ، وما يتراءى في أذهاننا بسهولة تحديد ماهية " ظاهرة الزبيرى " المبثوثة في كتاب الطيب (التاريخ يتكلم) هو أحسن مثال على هذه العقلية .

يشير المؤلف في كتابه (التاريخ يتكلم) إلى أن دعوة حزب الله ، كانت اضعف حلقة في سلسلة المعارضة الجمهورية المنشقة ، التى اتسعت حلقاتها باتساع دائرة الحرب الأهلية في اليمن؛ وكانت أقوى هذه الحلقات المعارضة على الإطلاق تجمع كتلة حمر ، باعتباره الحلقة المكتملة لما سبق البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبرنامج مطالب الشعب .^(١٢٣) من هذه البداية المتواضعة ، نمت المعارضة الجمهورية بشقيها - القبلى والدينى - في مواجهة المؤسسة العسكرية الحاكمة في صنعاء ، لتصبح واحدة من أهم القوى السياسية المتواجزة في الساحة اليمنية . إلا أن الزبيرى ، إزاء ضغط القيادة المصرية عليه وعلى جماعته في العاصمة صنعاء ، كان متعجلاً في الإفصاح عن برنامج الحزب . ويحدد في هذا الشأن بعض الأمور :

أولاً: المزيد من التعريف والإيضاح بأهداف ومبادئ الحزب حية؛ لا يحصل نوع من الالتباس حول برنامجه، واسم (أمينه العام القاضى الزبيرى) بالخروج عن طاعة (أولى الأمر والسنهي) أى (مجلس قيادة الثورة)، وهى سلطة ثورية جديدة استولت على السلطة ، وتدعى الشرعية لنفسها. ونقتبس هنا تعريفات أخرى من جملة ما ورد في المنشور الثانى ، الصادر باسم الحزب في جبل برط ، في ٢٨ شهر رمضان سنة ١٣٨٤هـ/ الموافق مارس من عام ١٩٦٤ ، وهى كالآتى :

- (حزب الله) أمة من المؤمنين أفرعتهم نكبة اليمن ودمائها وحروبها وظلامها ، فلاذوا بكتاب الله واعتصموا بحبل الله وباعوا نفوسهم وتعاهدوا على العمل بتعاليم الله إذعائاً لقول الله عز وجل: ((ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون، ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم))^(١٢٤)

- (حزب الله) ليس صوفية ولا رهبانية ولا شعوذة خرافية ، ولكنه ثورة إسلامية ، وسيرة محمدية ، وحركة تقدمية تعتمد على جماهير الشعب .

- (حزب الله) قوة مؤمنة موجهة تجمع عزائم الشعب وتوحد كلمة الجماهير من علماء ومتقنين وقبائل ومشائخ وضباط للعمل على تفجير طاقات الإيمان، وإقامة دولة القرآن وتحويل العقيدة إلى عدل وإحسان وعمل وإتقان ورقى وعمران . (١٢٥)

وكلمات الزبيرى التالية التى استشهد بها مراراً بلورت أهداف المعارضة الجمهورية بجلاء، يقول : " من أجل هذه الأهداف خرجنا إلى أبناء شعبنا ، وإلى قبائلنا الشجاعة الأبية ، ومن أجل إعلاء كلمة الله أعلننا قيام (حزب الله) .. الذى سيدعو الناس إلى المؤتمر ، ويأتى بالعلماء العاملين ليحكموا بكتاب الله إلى جانب (أهل الحل والعقد) فى البلاد والمشايخ والزعماء ، والذى سيحمل دائماً راية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والذى سيدعو المسلمين أن يحتكموا دائماً لكتاب الله وسنة رسوله فى كل أمر من أمورهم الخاصة والعامة .. " (١٢٦)

ثانياً: وقصة خروج القاضى الزبيرى إلى جبل بوط معروفة ، ولكن السؤال حول سبب الخروج ، هل هو دافع دينى أم سياسى ؟ ونحن نميل إلى القول إن الدافع مشترك - دينى وسياسى - معاً ، كما نستشف من النقاط الأساسية التى جاءت فى البرنامج ما هو حزب الله وماذا نريد ؟؟ يقول الزبيرى :

- (حزب الله) يريد لليمن .. حكماً إسلامياً جمهورياً شوروياً يمينياً لا حكماً إمامياً ولا حكماً عسكرياً .

- (حزب الله) يريد .. حكم الله لا حكم المدفع والصاروخ ولا حكم الدبابة والمصفحة ولا حكم القوة والتسلط ولا حكم الوراثة والتملك .

- (حزب الله) يريد لشعب اليمن أن يحكم نفسه بنفسه لان الله قد خلقه حراً ، ولم يجعله شركة مملوكة للعائلة المتوكلية تذله وتحكمه ولا غنيمة موهوبة للقوة العسكرية تستعبده وتظلمه .

- (حزب الله) يعتقد أن الله وهب اليمن لشعب اليمن، وإن الحكومة يجب أن يختارها اليمنيون اختياراً حراً فى مجتمعاتهم ومؤتمراتهم لا تقيده عبودية الخرافة المتوكلية ولا ترهبه القوة العسكرية .

- (حزب الله) يؤمن بالله وشرف الشعب ولا يؤمن بالقبائل والألغام ولا بالقتل والرياص.

- (حزب الله) يريد السلام لا الحرب ، الأمان لا الخوف ، الإخاء لا العداء ، البناء لا الهدم ، التعاون لا الاختلاف ، الحياة لا الموت . (١٢٧)

وبالرغم من إيضاح الزبيرى لأسباب الخروج ، إلا أنها تنطوى أحياناً على بعض الغموض، فهو يتحدث عن دعوة حزب الله الإصلاحية أنها تجسيداُ لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . كما يعرض أيضاً نظريته البالغة الأهمية عن اليقين الثورى ، موضع التطبيق والعمل في فترة الجمهورية العربية اليمنية . وهكذا نجد أن منبع الإصلاح عند القاضى ليس ذاتياً ، بل اجتماعياً تعود جذوره إلى الدين ، تحديدًا الكتاب والسنة ، وكلاهما دون شك يجسدان دعوة حزب الله . كما يحوى برنامج الحزب في هذا الاتجاه دفاعاً حاراً عن هذه المبادئ التى جسدها الشريعة ، حيث يقول :

- (حزب الله) رد..على الزاعمين بان الإسلام عاجز عن صنع الحياة الحديثة وعلى الزاعمين بان الحياة الحديثة عاجزة عن احتمال تعاليم الإسلام .

- (حزب الله) يريد .. إنقاذ اليمن من طمع الطامعين ، وعبث الفاسدين ومن الحرب والدمار ، ومن الدجل والضلال ، ومن الانحلال والاستهتار .. لتكون كلمة الله هي العليا وشريعة الله هي الحكم ، وكتاب الله هو مصدر الأحكام والقوانين .

- (حزب الله) يريد لليمن حياة بلا خوف ، وحرية بلا فوضى ، وتقدماً بلا انحلال ، وعقيدة بلا ضلال ، ووحدرة بلا تسلط وبلا استبداد ، وعدلاً بلا ضعف، وحزماً بلا ظلم، وطاعة بلا استعباد .

- (حزب الله) يريد لليمن..حقوقاً في مقابل واجبات ، ورفاهية في مقابل تضحيات ، ومكسباً في مقابل عمل ، وانتصاراً في مقابل كفاح ونظام وعزم . " (١٢٨)

تعكس النظرة الإصلاحية الدينية المعاصرة في برنامج حزب الله ، هذه نظرة الزبيرى إلى نمط التنظيم السياسى والفعل الاجتماعى ، الذى لا يكتمل مشروعه إلا من حيث الدين والقبيلة . فالقاضى يتحدث في أكثر من موضع في خطابه السياسى ، وهو خطاب دينى واع بطبيعة العمل السياسى في التنظيمات والأحزاب السياسية الحديثة، والدور الذى تلعبه الطليعة

الستورية المثقفة في هذا المجال . ولكنه لا يشير إلى كيفية تعبئة طاقات هذه الجماهير داخل إطار المؤتمرات الشعبية (القبلية) ، مبنياً نمط الصراع الذي تستعد لحوضه هذه (الأمة من المؤمنين) ضد السلطة العسكرية الحاكمة (حزب الشيطان) . والمبدأ الذي يتخذه الزبيرى شعاراً وممارسة في برنامج حزب الله ، هو نفس المبدأ القرآني - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ، الذي سبق وأن وظف توظيفاً جيداً ضد النظام الامامي كما أسلفنا ذلك في سياق الفصل الثاني من الدراسة .

وصاية الفقيه المحتسب :

إن مصطلح المحتسب أو الإمام مصطلح فقهي اكتسب في تاريخ اليمن الإسلامي والحديث صبغة دينية ومكانة اجتماعية مرموقة شأنه في ذلك شأن مصطلح شيخ الإسلام . فالمحتسب اصطلاح فقهي سياسي استخدمه العلماء كل حسب علمه واختصاصه . وفي تحول وظيفة المحتسب إلى داع وإمام ، ثم في تحول وظيفة الحسبة والإمامة إلى منصب ديني وسياسي كما هو الحال عند زيدية اليمن الهاديوية؛ أفضى ذلك إلى ظهور سلطة وصاية الفقيه المحتسب ، لستغية الفراغ الناجم عن غيبة الإمام الفاضل والمفضول في العهد الجمهوري . فوظيفة الفقيه المحتسب لم تعد مقصورة على مراقبة الأسواق والنشاط الاجتماعي في أحياء العاصمة ، بل تعدتها للقيام بأدوار ثقافية وسياسية تجاوزت في بعض الأحيان صلاحيات رئيس الدولة . وكان القاضي الزبيرى في مقدمة علماء المعارضة من داخل السلطة الجمهورية الذي تصدوا بقوة لتحديد صلاحيات ونفوذ منصب رئيس الجمهورية، من خلال رفعه شعار الشورى والدستور من جهة، والسلام والمصالحة من جهة أخرى .

طور الفقهاء القحطانيون الذين انخرطوا في خدمة النظام الجمهوري نظرية وصاية الفقيه المحتسب لأنفسهم ، بعد أن تأكد لهم استحالة خروج إمام علوى فاطمي يدعو لنفسه في ظل الوجود العسكري المصري في اليمن . فبزوال النظام الملكي الاستبدادي واستبداله بالحكم الجمهوري . برز دور الفقهاء المحتسين . والفقهاء المحتسين الذين نشير لهم بالبنان هم القاضي محمد الزبيرى ، والقاضي عبد الرحمن الإرياني ، والقاضي عبد الله الحجري (ت ١٩٧٧ م) ، هم الذين احتلوا مراكز سياسية وقضائية مرموقة في العهدين الملكي والجمهوري . (١٢٩) واقتضى ذلك منهم إلى إيجاد فكر مستقل متميز عن الفكر السائد، لأن الموافقة في الفكر تبطل وتلغى المعارضة. فكان رفع شعار الشورى والدستور، وشعار الحاكمية لله، مجرد شعار سياسي

رفعته جماعة حزب الله كقوة سياسية متنامية ، يلتف حولها الناس في الريف والحضر . وهذا عين ما حصل بالفعل في عهد السلالة وعهد خلفائه ، حيث استعر الصراع مجدداً بين العلماء والضباط على السلطة .

ففي الحالة اليمنية ، إذا كان الصراع وارداً ضمناً بين أقاليم جغرافية مثلاً بين أعلى ويمن أسفل ، فإنه قد ظل تناقضاً ثانوياً مضمراً حول ماهية النظام الجمهوري وتطبيقاته على أرض الواقع . ففي مرحلة الجمهورية العربية اليمنية استبدل منصب الإمام المستبد بمنصب رئيس المجلس الجمهوري ، طبقاً لنظرية " حطم صنماً وانصب صنماً " . وهكذا تتكشف لنا الأزمة السياسية والفراغ الدستوري الذي عانى منه النظام الجمهوري إبان سنوات الحرب الأهلية . فاختلال الكامن في السلطة ، والأزمة التي عانت منها الحكومة والمعارضة في آن واحد ، حيث وجدت الكثير من الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد نفسها عاجزة عن بلورة معالم مجتمع أهلي متجانس تسوده المحبة والوئام . وتحكمه وتسيره دولة المؤسسات والقانون ، بمعزل عن أعراف القبيلة واحتكار الأخيرة لنشاط الدولة وإغائها حدود الوطن والمواطنة . تضاف إلى ذلك خصوصية المجتمع اليمني ، وهي ظاهرة تعارض مصالح السلطة المركزية مع سلطة الأطراف القبلية لقرون طويلة من الزمن ، دون أن يحسم الصراع ، وتحل بذلك الوظيفة المزدوجة للدولة القبلية وقبيلة الدولة .

نشأت منذ عهد الإمام محمد بن علي الشوكاني وحتى عهد القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني ، طبقة واسعة من علماء الدين في اليمن الامامي والجمهوري ، ملأت وظائف الدولة العليا ، وقامت بمناصب القضاء والإفتاء والتدريس في المدارس العلمية والمعاهد الدينية والعسكرية، وبوجه خاص كادت تحكم قبضتها على جهاز القضاء الأعلى في العهد الجمهوري. سبق لهذه الحركة الدينية أن بلورت في عصر الشوكاني والإرياني ، مفاهيم جديدة عن الرئاسة والزعامة للامانة اليمنية. فالرئاسة (الخلافة) ، طبقاً لمقولاتها الفقهية ، "الأئمة من قريش" ، وليست بالضرورة محصورة في آل البيت، كما يزعم الإمام الهادي وأضرابه من الأئمة العلويين الذين حكموا اليمن نحو عشرة قرون متواصلة^(١٣٠) . وكانت هذه الأطروحات السياسية ذات الصبغة الدينية، تطرح مجدداً على فكر الزيدية تساؤلات لم تأت الأجوبة عليها متجانسة وواحدة . هل النظام الجمهوري يركز على قاعدة الإجماع والشورى ، أي البيعة ؟ أم انه مجرد نظام عسكري يركز على مبدأ الغلبة والقوة، أي العصبية ؟

إن الحركة الفكرية والتشكل التاريخي لجماعة القضاة القحطانيين المنخرطين ضمن حركة المعارضة لا يمكن فصلها عن السياق التاريخي ، الذي نشأت فيه ، والبيئة السياسية التي ترعرعت فيها ، والثقافة الدينية السلفية التي تشربت قيمها وأفكارها. وبذلك تتكشف أمامنا الأهمية البالغة للموقف العقائدي في تفسير الاتجاهات الإصلاحية ومكوناتها الفقهية في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية لدى جماعة حزب الله ، ونحن نتطرق إلى علم من أعلامها ، ألا وهو القاضي الزبيري . وليس للسلطة منفعة في حظر نشاط جماعته في أوساط القبائل المتمردة ضد النظام الجمهوري ، ما دام الشعور الديني والتقديس الخاص للمؤسسة الإمامية يشكل الدعم الأساسي للمعارضة الملكية ، ممثلة بتيار حزب الشورى واتحاد القوى الشعبية. وقد عالج الزبيري هذه المسألة - الخروج - ، وهي ليست مبرراً للقول بالفصل بين مؤسستين - المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية - ، بقدر ما هي محاولة لإصلاح الخلل الناجم في مؤسسات الدولة في العهد الجمهوري . والصراع يدور هنا بين سلطة مجلس قيادة الثورة والمعارضة الجمهورية وجلهم من وجهاء اليمن وأعيانها ، الذين أصبحوا يشكلوا هامش سياسي داخل السلطة . (١٣١)

كان المتحمسون للنظام الجديد من النخبة القديمة ، يشكلون أقلية سياسية أخذت تتكاثر بعد أن تأكد لها استحالة نجاح المعارضة الملكية (بيت حميد الدين) إسقاط النظام الجمهوري كما حدث في عام ١٩٤٨ . ولكن بغض النظر عن الظروف الموضوعية والذاتية التي أدت إلى بزوغ نجم القضاة القحطانيين المنخرطين في خدمة النظام الجمهوري ، إلا أن هنالك تساؤلاً يتبادر إلى أذهاننا ، عما إذا كان هؤلاء الناشطون في صفوف المعارضة من مثل الزبيري والإرياني والحجري مستعدين للتضحية بمصالحهم الأسرية الضيقة لصالح المصلحة الوطنية العليا .

ولعل طرح مثل هذا التساؤل وغيره (من نحن ؟ وماذا نريد ؟) أثار جدلاً واسعاً في صفوف حركة الأحرار اليمنيين ، عندما أقدم النعمان (الابن) ، على نشر تلك المناقشة السياسية حول مستقبل الحكم في اليمن في كتاب (من وراء الأسوار - عام ١٩٦٥) ، رغم أن المادة قد تم جمعها تقريباً عام ١٩٥٢ . وكان الأمر الأكثر إثارة في هذه المطارحات ، تلك الآراء المتطرفة التي أدلى بها القاضي الإرياني في مجمل مناقشته للمشكلة اليمنية ، من زاوية عنصرية . أبدى فيها تحامله الشديد على الظهير العدنان ، الذي تتطلع زعامته الأسرية إلى استعباد أبناء العشائر اليمنية في القسم الأعلى ، الذين شبههم بعيدة الأصنام . (١٣٢) وكان

البديل المنقذ للبلاد والعباد بعد نجاح الثورة هم القضاة القحطانيين المتنفذين حول زعامة الاتحاد السيمى وفي مقدمتهم القاضى الزبيرى . ويعلق الإريانى على ذلك بقوله: " .. وإذا استمرت الزعامة مدة من الزمن بغير علوى ألف الناس ذلك، وفهموا أنه من الممكن أن يقوم بالأمر غير المتأهلين الذين ألفوا أن يُعبدوا. " (١٣٣) ومن هنا اظهر غالبية الفقهاء القحطانيون تأييدهم للثورة والجمهورية ، باعتبارها حركة سياسية تنتزع من العنصر العدناني ذلك التفوق المعنوى ، الذى أحرزوه منذ قيام الدولة الزيدية الأولى فى اليمن على يد الإمام الهادى فى نهاية القرن الثالث الهجرى . (١٣٤)

أما السادة العلويين ، خصوصاً أمراء بيت حميد الدين ، فكانوا بالمقارنة مع القضاة القحطانيين أكثر مقاومة للنظام الجمهورى ، حيث أفتى بعضهم بأنه خروجاً عن الشريعة، نظراً لإلغائه منصب الإمامة ، الذى يعتبر فى نظرهم أصل من أصول الدين . (١٣٥) وكانت أحداث الحركة الدستورية لعام ١٩٤٨ . قد أثارت عمق الخلاف بين صفوف المعارضة عن جدوى قيام إمامة دستورية بدلاً من الإمامة الاستبدادية . ولكن الأمور سرعان ما حسمت لصالح إمامة عبد الله الوزير ، الذى أصدر فتوى تجيز قتل الإمام يحيى سلمها لفريق الاعتقال بزعامة الشيخ على بن ناصر القرعدى . (١٣٦) وفى هذه الفتوى وغيرها الميثاق الوطنى المقدس ، فند الثوار من خلالها مشروعية قيام الحكومة الدستورية . بهذا الخصوص يقول عبد الله الشماحي: " وبدأت فى الأسبوع الأول للثورة ، الحرب الأهلية تبرز وترعد ، وأحمد يزجى سحبها بتهويل مقتل أبيه ، وأخذ يتحدث عن مؤامرة نصرانية كفرية يراى بها بيع اليمن من الكفار الذين سيمحون الإسلام .. " (١٣٧) وهذا الموقف المعارض للحكومة الجمهورية تكرر بالمثل طرحه عام ١٩٦٢ ، من قبل الإمام المخلوع محمد البدر ، لكن السلطة الثورية فى صنعاء كانت تمتلك وسائل القوة للدفاع عن النظام الجديد ، وقد علقت المعارضة الملكية آمالها على المساعدة السعودية فى سحق النظام الجمهورى فى جنوب شبه الجزيرة العربية، لكن الشعب اليمنى كان لها بالمرصاد .

إن الخصائص الاجتماعية والثقافية للمعارضة الجمهورية لم تكن لتختلف عما كانت عليه فى سلوكها السياسى المعارض للوجود المصرى ، عن سلوكها السابق المعارض للأئمة الحكام . ففى خريف عام ١٩٦٣ ، أعلن الزبيرى الذى كان قد تقلد منصب وزير المعارف نفسه متحدثاً باسم المعارضة الجمهورية المنشقة عن نظام السلال . وهذا الموقف المعارض للمؤسسة العسكرية الحاكمة فى صنعاء يتطلب تحليلاً دقيقاً لمعارضة حزب الله أو كتلة حمر، التى لجأت إلى

التقية السياسية ، بل والتورية الفقهية ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة للمحافظة على مكاسبها التاريخية في ظل المتغيرات المستجدة في الساحة اليمنية . فالنخبة القديمة من الساسة المدنيين كانوا يمثلوا من تبقى من جيل ١٩٤٨ ، الذين التقى معظمهم في المقام الشريف بمدينة تعز خلال عقد الأربعينيات ، وكانت تجمع بينهم معرفة قديمة وعلاقات قرابة تطورت في وقت لاحق في سجن نافع بمدينة حجة ، وأسسوا معاً في عدن الجمعية اليمنية الكبرى ، وفي القاهرة الاتحاد اليمني الذي تزعمه النعمان والزيري عبر عقد من الزمن .^(١٣٨) وكانت محصلتهم الثقافية والسياسية تشكل مزيجاً من ثقافة فقهية وأدبية ، وأفكاراً إصلاحية سلفية لم تتجاوز بأى حال من الأحوال مفاهيم الجامعة الإسلامية ، وحلقة النار ، والطرح الدينى لجماعة الإخوان المسلمين بمصر .^(١٣٩)

مشعلما ساهمت القوات العربية في تثبيت النظام الجمهورى في اليمن ، ساهمت في الوقت نفسه في خلق أعداء جدد للنظام الجديد من الداخل . فالمستشارون المصريون في الوزارات كانوا هم الذين يقومون بتسيير أجهزة الدولة ، وكان تعاملهم مع الكادر اليمنى المحدود الخبرة يتصف بالتعالى والعنجهية . كما بدأ دور نظام السلال وتنظيم الضباط الأحرار يفقد تدريجياً استقلالته في اتخاذ القرارات السياسية ، التى أصبحت الآن من اختصاص القيادة العربية المصرية ، ليندرج منصب رئيس الجمهورية تدريجياً تحت نفوذ أجهزة الاستخبارات العسكرية .^(١٤٠) وكان الكثير من أقطاب المعارضة الجمهورية ، بما فيهم الزيرى والإريانى والنعمان على استعداد لشغل مناصب عليا في الدولة ، رغم أنهم لم يكونوا مرتاحين لتعيين المشير السلال رئيساً للجمهورية ، والذكتور البيضاى نائباً له . لكن القيادة المصرية كانت تؤيد بقائهما في قمة السلطة ، كونهما أبديا تعاطفاً قوياً مع الوجود المصرى في اليمن . ويقدم أحمد يوسف أحمد تحليلاً صائباً لتفرد السلال بالسلطة دون منافس ، بقوله : " وفي هذا المناخ ، وبعد التأكد من رسوخ الالتزام المصرى بالتدخل العسكرى المباشر إلى الدرجة التى لا يمكن التراجع فيها ، يفرض أن تنحى البيضاى يمكن أن تكون سبباً لمثل هذا التراجع ، ضرب السلال ضربته معبراً في ذلك عن شبه إجماع للقوى السياسية الداخلية في اليمن .. ووافق عبد الناصر واطمأن البيضاى بذلك ، وطلب منه أن يكتب استقالته لأسباب صحية ، ورضخ البيضاى . " ^(١٤١)

وكان ثانى أهم قرارات حكومة الجمهورية العربية المتحدة التى كان لزاماً عليها تدعيم وجودها العسكرى بقرارات سياسية صائبة تخدم مصلحة النظام الجمهورى في اليمن ، توسيع

قاعدة المشاركة في السلطة ، حيث سمح لبعض الزعامات الدينية والقبلية الانضمام إلى عضوية الحكومة والمكتب السياسي . ويشير الظاهرى إلى تحليل محاولة الدولة مرحلة استرضاء للقبيلة ، حيث حرصت القيادتين اليمنية والمصرية على دمج المؤسسة القبلية في الحياة السياسية بشكل فاعل ، من خلال الإجراءات التالية :

١- إنشاء المجلس الأعلى للدفاع الوطنى . فى ٣١ أكتوبر ١٩٦٢ ، وضم أكثر من مائة وثمانين شيخاً . أوكلت إليهم مهمة حراسة الحدود مع السعودية ، وقد احتل كل شيخ عضو فى هذا المجلس مرتبة وزير ، ويتقاضى ما يعادل مرتب الوزير .

٢- إدخال ثلاثة عشر شيخاً قبلياً فى عضوية مجلس الرئاسة اليمنى ، المشكل فى إبريل ١٩٦٣ ، والمكون من رئيس واثنين وثلاثين عضواً . حيث شكل المشايخ ما نسبته ٤١٪ من مجموع أعضاء هذا المجلس .

٣- صدور قرار جمهورى بقانون ، بإنشاء مجالس شيوخ القبائل فى ٢٦ إبريل ١٩٦٣ ، حيث ينشأ فى كل قبيلة مجلس يسمى " مجلس شيوخ القبيلة " ، وفى كل لواء " مجلس شيوخ اللواء " ، ثم إنشاء " المجلس الأعلى لشيوخ القبائل " يكون مقره العاصمة صنعاء . وتتكون هذه المجالس جميعها عن طريق انتخابات دورية سنوية ، (ما عدا عضوية مجلس شيوخ القبيلة فهى مدى الحياة) من بين مشايخ القبائل اليمنية . على أساس النسبة العددية لكل قبيلة .^(١٤٢)

لكن خط التقارب المنشود الذى رسمته الدولة تجاه القبيلة لم يكن كافياً على حد قوله ، نظراً لرفض حكومة السلال قبول أعضاء جدد من العلماء والمشايخ فى المجلس والحكومة ، كان سبباً من جملة أسباب التى أدت إلى ظهور المعارضة المناهضة للوجود المصرى وحلفاءه من القوى المحلية . وكانت المؤتمرات الشعبية تعد من أهم آليات وقنوات التعبير عن مطالب المعارضة الدينية والقبلية ، فقد تبنت المعارضة مواقف متشددة تجاه السلطة مطالبة بإياها بتوسيع قاعدة الحكم ، والقبول بتسوية سلمية للحرب الأهلية ؛ ومن ثم تحديد فترة زمنية لموعد انسحاب القوات المصرية من اليمن . وعشية انعقاد مؤتمر عمران أبرز النعمان والإريانى قائمة بأسماء مرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية (اللواء الجائفى) ، ونائبه (القاضي الزبيرى) ، لكن هذه المذكرة قوبلت بالرفض من قبل القيادة المصرية .^(١٤٣) وقد تراجعت المعارضة عن تقديم أسماء مرشحينها لمناصب الدولة العليا بعد أن تأكد لها استحالة ذلك ، فى ظل التصعيد العسكرى على جبهات القتال .

وتأسيساً على ذلك ، حددت المعارضة الجمهورية المنشقة مطالبها الإصلاحية - كما نلمس ذلك في سياق قرارات المؤتمرات الشعبية - تبلور حركة إسلامية ذات توجهات قبلية ميسية، تسعى سعياً حثيثاً للمشاركة الفعلية في السلطة والثروة. والزبيري تأكيداً لدعوة الحركة الإسلامية ، يقترح أن تكون الحلول المناسبة للسلطة والمعارضة حلولاً إسلامية لا تحيد قيد أنملة عن الكتاب والسنة. ^(١٤٤) وهذه المطالب الأساسية " هي أهم قواعد الحكم الإسلامي الذي ارتآه في النظام الجمهوري " ، والذي يطالب به حزب الله الآن :

١- ولاية أمر المسلمين وراثتهم ليست غنيمة ولا مكسباً وإنما هي خدمة للمسلمين في مقابل المعاش ونيابة عن المسلمين لتنفيذ حكم الله بينهم، ولتدبير شئوهم ، ومشورتهم في أمورهم ، في مقابل السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره. وليس الحكم والولاية في الإسلام قصوراً عالية وسيارات فاخرة وصوائف واسعة وأموالاً طائلة وحاشية متملقة ، وإنما هو خدمة للمسلمين خالصة ومراقبة لله بالغة وربط للبطن وحياة خشنة وسهر على مصالح المسلمين وعادل بينهم ومشاروة لهم مخلصه . قال تعالى: ((وأخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين)) وقال جل من قائل: ((إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)) وقال تعالى : ((وأمرهم شورى بينهم)) وقال جل من قائل : ((فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً)) .

٢- ولاية أمر المسلمين وراثتهم أمانة عظيمة فهي لا تعطى إلا لمن يحسن القيام بها. ويرعى حقها ويخشى الله تعالى من إساءة استخدامها قال تعالى: ((إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها)) وقال عليه الصلاة والسلام ((من ولي من أمر المسلمين شيئاً فآمر عليهم أحداً بمحاربة فعليه لعنة الله ، ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً)) وقال عليه الصلاة والسلام : ((من ولي أمراً وهو يجد أن في الناس من هو أصلح منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين)) .

٣- ولاية أمر المسلمين وراثتهم حل لكل مسلم ولكل فرد من أفراد الشعب ممن تتوفر فيهم شروط الولاية من علم ومعرفة وصدق وشجاعة وتواضع وأمانة وصحة فمن توفرت فيه شروط الولاية من أبناء الشعب يحل له أن يكون رئيساً للجمهورية وولياً لأمر المسلمين إذا بايعه الناس واختاروه برضايتهم . فولاية أمر المسلمين وراثتهم ليست مخصوصة بعائلة أو طائفة طاغية . قال تعالى : ((وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم))

ولم يقل سبحانه من بنى فلان ولم يقل من عائلة فلان ولا من القبيلة الفلانية ولا من الطائفة الفلانية وإنما قال منكم أى منكم أيها المسلمون جميعاً .

٤- ولاية أمر المسلمين ورئاستهم تؤخذ عن طريق البيعة فقط وذلك بأن يجتمع أهل الحل والعقد في البلاد من العلماء ، والمشائخ ، والقادة العسكريين ، وأهل الرأي والخبرة ثم يختاروا رئيساً لجمهوريتهم وولياً لأمرهم بحرية تامة دون ضغط أو إكراه على أن يكون من يختارون ممن تتوفر فيهم الكفاءة والأهلية والصلاح لولاية أمرهم .

٥- ولاية أمر المسلمين ورئاستهم لا تؤخذ بالوراثة من الآباء والأجداد فذلك يعطل ويمسح البيعة الشرعية عند ما يفرض على المسلمين مبايعة شخص واحد بالقوة هو ولي العهد وإن كان فاسقاً أو جاهلاً أو منحرفاً أو غائباً قال تعالى : ((وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين)) . ولا تؤخذ عن طريق القوة والحرب فالرسول عليه الصلاة والسلام قد نفى عن مجرد طلب الولاية، ولأن الذى يطلب الرئاسة إنما يريد لها لغنم أو غرض من الأغراض فقال عليه الصلاة والسلام : ((من طلب الولاية لا يولى)) وقال : ((إنا لا نولى امرئاً هذا من طلبه)) فكيف بمن لا يطلبها فقط وإنما يحارب عليها ويقاتل في سبيل نيلها .

٦- إذا انحرف ولى أمر المسلمين أو رئيسهم أو عجز، وجب على أهل الحل والعقد في البلاد أن يجتمعوا لخلعه أو عزله ، ومبايعة غيره من أهل الكفاءة والعلم والصلاح ، فبقاء الحكم بيد منحرف أو عاجز أكبر منكر يجب إزالته ، قال عليه الصلاة والسلام : ((افضل الجهاد كلمة حق أمام سلطان جائر)) وقال ((لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليسلطن عليكم شراركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم)) .

٧- هذه هي قواعد الحكم الإسلامى الصالح الذى كلفنا الله بإقامته وجعل إقامة هذا النظام فرضاً على كل مسلم ومسلمة، فهو أول ركن من أركان الأمة المسلمة ، فيه تسعد الأمة وتستقر البلاد ويعم الصلاح، لانه نظام للحكم يضمن ألا يصل إلى ولاية أمر المسلمين إلا من كان أهلاً للولاية والرئاسة بعد أن يختاره الشعب ، ويضمن بعدم بقاء أى رئيس أو أمير في منصبه إلا إذا كان أهلاً للولاية وصالحاً في أعماله . " (١٤٥)

ويبقى تأجيل موضوع الولاية العامة أى الرئاسة ، موضع خلاف قائم بين السلطة والمعارضة ، حيث حاولت الأولى ترسيخ وجودها كقوة سياسية جديدة تستمد شرعيتها من

النظام الجمهورى ، الذى يحظى بتأييد شعبى فى البلاد ، وتحولات تاريخية. أضحت بمثابة ثوابت . الأمر الذى يطرح على الفقه السياسى الإسلامى المعاصر أفقاً جديدة فى تعيين حجم العلاقة وحيزها بين الفقيه والسلطان ، خارج الإشكالية التى أثارها وتشيرها زعامات المعارضة الدينية والقبلية فى اليمن المعاصر . هذا هو المأزق السياسى لوصاية الفقيه المحتسب فى اليمن الجمهورى ، كما ظهر جلياً فى تجربة حزب الله (١٩٦٢ - ١٩٦٥) ، فى عهد القاضى محمد الزبيرى ، وتجربة المجلس الجمهورى (١٩٦٧ - ١٩٧٤) ، فى عهد القاضى عبد الرحمن الإرياني. فالحركة الإسلامية فى اليمن المعاصر المنشئة بشعارى " الحاكمية لله " و " الذاتية اليمنية " ، نجحت فى استفحال العداء ضد نظام السلال العسكرى من جهة ، والوجود المصرى فى اليمن من جهة ثانية ؛ لكنها لم تنجح فى تقديم إجابة وافية للمشكلة اليمنية من كل جوانبها حتى الزمن الحاضر .

وتبدو ملاحظات أبو غانم حول البنية القبلية فى اليمن غاية فى الأهمية كونها تلقى الضوء على تلك العلاقة الشائكة بين الدولة والقبيلة فى العهدين الملكى والجمهورى ، فهو من المدافعين عن النظرية القائلة أن القبيلة يجب أن تلعب دوراً موازياً للدولة .^(١٤٦) فى حين يحدد الشرجى مظاهر الصراع بين الدولة ومجتمع القرية فى الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية ، تعود جذورها إلى قيام الدولة الزيدية الأولى فى نهاية القرن الثالث الهجرى . فالاجتماع القبلى فى الهضبة الشمالية على حد قوله ، ظل محافظاً على تماسكه حيث كانت قواه السياسية قادرة على الدفاع عن مصالحها المتعارضة مع السلطة المركزية . على عكس الحال ، كان المجتمع الزراعى فى أنحاء متفرقة من اليمن - الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية - يعانى الأمرين من عسف السلطة المركزية وممثليها المحليين حتى قيام الثورة وإعلان الجمهورية ؛ انتقل الصراع هذه المرة إلى عمق الهضبة الشمالية .^(١٤٧)

وهكذا يتبين أن الاتجاهات المختلفة فى توضيح أسباب انقسام المجتمع اليمنى إلى معسكرين متصارعين جمهورى وملكى ، على اختلاف وجهات نظر الباحثين اليمنيين الذين ينظروا إلى جوهر المشكلة اليمنية ، إما من زاوية دولة - قبيلة ، أو من زاوية قرية - دولة . وقد استغرقت عملية بناء الدولة فى اليمن المعاصر حوالى نصف قرن من الزمان ، وتمثل أهم مراحلها على الإطلاق - مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، حيث كان يجرى البناء والتكوين على جبهتين : جبهة البناء والإعمار فى الداخل ، وجبهة القتال على الحدود الشمالية للدفاع

عبر ثمان سنوات عجاف أن الصراع الدائر في جنوب شبه الجزيرة لم يكن

بين قوى جمهورية - ملكية فحسب ، بل صراع سياسى وعقائدى محتدم بين قوى محلية وإقليمية جميعها كانت تدافع عن كيائها وذاتها من الذوبان والتلاشى في الآخر . فالتعارض السياسى بين الشمال والجنوب كاد يؤدي بالنظام الجمهورى في المهدي ، عندما انتقلت عدوى الحرب الأهلية من ساحات القتال إلى داخل الصفوة ، مما أثار الجيش اليمنى ودفعه إلى التدخل ، وذلك في حركة ٥ نوفمبر التصحيحية التي أطاحت بنظام السلال .

كانت هذه الحركة الانقلابية بمثابة العقار المسكن لتخفيف مظاهر الصراع بين القديم والجديد في عهد وصاية الفقيه المحتسب القاضي الإرياني . وقد اعترف رئيس المجلس الجمهورى في إحدى إجاباته الخطية للمؤلف أنه " كان من المستحيل علينا الاستمرار في حكم البلاد في ظل غياب دولة المؤسسات والقانون ، وسيادة الأعراف القبلية أى حكم الطاغوت ، حيث تصدى لى أكثر من إمام مدعى وشيخ محتسب ، جميعهم نصبوا أنفسهم مدافعين عن حقوق الشعب ، وهم يجهلون ماهية الحقوق الملقاة على عاتقهم تجاه الشعب والوطن .. " (١٤٨)

الخلاصة :

دائماً كان في المجتمع اليمنى صراع بين ثقافة الماضي الامامى وثقافة الحاضر الجمهورى ، وثقافة الثورة وثقافة الردة . كان أنصار ثقافة الماضي ينقبون عن كل شى يتعلق بالماضى ، بما في ذلك مسميات الهيئات الدينية والمنظمات السياسية ، وشيوخ الطوائف الحرفية ومشايخ وعقال الحارات ، وأجداد القبيلة والعشائر المخاربة ، التي جسدها الرواية السياسية المشهورة للقاضى الزبيرى (مأساة واق الواق) . وكان الهدف من وراء ذلك البعث والتفتيش في أضاير الماضي ومخلفاته تنحصر أساساً في المحافظة على النظام الاجتماعى القديم ، الذى هزته الثورة والجمهورية هزاً عنيفاً . لكن رغم تلك المحاولات البائسة في عملية إحياء جمعية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وتنظيم الاتحاد اليمنى المنحل ، وتسليح الجيش الشعبى القبلى بالمدفع والدبابة ، لم يستطع المجلس الجمهورى ضمان بقاءه في السلطة والحكم مدى الحياة . (١٤٩) ففى حين كان جيل (١٩٤٨) يتطلع إلى قيادة الأمة اليمنية بعقلية وثقافة الماضي الامامى ، كان جيل (١٩٦٢) يتوثب لربط اليمن بحركة التحرر الوطنى العالمى ، محاولاً بذلك حرق

المراحل التاريخية ، ونقل المجتمع اليمني دفعة واحدة ليصبح في مصاف دول المنظومة الاشتراكية . (١٥٠)

في الوقت نفسه ، اتخذت القوى السياسية والاجتماعية الجديدة ، مواقف رافضة لكل التسويات السياسية التي حاولت الانتقاص من شرعية النظام الجمهورى وسيادته . وتجربة حزب الله أو كتلة خمير لم تكن المحاولة السياسية الوحيدة التي حاولت الانتقاص من نظام الجمهورية العربية اليمنية ، من خلال دعوتها لمشروع دولة اليمن الإسلامية ، بل إنما كانت امتداداً لمحاولات سياسية سابقة لم يحالفها الحظ في الوثوب إلى قمة السلطة . ولعل التجربة الثورية التي حالفها الحظ ، كانت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ التي كللت بالنجاح في إسقاط النظام الملكى فى اليمن ومؤسسته الإمامية ، وبذلك تكون قد مهدت الطريق لقيام الجمهورية ، وبالتالي الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو من عام ١٩٩٠ . ومعنى هذا أنه لم يبق وجود ملكى - إمامى - قادر على أن يسترجع ذلك الاقتناع المفقود باطروحات النظام الملكى " تثبيت الإمامة فى آل البيت " ، أى تغيير الواقع الجمهورى الراهن عن طريق إحياء القيم القديمة لعهد مضى وانقضى أجله .

هوامش الفصل الخامس

- (١) محمد جابر الأنصاري : تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي ، ص ١١٤ .
- (٢) انظر كل من الظاهري : الدور السياسي للقبيلة في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٣٦ ، وأبو غانم : القبيلة والدولة في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٥٠ .
- (٣) عبد الإله : نكسة الثورة ، سبق ذكره ، ص ١٤٨ .
- (٤) عفيف : البيضاني يرد على البيضاني ، سبق ذكره ، ص ٤٦ .
- (٥) محمد أحمد نعمان : الأطراف المعنية في اليمن ، ص ٧٥ .
- (٦) المصدر نفسه ، ص ٨٠ .
- (٧) عبده : مسار الحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٨٩ وما بعدها .
- (٨) حميد : الأصحى يتذكر ، سبق ذكره ، ص ٢٩٥ .
- (٩) الجناحي : الحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .
- (١٠) أحمد : البيضاني يرد على البيضاني ، سبق ذكره ، ص ٢٢١ .
- (١١) يروي سامي شرف في كتابه : عبد الناصر كيف حكم مصر ؟ ، (ص ٢٣٩) إلى وجود علاقة مصاهرة سياسية بين الرئيس الراحل أنور السادات والدكتور عبد الرحمن البيضاني ، تعود إلى فترة ما قبل الثورة اليمنية ((رغم أصله اليمني فقد ظل بعيداً عن أرض اليمن خلال دراسته الطويلة بمصر ، ثم سافر إلى ألمانيا ليعمل هناك كدبلوماسي . ثم عاد إلى القاهرة وتزوج من سيدة مصرية ، مما جعله أبعد ما يكون عن معايشة حقيقة الأوضاع باليمن . وكان متباعداً تماماً عن أى نشاط نضالي ؛ بالإضافة إلى عدم ثقة العناصر القيادية اليمنية فيه .
- (١٢) انظر البيان الأول للثورة في كتاب الرأي العام : أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، سبق ذكره ، ص ٨٥ .
- (١٣) المصدر نفسه .
- (١٤) الشلال والشريف : قاموس الأحداث السياسية ، سبق ذكره ، ص ٧٢ .
- (١٥) المقالح : عبد الناصر واليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٤ .
- (١٦) نعمان : الأطراف المعنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٧٦ - ٧٧ .

- (١٧) أوبالانس : اليمن الثورة والحرب ، سبق ذكره ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- (١٨) باسندوه : قضية الجنوب اليمنى المحتل ، سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .
- (١٩) انظر :
- Dana A. Schmidt. Yemen: The Unknown War, p. 159.
- (٢٠) عبد الإله : نكسة الثورة ، سبق ذكره ، ص ١٠٥ .
- (٢١) من إجابات العنسى ، سبق ذكره :
- (٢٢) المصدر نفسه .
- (٢٣) الصياد : السلطة والمعارضة ، سبق ذكره ، ص ٣٤٨ - ٣٤٩ .
- (٢٤) انظر ياسين عبد العزيز : الحرية والشورى دراستان في الفقه السياسي، ص ٦٤-٦٥ .
- (٢٥) عمر الجاوى : حصار صنعاء ، ص ٤٢ .
- (٢٦) سعد الدين إبراهيم وآخرون : مصر والعروبة وثورة يوليو ، ص ٩٢ .
- (٢٧) مقالة الأكوع " معالم مضيئة في حياة الرئيس الإرياني " ، ص ٢٤ المضمنة في كتاب وزارة الثقافة والإعلام تحت عنوان : القاضي الإرياني حكيم الثورة اليمنية .
- (٢٨) حميد : الأصبحي يتذكر ، سبق ذكره ، ص ٣٠١ .
- (٢٩) المقالح : قراءة في فكر الزيدية ، سبق ذكره ، ص ١١٨ .
- (٣٠) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .
- (٣١) تشير جميع القرائن إلى أن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن يمتلك رؤية سياسية حول ماهية الثورة اليمنية، وكان الهدف والغاية من وراء الحركة الثورية هو الإطاحة بالنظام الملكي (الإمامي) ، وإقامة النظام الجمهوري على أنقاضه ، كما حدث في بعض الأقطار العربية . راجع الرحومى وآخرون : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠٢ ، ومذكرات جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٧١ ، والأشول : الجيش والحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢١٠ ، هذه المصادر تؤكد أن رجال الثورة من الضباط الصغار كانوا يعتمدون في تحركهم على الدعم المادى والمعنوى الذى تعهدت بتقديمه حكومة الجمهورية العربية المتحدة لحركتهم الثورية .
- (٣٢) انظر المقابلة التى أجراها صادق ناشر مع العميد يحيى المتوكل فى " شهادة يمنية استثنائية " ، جريدة الأيام ، العدد ٣٢٥٧ ، ٦ يناير ٢٠٠١ ، سبق ذكره ، ص ٥ .
- (٣٣) أنظر جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٣٧-٢٣٨ .
- (٣٤) عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمنى ، سبق ذكره ، ص ١٧٩ .

(٣٥) صلاح سالم زرتوقة : أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية ١٩٥٠ - ١٩٨٥ ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣٦) من إجابات المشير السلال ، سبق ذكره .

(٣٧) أحمد : الدور المصري ، سبق ذكره . ص ٢٨٧ .

(٣٨) راجع المادة رقم (٣) في الدستور المؤقت للجمهورية العربية اليمنية لسنة ١٩٦٣ في كتاب محمد راشد عبد المولى: تطور التشريع والقضاء في الجمهورية العربية اليمنية ، ص ١٩٩ .

(٣٩) انظر نص البند الأول في قرارات وتوصيات مؤتمر عمران في كتاب علي محمد العلفي : نصوص يمانية ، سبق ذكره ، ص ١٣٤ ، وعفيف : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٣٤٠ .

(٤٠) نجيل القارئ لمراجعة المصادر التالية . السيد عبد الله الحسني : مؤتمر حرض وثائق ومحاضر ، ص ١٣٤ ، وعبد الرحمن سلطان : الثورة اليمنية وقضايا المستقبل ، ص ٧٩ ، والجناحي : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٤١) انظر :

Manfred Wenner. Modern Yemen, p. 215.

(٤٢) بهذا الخصوص راجع جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٦٦ - ١٦٧ ، والرحومي وآخرون : أسرار وثائق الثورة ، سبق ذكره ، ص ٤٦ ، وعبد : مسار الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٤٣) انظر المسعودي : معالم تاريخ اليمن المعاصر ، سبق ذكره ، ص ٣٥٤ .

(٤٤) إدجار أوبالانس : اليمن الثورة والحرب ، سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

(٤٥) هو محمد محمود بن إسماعيل ، ينحدر من أسرة تركية استقرت في اليمن بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية ، وقد خدم والده وعمه كامل في المقام الشريف بمدينة تعز . من مواليد (صاله) عام ١٩٤٥ ، تبنى الإمام الناصر أحمد بن يحيى حميد الدين الطفل محمد محمود وعمره نحو عامين بعد أن لمس فيه ذكاء مبكراً متقدماً . وقيل إنه كان بمثابة الطفل المدلل لدى الإمام خصوصاً بعد وفاة نجله عبد الرحمن الذي مات في حادث سيارة في طريق حجة ، ليصبح ابن محمود الطفل الأثير لدى الإمام حيث كان يصحبه معه في حله وترحاله مع تديمه الفكاهة المضحكة محمد سعد غلوس . ونظراً لمكانة ابن محمود الخاصة عند الإمام ، كان بعض الناس يلجئوا إليه في إنجاز معاملاتهم وتوصيل شكواهم إلى إمام العصر . الأكوخ : هجر العلم ومعاقله في اليمن ، سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٨١٩ .

(٤٦) امرأة فاضلة من النساء المؤثرات في إدارة شئون اليمن بعهد الإمام أحمد . لقيت باسم (عبد المحسن) ، باعتبارها من أقارب الإمام ذات الخطوة لدى إمام اليمن أحمد حميد الدين . تنسب هذه الشريفة لوالدها

حسن حجر ، تعلمت منذ نعومة أظفارها كما. أتقنت قراءة وكتابة اللغة العربية ، وكانت تقوم بالرد على الشكاوى والمظالم نيابة عن الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين عندما يلم به المرض . وقد اشتهرت بنت حجر بحسنة الذكاء والقدرة على التصرف بحصافة في الملمات ، لاسيما خلال أحداث فتنة الحويان حين ساهمت في التصدي لرجال الحركة الانقلابية الذين حاصروا القصر في أواخر شهر مارس ١٩٥٥ ؛ وكذا بعد وفاة الإمام في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ . قامت بالإشراف المباشر على تحصين القصر الملكي بمدينة تعز حتى عشية إعلان البيعة للإمام محمد البدر .

(٤٧) جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية . سبق ذكره ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٤٨) كتاب الرأي العام : أبرز الأحداث اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠٨ .

(٤٩) المخابرات العامة : رسالة خطية مرسله من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر إلى قائد القوات العربية باليمن الفريق أنور القاضي ، حررت في خمر يدون تاريخ .

(٥٠) من أشهر قبائل اليمن المقاتلة ، وهم ولد خولان بن عمر بن الحاف بن قضاة بن مالك بن عمرو بن مرة بن زيد بن مالك بن حمير بن سبأ ، يحدها شرقاً بلاد مأرب ، وشمالاً بني حشيش ونهم ، وغرباً بسى بملول وسنحان ، وجنوباً الحدا . ومن بطونها تتفرع عشائر بنو سحام بن خولان المخاذين لليمانيتين : العليا والسفلى . ومنهم بنو جبر وبنو شداد وبنو ظبيان وغيرهم . الحجرى : مجموع بلدان اليمن ، سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٣١٣ وما تليها .

(٥١) صالح بن أحمد ناصر الحارثي : الزامل في الحرب والمناسبات . ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٥٢) شنت قبيلة خولان حرب ضارية ضد النظام الجمهورى ، وفي رأس العرقوب ووادى صرواح سحقت كتيبة من رجال الصاعقة والمضلات المصريين ، بعد أن تم محاصرتهم من قبل القوات الملكية ، وكان الشيخ الغادر هو المسئول عن ذبح قائد هذه الكتيبة (الرائد عبد المنعم سند) ، في مطلع شهر ديسمبر من عام ١٩٦٢ . انظر تفاصيل ذلك في كتاب البيضاني : مصر وثورة اليمن ، سبق ذكره ، ص ١١٥ وما بعدها .

(٥٣) أعدت سلطات اليمن الديمقراطية الشعبية مذبة جماعية عام ١٩٧٢ ، لمشاخ قبيلة خولان وعلى رأسهم الشيخ ناجى بن على الغادر . الذى تم استدراجه مع نخبة من مشايخ هذه القبيلة المتمردة على النظام الجمهورى . الذين يصل عددهم نحو (٦٠ شيخاً) ، حيث تم الاتفاق معهم لإقامة مؤتمر شعبى بالقرب من مدينة مأرب ، لمناقشة إمكانية قيام جبهة مشتركة ضد حكومة صنعاء ؛ فجاءوا في موعد المؤتمر المحدد ، وأثناء تناولهم وجبة الغداء تم القضاء عليهم بواسطة مواد متفجرة أعدت لهم سلفاً . وكانت هذه الحادثة سبباً مباشراً في إشعال الحرب بين حكومة صنعاء وعدن . القاسمى : الوحدة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٧٠ .

(٥٤) تساعدنا هذه القصيدة السنية على فهم ملابسات اغتيال الشاعر الزبيري ، وهي القصيدة اليتيمة التي نظمها في العهد الجمهوري ، في حين تميز إنتاجه الأدبي بالغزارة والإبداع في العهد الإمامي . ولعلها كانت بمثابة السهام الجارحة التي سددها إلى صدر خصمه اللدود السلال ، وفي مطلعها يقول :

هذا هو السيف والميدان و الفرس و اليوم من أمسه الرجعى ينجس
و البدر في الجرف تحميه حماقتكم و انتم - مثلما كنتم له حرس

انظر نصوص القصيدة في كتاب الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٤٣ . والقرشى في كتابه : شعر الزبيري ، سبق ذكره ، ص ١٠٦ ، وأحمد الشامي : نفحات ولفحات من اليمن ، ص ٥١٠ .

(٥٥) الطيب : الثورة والنق المظلم ، سبق ذكره ، ص ٢٥ .

(٥٦) المعلمي : الزعيمان الزبيري والنعمان ، سبق ذكره ، ص ٩٠-٩١ .

(٥٧) نشرت هذه الرسالة أول مرة في صحيفة (صوت اليمن) الناطقة باسم حزب الله ، وهي غير صحيفة صوت اليمن الناطقة باسم حزب الأحرار اليمنى . تم أعيد نشرها ثانية في كتاب الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٥٤-١٥٩ .

(٥٨) انظر لورنس : اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، سبق ذكره ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٥٩) كبير : الحرب العربية الباردة . سبق ذكره ، ص ١٧٨ .

(٦٠) انظر خطاب السلال في افتتاح مؤتمر الجند في صحيفة الثورة . العدد ٩٢١ ، ص ٣-٤ .

(٦١) من إجابات النعمان ، سبق ذكره .

(٦٢) نجيل القارئ لقراءة وقائع مؤتمر حرض للتعرف على وجهات النظر المختلفة للأطراف المعنية في اليمن وأطروحاتها السياسية التي غالباً ما تعكس مصالحها الآتية من جهة . ومصالح الأطراف العربية المتورطة في الصراع من جهة أخرى . راجع كتاب السيد عبد الله الحسني : مؤتمر حرض وثائق ومحاضر ، ص ١١٥ وما بعدها .

(٦٣) العمراني : الزبيري أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٦٣ - ٤٦٤ .

(٦٤) كتاب الرأي العام : أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، ص ١٦ .

(٦٥) العمراني : الزبيري ، سبق ذكره ، ص ٤٤٤ .

(٦٦) يعكس هذا المصطلح السياسي وجود معارضة قوية أطلقت على نفسها ، تارة تسمية (حزب الشورى) ، وتارة أخرى تسمية (تحاد القوى الشعبية) بزعامة أسرة الوزير التي شارك رجالها في أحداث الحكومة الدستورية في ١٧ شباط من عام ١٩٤٨ . وقد ضم هذا الائتلاف السياسي عدداً لا بأس به من الساسة المخضرمين من جمهوريين وملكيين ، ممن أعلنوا انشقاقهم عن النظامين الجمهوري والإمامي . ويرى اتباع

هذا التيار أن الحل الأمثل للمشكلة اليمنية هو إفراح المجال لعناصر المستقلة فى بحث أسباب الأزمة وتقدم الحلول الناجمة لها ، كالأخذ مثلاً بفكرة قيام دولة اليمن الإسلامية ، بدلاً من النظامين الإمامى الملكى الاستبدادى والنظام الجمهورى العسكرى . ولا يزال قادة هذا التنظيم يتطلعون للعب مثل هذا الدور فى الوقت الراهن ، رغم أن المعادلة السياسية قد تحولت بشكل ملحوظ بعد قيام دولة الوحدة فى ٢٢ مايو من عام ١٩٩٠ .

(٦٧) غليس . التجديد فى فكر الإمامة . سبق ذكره . ص ١٦٩

(٦٨) انظر خطاب القاضى عبد الرحمن الإريانى الموجه لمؤتمر الشباب المتعقد فى ٨ مارس ١٩٦٩ فى كتاب وزارة الإعلام تحت عنوان : وثائق يمنية ، ص ٦٢ . وانظر أيضاً ملاحظات أبو غانم : القبيلة والدولة ، سبق ذكره ، ص ٣٢٨ .

(٦٩) إيلينا : التطور السياسى للجمهورية العربية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(٧٠) من إجابات النعمان ، سبق ذكره .

(٧١) فى هذه الفقرة ، يندب الزبيرى هنا علماء المؤسسة الإمامية الذين تعرض بعضهم للتصفية الجسدية فى الأيام الأولى من قيام الثورة ، حيث أصدرت محكمة أمن الثورة حكم الإعدام فى حق بعضهم دون محاكمة عادلة . راجع الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٥٥

(٧٢) المصدر نفسه . ص ١٥٦ .

(٧٣) المصدر نفسه . ص ١٥٩ .

(٧٤) انظر تفاصيل ذلك فى كتاب الجناحى : الحركة الوطنية اليمنية . سبق ذكره ، ص ٢٤٤ ، والصياد : السلطة والمعارضة فى اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٩٥ .

(٧٥) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره . ص ١٥

(٧٦) أوبالانس : اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٧٧) كانت الأطر التى رسمها هذا الصلح قد مهدت الطريق لظهور ما يسمى بالملكة المتوكلية اليمنية ، فى حين ظلت عدن ومحيطها التسع ترزح تحت إدارة الاحتلال البريطانى . انظر سالم : تكوين اليمن الحديث ، سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

(٧٨) انظر سالم : تكوين اليمن الحديث . سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

(٧٩) المخابرات العامة : تقرير دورى عن أعمال التخريب التى يشنها عملاء الطابور الخامس داخل مدينة

صنعاء ، حرر فى ٩ مارس ١٩٦٥ لمكتب رئاسة الجمهورية ، ص ٤ .

(٨٠) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ١٦ .

(٨١) انظر لورنس : اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، سبق ذكره ، ص ٢٠٦ ،
وراجع أيضاً جبراسيموف : " القبلية في اليمن " ، قضايا العصر ، العدد ٤ (إبريل ١٩٩١) ، سبق
ذكره ، ص ١٣٥ .

(٨٢) الجاوى : حصار صنعاء ، سبق ذكره ، ص ٤ وما تليها .

(٨٣) تكرر استخدام عبارة (الخروج) بشكل ملفت للنظر في بيان حزب الله الصادر في شهر مارس من عام
١٩٦٥ ، في كتاب الطيب : التاريخ يتكلم . سبق ذكره . ص ١٩-٢٤ . والخروج من وجهة نظر
الزبيري ، لم يكن خروجاً مكانياً وزمانياً ونفسياً . وإنما خروجاً عقائدياً ، أى ثورة على الثورة ؛ أو كما
يؤكد المقال تلك الفكرة العقلية التي نشأت وترعرعت في الفكر الزيدى فأعطته طابعاً ثورياً " فهي تعنى في
الأساس الخروج على الحاكم الجائر .. والخروج حتى على المذهب نفسه .. " انظر المقال : قراءة في فكر
الزيدية والمعتزلة ، ص ٣٠-٣١ . وأحمد محمود صبحي : في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق
الإسلامية في أصول الدين ، (ج ٣ - الزيدية) . ص ٤٦٠ ، وأحمد الصياد : السلطة والمعارضة في اليمن
المعاصر ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٨٤) عبد الإله : نكسة الثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

(٨٥) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٩ - ٢٤ .

(٨٦) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(٨٧) المصدر نفسه .

(٨٨) من إجابات العنسى ، سبق ذكره .

(٨٩) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٣٩ .

(٩٠) كانت تجربة المجلس الجمهورى تحسد تجربة حزب الله بشكل عملي، حيث ساد الانسجام لفترة زمنية
قصيرة بين سلطة أهل الحل والعقد وبين سلطة العسكر من جهة ، وسلطة مشايخ القبائل الذين برزوا على
السطح كقوة سياسية فاعلة من جهة أخرى . لكن الحكم الجماعى للمجلس سرعان ما تحول إلى ملك
عضوض ، حيث تفرد فخامة رئيس المجلس الجمهورى القاضى العلامة عبد الرحمن بن يحيى الإريانى
بالسلطة والحكم ، الأمر الذى أثار حفيظة المؤسستين - العسكرية والقبلية ، فتحركتا في يوم ١٣ يونيو
من عام ١٩٧٤ للإطاحة برعاية الفقيه المحتسب على الثورة والجمهورية . قارن بين القراءة المختزلة
للمصحف الرئيس : رياح الجنوب اليمن ودوره في الجزيرة العربية ، سبق ذكره ، ص ٣٢١ - ٣٢٢ ،
وقراءة الصياد : السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر ، سبق ذكره ، ص ٣٢٤-٣٢٥ .

(٩١) المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ .

(٩٢) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٢٢ .

- (٩٣) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٦٩ .
- (٩٤) المقال : عبد الناصر واليمن ، سبق ذكره ، ص ٣١ .
- (٩٥) عبد السلام : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة ، سبق ذكره ، ص ١٠٠ .
- (٩٦) البردوني : من أول قصيدة إلى آخر طلقة ، سبق ذكره ، ص ٢٨ .
- (٩٧) كتبت الباحثة السوفيتية جلوبوفسكايا في كتابها التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية (ص ٨٣ - ٨٤) ما يلي : " وكان ميثاق الطائف موجهاً بالدرجة الأولى لتلبية مصالح الملكيين والقوى الرجعية العربية الواقعة ورائهم . وأيضاً الإمبريالية ، ويعتبر ميثاق الطائف أول وثيقة تعبر فيها الأوساط الجمهورية اليمنية عن استعدادها لرفض النظام الجمهوري ؛ واعترفت الوثيقة قانوناً بشرعية ادعاءات الملكيين بالسلطة وجعلتهم في وضع متساوٍ مع الجمهوريين . "
- (٩٨) الزبيري : الإمامة وخطرها على وحدة اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٤ .
- (٩٩) انظر كل من العيني . المؤامرات ومعارك ضد قضية اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٠٣ ، والشامي : رياح التغيير في اليمن . سبق ذكره ، ص ٥٣٥ .
- (١٠٠) انظر
- Zabarah. Op. cit. p.98.
- (١٠١) الطيب : التاريخ يتكلم . سبق ذكره ، ص ٣٤ - ٣٥ .
- (١٠٢) بعد تبيان العلاقة الحميمة بين الثورتين - اليمنية والمصرية - يوجه الزبيري اهتمامه نحو محتوى هذه العلاقة بين التجريبيين وإمكانية التعايش السلمي بين المجتمع اليمني الذي يعتنق الإسلامى عقيدة ومبدأ ، وبين نظام السلال الذي يحاول فرض إرادته على المؤسستين - الدينية والقبيلة مستنداً بقوة على الدعم المصري الغير محدود لحكومته . انظر كل من ليونارد بايندر : الثورة العقائدية في الشرق الأوسط ، ص ١٨١ ، وراجع خطاب القاضي الزبيري في ملف مجلة الكلمة : " وثائق أدبية وفكرية " ، الكلمة العدد ٣٩ ((يوسيو - يوليو ، ١٩٧٦)) ص ١١٠ .
- (١٠٣) المقال . عبد الناصر واليمن ، سبق ذكره ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .
- (١٠٤) انظر خطاب عبد الناصر في كتاب أجناسي : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٥٩ .
- (١٠٥) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .
- (١٠٦) من إجابات الفسريق محمد فوزي . وزير الحرية ورئيس هيئة الأركان السابق ، حورت في القاهرة في ٨ فبراير ١٩٩٠ .
- (١٠٧) نجيل القارئ لدراستنا المتعلقة بالحركة الإسلامية المعاصرة في اليمن :

- (١٠٨) البردوني : من أول قصيدة إلى آخر طليقة . سبق ذكره ، ص ٢٤ .
- (١٠٩) انظر مقالة مطهر علي الإراني في الموسوعة اليمنية ، سبق ذكره . ج ٢ ، ص ٨٣٤ - ٨٣٥ .
- (١١٠) غليس : التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن . سبق ذكره ، ص ١٣٦ . (١١١) الجناحي : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .
- (١١٢) أوبالانس : اليمن الثورة والحرب . سبق ذكره . ص ١٢٣ .
- (١١٣) انظر تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي عقده سفير اليمن المتجول الأستاذ محمد أحمد نعمان في نشرة الوثائق العربية بتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٦٤ . سبق ذكره ، ص ٢٥٧ .
- (١١٤) أوبالانس : اليمن الثورة والحرب ، سبق ذكره . ص ١٢٤ .
- (١١٥) ناجي : التاريخ العسكري لليمن ، سبق ذكره . ص ٢٣٤ .
- (١١٦) المخابرات العامة : تقرير عام عن الموقف العسكري في حدود قبيلة أرحب وبنى الحارث ، مكتب الاستطلاع والأمن الحربي ، صنعاء حرر في ١٢ / ٩ / ١٩٦٤ ، ص ٣ .
- (١١٧) الأسودى : حركة الأحرار اليمنيين والبحث عن الحقيقة، سبق ذكره، ص ٢٠٧ .
- (١١٨) لورنس : اللعبة الكبرى ، سبق ذكره ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .
- (١١٩) أوبالانس : اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٥٦ .
- (١٢٠) تناقضت السياسة المصرية حيث ظهرت مراكز قوى ترفع راية عبد الناصر لكنها تتحدى سياسته ، وانتقل هذا التناقض إلى اليمن . فكانت القيادة المصرية تحرك القبائل اليمنية بالمال والسلاح بواسطة العميد عيسى عباس فهمي ومحمد قاسم ضابطى الاتصال العربيين لدى وزارة شئون القبائل . انظر كل من البيضاى . مصر وثورة اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٣٣ ، وأبو غانم : القبيلة والدولة ، سبق ذكره ، ص ٣٢٧ وما تليها .
- (١٢١) انظر :

Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot. Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p.202.

- (١٢٢) كبير : الحرب العربية الباردة ، سبق ذكره ، ص ٦٢ .
- (١٢٣) أحمد : الدور المصرى في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .
- (١٢٤) القرآن الكريم : سورة آل عمران ، الآيتين ١٠٤-١٠٥ .
- (١٢٥) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٣٣-٣٤ .

(١٢٦) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(١٢٧) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(١٢٨) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

(١٢٩) انظر :

J.E. Peterson. Yemen The Search for a Modern State, p. 144-145.

(١٣٠) يعرف بعض الدارسين المذهب الهادي على أنه مذهب سياسي وفكري كتحصيل حاصل لثراث معتزلة اليمن في صدر الإسلام ، وما رافق تلك الحقبة التاريخية من قمع سياسي لرموز هذا الفكر في العهدين الأموي والعباسي. راجع زيد: معتزلة اليمن دولة الهادي وفكره، سبق ذكره، ص ١٥٧-١٥٨، و حسين عبد الله العمري : الإمام الشوكاني رائد عصره (باب الإمامة أو الولاية العامة) ، ص ٣٠٨ وما بعدها، وأشواق غليس : التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٨٤ .

(١٣١) من إجابات العنسي ، سبق ذكره .

(١٣٢) انظر مطارحات الإرياني في كتاب من وراء الأسوار ، سبق ذكره ، ص ٣٤ .

(١٣٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(١٣٤) أحمد : قيام الدولة الزيدية في اليمن . سبق ذكره ، ص ٦٦ .

(١٣٥) يذهب زيدية اليمن الهاديوية إلى أن الدعوة والخروج ملزمة لكل سيد هاشمي يأنس في نفسه الكفاءة لمنصب الخلافة . مستدلين بذلك على الحديث الشريف للرسول صلى الله عليه وسلم : " من مات ولم يعرف إمام زمانه مات مائة جاهلية " . انظر صاحب بن عباد : الزيدية ، ص ١٨٧ .

(١٣٦) الشماحي : اليمن الإنسان والحضارة ، سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

(١٣٧) المصدر نفسه . ص ٢٣٧ .

(١٣٨) راجع عن الخلفية الثقافية والسياسية لجليل (١٩٨٤) أحمد بن محمد الشامي : رياح التغيير في اليمن ، ص ٨٥ ، وأحمد عبد الرحمن المعلمي : الثورة المصرية في الأدب اليمني ، ص ٢٦ .

(١٣٩) حول عقيدة الأحرار اليمنيين . انظر سالم : مجلة الحكمة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٥٣-٥٤ ، وحول التجانس السياسي والثقافي لقيادة المعارضة اليمنية التي تأطرت وأصرها وراء أسوار سجن حجة ، بهذا الصدد راجع العمراني : الزبيري أديب اليمن . سبق ذكره ، ص ٢٧٥ ، وانظر أيضاً الفصل الرابع (أفق المعارضة) في كتاب الصائدي . حركة المعارضة اليمنية . سبق ذكره ، ص ١٥٠ وما بعدها، انظر أيضاً :

Zein A. Al-Abdin: " The Free Yemeni Movement (1940-48) And Its Ideas of Reform " ,
Middle East Studies, Vol. 15, no 1 (January 1979), p. 39 - 40 .

- (١٤٠) البيضاء : مصر وثورة اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤٦ .
- (١٤١) أحمد : الدور المصري ، سبق ذكره ، ص ١٩٨ .
- (١٤٢) الظاهري : القبيلة والنظام السياسي ، ص ١٣٩ .
- (١٤٣) من إجابات العنسى ، سبق ذكره .
- (١٤٤) شحرة : " الشهيد الزبيري والعمل الحزبي " ، سبق ذكره ، ص ٤٤ .
- (١٤٥) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٥٦ - ٥٩ .
- (١٤٦) أبو غانم : القبيلة والدولة في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٧١ .
- (١٤٧) الشرجي : القرية والدولة في المجتمع اليمني ، سبق ذكره ، ص ٢٤٣ .
- (١٤٨) من إجابات القاضي الإرياني ، سبق ذكره .
- (١٤٩) القاسمي : الوحدة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٥٥ .
- (١٥٠) انظر عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن ، ص ٣١ ، وتقدم دراسة شاكرا الجواهري: الصراع في عدن ، مطبعة مديبولي ، القاهرة، ١٩٩٢ ، تحليلاً أشمل للثورة اليمنية (١٤ أكتوبر ١٩٦٣) ، وتداعياتها السياسية خلال فترتي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ودراسة على الصراف: اليمن الجنوبي في الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة (مؤسسة رياض السريس، لندن، ١٩٩٢) ، مداخلته شخصية تعرض فيها الكاتب لطبيعة الصراع على السلطة في تجربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

الفصل السادس

عنف السلطة ومحنة المعارضة

عوامل انقسام النخبة :

إن أهم درس يمكن استخلاصه من تجربة الثورة اليمنية هو أن المؤسسة العسكرية لعبت دوراً فاعلاً في الحياة السياسية وعملية التحديث في المجتمع ، حيث أظهر العسكريون طموحاً واضحاً في السلطة ، كما يظهر ذلك من تشكيل أول حكومة برئاسة السلال . [انظر الجدول ٦ في الملحق ٤] وإذا كان الصراع على السلطة بين القادة العسكريين والساسة المدنيين قد ظهر على السطح منذ الشهور الأولى لقيام الثورة ، فإنه ظل قائماً حتى قدّم الزبيري ورفاقه استقالتهم الجماعية عن الحكومة ؛ وبالتالي أعلنوا خروجهم عن نظام السلال في مارس عام ١٩٦٥ . ^(١) ولم يكن الخلاف بين الطرفين مبنياً على قضايا جوهرية تتعلق بمستقبل نظام الحكم في البلاد ، بل على الممارسات والأساليب التي انتهجتها الحكومة في معالجة أزمة الحرب الأهلية .

سنحدد بدقة في سياق هذا الفصل عوامل انقسام النخبة وتعمق الخلافات حول مفهوم السلام والمصالحة الوطنية ، وهو خلاف عمقته أحداث الحرب الأهلية ، فكانت نتيجته الأساسية تبلور صيغة مجلس الرئاسة ، أو بتعبير أكثر دقة المجلس الجمهوري . ففي حين حرص العسكريون على تكريس مكانتهم في السلطة ، كان الساسة المدنيون يحاولون فك ارتباط الجيش بالسياسة وتحويله إلى مؤسسة رسمية تخضع لنفوذهم . وحول هذه النقطة بالذات كتب الزبيري : " .. أن جميع الضباط الأحرار الشرفاء هم معنا لا يؤمنون بأن يكون الحكم في اليمن حكماً عسكرياً . ونحن نعرف أيضاً أنهم لم يشاركوا في تدعيم هذا النوع من الحكم ، بل إنهم معنا يعارضونه ويرفضونه ، لأنهم ضحايا .. والعلاج الوحيد لهذا الإشكال هو أن ينضم الضباط الأحرار الشرفاء إلى حركة حزب الله ويوحّدوا مطالبه ، ويقنعوا الشعب بالحقيقة التي نعرفها .. " ^(٢)

وكانت مهمة غرس قيم مدنية ذات توجهات دينية قبلية أكثر منها وطنية قومية تفرض على قيادة الجيش القيام بمهام عسكرية محضة تنحصر في الدفاع عن النظام الجمهورى ، وحماية الأمن العام في البلاد مسألة غير واردة في أذهان العسكريين . ولم تكن هذه المهمة سهلة بالنسبة للساسة المدنيين المنخرطين في السلطة ، ذلك لأن " النمط الانقلابي هو أساس الخلاف في اليمن الشمالى ، سواء في شكل انقلابات سياسية أو عسكرية .. وكان تحرك الجيش فيها من قبيل تنفيذ مهام أسندت إليه ، أما الانقلابات العسكرية فقد حدثت في حالتين : إحداهما ضد النظام الملكى القائم ، وتمخض عنها تأسيس نظام عسكرى ثورى ، والثانية ضد نظام عسكرى ، وأدت إلى تغيير هذا النظام ، ومن ثم كان العنف هو القاسم المشترك الأعظم بين كل أشكال الخلافة . " (٣)

في سنوات الثورة الأولى ، لم يكن الجناح المنشق عن المعسكر الجمهورى ، قد نغى إلى تلك الدرجة التى تحيله إلى حزب سياسى منظم ، بقدر ما كانت زعامته قتل المصالح المكتسبة لتسلك الأسر المتنفذة التى نمت وترعرعت في فترة المملكة المتوكلية اليمانية . حيث اقتصر نشاطها في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية على دعوة السلام والمصالحة الوطنية ، والتعجيل بسحب القوات المصرية من البلاد ، تمهيداً للدخول في مفاوضات مباشرة مع المعسكر الملكى والحكومة السعودية في لقاء الطائف . (٤) كانت زعامات هذه المعارضة تتمتع بسمعة طيبة ، تفوق ما يتمتع به الضباط العسكريين والتجار المدنيين الذين كانوا يمثلون المصالح التجارية لسكان الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية ، المقربين من القيادتين اليمنية والمصرية . وللتعبير عن استنكارهم لمظاهر الفساد المالى والتكتلات الفتوية التى حرص الرئيس السلال على تغذيتها، قدم الزبيرى ورفاقه استقالتهم الجماعية عن الحكومة. وهكذا أخذت المعارضة تكشف عن توجهها السياسى المناهض للحكومة والوجود المصرى ، حين هاجم المؤتمرون في عمران وخمر والطائف سلطات صنعاء متهمين إياها بتبنى سياسة الفرقة المذهبية ضد قطاع من السكان ، وبالإخفاق الكلية في حل أزمة الحرب الأهلية . (٥)

لقد أرادت زعامة المعارضة ممثلة بحزب الله وكتلة حمر تقديم حلولاً جاهزة للوجود المصرى ، باعتباره جزء لا يتجزأ من المشكلة اليمنية ، من خلال تبنيها مشروع السلام والمصالحة الوطنية في مؤتمرا عمران وخمر . لكن مهمتها كانت غاية في الصعوبة ، كما أخذت الهوة تتسع بين الحكومة والمعارضة ، حيث عبرت الأخيرة عن تذمرها الشديد من الحكم العسكرى ، كما أفصح عن ذلك الزبيرى في قوله : " الحكم الجمهورى الذى نريده هو :

الحكم الجمهورى الإسلامى الصحيح ، يقوم على أساس الشورى .. الحكم الجمهورى هو الذى قامت من أجله الثورة ، هو الذى فى ظله : يحكم الشعب نفسه بنفسه، وتكون له الحرية فى أن يختار حكامه وأن يعزلهم من مناصبهم.. " (٦)

لكن هذه الواجهة القائلة بضرورة تطبيق مبدأ حكم الشورى فى الإسلام ، لم تكن أطروحاتها مقبولة لدى الحكومة ، لأن البلاد كانت تمر بطرف دقيق للغاية، وإن السلام والمصالحة كان أيضاً أمر بعيد النال ، نظراً للموقف السعودى الداعم للمقاومة الملكية المسلحة . ومثلما رفضت القيادتين اليمنية والمصرية الاستجابة لمطالب المعارضة بالبحث عن تسوية سياسية للحرب الأهلية ، رفضت زعامة حزب الله الإذعان لمشيئتهما . اكتسب الزبيرى من خلال هذه الدعوة قاعدة شعبية فى ذلك المحيط القبلى المفرق فى عزلته السياسية عن مجريات العصر والحياة الحديثة ، حيث حاول توظيف الدين فى صالح القبيلة وفق تصوره الخاص لماهية النظام الجمهورى ، مهماً بذلك إمكانية التوفيق بين النزعتين الدينية القبلية والوطنية القومية .

من هذا المنطلق ، يركز برنامج المعارضة على فكرتين : فكرة تأطير الحكم الجمهورى وفق تصورها الخاص لمفهوم الحكم الشعبى ، وهذا يعنى إلغاء الحكم العسكرى لتحل محله سلطة مدنية مكونة من أهل الحل والعقد . فالدعوة إلى قيام جمهورية إسلامية مستقلة ذات سيادة ، عاصمتها خمر أو عمران ، وعلى الأرجح يحدد هذا الاتجاه البيان الذى وجهته المعارضة إلى ضباط الجيش اليمنى : " قلنا إننا نريدها جمهورية إسلامية ، لا حكماً عسكرياً " . (٧) وفى ذلك إشارة واضحة إلى واقع المعارضة التى أخذت على عاتقها مسئولية " .. إنقاذ سمعة الجيش اليمنى من سوء السمعة التى جرها عليه حفنة تعد بالأصابع، اغتصبت السلطة العليا، وصبغت النظام الجمهورى بصبغة الحكم العسكرى ، وجعلت الشعب اليمنى كله يفهم هذا الفهم ويتأجج حقداً وغيظاً .. " (٨)

وفيما يتعلق برد فعل المعارضة على تفرد السلال بحكم البلاد ، وجهت له تهمة اغتصاب السلطة ، وصبغ النظام الجمهورى بالصبغة العسكرية . يجب التفريق هنا بين موقف زعامة حزب الله التى أخذت تطالب بخلع السلال ، وبين زعامة كتلة خمر التى كانت تطمح فى الحصول على المزيد من المكاسب السياسية بصرف النظر عن حكم البلاد . وقد أدى موقف الطرفين إلى تعزيز نفوذ القوى القبلية فى الدولة ، لا سيما بعد أن استجابت القيادتين اليمنية

والمضمرية لمطالب المشايخ بمحصى متساوية في الحكومة ومجلس الرئاسة . وفي ظل الأحكام العرفية في البلاد، حظرت السلطات العمل الحزبي ، الأمر الذي سهل لزعماء العشائر استغلال هذا الفراغ السياسي فحاولوا تعزيز مواقعهم في أجهزة الدولة . كان الهيكل الاجتماعي سواء لحزب الله أو كتلة حمر ، يعتمد بدرجة أساسية على العلماء والمشايخ ، الذين عقدوا مؤتمرات شعبية داخل البلاد وخارجها حنف أنف السلطة . وكان الاعتراف الضمني للحكومة بزعامة القاضي الزبيري الروحية ، يعنى الاعتراف أيضاً بزعامة الشيخ الأحمر على الجميع ، على الأقل في حدود قبيلته .

ولما كانت المعارضة تحتاج إلى زعيم يمتلك الحكمة والمبادرة ، تولى الزبيري هذه المهمة الصعبة . ويرى القاضي أن حزب الله هو استمرار وتواصل لمسار الحركة الإسلامية منذ انطلاقتها الأولى في مرحلة شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقد اعتمد حزبه بصورة أساسية على تجمع كتلة حمر ، إلا أنه حاول توسيع قاعدة تحالفه السياسي مع اتحاد القوى الشعبية المنشق عن مجلس الإمامة ، ليشكلاً معاً ائتلاف القوى الثالثة ، وذلك من خلال تبنيهما لمشروع دولة اليمن الإسلامية ، الذي يركز على مبدأ الحكم الشعبي (القبلي) ، ليحل محل المذهبية الدينية التي سبق وأن كرسها المؤسسة الإمامية في العهد الملكي ، " كى يتسنى لتلك القاعدة الشيطانية - فرق تسد - أن تمزق وحدة الشعب وتقتعه من التكتل ضد الأوضاع القائمة ، .. " (٩) علماً بأن هذه المسألة - دولة اليمن الإسلامية - نقطة خلاف بين قيادات المعارضة ، التي ارتأت بعضها (عيد الرحمن الإرياني ومحسن العيني) " .. إلغاء حزب الله ، ولم توضع جذور عميقة لحركة شعبية . وأعظم مكسب هو مشروع الدستور ، الذي وافق عليه رئيس الدولة ، وأصدر قراراً بالعمل به ضمن موافقته على قرارات المؤتمر كمرحلة من مراحل احتواء الموقف والإعداد لضربه وضرب المؤتمرين والحكومة . " (١٠)

هكذا تبرز ثلاث مكونات سياسية وثقافية ، جسدها تجربة حزب الله خلال الثلاث السنوات الأولى من عمر الثورة اليمنية : المكون الديني بخصوصيته الفقهاء ، طبقاً لفهوم الحسبة عند الزيدية الذي استقاه القاضي الزبيري من ثقافته الدينية منذ نعومة أظفاره وهو طالباً بالمدرسة العلمية . أما المكون السياسي الوطني ، فقد اكتسبه في مرحلة الاتحاد اليمني مجازاة منه للمد القومي العربي ، حيث " .. ساقته هذه الوضعية إلى تبني مفاهيم غريبة ومواقف مثيرة ليس فيها شيء من الحكمة والكياسة ، ولعل الجميع يذكر حتى الآن ما أثاره الدكتور البيضاني حول الهاشمية قبل الثورة .. " (١١)

إن دراسة المكونات الثقافية لزعامه حزب الله تعكس توجهاتها الفكرية موقفاً سياسياً مناهضاً ليس للحكم العسكرى الجمهورى فحسب ، بل وللوجود المصرى . فالإثارة والعرض للمشكلة اليمنية من منطلق دينى أو قبلى ، كانت بطبيعة الحال مستعدة للتكيف مع الظروف المستجدة محلياً وعربياً ، وما يترتب على ذلك من توزيع الأدوار طبقاً لمقتضيات الحاجة والضرورة السياسية . فالخطاب السياسى للمعارضة ، اتسم بالترغيب والترهيب ، والدفاع والهجوم من جهة علاقتها بالسلطة الحاكمة ، والنظام السياسى القائم الذى كانت تقبل به ، لكنها ترفض الاعتراف بالقائمين عليه . فالذات اليمنية ، أو العقدة الزينية مثلاً ، كان المكون الأكثر دلالة على الحدس السياسى لزعامه المعارضة ، التى ترفض الوصاية الخارجية على الشعب اليمنى . فهذه المعارضة تبدو واضحة من خلال خطب الزبيرى وتصريحاته ، فصنعاء من وجهة نظره " .. كانت مركز الصراع ومركز الحكم فى آن واحد ، الثورة استولت عليها من الإمام يحيى ، والجيش المصرى يحرسها وأبناء الإمام وأحفاده وأساطله يريدون العودة إليها .. " (١٢)

وهكذا تعود هذه الجدلية القديمة - قحطانية عدنانية - التى تحكم المركز صنعاء بالمحيط القبلى ، وهى علاقات دائماً تبدو متوترة ، تظهر على السطح فى شكل سلسلة من الانفجارات والتمردات القبلية التى تشنها الأطراف ضد المركز . فالمركز لا يمنح الأطراف شيئاً إلا ما كان قد أخذ منها عنوة ، وهذه النظرية أكدها زعيم حزب الله قبيل انعقاد مؤتمر همر بأيام معدودة . بعث الزبيرى رسالة من قمة برط إلى أحد أقاربه فى صنعاء (يحيى بن محمد الزبيرى) ، شارحاً فيها الظروف الصعبة المحيطة بمهمته بعد الخروج : " إننا نعيش بهذه الفكرة الرائعة فى شبه أعياد رغم البرد والجبال والصعوبات . إن شعبنا جبار ولا بد من الخضوع له ، ولا قيمة لمن ينحرف من الأفراد . إننا نريد لكل قبيلة رواداً وقادة ، فليتهىأ الشباب المخلص حتى نعلن إليهم ذلك . إنه لم يعد يهمنا أمر الحكومة ، ولكن يهمنا تنظيم عقائدى للشعب . إن هذا هو دورنا . " (١٣)

لقد حرص الزبيرى ، استناداً إلى أقوال أنصاره الذين رافقوه فى رحلته المضنية إلى جبل برط ، على أن يلفت نظرهم إلى الدور المستقبلى الذى ينتظرهم لمواصلة مسيرة حزب الله . كانت مهمته غاية فى الصعوبة كما وضوحها فى سياق خطابه الموجه إلى أحد أقاربه المقيمين فى صنعاء . فعلى خلاف غالبية أقطاب المعارضة ، لم يستخدم القاضى مبدأ التقية والتورية الفقهية ، لتفادى بطش السلطة ، فهو يحث الشباب الناشئة على تبني " منهج ثورى متكامل تحت قيادة حزب الله " ، كما يشدد عليهم " أن يدرسوا كتباً إسلامية ويهيئوا أنفسهم لهذه الرسالة الثورية التى لا طريق للثورة فى بلادنا سواها .. فالخقل الوحيد لنمو الشخصية هى

الجماهير ومنطلقاتها الروحية والاجتماعية .. " (١٤) وبذلك كان أكثر الساسة المدنيين تطرفاً لضرورة تعبئة المؤسسة القبلية لمواجهة طغيان المؤسسة العسكرية وتسلب الضباط على مقاليد السلطة في البلاد .

وللوقوف على حقيقة هذا الدور ، في خطبه ومراسلاته ، لا تستقيم قراءة مسيرة حزب الله إلا في ضوء تجربته الشخصية التي تمزج مزجاً فاعلاً وحيّاً بين الدعوة لتبني منهج ثوري متكامل وبين الممارسة من خلال التزام خط إسلامي مناهض للمؤسسة العسكرية . وفي هذا الإطار استغل القاضي الزبيري موقعه في السلطة ، لأكثر الأحاديث جراءة في التحريض والتعبئة العامة للقبائل اليمنية وحثها على المشاركة في المؤتمرات الشعبية . وفسر الكثيرون دعوة الزبيري هذه تحيزاً ملموساً لصالح القبيلة ، وسخروا من قوله " أن جماهير القبائل ستخرج العباقة والقادة والزعماء . " (١٥)

ويناقش برنامج حزب الله الذي وضع في مارس ١٩٦٥ ، بإسهاب مسألة التغيير السياسي المطلوب في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية . وقد اقترحت زعامته تعديل الدستور ، وإقامة مجلس جمهوري ، وتأليف مجلس دفاع وطني ، وإعلان قيام جيش شعبي من أبناء القبائل ، وضمان حرية الرأي والتعبير . (١٦) وفيما يخص النظام السياسي بعد المرحلة الانتقالية تحدثت المعارضة عن إمكانية قيام مؤتمر شعبي ، يحدد فيه " أهل الحل والعقد في البلاد من العلماء والمشايخ والقادة العسكريين ، وأهل الرأي والخبرة ، ثم يختاروا رئيساً لجمهوريتهم ، وولياً لأمرهم بحرية تامة دون ضغط أو إكراه ، على أن يكون من يختاروه ممن تتوفر فيهم الكفاءة والأهلية والصلاح لولاية أمرهم . " (١٧) وفي إطار العمل السياسي الموجه ضد الحكومة والقيادة المصرية ، تعهدت المعارضة بمواصلة " .. الكفاح وحدنا من بعيد .. في أي جبل ، وفي أي كهف أو قرية ، ونستطيع أن نحضر صنعاء ، وننادي بنفس الدعوة المبرورة . " (١٨) وفي حين كانت نشرات الحزب تدعو الشعب إلى الالتفاف حول النظام الجمهوري ، كانت زعامته لا ترى ضيراً في الالتقاء مع عناصر المعارضة الملكية ، التي أخذت تطالب بقيام دولة اليمن الإسلامية . وهكذا يضع الزبيري شرطاً أساسياً لبقاء النظام الجمهوري واستمراره " .. نصرة الحق وأهله ، والدفاع عنه ، والانقياد له ، والجهد في سبيله باختياره المنقذ لليمن ، والتمسك بالنظام الجمهوري اليمني المبني على الشورى .. ، لقوله تعالى [وأمرهم شورى بينهم] . " (١٩)

ويمكننا أن نستنتج بعد ذلك كله ، أن ما أخذته الحركة الوطنية من تراث الزبيرى ، هو ذلك الدور الريادى الذى ينتقل باليمن من حضارة القرن العشرين إلى صدر الإسلام ، حيث يبنى القاضى محمد نظراته العقدية إلى المشكلة اليمنية على مجموعة مفاهيم فقهية سياسية وتاريخية اجتماعية ، صياغتها النظرية ضعيفة ، لكنها مشحونة بالألفاظ والمصطلحات ، وفى مقدمتها " الخصوصية اليمنية " . فالقبائل اليمنية فى نظره " ينبوع العروبة .. رفعوا راية العروبة والإسلام إلى أقطار المعمورة .. وهم السلاح فى يمين الشعب يهزه كلما ألت به الملمات ، ولولاها لفنى العرب وانقضوا ، وانحلت قواهم فى سحوم المدينة ، وانسحقوا تحت أقدام الغزاة .. " (٢٠)

يدافع الزبيرى عن دور القبيلة اليمنية فى التاريخ ، بالقدر نفسه الذى يدافع فيه عن الشريعة الغائبة فى ظل الأحكام العرفية فى مرحلة الجمهورية العربية اليمنية . فبدل التنظير لمرحلة قادمة ، انصب التفكير على مرحلة ماضية ، وعلى نقد تصرفات الحكام والاحتساب عليهم . من هنا كانت دعوة حزب الله فى اليمن تجربة قاصرة يعوزها التنظير بموضوعية لواقع الحال فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، فى ضوء التدخل المصرى لصالح النظام الجمهورى . فالرئيس السلال الذى فرضته الأحداث فرضاً على تنظيم الضباط الأحرار ، جاء تجسداً لتلك الحقبة الناصرية ، حيث هيمن على مقاليد السلطة والحكم فى اليمن الجمهورى النخب العسكرية المنبثقة من بين صفوف الشعب . (٢١) هذا اللون من الحكم العسكرى كما فهمته المعارضة فى خطابها السياسى ، كان يتنافى مع مفهوم حكم الشورى فى الإسلام ، ولم تكن البيئة السياسية فى اليمن مهياًة لتقبله واستيعابه .

تعددت خلال هذه المرحلة مواقف جميع المعنيين بحل أزمة الحرب الأهلية ، حيث برزت فيها الملامح الواضحة لطبيعة الصراع على السلطة بين النخب المدنية والعسكرية . وكان الدعم السياسى الذى قدمته الجمهورية العربية المتحدة لحكومة الجمهورية العربية اليمنية ، قد ساهم فى تعزيز مواقع العسكريين فى السلطة ، لكنه لم يساهم فى حل أزمة الحرب . فالقيادة المصرية رغم استخدامها الأسلحة الروسية الحديثة على نطاق واسع فى حرب اليمن لإخضاع القبائل المتمردة ، لم تفلح فى بسط سيطرتها على المرتفعات الشمالية والشمالية الغربية ، واكتفت قواتها بفرض سيطرتها على المدن الرئيسة هناك (الجوف وصعدة وحجة وحريب ومأرب وعمران وصنعاء) ، لأنها كانت تدرك تماماً مدى خطورة الوضع الداخلى ، عندما بلغ الانقسام فروته فى الصف الجمهورى فى شتاء عام ١٩٦٤ مرحلة خطيرة لا يمكن السكوت عليها . (٢٢)

ففى تقرير أعده مكتب الاستطلاع والأمن الحربى المرتبط بالقيادة العربية بصنعاء فى ١ ديسمبر ١٩٦٤ ، أبلغ السلطات العليا بالقاهرة أنه " تم اكتشاف تنظيم سرى فى العاصمة يدعى حزب الله يتبناه مجموعة من الوزراء يتصدرهم الإخوانى محمد الزبيرى ، وانظم إليه مجموعة من كبار ضباط الجيش اليمنى الذين يخططون لقلب نظام الحكم والإطاحة بالمشير السلالة واغتيال قائد القوات العربية ورئيس هيئة الخبراء العرب .. " وورد فى التقرير " ليس فى اليمن أحد باستثناء أبناء المناطق الجنوبية يحبون المصريين والرئيس جمال عبد الناصر " .^(٢٣) ولقد ظهرت حقيقة الدور البارز لهذا القطاع من الشعب فى استقبال سكان مدينة تعز الحار لطلائع القوات المصرية وضباطها ، الذين كلفتهم القيادة العليا بمصر بإعداد الخطة العسكرية (صلاح الدين) المرسومة لتحرير الجنوب اليمنى من نير الاحتلال البريطانى .^(٢٤)

كما لا يفوتنا الإشارة هنا إلى أسباب زيادة حجم القوات المصرية المربطة فى اليمن منذ بداية عام ١٩٦٣ من (١٥٠٠٠) جندي ليصل عددهم فى نهاية عام ١٩٦٥ إلى (٦٠٠٠٠) مقاتل مدعمن بالأسلحة الثقيلة .^(٢٥) يكفى أن نعى هذه الأهمية لحجم القوات العربية المربطة فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، والضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة التى تعرضت لها قيادتها السياسية ، سواء فى نطاق مطالب المعارضة الجمهورية بإحلال السلام والمصالحة ، أو فى نطاق الضغوط الأمريكية والسعودية المطالبة بسحب الجيش المصرى من اليمن . ذلك الانسحاب المصرى من المنطقة كان مرهوناً بهزيمة ٥ يونيو عام ١٩٦٧ من جهة ، ومتزامناً مع انسحاب القوات البريطانية من قاعدة عدن فى ٣٠ نوفمبر من نفس العام من جهة أخرى .^(٢٦) ولعل الجماهير التى استنفرت حواسها الحرب النفسية الموجهة ضد النظام الجمهورى ، هى جماهير المدن من سكان الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية ، حصراً - رداً والبيضاء ويريم وإب وتعز والحديدة ، والضالع وعدن ، والريف المحيط بها ، الذى استجاب لنداء الجهاد الوطنى المقدس ضد فلول المرتزقة البيض الذين جندتهم الرجعية العربية لخدمة الأسرة المالكة من جهة ، وضد قوات الاحتلال البريطانى المتواجدة على أرض اليمن منذ قرن وأكثر من الزمن من جهة أخرى .

على أن الأمر كان مختلفاً نسبياً لدى سكان مدن الهضبة الشمالية والشمالية الشرقية والغربية ، حصراً - مأرب وحريب والجوف وصعدة وشهارة وحجة وعمران وخمر ، حيث تسود هناك أعراف القبيلة وتقاليدها . كانت المقاومة المسلحة ضد النظام الجمهورى قوية ، بفضل سيل المساعدات المالية السعودية ودفق الأسلحة الأمريكية المنهمرة للقبائل المتمردة ،

حيث بلغ التصعيد العسكري الذروة في صيف عام ١٩٦٥ ، عندما تمكنت القوات الملكية ليس قطع طريق الحديدية - صنعاء فحسب ، بل الاستيلاء على حريب ومأرب وصعدة . وكان لسقوط صعدة معقل الدعوة الزيدية أثره البالغ على معنويات الجمهوريين ، عندما "دعا مجلس الإمامة إلى مواصلة الجهاد ضد الغزو المصري حتى دحر آخر جندي فرعونى من أرض اليمن" .^(٢٧) غير أن القوات الجمهورية كانت قد شنت هجوماً مضاداً استعادت فيه صعدة ومأرب ، بفضل الغطاء الجوى الذى وفرته القيادة العربية للمهاجمين ، وتمهيداً لانسحاب الجيش المصرى إلى مثلث طريق الحديدية - صنعاء - تعز . هذا الموقف العسكرى الجديد أصبح فيما بعد يعرف باسم " استراتيجية النفس الطويل " ، تلك السياسة التى اقتضت على سحب القوات من عمق الهضبة الشمالية ، وحصر نشاطها العسكرى بشكل مكثف حول العاصمة صنعاء ، بهدف التقليل من حجم الخسائر المادية ، ورفع المعنويات لدى المعسكر الجمهورى . وبالتالى تأهيل طلائع الجيش اليمنى ، حديث العهد والتدريب على الأسلحة الروسية على خوض غمار حرب عصابات جبلية لمواجهة الملكيين فى جبهات القتال .^(٢٨)

حرب اليمن هذه ، لا يتسع لنا المجال هنا لإيراد وقائعها كاملة ، فهى بحاجة إلى دراسة مستقلة . ولكن ما يهمنا هو دراسة تداعياتها السياسية على الساحة ، خصوصاً المعسكر الجمهورى ، حيث استعرت الانقسامات بين القادة العسكريين والسياسة المدنيين حول مسألة السلام والمصالحة . وقد كانت جماعة حزب الله وكتلة حمر تتعارض مصالحها مع العسكريين المحسوبين على نظام السلال ؛ وهم من ذوى الرتب الكبيرة ، من أمثال الفريق حسن العمري ، والسواء عبد الله جزيلان ، والعميد عبد اللطيف ضيف الله ، والعقيد على الكهالى وغيرهم . لكن بعض الأسماء الجديدة بدأت تظهر على السطح ، وهى أسماء سيكون لها وزن كبير فى معركة الدفاع عن صنعاء : النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب ، والنقيب محمد على الجبرى ، والنقيب محمد صالح فرحان ، والنقيب على مثنى جبران ، والنقيب حمود ناجى سعيد ، والملازم محمد مهيوب الوحش ؛ جميعهم اعتنقوا الجمهورية عقيدة ومبدأ ، تلازمهم حساسية مفرطة تجاه كل ما هو تقليدى . ومعتدل يميل لتسوية سياسية مع المعسكر الملكى ؛ وهم بالرغم من خبرتهم السياسية المحدودة ، كانوا يتمتعون بخبرة قتالية عالية اكتسبوها فى أرض المعركة .^(٢٩) كان الجيش اليمنى الذى جعلت منه سنوات الدفاع عن الثورة والجمهورية لحمه واحدة ، تريد طلائعه أن تلعب دوراً يتناسب مع حجمه فى الحياة السياسية ، كما هو الحال فى بقية الأقطار العربية .

ولقد حاول قادة الوحدات النظامية خصوصاً الصاعقة والمظلات والمدفعية والمشاة ، استخدام مراكزهم ونفوذهم في الجيش ، وأخذوا يفكرون بمجدية بتصحيح الأوضاع المتردية في البلاد ، تهيئداً للاستيلاء على السلطة . وكانت حرب السبعين يوماً قد أفسحت الطريق أمامهم بالوصول إلى مراكز قيادية في وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة ، رفضوا التخلي عنها بعد انتهاء المعركة ، وأعلنوا مقاومتهم الشديدة لقرارات القيادة السياسية التعسفية ، بإلغاء منظومة المقاومة الشعبية التي أصبحت رديفاً سياسياً وعسكرياً لمراكز القوى الجديدة في الجيش والأمن العام . وقد جرت صدامات عنيفة بينهم وبين أنصار القاضي الإرياني والفريق العمري في أحياء العاصمة صنعاء ، كلفت المعسكر الجمهوري نحو ألف قتيل وجريح في أحداث ٢٠ و ٢١ أغسطس من عام ١٩٦٨ .^(٣٠) وفي هذه الأزمة تحالفت القوى المحافظة المستواجدة في قيادة الجيش اليمني والجيش الشعبي (القبلي) لضرب الوحدات النظامية ، باعتبارها قوات غير موالية للشرعية السياسية تعارض مشروع السلام والمصالحة مع الملكيين .

لقد كشفت أحداث ٢١ و ٢٢ أغسطس ١٩٦٨ بصنعاء الضوء بوضوح على التركيبة السياسية والاجتماعية المعقدة للقوى الجمهورية ، التي هددت مستقبل النظام الوليد الذي ساهمت في خلقه ، عندما تطور الخلاف بين القوى القديمة المتواجدة في الحكومة والمجلس ، وبين القوى الجديدة المتواجدة في قيادة الجيش إلى مواجهة مكشوفة في أحياء العاصمة . أما سبب الصراع كما أوضحه رئيس هيئة الأركان النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب ، فكان مصدره " خيانة رئيس المجلس الجمهوري لأهداف الثورة ومبادئها في قبوله عودة الملكيين وأنصار دولة اليمن الإسلامية إلى صنعاء ، وبيع البلاد للرجعية السعودية والإمبريالية الأمريكية . " ^(٣١) فالوحدات النظامية الحديثة التي أبليت بلاءً حسناً في معركة الدفاع عن صنعاء المحاصرة في حرب السبعين يوماً ، بعد أن تحققت لها النصر العسكري الحاسم على الملكيين ، كان ضباطها يخشون أن تلحق بهم وحلفائهم من القوميين هزيمة سياسية من نوع آخر ، سيما وقد باشرت قوات الجيش الشعبي (القبلي) سلسلة من الاعتداءات المتكررة على مقرات المقاومة الشعبية في صنعاء والحديدة وتعز ، وتعرض بعض ضباط القوات المسلحة وقيادات اتحاد عمال اليمن للاعتقال والتصنيفية الجسدية . ^(٣٢) إزاء ذلك ، حاولت القيادات الشابة في الجيش إثبات وجودها في الساحة السياسية ، فتصدى لها الفريق العمري وأنصاره بقوة ، " وأسفرت المواجهات والاشتباكات التي استمرت أياماً وأثارت الرعب والفرع في صنعاء وجوارها ، إلى هزيمة الوحدات التي كانت مرتبطة بالجبهة القومية في عدن . واختلفت التحليلات والآراء حول

النتائج التي أدت إليها تلك الاشتباكات ، المستقلون وأنصار الاعتدال ، والمحافظون بشكل عام اعتبروا أن الاعتدال هو الذى انتصر ضد التطرف ، الذى كان يمثل قادة تلك الوحدات ذوو الميول الماركسية .. " (٣٣)

كانت عملية فك ارتباط الجيش عن السياسة إحدى المهام الرئيسة للمجلس والحكومة، سيما وقد اتخذ الصراع بين القديم والجديد أشكالاً سياسية متعددة ، وكان أخطرها محاولة المجلس الجمهورى اللعب على ورقة الفرقة المذهبية . ويصف أحمد الصياد طبيعة الصراع وتعيقاته في هذه المرحلة : " هذا هو المخطط لمسيرة الثورة المضادة ، نرى من خلاله إن كل مخطط يكمل الآخر ، وإن أحداث أغسطس ١٩٦٨ التي حدثت فيها المواجهة العسكرية ، والتي حاولت السلطة أن تصبغ عليها الطابع الطائفي لم تكن سوى حلقة من ذلك المخطط ، أبرزت بشكل واضح الطبيعة الطبقية لذلك الصراع القائم بين قوى الثورة المضادة من إقطاع وبرجوازية وعناصر ظلامية ، وقوى الثورة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وبورجوازية صغيرة . " (٣٤) ويقلل رياض الرئيس من أهمية الصراع المذهبي الذى ظهر مجدداً في سلسلة الحروب الأهلية التي شهدتها اليمن عبر الحدود بين شطرى اليمن - الشمال والجنوب ، فالعامل العقائدى هو الذى فرض نفسه : " .. أن تألب القوى الرجعية ودعمها المباشر لـلقائدات البعثية داخل الجيش، كان السبب في النهاية التي أدت إليها تلك المواجهات . وقد اضطر بعض قادة الوحدات للنزوح إلى عدن بمن فيهم الشخصيات المدنية . وعندما تسلم يسارو الحركة القومية السلطة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، كان بعض القادة من أبناء تعز وجوارها يحاولون إذكاء الصراع بإثارة القضية المذهبية بين الزيدية والشافعية . " (٣٥)

والرأى العام اليمنى في مدن اليمن الرئيسة ، بقدر ما كان مهتماً بالتداعيات السياسية والعسكرية المتولدة عن الإنشقاقات السياسية في الصف الجمهورى ، بقدر ما كان أكثر استجابة لصوت المعركة ، حيث انخرط عدد كبير من الفلاحين والعمال وطلبة المدارس في صفوف الحرس الوطنى ومنظومة المقاومة الشعبية للدفاع عن النظام الجديد . (٣٦) وإذا كان الصراع بين القديم والجديد في العهد الجمهورى قد أخذ من المتناقضات الاجتماعية والسياسية شكلاً أساسياً ، فالطائفية الدينية لعبت دوراً هاماً وخفياً في تعزيز طبيعة التفاعل السياسى في الداخل والخارج . " (٣٧) ففي حين كان أنصار الجمهورية ، رغم الخلافات والانقسامات التي تسودهم حريصون على إقامة مجتمع الإخاء والمساواة ، كان أنصار الملكية حريصون على بعث الفسق بين السكان " في حرب عصابات وتسلل وختر ومكر ، ولم تقدم تلك القوى

الخارجية جندياً واحداً ، بل ظلت تنعم في هذا النزيف الدموي ، وتمرح وتفرح طيلة ثمان سنوات . " (٣٨)

ويبدو أن فردية المشير السلال وتسلطه الدكتاتوري من جهة ، واعتداده بالدور المصرى إلى حد الغرور في ميدان العمل العسكرى والسياسة من جهة أخرى ، دفعاه لأن يصطدم مع معظم الساسة المدنيين من أنصار الحل السلمى . فاختلف مع القاضيين الزبيرى والإريانى والشيخين النعمان والأحر ؛ إذ احتج هؤلاء على مسلكيته في اتخاذ القرارات السياسية دون استشارتهم . وبالمثل رفض الزبيرى منهجه المعتمد على العنف والتصفية الجسدية لخصومه ؛ كما رفض الانصياع للقيادة المصرية وأجهزة مخابراتها العسكرية الرافضة لمشروع إنشاء جيش شعبى قبلى موازى في قواته وتسليحه للجيش النظامى . ولم يبق لزعامة المعارضة الجمهورية المنشقة عن نظام السلال من خيار سوى الخروج من صنعاء إلى جبل بوط .

وإذا كان نظام السلال قد تابع عملية خروج القاضى الزبيرى من صنعاء إلى ريدة والتقاءه هناك بعدد من زعماء العشائر اليمنية الجمهورية والملكية ، فقد أرسلت القيادة المصرية عملاتها لرصد تحركاته ، بل ومحاولة اعتقاله ، لكنها أحجمت عن ذلك حرصاً منها على إبقاء الجبهة الشمالية هادئة . وقد كانت القيادتين - المصرية واليمنية - تعلم كل شيء عن الإجراءات التى تم اتخاذها من قبل زعامة حزب الله وتجمع كتلة خمر من أجل نجاح المؤتمر الشعبى المزمع انعقاده في مطلع شهر إبريل من عام ١٩٦٥ . كما أخذت الأخبار تصل إلى القيادة العربية . بصنعاء تباعاً بأن عدداً من المواقع العسكرية ، حيث ترابط قوات مصرية أصبحت عرضة للهجوم من قبل المتمردين بصورة منتظمة خلال شهر مارس (٣٩) ؛ وإذا أمكن تفسير مغزى ذلك التصعيد العسكرى ، فالرسالة أصبحت واضحة بالنسبة للسلطة والمعارضة .

وعلى أية حال ، كانت أجهزة المخابرات في صنعاء ، تشير دون انقطاع إلى حالة الهدوء الذى يسبق العاصفة في الجبهة الشمالية ، في كل من عمران وخمر ، " أخذت عناصر حزب الله تكثف نشاطها بصورة فعالة في أوساط القبائل المتمردة . " (٤٠) كما ورد في تقرير خطى كتبه ضابط الاتصال المصرى العميد قاسم الصاروخ موجهاً للقيادة العربية بصنعاء محذراً إياها من أن الهدوء الذى يسود الجبهة " يعود أساساً إلى المرتبات الشهرية والميزانيات المخصصة للشيخ عبد الله الأحر ورفاقه من المشايخ خصوصاً الشيخ مجاهد أبو شوارب والشيخ محمد أحمد الحبارى والشيخ أمين أبو رأس والشيخ سنان أبو لحوم وغيرهم ، لا زالوا يتلقوا المساعدات

المادية السخية منى شخصياً على شكل ربات فضية وجنيهات ذهبية وينادق أوتوماتيكية من صنع روسي ، كانت عهده في محزون القيادة المركزية للجهة الشمالية . " (٤١) وقد أعرب كاتب التقرير " أن شيوخ القبائل الملتفين حول الشيخ الزبيرى ليسوا راضين كلية عن الرئيس السلال ، ويخططوا لعزله أو اغتياله .. " (٤٢)

وبسبب النجاح الذى حققه القاضى الزبيرى فى أوساط القبائل اليمنية وفى أحياء العاصمة صنعاء ، حيث ألتف الأنصار من حوله باعتباره بطلاً من أبطال الإسلام والسلام ، منتصراً للذات اليمنية المنكسرة تحت وطأة التدخل المصرى الذى تربو قواته على الخمسين ألف جندى وضابط . (٤٣) وترجع أهميته كزعيم سياسى أثبت مقدرة عالية فى توظيف الدين لصالح القبيلة ، من خلال دعوته إلى تمثيل نسيى للمشايخ فى الوظائف المدنية وفى الجيش النظامى . وكان يعمل بنشاط وهمة على تكوين كتلة سياسية قوية قادرة على تسلم مقاليد الحكم فى البلاد عندما تحين الفرصة ، حيث كانت لديه مقدرة عالية على تعبئة الجماهير من حوله من خلال رفعه لشعار السلام والمصالحة الوطنية . وقد انتقد نظام السلال أكثر من مرة ، ودعا إلى حل سياسى للصراع المسلح بين أهل اليمن : " إلى جميع المثقفين والمفكرين .. أى مبدأ فكرى ، أو سياسى ، أو حزبي من مبادئ العصر الحديث ، غير مبادئ الثورة الإسلامية يمكن أن يكون موضع تفاهم بين المواطنين فى المدينة والقرية فى الشمال والجنوب ، والشرق والغرب ، بين القبائل والمزارعين ، بين المعممين والمدسملين والمبنتلين . ويجد الداعى إليه تجاوباً مع القاعدة الشعبية العريضة أينما اتجه وأينما ذهب ؟ " (٤٤)

أما الشيخ الأحمر فقد حاول الاحتفاظ بشعرة معاوية ليس مع نظام السلال فحسب ، بل ومع القيادة المصرية ، وخيار التراجع عن تقديم تأييده المطلق للنظام الجمهورى بالنسبة له ، كان أشبه ما يكون بعملية انتحارية ، إذا ما تذكرنا أن والده (الشيخ حسين بن ناصر الأحمر) وأخيه (الشيخ حميد الأحمر) قد ذبحا وهما أسرى ، أو بالأحرى رهائن لدى الإمام أحمد . (٤٥) ورغم اختلاف الدوافع لدى زعامة حزب الله وزعامة كتلة حمر من أجل تغيير واجهة الحكم ، فإنه من المتفق عليه ، أنهم قبلوا التحالف مع بعض الشخصيات المدنية والعسكرية المتذمرة من القيادتين اليمنية والمصرية ، حتى يتمكن الجميع الخلاص من نظام السلال . فالشيخ الأحمر زعيم قبيلة حاشد كان يتطلع بدوره ليس لزعامة تحالف حاشد وبكيل فحسب ، بل لرئاسة الجمهورية التى عمدها والده وأخيه بالدم ، عندما أعلنوا خروجهم على الإمام أحمد . (٤٦) أما غيرهم من القوى السياسية المتواجدة فى الساحة كالسادة الهاشميين خصوصاً آل الوزير ،

والقضاة القحطانيين تحديداً آل الإرياني ، فقد كانوا في مرحلة إعادة ترتيب أوراقهم؛ وكان النعمان والزبيرى يشكلان همزة الوصل بين الجميع .

ارتبط نظام الحكم في العهد الجمهورى بالأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعى في اليمن، وهى أشكال احتفظت بحيويتها حتى الآن . تجدر الملاحظة هنا أن معظم أعضاء النخبة الحاكمة - مدنيين وعسكريين - ينتمون إلى وسط قبلى احتفظ الكثير منهم بنفس التصور، حتى أولئك الأشخاص الذين لم تعد تربطهم أية رابطة بذلك المحيط الاجتماعى ، فيما لو تذكرنا حالة البيضاني . ولا يخفى ما للعشائر والأسر من أهمية سياسية في مجتمع تقليدى ومحافظ كاجتمع اليمنى ، الذى يشغل معظم سكانه بالزراعة كحرفة رئيسة والعسكرة كحرفة ثانوية في أوقات السلم والحرب . وتضم هذه الشبكات من العلاقات غالبية العناصر القيادية المشاركة في حركة ١٧ شباط ١٩٤٨ الدستورية ، وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .^(٤٧) على أن الصراع على السلطة في المعسكر الجمهورى أخذ أشكالاً متعددة ، في بعض الأحيان تقلبت فيه المصالح الخاصة على مصلحة الوطن العليا . وتتمثل الوظيفة الأساسية للنخبة في حماية المكتسب ، وبالتالي البحث عن الشرعية، مع المحافظة قدر الإمكان على حماية الموروث، حتى لا تحدث القطيعة نهائياً بين القديم والجديد .^(٤٨) فالتحالف يتم دائماً عند الأزمات الخادة - الدفاع عن النظام الجمهورى والوحدة الوطنية - ، ولكنه سرعان ما ينفض عندما تبرز الخلافات على السطح حول التفسيرات المختلفة لهذه المفهومين . وإذا ما فقدت النخبة تماسكها - عصبيتها - ، فإنها تصبح عاجزة عن حماية النظام الذى يحميها .

وهنا تكمن قصة الصراع على السلطة في اليمن بين الساسة المدنيين والقادة العسكريين . فالقديم والجديد يتعايشان في حالة نزاع ، وهذا عين ما حدث في شهر مارس من عام ١٩٦٥ ، عندما قرر القاضي محمد الزبيرى الخروج علانية - إلى برط - على النظام الجمهورى في صنعاء ، أو عين ما حدث في أغسطس ١٩٩٣ ، عندما غادر على البيض صنعاء إلى عدن مغاضباً ، حيث فسر خروجه هذه المرة ، بأنه ليس خروجاً عن دولة الوحدة فحسب ، بل خروجاً عن الشرعية والإجماع والوطنى .^(٤٩) وأحداث الحرب الأهلية في اليمن شماله وجنوبه ، كان لها تأثيرها على الحياة السياسية اليمنية التى انبثقت منها تيارات وطنية قومية معتدلة ومتطرفة ، قادت إلى قيام تجربة الجمهورية العربية اليمنية وتجربة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، وما ترتب عليهما من مضاعفات اجتماعية وثقافية في الحياة السياسية اليمنية المعاصرة .

ظهرت الانقسامات في المعسكر الجمهوري بفعل الدور المصري الداعم للحركة الثورية في جنوب شبه الجزيرة العربية ، ويعود تاريخ هذه المبادرة المصرية إلى الزيارة التي قام بها عبد الناصر إلى اليمن في شهر مارس ١٩٦٤ . منذ ذلك التاريخ ، أعادت الحكومة صياغة برامجها لمواجهة التحديات الجديدة في شمال اليمن وجنوبه ، إلا أن ظروف الحرب الأهلية وتعقيداتها دفعتها إلى تجنيد أنصار لها من بين العشائر والمناطق الموالية للنظام الجمهوري . في الوقت نفسه كانت القيادة المصرية مضطرة إلى توزيع المال والسلاح بسخاء للعشائر المتمردة ، بهدف كسب ولائها للنظام الجمهوري . ^(٥١) لهذا الغرض أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً جمهورياً ، بإضافة حقيبة وزارة شؤون القبائل في ثانی حكومة عسكرية يرأسها السلال في شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ . وفي أبريل عام ١٩٦٣ ، صدر قرار جمهوري بتشكيل اللجنة المركزية لشئون القبائل برئاسة الشيخ غالب بن ناصر الأحمر . ^(٥٢) [انظر الجدول رقم ٥ في الملحق ٤] كان الهدف من وراء هذه القرارات السياسية العليا هو ردم الهوة السياسية والنفسية بين الشمال والجنوب ؛ وبالتالي تزيل الفجوة والتوتر العام الذي ساد بين صفوف القيادة الجمهورية خلال الشهور الأولى من قيام الثورة .

في هذا الاتجاه، ساهم نظام السلال في تصعيد العمل العسكري في جبهات القتال بين الجمهوريين والملكيين، إلا أن ذلك التصعيد لم يكن يتناسب مع حجم المناورة السياسية ، التي كانت ترمى إلى إفشال أية تسوية سلمية لأزمة الحرب الأهلية في اليمن . وقد احتاج السلال إلى إقامة شبكة من التحالفات بين أتباعه ، بهدف إيجاد قوة قادرة على المواجهة ، تمثلت البداية في السماح لاتحاد عمال اليمن ونقاباته المهنية المساهمة في العمل السياسي والتنسيق مع حركة القوميين العرب ، وجماعة عبد الله باذيب (حزب الطليعة) ، التي كانت عناصرها متواجدة في الساحة قبل وبعد قيام الثورة . ^(٥٣) وكانت هناك أرضية مشتركة لهذا الالتقاء، فالجمهوريون المتشددون (قوميون وناصريون وماركسيون)، كانوا يتضايقون من تحركات جماعة الإخوان المسلمين - فرع اليمن - ، أي حزب الله المربية بين القبائل اليمنية ، لاحتكار الشعور الوطني والعمل السياسي المنظم ؛ ويتعلق الأمر بالمناصب الوزارية المتنوعة التي تغذى هذا الصراع . لكن المناورة السياسية التي أظهرتها القيادة اليمنية خلال هذه الفترة ، لم تكن كافية للحد من نفوذ المعارضة المتزايدة ضد الوجود المصري في مرتفعات اليمن الشمالية والشمالية الغربية .

وبالمقابل كان أنصار حزب الله وكتلة حمر يشعرون أنهم قد تركوا على الهامش في الأعوام الأولى من قيام الثورة . ورغم وجود القاضي الزبيدي على رأس وزارة التربية ، والقاضي

الإرياني على رأس وزارة العدل ، والقاضي عبد السلام صبرة على رأس وزارة شئون القبائل ، استطاع الشيخ عبد الله الأحمر الاحتفاظ بحقية وزارة الداخلية في تشكيل حكومات متعاقبة (حكومة الجافني ، حكومة العمري وحكومة النعمان) ، حتى تاريخ انعقاد مؤتمر حمر في أبريل ١٩٦٥ .^(٥٣) [انظر الجدول رقم ٦ في الملحق ٤] ومهما بلغ عدد وزراء كتلة حمر في الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٥ ، فإن السلال لم يترك لهم فرصة التحرك السياسي بحرية معقولة . وكانت مؤسسة القوات المسلحة والأمن موصدة في وجوه أنصارهم ، الذين فضلوا اللحاق بالمعسكر الملكي .

ومن المفيد أن نتساءل عن أسباب هذه الظاهرة السياسية - حزب الله - في العهد الجمهوري . لقد سبق لبعض الشخصيات المدنية أن شاركت مشاركة فعالة في صفوف حركة المعارضة الوطنية ضد النظام الملكي ، لكنها في فترة الجمهورية العربية اليمنية كان دورها لا يتعدى اتخاذ القرارات السياسية ثانوياً ، بل هامشياً . وكان السلال المدعوم بقوة من قبل القيادة المصرية لا يخفى احتقاره الشديد في خطابه السياسية لوجهاء المدن من العلماء ، وأعيان الريف من المشايخ ؛ وهم بطبيعة الحال يبادلونه نفس المشاعر العدائية . فهو بالنسبة للكثير من علماء اليمن لا ينتمي إلى أسرة عريقة " فهو على حد قولهم ليس من أبناء الناس ، حيث كان والده يشتغل بالحدادة في سوق صنعاء القديم " ^(٥٤) ولا تربطه أى رابطة عصبية بإحدى القبائل اليمنية ذات الشوكة القوية . على عكس الزبيري فهو ينتمي إلى أحد أسر القضاة الصناعية المتوسطة التي يشتغل أعضاؤها بالعلم والتجارة ، كما يحتفظ هو شخصياً بمصاهرات سياسية مع بعض الأسر الميسورة في الهضبة الوسطى (بيت الحجري وبيت الداري) .^(٥٥) ثم أن الضباط العسكريين الموالين لنظام السلال (اللواء عبد الله جزيلان ، واللواء محمد قائد سيف ، والعميد عبد اللطيف ضيف الله ، والعميد محمد الأهنومي) ؛ فضلاً عن الساسة المدنيين وغالبيتهم من التجار (عبد الغنى مطهر ، وعبد القوى حامي ، وعلى محمد سعيد ، ومحمد على الأسودى) المتهافتين على كراسى السلطة ، كانوا قد أدخلوا بشبكات التحالفات السابقة قبل الثورة ، معتمدين في ذلك على الدور المصرى المتحيز لهم ، باعتبارهم يمثلون النواة لرأس المال الوطنى الذى رقد النظام الثورى الجديد بالمال والرجال .^(٥٦)

قام البناء السياسى في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية على هذا الترتيب الهرمي ، واستمر كذلك دون تغيير يذكر حتى سقوط حكومة السلال في انقلاب ٥ نوفمبر من عام ١٩٦٧ .^(٥٧) كان السلال على قمة السلطة السياسية باعتباره رئيس الجمهورية القائد الأعلى

للقوات المسلحة . وكان مجلس قيادة الثورة يضم في عضويته عسكريين ومدنيين ، وكان الأكثر بروزاً بين أعضائه التسعة العسكريين ، الذين ساهموا في صنع حدث الثورة الملازم على عبد الغنى .^(٥٨) [انظر الجدول رقم ١ و ٢ في الملحق ٤] لكن عضويته بعد استشهاد ذراع الثورة فقدت وزنها ، حيث أصبح العضو البارز في المجلس البيضاى المدعوم بقوة من قبل القيادة المصرية . وكان القاضيان (الإرياني وصبرة) قد شقا طريقهما بصعوبة بالغة إلى مجلس قيادة الثورة ؛ في حين لم يتمكن القاضى الزبيرى من اللحاق بهما . وفي معمرة الصراع ، ترك الشيخ النعمان وحيداً خارج المجلس وخارج الوزارة ، حتى جاء موعد تشكيل الحكومة الثانية فعين وزيراً للإدارة المحلية .^(٥٩)

ولما كان الزبيرى لم يدرج ضمن قائمة تشكيل مجلس قيادة الثورة ، كان قد تم تعيينه في وقت لاحق عضواً في مجلس الرئاسة عام ١٩٦٣ ، والمكتب السياسى في يناير ، ومن ثم نائباً لرئيس الوزراء في حكومة الجائفى في مايو ١٩٦٤ .^(٦٠) [انظر الجدول رقم ٣ و ٤ في الملحق ٤] لم تكن هذه الوظائف والمراتب السياسية والعسكرية تؤهل شاغرها للعب دوراً فاعلاً في صنع القرارات السياسية ، لأن مركز الثقل أصبح عملياً في يد النخبة العسكرية الحاكمة ، التى بدورها سلمت زمام الأمور في البلاد نتيجة للتصعيد العسكرى للقيادة المصرية والبيروقراطية العسكرية ، ممثلة بمينة الخبراء العرب وجهاز المخابرات . هذه الأسباب مجتمعة وغيرها ، بدأ الساسة المدنيون (الحرس القديم) يحتجون ضد التدخل المصرى في شؤون اليمن الداخلية ، ويحثون عن سند يحميهم من نظام السلال المدعوم بحراب الجيش المصرى .^(٦١) وظهر حزب الله مؤازراً لتلك المهمة الصعبة ، فقد كانت عناصره تتحرك خطوة في كل اتجاه على رمال متحركة ، وكان معظم المنضويين تحت مظلتها ، يشعرون أن الثورة لم تعد ملكاً لهم ، وأن الجمهورية كنظام سياسى يقبل الشراكة قد افرغ من محتواه ؛ كما جسدت قرارات مؤتمرا عمران وخر هذه الحقيقة المرة والواقع الجديد .^(٦٢)

ذكرنا في فصول الدراسة ، أن الانتماءات القبلية والمناطقية قد تتداخل تداخلاً كبيراً مع الانتماءات السياسية والاجتماعية . كذلك قد يتلاقى التباين الثقافى بين وجهاء الريف وأعيان المدن ، وقد تتداخل بعد ذلك كله الولاءات الأخرى ، فتتشابك عناصرها تشابكاً لا يقبل الفصل ، وتصبح متممة ومقوية بعضها بعضاً . وينطبق هذا بالذات على الاتجاهات السياسية والتيارات الفكرية المتصارعة حيناً والمتعايشة حيناً آخر ، وقت الأزمات الحادة ، حينما انقسم القادة الجمهوريون إلى جناحين متعارضين في برامجهما وأهدافهما . ولكن انقسام الجمهوريين

إلى فريقين متناحرين كان أمراً غير مقبول بالنسبة للطرف الآخر - القيادة المصرية المتورطة في الصراع .^(٦٣) وقد شكلت أحداث الحرب الأهلية في اليمن بين المعسكرين الجمهوري والملكي، منعطفاً بالغ الأهمية في تاريخ اليمن المعاصر، فيما يتعلق بتغلغل القوى الاجتماعية (الطلاب، العمال، المثقفين، التجار ، الضباط) ذات المصلحة الحقيقية من النظام الجمهوري الوليد، على حساب القوى التقليدية (المشايخ، والوجهاء والأعيان ، علماء الدين ، الضباط الكبار) داخل مؤسسات السلطة .^(٦٤) واستفحل الصراع بين الساسة المدنيين والقادة العسكريين ، حيث حرص كل طرف على زرع أنصاره في الحكومة والجيش وفق توجهات فئوية وقبلية .^(٦٥)

ولم ينعكس الصراع على السلطة بين صفوف المعسكر الجمهوري على مراكز الدولة العليا فحسب ، بل انعكس على وحدات القوات المسلحة ، الذي أشرفت على تدريبها هيئة الخبراء السوفيت والقيادة المصرية . ومن يراجع تشكيل القيادة العليا للجيش (الدفاع والأركان) والحكومات المدنية المتعاقبة على الحكم في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية سيلحظ التمثيل المتزايد للقوى الجديدة في مؤسسات الدولة الحديثة. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يتألق نجم السلال ، الذي حظى بقبول شعبي ، باعتباره رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة ، ورئيساً للاتحاد الشعبي الثوري ، التنظيم السياسي الوحيد الذي سمحت له السلطة بممارسة نشاطه الحزبي بصورة علنية ؛ بل يعود ذلك إلى دعم القيادة المصرية، واتحاد عمال اليمن ، والقوميين والناصريين والماركسيين لنظامه .^(٦٦) وهكذا لم يبق للمعارضة إلا أن تبحث عن حلفاء جدد محليين وإقليميين يساعدها في مهمتها التي انحصرت الآن في التصدي للدور المصري ومن يقف وراءه . هكذا كان الجو مهيماً في ربيع عام ١٩٦٥ ، لظهور ائتلاف القوى الثالثة التي وقفت عناصره في مواجهة النظام الجمهوري .

تلك هي المسألة الشائكة - الحرب والسلام - التي شكلت أحد العوامل الأساسية في الانشقاق. كان الحراس القدماء من جيل ١٩٤٨ ، يوصون شباب الثورة من جيل ١٩٦٢ بالاعتدال والصبر، والقبول بأنصاف الحلول كمخرج لحل الأزمة اليمنية . ولئن كانت هذه المواقف تميز سلوك النخبة القديمة بصفة خاصة، فإن سلوك النخبة الجديدة كان يتحرر منها بشكل ملفت للنظر . وعمليات الانشقاق - الاستقالة الجماعية - وما رافقها من رفع شعارات - السلام والمصالحة - ، وتحركاتها ولقاءاتها المشبوهة مع أقطاب المعارضة الملكية ، وسلسلة التحالفات لم تخرج عن إطار مفهوم الأسرة والقبيلة . والحياة السياسية لكل فرد من

أفراد هذه الجماعة حزب الله أو كتلة حمر، تسير وفق هذا الاتجاه ، فهي لم تؤد مثلاً إلى ظهور معارضة سياسية حديثة - تمتلك أحزاب وبرامج سياسية ، ورأى عام تتفاعل معه وتحركه للصالح العام ضد السلطة .

والقاضي الزبيرى هو على الأرجح ، مصلح ديني ، وشاعر وطني لا يشق له غبار . لكنه بالرغم من ذلك ، كان يفتقد إلى قاعدة سياسية تحمي ظهره من حراب السلطة العسكرية الحاكمة ، ومصدر قوته المعنوية يأتي من عناصر حزب الله أو من جماعة كتلة حمر ، وفي مقدمتهم الشيخين أمين أبو رأس وعبد الله الأحمر . لهذا السبب قابلت السلطة مطالبة المعارضة بالرفض ، نظراً للظرف الدقيق الذى كان يمر به النظام الجمهورى ، وبالمثل كان الموقف العسكرى حرجاً للغاية . وكانت القوات الملكية قد شنت حرب عصابات ناجحة في جبال اليمن ضد الجيش المصرى ، الذى بدأ يعانى من سلسلة الهزائم العسكرية في العرقوب ومأرب وحريب والجوف ورازح .^(٦٧) واستجابة لهذا الوضع أعلنت قيادة القوات العربية المراقبة باليمن بالتنسيق مع حكومة السلال عن تبنيتها لاستراتيجية النفس الطويل تحسباً منها لحرب استنزاف طويلة الأمد قد تدوم بضعة سنوات.^(٦٨) وبالتالي تم سحب القوات من العمق ليعاد تجميعها وتوزيعها بكثافة حول العاصمة صنعاء . ورغم ذلك ، ظل القصف الملكى والغارات الليلية تطال بعض المواقع العسكرية والمنشآت المدنية في ضواحي العاصمة .

لقد دفعت ظروف سنوات الحرب الدامية في اليمن بالقيادة المصرية إلى القيام بمبادرات سياسية عديدة ، أهمها محادثات جدة في شهر أغسطس ١٩٦٥ ، التى أجراها الرئيس عبد الناصر مع العاهل السعودى الملك فيصل . وقد توصل الطرفان إلى تسوية سياسية مرضية لأطراف الصراع المتورطة في الحرب الأهلية اليمنية . لكن هذه المبادرات الدبلوماسية لم تجد قتيلاً في ظل التصعيد العسكرى ، والانتهاكات المستمرة للهدنة التى أقرتها لجنة السلام المصرية السعودية .^(٦٩) والمرجح أن الصقور في كلا المعسكرين الجمهورى والملكى ، كانوا يفضلون استمرار الحرب نتيجة الدعم الخارجى ، فالسعودية أمدت حلفاءها بالذهب الأصفر ، ولم تقصر مصر في الإغداق على اتباعها بالمال والسلاح . وهكذا تحولت الحرب الأهلية في اليمن من حرب عقائدية إلى حرب للكسب والارتزاق . وإزاء هذه الأوضاع المتردية ، أصبح نظام السلال مخلص القيادة المصرية الذى استخدمته في مناسبات عدة للحد من نفوذ المعارضة .

كان ربيع ١٩٦٥ ، فترة مهمة ، فترة الاختيارات والتحالفات ، ويلاحظ أن التحالفات لم تتم على مستوى الأجيال : جيل ١٩٤٨ وجيل ١٩٦٢ ، اللذان حاولا التعايش ، رغم الخلافات العميقة التي أوصلت بعض عناصرهما إلى حالة نزاع دائم وشبه قطيعة . وتساعد هذه الظاهرة السابق على كراسى السلطة - ، فهم طبيعة الصراع بين القديم والجديد في اليمن الجمهورى ؛ فالسلال هو الشخص الوحيد من الجيل القديم الذى وقف فى صف القيادة المصرية ، لذلك حاول أن يجعل من نفسه زعيماً وطنياً متعاطفاً مع الجيل الجديد ، الذى رأى فيه أنصار المستقبل . يتجلى ذلك فى المناصب السياسية المهمة التى شغلها الشباب من العسكريين والمدنيين فى الحكومات المتعاقبة وفى قيادة الجيش . لقد شكلت الكلية الحربية وكلية الشرطة جنبا إلى جنب مع كلية بلقيس منجما للأطر المتجددة ، والتى تركزت فى وزارات الداخلية والدفاع والخارجية والاقتصاد ، وفى المؤسسات الحديثة (البنك اليمنى للإنشاء والتعمير والبنك المركزى ، شركة التبغ والكبريت ، وشركة الخروقات ، الشركة اليمنية للتجارة الخارجية ، مصنع الغزل والنسيج)^(٧٠) . وتشكل هذه المؤسسات الوطنية الحديثة معقلاً حيوياً للطلّاع الشابّة التى وقفت فى صف الثورة فى مرحلة الجمهورية العربية اليمنية .

ومهما قيل عن تجربة الثورة اليمنية وتداعياتها السياسية ، وبغض النظر عن الأخطاء الفادحة التى ارتكبتها نظام السلال ، فإن المجتمع اليمنى كان يشهد تحولاً اجتماعياً واقتصادياً عميقاً يصب فى صالح الجديد . ولم يكن أمراً مستغرباً أن يتولى الزبيرى زعامة المعارضة الجمهورية بإعلانه زعامة حزب الله فى العهد الجمهورى ، كما سبق وأن أعلن زعامته للاتحاد اليمنى فى العهد الملكى . ولكن المدهش حقاً أنه كان قد قبل الالتقاء فى منتصف الطريق مع المعارضة الملكية (اتحاد القوى الشعبية) بزعامة آل الوزير ، الذين أعلنوا بدورهم انشقاقهم عن مجلس الإمامة والخروج على الإمام محمد البدر وعمه الحسن . وتأتى غرابة هذا الوضع من أن عدداً من الشخصيات الأثرية كانت تتطلع إلى الزعامة السياسية على الصعيد الوطنى .

إن المعارضة خصوصاً عناصر حزب الله لم يعد يهمها أمر النظام الجمهورى واستمراريته طالما ظل السلال قابلاً فى قمة السلطة ، فقد عقد الجميع عزمهم على إسقاطه مهما كلف الثمن ، حتى ولو استدعى الأمر إلى تحقيق صفقة سياسية مع المعسكر الملكى والحكومة السعودية . وهذا التحرك بالنسبة للمعارضة القبلية خصوصاً عناصر كتلة حمر هدف نبيل ، لكن بالنسبة للقوى الجديدة يعتبر ضرباً من الخيانة لمبادئ الثورة . ولقهم إفلاس زعامة المعارضة لا بد للباحث الحايدين من أن يأخذ بعين الاعتبار أن القيادات التاريخية التى ائتلفت قواها فى ظل

الوجود المصرى الداعم لنظام السلال ، بقدر ما كانت تمتلك نظرة واقعية للمشكلة اليمنية ، كانت طموحاتها محصورة في المحافظة على النظام الاجتماعى القديم ، الذى أخذ يتهاوى ولا سيما بعد قيام الثورة وإعلان سقوط الملكية . فالجمهورية رغم إعلان قيامها ، لم تسعى إليها قيادة الاتحاد اليمنى سعياً قوياً حثيثاً ، كما سعى إلى قيامها وضحي من أجلها تنظيم الضباط الأحرار ، وفي طليعتهم الملازم على عبد المغنى ورفاقه الذين قرروا خوض المعركة من أجل نصرة الثورة وبقاء الجمهورية . ولكن الساسة المدنيين بعد قيام الثورة وإعلان الجمهورية ، ركبوا موجة المد القومى العربى ، مفضلين مواصلة لعبتهم القديمة " وبدأوا يتعاملون مع الحدث الجديد من منطق الأمر الواقع ، وهو أنه يوجد على سدة الحكم قيادة عسكرية يرأسها المشير عبد الله السلال ، فاشتركوا في مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ، وأسهموا في إدارة شئون البلاد، برغم خلافات وتباينات في أمور كثيرة بما في ذلك الدور المصرى في إدارة شئون الدولة وإدارة الحرب . " (٧١)

لقد وعى القاضى الزبيرى بأن عملية خروجه على نظام السلال كانت بمثابة بداية النهاية لحياته السياسية الخافلة بالعطاء والحس الوطنى بالمصلحة العامة للبلاد، وبأن هذا الوضع قابل للاستغلال من أطراف داخلية وخارجية معادية للنظام الجمهورى . فهو لم يتوان بدوره في الدفاع عن موقفه الثابت بعبارة عاطفية : " إن ثورتنا كسائر الثورات موت بتجارب تلو التجارب، ووقعت في أخطاء اثر أخطاء ، وهذا شأن التجربة وشأن البداية ولسنا ممن يتكرون الأخطاء، أو يدافعون عن المخطئين، ولسنا ممن يدعى العصمة والقداسة، ولكننا عاهدنا الله وعاهدنا الشعب أن نبقي ثوارا أحرارا أوفياء لكل عهودنا ، وأن نصلح من أخطائنا كلما أخطأنا، وإن نقوم أخطاء الآخرين، ولو كانوا آباءنا أو أبناءنا ، أو أحب الناس إلينا، وهذا الفارق الكبير بين النظام الجمهورى الذى نستطيع به أن نغير ونبدل ، وبين النظام الامامى البائد الذى يفرض على الناس أن يبقوا عبيدا لعائلة واحدة طوال حياتهم .. ولكننا لسنا سحرة .. وليس عملنا بمعجزة ، ولن يتم في يوم من الأيام ولا في شهر ، ولسنا إلهاً نقول للشئ كن فيكون ، وتمطر الجمهورية ذهباً وفضة .. فأعطونا فرصة عاقلة من الانتظار والصبر .. " (٧٢)

وفي هذه المعادلة بين الانتظار والصبر والخروج والمناطحة ، كان الزبيرى يعبر عن فكر شائع داخل حزب الله أن التفاف العشائر اليمنية المتحاربة ، لا سيما حاشد وبكيل، حول زعامته سوف تجعل السلطة العسكرية في صنعاء ترضخ لمطالب المعارضة مكروهة . وكما انعكست هذه النظرة في نشرات الحزب ، التى كانت تصدر بصورة شبه منتظمة داخل صنعاء

وخارجها ؛ وفيها حتى الزبيري ورفاقه (عبد الملك الطيب ، عبد المجيد الزنداني) العشائر اليمنية التي استجابت للدعوة بحضور المؤتمر الشعبي في مدينة خمر . وكان على رأس الحاضرين الشيخ عبد الله الأحمر ، والشيخ أمين أبو رأس . ولكن الفئة التوفيقية من الساسة المخضرمين (السعمان والإرياني) كسبوا جولة الصراع ، كما سنرى خاصة بعد اغتيال الزبيري في مطلع شهر إبريل ١٩٦٥ .^(٧٣) وسنقترح فيما يلي رسم خارطة للقوى السياسية والاجتماعية في الساحة اليمنية صبيحة انعقاد مؤتمر خمر للسلام . وهذه القوى هي :

أولاً : الجمهوريون الثوريون ، الذين نعتوا بالسلاليين^(٧٤) ، وهم يشكلون قوة سياسية واجتماعية ، تحركت بصورة فاعلة لدعم النظام الجمهوري . وقد شكلت نواة هذه القوة جماعة الضباط الأحرار الذين ألفت بعضهم حول زعامة السلال ؛ فضلاً عن التجار والمثقفين والطلبة والعمال ، الذين رقدوا النظام الجمهوري بالمال والسلاح ، ولهم دوراً في تعبئة الجماهير في مظاهرات وطنية صاخبة ضد مشروع السلام والمصالحة مع الملكيين .

ثانياً : الجمهوريون المعتدلون من دعاة السلام والمصالحة الملتفون حول زعامة حزب الله الدينية وزعامة كتلة خمر القبلية . وكان لهذا التيار أنصار ومريدين داخل وخارج صنعاء ، وغالبيتهم ينحدرون من الوجهاء والأعيان في الريف والحضر ، يتعاطف معهم عدد لا بأس به من كبار ضباط الجيش والشرطة وموظفي الدولة . فهم رغم انتماءهم للنظام الجمهوري ، كانوا مستعدون للالتقاء مع المعارضة الملكية المنشقة عن مجلس الإمامة ، بهدف سحب البساط من تحت أقدام السلال ، تمهيداً للتخلص منه ، وإجبار القوات المصرية الانسحاب من اليمن .^(٧٥)

ثالثاً : الإماميون الدستوريون ، المنضون تحت مظلة اتحاد القوى الشعبية بزعامة عائلة الوزير (الأخوة إبراهيم وعباس وزيد) ، الذين أعلنوا انشقاقهم مبكراً عن مجلس الإمامة ، ونقضوا أيديهم عن الإمام المنصور محمد البدر ، معتبرين أن بيعته باطلة . وكان أنصار هذا التيار ممن أصبحوا يعرفون باسم القوى الثالثة ، يعتقدون الإمامة عقيدة ومبدأ ، مناديين بالتخلص من حكم أسرة بيت حميد الدين ، ورفضهم المطلق للحكم العسكري الجمهوري ؛ وبالتالي المطالبة بجلاء القوات المصرية من اليمن . وهم أول من رفع شعار دولة اليمن الإسلامية كمخرج للأزمة ، هذا الشعار التي تلقفته زعامة حزب الله بهدف انتزاع المبادرة السياسية من كل أطراف الصراع بالساحة اليمنية .

رابعاً : السلكيون الإماميون ، بزعامة الإمام المنصور محمد البدر وعمه الأمير الحسن ، وابن عمه الأمير محمد بن الحسين ، جميعهم ينتسبون للسلالة القاسمية (بيت حميد الدين) ، عارضوا بقوة النظام الجمهورى معتمدين فى ذلك على مناصرة القبائل الشمالية (حاشد وبكيل) لهم ضد الوجود المصرى . وكانت آخر محاولة لهم هى تلك الحملة العسكرية الرامية محاصرة العاصمة صنعاء فى ديسمبر من عام ١٩٦٧ . وعندما فشل الملكيون فى إسقاط النظام الجمهورى ، فقد الإمام البدر الأمل فى استعادة عرشه ، مما اضطرت الحكومة السعودية الاعتراف بالنظام الجمهورى فى صيف عام ١٩٧٠ . (٧٦)

وترتب على المشاكل السابقة - انقسام المعارضة الجمهورية والملكية إلى عدة تيارات جعلها كانت تؤمن بالحل العسكرى ، باستثناء تيار القوى الثالثة ، الذى ظلت عناصره ترى أن المخرج الوحيد للأزمة اليمنية هو السلام والمصالحة . فمنذ قيام المملكة المتوكلية اليمنية لم يكن لجناح بيت الوزير هدف سواء حكم اليمن والخلاص من حكم بيت حميد الدين . وإذا لم يتمكن من تحقيق هدفه فى حركة ١٩٤٨ الدستورية ، فإن هذا يرجع إلى تنامي دور المؤسسة القبلية ، وخريطة توزيع القوى فى المجتمع اليمنى فى العهد الجمهورى . كما شرع علماء المعارضة وفى مقدمتهم القاضيين الزبيرى والإريانى يعدون العدة لتحقيق أهدافهم ، واضعين نصب أعينهم إزاحة السلال من السلطة ، وعدم السماح بعودة الأسرة المالكة إلى سدة الحكم . وقد أتاحت لهم الفرصة فى العهد الجمهورى ، المشاركة فى الحياة السياسية بشكل أفضل من ذى قبل . وكان أقوى المرشحين لرئاسة الدولة هو القاضى محمد الزبيرى ، لولا تلك المؤامرة التى أودت بحياته قبل انعقاد المؤتمر بأيام معدودة .

وكان منطقياً أن يرحب الزبيرى بمشروع دولة اليمن الإسلامية الذى اقترحه تنظيم اتحاد القوى الشعبية ، والذى ترى قيادته أن التناقض الرئيسى فى حرب اليمن يكمن بين المعارضة على اختلاف مشاربها السياسية والوجود المصرى . والثابت تاريخياً أن زعامة حزب الله باختيارها هذا الخط المعادى للنظام الجمهورى ، ممثلاً بنظام السلال تكون قد حصرت نفسها فى مهمة فكرية واحدة ، وهى توجيه الجهود للسلام والمصالحة مع المعسكر الملكى ، وليس إلى تثبيت أركان النظام الجمهورى . ولم يتقدم الحزب خطوة واحدة على أساليب الدعوة إلى عقد مؤتمرات شعبية ، وتقديم عرائض احتجاج تطالب بسرعة تعجيل سحب الجيش المصرى من أنحاء البلاد . كما لم تسجل تجربته القصيرة أية محاولة لتنظيم الجماهير ودعوتها

الانضمام إلى مساندة نظام السلال ، فقد ظلت زعامته تتمسك بالقيضين معاً : تأييد النظام الجمهورى ومعارضة القائمين عليه .

أدبيات مؤتمر خمر للسلام :

ساهمت ظروف الحرب الأهلية في تعميق الخلاف بين السلطة والمعارضة ، التي أصبح بإمكانها أن تعقد مؤتمرات ولقاءات جماهيرية احتجاجاً منها على الأوضاع المتردية في البلاد ، وتأكيد مطالبها الملحة بالسلام والمصالحة ، فكلاهما أمران لا ينفصلان . كما أبدت زعامتها دائماً تحفظها الشديد ، تجاه التصعيد العسكرى ، مطالبة القيادتين اليمنية والمصرية بتعليق العمليات العسكرية والاحتكام لمنطق العقل والحوار . هذا الخلاف كان له تأثيره على الحياة السياسية اليمنية بكاملها ، وعلى حزب الله نفسه ، الذى كانت زعامته تحمل همّاً مزدوجاً تجاه الحكومة اليمنية والقيادة المصرية ، حيث حشد الزبيرى ورفاقه كل الطاقات والجهود ، استعداداً منهم لمواجهة جديدة ، حتى ولو استدعى الأمر تحقيق تقارب مع المعارضة الملكية .

لقد طرحت مسألة الحليف الممكن بشكل ملح ضد المؤسسة العسكرية الحاكمة في صنعاء ، والتحالف مع عناصر القوى الثالثة المنشقة أيضاً عن مجلس الإمامة ، هو التحالف الوحيد الممكن ، ولنضيف أنه الإجمالى . واختار القاضى الزبيرى الخروج من صنعاء إلى خولان وريدة محتجاً على التصعيد العسكرى والقصف الجوى المستمر لبعض القرى المتمردة . ولم تنجح الحملة النفسية التى شنتها سلطات صنعاء ضده بشئ عن قراره ، رغم تلقيه عدة تهديدات باعتقاله ، فقد كان ينتقل من قبيلة إلى أخرى ، يخطب فى الناس فى الطرقات والمساجد ، مستشهداً بالآية القرآنية : (وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأثمن قل إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى قال لا ينال عهدى الظالمين) .

أما أقطاب المعارضة (الإريانى والنعمان) فقد اختاروا خط المواجهة السلمية من داخل النظام ، وانتهى بهم الأمر إلى السفر إلى القاهرة لتوضيح موقفهم من نظام السلال ، فألقت السلطات المصرية القبض عليهم ، وأجبرتهم على الإقامة الجبرية لمدة عامين .^(٧٧) وبينما كان الشعب اليمنى كله يتابع بفضول عملية خروج الزبيرى إلى جبل برط وحزب الله كقوة سياسية معارضة من واقع السلطة ، كانت سياسة الحكومة تخضع لتوجيهات القيادة المصرية . وكان من المنتظر أن تشكل قيادة كتلة خمر رأس الحرية فى مواجهة محتملة ضد الحكومة ، والسالل سيكون فى وضع مهزوز إذ لم نقل فى وضع الخاسر . وكان القلق على مستقبله السياسى

قد دفعه إلى شن حملة اعتقالات ضد عناصر المعارضة الناشطة في العاصمة صنعاء . كما سقط صرعى عدد من زعماء المعارضة الملكية والجمهورية الذين ظلوا أوفياء لحزب الله في مواجهة متفرقة ضد الحاميات المصرية المرابطة في اليمن . ثم جاءت اعتقالات ١٩٦٦ ، لتنقص من صلابتهم ، وهذا الأمر تعكسه سلسلة الإعدامات ضد من تبقى من عناصر المعارضة الجمهورية داخل صنعاء ، حيث تعرض عدد من العسكريين والمدنيين لعقوبة الإعدام دون محاكمة عادلة ، وفي مقدمتهم العميد محمد الرعيني نائب رئيس الجمهورية في أكتوبر عام ١٩٦٦ . (٧٨)

كانت هناك أيضاً مسألة تتعلق بالمنهج في بناء قاعدة عمل إسلامي منظم ليس في اليمن فحسب ، بل في أنحاء الجزيرة العربية . فقد كان للزبيري شخصية وطبع قائد معارضة سياسية منظمة ، لا يعتبر السياسة غاية في حد ذاتها ، بل وسيلة لبلوغ الأهداف بسرعة . بينما كان تكوين الرجال الذين وجد نفسه معهم في عدن والقاهرة وصنعاء ، تكويناً نشأ عن حركة الأحرار اليمنيين في قلب مناورات وأحاييل السياسة . فكل أولئك الذين رافقوه في رحلته المضنية - من صنعاء إلى جبل برط ، نوهوا بمواقفه السياسية المبدئية التي لا تقبل أنصاف الحلول . (٧٩) وهذا الاتجاه السياسي يؤكد لنا بروز ائتلاف القوى الثالثة التي أخذت زعامتها تبشر بقرب موعد قياد دولة اليمن الإسلامية ، لتصبح ورقة سياسية رابحة في يد المعارضة . (٨٠)

أما بالنسبة للحكومة، فقد بلغ السيل الزبي، عندما لاحظ السلال التقارب الشديد بين مطالب زعامة حزب الله ومطالب اتحاد القوى الشعبية . بهذا الخصوص ، يذكر الطيب أن القيادتين اليمنية والمصرية تظاهرت " في بادئ الأمر بعدم التدخل حينما رأت احتشاد المواطنين والستفاهم ، وتضامنهم حول المؤتمر والحكومة الوطنية والموافقة على قرارات المؤتمر ومسايرة الستيار والانحناء للعاصفة ، ريثما يتم تدبيرهم وتؤدى أعمالهم التخريبية ثمارها ، فيجهزوا على المؤتمر وعلى الحكومة الوطنية في الوقت المناسب .. " (٨١)

بالرغم من كل الصعوبات والمضايقات التي اعترضت مسار المؤتمر ، كانت بيانات حزب الله تندد بالحكومة : فضلاً عن البرقيات والرسائل التي صاغها الزبيري لجهات عربية مختلفة ، نورد هنا رسالة أخرى حررها لرئيس الجمهورية ، في ٢٩ شوال عام ١٣٨٤هـ، هذا نصها : " سيادة المشير عبد الله السلال -رئيس الجمهورية - حياك الله.. منذ عامين ونصف والحرب دائرة رحاها في أرض اليمن ضد ثورتنا وجمهوريتنا وحقنا في الحياة ، وهذا بعد أن اعترفت هيئة الأمم ، ودول العالم بالجمهورية العربية اليمنية ووقفت إلى جانبها الجمهورية العربية المتحدة ،

وقدّمت من التضحّيات ما لم يعرف له التاريخ مثيلاً .. كما قدّمت الدول الصديقة عوناً عظيماً مشكوراً .. ولكن هذا العون العربي والدولي والعطف العالمي على ثورتنا كان يقابله عدوان استعماري على جمهوريتنا وتدخل في شئون بلادنا ، وتدعيم للذين طردهم الشعب من آل حميد الدين بالذهب والأسلحة الإجرامية . " (٨٢)

أما الغرض من وراء صياغة هذه الرسالة أو البرقية الطويلة ، التي يوحى فيها الزبيري إلى اجتماع عرض القضية اليمنية على منظمات عربية ودولية في حال عدم حصول المعارضة على استجابة معقولة من قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، باعتبارها الطرف المتورط في الصراع ، فالقاضي ييسط وجهة نظرة بصراحة متناهية " .. أنه ما دام التدخل الأجنبي والإغراء بالذهب والسلاح موجوداً في ظل الأوضاع الحكومية الفاسدة ، فإن الحرب ستستمر وتطول ولاسيما أن الجهاز الحاكم قد برهن على أنه عاجز كل العجز ، وأنه دون مستوى هذه الظروف الخطيرة ، ولا يحظى بأى تأييد شعبي .. والإصرار على فرضه يهدد النظام الجمهوري بأكمله ، فقد كان وما يزال من الأسباب الرئيسية لطمع العدو في بلادنا ، وتمرد كثير من فئات الشعب .. لذلك كله شعرنا بالخطر الداهم الذي يهدد مصير جمهوريتنا وشعبنا ، وبما أننا مسئولون عن هذا الشعب الذي يتعرض للدمار ، ومسئولون عن شرف الوفاء للحق العربي فقد قررنا نحن المجتمعين بأن نعمل على توحيد كلمة الشعب لإنقاذ اليمن من الحرب والدمار ، وأن نتصل بالدول والشعوب العربية والجامعة العربية ، والدول الصديقة ، والدول الحبة للسلام ، وهيئة الأمم المتحدة . " (٨٣)

لا توجد كلمة واحدة في الخطاب تشيد بدور القيادتين اليمنية والمصرية ، بل يتم التنديد بهما ، كما يحذر الزبيري مجدداً من أن الاستمرار في التصعيد العسكري وتجاهل مطالب المعارضة ، سيعرض النظام الجمهوري للخطر . فالقاضي ينتقد السلال كأداة طيعة تقع تحت نفوذ القيادة المصرية ، وهو يرمى إلى أبعد من ذلك " التدخل الأجنبي وحقن الدماء في اليمن ولإيجاد علاقات حسنة بين الجمهورية العربية اليمنية وبين جميع الدول العربية ، فإننا في هذه المناسبة نعلن أننا سنظل أوفياء لشعب الجمهورية العربية المتحدة ، ولحكومته الشقية ، ومعترفين بفضلها وفضل زعيمها العظيم جمال عبد الناصر ، كما سنفضل أوفياء لكل الدول الصديقة التي أزرّت ثورة الشعب اليمني ونعلن أيضاً تصميمنا على إنقاذ شعبنا من الموت ، وإنقاذ جمهورية اليمن من الانهيار ، ومساعدة الجمهورية العربية المتحدة على إنجاح جهودها العظيمة في حماية

ثورة اليمن ، وذلك بوسائل شعبية سلمية في الداخل والخارج ، بعد اليأس من نجاح الجهاز الحاكم في صنعاء .. " (٨٤)

تشير الفقرة السابقة إلى أن أزمة النظام الحاكم في صنعاء تكمن في التدخل الأجنبي الذي يقصف حائلاً دون التوصل إلى تسوية سياسية لأزمة الحرب الأهلية في اليمن . وتظل المشكلة قائمة بالنسبة للحكومة اليمنية التي تجد نفسها عاجزة عن اتخاذ أى خطوة سياسية لحل الأزمة بدون موافقة مسبقة من قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة . فكل ما يطلبه القاضي الزبيرى في رسالته من المشير السلال ، تسهيل مهمته في ناحيتين :

" الناحية الأولى داخلية : وهى بكل الإمكانيات الكافية لتجميع أكبر عدد ممكن من المشايخ وأهل الحل والعقد في البلاد في مؤتمر كبير لإيجاد حلول لمشكلة البلاد وإثما الحرب .

الناحية الثانية خارجية : وهى تسهيل سفر وفد كبير من المشايخ والعلماء وغيرهم إلى الخارج لنقوم بمهمتنا في المجالات العربية والدولية .

ومن هاتين الناحيتين ، يحدد الزبيرى في رسالته رفضه المطلق للنظامين الإمامى الاستبدادى والجمهورى العسكرى . فالمعالجة هنا لقضايا سياسية مزمنة تبدو جريئة في طرحها ، تكاد تلامس جوهر المشكلة اليمنية ، حيث يقول :

- لا نريد حكماً ملكياً إمامياً وراثياً يتحول الشعب فيه إلى قطيع من الأغنام ترثه عائلة مالكة أباً عن جد وينتقل من فرز الأب إلى فرز ابنه .

- لا نريد حكماً طاغياً يأخذ مقاليد الأمور بالقوة ويحكم الشعب بالحديد والنار فحواله إلى شعب من العبيد الأذلاء .

- وهذا هو الهدف الرئيسى من كفاح أحرار اليمن طوال ثلاثين عاماً والذي يدعو الآن إليه (حزب الله) . " (٨٥)

تعكس مقترحات الزبيرى أفكاره المناهضة للعسكريين والحلول العسكرية الجاهزة للمشكلة اليمنية . فالقاضى كما ألقنا يصف واقع الحال في العهد الجمهورى أكثر مما يسعى لتحليل هذا الواقع ، فهو يحكم خبرته وتجربته يعلن آرائه بل ويحدد موقفه بوضوح دون مواربة . وبالرغم من تحامله على الأوضاع ، يذكر السلال بكفاح المعارضة طوال ثلث قرن من الزمن ، لكنه يبدو حريصاً على إظهار روح الود تجاهه ، وهو يخاطبه بعبارات لينة يستهلها

بهذه العبارة المحبة لنفس رئيس الجمهورية " يا سيادة المشير إننا نبحث إليك بهذه البرقية لبقية أمل في ضميرك ووفائك للشعب الذي وضعك في أرفع المناصب ، وبذل آلاف الضحايا بأوامرك .. فإن استجبت لإخوانك المجتمعين فوراً بدون تسويف فقد أنصفت وإلا فإن هذه وثيقة تاريخية سيحاسبك الله عليها ويحاسبك الشعب ، ويسجل التاريخ على أنك آثرت المنصب وفضلته على مصلحة الشعب الذي يعانى أقصى وأمر الآلام ، اللهم إنا بلغنا .. اللهم أشهد . " (٨٦)

لن نعلق على خاتمة الرسالة ، فعباراتها لا تخلو من الوعظ والخطابة المألوفة التي غالباً ما يسديها الفقيه للسلطان . فالسلطة والحكم عند القاضي الزيرى هي الرئيس السلال ، والأزمة هي من صنعه وحلها بيده . لكن المخاوف والقلق العميق التي ولدتها سنوات الحرب لم تنحى السلال عن موقفه المؤيد للحل العسكري ، بالرغم من إصرار المعارضة على الحل السلمي . ونجاح الزيرى في تساليب شتات المعارضة القبلية تحت مظلة حزب الله ، يعبر عن واقعين سياسيين - اجتماعيين . فالعشائر اليمنية التي تقطن الهضبة الشمالية والشمالية الغربية التي يشير لها مراراً بعبارة (الشعب) ، تُكوّن مجموعات سكانية لا تتجاوز المليون والنصف نسمة^(٨٧) ، لها طابعها الخاص في الحياة ، فهي تقطن تضاريس قاحلة لا تفي بحاجة قاطنيها ، الذين يعملون للعزلة والاستقلال ، ومصدر رزقهم هو الزراعة والحرب . ويصف لنا زيد الوزير وضع هذه القبائل في مكان تواجدتها الحالي " وفي إطار هذه القوى الهائلة تلتقى المتناقضات ، فاليد التي تمسك بالحرث لتحيل الأرض بساطاً أخضر ، هي نفس اليد التي تمسك بزناد البندقية فيحتل الأرض شعلة نار .. والدرع الذي حمى اليمن من كل مغير ، هو نفس السيف الذي عبث بجسد الأمة أحياناً . " (٨٨)

وإذا كان للمؤسسة القبلية دوراً إيجابياً في حماية اليمن من الغزو الخارجي في مراحل حرجية من تاريخ اليمن القديم والحديث ، فإن لها دوراً سلبياً في تفتيت الوحدة الوطنية ، باعتبار النظام القبلي أحد المعوقات السياسية الرئيسة لقيام المجتمع الأهلي نواة الدولة الوطنية الحديثة .^(٨٩) لكن زعامة حزب الله لم تع هذه المسألة من خلال تأليبها المعارضة القبلية ضد المؤسسة العسكرية الحاكمة في صنعاء ، سواء كانت القيادة اليمنية أو المصرية . وعلى هذا الأساس كان تقويمها للدور المصري لا يختلف كثيراً في طرحه للمشكلة اليمنية ، عن الخطاب السياسي للمعارضة الملكية ، التي حشدت كافة قواها المادية والمعنوية في سبيل نجاح مشروع دولة اليمن الإسلامية ، لأن الدعوة إلى عودة النظام الإمامي لسدة الحكم في صنعاء أصبح أمراً مفروغ منه

فى ظل الوجود المصرى ، والمعارضة الشعبية لأسرة حميد الدين من قبل قطاع واسع من سكان السيمن . لذلك آثر الزبيرى الخروج بصورة نهائية عن الشرعية من خلال اعتماده على ذلك التحالف الهش مع القوى الثالثة .^(٩٠)

كيف يمكن انطلاقاً من ذلك ، وضع حد للحرب ؟ الخيار الأول ، تخلى القيادتين اليمنية والمصرية عن خيار الحل العسكرى ، بالاستجابة لمطالبة المعارضة ، اتخاذ مثل هذا القرار حتماً سيؤدى إلى سقوط نظام السلال ، وبالتالي نهاية الوجود المصرى فى اليمن . والخيار الثانى ، هو الذى مالت إليه صنعاء والقاهرة ، تهدئة الوضع العسكرى ، وإتاحة الفرصة للمعارضة عقد مؤتمر حمر ، واستعادة نفوذها على المنطقة الشمالية التى أصبحت خاضعة لنفوذ مشايخ القبائل المتمردة ، والإبقاء على هذا الوضع عسكراً دون حل المسألة السياسية . كانت " استراتيجية النفس الطويل " هى السياسة المفضلة بالنسبة للقيادة المصرية ، والسلام والمصالحة بالنسبة للمعارضة ، كان الخيار البديل لتحديد مستقبل نظام الحكم فى اليمن ، والنموذج المفضل لديها هو نظام دولة اليمن الإسلامية . وهذا الموقف قد عبر عنه خير تعبير بعض عناصر المعارضة بالقول " .. أن الشعار الجمهورى المستورد ما هو إلا ستار لاستعمار مصرى متأخر قدر ، والقضاء على كل رجال اليمن من مشايخ وعلماء وشباب . " ^(٩١)

إن تصريحات من هذا النوع هى الأكثر شيوعاً فى أوساط العسكرين والمدنيين المنخرطين فى صفوف المعارضة الجمهورية المنشقة عن نظام السلال ، حيث أبدى هؤلاء الأشخاص استياءهم الشديد من الوجود المصرى الذى أدخل بميزان التحالفات لصالح الجديد . ومن المحتمل أن يكون الانتماء المشترك إلى مدينة صنعاء فى عمق الهضبة الشمالية ، قد دفعهم إلى اتخاذ مواقف مؤيدة ، لزعامة حزب الله أو كتلة حمر ، رغم افتقارهم لموقف سياسى محدد . وأصحاب هذا الخطاب سواء عسكرين (المقدم عبد الله بركات والمقدم عبد الله الراعى) ، أو مدنيين (المهندس عبد الله الكرشى والمهندس ناصر المعافا) ، لا يحضون بخلفية قبلية ، أكثر من تحصنهم بثقافة جامعية أو ما يعادلها ، حصلوا عليها من المعاهد العلمية فى مصر واليمن ؛ لكنهم بحكم التجربة والمعاناة فقدوا ثقتهم بالقيادة اليمنية ، التى أصبحت حكومة ظل فى ظل القبضة الحديدية التى فرضتها القيادة المصرية وأجهزة المخابرات العسكرية على البلاد . وكان تحركهم المعارض للوجود المصرى بمثابة رد فعل عنيفة تجاه إقدام السلطات فى صنعاء على تسريح عدداً كبير من العسكرين والمدنيين من أجهزة الدولة .^(٩٢) ولم يكن من العسير على السلال وأنصاره استغلال شعور انعدام الثقة بين سكان العاصمة والزوافدين الجدد إليها من

الهضبة الوسطى (إ ب) والسهول الجنوبية (ت ع ز) ، الذين أصبحوا يشكلوا قوة بشرية مؤيدة لنظامه .

تظهر المقارنة بين الانتماءات المكانية والتمثيل القبلى لأعضاء الوزارات المشكلة في عهد السلالة منذ عام ١٩٦٢ حتى نوفمبر ١٩٧٦ ، حقائق وأرقام تؤكد بما لا يقبل الشك التمثيل المستوازن لسكان الهضبة الشمالية والهضبة الوسطى والسهول الجنوبية في الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، على عكس ما يذهب إليه الظاهري في الجداول المرفقة بدراسته من محدودية التمثيل لقطاع من السكان في الدولة . [انظر الجدول ٣ و ٥ في الملحق ٤] وإذا كان التمثيل في الحكومة والمجلس يركز على أسس قبلية أو مناطقية ، فإن المنافسة على كراسي السلطة كان يتم وفقاً لآلية الصراع والغلبة بين أنصار السلالة ومعارضيه . علماً بأن الحقائق الوزارية أصبحت في الغالب مخصصة لحملة الشهادات الجامعية أو ما يعادلها من الضباط العسكريين رجال الثورة من خريجي الكلية الحربية وكلية الشرطة .

فمن الثابت لدينا أن القيادة المصرية - إذا صح القول - تحيزت لصالح قطاع من السكان ، وهذا التحيز لم يكن مبنياً على أسس مذهبية محضة ، وإلا كيف نفسر وجود السلالة في قمة السلطة ، وهو يؤكد " إنه ينتمى إلى أسرة متوسطة الحال من سنحان " (٩٣) فالنظام الجمهوري لم يعد ملكاً لأسرة أو فئة من الناس ، بغض النظر عن مغزى النتائج التي تحاول التوصل إليها بعض الدراسات اليمنية المفسرة للأحداث والوقائع التاريخية التي رافقت الحدث التاريخي . هذه النتائج التي تنشرها بعض مراكز الأبحاث لتغذي بها آراء الناس ومواقفهم وتصرفاتهم ، تمتد لتشمل شتى مطالب وأنشطة المجتمع في مرحلة الجمهورية اليمنية ، بشكل أو بآخر ، تعكس النظرة العقائدية للتاريخ من زاوية دولة القبيلة . " فالطائفة أو القبيلة ، ونمو جهازها أقوى وأسرع من نمو المجتمع المدني ، الذي يحتّم به المواطنون ، وتكون فيه أسس وقواعد الرأي العام ، الذي يستطيع وحده الدفاع عن المؤسسات القانونية .. اعتماد الحكم على المؤسسة القبلية يتضح في حكم الأقلية المغلقة ، التي لا تحاور أحداً ، ولا تفتح قنوات اتصال بكيان خارجها ، وإن كانت تحاول دائماً الاستفادة من خدمات التكنوقراط ، وذوى الخبرة عموماً ، ولكن دون إشراك أحد في اتخاذ القرار . " (٩٤)

لقد اعتبرت الثورة في اليمن النظام الجمهوري بديلاً للنظام الملكي الاستبدادي . لكن أحداث الحرب الأهلية وتعقيدات المحلية والإقليمية خلقت ظروفًا جديدة ، ساهمت في تفاقم

الأزمات السياسية في البلاد في عهد السلالة. وكانت هذه المسألة (من نحن؟ وماذا نريد؟)، نقطة خلاف حادة بين المركز (صنعاء) والأطراف (تعز وعدن) المعنية بالصراع ، بالإضافة إلى تلك التناقضات السياسية القائمة بين النخبة . وقد عبر على محمد عبده عن هذه المشكلة بقوله: " أما بالنسبة لبعض شباب صنعاء .. أخذ شبابها يكونون لأنفسهم ومن أنفسهم مجتمعات خاصة بهم ، وخاصة في الآونة الأخيرة ، سواء كانوا في صنعاء أو في الخارج ، وسواء كانوا في الجيش أو خارجه .. وقد أدى هذا التضامن الحزبي بين أبناء المدينة الواحدة والمذهب الديني الواحد إلى حذرهم من التعاون مع الآخرين إلا على أساس حزبي ، بما باعد بينهم وبين الوطنيين والمثقفين من أبناء اليمن الأسفل . وقد أدى ذلك كله إلى أن يأخذ نشاطهم الحزبي طابعاً طائفيّاً بصفتهم أبناء مدينة واحدة ، ومنتمين إلى مذهب ديني واحد . " (٩٥)

والتساؤل عن أسباب ظهور تجمعات فئوية في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، يضعنا مرة أخرى وجهاً لوجه إزاء ظاهرة الطائفية ، باعتبارها رد فعل تنبأ بعض الساسة اليمنيين تجاه الدور المصري وقطاع من السكان . وإذا كانت جماعة حزب الله الضاغطة في صنعاء قد نجحت في إزاحة البيضاني ومن بعده عبد القوى حاميم من موقع السلطة ، فقد واجهت صعوبة بالغة في التخلص من السلالة نفسه . (٩٦) وكان السبب وراء عدم سقوط المشير ، تمسك القيادة المصرية به ، باعتباره الخيار الأفضل من كل الخيارات المتاحة في الساحة اليمنية . وبالرغم من النقد الذي وجه إلى دراسات كل من علي محمد عبده (الطائفية في اليمن) ، ومحمد أحمد نعمان (الأطراف المعنية في اليمن) ، في هذا المجال ، إلا أن المعايير الأساسية التي عالجها الباحثان، تتسم بالموضوعية والشفافية البالغة . فالعزلة السياسية التي فرضها النظام الملكي بين سكان اليمن الأعلى والأسفل ، والعداء المستفحل بين الريف والمدينة ، والأخطاء التي وقعت فيها زعامة الاتحاد اليمني، هي التي مكنت " .. الدكتور (الثائر) ، وأمثاله [المشير] من يعبرون من دعائم العهد البائد وصنعه أن يملأوا هذا الفراغ ، وأن يبعدوا كثيراً من الوطنيين والمثقفين . لقد كان لاستلام هؤلاء السلطة وتصرفاتهم على النحو الذي ذكرنا ردود فعل متفاوتة . فقد أصيب الوطنيون بالدهشة وبخيبة الأمل. " (٩٧)

وحول هذه المسألة وغيرها ، بعث القاضي الزبيري بعدة رسائل وبرقيات ماثلة للسفراء العرب المقيمين بصنعاء ، وجهات خارجية كجامعة الدول العربية ورابطة العالم الإسلامي ، موضحاً فيه وجهة نظر المعارضة ، سواء كانت مواقف سياسية مؤيدة للنظام الجمهوري ، أو ناقدة للحكم العسكري . لكننا هنا نكتفي بإيراد نص البرقية التي بعثها إلى الرئيس جمال

عبد الناصر ، يحثه فيها السماح للمعارضة الجمهورية التعبير عن وجهة نظرها ، تفادياً
للتعقيدات المحلية والإقليمية التي قد تنعكس سلباً على الدور المصرى فى اليمن . وقد أحسن
القاضى الاستفادة من الأخطاء التى ارتكبتها حكومة السلال والقيادة المصرية فى اليمن ،
إذ كتب يقول : " .. يا رائد العروبة يا جمال .. لقد جاءت قواتك إلى اليمن لمساعدة الشعب
اليمنى ، ولم تأت لمساعدة الأفراد ، ولقد علمت بالخلاف بين علماء ومشائخ وأحرار الشعب
من جهة ، والحكومة العسكرية من جهة ، ولقد أعلنت عن هذا الخلاف أنت أمام العالم فى بور
سعيد ، وأعلنت أنك لن تتدخل فى هذا الخلاف . فإذا كنت حريصاً على تنفيذه ومعرفة
إرادة الشعب اليمنى ومعونته ، فإنه لابد من أن تأمر القيادة العربية أن تساعد على عقد
المؤتمر ، أو تأمرها بعدم التدخل . هذا إذا كانت القوات العربية جاءت لمساعدة الشعب
اليمنى .. " (٩٨)

وإزاء ذلك ، فقد حاولت الحكومة تطبيق ما سمي بـ " سياسة النفس الطويل " ، ليس
على مستوى مسرح العمليات العسكرية فحسب ، بل على مستوى المسرح السياسى ، دون
السماح للزعامات الدينية والقبلية أهل الحل والعقد استجماع قواها فى جبهة موحدة .
وقد أفتتح مؤتمر جمر فى مطلع أبريل من عام ١٩٦٥ ، ليرسم خارطة جديدة لليمن ، وليرسى
الأسس الجديدة للسلام والمصالحة الوطنية ، وسط جو من التفاؤل بقرب موعد انتهاء الحرب
الأهلية . إلا أنه سرعان ما تبددت الأوهام عندما كشفت الحكومة والقيادة المصرية عن عدم
ارتياحها لقرارات المؤتمر وتوصياته التى جاءت متطابقة تماماً مع قرارات وتوصيات مؤتمر
عمران المنعقد فى سبتمبر من عام ١٩٦٣ . (٩٩) ولم يشارك الساسة المدنيون القيادة اليمنية فى
الميل إلى الانحناء أمام سياسة الجمهورية العربية المتحدة وأهدافها المرسومة فى جنوب شبه
الجزيرة العربية . بل إن الرئيس السلال رأى أن العكس هو الصحيح .

لقد كان واضحاً أن المعارضة الدينية (حزب الله) والقبلية (كتلة حمر) ، تتمتع بمركز
قوى جداً فى المؤتمر يؤهلها لتحقيق مآربها كافة . غير أن القيادتين اليمنية والمصرية أبدتا
استعدادهما بالالتزام بقرارات المؤتمر وتوصياته فيما لو كفت الحكومة السعودية عن إمداد
حلفائها الملكيين بالمال والسلاح ، والحصول على ضمانات أكيدة تضمن استمرار النظام
الجمهورى فى جنوب شبه الجزيرة العربية . وقد حضر المؤتمر اللواء حمود الجائفى رئيس الحكومة
وعند لا بأس به من الخبراء والمستشارين العرب ، وواجه المشاركون فى المؤتمر مضايقات
من قبل أجهزة المخابرات المصرية التى كانت عيونها ترصد وقائع المؤتمر ساعة بساعة . (١٠٠)

ومن جهة أخرى كان الرئيس السلال أسير القيادة المصرية التي كانت تقول حكمه بصورة منتظمة. وقد ضغط عليه هؤلاء من أجل التسليم ببعض قرارات مؤتمر خمر، التي قد تؤدي إلى وقف الحرب وإعلان الهدنة العسكرية تمهيداً للحوار السياسي. (١٠١)

تداخلت ثلاثة عوامل رئيسة في انعقاد مؤتمر خمر للسلام في أبريل عام ١٩٦٥. أولاً، خروج الزبيرى من العاصمة صنعاء إلى مدينة ريدة، تحت حماية عشائر ذو محمد وذو حسين. ثانياً، رفض الحكومة الالتزام الحرفى بقرارات وتوصيات مؤتمر عمران المنعقد في سبتمبر عام ١٩٦٣. إذ لعب العامل الأول دور لفت نظر الحكومة من أن المعارضة لن تقف موقف المتفرج من جراء التصعيد العسكرى. لهذا قرر الزبيرى الخروج من صنعاء إلى مناطق الصراع العسكرى وطاف معظم مدن وقرى الهضبة الشمالية بهدف الحصول على تأييد ودعم شعبى يساعده في الضغط على القيادتين اليمنية والمصرية للاستجابة لدعوة السلام. وقيل أن القاضى كان يدعو لنفسه باعتباره فقيهاً محتسباً على رئيس الجمهورية. وليس هناك من مصلحة أو قناعة تربط زعامة كتلة خمر بأهداف جولة زعامة حزب الله، من أجل تنصيبه رئيساً للدولة، وجعل عمران أو ريدة عاصمة لهذا الدولة الإسلامية المزمع قيامها.

أما العامل الثالث، فهو في الأصل يعود إلى ذلك الصراع المكشوف بين تيارى القحطانية والعدنانية، إذ كان يستهدف شق المعسكرين المتصارعين -الجمهورية والملكى إلى أجنحة متعارضة. ولزيد من استنزاف القوات المصرية المرابطة في اليمن، ظهر تيار القوى الثالثة ليس كقوة سياسية مناهضة للحل العسكرى فحسب، بل وللنظامين الجمهورى والملكى. وفي لقاء الطائف كشف أنصار هذا التيار عن توجهاتهم السياسية المقاربة لتوجهات الحكومة السعودية في إقليم شبه الجزيرة العربية.

ومثلما صادف انعقاد مؤتمر الطائف، لقاء الرئيس عبد الناصر بالعاقل السعودى الملك فيصل في مباحثات جدة، صادف انعقاد مؤتمر خمر بمضاعفات خطر الانفجار الشامل للحرب الأهلية في اليمن عقب اغتيال القاضى الزبيرى. لهذا السبب عمدت سلطات صنعاء إلى تهدئة الموقف، ف عقدت مساومة من موقع ضعيف مع زعامة المعارضة، حيث سمح للنعمان بتشكيل حكومة غالبية أعضائها ينتسبون لتجمع حزب الله وكتلة خمر.

إن مثلى المعارضة المنشقة عن النظام الجمهورى المجتمعين فى خمر لبحث الحلول المناسبة للمشكلة اليمنية ، طرخوا تصورا لهم العامة للأزمة من كل جوانبها السياسية والعسكرية . حيث أعلنوا أربعة مبادئ أساسية ، كانت بمثابة ميثاق مصالحة وطنية :

أولاً- تشكيل هيئة دائمة للسلم الوطنى، وتتولى الاتصال بشقى الطرق والوسائل ببقية المفرر بهم [الملكين] ، سواء بالاتصال المباشر أو المراسلة ، للتوصل معهم إلى التفاهم الأخرى السام الذى يؤدى إلى إقرار السلام والونام ووحدة الكلمة ، كما تتولى تقديم الاقتراحات اللازمة إلى الحكومة للقيام بالإجراءات اللازمة لتساعدهم على نجاح مهمتهم. وتتألف الهيئة من تسعة أعضاء ، خمسة من المشايخ وأربعة من العلماء .

ثانياً - يمنح مؤتمر السلام اليمنى الثقة للوزارة القائمة .

ثالثاً - يؤكد المؤتمر على رئيس الوزراء الالتزام بالبرنامج الذى أعلنه رئيس الوزراء مع الاهتمام بما يلى :

(أ) العمل بمختلف السبل والوسائل لإنهاء حالة الحرب وإقرار السلام .

(ب) تنظيم يحدد العلاقات مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة على هدى قرارات المؤتمر وروحه .

(جـ) السعى لإيقاف حالة التوتر فى العلاقات مع الجيران .

(د) إنشاء جيش وطنى ودعم قوى الأمن .

(هـ) تنمية ودعم الاقتصاد الوطنى .

(و) العمل على تصحيح الأوضاع فى جميع الأجهزة والدوائر الحكومية باختيار الأكفاء المخلصين ذوى النزاهة والاستقامة .

رابعاً - يؤكد المؤتمر ضرورة المبادرة بإرسال وفود إلى الدول العربية جميعا من اجل التعاون على إنهاء الحرب وإقرار السلام .

لم يكن فى مقدور المعارضة أبداً كشف أوراقها حول هذه المسألة السلام والمصالحة - ، لأن قطاعات واسعة من الشعب اليمنى حتى ذلك التاريخ ، كان يؤيد الوجود المصرى الداعم للنظام الجمهورى . فقد قدمت وسائل الإعلام الرسمية قصص رائعة عن التضحيات البطولية

لجنود الجمهورية العربية المتحدة في أرض البطولات والأجناد (اليمن) ، منها تلك القصة الشهيرة لاستشهاد النقيب نبيل الوقاد والرائد عبد المنعم سند ، وغيرهم من ضباط الجيش اليمني من أمثال الملازم علي عبد المغني، والملازم مثنى الحضيري، والساسة المدنيين من أمثال أحمد محمد الأحمدى والشيخ محمد علي نعمان ، الذين قدموا أرواحهم رخيصة في سبيل نصره الشعب اليمني وتحريره من جبروت حكم بيت حيد الدين . وهذه الحملة النفسية أثرها البالغ في إلهاب مشاعر وحاس قطاع واسع من السكان، الذين أيدوا الوجود المصري ، ووقفوا معه في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية. وإزاء ذلك اكتفت المعارضة في حصر نشاطها في إطار مدن الهضبة الشمالية، وفي إطار مدينة صنعاء ؛ ولم تتمكن من توسيع قاعدتها بتحويلها إلى حركة شعبية لتشمل اليمن كله - شماله وجنوبه .

ويبدو أن سلسلة المؤتمرات الشعبية خصوصاً (عمران وأركويت وخمر والطائف) ، لم تحقق فكرة السلام ولا المصالحة الوطنية المرتقبة بين الجمهوريين والملكيين ، لسبب بسيط هو أن الغالبية العظمى من المشاركين كانوا يمثلون سكان الهضبة الشمالية ، تحديداً عشائر حاشد وبكيل . ولم يكن ثمة تمثيل يذكر في هذه المؤتمرات لسكان الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية ، الذين قاطعوا هذه المؤتمرات القبلية ، باستثناء مؤقري حرص والجند . وبالتالي لم تتح الفرصة لوجود ممثلين رسميين عن الحكومة في معظم هذه المؤتمرات التي عقدت داخل اليمن وخارجه ، في حين سمح لمعظم العناصر المتمردة عن النظام الجمهوري المشاركة في صياغة القرارات والتوصيات، ومن ثم إملأها على القيادتين اليمنية والمصرية. ومن هنا ، اكتسب ائتلاف القوى الثالثة صبغة شرعية ، الأمر الذي يضع نظام السلال بين مطرقة حزب الله وسندان حزب الشورى .

بالإضافة إلى المشاكل والتحديات التي تمت الإشارة إليها بلغة محورة، وهي قضايا تتعلق بالوجود المصري، حاول المؤتمرون تجنب الخوض فيها . ولم يعد خافياً أن الوجود المصري في اليمن أصبح مصدر تدمير لدى قطاع واسع من الساسة اليمنيين بوجه عام، والقادة العرب بوجه خاص ، الذين عبروا صراحة عن استحالة قيام جبهة عربية مشتركة في مواجهة العدو الصهيوني في مؤتمرات القمة العربية المنعقدة في الجمهورية العربية المتحدة خلال النصف الأول من عقد الستينيات .^(١٠٦) فضلاً عن ذلك ، ندد العديد من المشاركين في مؤتمر خمر وبعضهم يحتلون مناصب عليا في أجهزة الدولة بالوصاية المصرية المفروضة بالقوة العسكرية على الشعب اليمني ، وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من العناصر الناشطة برئاسة التعمان . وعهد إليها

الأشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر . واختتم المؤتمر بيانه بثلاثة قرارات ، عبرت بأشكال مختلفة عن مواقفهم السياسية تجاه الأوضاع العامة في الساحتين اليمنية والعربية :

- يحى المؤتمر نضال الجنوب اليمنى في سبيل الحرية والخلاص من أغلال الاستعمار ، ويهيب بالمنظمات الشعبية والقوى الوطنية لتوحيد كلمتها وضم صفوفها .

- يشكر المؤتمر باسم الشعب اليمنى الجمهورية العربية المتحدة ما قدمته من عون للثورة اليمنية ولشعب الجمهورية العربية اليمنية ، ويقدمون الدماء الزكية وأرواح الشهداء الطاهرة التى حققت المعاني السامية للأخوة العربية .

- يرحب المؤتمر في تقدير وامتنان بالقرار الأخوى الذى أصدره المؤتمر الإسلامى المنعقد في مكة المكرمة ، وذلك بالسعى لإقرار السلام في اليمن " . (١٠٣)

لقد واجهت المعارضة المنشقة عن النظام الجمهورى أزمة سياسية عويصة مماثلة لتلك الأزمة الشرعية التى يعانى منها النظام نفسه ، وكان بقاء السلال فى السلطة مرهوناً بوجود القوات المصرية فى اليمن . هذه الأزمة الشرعية يحدد أبعادها سعيد محمد باديب من خلال طريقه للصراع السعودى المصرى حول اليمن فى ثلاث نقاط رئيسة :

أ - أن النظام الحاكم الجديد فى اليمن اعتمد إلى حد كبير على الدعم المصرى ، وأقر التدخل العسكرى المصرى العلنى فى اليمن .

ب- أن الإمام البدر الحاكم الشرعى لليمن ليس على قيد الحياة فقط ، وإنما ما زال داخل اليمن مدعوماً من قبل مجموعة كبيرة من رجال القبائل ، وبالتالي فإن الحكومة الشرعية لليمن ما زالت قائمة وموجودة .

ج- أن أول عمل قام به النظام الجمهورى الجديد هو إعدام أى شخص يتمتع بمكانة سياسية فى البلاد . (١٠٤)

فى هذا الاتجاه ، سعت الحكومة السعودية إلى استخدام فصائل المعارضة الجمهورية المنشقة ، من أجل توجيهها وفق مصالحها . وهذا عين ما حصل فى مؤتمر الطائف ، الذى ضم (٥٤١ عالم وشيخ) من ذوى الاتجاهات المتناقضة ، والمعروف أن بعض الشخصيات الجمهورية التى شاركت فى الحكم مع الرئيس السلال ، قبلت الانضمام إلى صف المعارضة الملكية . (١٠٥) وبقولهم فى وقت لاحق التحالف مع قوى إقليمية (السعودية والأردن

وإيران) ، قبلوا التحالف أيضاً مع قوى دولية (بريطانيا وأمريكا) في مواجهة الاتهامات الرسمية لهم بخيانة الوطن . وقد أعلنت المعارضة في ١٠ أغسطس ١٩٦٥ / الموافق ١٣ ربيع الثاني ١٣٨٥هـ توصيات وقرارات ، جاءت مناقضة تماماً لما سبق الاتفاق عليه في كل من عمران وخمر ، وهى :

١- إقامة دولة اليمن تحت اسم ((الدولة اليمنية الإسلامية)) ، وتقوم على أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، ويسير أعمال هذه الدولة بصورة مؤقتة :

أ - مجلس دولة يقوم باختصاص رئيس الدولة ، ويتألف من سبعة إلى ثمانية أعضاء ، وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية .

ب- مجلس وزارى يقوم باختصاص السلطة التنفيذية ، ويتألف من ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين وزيراً ، وتمثل فيه العناصر الواعية من مختلف الفئات اليمنية .

ج - مجلس شورى يوجه ويشرف على أعمال مجلس الوزراء ، ويساعده في أداء مهمته ، ويتألف من ثمانين عضواً ، وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية .^(١٠٦)

من جهة أخرى ، بحث المؤتمرون في لقاء الطائف أسباب فشل المؤتمرات الشعبية في إنجاز مهامها على الوجه المطلوب ، فتوصلوا إلى أن المشكلة اليمنية تكمن في التدخل الأجنبي الذى أشعل نار الحرب الأهلية في البلاد . وبعد مناقشات طويلة وافقوا على البيان الذى ألح إلى ضرورة " انسحاب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، وإيقاف المساعدات السعودية .. " ؛ وكان مبرر رفضهم للدعم المصرى للنظام الجمهورى هو " إفساح المجال أمام الشعب اليمنى ليعلم إرادته الحرة في تعزيز مصيره واختيار نظام الحكم الذى يرتضونه .. " ^(١٠٧) وكان الاتفاق على شكل المصالحة الوطنية بين الجمهوريين المنشقين عن نظام السلال مرهوناً باللقاء مع المعارضة الملكية المنشقة عن مجلس الإمامة ، ليشكل الجناحين ائتلاف القوى الثالثة . وهكذا شطب المؤتمرون في الطائف اسم (الجمهورية العربية اليمنية) من جدول أعمالهم ، ليحلوا محله اسم (الدولة اليمنية الإسلامية) ، وهذا الاتجاه الأخير يشكل نكسة سياسية للنظام الجمهورى بالنسبة للمعارضة ، التى قبلت التصالح مع الملكيين والحكومة السعودية بدلاً من التصالح مع الرئيس السلال والقيادة المصرية .

تحتل قضية الزبيرى فى دراستنا هامش محدود من المناقشة لسبب بسيط هو أن عملية تصفيته جسدياً تمت فى نطاق الصراع على السلطة داخل المعسكر الجمهورى ، وخارجه فى نطاق الحرب الأهلية وتداعياتها السياسية ، حيث اكتشفت كل من مصر والسعودية أن الترتيبات التى اتخذت عشية انعقاد مؤتمر خمر للسلام لم تكن فى مصلحة الطرفين ، فقرر الجميع الخلاص منه . لكن ما يهمنا هنا الإشارة إلى أن اغتيال الزبيرى كان السبب المباشر فى سقوط حكومة العمري ، فربحت المعارضة جولة حاسمة لصالحها . وبقيت البلاد نحو ثلاثة أسابيع بدون حكومة ، وما رافق ذلك من أعمال عنف تبنتها سلطات صنعاء ضد ناشطى حزب الله وكتلة خمر .^(١٠٨) وحينئذ كان لابد لزعماء المعارضة من إثبات صدق تمثيلهم للبلاد فشنوا حملة سياسية لهذا الغرض لكى يكسبوا التأييد الشعبى العام لقيادة المؤتمر وتوصياته . وكانت أعمال التحريض والنشرات الصادرة باسم حزب الله والاجتماعات التى اقترنت بجماعة كتلة خمر ، كقيلة بتأجيج المشاعر تجاه نظام السلال من جهة، وضد القيادة المصرية من جهة ثانية .

وإذا كان مؤتمر خمر للسلام قد انعقد فى ظروف استثنائية تزامنت مع اغتيال القاضى محمد الزبيرى فى بداية شهر أبريل ١٩٦٥ ، فإن محاولة إفشال قيامه من قبل الحكومة بات بالفشل .^(١٠٩) فقد نقل بعض أنصار المعارضة من قيادة الجيش وأجهزة الدولة العليا إلى مواقع أقل أهمية ليتمكن من فرض إرادته على خصومه السياسيين، إذ بدأ أن المؤتمر سينتهى فى غير صالح الحكومة . كما أمر بتشكيل لجنة خاصة للبحث والتحقيق فى قضية اغتيال القاضى الزبيرى ، لكن اللجنة على ما يبدو لم تصل إلى نتائج حاسمة نظراً لقرار العناصر المشتبه بهم بقتل أبى الأحرار من سجن المهلهل بمدينة خمر ، الأمر الذى يضيف مزيداً من الغموض حول هذه الحادثة .^(١١٠)

وفى غضون شهر أبريل كتبت دائرة الاستخبارات العسكرية المصرية تقول إن المشاعر المناوئة للمصريين آخذة فى التصاعد و"أن مؤامرة تم اكتشافها بواسطتنا ، وهى تخطط لاغتيال المشير السلال فور وصوله إلى مدينة خمر " ^(١١١) لكن السلال لم يفكر بالمرّة بزيارة عمران وخمر ، وكانت مدينته المفضلة من مدن الجمهورية العربية اليمنية هى مدينة تعز العاصمة الثانية كما كان يحلو له أن يطلق عليها فى خطابه السياسية التى كان يعرض فيها دوماً بأقطاب المعارضة الجمهورية. ففى مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الرئيس الأسبق السلال ، عبر فيها

عن مشاعره تجاه المعارضة بقوله: "لم أكن أخشى خطر المعارضة الملكية الإمامية وقوامها جماعة السادة الهاشميين أذئاب الرجعية المتواجدين في صنعاء ، فهؤلاء محاصرون ولا يجرؤ أحدهم على البنس بنت شقة ، ولكنى كنت أخشى كيد أولئك الفقهاء القحطانيون الأوصياء الجدد على الثورة والجمهورية .. " (١١٢)

ومع ذلك ، فإن قطاعاً من الرأي العام اليمني لم يفاجئ باغتيال الزبيري ، فقد كانت المواجهة بين السلطة والمعارضة متوقعة . كما أبدى نظام السلال قلقه على مستقبل الدور المصري في اليمن ، كما كانت أجهزة الاستخبارات تراقب عن كثب التطورات السياسية والعسكرية في أنحاء متفرقة من الجبهة الشمالية ، ورصد تحركات ناشطي حزب الله وتجمع كتلة خمر بهدف التعرف على ردود فعلهم تجاه الحكومة . فالقاسم المشترك بين المعارضة الدينية (حزب الله) والمعارضة القبلية (كتلة خمر) ، هي حالة الاستنفار الكامل تحسباً لهجوم السلطة . وقد كان الزبيري بارعاً عندما نصب نفسه في هذا المركز - وصاية الفقيه المحتسب - ، يتطلع بدوره إلى إسقاط نظام السلال ؛ لكن القيادة المصرية لم تتح أمامه فرصة لإحراز مزيد من المكاسب السياسية على حساب الجميع . وكانت عملية اغتياله قد تم التخطيط لها بإحكام ، وخيل لمديري المؤامرة أنه بمجرد القضاء عليه ، تحل مشكلة المعارضة .

غير أن الخلاف ظل حاداً وقائماً ، خصوصاً فيما يتعلق بمطالب المعارضة من الحكومة الوفاء بعهدتها بتطبيق قرارات وتوصيات مؤتمر خمر للسلام . فالنقاط الثلاث الماثرة في المؤتمر تمحورت حول السلام والمصالحة وتقرير مستقبل الحكم في اليمن ، خاصة بعد انسحاب الجيش المصري من البلاد ، شكلت بمجملها حالة من الانشقاق الهامشي بين قبيلتي حاشد وبكيل ومواقفهما المتناقضة تجاه الحكومة . وثنائية المعارضة القبلية أو الدينية، أصبحت معروفة بالنسبة للقيادتين المصرية واليمنية ؛ فقد بدأ الجمهوريون المتشددون في مواقفهم السياسية في إثارة الشكوك حول مغزى المعارضة ، التي أخذت بعض عناصرها تدعو علناً وجاهراً لمشروع دولة اليمن الإسلامية .

تشير وثائق القيادتين المصرية واليمنية أنه بالرغم من عمق الخلاف بين أنصار حزب الله وكتلة خمر من جهة ، والحكومة والقيادة المصرية من جهة أخرى ، ظلت معظم عشائر حاشد موالية للنظام الجمهوري ، وكانت زعامتها تبني قوتها بما اكتسبته من موارد مالية وشهرة سياسية خلال سنوات الحرب ؛ كما أضحت مدينة خمر منطقة جذب لكل عناصر المعارضة

المنشقة الفارة من صنعاء .^(١١٣) بهذا الخصوص ، عبر ضابط الاتصال المصرى (العميد قاسم الصاروخ) عن قلقه العميق ، فى أحد تقاريره المرفوعة إلى قائد القوات العربية فى صنعاء ، مسا يلى : " .. إن الخطر يحيط بنا من كل جانب فى المواقع المجاورة لكل من عمران وريدة ، ولم يعد باستطاعتنا التمييز بين القبائل المجهرة والقبائل المملكة .. وجنودنا يتساقطون صرعى فى كمائن ليلية ، والبعض يتعرض للقنص من قبل المتمردين فى وضخ النهار ، علماً بأن معظم السلاح الذى يوجه إلى صدورنا قد تأكد لنا أنه من صنع روسى ، صرفناه للمشايخ والنقباء والعرائف .. بل أن هناك خطر أعظم من ذلك يهدد النظام الجمهورى ، والجميع يتحدثون هنا فى حاشد عن قرب موعد إعلان قيام دولة اليمن الإسلامية .. " ^(١١٤)

لقد أيقظت المقاومة المسلحة المتزايدة فى مرتفعات اليمن الشمالية مخاوف وهواجس القيادة المصرية، مثلما أزعجتها تلك الاضطرابات السياسية التى شهدتها مدن السهول الجنوبية المعروفة بولائها المطلق للنظام الجمهورى . وتذكر المصادر أن القلاقل التى ظهرت بوادىها فى مدينة تعز كان مصدرها مشايخ لواء تعز بزعامة الشيخ أمين عبد الواسع نعمان محافظ اللواء ، الذى رفض ورفاقه الشيخين (محمد على عثمان وأحمد سيف الشرجى) قرار الحكومة بتعيين الشيخ صالح الرويشان محافظاً جديداً للواء .^(١١٥) ولما كان أقطاب المعارضة (القاضى الإريانى والشيخ الأحمر) لم يرغبوا فى تعزيز مكانة ونفوذ الشيخ أحمد نعمان فى إطار مدينة تعز وما حولها ، فقد حاولوا الإيقاع بينه وبين بعض الشخصيات السياسية الطامحة فى اللواء ، من أمثال عبد القوى حاميم وقاسم غالب أحمد ، الذين أزعجهم ظهور آل النعمان واستئثارهم بمناصب عليا فى الدولة . حول هذه النقطة بالذات نورد هنا نص موضوع من بوقية متحاملة على النعمان ، بعثتها بعض الجهات المتضررة من محافظ لواء تعز إلى الشيخ الأحمر وزير الداخلية ، هذا نصها :

" الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر .. ما كنا نعتقد أن الحاقق نعمان قد صور معارضة اللواء ، وأحار رأى إلى جانب رأى العام ضد أسرته بالمخالفة والخروج عن الإسلام . ومؤتمر السلام ، كل الناس تؤيد السلام ، ولكنهم لا يؤيدون الحقد والانتقام .. وإننا أول رعية عرفتنا اليمن نكشف ظلم الإمام .. وسنبقى ندافع عن آراءنا وأهدافنا ، ونكشفها للناس حتى نلقى الله . ولو كان أبو الأحرار [الزبيرى] حياً ، الذى ليس الحاقق قميصه ميتاً ، وأكل الأموال باسمه حياً لفضحه أمام الجميع ، وقد فضحه أيام الاتحاد اليمنى ، وبين بعض الإخوان وثائق الشهيد . أما ما قلتم عن اسم الوظيفة والوطنية ، فنحن نستغرب منكم هذا الكلام . إننا استقلنا عندما عرضت لنا ، وما زلنا ما دام نعمان هو الإمام الجديد .. " ^(١١٦)

من جهة أخرى ، يذكر أحد المقررين من زعامة المعارضة - العقيد محمد علي الأكوع مدير المباحث العامة بتعز - عمق الخلافات والمشاكل الإدارية المتفاقمة في مدن السهول الجنوبية، خصوصاً إب وتعز والراهدة ، التي أظهرت سلطاتها المحلية بوادر عصيان مسلح ضد القرارات الإدارية والمالية الصادرة عن السلطة المركزية في صنعاء . ولما كانت صورة اليمن الأسفل لم تلطخ بالتآمر ضد الثورة والنظام الجمهوري ، فقد نجحت المعارضة المتضررة من هذا الموقف المؤيد لنظام السلال من خلق بؤر صراع طائفية ، بهدف إلغاء السلطة بأكثر من جهة . وقد أشار كاتب تلك التحليلات (التقارير) إلى المشاركين في (قضية إبراهيم حاميم) إلى تمرد الشيخ المذكور ، حيث وسع بحيانة الوطن ، عندما أقدم على " .. خفض علم الحكومة من على سطح جمرهك الراهدة ومزقه ، وداس صور المشير السلال بقدمه ، وآخر فبه وسرقه أخذ حاصلات صندوق الجمرك مع مدرعة وعليها رشاش قرنوف من سلاح الجمهورية اليمنية هدية إلى أسياده الاستعمار . " (١١٧) ثم يخلص الكاتب رؤيته " الموقف بتعز يحتاج إلى ضباط ومستولين حازمين ، وأكثر منهم واعين بالنسبة للمنطقة ، وأكثر ضباط الأمن يضجوا منهم الأهالي بأخذ الرشوة كمحمد الأنسي وعلى صلاح وعلى اليناعي ، وبصفة خاصة محمد الشريف ، بجانب مساعدته لحاميم ، وبعد فرار حاميم من فساد الضابط الشريف لم يتخذ أى إجراء . " (١١٨)

ويتناول نفس الكاتب بالتفسير الأسباب الموضوعية المؤدية إلى إثارة مثل هذه القلاقل السياسية المفتعلة ، منوهاً بدوره إلى بعض الممارسات غير المستولة لبعض المشايخ الذين يتمتعون بحصانة أقاربهم في السلطة: " أما لواء إب فالقوضى والمهزلة - بدأت تنمو فيه سبب المسؤولين، وبصفة خاصة عامل ناحية إب الشيخ علي عنان ، كون له عصابة من (٢٠٠) نفر ، ويحس من يريد ويبطش بمن يريد .. وعنان يتصرف لأنه صهير وزير الداخلية . " (١١٩) هذا النموذج السلوكي لمثل هؤلاء الأشخاص المحسوبين على جهاز الدولة ، ساهم في إذكاء روح الكراهية لكل موظف حكومي تربطه صلة بالسلطة الحاكمة في صنعاء ؛ فضلاً عن الخلافات القائمة بين مشايخ اليمن الأسفل التي تغذيها مصالح الأسر المتنفذة في المنطقة، وفي مقدمتها آل عثمان وآل نعمان ، التي اكتسبت مواقع مهمة في السلطة في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية .

ولم يكن هذا الانقسام والتناحر محصوراً على مشايخ اليمن الأسفل ، فقد كان لمشايخ اليمن الأعلى أيضاً خلافاً خاصة حول من يقف في صف الجمهورية (مجمهر) ، ومن يقف في صف الملكية (مملك) . وكان شيوخ القبائل الشمالية خصوصاً بكيل ، أول من ثار ضد

حكومة صنعاء وعارض النظام الجمهورى . لكن القلة القليلة منهم (الشيخ أمين أبو رأس والشيخ مطيع دماج) ظل يحتفظ بعلاقة جيدة بالقيادتين اليمنية والمصرية . وخلال هذه الحقبة، اكتسب شيوخ المؤسسة القبلية خبرة سياسية تتعارض مع قيم المجتمع القديم ، حيث فقدت الهجرة كمستوطنة زراعية خاصة باتباع المذهب الزيدى دورها المؤثر في الحياة الدينية . (١٢٠) فالهجرة (الجمع هجر) لم تعد مكاناً آمناً للمقيمين بها ، حيث تعرض عدد كبير من العلماء النازلين ضيوفاً على زعاماتها القبلية للقتل، وفي مقدمتهم أبى الأحرار محمد الزبيرى، الذى سقط مغدوراً به فى هجرة رجوزة المخاذية لجبل برط . (١٢١)

وقد رصد أبو غانم بعض مظاهر هذا التحول السياسى والاجتماعى ، وثيق الصلة بالبنية القبلية فى اليمن، بقوله : " وتوضيح وتحديد أكثر فإن مفهوم ((الهجرة)) المعروفة اليوم ليس مرتبطاً بآماكن وعائلات دينية معينة أو بآماكن عبادة ومقامات روحية محددة لذاها كما كانت فى الأصل ، أى فى بداية ظهور الإسلام عند بعض القبائل العربية .. وبحيث تصبح وظيفة ((الهجرة)) سياسية وقانونية أكثر منها وظيفة دينية ، وذلك يتضح من خلال تطبيق العقوبة والجزاء دنيوية (عرفية) ، وليست عقوبة دينية (غيبية) ، كما هو الحال بالنسبة لشعور الفرد عند انتهاكه حرمة مسجد أو أى مكان دينى مقدس . " (١٢٢)

بالرغم من محاولة المؤلف تخصيص وتحديد عنوان جانبى لنظام الهجرة ، لم يقدم لنا إجابة شافية لغزى هذا التحول السياسى والاجتماعى العميق فى مرحلة الجمهورية العربية اليمنية . فأبو غانم يرى أن الهجرة لا تنفد بقانون الشرع ، وإنما تسوسها أعراف القبيلة وتقاليدها ، خارج نطاق نظم وقوانين الدولة . وقد كان لهذا التوجه المستقل عن نفوذ الدولة أو بتعبير أكثر دقة حالة اللادولة ، أثره البالغ " فى النظام القبلى بعداً جديداً يتمثل فى البعد الأمنى الذى من خلاله يمكن معالجة الفوضى السياسية شبه المستمرة . " (١٢٣) وبما أن الهجرة تمثل صمام الأمان للنظام القيمى للقبيلة لا الفوضى ، فكيف نفسر هدر دم داعية السلام والمصالحة الوطنية القاضى الزبيرى فى كنف قبيلة بكيل ، وفرار القتلة من سجن المهلهل بمدينة خر معقل قبيلة حاشد ؟

وإذا كانت عملية اغتيال أبو الأحرار فى برط ، قد حملت تبعاتها كل من النظامين الملكى والجمهورى ، فإن المؤسسة القبلية الراعى الأول للهجرة من وجهة نظرنا تتحمل جزءاً من المسؤولية التاريخية ، كون عملية الاغتيال قد تمت فى حدود بكيل ، كما أن فرار القتلة

من سجن المهلهل بمدينة خمر ، قد تم على وجه التحديد في أرض حاشد . وإزاء ذلك ، شهدت شوارع مدينة صنعاء احتجاجات ومواجهات مع قوات الأمن ، وهجمات مسلحة على مرافق الدولة في ضواحي العاصمة . وفي غضون أياماً قليلة امتدت الاضطرابات إلى مدن أخرى كذمار وجحانه وعمران وريدة ، مع فارق وحيد هو أن المقاومة المسلحة ضد الحاميات المصرية كسرت حاجز الخوف من انتقام السلطات بشن غارات جوية ضد المدن والقرى الآهلة بالسكان . (١٢٤) وفي هذه المناسبة ألقى الخطيب التأيينية في الجموع الغفيرة المحتشدة في أحياء العاصمة ، وتساءل الناس في أنحاء اليمن : من هم قتلة الزبيرى ؟

وجاءت الأجوبة متفاوتة . فبينما كانت إذاعة الملكيين تلقى باللوم على نظام السلال والقيادة المصرية، كانت إذاعة صنعاء توجه أصابع الاتهام لفلول الأسرة الطريدة بيت حميد الدين . شكل اغتيال الزبيرى آخر حلقة في مسلسل تفسخ حركة المعارضة الجمهورية ، وقد تمثلت المراحل الرئيسة لذلك المسلسل الدرامى في احتواء المعارضة ، وابتعاد شخصيات كثيرة عن الحياة السياسية . وإذا تركنا جانباً الشعارات الثورية والوطنية الجاهزة التي استعملتها الحكومة والمعارضة في سياق الصراع على السلطة، نجد أن رفاق الزبيرى في النضال لم يروا في الحزب سوى وسيلة إلى كراسى السلطة. لذلك لم يجزؤ أحدٌ منهم على توجيه أصابع الاتهام لنظام السلال باغتيال الزبيرى، أو المخاطرة باتخاذ مواقف متصلة من الحكومة. وظلت عناصر المعارضة المتواجدة في خمر، تعلن عن قرب وقوع المواجهة مع حكم السلال العسكرى الديكتاتورى ، وهى بذلك تخفى عجزها عن تحديد سياسته إزاء النظام الجمهورى الذى تشارك فيه ، وفي الوقت نفسه - تعارضه . (١٢٥)

إن خلفية اغتيال الزبيرى تقع على هامش قصة الصراع على السلطة المحتدم بين المؤسسة القبلية والمؤسسة العسكرية ، باستثناء أن الشخصيات الجمهورية المنشقة ، الذين أعلنوا تضامنهم مع أبى الأحرار ، كانوا قد تشتتوا بفعل الصدمة . فالأزمات الطويلة تفرغ المشاكل المعلقة من مضمونها العقائدى والانفعالى ، وبذلك تقوى نزعة المصالحة على نزعة المواجهة . وقد شغلت المعارضة نفسها بالسؤال الذى قمعته السلطة العسكرية : كيف يمكن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية بين أهل اليمن المنقسمين على أنفسهم إلى معسكرين - معسكر جمهورى يؤمن بالثورة والجمهورية قادراً ومصيراً ، ومعسكر ملكى يريد العودة بالإمام إلى سدة الحكم فى صنعاء تحت مسميات جديدة ؟ وكانت المحاور الرئيسة للحوار على امتداد الساحة اليمنية تنحصر فى قضايا جوهرية : جمهورية يهوية ثورية يتربع قمتها العسكر ؟ أم دولة اليمن الإسلامية

في إطار النظام الجمهورى الشورى الذى يخضع بدوره لتوجهات أحد فقهاء الزيدية المتسننين ، وذلك طبقاً لمعادلة وصاية الفقيه المحتسب في زمن الغيبة للإمام الفاضل والمفضول ، تلك العقيدة المخترنة في ذاكرة زعامة المعارضة ؟ وإن كان لابد من التمسك بهوية النظام الجمهورى ، كيف يمكن حمايته ، وما هي الوسائل في غياب الدعم الخارجى ؟

كانت تلك التساؤلات المحيرة هي التي برزت على مستوى السطح صبيحة انعقاد مؤتمر حمر للسلام في أبريل ١٩٦٥ . وثمة أسئلة أخرى تجول في أذهان قادة المعارضة الجمهورية حول مستقبل نظام الحكم في اليمن . فقد نظروا جميعهم إلى نظام السلال على أنه ضرب من الحكم العسكرى المقتبس من تجربة الجمهورية العربية المتحدة . فالجمهورية بالنسبة لهم أصبحت مجرد شعار مفرغ من محتواه، يرفعه العسكرون في وجه المعارضة الدينية والقبلية، التي رفعت شعار السلام والمصالحة . وقد استقر رأيهم على " تنفيذ المطالب الأساسية التي وضعها شهيدنا العظيم أبو الأحرار اليمنيين الأستاذ محمد محمود الزبيرى ورفاقه المستقيلون في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وهذه المطالب الأساسية التي يجب أن تقوم الدولة على أساسها:

- ١- تعديل الدستور .
- ٢- إقامة المجلس الجمهورى .
- ٣- تأليف مجلس الشورى .
- ٤- إعلان قيام تنظيم شعبى شامل .
- ٥- تكوين جيش وطنى قوى .
- ٦- تأليف مجلس دفاع وطنى .
- ٧- تشكيل محكمة شرعية عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب . " (١٢٦)

لقد سقطت حكومة العمري لأنها اهتمت بالتقصير في قضية اغتيال الزبيرى وملابساتها، وعدم الوفاء بما تعهدت به من إصلاحات مالية وإدارية شاملة لأجهزة الدولة . وبناءً عليه ، فقد أمسكت المعارضة الآن بزمام المبادرة ، عندما قبل أحمد نعمان تشكيل حكومة جديدة في ٢٠ إبريل من نفس العام ، عملاً بمبدأ توسيع قاعدة الحكم، ووضع تصور عام لإصلاح أداة الحكم،

كانت الحكومة مضطرة للقبول " بتشكيل مجلس للرئاسة يتولى تخطيط سياسة الدولة والإشراف عليها وتوجيهها برئاسة السلال وعضوية أربعة أعضاء ، أحدهم عبد الرحمن الإرياني . " (١٢٧) وقد انحصرت مهمة النعمان في الحكومة منع العسكريين من احتكار السلطة ، لكي يعود الجيش مجدداً إلى ثكناته ، ويترك السياسة لأربابها .

ومن المفيد هنا أن نقل ما كتبه الطيب ؛ وهو واحد من الأعضاء الفاعلين في تنظيم حزب الله ، حول طبيعة الصراع بين السلطة والمعارضة عشية انعقاد مؤتمر حمر ، قائلاً : " إن العمل في صنعاء والقاهرة ضد المؤتمر على قدم وساق ، والمخاوف من المؤتمر لا حدود لها ، وتوقعات لا مبرر لها ، رغم التأكيد بأن المؤتمر سيكون لصالح النظام الجمهوري ، والعلاقات اليمنية المصرية ، ولن يفرط في شيء ، وأن أهم أهدافه السلام ، إخراج بيت حميد الدين من البلاد " . (١٢٨) وقد اعتمد الطيب تصوير هذا الخلاف تصويراً نفسياً وأخلاقياً على مستوى المواقف والأشخاص بقوله : " وكنت استعيد أوصاف المجموعة ، وأقيم شخصياتها : عبد الرحمن الإرياني سياسى وبعيد النظر ، ولكنه يقبل نصف المطالب ويقنع بأنصاف الحلول دائماً . "

أما الشيخ أحمد محمد نعمان فيصفه الطيب بأنه : " سيئ الظن بالجانب الآخر (المصري) ، فقد جرحهم أثناء لجوئه إلى القاهرة ، وحرمانه من العودة إلى اليمن بعد الثورة ، بل وتهديده بالاعتقال في القاهرة قبل الثورة وبعدها ، وهو أحزم من القاضي [الإرياني] ، ولكنه يقبل الحلول التي يرى نفسه كاسباً فيها . " (١٢٩) وبذلك نجح النعمان في استخدام ورقة المعارضة لانتزاع مزيداً من المكاسب من القيادتين اليمنية والمصرية . ووضع المعارضة أمام ظروف موضوعية جديدة ، واختار قادة المعارضة خيار المصالحة ، في حين اختار القادة الميدانيون خيار المقاومة المسلحة .

بقدر ما راهن القاضي الإرياني والشيخ الأحمر على جهود النعمان في التفاهم السعودي اليمني ، كخطط احتياط ، وكواجهة تخفى خلفها جهود المعارضة للحد من نفوذ المصري ، فقد كان الطرفان يخشيان نفوذ الشيخ ويسعيان إلى إقصاءه . وما أربك خطط الطرفين ، أن النعمان ، استغل حادث اغتيال الزبيرى لتثبيت مركزه المهزوز مع القيادة المصرية . وكان طبعاً أن يفسر الطيب ما حدث على أنه موقف سياسى يتسم بالانتهازية .

كانت نظرة المعارضة إلى الأزمة اليمنية حاسمة وصارمة ، كما لخصها النعمان في ثلاث نقاط رئيسة : " إعلان الهدنة العسكرية والسحاب الجيش المصرى من اليمن ، وفترة انتقالية

يقر فيها علماء البلاد ومشايخها الحلول المناسبة لتقرير مستقبل الحكم في اليمن . " (١٣٠)
فالزيرى عندما قرر الخروج عن نظام السلال كان يعتمد بدرجة أساسية على تأييد أقطاب
المعارضة (القاضي الإرياني والشيخ النعمان) ، في تأكيد دوره المناهض للوجود المصري ،
خاصة وأن الأخير كان يمثل صمام الأمان لهذا الائتلاف القائم بين المعارضة الدينية والقبلية .
وقد استمر هذا التماسك السياسي للمعارضة قائماً في حياة الزيرى ، لكن بعد رحيله حدث
نكوص ملحوظ لدى زعامة المعارضة كما يتضح ذلك في سياق قرارات وتوصيات مؤتمر خمر
للسلام . حيث تعارضت الاتجاهات الإصلاحية لحكومة النعمان مع مصالح السلطة الحاكمة ،
فأصبح شيوخ القبائل هم القوة الفاعلة في توجيه سياسات الحكومة والمعارضة . ولم يعد النعمان
هو الشخص المرغوب من قبل السلطة والمعارضة بعد رحيل الزيرى ، نظراً لأن الجميع كانوا
يفضلون التعامل مع القاضي الإرياني ، كونه أقل تشدداً في مواقفه السياسية من الشيخ
النعمان .

أرادت المعارضة الجمهورية باتجاهها أن تستغل حادثة اغتيال الزيرى سياسياً وتحولها
إلى قضية مثابمة لقضية قميص عثمان ، وبذلك تراح العراقيين أمام الشخصيات الطامحة
في السلطة . ويعلق على هذه الحادثة أحمد يوسف أحمد بالقول: " .. ولابد للمرء أن يسلم بأن
الاتجاه الذى مثله النعمان والإرياني والزيرى لابد وأنه كان يحظى بتأييد قطاعات قوية
داخل الجمهوريين في أعقاب اغتيال الزيرى على الأقل ، ذلك أن التطورات التي تلت هذا
الاغتيال لم تدع مجالاً للشك في هذا ، فقد أتت إلى قمة الحكم بشركاء الزيرى في الاستقالة
الجماعية في ديسمبر ١٩٦٤ ، وباتجاهات تقترب كثيراً إن لم تكن تتطابق مع ما طالبوا به ، ومع
ما كان الزيرى يعمل له في (حزب الله) بعد ذلك . " (١٣١)

لقد كان النعمان أكثرهم وزناً سياسياً ، ولكنه أقل نفوذاً سياسياً بحكم خلافه الشديد
والمزمن مع لقيادة المصرية ، وكان مرتاباً بشأن ادعاءات فقهاء الزيدية المنخرطين في خدمة
النظام الجمهورى ، وعلى رأسهم القاضي الإرياني الذى كشف في وقت مبكر ، عن
طموحات سياسية لا حدود لها في أن تتربع أسرته سدة الحكم في اليمن ، كما عبر عن ذلك
صراحة في مطارحاته السياسية مع رفاقه في سجن نافع بمدينة حجة ، التي حفظها لنا النعمان
الابن - محمد أحمد نعمان ، في كتابه (من وراء الأسوار). وفي أكثر من مقابلة صحفية ومقالة
أعترف الإرياني بأنه قصد بعبارة " عبدة الأصنام " ، أولئك البسطاء السذج من أبناء عشائر
حاشد وبكيل المتشيعين عن اعتقاد ديني للأئمة العلويين . مثل هذا الطرح أثار لغطاً في أوساط

الأحرار قبل وبعد قيام الثورة ، لا سيما عملية مشاركته مع الشيخ أحمد نعمان في أعداد البيعة لولى العهد محمد البدر ، في أعقاب فشل انقلاب مارس ١٩٥٥ .^(١٣٢) فالقاضي الإرياني بحكم نشأته الاجتماعية والثقافية المحافظة ، كان فقيهاً مجتهداً واسع الإطلاع والحيلة ، جهوباً ينتمى لحصن إريان بالمنطقة الوسطى ، وهى منطقة جغرافية عازلة بين عالمين - عالم (اليمن الأعلى) وعالم (اليمن الأسفل) ، وهو كآلافه من آل الإرياني اختاروا الهجرة إلى إمام صنعاء ، حيث تلقى عدد كبير من أعضاء الأسرة ثقافة فقهية زيدية ، لكنهم ظلوا أمناء محافظين بل ومتأثرين بتيار الشوكانية من جهة ، وتيار القحطانية من جهة أخرى .^(١٣٣) هذه السيرة قد تساعدنا على الأقل في رسم الخطوط العريضة لبعض مواقف رجال المعارضة الجمهورية المنحرفين في صفوف حزب الله وتجمع كتلة حمر .

خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ اغتيال الزبيرى ، قبل الشيخ نعمان بتشكيل وزارة جديدة ، وقبل أيضاً القاضي الإرياني بفكرة الانضمام إلى مجلس الرئاسة المزمع تشكيله في المستقبل القريب . وفي اتجاه المطالبة الملحة بالإصلاح السياسى عن طريق توسيع قاعدة الحكم ، جعلت المعارضة الجمهورية من الهوية اليمنية - بمنة الصراع موضوعاً ملازماً لها . وقد طالب نعمان والإرياني فتح الباب على مصراعيه لمشايخ القبائل المشاركة في الحياة السياسية ، بل وضرورة دمجهم في مجتمع النخبة السياسية الجديدة ، كما زادت قضية اغتيال الزبيرى من حدة هذه النزعة . وفي إجابة خطية للمؤلف دافع القاضي الإرياني عن دور مشايخ القبائل في الثورة قائلاً : " شكل أبناء مشايخ اليمن الأعلى قوة سياسية لا يستهان بها ضد النظام الإمامى ، بل وضد النظام الجمهورى ، عندما شعروا أن خطر الغزو الخارجى يقرع أبواب العاصمة صنعاء . " وبالمثل تعرض لسيرة للقاضي الزبيرى ، مشيداً بخصاله الوطنية الحميدة ، ونفى عنه صفة الأنزامية السياسية والالتقاء بعناصر بيت حميد الدين ، والإشاعة الخاقدة ضده التى روج لها من أسماهم بـ " السلالين " .^(١٣٤)

لم تكن الاتهامات التى أطلقها الإرياني ورفاقه على الحكم العسكرى في صنعاء بالفساد والفوضى نابعة من فراغ . فمنذ مؤتمر عمران حتى مؤتمر حمر ، وعناصر المعارضة الجمهورية تحشد قواها تحسباً لمواجهة مكشوفة ضد السلال وأنصاره من القوميين والناصرين . وحيال الميل العام الذى يميز سلوك العسكرين ، والذى يتمثل في النزوع إلى اتخاذ القرارات التعسفية ، وفرض السلطة عن طريق العنف ، يصعب معه القيام بالتمييز عقائدياً بين ما هو يمين جمهورى معتدل ، وما هو يسار جمهورى متطرف . إنهم جميعاً جمهوريون ثوريون بالممارسة .

في نفس الوقت ، يعجز الباحث الخايد عن التعبير عنهم بصورة ملائمة ، نظراً لأن سلوكهم يبدو كسلسلة من التقلبات المفاجئة ، يقلب عليها النزعة الذاتية ، إذ لا تأخذ بعين الاعتبار مذهباً عقائدياً أو برنامجاً سياسياً معيناً .

وإذا كان العسكريون يفتقرون إلى التجربة السياسية والفصاحة الخطابية ، فإنهم اثبتوا مهارتهم في استعمال بنادقهم أحسن استعمال في الدفاع عن النظام الجمهوري ، وبالتالي البقاء في كراسي السلطة . وفيما يلي نورد التساؤل الذي أثاره الشيخ أحمد نعمان ، أثناء إجابته للمؤلف عن الصراع بين جماعة حزب الله وأنصار السلال ، حيث قال : "إذا أراد العسكر أن يثبتوا وجودهم في الدفاع عن الثورة والجمهورية ، أليس من مصلحتهم أن يتركوا السياسة لأهلها ؟ " (١٣٥) هذا الوضع الذي يسبق كل محاولة سياسية تبنتها المعارضة للحط من شأن المؤسسة العسكرية ، والشيخ النعمان بقوله هذا يعبر عن موقف سياسي معارض لحكم العسكر .

لقد ساهم اغتيال الزبيري في تأجيج العداوة بين السلطة والمعارضة ، فاختفاؤه من المسرح السياسي أثار موجة غضب شعبية عارمة ؛ لكنها لم تؤد إلى سقوط نظام السلال المتهم بالضلوع في تدبير هذه المؤامرة . وفي ١٢ أبريل من عام ١٩٦٥ ، أصدر الشيخ أمين أبو رأس شيخ مشايخ بكيل ، والشيخ عبد المجيد الزنداني منشوراً سياسياً أوضح فيه ملابسات المؤامرة :

" يا أبنا الشعب، يا رجال القبائل ، يا مشايخ البلاد ، يا علماء اليمن ، يا ضباط يا جنود اليمن . أين الزبيري ؟ العالم المجاهد الذي عاش من أجل الشعب ، من أجل كل فرد منا ، من أجل أطفالنا ، من أجل سعادتنا وحررتنا وكرامتنا . قالوا إن الملكيين قتلوه بالذهب والسلاح وأرسلوا المجرمين لاجتياله، ولكن قولوا لهم : من الذي أخرج الزبيري من صنعاء ، من أقصد الثورة واستلذها ؟ من أرسل عبد الله جزيلا بثلثين ألف ريال إلى برط ؟ من أرسل على الشعبي بخمسين ألف ريال إلى ذو حسين ؟ قولوا لهم من قرر خمسين ريالاً كل يوم لبعض المشايخ من برط ليشتروا بها معارضين للزبيري وأبو رأس ، وقولوا لهم من زرع خمسة وسبعين بندقا [بسندقية] قبل أسبوعين في برط ، قولوا لهم ماذا كان يفعل درهم الفلاحى قاتل الزبيري في صنعاء قبل عشرة أيام ، وكم أخذ أخوه عندما أستلم مقرر شهداء ذو حسين . "

وفي هذا السنداء ، هاجم أنصار حزب الله الحكومة ، التي اتهمت بالضلوع في اغتيال القاضي الزبيري ، تمهيداً لضرب قاعدة المعارضة القبلية ممثلة بكتلة خر ، وقد ورد في أحد

مقاطعته هذه التساؤلات : " قولوا لهم كيف دبروا قتل الزبيرى قبل عقد المؤتمر الوطنى الذى دعا إليه الشهيد ، قولوا لهم كيف قتل الزبيرى بعد يومين من وصول البرقية إلى صنعاء ، وهى البرقية التى كشفت فيها المؤامرة . يا عاراه ، يا عاراه ، يا عاراه ، يا رجال اليمن ، يا مشايخ القبائل ، إن الزبيرى هجركم وواحد منكم ، فأين الزبيرى ؟ يا عيباه فعلوها ، " قتلوا المقتول ومشوا فى جنازته " . والآن ماذا أنتم صانعون بعد الزبيرى ، اغسلوا العار يا رجال الشعب ؟ " (١٣٦)

وهناك رأى مخالف لذلك حول اغتيال الزبيرى يورده أحمد يوسف أحمد بالقول : " وفى أول أبريل اغتيل الزبيرى فى برط بشمال شرقى البلاد واتهمت الحكومة اليمنية الملكيين باغتياله ، وأعلنت فى اليوم التالى القبض على اثنين اعترفا بأنهما كلفا بذلك من عملاء البدر ، ولكن الملكيين ردوا بأنهم مضاد للجمهوريين باغتيال الزبيرى لاتجاهاته السياسية السابق بيانها ، بل لقد نشرت إشاعات تورط المصريين فى العملية . " (١٣٧) وحتى هذه اللحظة لا تتوفر أدلة قوية تؤكد هذا الرأى الأخير . لكن من المؤكد لدينا أن المعارضة وجهت أصابع الاتهام ضد القيادتين اليمنية والمصرية ، باعتبارها القوتين الفعليتين فى البلاد وراعتنا مؤتمر خمر للسلام . والمعروف أن قتلة الزبيرى قد تم إلقاء القبض عليهم من قبل السلطات الجمهورية ، وأودعوا سجن المهلهل بمدينة خمر ، استطاعوا الهرب من السجن ، بعدها بأيام معدودة . (١٣٨)

وكنتيجة مباشرة لاغتيال الزبيرى وقرارات وتوصيات المؤتمر الشعبى ، جاءت قيادة المعارضة إلى الحكومة لتحديد سياساتها الرامية إلى إحلال السلام والمصالحة الوطنية . ولم تخف الحكومة السعودية ارتياحها من هذا التطور السياسى فى جنوب الجزيرة ، حيث أرسل الملك فيصل بريقة لرئيس الحكومة ، أكد فيها حرص بلاده على إحلال الأمن والاستقرار فى المنطقة ، بمعزل عن أى مؤثرات خارجية . (١٣٩) وقد أوضح رئيس الوزراء الشيخ أحمد نعمان فى بيان الحكومة أن الجمهوريين المتواجدين سواء فى صف السلطة ، أو فى صف المعارضة ، سيظلوا أوفياء لفكر الزبيرى ومبادئه ، لا يرغبون التورط فى مغامرة عسكرية جديدة ، وهم يعارضوا بقوة كل محاولة ترمى إلى التصعيد العسكرى . كما أنهم حسب قوله : " .. لم يكونوا مقتنعين بالخطوات التى سلكتها الحكومة فى التحقيق والبحث عن قتلة أبى الأحرار الشهيد محمد محمود الزبيرى .. " (١٤٠)

لقد أراد خلفاء الزبيرى إثارة الرأى العام ضد الحكومة ، لكن احتجاجهم لم ينجح فى إثارة مظاهرة ضخمة ضد النظام ، ولم تنجح مناشدتهم للقبائل اليمنية بالقصاص لدم القاضى ، علماً بأن القتلة الذين ألفت السلطة القبلية القبض عليهم أودعوا سجن المهلهل بمدينة خمر ، كانوا قد تمكنوا من الفرار من يد العدالة . وهكذا أهدر دم الزبيرى فى أرض حاشد وبكيل .^(١٤١) ويعلق الطيب على أبعاد المؤامرة والمحاكمة السورية التى شكلت محاكمة قتلة الزبيرى ، قائلاً : " نعم شكلت محكمة محاكمة القتلة وأذيعت من الإذاعة تحت الضجة الهائلة تباكياً على الزبيرى وتهديداً وتوعداً لقاتليه والمتآمرين عليه ، وكان العارفون بالأمور يضحكون ويتساءلون : لماذا لم تؤمن سجون صنعاء العاصمة على قتلة الزبيرى ؟ لماذا لم يؤمن القضاء الرسمى على محاكمة الجناة ؟ لماذا لم تشكل محكمة بأسلوب لا عهد بمثله ؟^(١٤٢)

هذه التساؤلات وغيرها ظلت لزمن طويل بدون إجابة . وبالطبع يصعب فى الوقت الحاضر على الباحث التحيد إصدار حكمه القاطع بهذا الخصوص ، لأن ملفات القضية ما زالت مجمدة ، وهى تستحق بحثاً مستقلاً بذاته . يتحمل الشيخ احمد نعمان مسئولية كبرى مع القاضى الإريانى فى وقائع انقلاب مارس ١٩٥٥ بمدينة تعز ، وفى وقائع إبريل ١٩٦٥ بمدينة ريدة ، ولا يتضح دورهما إلا فى وقائع جلسات مؤتمر حرص (أكتوبر ١٩٦٥) ضمن سلم القيادة السياسية الجمهورية ، حيث أبدى مواقف سياسية متصلة تجاه الطرف الملكى المفاوض .^(١٤٣) وواضح هنا أن الاختلاف لا يدور فى جلسات مؤتمر حرص حول مواقف تكتيكية ثانوية ، بل حول مسائل استراتيجية لا تتعلق بمستقبل النظام الجمهورى فى اليمن فحسب ، بل بمستقبل النظام الملكى فى شبه الجزيرة العربية .^(١٤٤) كان النعمان يتوقع تعيينه خلفاً للزبيرى ، بحكم الرفقة والخبرة السياسية التى اكتسبها بصفته زعيماً أسبق لحزب الأحرار اليمنى ، ومنظراً سياسياً للاتحاد اليمنى ، بل " الصانع الأول لقضية الأحرار " ، كما عبر عن ذلك الزبيرى .^(١٤٥) وكان واضحاً أن النعمان اخذ يتطلع لمواصلة هذا الدور القيادى بالرغم من وجود عدد من المنافسين ، أبرزهم القاضى الإريانى المشهود له بحنكته السياسية وهو ند له ، كونه يحظى بدعم المؤسستين العسكرية والقبلية ، فيما يتعلق بتولييه منصب رئاسة الدولة فى المستقبل .^(١٤٦) ورغم أحجامه يادئ الأمر عن التمسك بلقب شيخ الإسلام ، فقد اكتفى بلقب فخامة القاضى العلامة رئيس المجلس الجمهورى ، كناية عن نزعتة العصرية المواكبة للعهد الثورى الجديد .

ساهم القاضى الإريافى ، بقدر مساهمة الشيخ النعمان ، فى خلق الشروط الموضوعية للانشقاق، والدفع بالزبرى إلى اتخاذ مواقف سياسية عدائية ضد القيادتين اليمنية والمصرية. كما تقيص القاضى الزبرى شخصية الفدائى فى مارس ١٩٦٥ ، تماماً مثل ما فعل المقدم الثلاثى فى انقلاب مارس ١٩٥٥ ، وكان يعبر من خلال معارضته للسلطة من داخل السلطة عن تدمره الشديد إزاء القادة الجمهوريين الذين قبلوا المشاركة فى الحكم تحت زعامة الرئيس السلال^(١٤٧). وربما تأثر بكون السلال لم يقترح عليه المشاركة فى عضوية مجلس قيادة الثورة . على أية حال ، فإن القاضى حاول أن يغير فرس الرهان فى منتصف الطريق ، عندما قرر الخروج من صنعاء إلى جبل برط ، علماً بأن موقعه كان قد أهدر منذ مطلع عام ١٩٦٣ ، سواء داخل القيادة الجمهورية أو خارجها - خلافاً لما يظن البعض ؛ بل أن تأثيره على قرارات المجلس العسكرى والمكتب السياسى كانت محدودة للغاية . وظل وزنه فى الحكومة هزياً طوال عام ١٩٦٤ عندما قدم استقالته من كرسى وزارة المعارف ، ضمن الاستقالة الجماعية .^(١٤٨) وبعد أن مهد للانشقاق ، ظل يتذبذب بين التيارات المتصارعة على السلطة دون أن يحظى بثقة أى واحد منها .

ولم يكن مستغرباً بأن تجرف الأحداث عناصر حزب الله المنشقة عن النظام الجمهورى، وكذلك قاعدة المعارضة الملكية المقيمة فى بيروت، وتحديداً القوى الثالثة المنشقة عن مجلس الإمامة، بزعامة السيد إبراهيم الوزير ، الذى اظهر تنظيمه اتحاد القوى الشعبية معارضة ضمنية للنظامين الجمهورى والملكى . ومن ثم طرح الطرفان مجدداً مشروع دولة اليمن الإسلامية ، بديلاً للنظامين^(١٤٩). كان من المنتظر أن يشكل مؤتمر خمر للسلام مظاهرة سياسية ضد نظام السلال ، لا سيما بعد اغتيال زعيم حزب الله ، إلا أن قرارات المؤتمر جاءت معتدلة بالمقارنة بقرارات مؤتمر عمران ، الذى اشرف على عملية الإعداد لهما شخصياً القاضى الزبرى قبيل رحيله . وكان رهانه كبيراً ، فيما لو عمل على توفير اكبر عدد من الأوراق الراجحة لحزبه ، وعلى احتلال افضل موقع داخل السلطة . وهذا الأمر لم تكن لتسمح به الحكومة والقيادة المصرية ، فقررتا التخلص منه ، رغم نفيهما رسمياً القيام بتلك العملية الإجرامية فى حقه .^(١٥٠)

إن أهم أسباب عدم الاستقرار السياسى فى اليمن خلال الفترة الأولى من مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، تحديداً منذ عام ١٩٦٢ حتى نهاية عام ١٩٦٧ ، هو الصراع المسلح بفعل تدخل قوى إقليمية ودولية كطرف فى النزاع القائم آنذاك بين الجمهوريين المدعومين

سياً وعسكرياً من قبل الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي من جهة ، والملكيين المدعومين على كافة المستويات من قبل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. (١٥١) وكان من بين العوامل التي حددت هذا الموقف ، نفور المعارضة الجمهورية من الحكم العسكري ، وتصورهم الخاص للتصعيد العسكري على جبهات القتال ضد الملكييين بوصفه جهداً بلا طائل . هذا الإجماع الشعبي في مؤتمر خمر الذي حصلت عليه المعارضة ، ذو دلالة ، لأن الزبيرى أعترض على الحكومة لأنها لم تكن مخلصه في استجابتها لمطالب المعارضة . فتصرفات بعض القادة العسكريين الميدانيين مصريين ويمنيين كان يتم التنديد بها ، عبر نشرة حزب الله وعبر تصريحات أقطاب المعارضة المتواجدة في بيروت . (١٥٢)

كان التصعيد العسكري الذي تبنته القيادة السياسية المصرية معقوداً على توسيع قاعدة الكفاح المسلح في اتجاه الجنوب اليمنى المحتل ، على أمل أن تتسع قاعدة العمل الثوري هناك بصورة موازية ضد قوات الاحتلال البريطاني وحلفائه من سلاطين محميات عدن الشرقية والغربية . وقد أدى العمل الفدائي المسلح بقيادة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل أول الأمر إلى حدوث مجابهة عسكرية مع حلفاء الملكييين من السلاطين والمشايخ ، وعلى رأسهم شريف بيحان حسين الذي كان يتلقى دعماً بريطانياً وسعودياً . (١٥٣) وقد أدى هذا العمل المسلح إلى تقوية مركز السلال . ولم يكن من قبيل الصدفة أن تألق نجمه مجدداً ، بعد أن كانت أسهمه قد انخفضت إلى حد الصفر عشية انعقاد مؤتمر خمر للسلام في أبريل عام ١٩٦٥ . أما الزبيرى فقد ظلت روحه تخلق في سماء مدينة خمر وخياله ظل كابوساً ملازماً للمشاركين والمراقبين معا لوقائع مؤتمر خمر للسلام . فبعد رحيله المفاجئ كان طبيعياً أن يحمل لواء المعارضة القاضي عبد الرحمن الإرياني ، لأنه على حد تعبير الشاعر البردوني ، كان " افقه واثقف " من الشيخ أحمد نعمان . (١٥٤)

ولعل التقلبات السياسية التي عاشها اليمن المعاصر ، تظهر بجلاء مدى عنف السلطة ومدى محنة المعارضة لدراسة الواقع السياسي في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية . لقد عرف حزب الله نجاحاً ملحوظاً في مدن الهضبة الشمالية (صنعاء ، عمران ، خمر ، برط) بعد عام ١٩٦٧ ، في حين شهدت الأحزاب القومية ذات التوجه الناصري والبعثي تراجعاً ملحوظاً في مدن الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية (بريم ، إب ، تعز ، الحديدة) ، وذلك لسببين : أولهما ، موقعها المؤيد أو المعارض للسلطة المركزية في صنعاء ؛ وثانيهما ، تمسك زعامات هذه الأحزاب ببرامج سياسية متعارضة ، غالباً ما تصطدم بالسلطة . ورغم إدراك القاضي الإرياني خطورة

دوره باعتباره فقيهاً محتسباً في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، فقد جرى استغلال المجلس الجمهوري بحنكة سياسية لصالح تثبيت أعوانه وأقاربه في السلطة .^(١٥٥) وكانت تجربة حزب الله بمثابة مرحلة جرى استغلالها لصالح أنصار ولاية الفقيه المحتسب ، ليثبت للجميع أن الهيمنة الدينية على المؤسسات العسكرية والقبلية هي أفضل ضمان لانتقال السلطة بصورة سليمة من السلف إلى الخلف . وجرى بنا الانتقال الآن إلى الفصل السابع لنقرأ معاً قصيدة (القانون والفرس والميدان) ، باعتبارها وثيقة أدبية وسياسية مهمة ، تساعدنا على تقديم تفسير منطقي لظاهرة وصاية الفقيه المحتسب ، باعتبارها امتداداً طبعياً لظاهرة حزب الله في اليمن المعاصر .

هوامش الفصل السادس

- (١) كانت الطموحات السياسية من جملة العوامل التي ساهمت في تعميق الخلاف بين القادة العسكريين والساسة المدنيين ، لكن الصراع لم يحسم لصالح أحدهما على الآخر بصورة حاسمة حتى نهاية عهد السلالة ، وانسحاب القوات المصرية من اليمن في نوفمبر عام ١٩٦٧ . انظر الصياد : السلطة والمعارضة ، سبق ذكره ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .
- (٢) أدت عملية تركيز السلطة السياسية في أيدي الضباط العسكريين إلى إحداث تغيير عميق في البناء السياسي في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، حيث وصل أشخاص بسطاء من عامة الشعب إلى قمة السلطة ، بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش ورئاسة الحكومة . ومثل هذه المناصب العليا الرفيعة كانت محصورة على شريحة السادة العلويين والقضاة القحطانيين خلال فترة المملكة المتوكلية اليمنية . الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٩٢ - ٩٣ .
- (٣) زرتوقة : أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية ، سبق ذكره ، ص ٢٧٣ .
- (٤) أحمد : الدور المصري . سبق ذكره ، ص ٢٩٨
- (٥) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٣٥
- (٦) المصدر نفسه . ص ٩٣ .
- (٧) المصدر نفسه ، ص ٩٢
- (٨) المصدر نفسه ، ص ٩٢ - ٩٣ .
- (٩) الزبيري . الإمامة وخطرها على وحدة اليمن ، سبق ذكره ، ص ٦ .
- (١٠) الطيب : التاريخ يتكلم . سبق ذكره ، ص ٢٥٦ .
- (١١) الرحومى وآخرون . أسرار ووثائق الثورة ، سبق ذكره . ص ١٠٥
- (١٢) الطيب : الثورة والنفاق المظلم ، سبق ذكره . ص ١٢٠ .
- (١٣) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٥٠ .
- (١٤) المصدر نفسه
- (١٥) المصدر نفسه
- (١٦) أحمد : الحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٥١ .
- (١٧) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٥٧ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٦٣ .

(٢٠) الزبيري : مأساة واقى الواقى ، سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

(٢١) زرتوقة : نمط الاستيلاء على السلطة ، سبق ذكره ، ص ٢٦٩ .

(٢٢) أحمد : الدور المصرى ، سبق ذكره ، ص ٢٨٨ .

(٢٣) المخابرات العامة : التقرير الشهرى لشهر فبراير ١٩٦٤ ، ص ٦١ .

(٢٤) انظر :

Tom. Op. cit. p. 103.

(٢٥) ناجى : التاريخ العسكرى لليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٣٥ .

(٢٦) باستدوة : قبضة الجنوب اليمنى المحتل فى الأمم المتحدة ، سبق ذكره ، ص ٥١١ ، وانظر أيضاً :

Monare. Britain's Moment in the Middle East, p. 215.

(٢٧) المخابرات العامة : الموضوع نصوص الحرب النفسية التى ترددها الإذاعة الملكية من إشاعات مغرضة ضد الثورة والجمهورية ، سبق ذكره ، ص ١ - ٢ .

(٢٨) أوبالانس : اليمن الثورة والحرب ، سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٢٩) بهذا الخصوص انظر شهادة الشيخ العميد حسين الدفعى فى وقائع ندوات مركز الدراسات والبحوث اليمنى المضمنة فى كتاب حصار صنعاء ، سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٢٩٧ .

(٣٠) حول هذه الأحداث قارن بين الذات القارئة لمرحلة الجمهورية العربية اليمنية فى كتاب أحمد فرج : رجال فى خنادق الثورة ، سبق ذكره ، ٣٥٢ - ٣٥٣ ، والذات المقروءة فى كتاب أحمد الصياد : السلطة والمعارضة فى اليمن المعاصرة ، سبق ذكره ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٣١) انظر البيان الصادر عن مجلس الدفاع الوطنى وقيادة وحدات القسوات المسلحة فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٨ .

(٣٢) انظر البيان الصادر عن قيادة المقاومة الشعبية ، بمدينة الحديدة فى ٢٢ مارس ١٩٦٨ .

(٣٣) الرئيس : رياح الجنوب ، سبق ذكره ، ص ٣٢٥ .

(٣٤) الصياد : السلطة والمعارضة ، سبق ذكره ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٣٥) الرئيس : رياح الجنوب ، سبق ذكره ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٣٦) ناجى : التاريخ العسكرى ، سبق ذكره ، ص ٢٢٠ .

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٣٢٤ .

- (٣٨) الأكوخ : حياة عالم وأمير ، سبق ذكره ، ص ٣١٠ .
- (٣٩) المخابرات العامة : رسالة موجهة من ضابط الاتصال في الحور الشمالى العميد قاسم الصاروخ للقيادة العربية بصنعاء ، سبق ذكره ، ص ٨ .
- (٤٠) المصادر نفسه .
- (٤١) وفوق ذلك كله كان هناك نفر غير قليل من مشايخ مذبح أمثال : أحمد ناصر الذهب ، وعلى ناصر طريق ، وعبد الله الأحرى ، وعبد الله زيد عامر ، وغيرهم من مشايخ حاشد وبكيل ، الذين قطعت القيادة المصرية مقرارهم الشهرية (الميزانية) ، كانوا بدورهم قد أعلنوا انضمامهم إلى المعسكر الملكى لتعويض ما خسروه بشكل يتناسب مع حصتهم في المشاركة بالجهود العسكرية . المخابرات العامة : رسالة موجهة من العميد قاسم الصاروخ إلى اللواء طلعت حسن بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٦٥ ، سبق ذكره ، ص ٢ - ١ .
- (٤٢) المصدر نفسه .
- (٤٣) ناجي : التاريخ العسكرى ، سبق ذكره ، ص ٢٣٢ .
- (٤٤) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١١٦ .
- (٤٥) عبده : مسار الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .
- (٤٦) انظر كتاب اليمن في ١٠٠ عام - ذاكرة القرن العشرين ، ص ٧٥ .
- (٤٧) ناجي : " رأى الزبيرى في المعارضة " ، الكلمة ، العدد ٣٩ ، سبق ذكره ، ص ٢١ .
- (٤٨) من إجابات القاضى الإريانى ، سبق ذكره .
- (٤٩) انظر كل من عبد العزيز الكميم : الوحدة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وأبو طالب : الوحدة اليمنية : دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة ، سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .
- (٥٠) الظاهري : الدور السياسى للقبيلة في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٢٦ .
- (٥١) كتاب الرأى العام : أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، سبق ذكره ، ص ١٠١ .
- (٥٢) ذكر أحمد الصياد في كتابة : السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر أن مسيرة الثورة اليمنية اعترضتها عقبات عديدة ، وكانت أخطرها عناصر حزب الله وكتلة حمر المثلثة لمصالح القوى التقليدية في المجتمع اليمنى في مواجهة الجديد الجمهورى الذى أخذ بدوره يتطلع إلى السلطة ، انظر المبحث الثالث - من الثورة المضادة إلى انقلاب ١٣ يونيو ١٩٧٤ ، سبق ذكره ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .
- (٥٣) استأثر العسكريون (أنصار السلال) والساسة المدنيون (أنصار البيضاني) بنصيب الأسد في أول وثانى تشكيل وزارى لحكومة الجمهورية العربية اليمنية . وعلى الرغم من ذلك ، استطاع عدد غير قليل من العلماء (أنصار الزبيرى) والمشايخ (أنصار الأحمر) الوصول إلى مناصب وزارية هامة . وكان القاضى

الزبيرى يتطلع بدوره إلى منصب رئاسة الوزراء ، وقيل إنه كان يتطلع لمنصب رئاسة الجمهورية ، لولا أن القيادة العربية (المصرية) أبدت تحفظها الشديد تجاهه باعتباره عنصراً جمهورياً مناهضاً للمؤسسة العسكرية . راجع كتاب صالح سميع : أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، سبق ذكره ، ص ٣٨٦ .

(٥٤) من إجابات القاضى الإرياني ، سبق ذكره ، وانظر أيضاً تعليق الباحث الريطاني ، فريد هاليدى على شخصية المشير عبد الله السلال في كتابه :

Halliday, Arabia without Sultans, p. 101.

(٥٥) حميد : أحاديث في التاريخ ، سبق ذكره ، ص ٣٠٠ .

(٥٦) حول هذه المسألة يدافع عبد الغنى مطهر بصفته عضواً مستجداً في مجلس قيادة الثورة حول وطنية التجار - رأس المال الوطنى ، والاتهامات الموجهة إليه ورفاقه بالإغارة على المناصب والأموال بالقول معقياً على حديث الشهيد الملازم على عبد المغنى (عقل الثورة) : " غير أننى اندفعت أشرح له - حتى يطمئن قلبه - دور البرجوازية الوطنية، أو ما أطلقوا عليه تعبير (تجمع التجار) ، وما قامت به من أعمال بطولية وفدائية (الشهيد سعيد حسن إبليس) ، وما ضحت به من أموال طائلة منذ عام ١٩٤٠ ، وعلى الأخص في حركتى ١٩٨٤ و ١٩٥٥ ، ودورها الوطنى الفعال الذى ما زالت تؤديه بكل أمانة وشرف في تعبئة الفلاحين والمندنين (الحرس الوطنى) والقبائل (الجيش الشعبي) والعسكريين ((تنظيم الضباط الأحرار)) في الإعداد للثورة .. " مطهر : يوم ولد اليمن مجده ، سبق ذكره ، ص ١١٣ .

(٥٧) ظلت السمة الطائفية - المناطقية هي الصفة الملازمة للتركيبية السياسية في عهده المشير السلال والقاضى الإرياني ، حيث تعزز هذا التوجه السياسى في أعقاب قيام حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ . راجع الصياد : السلطة والمعارضة ، سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .

(٥٨) البيضاى : مصر وثورة اليمن ، سبق ذكره ، ص ٨٧ .

(٥٩) كتاب الرأى العام : أبرز الأحداث اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٩٥ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .

(٦١) انظر على سبيل المثال مقالة عبد العزيز المقالح تحت عنوان: ((عبد الناصر وثورة يوليو في وثائق الشهيد الزبيرى)) ، كثيراً ما يشير إلى أعمال مخطوطة - وثائق الشهيد الزبيرى - ذاكراً إياها بالاسم في صفحات كتابه : عبد الناصر واليمن ، سبق ذكره ، ص ٩٧ وص ١٨٣ . وبالنسبة لرجل في موقعه هذا كانت اقتباساته عن الزبيرى قد أصبحت موضع شك عدد كبير من الأدباء والكتاب اليمنيين ؛ في الوقت الذى بدأ كتابة الآخر : الزبيرى ضمير اليمن الثقافى ، سبق ذكره ، بإدانة كل محاولة علمية لكتابة تاريخ اليمن الحديث والمعاصر - يخالف وجهة نظره .

(٦٢) من إجابات القاضى الإرياني ، سبق ذكره .

(٦٣) أحمد : الدور المصرى ، سبق ذكره ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٦٤) يتحدث عن هذا التحول الاجتماعى العميق المقمى فى دراسته: التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية (ص ٣٥٢) قائلاً : " فى ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ مات الإمام بعد أن أطلق عليه ثلاثة من الضباط النار فى العام السابق ؛ وفى ٢٦ من الشهر نفسه قامت الثورة ، فقلبت البناء الاجتماعى الاقتصادى رأساً على عقب . " ومثل هذا الطرح يتكرر ذكره فى رسالة أحمد جابر عفيف الموجهة للدكتور البيضاى خلال الأسبوع الأول من قيام الثورة . انظر صيغة الرسالة فى كتاب البيضاى : أوجاع اليمن ، سبق ذكره ، ص ٦٠١ .

(٦٥) الصياد : السلطة والمعارضة ، سبق ذكره ، ص ٢٩٣ .

(٦٦) عمر : نظرة فى تطور المجتمع اليمنى ، سبق ذكره ، ص ١٨٢ ، وسلطان الثورة اليمنية وقضايا المستقبل ، سبق ذكره ، ص ٣٢ .

(٦٧) أوبالانس : اليمن الثورة والحرب ، سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

(٦٨) أحمد : الدور المصرى فى اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٣٦ .

(٦٩) انظر :

Schmidt. Op. cit. p. 237 - 238.

(٧٠) شكلت سنوات الثورة الأولى ١٩٦٢ - ١٩٦٧ منعطفاً بالغ الأهمية فى تاريخ اليمن الحديث فيما يتعلق بالهجرة الواسعة من الريف إلى مدن اليمن الرئيسية (عدن ، تعز ، صنعاء ، الحديدة) ، حيث انخرط عدد هائل من عامة الشعب فى مؤسسات الدولة الحديثة . وقد شكل الجيل الجديد الجمهورى الذى يضم عناصر الشريحة المتوسطة (طلبية ، تجار ، عمال ، ضباط وجنود) الدرع الواقى للنظام الجمهورى . فعند قيام الثورة انخرط آلاف من الطلبة والعمال والتجار فى صفوف الحرس الوطنى ليشكلوا فى وقت لاحق نواة الجيش اليمنى الذى يعود له الفضل فى الدفاع عن العاصمة خلال فترة حصار السبعين يوماً وما بعدها . واجمع منجزات الثورة اليمنية فى عامها الخامس . وزارة الإعلام : الجمهورية العربية اليمنية - الكتاب السنوى ١٩٦٧ .

(٧١) -ناشر صادق : " يحى المتوكل فى شهادة يمنية استثنائية " ، فى صحيفة الأيام ، العدد ٣٢٥٧ ، ٦ يناير ٢٠٠١ ، سبق ذكره ، ص ٦ .

(٧٢) من خطابات القاضى الزبيرى فى كتاب العمرانى : الزبيرى أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٤٧ .

(٧٣) انظر :

William Brown. " The Yemen Dilemma," The Middle East Journal, Vol. XVII (fall, 1963), p. 360.

(٧٤) تعبير سياسي شاع استخدامه في فترة الجمهورية العربية اليمنية لكل عنصر جمهوري يهدف بحياة الثورة ، أو يسبى تعاطفاً ملحوظاً تجاه النظام الجمهوري ، مثلاً بشخص المشير عبد الله السلال . وثمة تعبيرات مرادفة لهذا التعبير شاعت في عهد القاضي عبد الرحمن الإرياني ، نورد منها على سبيل الذكر ، نعت " لغالعة " و " بُرغال " .

(٧٥) أحمد : الدور المصري ، سبق ذكره ، ص ٣٠١ .

(٧٦) لورنس : اللعبة الكبرى ، سبق ذكره ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٧٧) محبوب : الديمقراطية في الميزان ، سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٧٨) كتاب الرأي العام : أبرز الأحداث اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(٧٩) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٢٤٣ .

(٨٠) من إجابات العنشي ، سبق ذكره .

(٨١) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ١٥٣ .

(٨٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .

(٨٣) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

(٨٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٧ .

(٨٦) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .

(٨٧) انظر :

Richard F. Nyrop., ed. Area Handbook for The Yemens, p. 170.

(٨٨) زيد : محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٤٩ .

(٨٩) نجيل القساري لبعض الأحكام الجاهزة التي أوردها المقاح في مقدمة دراسته (قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة) تحت عنوان جانبي (الزيدية والسلطة - ص ٣٤) ، حيث يلقي باللوم على البيئة الجغرافية تارة والمؤسسة الإمامية تارة أخرى ، فكلتيهما ساهمتا في خلق هذا الوضع الشاذ ، " في بعض المناطق ، والحفاظة عليها في مناطق أخرى لا بوحى من المذهب الذي لم يعد قائماً ، وإنما بوحى من المصلحة الذاتية وحماية النظام من خطورة التجانس الفكري ، وزوال أسباب الخلاف بين القبائل والمناطق . " وهذا قول ينطبق تماماً على واقع الحال في مرحلة الجمهورية اليمنية .

(٩٠) الأشول : الجيش والحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٦٨ .

(٩١) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

(٩٢) يسورد الطيب في كتابه الثورة والنفق المظلم ، ص ١٢٢ - ١٣١ ، خمس قوائم بأسماء المدنيين والعسكريين الذين تم تسريحهم من الخدمة في أجهزة الدولة ، وعددهم جميعاً لا يتعدى المائة شخص ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أسماء بعض الأشخاص الذين يرد ذكرهم (أحمد جابر عفيف وحمود بيدر وغيرهم) أكثر من مرة . علماً بأن العدد الذي تم تسريحه من الخدمة في عهد القاضي عبد الرحمن الإرياني بلغ ثلاثة ألف ومائتي شخص ، غالبيتهم من الكوادر المدنية والعسكرية المؤهلة ؛ فضلاً عن عشرات القادة العسكريين والشخصيات السياسية الذين تم تصفيتهم جسدياً من قبل أجهزة الأمن الوطني (السياسي) حينذاك . انظر الصياد : السلطة والمعارضة ، سبق ذكره ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٩٣) الرئيس : رياح الجنوب ، سبق ذكره ، ص ٣٢١ .

(٩٤) عبد السلام : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة ، سبق ذكره ، ص ٧٧ .

(٩٥) عبده : الطائفية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٩٦) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ١٩ .

(٩٧) عبده : الطائفية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٢ .

(٩٨) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٩٩) جلويوفسكايا : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٧٥ .

(١٠٠) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٧٥ .

(١٠١) انظر :

Arnold Hottinger. " The War In Yemen," Swiss Reviews of World Affairs, Vol. XV (September 1965), p.19.

(١٠٢) انظر :

Halliday: Arabia with out Sultans, p. 111-112.

(١٠٣) انظر البند الثامن من قرارات مؤتمر خمر للسلام في كتاب علي محمد العلفي : نصوص يمانية ، ص ١٣٦ .

(١٠٤) باديب : الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي، سبق ذكره ، ص ١١٠ .

(١٠٥) عفيف : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

(١٠٦) المصدر نفسه ، ص ٣٨٦ .

(١٠٧) المصدر نفسه ، ص ٣٨٦ .

(١٠٨) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ٢٥٠ .

- (١٠٩) من إجابات الشيخ أحمد نعمان ، سبق ذكره .
- (١١٠) يذكر الطيب أن السلطات الجمهورية ألقت القبض على القتلة ، وهم درهم حود الفلاحى وناجى الصلاحى وحسين وعلى الشوى ، الذين تلقوا المال والسلاح من سلطات صنعاء . الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .
- (١١١) المخابرات العامة : التقرير الشهرى لشهر إبريل ١٩٦٥ ، سبق ذكره ، ص ٥٤ .
- (١١٢) من إجابات المشير السلال ، سبق ذكره .
- (١١٣) أوبالانس : اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٧٨ .
- (١١٤) المخابرات العامة: تقرير مفصل عن أحوال الجبهة الشمالية، سبق ذكره، ص ١٠ .
- (١١٥) أوبالانس : اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .
- (١١٦) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ٥١ .
- (١١٧) المصدر نفسه ، ص ٥٤ .
- (١١٨) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .
- (١١٩) المصدر نفسه ، ص ٥٧ .
- (١٢٠) تعرف الهجرة في مرتفعات اليمن الشمالية بأنها أشبه ما تكون بمجتمع مغلق يقطنها الآلاف من السكان ، الذين يقعون تحت حماية القبيلة ، وكان السادة والقضاة هم الذين يسومونها بالتعاون مع شيخ القبيلة في أوقات السلم والحرب ، باعتبارهم المرجعية الدينية للسلطة المركزية ممثلة بإمام صنعاء . لكن هذه السلسلة من المستوطنات الزراعية في بلاد اليمن الأعلى ، بدأت تفقد قيمتها الاجتماعية والدينية في العهد الجديد . لتزيد من التفصيل حول موضوع الهجرة انظر كل من سالم : وثائق يمنية ، سبق ذكره ، ص ١٩٨ - ١٩٩ ، وأبو غانم : البنية القبلية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٧١ وما بعدها .
- (١٢١) انظر ترجمة مطهر الإرياني محمد الزبيرى في الموسوعة اليمنية ، سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٨٣٥ .
- (١٢٢) أبو غانم : البنية القبلية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .
- (١٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٢ .
- (١٢٤) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ٤٦ .
- (١٢٥) الجناحى : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٧٣ .
- (١٢٦) جاءت قرارات وتوصيات مؤتمر خمر (١٩٦٥) متطابقة تماماً مع قرارات وتوصيات مؤتمر عسمران (١٩٦٣) . وكان القساضى الزبيرى يرى بأن انعقاد مثل هذا المؤتمر الشعبى القبلى يمكن له أن يضع حداً لسلاحب الأهلية في البلاد ، تمهيداً لانسحاب القوات العربية من اليمن ، ويشاركه في هذا الرأى عدد

كبير من الساسة اليمنيين المنخرطين في كتلة حمر وحزب الله . راجع أبو القصب الشلال وفاطمة الشريف : قاموس الأحداث السياسية ، ص ٧٨ .

(١٢٧) انظر بيان المعارضة تحت عنوان : لهذا استقلنا ، ص ٢ ، نقلاً عن كتاب أحمد : الدور المصري في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٩١ .

(١٢٨) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٢٤٣ .

(١٢٩) المصدر نفسه .

(١٣٠) من إجابات النعمان ، سبق ذكره .

(١٣١) أحمد : الدور المصري في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٩٠-٢٩١ .

(١٣٢) لعله من المفيد في مثل هذه القضايا الإشارة إلى أحداث مشابهة في بداية عهد حكم الإمام يحيى ، رفض شيخ الإسلام محمد جفمان تقديم بيعة للإمام يحيى محتجاً بأن في عنقه بيعة للسلطان عبد الحميد ، فأمر إمام صنعاء أخواه بقتل جفمان . راجع الشماحي : اليمن الإنسان والحضارة ، سبق ذكره ، ص ١٦٥ ، في حين كان القاضي عبد الرحمن الإرياني في مقدمة علماء اليمن الذين قدموا البيعة الناجزة لولي العهد (محمد البدر) ، رغم اعتراض عدد لا بأس به من أهل الحل والعقد . انظر الشامي : رياح التغيير في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(١٣٣) احتضنت عشائر ذو محمد وذو حسين جماعة حزب الله ، مثلما احتضنت عشائر بني صريم وخارف جماعة كتلة حمر . انظر ملاحظات القاضي محمد بن علي الأكوخ فيما يتعلق بتلك الصلة بين المعارضة الدينية والقبيلية في مؤلفه : حياة عالم وأمير ، سبق ذكره ، ص ٦٤ وما تليها ؛ وراجع أيضاً القاضي إسماعيل بن علي الأكوخ : هجر العلم ومعاقله في اليمن (٥ أجزاء) ، وأحمد الملعلي حول تاريخ أسرة الإرياني في كتابه : الصديقان الإرياني والمعلمي على طريق النضال ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(١٣٤) من إجابات القاضي الإرياني ، سبق ذكره .

(١٣٥) من إجابات الشيخ أحمد نعمان ، سبق ذكره .

(١٣٦) ندب الشيخ عبد المجيد الزنداني أبا الأحرار محمد بن محمود الزبيري بلغه تنضح بالأسى والمرارة حول اغتيال القاضي ، وبالمثل حاول الشيخ أمين أبو راس شيخ مشايخ بكيل تحريض العشائر اليمنية ، وعلى وجه التحديد (عشائر ذى محمد وذى حسين) للثأر من قتلة الزبيري دون جدوى .

(١٣٧) أحمد : الدور المصري في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٩٠ .

(١٣٨) فيما يتعلق بملف قضية اغتيال القاضي محمد الزبيري وغيره من علماء اليمن أخبرني الزميل محمد الشعبي أنه يحتفظ به كامل . ويقال أنها تحتوي انتقادات لاذعة لعناصر ذات نفوذ و سطوة في المجتمع . وقد

حاولت إقناعه بأهمية نشرها ، لكنه أبدى تحفظه عملاً بنصيحة عبد الله بركات - الذى يحتفظ بصورة مطابقة للأصل - الاحتفاظ به حتى يحين الوقت المناسب لنشره على الملأ مع غيره من الملفات . (المؤلف) (١٣٩) انظر جواب الملك فيصل على برقية الشيخ أحمد نعمان في صحيفة البلاد السعودية ، في عددها الصادر في ١١ مايو ١٩٦٥ ، في كتاب أحمد : الدور المصرى ، سبق ذكره ، ص ٢٩٤ .

(١٤٠) من إجابات النعمان ، سبق ذكره .

(١٤١) من إجابات الشيخ أحمد نعمان ، سبق ذكره .

(١٤٢) هذه التساؤلات في حاجة لإجابة شافية ، والمؤلف يرى أن الوقت قد حان للنظر في قضايا كثيرة تتعلق بسقوط رموز الثورة اليمنية والنظام الجمهورى ، ويتحمل مركز الدراسات والبحوث اليمنى وغيره من مراكز الأبحاث التى لم تول عنايتها لثل هذه المسائل المهمة المتعلقة بالسلطة والمعارضة فى اليمن المعاصر . راجع الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٧٠-١٧١ .

(١٤٣) هذا الموقف يعكسه مباحثات مؤتمر حرض الموثقة في كتاب السيد عبد الله الحسنى: مؤتمر حرض ووثائق ، سبق ذكره ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(١٤٤) كبير : الحرب العربية الباردة ، سبق ذكره ، ص ١٤١ .

(١٤٥) يجب ذكر استثناء مهم وملاحظات مفيدة تساعد القارئ على فهم المزيد من هذه الملابس المتعلقة بالسلطة والمعارضة ، وردت في كتاب العيى : معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٠٥ وما بعدها .

(١٤٦) فضل أبو غانم : البنية القبلية فى اليمن بين الاستمرار والتغيير ، ص ٢٢٣ .

(١٤٧) من إجابات العنسى ، سبق ذكره .

(١٤٨) الجناحى : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٧٤ .

(١٤٩) راجع أوبالانس : اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢١٥ ، وانظر :

Dana Adams Schmidt. Yemen the Unknown War, p. 95.

(١٥٠) العمرانى : الزبيرى أديب اليمن الثانى ، سبق ذكره ، ص ٤٨٢ .

(١٥١) زرتوقة : أنماط الاستيلاء على السلطة فى الدول العربية ، سبق ذكره ، ص ٢٧٤ .

(١٥٢) نشر هذا التصريح الصحفى أول مرة فى صحيفة النهار اللبنانية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٤ . ثم أعيدت طباعته ثانية فى كتاب الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٩٣ .

(١٥٣) راجع كل من الجناحى : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٥١ ، وانظر أيضاً:

David Ledger. Shifting Sands: The British in South Arabia, p.81.

(١٥٤) البردوني : " البشر والحشام " ، صحيفة ٢٦ سبتمبر (صنعاء) ، مقالة أعيد نشرها في كتاب
(الأستاذ) في ذكرى الأربعين لتأبين المناضل أحمد محمد نعمان ، سبق ذكره ، ص ٢٢٠ .

(١٥٥) نجيل القارئ إلى مقالة الشاعر محمد سعيد جرادة : " محمد محمود الزبيري حياته نضاله وشعره " سبق
وأن نشرت هذه المقالة في مجلة الحكمة ، عدن ، وأعيد نشرها ثانية في كتاب: الزبيري شاعراً ومناضلاً
الصادر في بيروت عن دار العودة، ١٩٧٧ : ٧٧ - ٩١ .

الفصل السابع

قراءة فى قصيدة الكارثة

القصيدة اليتيمة :

من بين الأعمال الكاملة للزبيرى ديوانين وروايتين ، ومجلدات عدة من النشر غير الروائى؛ فضلاً عن مجموعة من الخطب والمقالات . لكن ما يثير الدهشة حقاً هو جملة القصائد القديمة المادحة للإمام أحمد ، والقصيدة الأخيرة غير المنشورة القادرة للمشير السلال ، الموسومة بـ (القانون والفرس والميدان) أو (الكارثة) ^(١) ، ومدى صحة نسبتها إليه . فالقصيدة اشتهرت ولاكتها الألسنة ، لكنها رغم ذلك لم تنشر ضمن أعماله الشعرية ، لأسباب غير معروفة ، رغم أنها القصيدة الوحيدة التى نظمها فى العهد الجمهورى ، وهى تعكس بوضوح موقفه السياسى المناهض للنخبة العسكرية الحاكمة ؛ ومطالعنا لأبياتها قد تساعدنا فى إزاحة الستار عن الغموض الذى يكتنف طبيعة المؤامرة التى أودت بحياته . ^(٢)

يجدر الملاحظة هنا أن هذه القصيدة السينية المؤلفة من (٣٢ بيتاً من البحر المتوسط) ، رسخ فيها الزبيرى نغمته الشعرية القديمة التى ارتبطت بأسلوبه المتميز بشعر الرثاء والهجاء، الذى اشتهر به ليس ضد حكام العهد الملكى البائد فحسب ، بل وضد حكام العهد الجمهورى الجديد . فاللغة الشعرية التى استخدمها الشاعر فى هذه القصيدة بالذات لغة شعرية شبة مستهلكة ، تشكل معظم أبياتها عنصر الاحتجاج والمعارضة ضد نظام السلال ومن يناصره ويواليه . وقد صدمت قصيدة الكارثة المتحاملة على رموز النظام الجمهورى جمهوره المعاصر ، مما دفع ببعض من الأدباء والنقاد المقربين أو المعجبين بشعر الزبيرى ، عدم الاعتراف بهذه القصيدة ، واعتبارها موضوعة عليه .

قد يكون من المفيد أن نفهم الأسباب الموضوعية والذاتية التى حملت الشاعر على هجاء القادة العسكريين اليمينيين والمصريين ، علماً بأن ما قاله فى السلال وجاشيته ، لم يكن شيئاً بالقياس إلى ما قاله فى أئمة بيت حميد الدين . فالزبيرى على حد قول عبد الله البردوى ،

موصوفاً بالتشدد الحزبي ، سريع الانفعال لا يقبل المساومة ، وقد برهنت قصائده على ذوبان ذاته في الموضوع الوطني من وجهة حزبية .^(٣) كما وسّمت سينية الزبيري بـ (الكارثة) ، نسبة إلى البيت السابع من القصيدة ذاتها . فنظام السلال من وجهة نظره ، كان كارثة سياسية محققة باليمن أرضاً وشعباً ، حيث قمعت السلطة العسكرية الحاكمة كل الأصوات النادية بالإصلاح . وهكذا بعد أن داخل الشاعر اليأس من إصلاح الأوضاع المتردية في البلاد ، أفرغ ما في جعبته من سهام حارقة صوبها جميعاً تجاه خصمه اللدود المشير السلال ، الذي كان يستقل رئاسته بل وظله .

ولعل معارضته لقصيدة أبي الطيب المتنبي الميمية (السيف والرمح والقرطاس والقلم) ، خلعت عليها طابعاً خاصاً ، والمعارضة عادة يسهل نفاذها إلى القلب ، إذ تكون القصيدة (الأم) قد مهدت للناس تذوق ما ألفوا سماعه من الشعر القديم بلغة معاصرة . ولم تحفظ كتب السير والتراجم لنا من شعر الزبيري خلال الثلاث السنوات الأخيرة من حياته سواء هذه القصيدة اليتيمة ، التي جسدت تجربته السياسية العاصفة في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية أبلغ تجسيداً ؛ فهو أشد ما يكون سخطاً على نظام السلال الذي أفقده الثقة بنفسه وبالنظام الجمهوري ، الذي كان محط آماله وتطلعاته . والمرجح أنه نظمها سلفاً ، لكنه احتفظ بها حتى قدأ ثورته ، ولم يكن من مصلحته أن ينشرها حفظاً لكبريائه وكرامته ، كونه يمثل حزب المعارضة غير المعلن من داخل السلطة .^(٤)

وحول هذه المسألة ، يجمع الأدباء والنقاد على أن هذه القصيدة اليتيمة ، تمثل كل ما نظم من شعر خلال الثلاث السنوات الأخيرة من حياته .^(٥) فقوافي هذه القصيدة السينية في قياس الذوق الأدبي شعر مألوف ، غير مستساغ في الوقت الحاضر لدى معظم الأدباء والنقاد ، لا سيما وأن الكثير منهم قد عزفوا عزوفاً شديداً عن نظم القصيدة العمودية وقراءتها . بل وأعتبرها البعض منهم ضرباً من ضروب المحافظة الثقافية ، أو التعلق بتراث الماضي .^(٦) وتكاد تكون قصيدة (القانون والفرس والميدان) بأبياتها الد (٣٢) ، شبه مستهلكة ليس في معانيها وألفاظها فحسب ، بل وفي بحورها وتفعيلاتها . والأهم من ذلك ، هو أن سهام قوافيها كانت أساساً موجهة ضد القائمين بأمر الجمهورية ، الأمر الذي يصعب على الدارسين والباحثين المعنيين بسيرة الزبيري السياسية والثقافية ، استيعابها ومناقشتها مناقشة موضوعية في الزمن الحاضر .

وإذا كان نفر من الكتاب والأدباء اليمنيين ، وفي مقدمتهم (عمر الجاوى وعبد الرحمن فخرى وعبد الرحمن العمراني) ، يشاركون الشامي الرأي حول ملابسات هذه القصيدة ونسبتها للقاضي الزبيري ، فإن شعراء آخرين أمثال (عبد الله البردوني وعبد العزيز المقالح) ، يذهبون إلى القول بأنها موضوعة عليه . ومع ذلك لم يعد هذا التقييم من خروج رياض القرشي بهذا الرأي المستقل في دراسته فيقول : " فمما لاحظته في دراستي أن هذه القصيدة ذات قافية لم تستخدم إلا نادراً في شعر الزبيري ، فالسين فقيرة في استخداماته سوى ما أشار إليه البردوني من أبيات من شعره غير المنشور - أما البحر فهو من البحور التي كان الزبيري يستخدمها بكثرة في مرحلته الأولى ، ثم قلت في الثانية والثالثة ، ولم يستخدمه في المرحلة الرابعة حتى هذه القصيدة فقط سنة ١٩٦٤ . كما بدأ أسلوبه الصياغي متشابهاً مع ما في هذه القصيدة ، وبخاصة في ختام الأبيات - الذي قد ذكرناه - من عطفه للأفعال والأسماء مع ما يسدل على الاستغراق، أو باستخدام أدوات النفي المكررة في الشطر الأخير ، والعطف القائم على تداعي المعاني .. " (٧)

ولهذه القصيدة قصة وحادثة ، ذكرها الشاعر الشامي في كتابه (من الأدب اليمني نقد وتاريخ - ١٩٧٤) ، مشيراً إلى أن القاضي محمد الزبيري ألقاها بين يديه في لقاءهما العابر في مؤتمر أركويت بالسودان ، في خريف عام ١٩٦٤ . كما يذكر أنه حصل على نسخة منها بطريقته الخاصة ، ولما علم صاحبها بذلك طالبه بتمزيقها ، لكنه لم يفعل ، فاستحلفه بالله ألا ينشرها . وقد طوى الشامي القصيدة زمناً طويلاً احتراماً لتلك اليمين الزبيرية - كما هو العرف عند أهالي صنعاء - ولم ينشرها إلا بعد وفاته بأعوام . ويذهب الشامي إلى القول إن هذه القصيدة السينية هي التي قتلت الزبيري ، والسبب أن المشير " تفرد بالسلطة والحكم ؛ وكان يساعده على ذلك جماعة من جلساء الإمام محمد البدر ، الذين احتفظ بهم السلالة عوناً له في العهد الجمهوري ، وكانوا يبالغون في الكيد للقاضي الزبيري . " (٨)

ومهما يكن أمر هذه القصيدة (الكارثة) ، فإنها كانت بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير ، كونها حافلة بالهجو والنظم المتهكم المقذع ، أراد بها الشاعر الرد على حظه العاثر في عهد السلالة . فمنذ توليه السلطة والحكم في اليمن ، خيم على الحياة السياسية جو من الإرهاب ، واحتجاجاً على الأحكام العرفية قدم الزبيري استقالته من كرسي الوزارة أكثر من مرة . ولكن عملية الخروج هذه المرة ، كانت أقصى عمل يستطيع القيام به ، وهو الإعلان عن ميلاد حزب الله ، حتى لا تضيق الجهود الجبارة التي بذلها في سنوات ربيع عمره من أجل

القضية اليمنية - الحكم الشعبى - تذهب سدى ، وأن يكون نصيبه فى العهد الجمهورى حشفاً ونسوء كيله منصب وزير المعارف ؛ بينما راحت القيادتين اليمنية والمصرية تبدد المال العام على حاشية الإمام المخلوع محمد البدر ، التى أصبحت عناصرها تتربع أعلى المراكز فى الدولة ، وهم أدنى منه منزلة وجاهاً وعلماً وثقافة .

إن مقارنة حدث الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢) من زاوية حدث الحركة الدستورية (١٧ شباط من عام ١٩٤٨) ، ومن زاوية تجربته الشخصية كداعية وشاعر ملتزم ربط مصيره بالوطن . وقضية الأحرار اليمنيين ، تساعدنا فى اكتشاف سر ظاهرة تكرار خروجه على الأحكام المستبدين والتنديد بهم فى العهدين الملكى والجمهورى . لكننا ما يستلفت انتباهنا أن عملية خروجه الأخير على عسكر النظام الجمهورى ، تحتاج إلى توضيح ما ألتبس حول هذا الأمر . ففى حين يؤكد المقال بأن خروج القاضى من صنعاء إلى ريدة ، لم يكن خروجاً عن النظام الجمهورى ، إذا ما تذكرنا " المتاعب التى أثارها الرجعية فى وجه النظام الجديد ، وتسترتها وراء الدين يدرك سبب ذلك " .^(٩) فهل هذا التبرير يشفع للزيرى معارضته للسلال والوجود المصرى ، ومن ثم خلخلة وحدة الصف الجمهورى من الداخل ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال الاستئناس بمجمل من الدراسات والأبحاث العلمية المهمة بشعر الزيرى ونثره ، وفى مقدمتها ذلك العمل المتميز للقرشى (شعر الزيرى بين النقد الأدبى وأوهام التكريم) . يذهب الكاتب فى خاتمة بحثه إلى توضيح الأسباب الموضوعية لخروج القاضى من صنعاء إلى جبل برط ، بالقول : " خرج الزيرى على الجمهورية المنحرفة التى زيفت مع الذين يدعمونها حقيقة الثورة اليمنية ، وأفرغتها من محتواها وجعلتها مجازر دموية لا إنسانية " .^(١٠) وهكذا يتبين لنا التعارض بين مختلف الشهادات الأدبية المتعلقة بمسيرة حزب الله وزعامتها التاريخية ، فكثير حولها اللغط . فمن قائل أن الزيرى ليس " شاعراً فحسب ولا هو مناضل فحسب ، بل هو كذلك صحفى وزعيم وطنى وروائى وكاتب وشهيد " .^(١١) ومن قائل إنه " رائد الأدب الحديث فى بلاده نثراً وشعراً " .^(١٢) ، وقائل إنه " شاعر فى أمة ، وأمة فى شاعر " .^(١٣)

وقد حدثنا الزيرى عن نفسه بعبارات مقتضبة أقرب ما تكون لتلك الخطرات العابرة والاعتراقات العفوية ، التى تكشف لنا بصدق عن صفحات مجهولة من حياته : " وشعرى أو معظمه تطغى عليه السياسة سواء ما كان مدحاً ، وما كان رثاء ، وما كان ثورة ، وما كان

شكوى ، أو ما كان شيئاً غير ذلك . وهذا هو المنطق الواقع ، فإن حياتي كلها ليست حياة شخصية منفكة عن الحياة العامة بأى حال من الأحوال " . ^(١٤) هذه النقطة بالذات تكاد تصل بنا إلى سبر عمق شخصية الزبيرى وفك رموزها المعقدة ، وهو ييوح لنا بالسركله فى تلك المقدمة النثرية التى ضمنها فى مقدمة ديوانه ثورة الشعر ، حين قال : " كنت أحس إحساساً أسطورياً بأنى قادراً بالأدب وحده على أن أقوض ألف عام من الفساد ، والظلم ، والطغيان ؛ لست أدرى أذلك من تخريف الخيال الشعري الجامح ، أم هو ومضة من ومضات الذخر الصوفي السجين فى أعماقي . " ^(١٥)

نستشف من سياق هذا النص وغيره " فروحانيتى جنى عليها الأدب ، وأدبى عوقب بالسياسة " ، ^(١٦) مغزى اختبار الزبيرى هذا العنوان (ثورة الشعر) لديوانه ، أو دلالة المعنى لعنوان ديوانه الآخر (صلاة فى الجحيم). يعترف الشاعر فى مقدمة ديوانه الأول بولعه الشديد بالمدح ، والرثاء ، والشكوى ، بل والثورة على الأوضاع الفاسدة تحديداً منذ ألف عام ، وهو التاريخ الفعلى للدول الزيدية الثلاث التى حكمت اليمن منذ نهاية القرن الثالث الهجرى حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجرى . ومثلما نذر الزبيرى نفسه وعمره لحل هذا اللغز اليقين الثورى ، لجأ الشاعر إلى معارضة الأوضاع الفاسدة فى العهد الجمهورى ، بعد أن تحقق حلمه القديم الحكم الشعبى .

ونلاحظ هنا ظاهرة تكرار خروج الزبيرى على الحكام المستبدين والتنديد بهم فى العهدين الملكى والجمهورى ، لكن ما يستلفت انتباهنا أن عملية خروجه هذه المرة على عسكر النظام الجمهورى ، كانت بمثابة ردة فعل بعد أن أدركه اليأس وأيقن فشل مساعيه الحميدة بإقناع السلال وحاشيته العدول عن سياستهم المنحرفة عن أهداف ومبادئ الثورة . فعندما قرر الخروج إلى جبل برط ، كان يعلم علم اليقين أن الأوضاع هناك ليست أفضل بكثير من العاصمة ، كما أفصح عن ذلك " .. خرجنا من صنعاء متجهين إلى الله .. ما خرجنا من صنعاء لطلب وظيفة ولا منصب ، فإننا قد تركنا المناصب فى صنعاء .. " ^(١٧) فبعد هذه الحادثة - الخروج - انتشرت القصيدة بين الناس ، وقيل أنها نشرت مطبوعة بالآلة الكاتبة فى صحيفة صوت اليمن لسان حال حزب الله . ^(١٨)

إن قصيدة القانون والفرس والميدان - من وجهة نظرنا - تعتبر وثيقة أدبية سياسية ذات قيمة تاريخية جديرة بالدراسة ، وذلك بصرف النظر عن القصور الفنى الكامن فيها . فهى تثبت

وجود معارضة سياسية قوية لنظام السلال ، كما تجسد أبحاثها احتجاجاً صاعباً ضد المؤسسة العسكرية الحاكمة في صنعاء ، أو كما تبدو في صياغتها أقرب ما تكون للمنشور السياسي منها إلى القصيدة الشعرية المحبوبة النظم والصياغة . والبحر البسيط في هذه القصيدة يوحى بروكاكتها، فهو البحر الذي اعتمده الشاعر في بداية حياته الأدبية.^(١٩) فالقاضي في هذه القصيدة لم يرتفع إلى مستوى الأحداث الجسام والتحديات الداخلية التي واجهت النظام الجمهوري ، والمؤامرات الخارجية التي كادت تؤدي به وهو في المهدي . وهو في معارضته لنظام السلال يكون قد تجاوز في ذلك كل حد معقول ، بما في ذلك الخروج عن النظام الجمهوري من خلال دعوته إلى قيام دولة اليمن الإسلامية .

فقد كان نفرٌ غير قليل من أقطاب المعارضة ، يفضلوا رؤية أحد الوجوه التقليدية من الفقهاء المعممين الذين خدموا أئمة العهد البائد ، أو أحد القيادات التاريخية المنخرطة في حركة الأحرار اليمنيين في كرسى الرئاسة ، على أن يروا أصحاب البزات العسكرية في قمة السلطة . ولو جردنا الزبيري في سياق هذه القصيدة من كفاءته الشعرية، لبقى بكل المقاييس شاعراً مجيداً من شعراء اليمن المعاصرين ؛ ولكن طغيان العاطفة الثورية على نفسه وشعره ، بل واحتدام الصراع على السلطة بينه وبين السلال ، أضاع شاعريته وأفقده صوابه ، فكانت الكارثة عندما أنشد بسخرية لاذعة لحكام عصره الذين تربوا كراسي السلطة ، حيث خاطبهم متحدياً :

- ١- هذا هو السيف و الميدان و الفرس و اليوم من أمسه الرجعى ينبجس
- ٢- و البدر في الجرف تحميه حماقتكم و انتم - مثلما كنتم له حرس
- ٣- أحالت الحَمَل المسكين خطتكم ذنباً يزججر في زهو و يفترس
- ٤- لولاكم لم يقم بدر و لا حسن و لم يعيش لهما نبض و لا نفس
- ٥- هم الاولى غرسوكم محنة و أذى يا ليتهم اخذوا للجرف ما غرسوا

يرسم الزبيري في هذه الأبيات ، صورة قائمة لعهد السلال لا تخلو من المفارقة، حيث اعتبر رئيس الجمهورية الزعيم السلال ، عاد ليزاول وظيفته السابقة كقائد للحرس الملكي؛ فبدلاً من أن يخمي الإمام المخلوع البدر في قصر البشائر بصنعاء ، أصبح يحرسه الآن هو وحاشيته في إحدى الكهوف النائية بعيداً عن أنظار الناس . لكن الأدهى والأمر من ذلك أن

حكام العهد الجديد وغالبيتهم من العسكريين ، أصبحوا مصدر أذى ومحنة لمن حولهم من الثوار الذين تعرضوا للذل والمهانة في عهدهم ، أكثر مما تعرضوا له في العهد البائد . ويبالغ الشاعر في قوله متمنياً لو أن حكام العهد البائد عند هروبهم من صنعاء ، أخذوا معهم خدمهم وحرسهم إلى كهوف الجبال ؛ ولكان ذلك الأمر أهون عليه من رؤية السلال يتربع كرسى الرئاسة .

والمعلوم لدينا أن قصيدة الكارثة ، قد نالت شهرة واسعة أكثر من قصائده الأخرى ، بحيث أصبحت ظاهرة سياسية أكثر منها ظاهرة أدبية ، وذلك يعود إلى أنها تعبر عن رأى الشاعر في حقيقة ما آل إليه الحكم بعد قيام الثورة.^(٢٠) فالزبيرى من خلال هذه القصيدة، يدعو هذه المرة المعجيين بشعره ، حتى أولئك الذين لم يقبلوا الانضمام لحزب الله ، إدانة الأوضاع القائمة في عهد السلال . كما تعكس القصيدة أيضاً تصويره الخاص لمفهوم " الجمهورية " ، تلك المدينة الفاضلة المختمة في ذهنه منذ زمن بعيد ؛ كانت هذه الصورة لا تعدى ذلك التصور المثالي لمفهوم الحكم الشعبى ، الذى رسم معالمه الأولى في مقدمة ديوان (ثورة الشعب) . فمعظم إنتاجه الأدبى ، كان يوحى بإمكان خلق عالم أو مجتمع جديد ، يختلف تماماً عن الواقع المرير الذى عاشه شعب اليمن في مملكة الإمام يحيى . هذا المجتمع العربى في جنوب شبه الجزيرة العربية كان يريده أن يكون مجتمعاً فاضلاً تربطه أوامر القرية والمحبة والسلام ، لا الحرب والصراع وإراقة الدماء . لكن هذا المجتمع أو المدينة الفاضلة الذى كان ينشد إقامته قد تحول في ظل الوجود المصرى إلى كابوس مرعب بالنسبة له ، حيث أصبحت الكراهية والفرقة أحد مظاهر الحياة السياسية في عصره .

أسس الزبيرى من أجل هذه الدعوة الإصلاحية تنظيم أو خلية حزب الله ، الذى يقف في مواجهة حزب الشيطان ، وفي برنامجه يدعو الشعب إلى الخروج والثورة ضد نظام السلال وأعوانه.^(٢١) وكنتيجة حتمية لسلسلة من العوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والأحداث التاريخية المترابطة في العهد الثورى الجديد ، كانت تجربة الجمهورية العربية اليمنية بالنسبة له تجربة فاشلة يعتورها القصور والتخطيط والتنفيذ منذ انطلاقتها الأولى ، كما عبر عن ذلك في خطابه ومقالاته . فعندما يبحث القاضى في الثورة اليمنية (٢٦) سبتمبر و (١٤) أكتوبر ، يركز تفكيره على مصرع الابتسامة (١٧) شباط ، ويستخلص نتائج عامة لا تأخذ بالاعتبار جدياً الدور المصرى كحليف سياسى .

كان البحث عن الذات أو " الخصوصية اليمنية " المسلوقة في ظل الوجود المصرى ، ينهض على شروط ومقومات مختلفة عن شروط ومقومات دعوة القومية العربية ، التى تأخذ بعين الاعتبار الأرض والشعب والدين واللغة والعادات المشتركة، دون أن تخرج عن الماهية العامة لشعوب المنطقة من المحيط إلى الخليج. فهذه الروابط المعنوية على أهميتها فى توحيد الأمة العربية ، لا تكفى وحدها لإقامة مجتمع أهلى متجانس فى إقليم شبه الجزيرة العربية. فلكل جهة أو زاوية من جزيرة العرب خصوصيات وأولياتها، وعندما تخلفت القبيلة عن مواكبة الركب الجمهورى الثورى ، لم يسعها سوى التراجع والانكفاء عن الذات إزاء المد القومى . وهكذا عاد الزيرى إلى سيرته الأولى ، " التى قال لنا إنه جنى عليها الشعر فعوقب بالسياسة.. ورأى الزيرى ذو الطفولة الصوفية الإيمانية الوديدة أن الطريق إلى السلامة هى طريق الله ، وأن حزب الخلاص هو حزب الله .. وأصبح يتزعم اتجاهها جديداً نابعاً من اليمن له أنصاره من الجمهوريين والملكيين ، عرف هذا الاتجاه بالقوى الثالثة . " (٢٢)

والمرجح أن البحث عن الذات أو الخصوصية اليمنية ، قد بدأ يتكون لدى الزيرى منذ مرحلة الاتحاد اليمنى ، أى قبل قيام ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢ بعدة سنوات؛ وربما وعى الأبعاد الخطيرة لهذا الدور مع مجيء أول جندي مصرى إلى اليمن برفقة الدكتور البيضاى ، ذلك الظهير الناصرى المحسوب على رجال الثورة ، فهو فى نظره " .. من الأذئاب الأذلاء ، أول ما عرفته بعد عام ٤٨ ، وأنا فى الباكستان ، وهو يعقد المؤتمرات الصحفية لحساب الإمام ، ويرر ذبح الأحرار ويرميهم بالخيانة .. " (٢٣) إذن كل توقعاته صدقت ، فالبيضاى استطاع اختراق صفوف رجال الثورة المتراسة ، ليصبح بين ليلة وضحاها رجل الدولة الثانى .

أما قيم الثورة وأهدافها الإصلاحية المرسومة ، سواء كانت دينية أو أخلاقية ، قد أفرغت من محتواها . فالثورة اليمنية الجمهورية - التى قامت على أنقاض النظام الملكى السلالى - ، بخلاف حركات التمرد القبلية (انتفاضة خولان وغيرها)، كانت لا ترمى إلى بناء دولة المؤسسات والقانون فحسب بل تدشين مشروع حضارى ليجتمع يمينى حديث، متحرر من النزعات المذهبية والقبلية والجهوية . فالملاحظ تاريخياً أن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ لم تتوفر الشروط الموضوعية لقيامها ، إلا بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية الفاشلة (١٩٤٨ و ١٩٥٥) ؛ فضلاً عن الانتفاضات الفلاحية التى باءت جميعها بالفشل، لأنها كانت عبارة عن حركات سياسية تتسم بالإحباط المنفعل، ويعوزها التخطيط والدعم الخارجى المطلوب لنجاحها .

استحوذت تجربة ١٧ شباط ١٩٤٨ - مصرع الابتسامة على فكر الزبيرى ووجدانه، وكان البحث المضمّن عن اليقين الثورى والحكم الشعبى فى مرحلة الاتحاد اليمنى ، هو الدليل النظرى لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ . فكل محاولة خارج هذا الإطار أو النهج من وجهة نظره قفز على الواقع ، بل وانتحار ، " نحن مدعوون لإنقاذ الثورة ، والثورة لا ينقذها التآمر ضدها ، ولا تنقذها ثورة أخرى مضادة : فإن من يفكر فى ذلك ليس إلا فى عداد المجانين .. " (٢٤) فإخو الذى يدور عليه فكر الزبيرى ونهج حزب الله هو " جوهر العقيدة وجوهر التقاليد القبلية فهى لا زالت سليمة ، ولا تزال القبائل مستعدة للموت فى سبيلها .. " (٢٥)

وإذا كانت ثمة سلبات عدة قد ظهرت فى تجربة الجمهورية العربية اليمنية ، فإن أخطرها كان ذلك الانطلاق الجارف وراء المغريات المادية والسباق على كراسى السلطة . فإذا كان رجال الثورة قد تم تمهيشهم من قبل القيادة المصرية ، فمن يحمى الثورة والجمهورية من الانحراف ؟ هذه النظرة النقدية للأوضاع المستجدة فى عهد السلال ، دفعت بالقاضى إلى معارضة الحكام الجمهوريين والخروج عليهم . وتأتى دعوة الزبيرى للسلام والمصالحة وفشله الذريع فى مسعاه ، قد دفع به إلى تبني مشروع دولة اليمن الإسلامية ، لأن الجمهورية ورموزها بالنسبة له كانت أشبه ما تكون بالكارثة :

٦- ما أشبه الليلة الشنعاء، ببارحة مرت ، و أشنع من يهوى وينتكس

٧- كأن وجه الدجى مرآة كارثة يرتد فيها لنا الماضى وينعكس

٨- و كل من رام قهر الشعب متجه لها ، يريد الهدى منا و يقتبس

٩- يقلدون أفاعيل الإمام فلو رأوه يرفس من صرع به رفسوا (٢٦)

يعبر الشاعر فى هذه الأبيات عن مدى انحراف الحكام الجدد عن مبادئ الثورة ودرب الجمهورية . فالتحول السياسى والاجتماعى الذى شهده اليمن المعاصر فى عهد السلال ، رغم مظاهره البراقة ، بالنسبة له جرماً يرقى إلى مستوى الردة ، يستنكر حدوثه ؛ بل ويدين القائمين عليه . وقد علق الزبيرى على هذا السلوك المنحرف بتقليد حكام العهد الجديد لأفاعيل الأئمة . وبالتالي اعتبر المقلدين لهم مرتدين عن عقيدة الثورة ، وإن لم يعلنوا تنصلهم عن النظام الجمهورى . وكان يخشى القاضى على أنصاره الذين قوى إيمانهم بالحكم الشعبى ، الوقوع فى مزالق الهوى فيصيبهم ما أصاب الحكام من غى وفساد ونكوص وتراجع عن الأهداف

والمبادئ . فالثورة اليمنية إذا أرادت أن تحقق النصر على أعدائها يجب أن تنتصر أولاً على رموز العهد الملكي البائد المندسين في الصفوف الذين يتظاهرون أنهم من أخلص المخلصين لمبادئها وأهدافها .

وهكذا ضاق صدر الشاعر غيظاً وحنقاً ، حتى أنه لم يعد يطق البقاء في صنعاء ، فقرر الخروج هذه المرة إلى الشعب ، بعد أن أصابه اليأس من إصلاح الحكام . وعندما جعل الزبيري مفهوم الذات اليمنية الأساس الذي أقام عليه مجده السياسي ، فإنه بهذه القصيدة يكون قد قبل أعظم تحد يواجهه طيلة حياته بعد مصرع الابتسامة . فبعد مضي نحو خمسة عشر عاماً على سقوط تجربة الحكومة الدستورية ، كان اليمن قد حقق بالفعل ثورته وجمهوريته ، لكن بالرغم من ذلك الإنجاز الكبير ، فإن الزبيري لم يكن راضياً كل الرضى عن الوضع الجديد .

علينا أن نتذكر أن خصوبة شعر الزبيري كانت مقرونة بتجربته المرة التي جسدها مصرع الابتسامة ، أي سقوط الحكومة الدستورية ورجاها صرعى في محراب الإمامة الدستورية . وسر النهاية أو لحظة الإبداع الفنى للشاعر مرتبطاً بأهم الأحداث التي اعترضت مسار حياته وفكره ، فوقائع حركة شباط ١٩٤٨ ، أثرت بدورها على " مادة شعره من آخر الأربعينيات إلى مطلع الستينيات ، التي تحول فيها إلى سياسى مباشر في مقالات .. ولأن استكناه الجذور يكشف لنا سر السيرة الأدبية والفكرية ، لأن الفنون والأفكار لا تنقرض ، وإنما تتحول في أشكال أخرى وفي مزايا مختلفة ، فكما أن استيطان الحاضر يبصر بالماضى ، فإن معرفة الماضى تضى إلى أغوار الحاضر " .^(٢٧) وما الحياة بالنسبة للزبيري سوى الشعر ، لا شيء سواه . فكيف يقبل الزبيري التخلي عن إمارة الشعر التي تتوجها منذ مطلع عقد الأربعينيات في المقام الشريف بمدينة تعز ؟

إن مقام (إمارة الشعر) هو مقام رفيع اصطفاه إمام اليمن أحمد حميد الدين للقاضى محمد الزبيري ، ليجعله في مقام مقرب منه ودولته ؛ وبالرغم من أن القاضى قبل عن طيب خاطر هذا المقام الرفيع ، إلا أنه رفض التخلي عن مواقفه السياسية المناهضة للأسرة الحاكمة . ومثلما حاول المشير السلال إسكات الزبيري بمنصب وزارة المعارف وعضوية المكتب السياسى للجهاز الحاكم ، كان الزبيري يأبى التنصل عن دعوته وجنده رجال حاشد وبكيل ، محط أمله ورجاءه في رواية مأساة واق الواق . فمقام الدعوة إلى حزب الله بالنسبة له مقام علم وحكمة ، ترقى بصاحبها إلى مستوى الحديث الشريف " العلماء ورثة الأنبياء " ^(٢٨) ، ليس بالعلم والتقوى

فحسب ، بل في قيادة المجتمع في مسيرة النهضة والتقدم والرقى . وكانت قصيدة القانون والفرس والميدان ، تمثيل واقعي للمشهد السياسي المتكرر لصلاة الشاعر في جحيم الجمهورية .

وهكذا ، حين صمت الزيرى عن مدح الجمهورية أو التغنى بأبجائها ، رقد معاصروه من الشعراء ، أمثال لطفي جعفر أمان وعبد الله البردوني بقصائد مادحه ، منتشين بقدمها إلى حد الهيام والذوبان في أعماقها . فقصائد البردوني المترعة بها ، تحتل الصدارة في ديوان (من أرض بلقيس) ، وقصيدة إبراهيم صادق (أنا ميني وأسأل التاريخ عنى أنا ميني) ، تعبر أصدق تعبير عن الذات اليمنية، ولكن من وجهة نظر وطنية قومية . في حين نجد مثنوية يوسف الشحاري (قتلوها وأمعنوا في البكاء) ، تندب حظ الثورة والجمهورية في عهد وصاية الفقيه المحتسب القاضي عبد الرحمن الإرياني .^(٢٩) فكل هذه القصائد والأهازيج الشعبية غالباً ما كانت تدور وتجول حول هذه المعاني - الثورة والجمهورية، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من كيافهم ووجدانهم .

فهل كان صمت الشاعر محمد الزيرى يعني تراجعاً محسوباً له أو عليه ، هذا أمر يتعلق بالنقاد ، أما المؤرخ فما عليه إلا أنه يرصد الأحداث والوقائع ويحللها بشيء من الإنصاف الموضوعية . يبدو واضحاً أن القاضي كان مهتماً بمسألة الحرب والسلام ومشروع قيام دولة اليمن الإسلامية ، وهو في مسعاه هذا أضحي شغله الشاغل تنظيم وإعداد الطليعة الثورية لحزب الله في مواجهة حزب الشيطان . هكذا تبدو الأمور خلال الفترة الممتدة من سبتمبر عام ١٩٦٢ حتى إبريل عام ١٩٦٥ ، فشعره أصيب بحالة من الجذب والضمور ، حيث تم اختزاله في خطابات حماسية يغلب عليها روح التحريض والدعوة إلى الخروج عن نظام السلال ؛ وهي في مجملها عبارة عن مواعظ دينية تثير في الناس من حوله الحماس وحمية الروح القبلية. تلك النزعة التي تأخر التعبير عنها بصورة منتظمة حتى قيام دولة الوحدة ، ونعني بها تلك الاتجاهات الدينية والقبلية المهيمنة على الحياة السياسية اليمنية المعاصرة .

وإذا توغلنا مع الشاعر في قصيدة الكارثة إلى البيت العاشر ، فسنجد في خروجه الأخير شقياً باليأس، حيث كان يؤثر الموت على الحياة في ظل الأحكام العرفية والقوانين الجائرة . ولا بد من عرض المقطع الثاني من القصيدة ، لأن أبياتها تغنى عن كل شرح أو تفسير لرفضه التزام الصمت والسكوت عما يدور في العاصمة صنعاء ، صارخاً بأعلى صوته :

١٠- هذى (القوانين) رؤياها تعاودهم قد ألبسوها نفاق العصر و التبسوا

- ١١- روح الإمامة يسرى في مشاعرهم وإن تغيرت الأشكال و الأسس
 ١٢- متى حكمتكم (بقانون) وقد قتل الآلاف أو سحقوا كالدود أو كنسوا؟
 ١٣- عار على صانع (القانون) يكتبه و حكمه في بحار الدم منغمس
 ١٤- كفى خداعاً فعين الشعب صاحبة و الناس قد ستموا الرؤيا و قد ينسوا
 ١٥- لِمَ (القوانين) فن الموت في يدكم و الحقد رائدكم و الحق مرتكس
 ١٦- و انتم عودة للأمس قد قبر الطغاة فيكم و عادوا بعد ما اندرسوا
 ١٧- و انتم طبعة للظلم ثانية تداركت كل ما قد أهملوا و نسوا.

هنا في منتصف القصيدة ، يفصح الشاعر أن حكام العهد الجمهورى ، بغض النظر عن الشعارات والمبسميات والقوانين الجديدة ، تظل مسلكيتهم ومنهجهم فى الحكم ، لا يختلف كثيراً عن حكام العهد البائد ، ذلك لأن روح الإمامة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من كيأنهم وثقافتهم السياسية . وتكرار مثل هذا القول فى معظم أبيات القصيدة ، يقصد بها تذكيرهم بالظروف الكئيبة العسيرة والإرهاب المنظم ضد كل من يجرؤ على رفع صوته ، حتى أصبحت طباعهم تتمثل فى الحقد والخداع ، بل والتعطش لسفك دماء الأبرياء عن طريق استخدام آلة الحرب التى تسحق فى طريقها الناس كالحشرات . وطالما ظلت لغة المدفع والدبابة والغاز السام والصاروخ هى اللغة المفضلة للعسكر ، فإن القاضى ، يتساءل بدوره ، ما جدوى اللوائح والقوانين التى لا تؤدى إصداراتها إلا زيادة حدة المشاكل ومعاناة الشعب ؟

هذه النظرة النقدية للأوضاع العامة فى عهد السلال ، تحوى بين سطور أبياتها إدانة ورفض لأخلاقيات المؤسسة العسكرية الحاكمة الضحلة ، لا سيما عندما توضع فى محك التطبيق ، فهى لا تعدو أن تكون نوع من العشية السياسية فى إدارة دفة الحرب والخراب - فكلها لا تخدم مصلحة اليمن ولا الناس ، لأنها لا تعتمد إلا لغة الموت والدمار . ثم بعد هذا نراه يبعد أكثر فأكثر فى التنديد بالرئيس السلال وحاشيته ، ويعرب عن تبرمه الشديد من تفرد العسكريين بالسلطة ، بما فى ذلك الخبراء والمستشارين المصريين ، أولئك الضيوف الثقلاء الذين أصبحوا يمثلوا السلطات الثلاث دون رقيب أو حسيب . ونظراً لظروف الحرب الاستثنائية فى اليمن ، لم يجر أحد على مسائلة المسئولين ، وفى مقدمتهم القيادة المصرية ، صاحبة الأمر والنهى .

فهذا النوع من الشعر ، يعكس لنا شخصية الزبيرى وثقافته السياسية ، التى تأثرت بشكل أو آخر بعقيدة الإخوان المسلمين المناهضة لتيار المد القومى الناصرى . وكانت بيئته الأولى التى نشئ فيها قيمته أكثر على التمسك بمبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والخروج على كل سلطة جائرة ، لا تلتزم ذلك المبدأ القرآنى . فمن الواضح أن أبيات القصيدة كانت لا تزال صالحة لمواجهة كل سلطة عسكرية مغتصبة للحكم . فالخضوع المصرى جاء وفق خطة سياسية مدروسة لدعم النظام الثورى فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، وبالتالى ضرب كل محاولة معادية تحاول المساس بالنظام الجمهورى . (٣٠) وقد كان على الزبيرى أن يحدد موقفه أولاً تجاه النظام فقبل به دون تحفظ، لكنه فى وقت لاحق نهج خطأ معارضاً لنظام السلال ، حيث قدم استقالته عن كافة مناصبه السياسية أكثر من مرة، وفى كل مرة كان يقدم استقالته ، كان يغادر صنعاء مغاضباً ليقوم بزيارات ميدانية مكثفة للقبائل اليمنية المتمردة ضد النظام الجمهورى، تحديداً قبيلة خولان وأرحب؛ والمكان هناك آمن ومناسب لعقد لقاءات ومؤتمرات شعبية، تندد بياناتها بالحكومة والقيادة المصرية. (٣١)

وكل لحظة أى خروج يسبقها دعوة ، تحدد فيها أبعاد الصراع بحيث تعين المعارضة طاقات المجتمع ضد السلطة الجائرة ، التى غالباً ما تجد فى الدين والثورة غطاء تحتمى به . فالثورة اليمنية والدعوة إلى قيام الجمهورية كانت ثورة فى حد ذاتها ضد حكم سلالة هيد الدين ، الذين اغرفوا بزواية حادة عن مفهوم الإمامة فى الإسلام . وقد أخذ القاضى الزبيرى بهذا التفسير لأنه بحكم معاشته للتجربتين كان أقرب رجال الثورة إلى فهم أبعاد المشكلة اليمنية .

ويبدو لنا بهذا الصدد أن الزبيرى رغم أنه والى الثورة والجمهورية فى بداية انطلاقتهما الأولى ، لكنه سرعان ما أظهر كغيره من جيل (٤٨) فى تلك الحقبة الناصرية ذات الطابع القومى التحرورى من قيود المجتمع القديم ، استهجاناً الشديداً لمسلكية المؤسسة العسكرية الحاكمة . والمسألة هنا ليست متعلقة بالتعمق فى البحث فى يقينه الثورى ، ومدلول الحكم الشعبى ، فهذه قناعات كما نعلم هزته تجربة الجمهورية العربية اليمنية . حيث نجد الزبيرى فى مرحلة حزب الله ، فيما يشبه التحول المفاجئ من عالم دين مستنير يؤمن بالثورة قدراً ومصرافاً ويعتق الجمهورية كنهج سياسى اختطه لنفسه فى مرحلة الاتحاد اليمنى . لكنه يتحول فى عهد السلال إلى داعية لمشروع دولة اليمن الإسلامية . فهل كان الزبيرى يريد بها جمهورية عربية

إسلامية على غرار تجربة جمهورية إيران الإسلامية ؟ هذه مسألة لا يعلمها إلا الله والزيبري نفسه !

وبالرغم من بقظة السلطات الجمهورية في رصد تحركات زعامة المعارضة ومواقفها من خلال تتبعها لنشاط المؤتمرات الشعبية المحلية (عمران وخر) ، إلا أنها كانت في الوقت نفسه تولي اهتماماً متزايداً لتلك المؤتمرات الخارجية المشبوهة (أركويت والطائف) . وتقارير القيادة المصرية تؤكد في هذا الاتجاه أن دعوة حزب الله كانت قد تحولت بمرور الوقت إلى تكتل سياسي لمعارضة دينية وقبلية فاعلة ، تحاول إضفاء شرعية سياسية لنشاطاتها على حساب النظام الجمهوري . واختيار مدينة ريدة مركزاً لنشاطها له دلالاته التاريخية ؛ فمدينة ريدة هي مسقط رأس أبو الحسن الهمداني الذي أظهر معارضة قوية للنخبة العلوية الإمامية الوافدة من شمال الجزيرة العربية قبل ألف عام ، باعتبارها نخبة غريبة عن أهل اليمن .^(٣٢) وزعامة المعارضة كانت بدورها ترفض الانصياع لمشيئة القيادة العربية ، فالدور المصري كما يصفه لنا أحد أقطاب المعارضة ، لا يعدو أن يكون مجرد حكماً عسكرياً ديكتاتورياً " .. أبعد ما يكون عن الدين والشورى والديمقراطية ، والذين قدموا [إلى] اليمن باسم مساعدتها ، وهم في الواقع يحملون معهم أطماعهم الكبيرة في التوسع والاستغلال ، ومخططاتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية التي رسمتها الفلسفة الناصرية بإزاء البلدان العربية ، وتحاول تطبيقها في كل بلد عربي تستطيع أن تتسلل إليه .. " ^(٣٣)

وإذا كان الخلاف بين السلطة - نظام السلال - والمعارضة - حزب الله وكتله خمر - ، انحصر حول السلام والمصالحة الوطنية ، فإن مثل هذا الخلاف من منظور السلطة كان أمراً مقبول وقائماً ، شريطة ألا تخرج زعامة المعارضة عن أهداف الثورة الستة . لكن الخلاف من وجهة نظر المعارضة ، كان يعني بالدرجة الأولى ظهور زعامات دينية وقبلية من بين صفوف الشعب ، تجعل من الاختلاف حول ماهية النظام الجمهوري، أو الدعوة إلى حكم الشورى في الإسلام ، منطلقاً لظهور تجمعات وتكتلات سياسية ، تهدف من وراء ذلك الوصول إلى كراسي الرئاسة .^(٣٤) فالانقسامات في صف القيادة الجمهورية المتولدة عن عملية التسابق على كراسي الحكم ، أظهر بصورة جلية أن العسكريين كانوا ينزعون إلى التفرد بالسلطة . فالقاضي الزيبري المهموم بقيادة زمام المعارضة ، كان يتطلع بدوره لمعاقرة المنايا، ومواجهة الموت في سبيل تحقيق هدفه المنشود ، فهو لا يتوانى في تحديه بهم بالقول :

١٨- إن شئتموا فاقتلوا من ليس يعجبكم أو من ترون في قربكم دنس

١٩- وأحرقونا (بغاز) كلما اجتمع الآخر ارو فكروا في الرشد أو حدسوا

٢٠- وحاسوهم متى شئتم حسابكم الطا غى إذا سعلوا في النوم أو عطسوا^(٣٥)

ويشعر المرء بالإغراء يدفعه إلى متابعة أبيات القصيدة بيتاً بيت ، كما يدفعه إلى تأمل الأسلوب الذى رأى به الزبيرى تمادى السلطات العسكرية الحاكمة فى عنفها ، ومحنة عناصر المعارضة فى عنادها ورفضها التسليم بالأمر الواقع . فهو رغم توقعه عن الكتابة فى الثلاث السنوات الأخيرة من حياته ، وهى تمثل السنوات الحرجة من تاريخ الثورة اليمنية ، نراه يخرج من صمته هذه المرة ؛ لكن كانت لديه كلمات حادة لاذعة ضد جيروت السلطة العسكرية وصواريخها ، بل وغازاتها السامة ، التى تسلط ضد كل من يفتح فاه بعبارة ناقدة ، أو كلمة صادقة ناصحة . فالقوانين أصبحت مصدر سخرية مثيرة للاحتقار ، وحتى الموت ، والحياة سيان بينهما فى ظل دولة بوليسية تلجأ إلى أسلوب القمع والتجسس لرصد كل شاردة أو واردة لتحاسب بها الناس محاسبة عسيرة ، حتى فى حال سعالهم وعطسهم أثناء نومهم . والشاعر بدوره يرفع صوته مكرراً بأن حقوق الشعب يجب أن تبقى محفوظة مصونة ، وهى ليست موضوع مساومة .

يظهر تأثير تراث معتزلة اليمن فى فكر الزبيرى بشكل خاص على صعيد التنظير ، من منظور دينى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ، وعلى صعيد الممارسة ، أى الخروج والثورة . تنطلق دعوة الزبيرى من هذين المنظورين ، حيث يحاول فرض منهجه فى الإصلاح على خصومه من منظور قبلى . يدافع الطيب عن موقف القاضى فيما يتعلق بذلك الترابط الوثيق بين الدين والقبيلة ، بمعزل عن الدين والثورة : "ومهما قيل فى جهل القبائل للدين وإقدامهم على المخالفات التى يرتكبوها ، فليست تلك إلا نزوات شاذة ، وجهلاً لبعض التفاصيل الدينية " .^(٣٦) ما يمكن إضافته هنا إلى منهج الزبيرى فى الإصلاح والحكم ، هو أن حربه ومن والاه يتصدى للدفاع عن الشريعة المغيبة والأعراف القبلية فى ظل الأحكام العسكرية ؛ وهو لا يتوانى فى استخدام مختلف الحجج والبراهين لإثبات شرعية مشروع دولة اليمن الإسلامية . ورغم دعوته الحارة إلى تطبيق قانون الشرع ، فهو يحث الشباب على التمسك بالتقاليد والأعراف القبلية ، علماً بأن بعض هذه الأعراف والتقاليد تتعارض مع تعاليم الدين المشددة على نبذ العصبية والفرقة . فدعوة حزب الله وإن لم تكن إسلامياً ،

فإن قوام برنامجهما السياسى وأدبياته تكشف بوضوح سافر عن نزعة قبلية متأصلة ترفض التعايش مع فكرة الوطن والدولة ، دون النظر والغوص في بواعثها المذهبية .

ولعل محمد عبد السلام كان من أدق الكتاب اليمنيين الذين عبروا عن هذه الازدواجية الفكرية للتركيب السياسية في اليمن المعاصر بقوله : " إن حداثة المصطلح في كلام الزبيرى وزيد ، وهذا التوحد بالقبيلة الشعب ، تعبير عن نزعة شعبية مناسبة لهدف كل واحد منهما . فالدرس الذى وعاه الاثنان من انقلاب عام ١٩٤٨ كان منصباً على ضرورة كسب القبيلة إلى صف المعارضة للإطاحة بالإمامة .. كل على طريقته . أحدهما بالزيدية الصريحة بعد دفعها إلى مصاف رسالة دينية خالدة ألصق بها مبدأ الحاكمية . والآخر بإلغاء شرط النسب الهاشمى ، مع الاحتفاظ بالمرتكزات الأخرى في (حزب الله) ، يوحدهما الموقف من الوجود المصرى . " (٣٧)

قطعت زعامة حزب الله المسافة بين جسر الدعوة الزيدية ومبدأ الخروج ، معتمدة في ذلك على التناقضات القائمة بين سكان الجبال (اليمن الأعلى) وسكان السهول (اليمن الأسفل) ، وهذا الاتجاه يؤكده على محمد عبده في قوله : " إن حياة القبائل كلها خشونة وجفاف وتناحر وصراع ومواردها شحيحة بل تكاد تكون منعدمة عند بعضها .. والقبائل هى القبائل سواء كانت زيدية أو شافعية ، سكنت الجبال أو الصحراء ، انتمت إلى الجمهورية اليمنية أو إلى الحجاز أو سوريا " . (٣٨) ولعل الزيارات الميدانية التى قام بها الزبيرى لمواطن هذه القبائل ، خصوصاً خولان وأرحب ، كانت سبباً مباشراً حفزه على الخروج ، حيث يوجد الأنصار والمريدين . أبقى الزبيرى قابلاً في صنعاء مقتنعاً بكرسى وزارة المعارف ، الذى تحمل منه ما تحمل من ضيق وعناء وتهديدات العسكر المستمرة ، وتوجيهات الخبراء العرب الخرقاء ؟ أم يشد الرحال إلى المهجر ثانية عساه ينال في هجرته وغربته في وطنه ما قد حرم منه في العهد الجديد ؟ هذه المرة يلوذ القاضى إلى مدينة ريدة ، في الشهر الكريم (٢٨ رمضان سنة ١٣٨٥ هـ / الموافق ١٢ مارس ١٩٦٥ م) ، ليؤذن في الناس من ذروة جبل برط معلناً ميلاد حزب الله . فماذا يعمل بعد أن تغيرت الأمور في صنعاء الثورة والجمهورية ، ولم يعد الشاعر يطيق الإقامة فيها ، ولو ليوم واحد ! (٣٩)

وإذا كان الزبيرى قد كشف عن تجربته في التحول الدرامى من عالم دين مستتر ، "أقرب زملائه الأحرار إلى فكرة ثورة ٢٣ يوليو الناصرية " (٤٠) ، إلى فقيه مغرق في سلفيته يعارض الوجود المصرى في اليمن ؛ كما تكشف لنا قصيدة الكارثة مغزى هذا التحول . فالقاضى

لم يعد قادراً على المداجاه والسكونت عما يجرى في البلاد ، وحجب الحقائق عن الشعب في عهد الحرية والعدالة والمساواة ؟ فهل آن لشمس الحرية أن تشرق مجدداً في سماء اليمن ثانية ، فتعزى الحكام الظلمة على حقيقتهم ، وتكشف عورتهم :

- ٢١- من حظكم أن هول الأمر مستتر عنكم و أن شعاع الشمس منطمس
 ٢٢- و أن صوت الخراب ألفظ أغنية ترتاح أنفسكم منها وتأتس
 ٢٣- هناء الحكم أن أطغاكم بله عن الكوارث و أستفواكم حرس
 ٢٤- أوراقكم لشراء الشعب تنكر ما باعه قس بالصك واختلسوا
 ٢٥- أتذكرون عليهم بيع جنتهم يا قوم لا تخدعونا كلكم قس

وفي البيت الأخير من مقطع هذه القصيدة ، نرى الشاعر يشبه حكم السلال بسلطة الكنيسة ورجال الدين من القساوسة ، الذين كانوا يخادعون المؤمنين بمنحهم صكوك غفران زائفة ، وهم في واقع الأمر ما يخدعون إلا أنفسهم . فالزبيري كان يعتقد بأن المواطن اليمني لا تنقصه القدرة على التزام النظام واحترام القوانين ، رغم أنه كان يرفض الإذعان للسلطة الجائرة ، ذلك لأنه شعب أبي يرفض الضيم والهوان ، وهو بحكم العادة مارد متمرس شرس . لهذا يستوجب على كافة فئاته مقاومة الأحكام العرفية والقوانين العسكرية ، التي لا تعدو أن تكون مستلهممة أساساً من تراث قانون العبيد في مصر المملوكية ، أو قل مجازاً مصر الناصرية . واعتبر القاضي من يقبل التسليم بهذه القوانين ملحداً أو باغياً كافراً ؛ كما هاجم في آخر هذه القصيدة كل شكل من أشكال الحكم العسكري ، الذي يعتمد في نصوص أحكامه لغة المدفع والدبابة والصاروخ ليس إلا، كوسيلة وغاية لاغتصاب الحكم وإرهاب الشعب . لهذا السبب فالكل يرفضه ويقاومه :

- ٢٦- (قانونكم) لاغتصاب الحكم مهزلة كثرهات إمام مسه الهوس
 ٢٧- و الحكم بالغصب رجعى نسقاومه حتى و لو لبس الحكام ما لبسوا
 ٢٨- و الظلم يعلنه القانون نفهمه ظلماً و إن زينوا الألفاظ واحترسوا
 ٢٩- و الموت من مدفع حر نقول له موتاً، وإن أوهمونا إنه عرس
 ٣٠- و(المستشارون) في القانون لو حضروا حرباً لما كتبوا سخفاً ولا نبسوا

٣١- يلفقون قوانين العبيد لنا ونحن شعب أبي ماراد شرس

٣٢- ليت الصواريخ أعطتهم تجاربها فإنها درست أضعاف ما درسوا^(٤١)

ولكى نقرب لأذهاننا معنى نظرية العسف والقوة التي استلهمها الشاعر في قصيدته ، فهو عادة ما يلجأ إلى استخدام كلمات ذات دلالات شائعة ، لكنها ذات مغزى عميق مثل (اغتصاب الحكم) (قوانين العبيد) (القانون نفهمه) . فكل بيت من أبيات القصيدة تعبر عن رفضه المطلق للحكم العسكري ، الذي لم تستفد قياداته من دروس الحرب وعبرها ، علماً بأن الصواريخ المكونة من أسلاك وبارود وحديد ، استفادت مراراً من تجاربها الفاشلة (أضعاف ما درسوا) . فالسخرية والمأساة يمكن أن تجد لنفسها هيكلاً منظماً يدعم وجودها في القصيدة ، لكن كان كل هذا على حساب القيمة الفنية لها ، بكل ما تحمله من ألفاظ طنانة سبق ون استهلكها في معظم قصائده المعروفة لدينا جميعاً . فالألفاظ القوية في نفس القصيدة (الخراب) (المدفع) (الظلم) ، ألفاظاً لا يمكن للشاعر الاستغناء عنها ، كونها أصبحت ملازمة لشعره ، وحاجته الماسة إلى ترديدها وتكرارها كانت العامل المؤثر في منحه دفعة قوية إلى إعلان خروجه عن صمته ؛ هذه المرة كان خروجه بطبيعة الحال عن المؤلف - النظام الجمهوري الثوري الجديد وشعاراته التي لم تكن غريبة على مسمعه ، لكنه ملها وسئم منها .

وهكذا يتبين لنا سبب معارضة القاضي الزبيرى لنظام السلال العسكري بوجه عام ، وللنموذج الناصري بوجه خاص . فالجمهورية في نظره ليست هدفاً في ذاته ، وإنما هي وسيلة للتخلص من حكم بيت حميد الدين . فالحكم الشعبي الذي ينشد الشاعر قيامه في اليمن ، يركز أساساً على ذلك المفهوم التاريخي القديم لحكم القبيلة الشعب ، الذي ينبغي أن تكون الدولة خادمة له .^(٤٢) ولعل مقولة " كلنا قبائل " من وجهة نظر أحد الباحثين المعاصرين في المشكلة اليمنية ، تبرير غير مقنع ؛ فكل دولة أو بناء سياسي يركز على هذا الأساس ، تصبح هيكلية ناقصة ، بل وتفتقر للشرعية .^(٤٣) فالسلطة السياسية في العهد الجمهوري ، كانت عملياً تخضع لنفوذ النخبة العسكرية الحاكمة من ضباط الثورة ، وعلى رأسهم المشير السلال ، الذي احتكر السلطة العليا في البلاد لمفرده ، ضارباً عرض الحائط بنصائح العلماء ومشورهم.^(٤٤) بهذا المعنى ، فإن التواصل الثقافي بين جيل ١٩٤٨ وجيل ١٩٦٢ كان ضعيفاً للغاية ، إذا لم يكن معدوماً .

في هذا السياق التاريخي، لابد من اعتبار الفروق بين مفهوم السلطة للنظام الجمهوري، ومفهوم المعارضة للحكم الشعبي، أو نظرة القوى الثالثة لمفهوم دولة اليمن الإسلامية، كبديل أمثل للنظامين الجمهوري والملكي. هذه مسألة واضحة بينة لمن أراد التعمق في طبيعة الصراع بين المعسكرين الجمهوري والملكي، حيث حاول تيار القوى الثالثة استقطاب عناصر حزب الله المنشقة عن النظام الجمهوري إلى صفوفه، بعد أن تبين له استحالة إسقاط النظام ذاته عن طريق المواجهة المسلحة. هذه الفروق الشكلية تختفي عادة وراء القواسم المشتركة التي تجمع عناصر المعارضة في جبهة متحدة، ضد تجربة الجمهورية العربية اليمنية، باعتبارها تجربة مقتبسة من النموذج الناصري. كل هذا يتحدد معناه إسقاطاً، بحسب المقصود بمصطلح جمهورية، وبحسب المقصود بالحكم الشعبي، حيث استخدم في حالات كثيرة مصطلح دولة اليمن الإسلامية، مما فتح الباب لحدوث لغط كثير حول هذا الشعار.^(٤٥)

إن هذا الصراع الأهلي داخل كيان الجمهورية العربية اليمنية لا يمكن فهمه وتفسيره بمعزل عن عاملين وثيقا الصلة بالمشكلة اليمنية. تقدم الثورة اليمنية لنا في هذا المجال واقعتين تاريخيتين، تختارهما من سياق ظهور معارضة حزب الله بزعامة القاضيان (الزبري والإرياني)، ومعارضة كتلة حمر بزعامة الشيخان (الأحمر والنعمان)، خلال النصف الأول من عقد الستينيات، وسياق وقائع مؤتمر عمران وأركويت وحمر والطائف. حيث وظفت المعارضة الدين والأعراف القبلية، في كسب الاعتراف بالحاجة إلى الإصلاح السياسي، باستخدام منطقاً معسولاً في جدله كمثّل القول، بضرورة تطبيق مبدأ الشورى تأكيداً منها لمبدأ الحكم الجماعي، أي صيغة المجلس الجمهوري. لكن في واقع الأمر هذا الجدل السابق للمعارضة من واقع السلطة، تحول بمرور الوقت إلى سلطة مطلقة، بحيث تحولت صيغة المجلس الجمهوري في عهد ولاية الفقيه المحتسب القاضي عبد الرحمن الإرياني، إلى ملك عضوض.^(٤٦)

يتحصل من هذا كله، أن المعارضة المنشقة عن نظام السلال، انحصرت مهمتها بعد نجاح الثورة اليمنية واشتداد عود النظام الجمهوري، في إعادة تقييم الأوضاع المستجدة في الساحة اليمنية طبقاً لحساباتها القديمة. ومن الطبيعي أن يختلف الأعداء باختلاف المراحل التاريخية. ففي فترة الجمهورية العربية اليمنية، نختار واقعتين تاريخيتين في سياق ظهور معارضة حزب الله وكتلة حمر. فالواقعة الأولى: تتمثل في وقائع مؤتمر عمران وحمر وقراراتهما وتوصياتهما، التي تعبر عما آلت إليه الأوضاع السياسية في البلاد من فساد وفوضى إدارية، تفاقمت حدتها بفعل أزمة الحرب الأهلية في اليمن، وكيف تمثلت عملية الانقسام السياسي في الصف

الجمهورية في ظل المنافسة المحمومة على السلطة بين القادة العسكريين والساسة المدنيين ، فلجأ كل طرف إلى استخدام كل ما لديه من أسلحة مادية ومعنوية ضد خصمه ؛ بما في ذلك لجوء المعارضة الجمهورية إلى العسكر الملكي في مؤتمر أركويت (نوفمبر ١٩٦٤) ، وإلى الحكومة السعودية في مؤتمر الطائف (أغسطس ١٩٦٥) . وهذا اللجوء لم يقتصر على الحوار في البحث عن حلول عملية لإيقاف الحرب الأهلية في اليمن ، بقدر ما كان انحرافاً بزواية حادة عن مسار الثورة اليمنية ونظامها الجمهوري ، وذلك من خلال رفعها شعار دولة اليمن الإسلامية .

أما الواقعة الثانية : تتمثل في احتكار السلطة والحكم من قبل مجلس قيادة الثورة ، الذي كان رئيسه يرفض الاستجابة لمطالب المعارضة في البحث عن حل سلمي للمشكلة اليمنية ، خارج نطاق منظومة الحلول العسكرية المقترحة أساساً من قبل القيادة المصرية . وقد استحكمت الخلافات التي قمنا بوصفها وتحليلها في سياق الدراسة لمظاهر الحياة السياسية في اليمن الجمهوري ، وكان قوامها تنظيم الضباط الأحرار ، الذي شكل أعضائه جماعة سياسية واجتماعية متجانسة فكرياً ، تميل إلى استخدام السلطة بشكل دفاعي - هجومي ، ولا تشعر بالاطمئنان للمعارضة ، إلا عندما تكون موازين القوى لصالحها .^(٤٧) فالمنطلق من عقيدة القومية العربية الناصرية لا يمكن له أن ينظر بعين الرضا والإعجاب بتجربة حزب الله الدينية ، أو كتلة خمر القبلية ، التي ترفض زعامتها الاعتراف بشرعية النظام الجمهوري . فالمسألة الجوهرية في الصراع على السلطة ، ليست خلافاً حول الشكل ، وإنما حول مضامين الثورة السياسية والاجتماعية ، كما جسدها نظام السلال في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية . وفي هذا الاتجاه لجأت السلطة إلى استخدام العنف المفرط ضد عناصر المعارضة إلى حد التصفية الجسدية . وكواقعة من واقعات - عنف السلطة ومحنة المعارضة - كان مقتل القاضي الزبيري في مطلع شهر أبريل ١٩٦٥ ، على إثر خروجه من صنعاء إلى برط وإعلانه من هناك تأسيس تنظيم سياسي معارض للمؤسسة العسكرية عرف باسم حزب الله .^(٤٨)

وإذا كان الاتجاه الأول حزب الله قد بلور ظهور حركة معارضة سياسية ، اتخذت من الدين والقبيلة منطلقاً عملياً لتحركها المناهض للمؤسسة العسكرية الحاكمة ، كما هو واضح من وقائع مؤتمر عمران وخمر وغيرهما - أركويت والطائف ؛ وظهر نجاحها المحدود في الحد من نفوذ وهيمنة القادة العسكريين في أعقاب قيام انتفاضة ٥ نوفمبر ١٩٦٧^(٤٩) ، فإن الاتجاه الثاني قد تبلور في قيام سلسلة من الانقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة ، التي أظهرت مدى مقدرة النخبة الجديدة على انتزاع المبادرة السياسية من القوى التقليدية الشيوخ والعلماء

في المجتمع اليمني . وقد عبر عن هذا الاتجاه خير تعبير كل من الزعيم عبد الله السلال والمقدم إبراهيم الحمدي . وفي المقابل تصدى كل من القاضي (الزبيري والإرياني) لنفوذ الضباط العسكريين ؛ وبالمثل حاول الشيخان (النعمان والأحمر) تحجيم دور هذه المؤسسة الوطنية والحد من هيمنتها السياسية على مقاليد الأمور في البلاد .^(٥٠)

تقدم لنا أدبيات الحركة الإسلامية في اليمن المعاصر وجهة نظرها الإصلاحية للحكام والرعية بشكل منهجي موثر ، كما نلمس ذلك في عمل عبد الملك الطيب (منهج الزبيري في الإصلاح والحكم - ١٩٧٤) ، نلمس ذلك أيضاً في عمل آخر للزبيري (مأساة واق الواق - ١٩٨٧) ، حيث يبرز في فصول روايته السياسية دور القبيلة في صنع التاريخ ، بل وقدرتها على إقامة دول وسلالات حاكمة . وإذا كنا نعرف الأسباب الموضوعية والذاتية التي جعلت القاضي يضع مصلحة القبيلة فوق كل اعتبار ، فهذا يمكن استنتاجه بشكل واضح في كتاباته الشعرية ، التي غالباً ما تمحورت حول النقاط الست التالية : الحكم الشعبي ، اليقين الثوري ، السلام ، المصالحة ، الخروج ، الدعوة لقيام دولة اليمن الإسلامية .

أما النقضتين ، الأولى (الحكم الشعبي) ، والثانية (اليقين الثوري) ؛ فقد جسدهما مطالب حركة الأحرار اليمنيين في نصوص الميثاق الوطني المقدس لحركة ١٩٤٨ ، وفي مطالب الشعب التي اندرجت ضمن برنامج الاتحاد اليمني خلال عقد الخمسينيات . وما يستتبع ذلك من شعارات ورؤى سياسية رفعت في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، مثل شعارا السلام والمصالحة الوطنية ؛ لكن مشروع دولة اليمن الإسلامية ، كان الخطاب السياسي المفضل لدى معارضة حزب الله وتجمع كتلة خمر .

هكذا ، تنبه باحثون ودارسون إلى إشكالية السلطة والمعارضة في العهد الجمهوري ، من واقع تجربة الزبيري الشعرية ، بمعزل عن تجربته السياسية النثرية والخطابية . فكان لهذه الدراسات والأبحاث إجابات متنوعة ، ومنها دراسة القرشي لشعر الزبيري بمعزل عن نثره السياسي . فلنتابع الزبيري عسانا نلمس آثار عملية الخروج في كتاباته ، سيما وأن الروى السياسية المناهضة للحكم العسكري قد تحركت ، وبدأت تتململ في شعره ونثره السياسي في عهد الثورة والجمهورية . والزبيري في قصيدة الكارثة ، يذكرنا بتلك القصيدة الهائية (خرجنا من السجن شم الأنوف) ، التي أنشدها فور إطلاق سراحه من سجن الأهونم في بداية عقد الأربعينيات .^(٥١) لكن شتان بين عملية خروجه الأول عن النظام الملكي (حكم الإمام يحيى) ،

وعملية خروجه الثاني عن النظام الجمهورى (حكم المشير السلال) . ففى الخروج الأول ، قرر الانضمام إلى صف حركة الأحرار اليمنيين ، التى اتخذت من مدينة عدن قاعدة ثورية لنشاطها المناهض لحكم بيت حميد الدين . أما فى خروجه الثانى ، قرر الالتحاق بتيار القوى الثالثة ، الذى كانت عناصره ترفض الاعتراف بالشرعية السياسية للنظام الجمهورى .

هكذا تقدم لنا ثقافة القاضى محمد الزبيرى وممارساته الشعرية والسياسية كفقيه مرجعى نموذجاً لنفر غير قليل من العلماء المنخرطين فى خدمة النظام الجمهورى ، الذين حاولوا التكيف مع الأوضاع المستجدة فى اليمن المعاصر بدرجات متفاوتة من المرونة السياسية ، مع المحافظة على خط استقلاليتهم الثقافية عن مظاهر السلطة العسكرية ، وفقاً لقناعاتهم الخاصة بالنظام الجديد . ويتأكد هذا الخط السياسى المعارض الذى نهجه الزبيرى ضد نظام السلال فى ضوء تجربته المبررة فى مرحلة الاتحاد اليمنى مع تنظيم الضباط الأحرار بمصر خلال عقد الخمسينيات ، وصدى تلك التجربة فى وجدانه السياسى كما جسدهته تجربته الأخرى مع مجلس قيادة الثورة اليمنية خلال عقد الستينات .^(٥٢) فالقصيدة (هذا هو السيف والميدان والفرس) تعبر تعبير صادق عن تلك الكناية والتورية الفقهية التى يحتاجها الفقيه فى مجتمع تقليدى لمواجهة الواقع الحافل بكل التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وفى ظل مؤسسات الدولة الحديثة التى استعارتها التجربة الثورية فى اليمن من تجربة ثورة (٢٣) يوليو المصرية ، كان يتبلور فى الاتجاه المعاكس فقه سياسى معارض جسدهته شاعرية الزبيرى فى تجربة حزب الله ، كما جسدهته تجربة كتلة خمر .

وهذا العرض العام للقصيدة اليتيمة للزبيرى هو محاولة موضوعية لتحديد من خلالها موقف زعامة حزب الله من الوجود المصرى فيما يتعلق بمدى التزامها المبدئى بالنظام الجمهورى أو الخروج عليه . واخترنا قصيدة (الكارثة) باعتبارها آخر عمل شعرى نظمته الزبيرى قبيل رحيله ، كوفها محل تسليم عند معظم الدارسين والباحثين المهتمين بشعره وأدبه . فكيف تغيب مثل هذه القصيدة (القانون والفرس والميدان) عن عين السلطة الجمهورية الساهرة على المكاسب الثورية ، يرفدها جهاز إعلامى متضخم يضاهى فى أدواره الدعائية النفسية والسياسية أحدث الأجهزة الإعلامية فى العالم الحديث ؟ ثم كيف تترك المؤسسة العسكرية الحاكمة أديباً شاعراً وسياسياً محترفاً يوزن الزبيرى حرّاً طليقاً ينتقل فى أوساط القبائل الملكية المتمردة كداعية للسلام والمصالحة الوطنية دون محاسبته ؟

إن هذه الاستفهامات والتساؤلات تقدم دعوى بعض الدارسين والباحثين أن قصيدة الكارثة موضوعة على الزبيري ، مع اعترافهم بأنها وجدت مكتوبة بخط يده .^(٥٣) لأنه لو كان الحال كذلك ، لاسيما وأنهم يجمعون على أنه نظمها خلال عام ١٩٦٤ ، أى قبل عام خروجه من صنعاء إلى ريدة . فهل يعقل أن يسكت القاضي عن مثل هذا الافتراء المحض في حقه ، وهو يتربع مناصب سياسية مهمة في العهد الجمهوري ؟ أقول كان سيكتفى على الأقل بتكذيبها في حياته عبر وسائل الإعلام الرسمية الجمهورية (إذاعة صنعاء) ، أو عبر نشرة (صوت اليمن) لسان حزب الله .

ومهما يكن من شيء ، فإن هذه الملاحظات التي نوردناها هنا في سياق الدراسة ، إنما يراد بها التذكير أن النظام الجمهوري كان ماضياً في عامه الرابع ، رغم العواصف والأنواء الجائحة التي اعترضت مساره . أما مسألة الخراط عدد لا بأس به من العلماء في خدمة النظام الثوري الجديد ، كواقع لمجتمع سياسي قائم ، وتأجيل مسألة وصاية الفقيه المحتسب واستبعادها السياسية كجزء من معتقد قديم محتزل في تراث الشوكانية ، فهذا أمرٌ وارد جسدياً تجربة حزب الله من خلال الدعوة إلى قيام دولة اليمن الإسلامية ، كبديلٍ أمثل للنظام الجمهوري في أحسن الأحوال .^(٥٤)

وفي حدود معرفتنا ، فإن هذه الدعوة الدينية الإصلاحية ، التي حملت مسميات وشعارات مختلفة - حكم الثوري أو دولة اليمن الإسلامية ، كان برنامجها السياسي يتمحور نظرياً حول المطالبة بمبدأ الحكم الجماعي وتطبيق الشريعة ؛ والإشادة بالأعراف والتقاليد القبلية ، بحجة المحافظة على الخصوصية اليمنية . من هذا المنطلق ، شنت المعارضة هجوماً سافراً ضد السلطات العسكرية الحاكمة في صنعاء ، لا سيما تلك القوانين الحديثة التي حاولت الإدارة المصرية تطبيقها في البلاد في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية . وكان القاضي الزبيري في مقدمة علماء السلطة ، الذي ظل اسمه لصيقاً بتجربة حزب الله ، رغم أنه كان يطمح لتسلم السلطة لسبب بسيط أن الرئيس السلال لم يكن راغباً في أن يشاركه أحد مقاليدها من العلماء المنخرطين في خدمة النظام الجديد .

ولأن الأمل في إصلاح الخلل في النظام القائم ، قد دفع بالمعارضة إلى استخدام شتى الوسائل المتاحة لديها من أجل إحداث التغيير المطلوب في دوايب السلطة ، وفق تصور خاص لمفهوم اليقين الثوري والحكم الشعبي ، الذي أرتاه زعيم حزب الله . وفي حين أن قصيدة

الزبيرى حققت شهرة واسعة ، ربما تكون مثار دهشته هو شخصياً عن حق ، فقد ظل الرجل رهين الفترة السابقة - مصرع الابتسامة . وإذا كانت هذه الدهشة قد أوصلته إلى قبرة ، فقد رحل القاضى فى إبريل ١٩٦٥ ، مخلفاً وراءه ، جيل من الدعاة الناشطين ، الذين أخذوا يمشروا بموعد قدوم وصاية الفقيه المحتسب ، من دون مزيد من الانتظار التاريخى لخروج الإمام الفاضل ، أو عودة الإمام المفضل طبقاً للعقيدة الزيدية المهادية . كانت هذه المعادلة السياسية تمثل حلاً سياسياً واقعياً لأزمة الشرعية التى عانى منها النظام الجمهورى فى بداية فترة الجمهورية العربية اليمنية .

وبقدر ما أثارت تجربة حزب الله نقداً لا ذعاً موجهاً لها من قبل أنصار الزبيرى وخصومه ، بقدر ما أظهرت التجربة وجهة مبدئية مثالية ، يطمح صاحبها العودة باليمن الحديث إلى صدر الإسلام ، أو بالأحرى إلى فترة الخلافة الراشدة . واستحضار القاضى هذه المقارنة والمفارقة المنبهة بقوله " حزب الله يريد لليمن حكماً إسلامياً جمهورياً شوروياً يمينياً لا حكماً إمامياً ولا كماً عسكرياً " (٥٥) ، دليل نظرى فى حد ذاته على تأكيد تلك المقولة أن الإسلام هو الحل . هكذا تتصل التجربة بحاكمية الله عز وجل وحاكمية الإنسان ، فشرع الله هو الحدود الثابتة التى لا تحيد عنها المعارضة المنشقة عن نظام السلال قيد أنمله . وسواء نظرنا إلى هذه الدعوة والخروج عن النظام الجمهورى ، فإنها تبدو مستغربة حقاً فى نظر الكثير من علماء اليمن ، الذين أنكروا على الزبيرى خروجه من صنعاء إلى برط ، حيث وصل به الأمر إلى حد القطيعة والمفارقة للجماعة .

وإذا كان نظام السلال قد حقق نجاحاً ملموساً فى تثبيت أركان النظام الجمهورى كنظام سياسى بديل للنظام الملكى ، فإنه قد أخفق فى تحقيق السلام الاجتماعى والمصالحة الوطنية خلال فترة حكمه . والدليل على هذا الإخفاق السياسى ما حدث فى بداية عهد القاضى الإريانى ، حيث شهدت البلاد اضطرابات دموية عنيفة دارت رحاها فى ضواحي العاصمة صنعاء فى أحداث ٢٢ و ٢٣ أغسطس من عام ١٩٦٨ . (٥٦) والبحث عن حل مرضٍ لكل الأطراف المعنية فى اليمن ، يتطلب من السلطة تجاوز النهج الأبوى فى إدارة الصراع مع المعارضة ، وهذا أمر مرتبط بالمرحلة القادمة عندما تضطر السلطة اضطراراً إلى توسيع قاعدة الحكم لامتصاص النعمة الشعبية المتزايدة فى فترة الجمهورية اليمنية .

إن تاريخ الحياة السياسية في المجتمع اليمني المعاصر ، تحديداً منذ عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٩٠ ، يكمن إلى حد بعيد في التوفيق بين السلطة والمعارضة في تقديم حلول وسطية توفيقية يرتضيها الجميع ، طبقاً لمقاييس وقواعد البناء السياسي في العهد الجمهوري ، الذي يركز على أسس طائفية ومناطقية وتوازنات أخرى ، يراعى فيها مصالح الأطراف المعنية بالنزاع ، وفي مقدمتهم شيوخ قبائل اليمن الأعلى .^(٥٧) والمعارضة السياسية خارج نطاق حزبي الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح) ، تركز على شعور بالغبن والدونية ؛ وبالتالي تبقى مطالبها قائمة المشاركة في السلطة والثروة . ويبقى التعارض بين الطرفين شديداً ما دام حزب الائتلاف الحاكم ، يطرح بقوة فكرة أن (كلنا قبائل) ، علماً بأن المجتمع اليمني ينقسم إلى قسمين: قبائل ورعية . فاليمن نصف سكانه رعية ينتمون إلى كيانات قروية شبه مستقرة أو مدنية ، أقرب ما تكون للمجتمع الأهلي ؛ على عكس الحال في مجتمع الهضبة الشمالية والشمالية الشرقية ، فالغالبية العظمى من السكان هناك تشكل مجتمعات قبلية شبه مغلقة ، خارج منظومة مؤسسات الدولة الحديثة والمجتمع الأهلي^(٥٨)

وعلى الرغم من وحدة الأهداف العامة - التمسك بالنظام الجمهوري ، فإن تجربة حزب الله وصيغة المجلس الجمهوري ، تقدم نموذجاً حياً للعمل السياسي من واقع السلطة ، ومن واقع لمعارضة ، يمكن استخلاص العبر والدروس المستفادة منهما في التجارب المستقبلية أو لراهنه .^(٥٩) وكل ذلك ربما يساهم في واقع الأمر في الاحتفاظ بتوازن المجتمع السياسي ، وإعادة تشكيلة عند الضرورة في مواجهة تحدى النخب الصاعدة ومشاكل الركود الاقتصادي والشعور المتزايد لدى قطاعات واسعة من الشعب بقهر السلطة وعسقها . وكان اللجوء إلى السلطات العليا يتم وفق معايير متعارف عليها في مجال الإدارة ، كما هو الحال في مجال القضاء . ففي كلتا الحالتين غالباً ما تراعى السلطة الحاكمة الأعراف القبلية والتقاليد الاجتماعية ، أكثر مما تراعى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في العهدين الملكي والجمهوري .^(٦٠)

وبعد كل ما قدمناه ، يبقى السؤال قائماً : لماذا التركيز على هذه الظاهرة بالذات " ظاهرة الزبيري " ، وظاهرة " حزب الله " ؟ والإجابة على جملة التساؤلات التي أثارناها في سياق الدراسة ، المراد بها شحذ هم الباحثين لإعادة النظر ليس في تجربة حزب الله فحسب ، بل وفي تجربة الزبيري الأدبية والسياسية سلباً وإيجاباً . وكذلك الحال التأمل والبحث في نطاق تجربة المؤتمر الشعبي العام من جهة ، وتجربة التجمع اليمني للإصلاح من جهة أخرى . وفي نطاق تجربة الوحدة السياسية بين شطري اليمن شماله وجنوبه ، وتداعياتها السياسية والاقتصادية في الوقت الحاضر ، كما سنبرهن على ذلك في مداخلات الفصل الأخير من الدراسة .

هوامش الفصل السابع

- (١) يطلق رياض القرشي في كتابه : شعر الزبيري ، سبق ذكره (ص ١٠٦) على القصيدة السنية للشاعر الزبيري تسمية (قصيدة الكارثة) ، في حين يتمسك عبد الملك الطيب بتسمية مقاربة (القانون والقرس والميدان) . راجع الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٤٣ .
- (٢) انظر كل من عمر بهاء الدين الأميري : مع الشهيد الزبيري ، ص ١٠٧ ، والقرشي : شعر الزبيري ، سبق ذكره ، ص ١٦ - ١٧ .
- (٣) البردوني : من أول قصيدة لآخر طلقة ، سبق ذكره ، ص ١١٩ .
- (٤) المقالح : الزبيري ضمير اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٩ .
- (٥) عمر الجاوي : الزبيري شاعر الوطنية ، ص ٤ .
- (٦) المقالح : قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة ، ص ١٠ .
- (٧) القرشي : شعر الزبيري ، سبق ذكره ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .
- (٨) أحمد محمد الشامي : من الأدب اليمني نقد وتاريخ ، ص ١٠٦ .
- (٩) المقالح : الزبيري ضمير اليمن الثقافي ، سبق ذكره ، ص ١٤٧ .
- (١٠) القرشي : شعر الزبيري ، سبق ذكره ، ص ١٠٦ .
- (١١) انظر مقدمة المقالح لديوان الزبيري ، ص ٣ .
- (١٢) العمرائي : الزبيري أديب اليمن الثائر ، سبق ذكره ، ص ٥ .
- (١٣) الحلوجي : الزبيري شاعر اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣ .
- (١٤) الزبيري : ثورة الشعر ، سبق ذكره ، ص ٨ - ٩ .
- (١٥) المصدر نفسه .
- (١٦) المصدر نفسه ، ص ١٠ .
- (١٧) الطيب التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٢١ .
- (١٨) عمر بهاء الدين الأميري : مع الشهيد الزبيري ، ص ١٩ - ٢٠ .
- (١٩) القرشي : شعر الزبيري ، سبق ذكره ، ص ١٠٩ .
- (٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) كان حزب الله برنامجاً سياسياً مرسوم - الكتاب والسنة - واتجاهات كثيرة كالوعظ والإرشاد ، وهو ينطلق من مفهوم الإسلام هو الحل ، مستهدفاً إقامة دولة اليمن الإسلامية من وحي نظام الشورى ، وليس النظام العسكري الجمهورى ، الذى يركز على مبدأ القوة والإكراه .

(٢٢) العمرانى : الزبيرى أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٦٩ .

(٢٣) انظر رسالة الزبيرى الخطية الواردة فى مذكرات الشامى : رباح التغير فى اليمن ، سبق ذكره ، ص ٥٣١ .

(٢٤) الطيب : منهج الزبيرى فى الإصلاح والحكم ، سبق ذكره ، ص ٢٥ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٢٦) القرشى : شعر الزبيرى ، سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

(٢٧) البردوين : من أول قصيدة إلى آخر طليقة ، سبق ذكره ، ص ٣٣٦ .

(٢٨) حديث شريف ، رواه مسلم والبخارى .

(٢٩) البردوين : رحله فى الشعر اليمنى قديمه وحديثه ، ص ٢٦٥ .

(٣٠) أحمد : الدور المصرى ، سبق ذكره ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(٣١) الأشول : الجيش والحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٦٧ .

(٣٢) زيد : معتزلة اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

(٣٣) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٣٤) بهذا الصدد يطرح العمرانى فى كتابه : الزبيرى أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٧٣ ، عدة أسئلة يتملص

الإجابة عنها بشكل مباشر . مكتفياً بعبارات عاطفية إنشائية لا تقدم ولا تزيد من قيمة الدراسة .

(٣٥) القرشى : شعر الزبيرى ، سبق ذكره ، ص ١٠٨ .

(٣٦) الطيب : منهج الزبيرى ، سبق ذكره ، ص ٢٤ .

(٣٧) انظر عبد السلام : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة فى اليمن ، سبق ذكره ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٣٨) عبده : الطائفية فى اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٠ .

(٣٩) ذكرت بعض تقارير المخابرات المصرية أن القاضى الزبيرى كانت له صلات مشبوهة مع بعض القيادات

الملكية التى ألتقاهما فى مؤتمر أركويت وداخل حدود اليمن ، والمعروف عن الزبيرى أنه كان يميل إلى التنقل

والإقامة بين ظهرائى القبائل اليمنية تحت شعار إحلال السلام بدلاً من الحرب . استقينا هذه المعلومة من

مسلق المخابرات العامة ، التقرير الشهرى لشهر مايو ١٩٦٤ ، ص ١٢ . وهذا القول فيه مبالغة فيما

يتعلق باتصال الزبيرى ببعض القيادات الملكية ، فقد كان للقاضى صداقات جيدة مع كافة عناصر الصراع

الجمهورية - الملكي ، وفي مقدمتهم عناصر اتحاد القوى الشعبية ، منذ أيام الطفولة والشباب والاتحاد اليمني . لكنه في منتصف عقد الستينيات كان يشمر بضيق شديد من الإقامة في صنعاء ، وعيون السلطة ترصد كل حركة تحيط بمكتبه في وزارة المعارف ، وبالمثل كان يحيط بداره الكائن بحسى بستان السلطان نفر غير قليل من المخبرين . راجع حميد : الأصبحي يتذكر ، ص سبق ذكره ، ص ٣٥٠ .

(٤٠) المقالح : الزبيري ضمير اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

(٤١) القرشي : شعر الزبيري ، سبق ذكره ، ص ١٠٨ .

(٤٢) ديتلف نيلسن وآخرون : التاريخ العربي القديم ، ص ٩٣ .

(٤٣) عبد السلام : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة ، سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٤٤) يذكر اللواء عبد الله جزيلان في كتابه : التاريخ السري للثورة اليمنية ، ص ٢٥٤ وما بعدها ، أن الزعيم عبد الله السلال كان يمتلك خبرة سياسية في المناورات السياسية لما كان يشاهده أثناء عمله كرئيس للحرس الملكي من الصراعات الأسرية في إطار النخبة الإمامية الحاكمة وخارجها . ويضيف جزيلان قائلاً "وقد استفاد من هذه الخبرة في الصراع الذي كان يجري في الساحة اليمنية . كان هناك خلاف سابق بين الأخ الدكتور عبد الرحمن البيضاوي وبين القاضي محمد محمود الزبيري وأحمد نعمان وكثير من الوطنيين أثناء تواجدهم في القاهرة ."

(٤٥) الطيب : الثورة والنفق المظلم ، سبق ذكره ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٤٦) قد يجد القارئ إشارات واضحة إلى تلك الممارسات القمعية والإرهاب السياسي وكبت الحريات العامة ، الذي بررته زعامة المجلس الجمهوري وبعض الزعامات السياسية الحديثة ، ذات الارتباطات القبلية ، بحيث أصبحت أطروحاتها السياسية لا تخرج عن مفهوم "من تحزب خان" . انظر وجهة نظر محسن العيني حول التعددية السياسية في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية في كتاب القاضي : الوحدة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(٤٧) يقصد بذلك السلال وزمرته (السلالين) من العسكريين والمدنيين ، وهو التجمع السياسي لـ (مجلس قيادة الثورة) ويضم في عضويته - المجلس الثاني الأعضاء التالية أسماؤهم : الزعيم عبد الله السلال ، العقيد حسن العمري ، المقدم عبد الله جزيلان ، الرئيس عبد اللطيف ضيف الله ، الرئيس محمد قائد سيف ، الرئيس حسين الدفعي ، الرئيس محمد الاهنومي ، الملازم محمد مفرح ، الملازم سعد الأشول ، والرئيس محمد الساخذي ، والدكتور عبد الرحمن البيضاوي ، والطيار عبد الرحيم عبد الله ، والقاضي عبد الرحمن الإريساني ، والقاضي عبد السلام صيرة ، وعبد الغني مطهر ، وعلى محمد سعيد ، ومحمد مهيب ثابت . والملاحظ أنه قد تم استبعاد عضوية كل من الزعيم هود الجانفي ، والملازم علي عبد المغني (شهيد) ، والملازم صالح الرحبي (شهيد) ، والملازم أحمد الرحومي من عضوية مجلس قيادة الثورة المشكل في ١٩٦٢/٩/٢٧ - ليحل محلها جماعة التجار الناشطين في حركة المعارضة الوطنية قبل الثورة ، وعلى

رأسهم الدكتور البيضاى الذى أصبح يشكل تياراً سياسياً قائماً بذاته يحطّ في أجهزة المخابرات المصرية .
بهذا الشأن راجع المقالح : عبد الناصر واليمن ، سبق ذكره ، ص ١٢٤ ، وجزيلان : التاريخ السرى
للثورة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٦٨ ، وعفيف : البيضاى يرد على البيضاى ، سبق ذكره ، ص ٢٠ .
وانظر أيضاً وجهة نظر البيضاى في كتابه : مصر وثورة اليمن ، ص ١٤٢-١٤٣ .

(٤٨) إن ملاحظات عبد الله جزيلان تسدل ستار الغموض على شخص السلال الذى غالباً ما تصوره المراجع
اليمنية بأنه شخص قصير النظر ، مستبد برأيه ، يفتقر للخبرة السياسية ، وهذا القول ما يؤكد خصومه
من اتباع حزب الله ، وفي مقدمتهم عبد الله بن عبد الإله ، صاحب كتاب نكسة الثورة في اليمن ، ص
٢٩ وما بعدها . أما الجناحى في كتابه : الحركة الوطنية اليمنية ، ص ٢٢٧ ، فإن وجهة نظره عن شخص
السلال لا تختلف كثيراً عن وجهة نظر جزيلان ، فالعيار هو الماضى ، حيث يقول " لقد كان المؤشر لمعرفة
الوطني هو استقراء ماضيهم ، وكانت المعتقلات في حجة مكاناً لتعرف المعتقلين السياسيين ببعضهم .. " .
وكان السلال عند كثير من الأحرار واحداً من الشخصيات العسكرية التي ساهمت في إحداث حركة ١٧
شباط ١٩٤٨ ، تعرض للسجن ، وساهم في المحاورات السياسية في الكتاب الذى جمعه في وقت لاحق محمد
أحمد نعمان : من وراء الأسوار - مناقشة سياسية حول مستقبل اليمن . راجع مساهمة السلال في نفس
المصدر ، ص ٨٦ - ٩٤ .

(٤٩) انظر :

Peterson. Op. cit. p. 107.

(٥٠) راجع :

Hudson. Op. cit. p. 344.

(٥١) المقالح : الزبيرى ضمير اليمن ، سبق ذكره ، ص ٦٩ .

(٥٢) يذكر الباحث حميد شجرة في مقاله " الشهيد الزبيرى والعمل السياسى " المنشورة في مجلة نوافذ ،
العدد التاسع (إبريل - مايو ١٩٩٨) ، ص ٤٣ الآتى : " كان موقفه من النظام الناصرى مرهوناً بدعم
الحكومة المصرية للقضية اليمنية التى دعمته بصورة محدودة ومتقلبة .. وكان التعاون مع الزبيرى يخضع
لستقديرات ضابطين في المخابرات المصرية لم يكونا بمثالية وأخلاق الزبيرى رحمه الله ، مما كان يسبب
له الشعور بالقهر " .

(٥٣) كرس المقالح في محاولته إعادة بناء شخصية الزبيرى عدة فصول كاملة في أبحاث متفرقة ومنها كتابة :
السزبيرى ضمير اليمن الثقافى ، وكتابه الآخر : عبد الناصر واليمن - فصول من تاريخ الثورة اليمنية ،
وكتاب آخر وضع باسم الزبيرى : نقطة في الظلام . والواقع أن ظاهرة الزبيرى ستظل ملازمة لزمان غير
قصير لسيل من الأبحاث والدراسات اليمنية ، شأنها في ذلك شأن الظاهرة الشوكانية . وهذا الخط المشايخ
لشيخ الإسلام محمد بن على الشوكانى وأبى الأحرار محمد بن محمود الزبيرى لا يخدم تراثنا الوطنى . ولن

يظهر المؤرخ الوطنى المنصف الذى يؤرخ للأحداث التاريخية وفق أهواء جماعة اجتماعية تحاول فرض وصايتها على تاريخ اليمن وثورته ونظامه الجمهورى . انظر أيضاً مقالة المقالح: " المثقف والسلطة- النموذج اليمنى " . مجلة دراسات يمنية - صنعاء ، العدد ٣٦ ، (رمضان، شوال ، ذو القعدة ١٤٠٨هـ / إبريل ، مايو ، يونيو ١٩٨٩م) ، ص ١٤٣-١٥٥ .

(٥٤) فى برنامج حزب الله كان القاضى الزبيرى أكثر وضوحاً من حيث التشديد على أهمية دور الوجهاء والأعيان (أهل الحل والعقد) وحول وظيفتهم السياسية التى تتجاوز الدين إلى القبيلة والمجتمع السياسى (الأهلى) إلى المجتمع القبلى (دولة القبيلة) . فالحاكم أو السلطان (رئيس الجمهورية) لا تتعقد له الرئاسة الشرعية على الأمة إلا بموافقتهم . انظر رسالة الزبيرى المفتوحة للمشير عبد الله السلال فى كتاب الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٥٤ وما بعدها .

(٥٥) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٣٤ .

(٥٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأحداث الدامية التى ساهمت فى تأجيجهما الفرقة الطائفية - التى ساهم فى تأجيجهما أفراد الطابور الخامس فى صنعاء - ، وعملية الاغتيال السياسى لرئيس الأركان النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب ورفاقه من قادة وحدات الجيش اليمنى الذين ساهموا إلى جانب الفريق حسن العمري القائد العام للقوات المسلحة فى معركة الدفاع عن صنعاء ، سبق ذكره . ص ١١٩ ، وشهادة الشيخ أحمد على المطرى فى كتاب نصوص يمانية عن حصار صنعاء ، ص ١٧ وما بعدها ، وكتاب مركز الدراسات والأبحاث اليمنى : حصار صنعاء ، يمكن العودة لشهادة العميد حسين الدفعى ، ص ٢٨٤ وما بعدها .

(٥٧) من إجابات الشيخ أحمد نعمان .، سبق ذكره .

(٥٨) الشرجى : القرية والدولة فى المجتمع ، سبق ذكره ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٥٩) الوحدة الوطنية وفق حدود المواطنة والمساواة فى الحقوق والواجبات لكافة أبناء الشعب اليمنى دون أية اعتبارات خاصة لقبيلة على أخرى أو منطقة على أخرى . بذلك تكون الخصوصية اليمنية قد تجاوزت أطروحات جيل (١٩٤٨) أسيرة الماضى ، وهذا الانتقال من اليمن القديم إلى اليمن الجديد - لا يتم إلا فى أشكال متميزة تاريخياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً عن فترة المملكة المتوكلية اليمنية .

(٦٠) المعلمى : " الشريعة المتوكلية " ، سبق ذكره ، ص ٧٨ .

الفصل الثامن

رحيل الزبيرى وتركته

تراث الزبيرى :

ثمة تعارض واضح بين دعوة حزب الله وواقع تجربة النظام الجمهورى . وكون القاضى قد تحول من داعية سلام ومصالحة الوطنية بين الجمهوريين والملكيين ، إلى داعية لمشروع دولة اليمن الإسلامية ، فإن دراسة الخلاصات التى عينتها هذه التجربة بالنسبة لنا تمثل نقطة تحول مهمة فى فكره وحياته . حيث كان أى تفسير لمبادئ الثورة وأهدافها الستة ، بمثابة تعبير سياسى يدل على النكوص والتراجع عن خط النظام الجمهورى . وهذا التحول فى المواقف السياسية لزعامة حزب الله من الصف الجمهورى إلى صف المعارضة الملكية (القوى الثالثة) ، كان يراه مجلس قيادة الثورة جرمًا فى مستوى الردة عن مبادئ الثورة وأهدافها .

ومن يرجع إلى أدبيات حزب الله وكتلة حمر ، يجد أن المعارضة كانت تمزج بين مفهوم ثورة ومفهوم جمهورية ، لتحقيق مآرب خاصة ، مستفيدة قدر الإمكان من ذلك اللغط حول هذه المسألة . ولنتأمل هذا المقطع من الخطاب المهم الذى ألقاه الزبيرى فى جمع غفير من عشائره حاشد وبكيل : " الجمهورية يا رجال اليمن هى أنتم ، لا تصدقوا من يقول لكم هناك جمهورية ومملكية .. إنما أنتم شيء أعظم من هذا كله ، أنتم يجب أن تكونوا مثلاً للخلق الإسلامى ، مثلاً للثورة الإسلامية . " (١) هكذا يحتزل القاضى تجربة حزبه فى جماعه من الناس ، بما يدل على أن الأولوية ليست للنظام الجمهورى ولا للنظام الملكى فحسب ، وإنما للمؤسسة القبلية التى تمثل الأرضية الصلبة التى تجسد مفهوم اليقين الثورى ومفهوم الحكم الشعبى . إذن ليس المهم أن تكون القبائل اليمنية جمهورية أو ملكية ، ولكن المهم هو أن تعتنق جميعها عقيدة حزب الله ، تمهيداً لظهور وصاية الفقيه المحتسب الذى يدعو لقيام دولة اليمن الإسلامية .

لعل محاولة استخلاص الدروس والعبر من كلتا التجربتين الدستورية والجمهورية فى بدايتهما الرائعة ونهايتهما الحزنة ، تساعدنا على فهم وتقييم تجربة حزب الله ، وذلك من عام

١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٥، حيث تكمن المفارقة الكبرى في سيرة الزبيرى السياسية، أنه في الأيام الأخيرة من حياته قُبل اغتياله بأيام قليلة، كان يأبى أن يتصل عن مواقفه المؤيدة للنظام الجمهورى؛ لكنه من واقع معاشته للوجود المصرى كان يرفض التدخل السافر للقيادة العربية في شئون اليمن الداخلية. في الوقت نفسه، كان يأبى التزام الصمت والسكوت عن الممارسات الخاطئة لنظام السلال، فخرج عن صمته يندد بالمؤسسة العسكرية الحاكمة في صنعاء. وكانت قصيدة (القانون والفرس والميدان) وأبياتها الـ (٣٢)، هي السهام الجارحة التي سددها إلى صدر خصمه اللدود الرئيس السلال، الذي اتهمه فيها بالانحراف عن مسار الثورة والنظام الجمهورى، وذلك لصالح أنصاره المخترطين في حركة المعارضة الدينية (حزب الله)، والمعارضة القبلية (كتلة خمر) .

لقد أدى القاضي الزبيرى دوره السياسى الفاعل في صف السلطة والمعارضة، حيث نجح في تأسيس حزب الله وترسيخ فكرة الدعوة إلى قيام دولة اليمن الإسلامية في ذهن أنصاره المتحمسين لهذا المشروع. لكن هذه الشبكة من الحجج، تعود إلى مقاييس متفاوتة لتجربة حزب الله وكتلة خمر، تفرض تغييراً جذرياً لمفهوم الجمهورية أو اليقين الثورى، لأنها تتطلب إعادة النظر في جذور المشكلة اليمنية، ليس في العهد الملكى، بل في العهد الجمهورى. فمنذ بداية تبلور الحركة الإسلامية في اليمن المعاصر ونهوضها في منتصف القرن الحالى، كانت جهود زعامتها تدور إما في إطار المؤسسة الإمامية الحاكمة وضمن مفاهيمها، أو خارجها عن طريق إقامة شبكة علاقات واسعة مع حركة الأحرار اليمنيين، خصوصاً في مرحلة الاتحاد اليمنى. هكذا كان الإخوان المسلمون - فرع اليمن، المنضويين تحت مظلة حزب الله يسيروا في الاتجاه العاكس للوجود المصرى في اليمن، وستبلغ هذه الظاهرة أوجها في وحدة الأحاسيس المشتركة المناهضة لمظاهر الحياة الجديدة، بحجة المحافظة على الذات اليمنية من التلاشى والضياع في اليمن الجديد. ^(٢)

إن دعوة الزبيرى كانت تبشر بقيام معارضة دينية قبلية مناهضة للمد القومى في إقليم جنوب شبه الجزيرة العربية. ولا يمكننا إغفال انتقال اليمن من العصور الوسطى إلى حضارة القرن العشرين، حيث حصلت تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة في صلب المجتمع السيمنى، كنتيجة مباشرة للوجود المصرى. على أن تقييم تجربة الجمهورية العربية اليمنية، يدعونا ألا نقتل من قيمة زعامة حزب الله واهتماماتها الخاصة بالمشكلة اليمنية. فقد كان هناك التحدى الخارجى الدور المصرى - للخصوصية اليمنية على مستوى الأفكار والعقائد.

وكان هناك الفساد المالي والإدارى المستشري فى أوصال الدولة الوليدة ، التى أبدى جهازها الحاكم حماساً منقطع النظير لتطبيق النموذج المصرى فى البلاد . وكانت هيئة الخبراء العرب أشبه ما تكون بمنظومة عسكرية بيروقراطية محدودة الفهم والخبرة بواقع المجتمع اليمنى ، غير قادرة على الوصول إلى جماهير القبائل المتمردة بوسيلة أخرى غير المال والسلاح ، بهدف كسب ولاءها للنظام الجديد .^(٣)

ثم جاء الإخفاق السياسى لنظام السلال فى حسم الصراع عسكرياً ، مما دفع بالزبيرى مجدداً الدعوة إلى انعقاد مؤتمر خمر للسلام ، ليؤكد الحاجة الملحة إلى حل سياسى للمشكلة اليمنية . ولم تكن المدن اليمنية (صنعاء وإب ورداع والبيضاء وتعز والحديدة وعدن) المؤيدة للنظام الجمهورى مهياة للحوار مع مدن الهضبة الشمالية التى احتضنت المعارضة الملكية . وكانت عمران وخمر وريده أفضل من غيرها من مدن المرتفعات ، قادرة على هذا النوع من التحرك السياسى المتسلح بالأفكار الدينية والقبلية المناهضة للوجود المصرى . وقد أنبثق من ذلك التحرك دعوة حزب الله وظهور كتلة خمر ، كقوة سياسية لها وزنها فى الساحة اليمنية .

ومنذ اللحظة الأولى التى بدأ فيها الزبيرى رحلة الخروج ، لازمته صفتان بارزتان : المعارضة العلنية للوجود المصرى ، والنشاط الدؤوب من أجل إقصاء السلال من منصب رئاسة الجمهورية . وفى حين اقتضت الصفة الأولى تصديه شخصياً لتأدية بعض المهمات الخطرة - الدعوة إلى السلام والمصالحة الوطنية - بين الجمهوريين والملكيين ، استوجبت الصفة الثانية منه المضىء قدماً فى مقدمة صفوف المعارضة الدينية والقبلية . ولم يكن القاضى ليقل ما تقلبه القيادتين اليمنية والمصرية من سياسات تتعلق بإلحاق الجيش الشعبى (القبلى) بالجيش النظامى . كل هذه الأفكار الرامية إلى تقوية مكانة القبيلة على حساب الدولة مضمنة فى وثائق وأدبيات المعارضة ، كما نلمسها بشكل واضح فى برنامج حزب الله من جهة ، وقرارات وتوصيات مؤتمر عمران وخمر من جهة أخرى .^(٤)

لقد تفاجأت القوى التقليدية فى المجتمع اليمنى المعاصر بالتحولات الاجتماعية والسياسية السريعة فى ظل الوجود المصرى . وكانت الصدمة الكبرى لهذه القوى ، هو أن نظام الجمهورية العربية اليمنية ، شكل تحدياً سافر لمصالحهم التاريخية المكتسبة منذ فترة المملكة المتوكلية اليمانية . ولما شرعت الثورة تأكل أبناءها واشتد الصراع على السلطة بين المشير السلال ومؤيديه من جهة ، والدكتور البيضاى وأنصاره من جهة ، كان الزبيرى قد تحول من نائر

متمرد محرض لقيام الجمهورية إلى داعية لقيام دولة اليمن الإسلامية .^(٥) من خلال هذه الدعوة لم يكن يعتبر نشاط حزبه عملاً سياسياً مناهضاً للسلطة، بل بالأحرى جزءاً من مساعي الحميدة لإحلال السلام في ربوع اليمن . وكان الهدف الآخر من وراء هذا التحرك بناء قوة سياسية ثالثة ، تكون قادرة على التحرك وحسم الأمور لصالحها عندما تحين الفرصة المناسبة. وبهذه المعادلة السياسية ، كان القاضي يساوى بين النظام الملكي المتمسك بالعقيدة الزيدية (الهادوية)، وبين النظام الجمهوري المتمسك بعقيدة القومية العربية (الناصرية) ، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة - كما افصح عن ذلك في قصيدة (الكارثة) .^(٦) هكذا استهدفت عملية خروجه أى انشقاقه عن النظام الجمهوري ، ومحاولته الجادة لتبني مشروع دولة اليمن الإسلامية ، ذلك المشروع السياسي المخير للجدل ، الذى رفضته معظم القوى السياسية والاجتماعية المتواجدة في الساحة اليمنية .

والزبيرى الطامح في رئاسة الدولة من واقع المعارضة من داخل السلطة ، عندما ذهب إلى جبل برط ، كان قد حسم أمره بصورة نهائية دون رجوع عن قراره . فالتغير المنشود - اليقين الثورى - كما يراه كان بمثابة انقلاب على الذات وعلى الآخر ، في مسيرة يشق فيها أنصاره طريقهم نحو السلطة؛ فكانت عملية الخروج امتحاناً صعباً لهذه الذات الحائرة. وهكذا ، ضجت الساحة اليمنية بالحركة الإسلامية ، التى تزعمها القاضي في سبيل تحقيق الحلم والإصرار على مواجهة الموت بالشهادة . وعلى هذا الأساس ، تشكل شخصية الزبيرى النموذج القيادى الرمز ، بل والقادة الحسنة لبعض المنخرطين في العمل السياسى في اليمن المعاصر، فهو بالنسبة لهم الزعيم الشهيد المؤسس للحركة الإسلامية ، والمجدد لمضمون الدعوة الإصلاحية وأهدافها ووسائلها، وكل ما تتطلبه الحركة من عمل سياسى وفعل اجتماعى .^(٧)

ضمن هذا الإطار - الزبيرى الأسطورة والتاريخ - ، تشهد المكتبة اليمنية منذ مطلع عقد السبعينيات إصدارات أدبية وتاريخية ، تضع معظمها اسم القاضي على رأس القائمة ، باعتباره ليس (ضمير اليمن الثقافى والوطنى) فحسب ، بل (أديب اليمن الثائر) . ومثل هذه العناوين بقدر ما تثير من التشوش الذهنى لدى القراء العاديين ، بقدر ما تبدو ضرباً من ضروب العبثية الثقافية والسياسية . فالكل يعلم ويعى داخل اليمن وخارجه أن الثورة والجمهورية والوحدة لم تقم على أكتاف الزبيرى ومريديه ، بل قامت على جماجم وأشلاء عشرات الآلاف من الرجال ، الذين ضحوا بأرواحهم وحيصة في سبيل إنجاز الثورة السياسية والاجتماعية في اليمن المعاصر . وباستعادتنا هنا للجزء اليسير من الأحداث والوقائع التاريخية

وثيقة الصلة بالمشكلة اليمنية ، ليس بهدف كشف الغطاء عن تجربة حزب الله فحسب ، بل نرمى من وراء ذلك إلى تحديد مظاهر التناقضات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة في صلب المجتمع اليمني ، الذى يواجه صعوبات عديدة ، تعترض طريقه للانتقال من طور القبيلة إلى طور الدولة ؛ أو بتعبير أكثر دقة الانتقال من مرحلة المجتمع القبلى إلى مرحلة المجتمع الأهلى .

لقد ولدت الجمهورية في محيط اجتماعى معاد لها ، وجاءت أحداث الحرب الأهلية التي ساهمت في تحويل بعض رجال الثورة إلى خصوم لمبادئها وأهدافها . وأحداث الحرب الدامية في البلاد ، بفضل الدور المصرى الفاعل في الساحة اليمنية ، كان لها تأثير ملموس على جميع القوى السياسية والاجتماعية التي وقف بعضها في صف المعسكر الجمهورى ، ووقف البعض الآخر في صف المعسكر الملكى ، كلٌ بحسب قناعاته الفكرية . كما أنقسم الجمهوريون على أنفسهم إلى تيارين ثورى ومحافظ . الأول يحاول إقامة مجتمع جديد تسوده المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية السياسية . بينما الثانى يريد المحافظة على النظام الاجتماعى القديم واستمراره . وما أراد الزبيرى بالتقاطه في ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، وجده جاهزاً في صنعاء ومحيطها القبلى ، على شكل دروس مستفادة من تجربة ١٧ شباط ١٩٤٨ الدستورية .

والنتيجة الموضوعية لهذه التجربة الجمهورية اليمنية أو تلك حزب الله- هي الحيلولة دون تغلب طرفاً عن آخر . ولعل هذا ما قصده على محمد عبده عندما تحدث عن ذلك الصراع التاريخى بين الريف والمدينة ، بقوله : " لقد تجمدت الحياة في صنعاء منذ وقت طويل ولا زالت القيم والمثل ووسائل المعيشة التي كانت سائدة في القدم لا زالت باقية حتى اليوم .. إن ظاهرة التخلف تتمثل في صنعاء وما حوالها أكثر مما تتمثل في أى منطقة أخرى . لأنها لم تكن تحمل معنى المدينة ولا ترمز للتقدم والحضارة ، ولكنها تحمل معنى السلطة ، في الحكومة حكومة القرن الثالث عشر ووسائل سلطته الوحشية . " (٨)

قدمت تجربة الجمهورية العربية اليمنية بيئة سياسية نموذجية للتناقض الفكرى بين جيل ١٩٤٨ وجيل ١٩٦٢ . المشير السلال أحد رجالات الحركة الدستورية ، أصبح رمز السلطة العسكرية الحاكمة في صنعاء ، يرمى بثقله لصالح الوجود المصرى ، ثم يغمض عينيه عن كل الممارسات الخاطئة التي ترتكبها أجهزة المخابرات الملحقة بالقيادة المصرية . في المقابل كان القاضى الزبيرى يرفض المساومة مع السلال ، وبالتالي يرفض الخضوع لابتزاز القادة

العسكريين والساسة المدنيين المواليين للقاهرة . وقد تجشم عبء المعارضة والتهميش من السلطة من قبل القيادتين اليمنية والمصرية ، ورغم ذلك كان يأبى التراجع عن مواقفه المناهضة للحل العسكرى .

هكذا كانت تمتزج ملامح رجل الدين المتنور بملامح رجل الثورة ، وهما معاً على تضاد دائم مع النخبة العسكرية المتربعة قمة السلطة . كان وضع المعارضة الملكية ضعيفاً في ظل الوجود المصرى ، وسيبقى كذلك حتى تاريخ انشقاق زعامة حزب الله عن النظام الجمهورى بإعلانها رسمياً الانضمام إلى تيار القوى الثالثة .^(٩) أما سلطات الحكومة الجمهورية فقد كانت مستقرة نسبياً في العاصمة صنعاء وإقليم الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية . لكن سلطتها على الجبال تحديداً إقليم صعدة وحجة وإقليم الجوف ومأرب كانت مهزوزة . حتى أن بعض الكتاب ينسبون التعبئة القبلية حول القاضى الزبيرى إلى ظاهرة الخروج في الفكر الزيدى ؛^(١٠) وهذه مسألة غاية في الأهمية تستحق الدراسة . لذا نكتفى هنا بهذا الإيجاز ونحيل من أراد التوسع العودة إلى مبحث الخروج في الفصل الخامس من هذا البحث .

لو أردنا اختيار بعض أحداث التغير المعروفة في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر لكانت ثورة (٢٦) سبتمبر من عام ١٩٦٢ ، واحدة من الأحداث السياسية التى هزت مختلف القيم الموروثة من النظام الملكى ، وحفزت مختلف الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية ؛ وأثارت جدل الدعوة الإصلاحية في ضوء واقع الحال . وإذا كان المثقفون الثوريون قد تعاملوا معها أولاً بأول ، فإن العقود التالية لها هى التى شهدت صرخات الإصلاحيين الإسلاميين ، الداعية إلى الخلاص من قيود الثورة السياسية ، ومسيرة التغير في الوطن العربى بمرونة ثقافية ، دون السقوط في مغريات المصالح الضيقة والأعراف القبلية .^(١١) ولعل مقالة الطيب (منهج الزبيرى لإصلاح الحكم والشعب) في عام ١٩٧٤ ، التى يتذكرها قراء تلك الأحداث، جاءت منسجمة مع مقالته اللاحقة (الثورة والنفق المظلم) في عام ١٩٩٩ ، التى تعتبر بمثابة نقد صارم للمؤسسة العسكرية الحاكمة في اليمن، بمصالحها وأنايتها ؛ وكذلك بما يعد سلبياً في تمسكها بالسلطة والتفرد بها .

فالنظرة إلى تاريخ اليمن المعاصر في نطاق تجربة حزب الله ومشروع دولة اليمن الإسلامية ، تشكل جزءاً جوهرياً من تصور خاص يتمسك به الطيب وأضرابه من ناشطى المعارضة الدينية السلفية ، بهدف خلق وعى سياسى مناهض للمؤسسة العسكرية، متعاطف

مع المؤسسة القبلية التي تتولى الآن زعامة حزب التجمع اليمني للإصلاح^(١٢) . ويبقى التعارض قائماً بين المؤسستين العسكرية والقبلية ، مادامت المعارضة لا تمتلك زمام المبادرة السياسية ، ولا القوة الاجتماعية التي تمكنها من إحداث التغيير المرجو في البناء السياسي . وإزاء ذلك لم يجهل المثقفون اليمنيون هذه المسألة، بل إنهم منذ قيام الثورة والجمهورية وإعلان دولة الوحدة، كانوا في مقدمة صفوف المعارضة - المطالبة بتطبيق أهداف ومبادئ الثورة اليمنية ، لكي تتوج مختلف الجهود بنزوع أكثر تجريبية وتجرداً ومخاطرة، حيث الشروع بالتعامل الحر مع الثوابت والمتغيرات ، دون أن يعنى ذلك أن ما توصل إليه الزبيري حقيقة مطلقة لا تقبل الدحض .

استمر الصراع الحاد بين القادة الجمهوريين حول تفسير كل فريق بطريقته الخاصة لمبادئ وأهداف الثورة ، منذ عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٧ ، عام النكسة الذي منى فيه الوطن العربي بهزيمة عسكرية فاجعة ، فكانت النتيجة الحتمية لهزيمة مصر ، وضياح سيناء والجولان والضفة الغربية والقدس ، قرار الجمهورية العربية المتحدة سحب قواتها من اليمن^(١٣) . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح مستقبل النظام الجمهوري محفوفاً بالخطر ، وكانت نهاية نظام السلال متوقفاً ، لا سيما أن القاهرة اتخذت قرارها بالإفراج عن الحكومة اليمنية المحتجزة هناك منذ صيف عام ١٩٦٦ ، لتعود إلى البلاد في شهر أكتوبر ١٩٦٧ ، لتثبيت الوضع المتدهور سياسياً وعسكرياً في العاصمة صنعاء. ولتهذنة الأوضاع المضطربة في البلاد ، أعلنت قيادة الجيش اليمني في إحدى بياناتها العسكرية بأن القوات المسلحة حارسة الثورة والجمهورية ، ستكف عن التدخل في السياسية ، " حال وصول قادة البلاد وكافة القوى الوطنية المؤمنة بأهداف الثورة ليطمئئنون إلى اتفاق وطني ، يحفظ لليمن سيادته، ويعيد السلام إلى ربوعه " .^(١٤) وكان الشعور المناهض لحكومة السلال واضحاً في صيغة (البيان الوفاقي للجنة المصالحة الوطنية)، مما زاد كتلة حمر ، اقتناعاً بأنه إذا لم يوضع حد نهائي لحكم السلال الفردي ، ستضطرب القوى الجمهورية إلى تكوين جبهة وطنية قادرة على مواجهة التحديات الخارجية .

كانت اللحظة الأخيرة في فترة الجمهورية العربية اليمنية ، بمثابة رد فعل على قرار السلال التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد . وكاد النظام الجمهوري أن يسقط عندما قبل التيار المحافظ استقبال وفد اللجنة الثلاثية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم في أغسطس عام ١٩٦٧^(١٥) . وقبل أنصار هذا التيار فكرة المصالحة مع المعسكر الملكي ، بما في ذلك تغيير مسمى الدولة من جمهورية عربية يمنية إلى دولة اليمن الإسلامية ، مما أحدث ردة

فعل عنيفة في أحياء العاصمة في مطلع شهر أكتوبر، أسفرت عن سقوط العشرات من القتلى من المدنيين والعسكريين الذين أطلقوا صيحة "الجمهورية أو الموت".^(١٦) وفسرت القوى الجمهورية المتشددة، على أن هذه الخطوة بوحي من تيار القوى الثالثة، الذي أشد نفوذه في ظل الفراغ السياسي من جراء انسحاب القوات المصرية من اليمن.

وحتى لا يترك الأمر ملتبساً حول هذه المسألة الحيوية للجمهورية أو الموت تذكر الباحثة جلوبوفسكايا إيلينا في دراستها الموثقة الموسومة (التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية)، أنه منذ بدء حصار صنعاء في نهاية شهر نوفمبر عام ١٩٦٧، " غادر العاصمة أعضاء الحكومة والغالبية العظمى من الشخصيات السياسية الفاعلة إلى الحديدة أو الخارج . ورأوا أن مهمتهم تكمن في العمل على وصول اللجنة الثلاثية إلى اليمن . وكان هذا هو موقف رئيس مجلس الوزراء محسن العيني ، ورئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمن الإرياني ، ورئيس المجلس الوطني عبد الله بن حسين الأحمر . والوحيد حسن العمري القائد العام للقوات المسلحة - ، الذي ظل في صنعاء تحت ضغط من قبل الضباط الصغار المتعاونين مع المقاومة الشعبية ، والذي رفض في بداية الأمر فكرة التعاون مع اللجنة الثلاثية . " (١٧)

كان قرار القيادة المصرية بسحب قواتها من اليمن في نوفمبر ١٩٦٧ ، قد عجل بظهور وصاية الفقيه المحتسب . وبالرغم من أن قيادة الجيش اليمني قد تعهدت بالتزام مبدأ الحياد في الصراع على السلطة ، فإنما كانت قد اكتسبت مهارة فائقة في استغلال الرموز السياسية ذات الثقل الاجتماعي في المجتمع . وهذا ينطبق على دور ضباط الجيش في انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، الذي ساهم في إيصال القاضي عبد الرحمن الإرياني إلى سدة الحكم .^(١٨) وللحيلولة دون تفرد العسكريين بالسلطة والحكم ، حرص الإرياني على تطبيق فكرة مبدأ الحكم الجماعي، عندما قام بتشكيل مجلس جمهوري بزعامته، وعضوية كل من الشيخ أحمد محمد نعمان ، والشيخ محمد علي عثمان، والسيد أحمد محمد الشامي (وزير خارجية المملكة المتوكلية اليمنية الأسبق)، ثم الفريق حسن العمري بعد استقالة نعمان.^(١٩) وكان هذا الحدث التاريخي إيذاناً بنهاية عهد السلال (١٩٦٢ - ١٩٦٧) ، وبداية عهد الإرياني (١٩٦٨ - ١٩٧٤) ، الذي حافظ على اسم الجمهورية شكلاً لا مضموناً ، بتشكيل مجلس جمهوري ، بدلا من مجلس عسكري ، تحت مبدأ الحكم الجماعي المدني .

لقد ولد المجلس الجمهورى مشلولاً منذ البداية بالتناقضات السياسية بين قياداته المدنية، ليستحطم فيما بعد على صخرة المؤسسة القبلية والمؤسسة العسكرية ، اللتان تحدتتا صلاحيات وصاية الفقيه المحتسب . وكانت صيغة المجلس الجمهورى معادلة سياسية مقبولة ومفهومة بوضوح بين السلطة والمعارضة المتنامية داخل وحدات القوات المسلحة، التي أخذت قيادتها الجديدة تعارض بقوة فكرة المصالحة مع الملكيين.^(٢٠) فالزعامة السياسية للحركة الانقلابية التي قادها الإرياني ، طرحت نفسها كقيادة شرعية تسعى إلى حل المشكلة اليمنية ، وإحلال السلام في ربوع اليمن محل الحرب بين الاخوة الأعداء في المعسكرين - الجمهورى والملكى . ولم تكن الحركة التصحيحية تسعى إلى إحداث تغيير شامل في مؤسسات الدولة ، وإنما كان هدفها في الأساس هو إسقاط حكم السلال العسكرى ، والدعوة إلى حكم الشورى والدستور . وكان التناقض الأول في التحرك ضد السلال ، أن الشعب اليمنى يطمح إلى تغيير افضل ، وقادة الحركة الانقلابية يطمحون إلى السلطة .^(٢١)

إن تحليل حركة ٥ نوفمبر الانقلابية ، من زاوية كونها مبنية على إعادة إصلاح الحلل الكامن في ميزان القوى السياسية في عهد السلال، يكشف عن اتجاهين سياسيين رئيسيين: الاتجاه الأول ، يضم كتلة حمر ، ويمثله خير تمثيل الرعيل الأول من الساسة المدنيين المخضرمين من جيل عام (١٩٤٨) ، وكبار مشايخ القبائل والضباط ، الذين اظهروا حماساً منقطع النظير للحل السلمى والمصالحة مع المعسكر الملكى والنظام السعودى . والاتجاه الثانى ، يضم خليطاً من التيارات السياسية الشابة ذات التوجهات القومية واليسارية (ناصرين وبعثيين وماركسيين) ، التي كانت تلقى دعماً قوياً من الضباط الصغار في مؤسسى القوات المسلحة والأمن ، فضلاً عن اتحاد عمال اليمن المعارضة لفكرة المصالحة مع المعسكر الملكى ومن يقف وراءه . وقد أدى هذا الاختلاف بين الاتجاهين المتضادين إلى حدوث انقسام سياسى حاد، لا سيما بعد إحراز الشطر الجنوبى من الوطن الاستقلال ، والإعلان عن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، ككيان سياسى جديد ، اتخذ من عدن عاصمة للحكم ، ودخل تنظيمه الجبهة القومية في مواجهة عسكرية مكشوفة ضد حكومة صنعاء في مطلع عقد السبعينيات .^(٢٢)

وبالرغم من ذلك فإنه من الضرورى التسليم بثقل الجناح الجمهورى المحافظ في صنعاء ، بزعامة القاضى الإرياني ، الذى كان يميل إلى استقطاب المعارضة الملكية للانضواء تحت قيادته حتى يتمكن من إقصاء العناصر الجمهورية المتشددة في الجيش ومؤسسات الدولة.^(٢٣) وقد يكون من عوامل نجاح المجلس الجمهورى في استقطاب عدد كبير من الوجهاء والأعيان نحو

التصرف وفقاً لمصالحهم ،^(٢٤) إذ كان على رأس هذا المجلس ، ساسة منحكون خبرتهم الحياة وخبروها ، من أمثال النعمان والإرياني ، اللذين اظهرا مرونة متناهية في التصالح مع المعسكر الملكي والنظام السعودي ؛ كما أفضى ذلك إلى توقيع معاهدة السلام مع حكومة المملكة العربية السعودية ، والتي ترتب عليها العفو السياسي عن الملكيين (المغرر بهم) ، وبالتالي الاعتراف والتمثيل الدبلوماسي المتبادل بين صنعاء والرياض .^(٢٥)

كانت هناك صفات إيجابية في المرشح الجديد لرئاسة الجمهورية القاضي عبد الرحمن الإرياني ، شدد الانتباه في الساحة اليمنية والعربية ، فهو سياسي مخضرم يميل إلى الاعتدال في مواقفه السياسية ، بل ويقبل المساومة وأنصاف الحلول مع الأصدقاء والخصوم .^(٢٦) وهذا التعيين لرئاسة المجلس الجمهوري كان يحظى بتأييد مطلق من قبل فقهاء الزيدية المنحرفين الآن في خدمة النظام الجمهوري . وبهذه المناسبة جرى احتفال كبير بالعاصمة صنعاء تم فيه نقل رفاة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني من مقره السابق بمقبرة خزيمة إلى مثواه الأخير في باحة جامع الفليحي .^(٢٧) كما تم نقل رفاة أبي الأحرار الشهيد محمد بن محمود الزيري من مقبرة خزيمة إلى مقبرة الشهداء . ومنذ ذلك التاريخ ، حرص المجلس الجمهوري على إقامة مهرجانات ثقافية سنوية في ذكرى إحياء تراث الزيري ، تعبيراً عن هذا التحول الذي طرأ على البلاد في ظل تلاشي الدور المصري وبروز الدور السعودي . وكانت الزعامة الجديدة في اليمن تتوقع هذه المرة أن تتلقى دعماً غير محدود من المملكة العربية السعودية نظراً لأن هيئة مصر العربية قد زالت في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وأصبح يوسع السعودية أن تلعب الآن الدور الإقليمي في المنطقة الذي كانت تلعبه الجمهورية العربية المتحدة .^(٢٨)

ولعل ما نجلده مناسباً هنا لتفسير هذا التحول من صيغة الحكم العسكري الفردي في عهد المشير السلال إلى صيغة المجلس الجمهوري الجماعي في عهد القاضي الإرياني ، تلك الروابط والصلات المتوترة بين الريف والمدينة ، التي أوصى الزيري بتوصير روابطها ، مشروطاً الخضوع لها حسب قوله: " .. ولا قيمة لمن ينحرف من الأفراد عن هذا المسار ."^(٢٩) فمنذ مصرع الابتسامة عام ١٩٤٨ ، والزيري ورفاقه يطمحون لتحقيق ذلك اليقين الثوري ، الذي جسده تجربة حزب الله خلال فترة ١٩٦٣ - ١٩٦٥ . ولم يأت النجاح إلا مع استخدام مصطلحات سياسية امتزجت بتعبيراتها الوطنية بخطاب ديني صوفي: الذات اليمنية ، العقدة اليزنية ، وأبناء قحطان ، بهدف تعبئة جماهير الريف والمدينة حولها ، لتصبح صنعاء مجدداً

عاصمة للسلطة والحكم يتربع قمتها أهل الحل والعقد ، كما كانت عليه في عهد الدولة القاسمية .

إن موقع الريف والمدينة في عهد القاضى الإرياني بات موزعاً ولانه بين السلطة المحلية الخاضعة لنفوذ ومشينة شيوخ القبائل ، وبين السلطة المركزية في صنعاء الخاضعة لنفوذ ومشينة المؤسسة العسكرية الحاكمة . وإذا كان الدور المصرى قد ساهم في تغيير البناء السياسى بشكل أعمق في عهد السلال ، فإن هذا الدور أخذ يتراجع بشكل ملحوظ في ظل الدور السعودى المتنامى في جنوب شبه الجزيرة العربية ، مستفيداً من الخلافات القائمة بين حكومتى صنعاء وعدن . لكن هذه المرة في ظل المجلس الجمهورى ، ممثلاً بشخص شيخ الإسلام عبد الرحمن بن يحيى الإرياني ، باعتباره عالماً زدياً متسناً يرقى لمستوى لعب دور وصاية الفقيه المحتسب في زمن غيبة الإمام الفاضل والمفضول ، ظل هذا الدور مقصوراً على تلك التناقضات العميقة الكامنة في المجتمع اليمنى ، أو بتعبير أكثر دقة بين شطرى اليمن شماله وجنوبه . فالريف القبلى - وليس الرعوى - لم ينفث على سلطة المركز (صنعاء) فحسب ، بل وعلى سلطة أطراف المركز الجاور (الرياض) ، بهدف حماية تواجدته وكيونته في إطار الأنظمة العشائرية المتواجدة في المنطقة .

وللتكيف مع هذا الواقع الجديد ، اتبع المجلس الجمهورى الحاكم في صنعاء سياسة مزدوجة. فعلى الصعيد النظرى - استمر التأيد التام للجناح القبلى بزعامة الشيخ عبد الله الأحمر ، وبقيت العلاقات السياسية متوترة مع حكام الجبهة القومية في عدن ، باعتبارهم طغمة انفصالية مارقة عن الصف الجمهورى . بل إن حكومة صنعاء ، جددت تهديداتها بقيام وحدة فورية دون شروط مسبقة إبان التصفية السياسية لعناصر جبهة التحرير داخل عدن وخارجها. (٣٠) في الوقت نفسه شجع المجلس الجمهورى انضمام العناصر الملكية الذين أعلنوا تنصلهم عن " مجلس الإمامة " بانضمامهم إلى " المجلس الجمهورى " . ولعل ذلك هو ما وسع هوة الخلاف بين السلطة والمعارضة. (٣١) وللمجلس الجمهورى مبرراته السياسية في هذا التحول ، فان إغفال السعودية كقوة إقليمية فاعلة في شبه الجزيرة العربية من شأنه أن يؤدى إلى سد فراغ القوة الناجم عن انسحاب الجيش المصرى من اليمن في أكتوبر عام ١٩٦٧ . (٣٢) وقد مهدت السعودية لذلك بحملات إعلامية ، ودعم سياسى لشيوخ العشائر اليمنية ، ومساعدات اقتصادية محدودة لحكومة صنعاء . (٣٣)

كانت هذه التوجهات السياسية الجديدة في عهد القاضي الإرياني (١٩٦٨-١٩٧٤) ، تمثل بالفعل بداية النهاية للعهد الثوري الذي شهدته اليمن في عهد المشير السلال (١٩٦٢ - ١٩٦٧) . ولم تكن تجربة المقاومة الشعبية ، إلا استثناءً سياسياً في عهد الرئيس الإرياني ، اقتضى تأسيسها الموقف السياسي والعسكري المتدهور في أعقاب انسحاب القوات المصرية من اليمن .^(٣٤) وبانتهاء معركة الدفاع عن صنعاء عملت الحكومة على إلغاء هذه المنظومة العسكرية الشعبية ، ودمج من تبقى من عناصرها على قيد الحياة في صفوف القوات المسلحة والأمن العام ، التي أصبحت بدورها تقع تحت نفوذ كبار الضباط من ذوى الارتباطات القبلية بتحالف حاشد وبكيل . وفي هذا القرار يكمن الصراع بين القديم والجديد في اليمن الجمهوري .^(٣٥) ويبدأ الواقع المرير الذي عجزت القوى الاجتماعية عن مواجهته ، حيث وجد التيار الجمهوري المحافظ فرصته السانحة لإحكام الحصار حولها تمهيداً للقضاء عليها .

ولقد كان إحلال فكرة (الجيش الشعبي القبلي) محل (الجيش النظامي الحديث) أكبر ضربة توجه إلى مصالح القوى الجديدة في اليمن الجمهوري ، التي احتلت مواقع قيادية متقدمة في رئاسة هيئة الأركان ومجلس الدفاع الوطني إبان حصار السبعين يوماً .^(٣٦) ويعود أحد عوامل ظهورها وازدهارها ، إلى الدور المصري في اليمن ، فقد شجعت القيادة المصرية على انخراط عدد كبير من المتطوعين في صفوف الحرس الوطني ، التي انبثقت عنها فيما بعد القوات المسلحة النظامية ، لتحل محل القوات السابقة (الجيش الدفاعي والبراني) ، المعروف بولائه للنظام الملكي . وكان الجيش الجمهوري النظامي الذي تم تدريبه في مصر تدريباً حديثاً ، قد عاد إلى اليمن ليكتسب خبرة قتالية على أرض المعركة ضد فلول المرتزقة من الملكيين .^(٣٧) أما ضباطه فقد كانوا يتحلون بقدر من الانضباط العسكري والوعي السياسي الوطني ، وهم في هذا الاتجاه من أكثر الفئات الاجتماعية تمسكاً بالنظام الجمهوري . ولم يكن أمراً سهلاً على القيادة السياسية (المجلس الجمهوري) إقناع القيادات الشابة في مؤسسة القوات المسلحة والأمن بقبول فكرة المصالحة الوطنية مع العناصر الملكية ، التي قاتلت ضد النظام الجمهوري .

ويحدد أحد المخضرمين السياسيين ، طبيعة الصراع في الصف الجمهوري ، بقوله : " فبينما كان اليسار (الجديد) يرى أن التشدد والحزم الثوريين هما الوسيلة الوحيدة للدفاع عن الثورة والجمهورية وترسيخها ، كان اليمين (القديم) ، يقترح نهجاً يتسم باللين والتساهل ، ويعتمد على المصالحة مع الملكيين ، باستثناء الأسرة المالكة ، وأسلوب كسب المتمردين على الثورة ، وضمهم إلى صفها . " ^(٣٨) ونتج عن ذلك انقسام سياسي خطير في الصف الجمهوري

بين القديم من جيل (١٩٤٨)، والجديد من جيل (١٩٦٦) ، وقد تركت التفسيرات النظرية لمصطلحات الثورة والجمهورية والوحدة الوطنية ، آثاراً لا تحصى في انعدام الثقة بين الكثير من الساسة اليمنيين أنصار الخيار الثورى في اليمن ، وبين الجمهوريين المنشقين أنصار الدور القبلى في البلاد ، الذين أصبحوا الآن في قمة السلطة . ووصل النظام الجمهورى في عهد الإرياني إلى حالة من التشويه المتعمد لمبادئ الثورة اليمنية الستة ، التي اعتبرتها أجهزة إعلام السلطة أفكاراً مستوردة من الخارج . يقصد بذلك المؤثرات السياسية والثقافية لثورة ٢٣ يوليو المصرية على تنظيم الضباط الأحرار اليمنيين، قبل وبعد قيام ثورة (٢٦) سبتمبر ١٩٦٢. ^(٣٩) وقيل إن المجلس الجمهورى في عهد الإرياني تحول إلى مجلس وجهاء وأعيان ، أو بتعبير أدق أصبح أقرب ما يكون بمجلس إمامة . حيث لم يبق من النظام الجمهورى غير الاسم والعلم والنشيد لا أكثر .. ^(٤٠)

وكان الخلاف بادئ الأمر يدور حول مسائل تتعلق بمستقبل الثورة اليمنية والنظام الجمهورى ، أكثر مما يتعلق بشئون الزعامة والمصالح الأسرية السلالية . ولكن الخلاف اتسع فيما بعد واكتسب ثوباً طائفيًا وعشائريًا ، إذ لم تمض ثلاثة أعوام حتى بدأت التجربة الجمهورية تفرغ من محتواها ، وتحولت الزعامة الجمهورية للمجلس الجمهورى إلى قيادة فردية مهزوزة محلياً ، تتقاذفها أهواء الشخصيات المتنفذة ومراكز القوى داخل المؤسسات العسكرية والقبلية . ^(٤١) وهذا فقد أعضاء المجلس الجمهورى صلاحياتهم ، وأصبحوا يشكلون جزءاً من المرجعية السياسية ، بوصفهم أعضاء ناشطين في مجلس الرئاسة ، لكنهم مسلوبى الإرادة والمواطنة . فقد أتهم (الشيخ أحمد محمد نعمان) بالخيانة العظمى ، وجرد من جنسيته اليمنية . ^(٤٢) أما (السيد أحمد محمد الشامى) ، وهو وزير الخارجية الملكى وعضو نشط في مجلس الإمامة المنحل ، فلم يرق له الوضع الجديد ، وقد فضل تقديم استقالته من المجلس الجمهورى ، ليستقر به المطاف في بيروت ، حيث تعرض هناك لخاولة اغتيال سياسي. ولقى العضو الثالث (الشيخ محمد على عثمان) حتفه بمدينة تنز في ظروف غامضة ، رغم تكليف رئيس المجلس الجمهورى - لجنة قضائية نزيهة برئاسة القاضى غالب بن راجح المقداد ، للنظر في ملاهسات الاغتيال ، وتقديم اللجنة لحاكمة عادلة . ^(٤٣)

إن ما حصل في عهد القاضى الإرياني لم يكن إذن ائتلافاً سياسياً فعلياً حول صيغة مجلس جمهورى ، أى حكم جماعى ، بل كان لقاء مؤقتاً بين عناصر سياسية طموحة تتبنى أهداف وبرامج متباينة الأغراض والمقاصد . ففى حين كان الإرياني يتطلع للعب دور وصاية الفقيه

المختسب ، باعتباره عالماً مجتهد مؤهل للقيام بأمر الرئاسة ، كان السيد الشامي باعتباره علوياً فاطمى يأنس في نفسه الكفاءة للقيام بأمر الإمامة ، يحاول إلغاء الأدوار الأخرى لمن دونه . أما الشيخان أحمد محمد نعمان ومحمد علي عثمان ، كانا بدورهما يتطلعان إلى لعب أدواراً مناسبة لحجمهما في الحياة السياسية ، حيث لم يقبلا أن يضعوا نفسيهما تحت إمرة فقيه قحطاني أو سيد هامشي ، يضطلع بهذا الدور وتكون له الكلمة النافذة .^(٤٤) أما الفريق حسن العمري ، فهو عسكري محترف ، يتمتع بشعبية في وسط الجيش ، كان بدوره يرغب أن يحل محل الجميع بالرغم من تعهده المستمرة باحترام الدستور والقانون . ولربما كانت الشهرة التي اكتسبها في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية قد زادت من الفرض السياسية لهذا القائد العسكري أن يستحوّل حاكماً عسكري مطلق لليمن . ولكن محاولته الناجحة في سحق خصومه من الضباط الصغار في قيادة الجيش لم تؤهله ليصبح سياسياً ناجحاً في استغلال التناقضات السياسية داخل المجلس الجمهوري ، الذي كان في طريقه إلى التحول من مجلس مدني إلى مجلس عسكري ، بل وقبلي .^(٤٥) وبانضمام العمري إليه ، عاد العسكر إلى السلطة مجدداً هذه المرة للمشاركة في الحكم بملابس مدنية .

ولهذا ظل ميزان المرجعية السياسية في البلاد يتأرجح فترة من الزمن ، وظل أعضاء المجلس الجمهوري في كثير من الحالات يتعاملون مع العمري بما هو عسكري ، كما فعلوا مع السلال ، حتى قال رئيس المجلس (القاضي الإرياني) ذات مرة مندهشاً : " طردنا المشير (يقصد السلال) من النافذة ، وجاء لنا الفريق (يقصد العمري) من الباب ، يالها من مفارقة .. ! " ^(٤٦) وقد ضاق الإرياني ذرعاً بالعمري حتى جآت المناسبة ، عندما أقدم الفريق على ارتكاب حماقة شخصية (يقتله المصور الحرازي) ، لم يفوتها القاضي له هذه المرة ، حيث أكره العمري على مغادرة البلاد منفياً إلى القاهرة .^(٤٧) وعلى إثر ذلك تم استدعاء الشيخ أحمد نعمان من بيروت إلى صنعاء ، لينضم مجدداً إلى عضوية المجلس ، كما اسند إليه منصب رئيس الوزراء ، بهدف إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في البلاد ، من جراء المجاعة والقحط وشحة الأمطار ، جنباً إلى جنب مع انتشار الفوضى ، وتفشي ظاهرة الرشوة ، والفساد المالي والإداري والمحسوبية الوظيفية ، وذلك ما أصبح صفة ملازمة لهذه الفترة العصيبة من تاريخ اليمن المعاصر .^(٤٨)

إن الدروس المستقاة من تجربة الجمهورية العربية اليمنية تؤكد أن البناء السياسي والاجتماعي من حيث نمجه وتكوينه كان يصب في إذكاء النزعات العشائرية والجهوية،

التي زادت من حدتها أحداث الحرب الأهلية وملابساتها السياسية بين إقليمين جغرافيين متصارعين تاريخياً : اليمن الأعلى (الشمال) ، واليمن الأسفل (الجنوب) . بالإضافة إلى مسلسل التدخلات الخارجية ، التي ساهمت في تشكيل الوعي الوطني بالقضية الجمهورية وإنضاجه . غير أن هذا الدعم القومي للجمهورية العربية المتحدة رغم ضخامة حجمه ، ظل محدوداً من حيث مدته واستمراريته . وهذا يعود لأسباب عديدة ، تطرقنا لها في سياق الدراسة ، ونكتفي هنا بالقول إن الدور السعودي كان سبباً مباشراً في طمس منجزات الدور المصري ، نظراً لأن المجتمع اليمني لم يكن مؤهلاً لاستيعاب ذلك الدور القومي العربي التحرري في عهد السلال .

وأياً كان حجم الدور السياسي الذي لعبته العناصر المشايعة لزعامة حزب الله في حل جزء من إشكالية السلطة ، فقد تم التوصل إلى صيغة المجلس الجمهوري ، مع بداية عهد القاضي الإرياني، التي عمدها الشهيد الزبيري بدمه . وكان الهدف من وراء تلك الصيغة ، على ما يبدو إحباط أية محاولة عسكرية أو قبلية ، للهجوم على السلطة واغتصابها من علماء الدين، وغالبيتهم ينتمون إلى شريحة القضاة القحطانيين حراس الشريعة المطهرة في العهد الجمهوري . وقد انعكس كل ذلك على الحياة السياسية والثقافية ، بعد أن تحولت مؤسسات الدولة إلى واجهات لا تحقق للشعب شيئاً ، كما أصبح مجلس الشورى أشبه ما يكون بسوق عكاظ ، أو بتعبير آخر محفلاً للقوى التقليدية من وجهاء الريف وأعيان المدن .^(٤٩) وبالتالي تحول جهاز الأمن السياسي إلى أداة قمعية انحصرت مهمتها في محاربة كل أشكال ومظاهر الثقافة الحديثة، ومطاردة العناصر الجمهورية وتصفيتها جسدياً.^(٥٠) وكان هذا التصرف التمسقي هو الشغل الشاغل للجهاز والحكومة في عهد وصاية الفقيه المختب ، الذي تحالف مع شيوخ القبائل بهدف تعزيز مكانته ونفوذه . هذه الوضعية يؤكدتها القاضي إسماعيل الأكوع ، حيث يشير إلى عملية تعيين القاضي الإرياني بالقول إنه بلغه من أحد المقربين للأسرة المالكة " .. أن الحسن ابن الإمام يحيى حميد الدين قال بعد أن بلغه تولى القاضي عبد الرحمن الإرياني رئاسة الدولة : " الآن يئسنا من العودة إلى اليمن حاكمين . " ^(٥١)

لقد كان انتصار المعارضة على السلطة من سلسلة الانتصارات التي تحققت لها منذ منتصف عام ١٩٦٥ ، التي أجاد القاضي الإرياني استغلالها . فبعد رحيل القاضي الزبيري أصبح الإرياني هو المرشح الأقوى لزعامة المعارضة ، باعتباره شخصية دينية مقبولة لدى أهل الحل والعقد ، الذين حرصوا على إلغاء جميع أنواع السلطات العسكرية والقوانين الوضعية

المعارضة مع خط الشريعة الإسلامية والأعراف القبلية . وفي ظل غياب حرية الصحافة والعمل السياسي العلني، أصبح الشعار السياسي الأثير لدى رئيس المجلس الجمهوري ، ينحصر في هذه العبارات المؤطرة : "من تحزب خان" ، و"الحزبية سواء جاءت بمسوح الرهبان أو قرون الشيطان مرفوضة" ، و"الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة" ، و"آخر العلاج بالكي" .^(٥٢) وأصبح كل مظهر من مظاهر الثقافة الجديدة مرفوضاً لكونه مستورداً ، باستثناء السيارات الفارهة، وغيرها من المواد الكمالية ، فهي لا تدخل في عداد الأشياء المستوردة . وهي تمثل كذلك وبشكل حاسم ، ردة فعل المعارضة التي أصبحت في موقع السلطة ضد تيار الحركة القومية العربية في جنوب الجزيرة .

إن عملية وصف السياسة اليمنية واستقصاء بعض خصائصها عملية في غاية الصعوبة، ويخشى الباحث ألا تخلو الكثير من الملاحظات المتعلقة بتجربة حزب الله عن الواقع السياسي المعاش على ضوء تجربة التجمع اليمني للإصلاح ، الذي يشكل امتداداً طبيعياً لما سبق - مع مراعاة الفارق الزماني للتجربتين . ومع ذلك يمكن أن نقدم الآن باستجلاء بعض الملاحظات العامة. إن عدد أبناء الوجهاء والأعيان في مجلس النواب في مرحلة الجمهورية اليمنية يفوق عدد ممثلي البرجوازية الحضرية - من تجار وموظفين ، وضباط ومتقنين وسياسيين محترفين . وإذا كان بعض الأعيان المسنين (القاضي عبد الله العرشي والشيخ عبد الله الأحمر) ، يحتفظون ببعض النفوذ ، فإن سلطتهم هي الآن في طريقها إلى الزوال باضمحلال سلطة المجتمع القبلي على الدولة في المستقبل القريب . ولا يتوقع أن يخوض التجمع اليمني للإصلاح عملية التحريض السياسي أو المناطحة العسكرية مع السلطة ويضحى بأوراقه الراجعة في الائتلاف .

ومهما يكن الأمر ، فإن تجربة حزب الله ، رغم أنها لم تعمر أكثر من ثلاثة أعوام - من أكتوبر ١٩٦٢ حتى إبريل عام ١٩٦٥ ، فإن المعارضة الدينية والقبلية للسلطة العسكرية الحاكمة في صنعاء ، ظلت صفة ملازمة لتنظيم الإخوان المسلمين - فرع اليمن ، حتى قيام دولة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠ .^(٥٣) وكان هدف السلطة منصّباً على تحجيم دور العلماء في الحياة السياسية ، حيث طورت تقليداً دينياً يقضى بالخضوع لها ، عملاً بذلك المبدأ القرآني الذي ينص على طاعة أولى الأمر . ومن ثم ، فإن السلطة الحاكمة في دولة الوحدة استطاعت بمهارة احتواء المعارضة الدينية في إطار تنظيمات سياسية ، تضافى على الدولة شرعية سياسية أكثر مما تضافى على الأحزاب .

شكل اندحار المعارضة الدينية (حزب الله) آخر حلقة في مسلسل تفسخ الحركة الإسلامية ذات الطابع العقائدى في اليمن الجمهورى . وتمثلت المراحل الرئيسة لذلك المسلسل في احتواء التجمع اليمنى للإصلاح ، وابتعاد شخصيات كثيرة من زعاماته عن الحياة السياسية . وبهذا الشكل ، أطبقت المؤسسة العسكرية والمؤسسة القبلية على مقاليد الأمور في البلاد، إلى حد دفع بأحد الباحثين اليمنيين إلى القول "إنه يصعب التمييز في اليمن بين دولة القبيلة و قبيلة الدولة." ^(٥٤) لقد تلقت كلا النخبتين العسكرية والقبلية تربية عسكرية وقبلية متشابهة في تصورهما السلطوى للحكم ، وفي احتقارها الشديد لقيادات المجتمع المدنى ولاسيما التكنوقراط والمتقنين الذين كثيراً ما يراعون قواعد اللعبة السياسية في البلاد . وليس أدل على ذلك من تعليق رئيس الوزراء اليمنى الدكتور عبد الكريم الإريانى على محاولة اغتيال الدكتور حسن مكى رئيس الوزراء الأسبق - من قبل الشيخ ناجى عبد العزيز الشايف بهذه العبارة : " يوم ذبحت الثيران ذبحت الدولة ! " ^(٥٥)

وعلى هامش المعارضة السياسية للنظام القائم ، كانت مهمة تنظيمات المعارضة ، وفي مقدمتها الحزب الاشتراكى اليمنى مقاربة لمهمة حزب الله ، الذى كانت قيادته تقف مكتوفة الأيدى في مواجهة نظام السلال المدعوم سياسياً وعسكرياً من قبل الجيش المصرى المرباط فى اليمن حينذاك . ومثلما اهتمت قيادة حزب الله بالخروج على الثوابت الوطنية أهداف ومبادئ الثورة الستة - ، اهتمت قيادة الحزب الاشتراكى بالخروج على الشرعية السياسية والدعوة إلى الانفصال . وإذا كانت هذه المقارنة لا تحمل فى طياتها عدة مفارقات ، فإن المفارقة الكبرى تكمن فى شخص الزبرى ، الذى حاول المحافظة على صلات طيبة مع كافة الأطراف المعنية فى الحرب الأهلية فى اليمن - من جمهوريين وملكيين وقوى ثالثة ؛ لكنه لم يحظ بثقة إحدى هذه التجمعات السياسية المتعارضة ، التى كانت تنظر بعين الريبة لمشروع حزب الله فى اليمن . ^(٥٦)

وهكذا كانت الكتابات اليقظة التى تبحث فى شعر الزبرى الوطنى وفكره السياسى الجمهورى ، تمزج بين الواقع (حزب الله) والأسطورة (القاضى الزبرى) ، لكى لا تقع فريسة فى لائحة المخطور من الكتابة العلمية الموضوعية ؛ ولم تكن مجمل تلك الدراسات والأبحاث خالية من المداخلات الجادة ، فيما لو تذكرنا تلك الملاحظات النقدية ، التى أطلقها أحد الباحثين اليمنيين فى مجرى تعليقه على - ظاهرة الزبرى : " إننا نناقش الزبرى كما عاش ونحاول فهم دوره ، منذ أن غير موقفه فى عام ١٩٦٢ ، وقال إنه يعود إلى جذوره ويتحد بها .

ومنذ تلك اللحظة كف عن أن يرى الوشائج التي تربطه باليمن الجديد . وليس وحيداً في تغيير موقفه . فهو والنعمان وصلاً إلى نفس النقطة وإن كان من دروب مختلفة . سكن الزبيرى في (حزب الله) ، ولجأ النعمان إلى السعودية . إنه المصير التاريخي لحركة الأحرار ، التي وصل أحد أعضائها إلى رئاسة الجمهورية بعد انقلاب الخامس من نوفمبر [١٩٦٧] . وصورت رئاسة الجمهورية الجديدة وكأنها تصحيح لخطأ أسهم فيه عبد الله السلالة أحد رجال انقلاب عام ١٩٤٨ .. ومهما كان نجاح الأسطورة المؤقت ، فإنها تحول الإنسان الحى إلى شبح ، عندما ينقشع الضباب وتبرز ملامح الصورة الحقيقية . فما أجدرنا بالإسراع في تقديم الصورة الحقيقية بإنصاف ومحبة ، يستحقها رجل سقط شهيداً في سبيل أفكاره . " (٥٧)

ماذا نستخلص من هذه الملاحظات حول القاضى الزبيرى وحزب الله ؟ يجب علينا ألا نتحرى الكمال في سيرة الزبيرى الأدبية والسياسية ، رغم إصرار خلفاؤه المنخرطين في خدمة الحزبين الحاكمين (المؤتمر والإصلاح) على مصداقيته وقديسيته؛ وهم في مسلكيتهم ينهجون نهجاً مخالفاً لذلك النهج الذى خطه بدمه ، باعتباره رجل مبادئ وأهداف . فشخصية الزبيرى تستدعى من الدارسين والباحثين المهتمين بسيرة القاضى أو تجربة حزب الله ، التعرف عن كثب على البوسط الأسرى والقبلى ، ومكانة التكوين الثقافى الدينى الذى حصل عليه من ناحية ، في وعى الاستلاب الذى فرضه النظام الملكى (الإمامى) عليه وعلى أقرانه من جيل ١٩٤٨ . ومن ناحية ثانية معرفة الأسباب الموضوعية التى دفعت القاضى لمعارضة النظام الجمهورى (العسكرى) ، ومن ناحية ثالثة معرفة الدور الإصلاحى الذى كان يتطلع للعبه في عهد السلالة .

إن إشكالية تقييم تجربة الجمهورية العربية اليمنية ، في ضوء الصراع المحتدم على السلطة بين الرئيس السلالة ، وزعيم المعارضة القاضى الزبيرى ، يجعلنا نستنتج الأسباب الموضوعية التى عمقت الخلافات بين الرجلين ، كونهما كانا يختلفان جذرياً في تكوينيهما الثقافى والسياسى والاجتماعى . فالأول عسكرى مغامر أكثر منه ثورى محترف ، والثانى فقيه متدين ينتسب لتنظيم الإخوان المسلمين مغرماً في صوفيته إلى حد الانقصاص مع الواقع في العهد الجمهورى ، الذى كان يزعم الانتماء إليه . (٥٨) وظاهرة حزب الله - من وجهة نظرنا - تعج بالتناقضات بين مفهومى الثورة والدولة ، أى على حد تعبير الزبيرى نفسه اليقين الثورى والحكم الشعبى ؛ فهو لم يجد أمامه سوى الخروج ، أى الثورة على الثورة ، أو الانقلاب على الذات وعلى

الآخر ، محاولاً بذلك تقديم حلول سريعة لمشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية عصية في المجتمع اليمني .

لهذا كله فانه من الصعوبة بمكان إصدار حكم جاهز مفاده أن خروج الزبيري عن نظام السلال كان خروجاً مطلقاً عن النظام الجمهوري . فالجمهورية كنظام سياسي كان قد استوعبه في ذهنه وفق تصور فقهي لماهية الولاية العامة ، أى الرئاسة ، يسير دفئها أهل الحل والعقد ، لكنها لم تكن تتطابق تماماً مع تصور الطليعة الثورية الجديدة من العسكريين والمثقفين والتجار من ذوى الميول القومية، الذين استوعبوا في ذهنهم التجربة الناصرية. ^(٥٩) فمفهوم القاضى الزبيري للنظام الجمهوري، كما عبر عنه اصدق تعبير في برنامج حزب الله ، لا يتعارض مع أهداف ومبادئ الثورة الستة، من حيث أنها تتساوى في أطروحاتها الفكرية مع مبادئ الكتاب والسنة والقياس والإجماع والرأى ودليل العقل والنقل. فالخطوة الأساسية التي باشرها الزبيري في بداية حياته حيث بدأ أديباً صوفياً "فروحانيي جنى عليها الأدب" ، ثم أصبح شاعراً وطنياً " وأدبي عرقب بالسياسة " ^(٦٠) وكان مثله الأعلى في الحكم قريباً من المثل الأعلى لدى فقهاء القرون الوسطى، فهو لم يحدِّ قيداً أثملة عن مقولة الحديث الشريف للرسول صلى الله عليه وسلم " الأئمة من قريش" . فاعتبر نظام السلال خروجاً عن إجماع أهل الحل والعقد ؛ لكنه لم يكن يعتقد أن خروجه عن نظام السلال كان بمثابة خروجاً مطلقاً عن النظام الجمهوري .

وإذا كان الزبيري قد نجح إلى حد ما في أداء دوره كمعارض سياسي للنظام الجمهوري ، فإن هذا الدور بالنسبة لقيادة التجمع اليمني للإصلاح يبدو غير وارد في الوقت الراهن . فالإصلاحيون رغم اقترابهم من نار السلطة وتزلفهم لها غير موثوق بهم سياسياً ، ومشاركتهم في الائتلاف الحاكم لا يتعدى وزارات محدودة (العدل ، والأوقاف ، والتموين) . وحكومات حزب المؤتمر الشعبي العام رغم عدم اكترائها بالقيادات الدينية لحزب التجمع ، وقيادات التنظيمات والأحزاب القومية الأخرى (البعث والاشتراكي والناصري) من جهة أخرى ، قد أعطت عنايتها الخاصة للمؤسسة القبلية ، حيث عينت الشيخ الأحمر في أعلى مركز الدولة - رئاسة مجلس النواب .

رغم ما تطرحه هذه المعادلة السياسية لكل شكل من أشكال التناقضات العميقة الكامنة في صلب المجتمع اليمني في عهود مختلفة من تاريخ اليمن الإسلامي والحديث ، إنما لا تستطيع

إخفاء التعبير الفعلي لدور المؤسسة القبلية في الحياة السياسية سلباً وإيجاباً . فاجتمع اليمني من أساسه مجتمع قبلي متماسك ، بل وحاذق في إدارته للصراع مع الطرف الخارجي والداخلي ، مستعداً لتقديم التنازلات والانحناء أمام العواصف القوية ؛ لكنه يعود بعد ذلك للظهور على السطح بقوة محتفظاً بحجوريته ومقدرته على الصمود والبقاء . فعندما تكون الدولة قوية ، تخضع القبيلة لموظفيها ومأموريها ، حيث يتم التعايش على مستويات مختلفة بين الشريعة الإسلامية وأعراف القبيلة ؛ وعندما تضعف الدولة تحاول القبيلة تمثيل بعض أدوارها ، وهنا يلعب الأذواء والأقيال (الشيوخ والنقباء) دوراً مهماً في الحياة السياسية . وهكذا يصعب التفريق أحياناً بين قبيلة الدولة (حالة الدولة) وبين دولة القبيلة (حالة اللادولة) . وهكذا تشكل القبيلة لبعض الباحثين من مثل فضل أبو غانم ومحمد الظاهري نهاية التاريخ بالنسبة للمشكلة اليمنية .^(٦١)

إن التخطيط الثوري الكلي والمتكامل لم يكن له نصيب في التجربة الثورية في اليمن ، كما تؤكد ذلك أدبيات حركة المعارضة الوطنية . ولهذا فإن دراسة واقع السلطة والمعارضة في اليمن الجمهوري لا يمكن أن يثبت عبر سلسلة من المفارقات الواقعة بين الأطراف المختلفة ، واختلافات بين النظرية والتطبيق الفعلي لاهداف ومبادئ الثورة.^(٦٢) ولعل وقائع مؤتمرات عمران وحمر وحرض وقرارها وتوصياتها، تعكس هذا الواقع السياسي الحافل بالتناقضات ليس بين صفوف المعسكر الجمهوري فحسب ، بل بين صفوف المعسكر الملكي ، أى القوى الثالثة ، التي أخذت تروج لمشروع دولة اليمن الإسلامية في مؤتمر الطائف^(٦٣) ، وفي مؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم .^(٦٤) كما بقى الصراع على السلطة مستمراً وحاداً بين القوى السياسية والاجتماعية في الساحة اليمنية ، حتى بعد الإطاحة بحكومة السلال في ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، ظل الخلاف قائماً بين رئيس المجلس الجمهوري القاضي الإرياني ورئيس مجلس الشورى الشيخ الأهر ، حول سياسة الحكومة الداخلية تجاه المؤسسة القبلية من جهة ، وسياسة الحكومة الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية من جهة أخرى .^(٦٥)

لقد عايش اليمن الجمهوري تحولات سياسية واجتماعية عميقة ، أفصحت عن تساؤلات المجتمع ورغباته الاستمرار في قبول صيغة المجلس الجمهوري ، سواء في عهد القاضي الإرياني أو في عهد أسلافه من الحكام العسكريين . غير أن التحول الدرامي في مجريات السياسة اليمنية المعاصرة ، لا سيما بعد قيام دولة الوحدة ، كشف الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح) عن توجهاته الدينية والقبلية ، حيث تقاسم الأذواء بينهما ، مثلما تقاسمها تماماً في مرحلة الجمهورية العربية اليمنية ، عندما وقف مشائخ حاشد وفقهاؤها

في صف المعسكر الجمهوري ، وقفت بكيل وأشرافها في صف المعسكر الملكي. وكانت القوى الإقليمية - مصر والسعودية - المتورطة في الصراع، بدورها تتحمل أعباء هذه الحرب المكلفة من المال والرجال . وكان المستفيد بالدرجة الأولى من مجمل هذا الصراع المؤسسة القبلية ، التي ظلت لقرون طويلة من الزمن تعيش على هامش السلطة ، بحيث أصبحت في الوقت الحاضر تمثل دور المركز (السلطة) ودور الطرف (المعارضة) في آن واحد . وهنا تكمن إشكالية السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر ، حيث تقتصر القبيلة دور الدولة . وهكذا تظل الحياة السياسية تتمحور حول مفهوم دولة القبيلة ، ومن ثم يتلاشى دور دولة المؤسسات والقانون لصالح أعراف القبيلة وتقاليدها .

هوامش الفصل الثامن

- (١) العمراني : الزبيري ، سبق ذكره ، ص ٤٤٠ .
- (٢) شجرة : مصرع الابتسامة ، سبق ذكره ، ص ٤٦ .
- (٣) أحمد : الدور المصري ، سبق ذكره ، ص ٥٠٦-٥٠٧ .
- (٤) أحمد : الحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٤١ .
- (٥) نشأت منذ عهد الإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ / ١٨٣٤ م) ، وحتى عهد القاضي عبد الرحمن الإرياني (ت ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م) ، شريحة واسعة من العلماء ، ملأت وظائف الدولة العليا ، وقامت بمناصب القضاء والفتيا ، وكادت تبسط قبضتها على رئاسة الدولة . ونحن نتطرق هنا إلى علمين من أعلامها (الزبيري والإرياني) ، اللذان كانا يتطلعا إلى منصب رئاسة الجمهورية . وهذا الطموح انعكس مطارحات الإرياني في كتاب محمد أحمد نعمان : من وراء الأسوار ، ص ٣٣ - ٣٤ .
- (٦) القرشي : شعر الزبيري ، سبق ذكره ، ص ٨٨ .
- (٧) راجع مقالة : " من قياداتنا التاريخية " الصادرة عن القطاع الطلابي لتنظيم التجمع اليمني للإصلاح بجامعة صنعاء ، العدد الأول إبريل ١٩٩٩ ، ص ٣ .
- (٨) عبده : الطائفية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٦-٢٧ .
- (٩) العمراني : الزبيري أديب اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٦٦ .
- (١٠) دافع المقال بحجرات متناهية عن خروج الزبيري من صنعاء إلى ريدة ، دون أن يخطر في باله أن القاضي كان يعد العدة للدعوة والخروج عن نظام السلال باعتباره فقيهاً وصياً على النظام الجمهوري ، بل ومحتسباً على رئيس الجمهورية . قارن بين قراءة المقال لسيرة أبي الأحرار في كتاب : الزبيري ضمير اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٤٧ ، وملاحظته النقدية للمؤسسة الإمامية في كتاب : قراءة في فكرة الزيدية ، سبق ذكره ، ص ٤٣ .
- (١١) مقالة : " من قياداتنا التاريخية " الصادرة عن القطاع الطلابي لتنظيم التجمع اليمني للإصلاح بجامعة صنعاء ، العدد الأول إبريل ١٩٩٩ ، سبق ذكره ، ص ٣ .
- (١٢) الجناحي : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ٢٥٤ .
- (١٣) مانع : الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .
- (١٤) انظر :

(١٥) حول ملابسات اللجنة الثلاثة وعضويتها انظر محجوب : الديمقراطية في الميزان ، سبق ذكره ، ص ١٦٠ وما يليها .

(١٦) الجاوى : حصار صنعاء ، سبق ذكره ، ص ٢٦ .

(١٧) جلوبوفسكايا : التطور السياسى للجمهورية العربية اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١١٢-١١٣ .

(١٨) انظر البيان الأول الحركة ٥ نوفمبر البيضاء التصحيحية في صحيفة الثورة الصادرة في صنعاء في ٥ نوفمبر من عام ١٩٩٧ ، ص ١-٢ .

(١٩) الأشول : الجيش والحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٨٣ .

(٢٠) الصياد : السلطة والمعارضة ، سبق ذكره ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٢١) عبد السلام : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة ، سبق ذكره ، ص ٥٦ .

(٢٢) قارن ما ذكر عن تفاصيل هذا الصراع السياسى بين حكومتى صنعاء وعدن في كتاب عبد الرحمن بن يوسف بن حارث : الوحدة اليمنية ، ص ١٢٢-١٢٤ ، وما ذكره أحمد عطية المصرى : النجم الأحمر فوق اليمن ، ص ٣٢١-٣٢٢ .

(٢٣) القاسمى : الوحدة اليمنية ، سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

(٢٤) المصدر نفسه .

(٢٥) في شهر إبريل من عام ١٩٧٠ اعترفت الحكومة السعودية بالنظام الجمهورى ، وبهذا الاعتراف يكون اليمن الجمهورى قد ختم فصل الحرب الأهلية التى دامت رحاها نحو ثمان سنوات ؛ وكان من ثمارها الانتقال بالبلاد من عصور الظلام إلى مشارف العصر الحديث وحضارة القرن العشرين . انظر باديب : الصراع السعودى المصرى حول اليمن الشمالى ، سبق ذكره ، ١٦١ .

(٢٦) إلى جانب شهادة عبد الملك الطيب في التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ٢٤٣ ، نستشهد هنا بشهادة أخرى وردت في كتاب حصار صنعاء شهادات للتاريخ ، إعداد مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ج ٢ ، ص ٨٠ ، على لسان أحد المشاركين في الندوة (يحيى حسين الكوكبانى) مشيداً بدور القاضى الإريانى الذى أقترح الآتى : " تشكيل وفدأ إلى المملكة العربية السعودية ، للتفاهم معها ، ونسبى البدر المخلوع ، قبل أن يسبقنا إليهم ، وبالتفاهم معهم لابد أن يعترفوا بالثورة ، بدون حرب وسفك دماء ، فإرسال الوفد خير من الدبابة . " !

(٢٧) من المساجد العامرة في الجهة الشمالية من صنعاء ، وهو من أحسن المساجد وأنفسها ، شارك في تشييده ، الجاج أحمد بن عبد الله الفليحي (ت ٦٦٥ هـ) ، والإمام المتوكل على الله شرف الدين يحيى بن شمس الدين في القرن العاشر من الهجرة ، جنباً إلى جنب مع الإمام المهدي عباس بن المنصور .

وفي محيطه يقع قبر الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى صاحب كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار ، وقبر الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة ، ورفاة الإمام محمد بن علي الشوكاني . انظر محمد بن أحمد الحجري : مساجد صنعاء وعامرها وموفيتها ، ص ٩٠ - ٩١ .

(٢٨) لمزيد من التفاصيل ، راجع كتاب أحمد . الدور المصري في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٤٧٩ - ٤٨٣ ،

و :

Hudson. Op. cit. p. 345 - 346.

(٢٩) الطيب : التاريخ يتكلم ، سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

(٣٠) انظر :

Ledger. Op. cit. p. 167-168.

(٣١) الصياد : السلطة والمعارضة ، سبق ذكره ، ص ٣٠٥ .

(٣٢) للإطلاع على التغيير المفاجئ في السياسة اليمنية ننصح بالرجوع إلى كتاب الأسودى : حركة الأحرار

اليمنيين ، سبق ذكره ، ص ٤٠٤-٤٠٥ ، ومظهر : يوم ولد اليمن مجده ، سبق ذكره ، ص ١٩٢ -

١٩٣ .

(٣٣) لورنس : اللغة الكبرى ، سبق ذكره ، ص ٢٠٨ .

(٣٤) انظر كل من الأسودى : حركة الأحرار اليمنيين ، سبق ذكره ، ص ٤٠٤-٤٠٥ ، ومظهر : يوم ولد

اليمن مجده ، سبق ذكره ، ص ١٩٢ - ١٩٣ ، والجناحي : الحركة الوطنية اليمنية ، سبق ذكره ، ص

٤٣٣ .

(٣٥) أسهمت عوامل سياسية وتاريخية عدة في احتكار وظائف الدولة المهمة لعناصر معينة من سكان الهضبة

الشمالية في العهد البائد . منذ إعلان قيام المملكة المتوكلية اليمنية عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٦١ ، كان

تمثيل سكان الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية محدوداً للغاية في أجهزة الدولة . وبعد قيام ثورة ٢٦

سبتمبر عام ١٩٦٢ ، حدث انقلاب جذري في البنية السياسية ، فقد أفسح المجال أمام أبناء الشعب اليمني

للاتخراط في سلك الخدمة المدنية والعسكرية ، دون أية اعتبارات مذهبية أو مناطقية . وفي هذا التحول

السياسي والاجتماعي والاقتصادي يكمن الصراع بين القديم الإمامي والجديد الجمهوري . راجع جار الله

عمسر : القيمة التاريخية لمعركة حصار السبعين يوماً ، ص ١٢٢ - ١٢٣ . وأحمد أحمد فرج : رجال في

خنادق الدفاع عن الثورة ، ص ٢٣٩ .

(٣٦) الجاوى : حصار صنعاء ، سبق ذكره ، ص ١٩ - ٢٠ .

(٣٧) الأشول : الجيش والحركة الوطنية ، سبق ذكره ، ص ٢٥١ .

(٣٨) عفيف : الحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٣٨ .

(٣٩) من إجابات العنسي ، سبق ذكره .

(٤٠) عفيف : الحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ١٣٨ .

(٤١) سلطان : الثورة اليمنية وقضايا المستقبل ، سبق ذكره ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٤٢) في شهادة تاريخية استثنائية أدلى بها العميد يحيى المتوكل لحرر صحيفة الخليج الإماراتية في عددها رقم (٧٨٧٣) الصادر يوم الخميس ١١ رمضان ١٤٢٩هـ / الموافق ٧ ديسمبر ٢٠٠٠ ، حول هذه المسألة معلقاً : " كان الجميع مرحباً بالاتفاق وعلى رأسهم القاضي الإرياني .. بالإضافة إلى الأستاذ النعمان . ومن المقارقات الغريبة والتصرفات المخزنة في تاريخ الثورة أن دعوة النعمان هذه كانت سبباً في تجريده من الجنسية اليمنية .. وقد أدت معارضته تلك إلى أن يصدر الفريق العمري مرسوماً بحرماته من الجنسية اليمنية ، وهو قرار انفعالي صدر خلال حرب السبعين ، ولم يعمل به . " انظر تفاصيل المقابلة في صحيفة الأيام ، العدد ٣٢٥٨ ، ٨ يناير ٢٠٠١ / الموافق ١٣ شوال ١٤٢٩هـ ، سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٤٣) انظر كتاب الرأي العام: أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٤٤) من إجابات النعمان ، سبق ذكره .

(٤٥) كانت فرصة المجلس الجمهوري محدودة في محاولته الحد من نفوذ العسكريين عن العمل بالسياسة ، ولكن هذا الاتجاه لم يقدر له النجاح في عهد القاضي الإرياني ، المشهود له بالكفاءة في إدارة الصراع طبقاً لتلك الموازنات القبلية والمناطقية الموروثة من العهد الملكي البائد . انظر الرئيس : رياح الجنوب ، سبق ذكره ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٤٦) من إجابات الشيخ نعمان ، سبق ذكره .

(٤٧) كان أطراف الصراع - الملكي والجمهوري - ، قد تخلصوا من شخص محمد الزيري عن طريق الدعوة إلى حزب الله ، مما دفع الشيخ أحمد نعمان اللجوء إلى السعودية تحت ظروف قهرية ، لا سيما بعد اغتيال نجله محمد أحمد نعمان بمدينة بيروت في صيف عام ١٩٧٤ . حيث أتاحت هذه الحادثة ، الفرصة للفريق العمري أن يشق طريقه إلى عضوية المجلس الجمهوري ، باعتباره قائداً عسكرياً ساهم في حركة ١٩٤٨ ، مثلما ساهم بشكل مباشر في قيادة القوات المسلحة في حرب السبعين يوماً . انظر :

Hudson. Op. cit. p. 346.

(٤٨) فشلت سبع حكومات ابتداءً بحكومة محسن العيني ، وانتهاءً بحكومة حسن مكى خلال هذه الفترة ١٩٦٨-١٩٧٤ ، في الوصول إلى حل يحقق لليمن استقراره ، ويصون سيادته . كما شهدت البلاد هجرة جماعية واسعة النطاق للعمالة اليمنية ، التي ضاقت بما العيش في الريف والمدينة ، في اتجاه دول وإمارات شبه الجزيرة العربية. المنقوعة بالفروا النفطية ، ليؤمنوا لليمن دخلاً اقتصادياً جيداً بالعملة الصعبة (الدولار

الأمريكي)، ساعد في تخفيف حدة الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي عانت منها البلاد طوال فترة حكم القاضي عبد الرحمن الإرياني. أنظر:

J.C. Swanson: Emigration and Economic Development: The case of the Yemen, p. 55.

(٤٩) الرئيس: رياح الجنوب، سبق ذكره، ص ٣١٥.

(٥٠) القاضي: الوحدة اليمنية، سبق ذكره، ص ١٦٣.

(٥١) الأكوع: هجر العلم ومعاقلة، سبق ذكره، ج ١، ص ٩٨.

(٥٢) راجع خطاب رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمن الإرياني في صحيفة الثورة (صعاء)، العدد (٥٩١)، سبق ذكره، ص ١ - ٢.

(٥٣) مانع: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، سبق ذكره، ص ٢٠٦ - ٢٠٧. (٥٤) برزت إلى الوجود تكتلات حزبية وأسرية عديدة ارتبط أعضاؤها مع بعضهم برابطة مناطقية أو عشائرية أكثر من ارتباطهم بالبدائى العقائدية. وكانت آثار ذلك خطيرة على مستقبل الحياة السياسية والثقافية في اليمن المعاصر، فقد أضعفت مثل هذه التكتلات الولاء الوطنى لدى قطاع واسع من أبناء الشعب. راجع أبو إصبع: النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، سبق ذكره، ص ١٥٩.

(٥٥) المراد بعبارة "ذبح الدولة"، مرتبط بتلك الحادثة التي جرت في إحدى ضواحي العاصمة صنعاء في إبريل عام ١٩٩٤، بعد مشادة كلامية بين رئيس الوزراء الأسبق الدكتور حسن مكى وشيخ مشايخ بكيل عبد العزيز الشائف داخل مقر اللجنة العليا للمؤتمر الشعبى العام. ورغم انتهاء المشادة بسلام، ترصد الشيخ المذكور ورفاقه للدكتور خارج المقر، وفور خروجه صوبت تجاهه نيران المدافع الرشاشة، مما أسفر عن مقتل اثنين من مرافقيه وجرحه شخصياً. وقد حلت المشكلة بطريقة قبلية (الهجر)، أى ذبح ثورين من الماشية في غقر دار الشخص المتضرر من الحدث؛ وفي ذلك إشارة واضحة للاعتذار والإقرار بالخطأ، وطلب الصفح والمعذرة. انظر استطلاع شوقى رافع: "مفاتيح اليمن ديمقراطية تقاتل على خطوط التماس"، مجلة العربي، العدد ٤٦٦ (سبتمبر ١٩٩٧)، ص ١٢٨.

(٥٦) انظر:

Al-Msaudi: "The Islamic Movement in Yemen", Middle East Affairs Journal, Vol. 2

No. 2-3 (Winter / Spring 1995), p. 32-33.

(٥٧) عبد السلام: الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن، سبق ذكره، ص ١٠٠ - ١٠١.

(٥٨) انظر مقالة مطهر الإرياني في الموسوعة اليمنية، سبق ذكره، ج ٢، ص ٨٣٥.

(٥٩) الصياد: السلطة والمعارضة، سبق ذكره، ص ٢٩٩ وما تليها.

(٦٠) الزبيدي: ثورة الشعر، سبق ذكره، ص ٦.

(٦١) انظر الملاحظات السوسولوجية الواردة في مقالة بول دريش حول العلاقة الشائكة بين الدولة والقبيلة في العهدين المملوكي والجمهوري. "الأئمة والقبائل : كتابة وتمثيل التاريخ في اليمن الأعلى ، مترجم عن كتاب اليمن كما يراه الآخر ، سبق ذكره ، ص ٢١٥ - ٢٥١ ، وانظر أيضاً كل من أبو غانم : القبيلة والدولة . القاهرة : دار المنار ، ١٩٩٠ ، والظاهرى : الدور السياسية للقبيلة في اليمن . القاهرة : مكتبة مدبولى . ١٩٩٠ .

(٦٢) يجب الإشارة هنا إلى الملاحظات النقدية التى ضمنها الراحل محمد أحمد نعمان في كتابه : الأطراف المعنية في اليمن تحت عنوان (والمخرج ص ٩٧ وما بعدها) ؛ وهى ملاحظات سياسية وثقافية تحليلية تشكل من وجهة نظرنا تحليلاً عقلانياً لأبعاد المشكلة اليمنية تتناول النظام الاجتماعى في اليمن المعاصر .

(٦٣) راجع تفاصيل البند السادس الواردة في قرارات وتوصيات مؤتمر الطائف في كتاب على محمد العلفى : نصوص يمانية ، سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

(٦٤) محجوب : الديمقراطية في ميزان ، سبق ذكره ، ص ١٦٤ .

(٦٥) الرئيس : رياح الجنوب ، سبق ذكره ، ص ٣٢١ - ٣٢٢ .



کتاب تاریخ و علوم آخری

facebook.com/hisy.books



ملاحق الكتاب



المعلق الأول

مؤتمر عمران ١٩٦٢ م

(القسم العظيم)

نحن معشر اليمانيين القادمين من كل أنحاء اليمن ، الممثلين لكل مناطقها وفنائها وقبائلها ، والمعبرين عن شرفها وكرامتها ، المتطلعين إلى مستقبلها الصاعد المشرق ، والمودعين لظلام ماضيها العاجز الخزين . نقسم بـالله العلي العظيم وبكل مقدساته ، أننا قد صممنا بعد هذا المؤتمر التاريخي الأكبر أن نصبح إخوة متعاونين ، وأن نحافظ على وحدة الوطن ، ونحارب كل أنواع الانقسام والتمييز ، وأن نحتكم إلى شريعة الله ، وإلى المؤتمر الشعبي فيما شجر بيننا ، وأن نجعل الدين الإسلامي أساساً لحياتنا الخاصة والعامة ، ومصدراً للتقنين والتشريع ، ومعياراً للسلوك الفردي والجماعي ، ونوراً في طريقنا الثوري التقدمي الصاعد ، وأن نلتف حول جمهوريتنا حتى آخر قطرة من دماننا ، وأن نكون متضامنين في سبيل تنفيذ كافة قرارات المؤتمر الشعبي ، وأن ندافع عن كل من يتعرض لأذى من الأعداء بسبب حضوره وعمله في المؤتمر ، وأن نقوم بكل واجب وجهتنا إليه قرارات المؤتمر الشعبي . ونحن المؤتمرون نقرر على بركة الله وإهدايته وتوفيقه ، أننا شعب يدخل أبواب التاريخ من جديد ، وهو متحمل تبعات جسام من أجل التطور والتقدم الثوري ، وأنه إذا كان قد أرغم على التوقف عن أعمال الحياة دهرًا طويلاً ، فإنه يشعر بأن عليه أن يعوض ما فاتته من تقدم ورقى وأن يلحق بركب الحياة مستمداً قوته من ماضيه العريق وطاقاته الكامنة ، ومن سر الأنظمة الجماعية التعاونية التي جاء بها الإسلام وأقرتها الأمم التقدمية الحديثة . وسوف يعمل المؤتمر على إرشاد الجماهير الشعبية وتوجيهها لكي تبني الحياة الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والتعليمية والصحية والدفاعية بناءً جماعياً تعاونياً ، يساعد الحكومة على تحقيق أهدافها الثورية في أوساط الشعب بيد الشعب ، كما يساعد الشعب ، على تنفيذ أهدافه في أوساط الأجهزة الحكومية . ونحن المؤتمرون قد قررنا القرارات الآتية :

١- يؤكد المجتمعون في المؤتمر إيمانهم بالجمهورية وتمسكهم بها كنظام في اليمن لا بديل له ، بل ولا يحيص عنه ، حتى تبدل الأرض ومن عليها ، لأنها هي النظام الذي جاء به الإسلام ، ولأن الملكية مرفوضة في كتاب الله وشريعته ، ولذلك فإنهم يعاهدون الله على نصرته النظام الجمهوري وتدعيمه إلى آخر قطرة من دمانهم ، يوالون من يواله ويعادون من يعاديه ، ويعتبرون أعداء اليهود والاستعمار والرجعية وكل من يصر على إفساد النظام الجمهوري وتشويه عظمته بالاستغلال والانحراف أو التمييز بين المواطنين أو حرمانهم من حقهم في العدل والحرية والشورى ، وإذا كان الشعب سيحارب الأعداء والمتسللين من الخارج فكذلك يعاهد على صيانة النظام الجمهوري من كل زيغ قد يحدث داخل الأجهزة الحكومية عملاً بقوله عز وجل : ((يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين)) .

٢- يقرر المجتمعون بأنهم وجميع من يمثلونهم من جماهير المدن والقرى والقبائل متضامنون فيما بينهم ، فالعدل لهم جميعاً وهو حق مقدس . فهم متناصرون على هذا الحق ويد واحدة على كل من خالفه ، وعند الخلاف عليه فيما بينهم كفتات أو قبائل أو خلاف فيما بينهم وبين أى مسئول حكومى ، فإنهم يعاهدون الله على ألا يسلموا إلى سلاح ولا إلى الحيانة ، وإنما يرجعون إلى تحكيم شريعة الله بواسطة الهيئة الدائمة للمؤتمر وهي بدورها تتصل بالجهات المختصة فى الدولة .

٣- يضمن المؤتمر لإخوانهم الفارين والشاردين الذين غرر بهم أعداء الشعب ، الأمان وصيانة أعراضهم وأموالهم وعدم مؤاخذه أى فرد منهم بما أقترف من قبل عقد المؤتمر ، وإعلان الأمان لهم . وهذا عهد يعاهد المؤتمر عليه الله عهداً أكيداً لا ينقض ولا يحل ، وعلى إخواننا الشاردين الاستجابة لنداء المؤتمر بعودتهم إلى بلدتهم ووطنهم آمنين مطمئنين لا يمسهم سوء ولا مكروه ، ولا ينالهم أذى ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا ، وليكونوا عند حسن الظن بهم من احترام المواثيق والعهود وألا يحدثوا حدثاً ؛ ولا ينتقضوا عهداً ، وليعملوا بإخلاص فى سبيل تدعيم جمهوريتهم العادلة المتمشية مع كتاب الله وسنة رسوله ، والمقيمة لشريعة الإسلام العادلة من أجل إسعاد الشعب ورخائه . ومن نقض هذا العهد والميثاق فهو خائن لله ولرسوله ووطنه ويستحق العقوبة بحسب ما يقتضيه ، والمؤتمر يقوم باسم الشعب ضد من يخون أو يغير بهذا الميثاق .

٤- قرر المؤتمر تكوين جيش شعبى قوامه ثمانية وعشرون ألف مقاتل من جميع أبناء الشعب تحت قيادة شعبية يقوم بمواجهة كل متمرّد لا يستجيب لنداء المؤتمر الشعبى ، وذلك بجانب القوات المشتركة الرسمية ومقره الرئيسى مدينة (عمران) الخالدة .

٥- طالسب المؤتمر إعادة النظر فى المرتبات من أول مسؤول إلى آخر مسؤول ما عدا من مرتبه ثلاثون ريالاً ، ونقرر أن يكون الخصم كالاتى :

(أ) من فوق (٣٠) ريال إلى (١٠٠) يخصم (١٥) .

(ب) من (١٠٠) إلى (١٥٠) يخصم (٢٥) والوزراء وأعضاء مجلس الرئاسة يخصم ما فوق (٢٠٠) وتبقى لهم ثابتة .

(ج) لا يجوز أن يزيد مرتب أعلى موظف فى الدولة عن (٢٠٠) ريال .

وهذا مؤقت ينتهى بانتهاء المشاكل العسكرية .

٦- إن المؤتمر يعلن استنكاره الشديد للعدوان البريطانى الاستعمارى على بلادنا فى حريب ويؤيد الحكومة فيما اتخذته وتستخذه ضد بريطانيا من إجراءات سياسية فى المجال الدولى أو حرية للدفاع عن المناطق المعتدى عليها ، وإننا نحن معشر المجتمعين بقبائلنا وعلمائنا وضباطنا وجنودنا وشبابنا ، لنشهد الله والعالم أجمع وهيئة الأمم بأننا لن نقف مكتوفى الأيدى ضد العدوان البريطانى ، وإننا نتابع جهود حكومتنا الثورية ، فإن أجدت وسائلها السياسية لوقف هذا العدوان ، وإلا فإننا سنقاتل العدوان بالمثل عملاً بقوله تعالى ((ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)) وبالكلمة العربية الخالدة نسالم من يسالمنا ونعادى من يعادينا .

٧- إن شعبنا اليمني الذي يستفز العدوان البريطاني السعودي لينظر في إعجاب وإكبار إلى موقف الجمهورية العربية المتحدة من ثورته ووقوفها إلى جانبه للدفاع عن حدوده وبذلها التضحيات الغالية في سبيل حريته ونقضته وهو يعاهد الله على الوفاء لهذا الدم العربي الغالي ، وسوف يربط مصيره بمصير هذا الشعب العربي الشقيق لتحقيق الأخوة العربية الإسلامية عملاً بكتاب الله وسنة رسوله .

٨- يوجه المؤتمر بمناسبة انعقاده تحيته الصادقة وثقته البالغة إلى الرئيسين العظمين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد الله السلال ويؤكد للعالم تأييدهما والسير وراءهما ، ويحتقر الدعايات المعادية وسخافتهما وإشاعاتهما ، ويرجو للرئيس السلال الشفاء العاجل لكي يعود إلى ممارسة واجباته وينذل أقصى جهوده لإصلاح الأجهزة الحكومية ، كما يرجو منه العناية الكاملة بتنفيذ ما يتعلق بالحكومة من قرارات المؤتمر وتوصياته .

٩- يراقب المؤتمر في قلق بالغ ما تدبعه محطة عدن الاستعمارية ، وتروجه عن الدعوة الانفصالية المذهبية التي يروج لها المدعو عبد الرحمن البيضاني ، وعن الدس الوضع بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة ، ويناشدون كل محطات الإذاعة بالقاهرة وكل وسائل الإعلام فيها أن ترد على هذه الدعوة المسمومة ، وتدين المدعو عبد الرحمن البيضاني بما يستحق حتى تطمئن خواطر أبناء الشعب .

١٠- يناشد المؤتمر ضمائر كل دول العالم وشعوب العالم وهيئة الأمم وكل المنظمات التابعة لها ، ويلفت أنظار الجميع إلى الفظائع النكرة والاعتداءات الظالمة والمؤتمرات الإجرامية ، التي يقوم بها الاستعمار البريطاني والرجعية ضد جمهوريتنا العربية وضد وحدة الشعب وأمنه وسلامته وكل ذلك من أجل أن يستنزفوا دمه وثروته ويعطلوا حركته ويعوقوا تقدمه ويحرموه من حقه الطبيعي في اختيار المصير الجمهوري الذي ارتضاه .

كما يؤكد المؤتمر أن الجمهورية العربية المتحدة ، إنما جاءت بقواها إلى اليمن لكي تحمي حدوده من العدوان السافر ، وتساعد شعبنا على أن يأخذ حقه في الحياة حراً مطمئناً آمناً من كل عدوان خارجي ، وهي بذلك تعبر عن الضمير الإنساني الشريف وعن كل القيم الإنسانية الفاضلة .

١١- يطالب المؤتمر جميع الشعوب العربية الشقيقة وكل المنظمات العربية والإسلامية الحرة ، أن توازن الجمهورية العربية اليمنية على نيل حقه وصيانة حريتها ووحدها ، وأن تساعدوا بكل الوسائل ضد كل أنواع العدوان ، ضد كل المؤامرات الاستعمارية والرجعية ، وأن تطالب حكوماتها على الأقل بقطع العلاقات مع الحكومة البريطانية والسعودية إذا كانت جادة في نصرة حقنا نحن عرب اليمن في الحرية والسند والرخاء لتستطيع اليمن السير في ركب الحياة الحديثة جنباً إلى جنب مع شعوب الأمة العربية الناهضة ، وللمساهمة في الخطى النضالية نحو الوحدة العربية الشاملة ولاسترداد حقوق عرب فلسطين المغتصبة .

١٢- يتابع مؤتمر عمران بفخر واعتزاز موقف المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي في جنوب اليمن ، في نضاله المتواصل ضد الاستعمار والانفصاليين ؛ راجياً لهما النجاح ومؤيداً كل مساعيها الوطنية .

١٣- يؤيد مؤتمر عمران قرار الحكومة الذي اتخذته ضد المدعى عبد الرحمن البيضاني، من سحب الجنسية اليمنية ومنعه من دخول أرض الجمهورية العربية اليمنية ، كما يقر المؤتمر إدانته وكل من يتعاون معه بأى شكل من الأشكال بالخيانة العظمى للشعب اليمني.

١٤- بناء على أن الثورة قد رسخت واستقرت، وأن الجمهورية قد أصبحت في ضمان القوى الشعبية التي لا تقهر ولا تستهقر ولا تخون ولا يعجزها تعقب الخائنين ، فإن من حق هذه الجماهير أن تحترم الجمهورية رغبتها في تحويل محكمة الشعب العسكرية بصنعاء إلى محكمة شرعية يختار لها مجموعة من علماء الشرع الأحرار من كافة المناطق يتولون محاكمة جميع المتهمين الذين لم تصدر ضدهم أحكام أو من يتهم فيما بعد ، ويجب أن يكون حكم هذه المحكمة الشرعية نهائياً متحرراً من كل نفوذ غير نفوذ الشريعة السماوية المطهرة لضمان حق الإنسان الأساسى من أن لا جريمة إلا بنص ولا عقوبة إلا بعد محاكمة عادلة .

١٥- يطالب المؤتمر برفع القيادات العسكرية من المناطق التي لا تحتاج عمليات عسكرية في القضاة والسواحي ، وأما المناطق التي يلزم بقاؤها فيجب أن تنحصر مهمتها في الشؤون العسكرية فقط على أن يتحمل إدارة شؤون هذه المناطق العمال والحكام والشرطة .

١٦- يطالب المؤتمر أعضاء مجلس الرئاسة بأن يؤدوا الأمانة التي في أعناقهم نحو شعبهم وبلادهم ، وسيحاسبهم على كل تقصير ، كما يطالب المؤتمر باعتبار مجلس الشيوخ الأعلى هو المجلس الشعبى الذى يمثل الشعب ، على أن تضم إليه اللجنة المركزية ومجموعة أخرى من العلماء العاملين وذوى رأى الصالح باختيار مجلس الشيوخ نفسه ويسمى مجلس الشورى اليمنى ، ويتولى مناقشة وتوجيه المسؤولين في أجهزة الدولة على أن يكون مجلساً دائماً للبلاد ، ويبقى أعضاؤه الحاليون ومن سينضم إليهم بصورة مؤقتة حسب الدستور إلى أن يتم الانتخاب العام في البلاد ، كما يطالب المؤتمر بتحديد المسؤوليات وتكوين جهاز لمراقبة الموظفين الذين يمثلون بواجبات وظائفهم ومحاكمة كل من ينحرف عن واجبه أو يثبت عنه محسوبية أو رشوة أو ظلم أو أى شيء يضر بمصالح الشعب .

١٧- يجب على الحكومة تنفيذ رغبات الشعب اليمنى المتمثلة في القرارات الصادرة في مؤتمر عمران الخالد .

١٨- نطالب بتخصيص معتقلات سياسية .

١٩- إلغاء عقوبات العهد البائد وأساليبه المناهية لشريعة الإسلام العادلة .

٢٠- إعادة النظر في الرتب العسكرية التي منحت منذ قيام الثورة ولا يجوز منحها إلا لمستحقها عن جدارة وذوى الماضى الشريف .

٢١- تنتخب الهيئة العامة للمؤتمر أمانة عامة للمؤتمر تتولى التعقيب على تنفيذ قرارات المؤتمر سواء ما كان منها واجباً حكومياً أو شعبياً ، وتتألف الأمانة العامة من العلماء والمشايع والشباب المستقيم ويكون مساعد الرئيس والسكرتارية ضمن أعضائها .

٢٢- يؤكد المؤتمر أن أعضائه جميعاً ، ومجلس شورى المؤتمر ، والأمانة العامة ، ورئاستها ، كلها مؤقتة تنتهى صلاحيتها بعد إجراء الانتخابات ، يحل محلها في الجلسة القادمة للمؤتمر ولا يمنع هذا أن يرشح الجميع أو البعض أنفسهم للانتخابات مرة أخرى .

٢٣- يعقد المؤتمر جلساته الدورية كل ستة أشهر ويجوز للأمانة العامة استدعاء مجلس شورى المؤتمر في أى وقت تراه عند الضرورة .

٢٤- على الأمانة العامة أن تصدر خلال ستة أشهر قانوناً للمؤتمر ومشروع ميثاق دائم ليتم إقراره في المؤتمر القادم بعد مناقشته .

٢٥- للأمانة العامة أن تستعين لتنفيذ قرارات المؤتمر بتأليف لجان من كافة الفئات وعليها أن تنشر تعاليم المؤتمر على جميع المواطنين ، وأن تساعد على تطبيقها بصورة ثابتة منظمة وأن تضع القوانين واللوائح التي تساعد على التنفيذ .

٢٦- نعهد الله على أن ينصح كل منا في العمل لله ولرسوله وللحكام الجمهوريين الإسلاميين وعامتهم ، وأن نكون يداً واحدة مع الحق آمرين بالمعروف ناهين عن المنكر أينما كان ، وممن كان ، مقيمين لكتاب الله وسنة رسوله وأن يحمى كل منا الآخر مما يحمى منه نفسه وولده وأهله مهما كان ، مستقيماً على كتاب الله وسنة رسوله عن طريق الحق ، ومن خان العهد هذا فكلنا حرب عليه فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام .

٢٧- نطالب رئيس الجمهورية بالدستور وأن يكون لنا مجلس الوزراء بدلاً من المجلس التنفيذي ويعين له صلاحيات كاملة وعلى أبي الأحرار أن يتعين مجلس الوزراء ونحن نحمله هذه المسؤولية بالنيابة عنا ونشدد بسرعة التنفيذ (*)

(*) عفيف : الحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٣٩ - ٣٤٥ .

الملحق الثاني

مؤتمر (خمر) للسلام ١٩٦٥

نص القسم الذي أقسمه المؤتمرون

((نقسم بالله العظيم ثم نقسم بشرفنا وشرف شعبنا وشرف قبائلنا وشرف جيشنا . أن نحافظ على وحدة الوطن . ووحدة الكلمة . ووحدة الصف . ووحدة القلوب اخوة متعاونين . وأن ننفذ قرارات مؤتمر السلام . وأن نجند أنفسنا ومن نغلهم لتحقيق وتنفيذ هذه القرارات مهما كانت التضحيات والله على ما نقول شهيد .)) ١٩٦٥/٥/٥

من أجل اليمن العزيزة .

وأي سبيل شعبها العظيم .

وإذعانا لقداسة الشريعة الإسلامية الغراء التي تدعو إلى حقن دماء المسلمين على أساس الحق والعدل . وحيطة لكرامة هذا الشعب والحفاظ على مقوماته كشعب حي يبنى ويعمر .

وإيقافاً لعوامل التخريب والتدمير في ربوع اليمن ، والتمزق والتناحر بين أبناء الشعب . وسعياً وراء المودة والإخاء والصداقة الشريفة النبيلة مع الأشقاء والجيران .

وفاء لدماء الشهداء الذين سقطوا صرعى بأيدي المخربين والمعتدين وهم يعملون للسلام في بلادهم .

وحسماً لأسباب المآسى التي تفكك النساء وتيتم الأطفال وتشوه الرجال ..

من أجل هذا كله قامت الدعوة لعقد مؤتمر سلام بين أبناء اليمن يضعون فيه الحلول السليمة للخلافات القائمة بينهم ، ويمدون يد المودة والصداقة لجيرانهم حتى يعيش أبناء اليمن في سلام يعمرون أرضهم ويتبنون بلادهم .

ولضمان هذا السلام المأمول ودوام استمراره وحياطته من عوامل التخريب والإرباك، تحدت الوسائل التي تكفل ذلك السلام وتصونه وتحميه في مطالب محددة دقيقة واضحة.

ومن أجل تنفيذها والالتزام بها في الداخل والخارج ، انعقد مؤتمر السلام الذي حضره كل رجالات السيمن من كل قبيلة ومنطقة في مدينة خمر ، بين يومى أول ورابع محرم الحرام عام ألف وثلاثمائة وخمسة وثمانين هجرية الموافق ما بين الثاني والخامس من مايو سنة ١٩٦٥م، وهو المؤتمر الذي دعا إليه أبو الأحرار وشهيد اليمن القاضي محمد محمود الزبيرى .

اليوم ونحن نجتمع في هذا المؤتمر الكبير ، يطل علينا الله سبحانه وتعالى من علياء سمائه لينظر ما ذا نحن صانعون بأنفسنا وبلادنا ..

تقرر ما يلي :

أولاً - تشكيل هيئة دائمة للسلم الوطنى ، وتتولى الاتصال بشقى الطرق والوسائل ببقية القبائل المغرر بها ، سواء بالاتصال المباشر أو المراسلة ، للتوصل معهم إلى التفاهم الأخرى التام الذى يؤدى إلى إقرار السلام والوئام ووحدة الكلمة ، كما تتولى تقديم الاقتراحات اللازمة إلى الحكومة للقيام بالإجراءات اللازمة لتساعدهم على نجاح مهمتهم . وتتألف الهيئة من تسعة أعضاء ، خمسة من المشايخ وأربعة من العلماء .

ثانياً - يمنح مؤتمر السلام اليمنى الثقة للوزارة القائمة .

ثالثاً - يؤكد المؤتمر على رئيس الوزراء الالتزام بالبرنامج الذى أعلنه رئيس الوزراء مع الاهتمام بما يلي :

(أ) العمل بمختلف السبل والوسائل لإنهاء حالة الحرب وإقرار السلام

(ب) تنظيم يحدد العلاقات مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة على هدى قرارات المؤتمر وروحه .

(جـ) السعى لإيقاف حالة التوتر فى العلاقات مع الجيران .

(د) إنشاء الجيش الوطنى ودعم قوى الأمن .

(هـ) تنمية ودعم الاقتصاد الوطنى .

(و) العمل على تصحيح الأوضاع فى جميع الأجهزة والدوائر الحكومية باختيار الأكفاء المخلصين ذوى النزاهة والاستقامة .

رابعاً - يؤكد المؤتمر ضرورة المبادرة بإرسال وفود إلى الدول العربية جميعاً من أجل التعاون على إنهاء حالة الحرب وإقرار السلام فى اليمن .

خامساً - قرر المؤتمر تنفيذ المطالب الأساسية التى وضعها شهيدنا العظيم أبو الأحرار الأستاذ محمد محمود الزبيرى ورفاقه المستقلون فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤م وهذه هى المطالب الأساسية التى يجب أن تقوم الدولة على أساسها :

١- تعديل الدستور

٢- إقامة مجلس جهورى .

٣- تأليف مجلس الشورى .

٤- إعلان قيام تنظيم شعبى شامل .

٥- تكوين جيش وطنى قوى .

٦- تأليف مجلس دفاع وطنى .

٧- تشكيل محكمة شرعية عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب .

سادساً - تكوين لجنة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر تتولى المهام الآتية :

(أ) مراقبة الحكومة والتعاون معها لتنفيذ قرارات المؤتمر .

(ب) العمل على اتخاذ الخطوات الكفيلة بانتخاب مجلس الشورى في أسرع وقت ممكن لا يتعدى ثلاثة أشهر .

(ج) مزاولة اختصاصات مجلس الشورى المنصوص عليها في الدستور المعدل حتى يتم تشكيل المجلس
سابعاً - يحى المؤتمر نضال الجنوب اليمنى في سبيل الحرية والخلاص من أغلال الاستعمار، ويهيب بالمنظمات
الشعبية والقوى الوطنية لتوحيد كلمتها وضم صفوفها .

ثامناً - يشكر المؤتمر باسم الشعب اليمنى الجمهورية العربية المتحدة على ما قدمته من عون للثورة اليمنية
ولشعب الجمهورية العربية اليمنية ، ويقدمون الدماء الزكية وأرواح الشهداء الطاهرة التي حققت المعاني
السامية للأخوة العربية .

تاسعاً - يرحب المؤتمر في تقدير وامتنان بالقرار الأخوى الذى أصدره المؤتمر الإسلامى المنعقد في مكة المكرمة ،
وذلك بالسعى لإقرار السلام في اليمن . (*)

(*) عفيف : الحركة الوطنية في اليمن ، سبق ذكره ، ص ٣٤٩ - ٣٥٣ .

الملحق الثالث

ميثاق الطائف

من أجل اليمن العزيرة ، وفي سبيل إسعاد شعبها الأبي ، وإذعاناً للشريعة الإسلامية الغراء ، وتحجباً لاستمرار المأساة التي أنزلت باليمن الحن والكوارث ، وإيماناً بمبدأ حق الشعب اليمني في تقرير مصيره واختيار النظام الذي يرتضيه بدون أى مؤثر خارجي ، فقد قرر الموقعون أدناه .. الذين يمثلون مختلف فئات الشعب وقبائل اليمن وعاهدوا الله على الالتزام بالمبادئ التالية :

أولاً - نصره دين الله وإعلان كلمته ، والتقيّد بتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء .

ثانياً - وضع مصلحة اليمن ووحدة أراضيه فوق كل اعتبار .

ثالثاً - التعاون بنية صادقة وتصميم مخلص على وقف المأساة التي تعيشها اليمن ، وإيجاد الحلول لتوحيد جهود الشعب اليمني للحفاظ على أمن البلاد وسلامتها .

رابعاً - وقد أعطى المجتمعون عهداً أمام الله بأن لا يحمل أحد منهم لا هو ولا من يمثله سلاحاً ، بقصد الاعتداء والتآمر على أخيه اليمني .

خامساً - نسيان الماضي البعيد والقريب بآلامه وأحزانه ، وشروره وآثامه ، ونبذ الأحقاد التي خلفتها السنون ، لينعم اليمن العزيز على قلوبنا جميعاً بشعب موحد متضامن ، تسوده روح المودة والإخاء ، قادر على بناء مستقبله والسير ببلده - بمساعدة شقيقاته العربية - إلى ذرى الجدد والتقدم والرفق .

سادساً - إفلاح الجبال أمام الشعب اليمني ليعلم إرادته الحرة في تقرير مصيره واختيار نظام الحكم الذي يرتضونه ، بعيداً عن كل مؤثر خارجي ، وبعد انسحاب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة وإيقاف المساعدات السعودية .

وتحقيقاً لهذه المبادئ فإن المجتمعين يعتقدون جازمين - بعد أن تدارسوا جميع الظروف والملابسات التي أحاطت بالنزاع القائم في اليمن - بأنه لا مخرج واقعيّ من هذه المأساة إلا بالمرور بفترة انتقال ، تبنى على الأسس التالية ، وهم يرجون جميع الوسطاء الذين يسعون مخلصين لإحلال السلام في ربوع اليمن مساعدتهم على تحقيقها . وهي :

١- إقامة دولة اليمن تحت اسم ((الدولة اليمنية الإسلامية)) وتقوم على أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، ويسير أعمال هذه الدولة بصورة مؤقتة :

(أ) مجلس دولة يقوم باختصاصات رئيس الدولة ، ويتألف من سبعة إلى ثمانية أعضاء ، وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية .

(ب) مجلس وزاري يقوم باختصاصات السلطة التنفيذية ، ويتألف من ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين وزيراً ، وتمثل فيه العناصر الواعية من مختلف الفئات اليمنية .

(جـ) مجلس شورى يوجه ويشرف على أعمال مجلس الوزراء ويساعده فى أداء مهمته ، ويتألف من ثمانين عضواً ، وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية .

٢- مهمة هذه الأجهزة الحكومية المؤقتة هى :

(أ) توطيد الأمن الداخلى والإشراف على سحب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، وإيقاف المساعدات السعودية .

(ب) التهيئة لإجراء استفتاء عام فى اليمن ينبثق عنه تقرير النظام الأساسى للحكم .

واجتمعون يدعون جميع إخوانهم فى اليمن على اختلاف نزعاتهم ومبادئهم ، إلى الانضمام إليهم للخروج باليمن العزيزة من هذه المأساة ، على أساس المبادئ الواردة فى هذه الميثاق ، وإعلانهم تمسكهم بها ، وموافقتهم على هذا الميثاق لحل هذه المشكلة . وإلى أن يتم تجاوز الفئات اليمنية غير الممثلة فى هذا الاجتماع على ذلك ، فإن المجتمعين سينسقون العمل فيما بينهم ، ومع من سينضم إليهم باذلين جهدهم ، متضامنين للتوصل إلى تحقيق ما جاء فى هذا الميثاق . وهم يتطلعون فى فترة الانتقال وما بعدها - بعد تمام الاتفاق بين جميع الفئات اليمنية المختلفة - إلى المساعدة المادية التى تقدمها الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجميع دول الجامعة العربية ، وذلك ليتمكن الشعب اليمنى من بناء بلده وتطويره .

سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يوحد كلمة العرب والمسلمين لما فيه صلاح دينهم ودنياهم والله ولى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الطائف : ١٠ آب ١٩٦٥ م - ١٣ ربيع الثانى ١٣٨٥ هـ

التوقيع

٥٤١ توقيعاً يمثلون مشايخ وعلماء ورجالات اليمن من الملكيين والجمهوريين وكتلة الوسط

الملحق الرابع
جداول الكتاب
الجدول رقم (١)

أعضاء مجلس قيادة الثورة - التشكيل الأول (٢٧ سبتمبر ١٩٦٢)

الاسم	الرتبة العسكرية	محل المولد	الانتماء الاجتماعي	ملاحظات
عبد الله السلال	عقيد	صنعاء	عائلة حرفية	شارك في حركة ٤٨ واعتقل في سجن حجة حتى عام ١٩٥٢ .
حمود الجائفي	زعيم (عميد)	صنعاء	عائلة قبلية	مدير ميناء الحديد وقائد المنطقة العسكرية
عبد اللطيف ضيف الله	نقيب	النادرة-إب	عائلة فلاحية	كبير المعلمين بالكلية الحربية
عبد الله جزيان	نقيب	برط - بكيل	عائلة قبلية	شغل منصب مدير الكلية الحربية
علي عبد المغني	ملازم ثان	المسقا-إب	عائلة فلاحية	الذراع العسكري لثورة ٢٦ سبتمبر
سعد الأشول	ملازم ثان	بني الحارث- صنعاء	عائلة فلاحية	استشهد في معركة الدفاع عن صنعاء (حصار السبعين)
أحمد الرحومي	ملازم ثان	صنعاء	عائلة حرفية	ضابط شرطة وعضو ناشط في تنظيم الضباط الأحرار
صالح الرحبي	ملازم ثان	الرحبة- صنعاء	عائلة فلاحية	كان قائد المجموعة التي حاولت اقتحام قصر السلاح ، استشهد ثالث يوم بعد الثورة
محمد مفرح	ملازم ثان	عمران - صنعاء	عائلة فلاحية	ضابط جيش وعضو ناشط في تنظيم الضباط الأحرار

الجدول رقم (٢)

أعضاء مجلس قيادة الثورة - التشكيل الثانى (٣١ أكتوبر ١٩٦٢)

الاسم	الرتبة العسكرية	محل الميلاد	الانتماء الاجتماعي	ملاحظات
عبد الله السلال	عميد	صنعاء	عائلة حرفية	أصبح رئيساً للجمهورية والمجلس والحكومة
د/ عبد الرحمن البيضاى	دكتوراه فى الاقتصاد	القاهرة - مصر	عائلة مهاجرة	عضو ناشط فى الاتحاد اليمنى ونائب رئيس الجمهورية
عبد الله جزيان	عقيد	برط - بكيل	عائلة قبلية	رقى إلى رتبة العقيد
محمد قائد سيف	نقيب (رئيس)	القيطة - تعز	عائلة تجارية	شارك فى انقلاب مارس ١٩٥٥
عبد الرحيم عبد الله	طيار نقل عسكري	ذبحان - تعز	عائلة فلاحية	عضو فى تنظيم الضباط الأحرار - فرع القاهرة
عبد اللطيف ضيف الله	عميد	النادرة - إب	عائلة فلاحية	عضو فى الحكومة وزيراً للداخلية
عبد الرحمن الإريانى	قاضي	يوم - إب	عائلة دينية	شارك فى حركة ١٩٤٨ وانقلاب ١٩٥٥
عبد السلام صبرة	قاضي	صنعاء	عائلة موظفين	شارك فى التحريض لقيام ثورة ٢٦
حسن العمري	عقيد	الخداء	عائلة موظفين	شارك فى حركة ١٩٤٨ الدستورية
سعد الأشول	ملازم أول	بنى الحارث - صنعاء	عائلة فلاحية	استشهد فى حى الإذاعة بصنعاء فى معركة السبعين فى يناير ١٩٦٨ من جراء القصف المدفعى الملكى للمدينة
محمد مفرح	ملازم أول	عمران - صنعاء	عائلة فلاحية	عضو ناشط فى حركة الضباط الأحرار

محمد الماخذي	نقيب (رئيس)	صنعاء	عائلة موظفين	شارك في حركة ١٩٤٨ الدستورية
محمد الأهنومي	نقيب (رئيس)	الأهنوم	عائلة موظفين	رئيس محكمة أمن الدولة في عهد السلالة
حسين الدفيعي	نقيب (رئيس)	صنعاء	عائلة موظفين	رئيس مجلس للعميد هادي عيسى
عبد الغني مطهر	مدي	الأعروقي - تعز	عائلة تجارية	عضو في تنظيم الضباط الأحرار - فرع تعز
علي محمد سعيد	مدي	الأعروقي - تعز	عائلة تجارية	ساهم في التمويل المالي لتنظيم الضباط الأحرار
عبد القوى حاميم	مدي	القيطة - تعز	عائلة فلاحية	اغتيال من قبل جماعة مدير جرك الراهدة الشيخ هزاع البدوي
محمد مهيب ثابت	مدي	الأعروقي - تعز	عائلة تجارية	عين وزيراً للمغتربين في حكومة السلالة الثانية

الجدول رقم (٣)

الاسم	المنصب السياسي	محل الميلاد	الانتماء الاجتماعي
العميد عبد الله السلال	رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة	صنعاء	عائلة حرفية
العقيد حسن بن حسين العمري	وزير المواصلات	الحدا - ذمار	عائلة موظفين
النقيب عبد اللطيف ضيف الله	وزير الداخلية	السدة - إب	عائلة فلاحية
النقيب محمد أحمد الأهنومي	وزير التموين	الأهنوم - الحديدة	عائلة فلاحية
النقيب محمد قائد سيف	مستشار رئيس الجمهورية	القبطة - تعز	عائلة تجارية
الكاتب عبد الرحيم عبد الله	وزير الطيران	ذبحان - تعز	عائلة فلاحية
الملازم صالح علي الأشول	عضو فاعل في تنظيم الضباط الأحرار	بني الحارث - صنعاء	عائلة فلاحية
الملازم محمد مطهر زيد	رئيس هيئة الأركان	بيت الخذلاي - شهارة	عائلة فلاحية
الملازم عبد الله الجانقي	عضو فاعل في تنظيم الضباط الأحرار	همدان - صنعاء	عائلة فلاحية
الملازم علي قاسم المؤيد	عضو فاعل في تنظيم الضباط الأحرار	العبيسة - شهارة	عائلة فلاحية
الملازم أحمد بن أحمد الرحومي	عضو فاعل في تنظيم الضباط الأحرار	وادي ظهر - صنعاء	عائلة حرفية
الملازم حسين شرف الكيسي	عضو فاعل في تنظيم الضباط الأحرار	خولان - صنعاء	عائلة موظفين
الملازم أحمد علي الوشلي	عضو فاعل في تنظيم الضباط الأحرار	الأهنوم - شهارة	عائلة موظفين

الملازم عبد الله المؤيد	عضو فاعل في تنظيم الضباط الأحرار	ذهبان - صنعاء	عائلة موظفين
الملازم عبد الكريم الحوري	عضو فاعل في تنظيم الضباط الأحرار	حورة - حجة	عائلة فلاحيه
القاضي عبد الرحمن الإرياني	عضو مجلس قيادة الثورة	إريان - إب	عائلة موظفين
القاضي محمد محمود الزبيري	عضو المكتب السياسي	صنعاء	عائلة موظفين
القاضي عبد السلام صيرة	عضو مجلس الرئاسة	صنعاء	عائلة موظفين
الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر	وزير الداخلية	عمران - صنعاء	عائلة مشايخية
الشيخ مطيع دماج	عضو مؤسس لحزب الأحرار اليمني	برط - بكيل	عائلة مشايخية
الشيخ أمين حسن أبو رأس	شيخ معارض للنظام الملكي	برط - بكيل	عائلة مشايخية
الشيخ أحمد سيف الشرجي	شيخ معارض للنظام الملكي	شرحب - تعز	عائلة مشايخية
الشيخ أمين عبد الواسع نعمان	شيخ معارض للنظام الملكي	ذبحان - تعز	عائلة مشايخية
الشيخ يحيى منصور نصر	شيخ معارض للنظام الملكي	العدين - إب	عائلة مشايخية
الشيخ علي بن ناجي القوسي	شيخ معارض للنظام الملكي	الحدان - بكيل	عائلة مشايخية
الشيخ محمد عبدالله مناع	شيخ معارض للنظام الملكي	صعدة - صعدة	عائلة مشايخية
الشيخ جابر الله القردعي	شيخ معارض للنظام الملكي	قيفة - مأرب	عائلة مشايخية
الشيخ سنان أبو لحوم	شيخ معارض للنظام الملكي	قم - صنعاء	عائلة مشايخية
الشيخ نعمان بن قائد بن راجح	شيخ معارض للنظام الملكي	همدان - حاشد	عائلة مشايخية
الشيخ هزاع البدوي	مدير جمر ك الراهدة	دمنة خدير - تعز	عائلة تجارية
الشيخ عثمان محجب	من كبار ملاك الأرض	حرض - الحديدة	عائلة موظفين
الاستاذ محمد علي الأسود	عضو مجلس قيادة الثورة	ديع - تعز	عائلة تجارية

جدول رقم (٤)

عضوية المكتب السياسي (يناير ١٩٦٤)

الاسم	المنصب الشاغر	محل الميلاد	الانتماء الاجتماعي
عبد الله السلال	رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة	صنعاء	عائلة حرفية
حسن العمري	وزيراً للمواصلات	الحدا - بكيل	عائلة موظفين
محمد مطهر زيد	رئيس هيئة الأركان	بيت الخذلان - شهارة	عائلة موظفين
عبد الرحمن الإرياني	وزيراً للعدل	يريم - إب	عائلة دينية
محمد محمود الزبيري	وزيراً للمعارف	صنعاء	عائلة دينية - تجارية
عبد السلام صيرة	وزيراً لشئون القبائل	صنعاء	عائلة موظفين
محمد علي عثمان	عضو مجلس الشيوخ - لواء تعز	جبل صبر - تعز	عائلة فلاحية
محمد أحمد نعمان (الابن)	عضو ناشط في الاتحاد اليمني	ذبحان - تعز	عائلة فلاحية
عبد القوى حاميم	عضو مجلس قيادة الثورة	القيطة - تعز	عائلة فلاحية

جدول رقم (٥)

اللجنة المركزية لشئون القبائل

الاسم	الانتماء الاجتماعي	الانتماء القبلي	ملاحظات
إبراهيم حاميم	ششيخ	دمنة خدير - تعز	
أحمد حسين ضبعان	شيخ	مرهبة عرام - عمران	
أحمد عبد ربه العواضي	شيخ	قيفة - مأرب	أيد الوجود المصري ، تعرض للتنصيف الجسدية من قبل قيادة المجلس الجمهوري عام ١٩٧٢
درهم أبو لحوم	شيخ	بكيل - نهم	
سالم عبد القوى الحميقاني	شيخ	البيضاء - رداع	
عبد الولي القيري	شيخ	بكيل - خولان	
عبد الوهاب دويد	شيخ	بكيل - خولان	
علي بن ناجي الشايف	شيخ	برط - بكيل	
علي صغير شامي	شيخ	الزهرة - عك	
علي بن علي الرويشان	شيخ	بكيل - خولان	
غالب بن ناصر الأحمر	شيخ	عمران - صنعاء	
محمد أحمد الحباري	شيخ	بكيل - أرحب	
محمد حفظ الله الزوم	شيخ	الشعر - مذحج	
مشلي القايفي	شيخ	خارف - حاشد	
منصور بن راجح	شيخ	عيال سريح - بكيل	
ناصر علي البخيتي	شيخ	السيلا - الحذاء	

فهرس المصادر والمراجع

(أ) الكتب باللغة العربية :

- أباضة ، فاروق عثمان : الحكم العثماني في اليمن (١٩٧٢-١٩١٨) . القاهرة : المكتبة العربية ، ١٩٧٥ .
- إبراهيم ، سعد الدين وآخرون : مصر والعروبة وثورة يوليو . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ .
- أبو زهرة ، محمد : الإمام زيد ، حياته وعصره ، آراؤه وفقهه . بيروت : دار الندوة الجديدة ، ١٩٥٩ .
- نفسه : تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية . القاهرة : دار الفكر العربي ، د . ت .
- أبو طالب ، حسن : الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ .
- أبو عز الدين ، نجيب : عشرون عاماً في خدمة اليمن . بيروت : دار الباحث ، ١٩٩٠ .
- أبو غام ، فضل : البنية القبلية في اليمن . دمشق : مكتبة الكتاب العربي ، ١٩٨٥ .
- نفسه : القبيلة والدولة في اليمن . القاهرة : دار المنار ، ١٩٩٠ .
- أبونقي ، سلفاتور : ملكة الإمام يحيى (ترجمة طه فوزي) . القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٤٧ .
- أحمد ، حسن خضري : قيام الدولة الزيدية في اليمن . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦ .
- أحمد ، رفعت سيد : الدين والدولة والثورة . القاهرة : الدار الشرقية ، ١٩٨٩ .
- أحمد ، يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .
- أدهل ، عبده حسين سليمان : الاستقلال الضائع الملف المنسى لأحداث اليمن الجنوبية القاهرة : دار العهد للطباعة والنشر ، ١٩٩٣ .
- الأسودي ، محمد علي : حركة الأحرار اليمنيين والبحث عن الحقيقة الغائبة . القاهرة : ١٩٨٧ .
- الأشول ، ناجي علي : الجيش والحركة الوطنية في اليمن . صنعاء : مطابع دار الشؤون العامة والتوجيه المعنوي ، ١٩٨٥ .
- الأكوع ، إسماعيل بن علي : هجر العلم ومعاقله في اليمن (٥ أجزاء) . بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٥ .
- نفسه : الزيدية نشأتها ومعتقداتها . بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٣ .
- الأكوع ، محمد بن علي : حياة عالم وأمير يحيى بن محمد الإرياني وإسماعيل بن محمد بإسلامة الكندي وصفحة مجهولة من تاريخ اليمن المعاصر . صنعاء : مكتبة الجيل الجديد ، ١٩٨٧ .

- نفسه : المدارس الإسلامية في اليمن . دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٠ .
- الأنصاري ، محمد جابر : تكوين العرب السياسي ومفزي الدولة القطرية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥ .
- أوبالانس ، إدجار : اليمن الثورة الحرب حتى عام ١٩٧٠ (تحقيق دكتور عبد الحالق محمد لاشين) القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٥ .
- ايلينا ، جلوفوفسكايا ك : التطور السياسي في اليمن ١٩٦٢ - ١٩٨٥ مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ١٩٩٤ .
- نفسه : ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن بيروت دار ابن خلدون ، ١٩٨٢ .
- باديب ، سعيد محمد : الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي ١٩٦٢ - ١٩٧٠ . دار الساقي ومركز الدراسات الإيرانية والعربية ، ١٩٩٠ .
- باسندوه ، محمد سالم : قضية الجنوب اليمني المختل في الأمم المتحدة . القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٩٠ .
- بايندر ، ليونارد : الثورة العقائدية في الشرق الأوسط . (ترجمة خيرى حماد) القاهرة : دار القلم ، ١٩٦٦ .
- بحيرى ، مروان وآخرون : الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ .
- الراوى ، راشد : اليمن والانقلاب الأخير . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .
- البردوني ، عبد الله : الثقافة والثورة في اليمن . دمشق : مطبعة الكاتب العربى ، ١٩٩١ .
- نفسه : رحلة في الشعر اليمني قديمه وحديثه . بيروت : دار العودة ، ص ١٩٨٢ .
- نفسه : من أول قصيدة إلى آخر طلقة . بيروت : دار الخداعة ، ١٩٩٣ .
- نفسه : اليمن الجمهورى . دمشق : الكاتب العربى ، ١٩٨٣ .
- البرطى ، سفيان أحمد : شهداء الثورة . بغداد : المكتبة الوطنية ، ١٩٧٧ .
- بeker ، عبد الرحمن طيب : المجاهد الشهيد محمد محمود الزبيرى . صنعاء : مطابع المختار الإسلامى ، ١٩٩٠ .
- نفسه : النعمان ثمانون عاماً من حياة النعمان . صنعاء : ١٩٩٠ .
- البغدادي ، عبد القاهر : الفرق بين الفرق . القاهرة : مطبعة المعارف ، ١٩٧٣ .
- البينا ، حسن : مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا بيروت : المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر ، ١٩٨٣ .
- البيضاى ، عبد الرحمن : أوجاع اليمن . صنعاء : الاتفاق للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ .
- نفسه : مصر وثورة اليمن . القاهرة : مطبعة دار المعارف ، ١٩٩٣ .
- تامر ، عارف : الإمامة في الإسلام . بيروت : دار الأضواء ، ص ١٩٩٨ .
- الجاوى ، عمر : حصار صنعاء . عدن : مؤسسة صوت العمال ، ١٩٧٥ .

- نفسه : الزبيرى شاعر الوطنية . عدن : مطبعة الجمهورية ، ١٩٧٢ .
- جزيان ، عبد الله : التاريخ السرى للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٢ . بيروت : منشورات
المصر الحديث ، ١٩٨٧ .
- الجناحي ، سعيد أحمد : الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة . دمشق : مطبعة الكاتب العربى ،
١٩٩٢ .
- حارب ، عبد الرحمن يوسف : الوحدة اليمنية - التاريخ ، الواقع ، المستقبل . الشارقة : دار الثقافة العربية ،
١٩٩٠ .
- الحارثى ، صالح بن أحمد ناصر : الزامل فى الحرب والمناسبات . دمشق : مطبعة الكاتب العربى ، ١٩٩٠ .
- الحيشى ، عبد الله محمد الصوفية والفقهاء فى اليمن . القاهرة : دار نشر الثقافية ، ١٩٧٦ .
- الحجيرى ، محمد بن أحمد : مجموع بلدان اليمن وقبائلها ، (جزءان) . بيروت : دار النفائس ، ١٩٨٤ .
- نفسه : مساجد صنعاء عامرها وموفيها . صنعاء : مكتبة اليمن الكبرى ، ١٣٩٨هـ .
- حسن ، حنفى : الدين والثورة فى مصر ، (٨ أجزاء) . القاهرة : مكتبة مديولى ، ١٩٧٧ .
- الحسنى ، السيد عبد الله : مؤتمر حرض وثائق ومحاضر . بيروت : دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٦ .
- الحكيمى ، عبد الله على : دعوة الأحرار . دمشق : دار المختار ، ١٩٨١ .
- الحلوجى ، عبد الستار : الزبيرى شاعر اليمن . القاهرة : مطبعة الكيلانى ، ١٩٦٨ .
- حزة ، فؤاد : قلب جزيرة العرب . الرياض : مكتبة النصر الحديثة ، ١٩٦٨ .
- الحشرش ، فتوح عبد المحسن : تاريخ العلاقات السعودية اليمنية . الكويت : منشورات ذات السلاسل ،
١٩٨٣ .
- الرحومى ، أحمد وآخرون : أسرار ووثائق الثورة اليمنية . بيروت : دار العودة ، ١٩٧٨ .
- الرئيس ، رياض نجيب : رياح الجنوب اليمن ودوره فى الجزيرة العربية . بيروت : مؤسسة رياض الرئيس ،
١٩٩٨ .
- الزبيرى ، محمد محمود : البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . القاهرة :
مطبعة الحرية ، ١٩٤١ .
- نفسه : دعوة الأحرار ووحدة الشعب . عدن : مطبعة الجماهير ، ١٩٥٦ .
- نفسه : الخدعة الكبرى فى السياسة العربية . القاهرة : د . ت .
- نفسه : ديوان الزبيرى . بيروت : دار العودة ، ١٩٧٨ .
- نفسه : مأساة واق الواق . بيروت : دار العودة ، ١٩٨٨ .
- نفسه : الإمامة وخطرها على الوحدة اليمنية . القاهرة : د . ت .
- زرتوقة ، صلاح سالم : أنماط الاستيلاء على السلطة فى الدول العربية . القاهرة : مكتبة مديولى ، ١٩٩٢ .

- زيد ، علي محمد : تيارات معتزلة اليمن في القرن السادس الهجري . بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ .

- نفسه : معتزلة اليمن دولة الهادي وفكره . بيروت : دار العودة ، ١٩٨١ .

- الزيدى ، مفيد : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨ - ١٩٧١ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ .

- سالم ، سيد مصطفى : البريد الأدبي حلقة مفقودة من حركة التنوير في اليمن دراسة ونصوص . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٩ .

- نفسه : تكوين اليمن الحديث (١٩٠٤ - ١٩٤٨) . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٤٨ .

- نفسه : مجلة الحكمة اليمنية (١٥٣٨ - ١٦٣٥) . القاهرة : مطبعة الحيلوى ، ١٩٧٨ .

- نفسه : وثائق يمنية دراسة وثائقية تاريخية . القاهرة : المطبعة الفنية ، ١٩٨٥ .

- السقاف ، أبو بكر : دراسات فكرية وأدبية . بيروت : دار العودة ، ١٩٧٧ .

- السقاف ، أحمد : أنا عائد من جنوب الجزيرة العربية . الكويت : مطبعة الأبناء ، ١٩٨٥ .

- السلال ، عبد الله وآخرون : ثورة اليمن الدستورية . صنعاء : دار الكلمة ، ١٩٨٥ .

- سلام ، قاسم : البعث والوطن العربي . باريس : منشورات العالم العربي ، ١٩٨٠ .

- سلطان ، عبد الرحمن : الثورة اليمنية وقضايا المستقبل . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٧٩ .

- سميع ، صالح حسن : أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي . القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٨ .

- الشامي ، أحمد محمد : تاريخ اليمن الفكرى في العصر العباسى (٤ أجزاء) . بيروت : دار النفائس ، ١٩٨٧ .

- نفسه : رياح التغيير في اليمن . دمشق : مطبعة الكاتب العربي ، ١٩٨٥ .

- نفسه : من الأدب اليمنى . بيروت : دار الشروق ، ١٩٧٤ .

- شجرة ، حميد أحمد : مصرع الابتسامة سقوط مشروع الدولة الإسلامية في اليمن (١٩٣٨ / ١٩٤٨) . صنعاء : المركز اليمنى للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٨٨ .

- شرف الدين ، أحمد حسين : اليمن عبر التاريخ . القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٦٤ .

- نفسه : تاريخ الفكر الإسلامى في اليمن . الرياض : مطابع الفرزدق التجارية ، ١٩٨٩ .

- الشرجى ، قائد نعمان : القرية والدولة في المجتمع اليمنى . بيروت : دار التضامن ، ١٩٩٠ .

- نفسه : الشرائح الاجتماعية التقليدية في اليمن . الرياض : مطابع الفرزدق التجارية ، ١٩٨٩ .

- الشعيبي ، محمد : عبد الناصر والفريق العمرى . صنعاء : مطابع القضيلى ، ١٩٩٦ .

- نفسه : مؤتمر حرض ومحاولات السلام باليمن . دمشق : ١٩٨٠ .

- الشماحي ، عبد الله عبد الوهاب : اليمن الإنسان والحضارة . القاهرة : دار الهناء ، ١٩٧٢ .

- الشهابي ، محمد علي : اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال . بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٤ .
- نفسه : مساجلات حول حركة الأحرار اليمنيين . بيروت : دار الفارابي ، ١٩٨٠ .
- الشهرستاني ، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم: الملل والنحل . جزئان (تحقيق محمد سيد كيلاي) . بيروت : دار الجليل ، ١٩٨٦ .
- الشوكاني ، محمد بن علي : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (جزآن) . القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٤٨هـ / ١٩٩٣ م .
- الصائدي ، أحمد قايد: حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين . بيروت : دار الآداب ، ١٩٨٣ .
- صبحي ، أحمد محمود: في علم الكلام - دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين - الزيدية . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٩١ .
- الصياد ، أحمد صالح . السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر . بيروت : دار الصداقة ، ١٩٩٢ .
- طاهر ، علوي عبد الله : الزبيرى شعره ونثره . بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٧ .
- الطيب ، عبد الملك بن محمد : التاريخ يتكلم . ١٩٩١ .
- نفسه : الثورة والنفق المظلم . ١٩٩٩ .
- نفسه : منهج الزبيرى في الإصلاح والحكم . ١٩٧٤ .
- الظاهري ، محمد محسن : الدور السياسي لقبيلة في اليمن ١٩٦٢ - ١٩٩٠ . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٠ .
- عارف ، أحمد عبد الله : الصلة بين الزيدية والمعتزلة . بيروت : دار آزال للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ .
- نفسه : مقدمة في دراسة الاتجاهات الفكرية والسياسية في اليمن فيما بين القرن الثالث والخامس الهجري . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩١ .
- عباد ، صاحب بن : الزيدية ، (تحقيق ناجي حسن) . بيروت : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٨٦ .
- عبده ، علي محمد : الطائفية في اليمن . عدن : مؤسسة الجماهير ، ١٩٦٥ .
- نفسه : مسار الحركة الوطنية في اليمن . صنعاء : وزارة الإعلام والثقافة ، ١٩٧٩ .
- عبد الرازق ، علي : الإسلام وأصول الحكم . القاهرة : ١٩٧٢ .
- عبد السلام ، محمد : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي . القاهرة : شركة الأمل ، ١٩٨٨ .
- عبد العزيز ، ياسين : الحرية والشورى دراستان في الفقه السياسي . صنعاء : المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٩ .
- عبد المولى ، محمد راشد : تطور التشريع والقضاء في الجمهورية العربية اليمنية مع استعراض للأنظمة القضائية في بعض الدول العربية . لبنان : شركة دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨٥ .

- عبد الإله ، بن عبد الله : نكسة الثورة اليمنية . د . ت .
- العرشى ، حسين بن أحمد : كتاب بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام . بيروت : دار الندوة الجديدة ، د . ت .
- العطار ، محمد سعيد : التخلف الاقتصادى والاجتماعى في اليمن . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٥ .
- العظم ، نزيه مؤيد : رحلة في بلاد العربية السعيدة . لندن : مؤسسة فادى بريس ، ١٩٨٥ .
- عفيف ، أحمد جابر وآخرون : البيضاى يرد على البيضاى . دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٦ .
- نفسه : الحركة الوطنية في اليمن . دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٢ .
- العلفى ، علي محمد : حصار صنعاء . صنعاء : مطابع الكتاب المدرسى ، ١٩٨٨ .
- نفسه : نصوص يمانية . بغداد ، دار الحرية ، ١٩٧٦ .
- عمر ، سلطان أحمد : نظرة في تطور المجتمع اليمنى . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٩ .
- العمرانى ، عبد الرحمن محمد : الزبيرى أديب اليمن الثائر . بيروت : دار العودة ، ١٩٧٧ .
- العمري ، حسين عبد الله : الإمام الشوكاني رائد عصره . دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٠ .
- نفسه : فترة الفوضى وعودة الأتراك إلى صنعاء . دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٦ .
- نفسه : مائة عام من تاريخ اليمن الحديث . دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٨ .
- العينى ، محسن أحمد : معارك ومؤقرات ضد قضية اليمن . القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٩ .
- غالب ، محمد أنعم : عوائق التنمية في اليمن . فيسيان : اتوهار سوفيتش ، ١٩٨٧ .
- غليس ، أشواق أحمد مهدي : التجسيد في فكر الزيدية في اليمن . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧ .
- فخرى ، أحمد : اليمن ماضيها وحاضرها . بيروت : منشورات المدينة ، ١٩٨٨ .
- فخرى ، عبد الرحمن : الكلمة والكلمة الأخرى . بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨٣ .
- فرج ، أحمد أحمد : رجال في خنادق الدفاع عن الثورة . بيروت : ١٩٩٥ .
- الفسيل ، محمد عبد الله وآخرون : كيف نفهم القضية اليمنية . نحو النور ، ١٩٨٥ .
- القاسمي ، خالد بن محمد : الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً . بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨٨ .
- القرشى ، رياض : شعر الزبيرى بين النقد وأوهام التكريم . القاهرة : دار الطباعة الحديثة ، ١٩٩٠ .
- الكبسى ، محمد بن إسماعيل : اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية ، القاهرة . مطبعة السعادة ، ١٩٨٤ .
- الكمالي ، محمد محمد الحاج : الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى وأثره في الفكر الإسلامى سياسياً وعقائدياً . صنعاء : دار الحكمة اليمنية ، ١٩٩١ .
- الكمسيم ، عبد العزيز محمد ناصر : الوحدة اليمنية دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات . صنعاء : الأفاق للطباعة والنشر ، ١٩٩٦ .

- كيسيل ، جيل : يوم الله الحركات الأصولية المعاصرة في الأديان الثلاثة (ترجمة نصير مروة) . قبرص : دار قرطبة للنشر ، ١٩٩٢ .
- كير ، مالكولم : الحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) عبد الناصر ومنافسوه (ترجمة عبد العزيز قائد المسعودي) . صنعاء : مركز عبادى للدراسات والنشر ، ٢٠٠٠ .
- لورنس ، هنرى : اللغة الكبرى الشرق العربى المعاصر والصراعات الدولية (ترجمة محمد مخلوف) . بيروت : دار قرطبة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ .
- مدافع ، إسماعيل محمد : الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (١٩٤٨ - ١٩٩٣) - دراسة تحليلية ، كتاب نوابت المؤتمر الشعبى العام . صنعاء : ١٩٩٤ .
- المحافظة ، على : الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩١٤ . بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ .
- محبوب ، محمد أحمد : الديمقراطية في الميزان . بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧٣ .
- مجموعة من الكتاب اليمنيين : الزبيرى شاعراً ومناضلاً . بيروت : دار العودة ، ١٩٧٧ .
- المسعودى ، عبد العزيز قائد : معالم اليمن المعاصر أو القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية . صنعاء : مكتبة السنحاني ، ١٩٩٢ .
- المصري ، أحمد عطية : النجم الأحمر فوق اليمن . بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٦ .
- مطر ، جميل وآخرون : النظام الإقليمى العربى دراسة في العلاقات السياسية العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ .
- مطهر ، عبد الغنى : يوم ولد اليمن مجده . القاهرة : دار نوبار للطباعة ، ١٩٩٠ .
- المقالح ، عبد العزيز صالح : الزبيرى ضمير اليمن الثقافى . بيروت : دار أزال للطباعة ، ١٩٨٠ .
- نفسه : عبد الناصر واليمن - فصول من تاريخ الثورة اليمنية . بيروت : دار الحدائق ، ١٩٨٦ .
- نفسه : قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة . بيروت : دار العودة ، ١٩٨٢ .
- المحققي ، إبراهيم : حوار مع أربعة شعراء من اليمن . القاهرة : دار الهناء للطباعة ، ١٩٧٥ .
- المقبل ، حسين محمد : مذكرات المقبل . دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٦ .
- المقبل ، صالح مهدي : الأبحاث المسددة في فنون متعدد . دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٢ .
- المقرمى ، عبد الملك علوان : التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية . بيروت : دار الفكر ، ١٩٩١ .
- المعلى ، أحمد عبد الرحمن : الثورة المصرية في الأدب اليمنى . القاهرة : دار الزهراء للإعلام العربى ، ١٩٨٦ .
- نفسه : الصديقان الإرياني والمعلمى على طريق النضال . دمشق : مطبعة عكرمة ، ١٩٩٩ .
- المؤتمر الشعبى العام : الأستاذ أحمد محمد نعمان . بيروت : شركة دار الجديد ، ١٩٩٧ .

- الموزعي ، شمس الدين عبد الصمد : الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان (تحقيق عبد الله محمد الحبشي) . بيروت : شركة دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨٦ .
- ميتشل ريتشارد : الأخوان المسلمون ، (ترجمة عبد السلام رضوان) . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٥ .
- ناجي ، سلطان : التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩-١٩٦٧ . عدن . ١٩٧٦ .
- ناجي ، هلال : شعراء اليمن المعاصرون . بيروت : مؤسسة المعارف ، ١٩٦٦ .
- نعمان ، أحمد محمد : انخيار الرجعية في اليمن ، دار القاهرة للطباعة ، د . ت .
- نفسه : كلية بلقيس قلعة تقديمية . عدن : مطبعة الجماهير ، د . ت .
- نعمان ، محمد أحمد : الأطراف المعنية في اليمن . عدن : منشورات مؤسسة الصبان وشركاه ، ١٩٦٥ .
- نفسه : من وراء الأسوار . بيروت : درا الكاتب العربي ، ١٩٦٦ .
- النونو ، يحيى بن حسين : نظام الحسبة عند الزيدية دراسة مقارنة بالمذاهب الأربعة . صنعاء : مركز عبادي للدراسات والنشر ، ١٩٩٩ .
- نيلسن ، ديتلف وآخرون : التاريخ العربي القديم (ترجمة فؤاد حسنين علي) . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .
- هويدى ، أمين : حروب عبد الناصر . القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٢ .
- الواسعي ، عبد الواسع : تاريخ اليمن المسمى فرجة الموموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن . القاهرة ، المطبعة السلفية ، ١٩٤٧ .
- وزارة الإعلام : وثائق يمنية . صنعاء : ١٩٦٩ .
- نفسه : الكتاب السنوي ١٩٦٧ . د . ت .
- وزارة الثقافة والسياحة : القاضى الإرياني حكيم الثورة اليمنية . صنعاء : ١٩٩٨ .
- الوزير ، إبراهيم بن علي : بدلاً من التيه . ١٩٦٥ .
- الوزير ، أحمد بن محمد : حياة الأمير علي بن عبد الله الوزير . دمشق : منشورات العصر الحديث ، ١٩٨٧ .
- الوزير ، زيد بن علي : محاولة لفهم المشكلة اليمنية . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧١ .
- الوزير ، عبد الإله بن علي : تاريخ اليمن المسمى طبق الخلوى وصحاف المن والسلوى (تحقيق محمد عبد الرحيم جازم) . صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ١٩٨٥ .
- اليمنى ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى : ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات . بيروت : دار العودة ، ١٩٨٢ .
- نفسه : ثورة ٢٦ سبتمبر . بيروت : دار العودة ، ١٩٨٦ .
- نفسه : حصار صنعاء . دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٩ .

(ب) المقالات باللغة العربية :

- جبراسيموف ، أوليج : " القبلية في اليمن " . مجلة قضايا العصر ، العدد الرابع (إبريل ١٩٩١) ، السنة الحادية عشر : ١٢٧-١٣٨ .
- سالم ، سيد مصطفى : " الديمقراطية كما عبر عنها الأحرار " . اليمن الجديد - صنعاء ، العدد الرابع ، (رمضان ١٤٠٨ هـ / إبريل ١٩٨٨) ، السنة السابعة عشر : ١٨-٢٧ .
- سحويل ، ربحى طاهر : " الحركة الوطنية وأثرها على حركة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ في الجمهورية العربية اليمنية " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٢٣) ، السنة السادسة ، (يوليو ١٩٨٠) : ١١٩ - ١٥١ .
- السقاف ، أبو بكر : " الزبيري شاعراً ومفكراً " . الكلمة ، العدد ٣٩ (يونيو - يوليو ١٩٧٦) : ٤٥ - ٦٨ .
- السيد ، أحمد إبراهيم : " الزبيري في تجربته الشعرية " . اليمن الجديد - صنعاء ، العدد الحادي عشر ، (ربيع أول ١٤٠٨ هـ / نوفمبر ١٩٨٧ م) ، السنة السادسة عشر : ١٠٠ - ١١٢ .
- سيف ، عبد الودود : " الأتنة الأولى وبذور المعارضة اليمنية " . اليمن الجديد - صنعاء ، العدد (٧) ، السنة الرابعة عشر ، أكتوبر ١٩٨٥ : ٨ - ٥٠ .
- شحرة ، حميد : " رائد الحركة الإصلاحية اليمنية الشهيد الزبيري والعمل الحزبي " . مجلة نوافذ - صنعاء ، العدد التاسع (إبريل - مايو ١٩٩٨) : ٤٠ - ٤٨ .
- طاهر ، علوى عبد الله : " الهبات الشعبية اليمنية وأثرها في الحياة الثقافية والسياسية " ، مجلة الإكليل ، العدد (١) ، السنة السادسة ١٩٨٨ : ١٥٨ - ١٨٠ .
- المسعودي ، عبد العزيز قائد : " الزبيري ومرحلة الأمر بالمعروف (١٩٤١-١٩٤٢) " . اليمن الجديد - صنعاء ، العدد الثاني عشر (جماد الأول ١٤١٠ هـ / ديسمبر ١٩٨٩) ، السنة الثامنة عشر : ٤٣ - ٥٠ .
- المقصالح ، عبد العزيز صالح : " المثقف والسلطة : النموذج اليمني " مجلة دراسات يمانية - صنعاء ، العدد ٣٦ (رمضان ، شوال ، ذو القعدة ١٤٠٨ هـ / إبريل ، مايو ، يونيو ، ١٩٨٩ م) : ١٤٣ - ١٥٥ .
- ناجي ، عبد الله سلام : " رأى الزبيري في المعارضة " . مجلة الكلمة ، العدد ٣٩ (صفر ١٣٠٤ هـ / فبراير ١٩٨٤) ، السنة الثالثة : ١٧ - ٣٢ .
- ناشر ، صادق : " يحيى المتوكل في شهادة يمنية استثنائية : هزيمة ١٩٦٧ أخرجتنا من السجن الحربي " . صحيفة الأيام ، العدد ٣٢٥٧ ، (١١ شوال ١٤٢١ هـ / ٦ يناير ٢٠٠١ م) ، السنة العشرون : ص ٤ - ٧ .

- Bidwell, Robin. The Two Yemen's. London: Longman, Westview Press, 1983.
- Bridham, B. R., ed. Contemporary Yemen Political and Historical Background. London: Croom Helm, 1984.
- Halliday, Fred. Arabia without Sultans. London: Penguin Book, 1979.
- Hisham B. Sharabi. Nationalism and Revolution In the Arab World. New York: Van Nostrand Reinhold Co. 1966.
- Hudson, Michael. C. Arab Politics the Search for Legitimacy. New Haven: Yale University Press, 1977.
- Ingrams, Harold. The Yemen Imams, Rulers & Revolutions. London: John Murray, 1963.
- Ledger, David. Shifting Sands: The British in South Arabia. London: Peninsular Publishing, 1983.
- Little, Tom. South Arabia Arena of Conflict. London: Pall Mall Press, 1968.
- Marsot, A. L. al-Sayyid. Egypt in the reign of Muhammad Ali. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.
- Monare, Elizabeth. Britain's Moment in the Middle East 1914 - 71, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1981.
- Nyrop, Richard., ed. Area Handbook for The Yemens. Wash, D.C. Government Printing Office, 1977.
- Peterson, J.E. Yemen the Search for a Modern State. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1982.
- Sanger, Richard. The Arabian Peninsula. Ithaca: Cornell University Press, 1954.
- Schmidt, Dana Adams. Yemen the Unknown War. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1968.
- Stookey, Robert. Yemen the Politics of the Yemen Arab Republic Bulder, Colorado: Westview Press, 1978.
- Swanson, Jon C. Emigration and Economic Development: The Case of the Yemen Arab Republic, Colorado: Westview Press, 1979.

-
- Wenner, Manfred W. Modern Yemen 1918-1966. Baltimore: the. Johns Hopkins University Press, 1968.
 - Zabarah, Muhammed. Yemen Traditional Vs. Modernity. New York: Prager, 1982.

(د) المقالات باللغات الأوروبية :

- Al-Abdin, A. Zein. " The Free Yemeni Movement (1940-1948) And Its Ideas of Reform ". Middle East Studies, Vol. 15, no. 1 (January 1979): 36 - 48.
- Al-Msaudi, Abd al-Aziz. Q. " The Islamic Movement in Yemen ". Middle East Affairs Journal, Vol. 2 no. 2 - 3 (Winter/ Spring 1995): 26-55.
- Brown, William. " The Yemeni Dilemma ". The Middle East Journal. Vol. XVII (fall, 1963): 349-367.
- Hottinger, Arnold. " The War in Yemen ". Swiss Reviews of World Affairs. Vol XV (September 1965): 17-22.
- Lombardi, Nello. " Divisioni amministrative del Yemen; con notizie economiche e demografiche ". Orient Moderno, Vol. XXVII, no. 7-9 (July-September, 1944): 143-162.
- Sarjeant, R.B. " The Yemeni Poet Al-Zubairi ". Arabian Studies, Vol. 5 (January 1979): 78-130.
- Schloss, Rolf W. " Al-Baidani The Real Ruler ". Atlas, Vol. no. V (March 1963): 161-165.

يحيط الكثير من اللبس والغموض بنشأة حزب الله وتطوره في اليمن المعاصر ، وتعرض زعيمه القاضى محمد بن محمود الزبيرى لإغتيال سياسى في ظروف غامضة . سوف أسلط الضوء في هذه الدراسة على تجربة حزب الله ، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير زعامته بأفكار ومبادئ تنظيم الإخوان المسلمين في مصر ، ومحاولة تطبيق بعض برامجهم في الساحة اليمنية . ولا تتعدى الفترة التاريخية التى نتناولها بالدراسة والبحث ثلاثة أعوام ، وهى فترة مزدحمة بالأحداث التاريخية والوقائع السياسية - تحديداً منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢ ، حتى تاريخ إغتياله في مطلع شهر إبريل ١٩٦٥ .^(١)

إن الغاية من هذا البحث استقصاء مدى الدور الذى لعبه الزبيرى في قيادة المعارضة في العهدين الملكى والجمهورى . ولذا فإن الدراسة تحمل أهمية خاصة ، لأنها تحلل وتناقش أموراً ما زالت مثار جدل وخلاف في الأوساط العلمية ؛ وتفتح الباب على مصراعيه أمام إمكانية التقييم التاريخى لتجربة حزب الله وزعامته . فثمة فكرتان متضادتان في وصف سيرة الزبيرى الذاتية : الأولى تظهره كمؤسس فعلى لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في اليمن .^(٢) وفى الطرف المقابل يرفض كثير من الكتاب المشايعين للزبيرى رفضاً قاطعاً هذه المقولة . القاضى الزبيرى ، من وجهه نظرهم ، لا ينتمى إلا لحركة الأحرار اليمنيين كعقيدة سياسية تنبع من واقع اليمن ، ويعتق اتباعها الشورى والدستور ، قد والاهما طيلة حياته حتى تاريخ وفاته .^(٣)

إن ضعف التاريخ المكتوب والشفوى لتلك المرحلة ، لا يبرر للدارسين الإقتصار على نقل المعلومات من مصدر واحد دون تدقيق ، وباشكالية حولت الزبيرى من شخصية سياسية إجتماعية إلى شخصية أسطورية . فكل الذين نسبوا حياته وفكره لحركة الأحرار اليمنيين ، أهملوا تلك الحلقة المفقودة من حياته الحافلة بالنشاط بدار العلوم في مصر ، حيث اعتنق هناك فكر جماعة الإخوان المسلمين . ولم يتطوع واحداً من هؤلاء الدارسين والباحثين بذكر أهمية هذه الخطوة في حياته الثقافية والسياسية حتى تاريخ وفاته .